

نقود مصر العثمانية

دكتور

أحمد السيد الصاوي



الكتاب : نقود مصر العثمانية
(١) التداول النقدي

الكاتب : د. أحمد السيد الصاوي

الناشر : مركز الحضارة العربية

الطبعة العربية الأولى : نوفمبر ٢٠٠١

رقم الإيداع : ٢٠٠٠ / ١٧٧٤٧
الترقيم الدولي : I.S.B.N.977-291-263-5

الجمع والصف الإلكتروني :

وحدة الكمبيوتر بالمركز

تنفيذ : سيد مكاوي

تصحيح : زكريا منتصر

كمال عبد الرسول

الإهداء

إلى أستاذي الذي علمني
الأستاذ الدكتور حسن الباشا
اعترافاً بالفضل وعرفاناً بالجميل

نقود مصر العثمانية



- مركز الحضارة العربية مؤسسة ثقافية مستقلة ، تستهدف المشاركة في استنهاض وتأكيد الانتماء والوعي القومي العربي، في إطار المشروع الحضاري العربي المستقل .
- يتطلع مركز الحضارة العربية إلى التعاون والتبادل الثقافي والعلمي مع مختلف المؤسسات الثقافية والعلمية ومراكز البحث والدراسات ، والتفاعل مع كل الرؤى والاجتهادات المختلفة
- يسمى المركز من أجل تشجيع إنتاج المفكرين والباحثين والكتاب العرب ، ونشره وتوزيعه .
- يرحب المركز بأية اقتراحات أو مساهمات إيجابية تساعد على تحقيق أهدافه .
- الآراء الواردة بالإصدارات تعبر عن آراء كاتبها ، ولا تعبر بالضرورة عن آراء أو اتجاهات يتبناها مركز الحضارة العربية .



رئيس المركز
على عبد الحميد

مدير المركز
محمود عبد الحميد

مركز الحضارة العربية

٤ ش العلمين - عمارات الأوقاف

ميدان الكيت كات - القاهرة

جمهورية مصر العربية

ت : ٣٤٤٨٣٦٨ ، فاكس : ٣١٤٨٠٤٢

المقدمة

حظى العصر العثماني في السنوات الأخيرة بجملة من الدراسات والأبحاث التي تناولت تاريخ وآثار هذا العصر في مصر، ورغم تعدد هذه الدراسات وتنوعها، إلا أن النقود التي تم تداولها في هذه الحقبة، لم تفرد لها دراسة مستقلة، وغالباً ما أحاط ذكرها عرضاً في بعض الدراسات التاريخية غموض وخلط بسبب تناقض المصادر التاريخية من جهة، ولعدم الاهتمام بدراسة المسكوكات ذاتها من جهة ثانية.

وتكتسب دراسة النقود المتداولة بمصر العثمانية، أهمية خاصة لاتصالها الوثيق بالتاريخ الاقتصادي للبلاد إبان الحكم العثماني، وطبيعة العلاقات التجارية بين مصر وغيرها من بلدان الشرق والغرب، مثلما يرسم ملامح التاريخ الاجتماعي ومستويات المعيشة والأسعار خلال هذه الفترة.

وعلى صعيد علم النميات والمسكوكات الإسلامية، فقد توفر على دراسة نقود مصر في عصورها المختلفة ثلة من خيرة الباحثين، الذي أثروا المكتبة العربية بعدد من الأبحاث التي تناولت أنواع المسكوكات وطرزها المختلفة وقيمها النقدية حتى نهاية العصر المملوكي الجركسي، بينما بقيت نقود مصر العثمانية دون دراسة حتى الآن، باستثناء ما نشر من قطع النقود العثمانية، التي ضربت بمصر وغيرها من ولايات الدولة.

ونظراً للحدائثة النسبية للعصر العثماني، فقد توفرت أعداد كبيرة من نقود هذا العصر في متاحف العالم المختلفة، لاسيما في تركيا ومصر وبريطانيا وفرنسا وروسيا، حتى لا يكاد يخلو أى «كتالوج» لعملات المتاحف الكبرى في هذه البلاد من ذكر المسكوكات العثمانية. ولذا فقد كان من غير المجدي أن يقتصر مثل هذا البحث على دراسة نقود مصر التي سكّت بها في العصر العثماني أو حتى تلك التي ضربت في دور الضرب العثمانية وعرفت طريقها إلى مصر.

ليس فقط لأن جل طرز هذه المسكوكات قد تم نشرها، بطريقة أو بأخرى، حتى ليصبح من العبث التحدث عن قطع غير منشورة (إلا إذا كان الحديث عن قطع بعينها وليس طرزها) ولكن قبل ذلك لأن اقتصار الدراسة على النقود العثمانية دون سواها، يغفل أهم ملامح التداول النقدي لمصر في هذا الوقت، ألا وهو تداول النقود الأجنبية على نطاق واسع، حتى

باتت هذه النقود هى الغالبة فى الأسواق ، بل والى تنسب إليها قيم المبيعات وتقدر وفق قيمتها، نقود حسابة، ضرائب الأراضى الزراعية.

إن ظاهرة تداول النقود الأوروبية التى بدأت «جنينية» فى نهاية عصر المماليك، قد تضخمت بصورة كبيرة فى العصر العثمانى حتى باتت الأسواق تعتمد فى عمليات الدفع التجارية على هذه النقود التى تدفقت على مصر بفضل موقعها الحاسم فى تجارة الشرق مع الغرب.

ولكل ما سبق فقد عنى البحث بدراسة النقود المتداولة فى مصر العثمانية شاملاً بذلك نقود سلاطين آل عثمان والنقود الأجنبية التى أشير إلى تداولها فى الوثائق والمصادر التاريخية.

ولما كانت الصلة وثيقة بين علم الآثار وعلم التاريخ العام، فقد خطط لهذه الدراسة أن تتجاوز الوصف الأثرى لقطع العملة وطرزها الشكلية، إلى تناول عدة موضوعات تفيد الباحثين فى التاريخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى، وكلها ذات صلة حميمة بالنقود المتداولة.

وقد تناولت فى التمهييد أهم العوامل المؤثرة فى التداول النقدي، لاسيما العوامل السياسية، كخضوع مصر للحكم العثمانى وسيطرة المماليك على إدارة شئونها الداخلية، والعوامل الاقتصادية كحجم التجارة وميزان المدفوعات، وأيضاً العوامل المتصلة بالنقود ذاتها كالوزن والعيار والشكل والهيئات التى تتولى الإشراف على ضربها وتداولها بالأسواق.

وأفردت الفصل الأول للدراسة التاريخية والوصفية لأنواع ومسميات وطرز النقود العثمانية التى تم تداولها بمصر بما فى ذلك النقود الذهبية والفضية والنحاسية. وقد اعتمدت بصفة رئيسية فى هذه الدراسة على مجموعة متحف الفن الإسلامى بالقاهرة وإلى حد ما على مجموعة متحف كلية الآثار بجامعة القاهرة، إضافة إلى ما نشر من العملات العثمانية فى كتالوجات المسكوكات.

وحوى الفصل الثانى دراسة تاريخية ووصفية للنقود غير العثمانية المتداولة بمصر خلال فترة الدراسة، وقد شمل ذلك، النقود المملوكية التى استمر التعامل بها فى بداية العصر العثمانى، والنقود الأجنبية من معدنى الذهب والفضة.

واختص الفصل الثالث بدراسة القيم النقدية للنقود المتداولة فى مصر العثمانية. وقد ضم

ذلك الفصل دراسة مستفيضة لأسعار إبدال النقود (أسعار الصرف) سواء في حال تداولها بالأسواق أو عند إقدام السلطات المحلية على فرض قيم إلزامية للنقود سواء بسبب الاحتياج الشعبي أو بإيعاز من السلطة العثمانية. كما أشرت إلى القيم الشرائية للنقود من خلال علاقتها بأسعار السلع الغذائية لاسيما القمح والأرز والشعير والفل.

وقد زودت هذا الفصل بعدد من الرسوم البيانية التي توضح أسعار صرف العملات بالأنصاف الفضة ورسوم أخرى لتوضيح علاقة النصف فضة بالأردب من القمح والأرز، في حالات التداول العادي وغلاء الأسعار والتسعير أيضاً.

أما الفصل الرابع فقد اقتصر على دراسة أحوال دار ضرب مصر في العصر العثماني، وتناولت فيه: موقع دار الضرب، ونزاعات طوائف العسكر للسيطرة عليها، ومصادر معادن النقود، ونظام العمل في دار الضرب، وطرق إعداد النقود بها، ثم الهيئة الوظيفية للعاملين بالضربخانة.

بينما اهتم الفصل الخامس والأخير بالصرافين، الذي لعبوا دوراً حيوياً في تيسير وتقنين إبدال النقود، وخاصة عند عقد الصفقات التجارية. ولولا وجود هؤلاء لما أمكن إيجاد علاقات مستقرة بين أنواع النقود المتعددة التي تم تداولها بمصر، وقد تعرضت لمهنة الصيرفة وموقف الشرع منها والتوزيع الجغرافي للصيارفة في أحياء القاهرة وكيف تأثر هذا التوزيع بمواقع الأسواق والمنشآت التجارية، وأخيراً خاتمة بأهم نتائج هذا البحث.

أما الملاحق فتضم وثيقة من وثائق الديوان العالي وهي تدور حول تسعير بعض السلع وأنواع النقود في عام ١١٣٩ هـ، وهي محفوظة بدار الكتب المصرية. وهناك أيضاً نص وثيقة أخرى من وثائق الديوان العالي المحفوظة بأرشفة الشهر العقاري بالقاهرة وهي تتعلق بتوزيع صلاحيات الهيئة الوظيفية لدار الضرب المصرية في عام ١١٧٧ هـ.

وينتهي الكتاب بقائمة لأهم الوثائق والمصادر والمراجع المستخدمة في هذا البحث. أما الكتالوج فيضم وصفاً وصوراً لبعض قطع العملة التي تناولتها الدراسة بما في ذلك النقود العثمانية وبعض الريالات الأوروبية.

وقد أفدت في إعداد هذا البحث وملاحقه فائدة جمّة من وثائق المحكمة الشرعية التي حفظت سجلات محاكمها المختلفة في أرشفة الشهر العقاري بالقاهرة وأجد لزاماً على أن أتوجه بالشكر للمستولين عن هذه الثروة القومية لما أبدوه من تعاون صادق وجهد مخلص لتيسير الاطلاع على هذه السجلات، ولا يفوتني توجيه الشكر المستحق لقسم المسكوكات

بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة ولأمناء متحف كلية الآثار جامعة القاهرة على ما بذلوه من
عون ومساعدة، وأيضاً لأساتذتي وزملائي بقسم الآثار الإسلامية لمساعدتهم التي أبدوها من
أجل إنجاز هذا العمل.

■●●●●<<<<

تمهيد

بدأ الغزو العثماني لمصر، كما لو كان نتيجة لخلاف فقهي نشب بين الدولة العثمانية ودولة المماليك حول محتوى النقوش التي كانت تضرب بها نقود المماليك في مصر والشام. ففي سياق محاولة سليم الأول لإكساب حربه ضد دولة إسلامية مجاورة صفة المشروعية أجلس المفتي على الجمالي بين يديه يستفتيه في الحرب ضد المماليك، طارحاً عليه أسئلة ثلاثة كان آخرها: ما رأيك في أمة (المماليك) تنقش على دنانيرها ودراهمها آيات من القرآن الكريم، يستخدمها النصارى واليهود والملاحدة من أهل الأهواء والنحل فيدنسونها مرتكبين أفظع الخطايا بحملهم إياها وهم في بيت الخلاء؟ ولم تكن إجابة المفتي بأقل غرابة من السؤال، إذ أباح الرجل إبادة هذه الأمة إن لم تقلع عن ارتكاب ذلك الفعل الشائن!!^(١).

وحتى بعد انتصار سليم على جيوش الغوري في مرج دابق، وتوجهه إلى مصر «مصمم العزيمة» على قتال المماليك وجلادهم^(٢)، نجد «السكة» موضوعاً للتفاوض بين السلطان المنتصر، وطومان باي سلطان المماليك الجديد، إذ أرسل الأول محذراً آخر سلاطين دولة المماليك «وإن أردت أن تنجو من سطوة بأسنا فاضرب السكة في مصر باسمنا وكذلك الخطبة وتكون نائباً في مصر، ولك من غزة إلى مصر ولنا من الشام إلى الفرات...»^(٣).

ليس ذلك فحسب، فبعد نجاح سليم الأول في إلقاء القبض على غريمه طومان باي، خاطبه، مؤنباً «أولاً إني أرسلت لك من الشام أن تجعل السكة والخطبة باسمي وأنت مقيم على ملك مصر... والله ما كان قصدي أذيتك ونويت الرجوع من حلب ولو أظعنتني من الأول وجعلت السكة والخطبة باسمي ما جئت لك ولا دُست أرضك»^(٤).

لقد كانت السكة «ميرراً» واهياً لرغبة العثمانيين في توسيع حدود دولتهم على حساب جيرانهم في الجنوب، وبعد أن تم لهم ما أرادوا، استمرت نقود المماليك متداولة بين رعاياهم

(١) سليم عرفات المبيض: النقود العربية الفلسطينية وسكتها المدنية الأجنبية - القاهرة ١٩٨٩ - ص ٢٢١.

(٢) علي بن محمد اللخمي الأشبيلي: الدر المصان في سيرة المظفر سليم خان - تحقيق هانز أرنتس - القاهرة ١٩٦٢ - ص ١٢.

(٣) د. محمد فؤاد شكرى (وآخرون): نصوص ووثائق في التاريخ الحديث والمعاصر - القاهرة (د.ت) ص ١٥.

(٤) الشيخ أحمد الرمال بن زنبيل: وقعة الغوري والسلطان سليم وما جرى بينهما - تحقيق عبدالنعم عامر - القاهرة ١٩٦٢م ص ١٣٤ و ١٣٦.

بمصر والشام من المسلمين وأهل الذمة دون تخرج من حملها وهى بهذه النقوش المنكورة إلى مجلس القضاة الأتراك فى المحاكم الشرعية .

وقد كان من نتائج الغزو العثمانى أن تحولت مصر من دولة كبرى إلى ولاية^(١) عثمانية، ومنذ عام ٩٢٣هـ أصبحت النقود التى تضرب فى الضربخانة بالقلعة، محددة بأوامر السك التى تصدر من الأستانة، كلما تولى عرش السلطنة سلطان جديد فتسك باسمه النقود بطراز تحدده قوالب السك المرسلة مع خط شريف يشتمل عادة على أوامر بالخطبة والشك (إعلان السرور بإطلاق الصواريخ) إلى جانب الأمر بالسكة^(٢).

وأضحى هذا التغير السياسى من أهم العوامل التى تؤثر فى النقود المتداولة بمصر العثمانية، إذ كانت السلطات العثمانية تقوم أحياناً بسحب بعض العملات من التداول وتنزل بغيرها إلى السوق.

وتقرر لها قيمة جديدة لا تتناسب مع قيمتها الحقيقية، فضلاً عن هذا فإن ارتباط العملة المصرية بنظيرتها العثمانية يجعل الأولى تتأثر بالتقلبات التى تتعرض لها الثانية^(٣) والواقع أن الأثر غير المباشر لخضوع مصر لحكم العثمانيين كان أشد قوة فى تحديد ملامح التداول النقدى بمصر، إذ تأثرت بمجمل الحالة السياسية الاقتصادية للدولة العثمانية، التى أدت فى التحليل الأخير إلى نقص كميات النقود العثمانية المتداولة.

فبعد انتهاء عصور التوسع الأولى أخذت الدولة العثمانية فى الضعف والتحلل فى الوقت الذى بدأت فيه أوربا تأخذ بأساليب العلم والقوة العسكرية والاقتصادية وساعدها على ذلك اكتشافات مناجم الذهب والفضة فى العالم الجديد، وأسهمت معادن الأمريكتين باتحادها مع التزايد السكانى فى القرن السادس عشر الميلادى وبعده فى زيادة التضخم المزمن والجماعة والأزمات الاقتصادية والسياسية التى شكلت جميعها صورة المجتمع العثمانى خلال القرون الباقية من حياة هذه الدولة^(٤).

ونتيجة لذلك اتجه أصحاب الثروات إلى استغلال مدخراتهم فى شراء العقارات أو الأراضي

(١) محمد عبد المنعم الرافد ود. أحمد أحمد الحنة: الغزو العثمانى لمصر ونتائجه على الوطن العربى - الإسكندرية ١٩٧٢ ص ٢٠٧.

(٢) د. لىلى عبداللطيف: الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى - القاهرة ١٩٧٨ - ص ١٤١.

(٣) د. راشد البراوى و(محمد حمزة عليش): التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث (ط ٤) - القاهرة ١٩٤٩ - ص ٤٠.

(٤) د. عبد الوهاب بكر: الدولة العثمانية ومصر فى النصف الثانى من القرن ١٨م القاهرة ١٩٨٢ - ص ٢٨.

الزراعية وأوقفوها وفقاً خيراً أو أهلياً خشية مصادرة السلطات الحاكمة لها^(١). وزاد الطين بله ما قام به مراد الثالث فى أواخر القرن العاشر الهجرى (١٦م) بالتوسع فى الإنفاق العسكرى على قوات الإنكشارية مما أدى إلى ندرة العملات المتداولة وهو ما استتبع إجراء تخفيض هائل لوزن وعيار «الأقجة» الفضية، وأدى ذلك فى النهاية إلى تزايد معدلات التضخم^(٢).

وفضلاً عن هذه الأسباب العامة التى أفضت إلى قلة النقود العثمانية وانخفاض قيمتها، فقد نتج عن أنظمة الحكم والإدارة العثمانية لمصر أن تدهور الاقتصاد المصرى وانحطت الزراعة والصناعة والتجارة^(٣).

وتعرضت التجارة الخارجية لمصر، لاسيما فى القرن ١٨م لصعاب وعقبات، أهمها، التزام البلاد بسياسة الاكتفاء الذاتى وانحطاط شأن الصناعة المحلية الذى لم يجعل لمصر ميزة تصدير بعض منتجاتها كما كانت تفعل بالمنسوجات، ثم ضعف البحرية العثمانية فى البحر الأحمر وتعرض طرق القوافل لاعتداءات المماليك والعربان وأخيراً اعتداءات المماليك على التجار الأجانب وفرض رسوم جمركية بالغة الارتفاع^(٤).

وبالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية فقد أدى تكرار عزل الباشوات منذ أواخر القرن السادس عشر. نتيجة لثورات الجند ومنازعات ومطامع الأمراء المماليك وسعيهم للسيطرة على إدارة مصر إلى مزيد من التردى فى الأوضاع الاقتصادية^(٥).

وزيادة على تدهور الأوضاع الاقتصادية والتضخم الذى أدى لانهيار قيمة العملة، فقد تأثرت حالة التداول النقدى بمصر بنقص العملات العثمانية الذى كان أكثر خطورة فى مصر عن سواها من الولايات نتيجة لقيام مصر بدفع الخزانة الشريفة للسلطان وكانت تقدر بألف ومائتى كيس^(٦) وتزايد النفقات العسكرية حيث كانت خزانة مصر تنفق على حملات الدولة فى البلقان ووسط أوروبا وروسيا واليمن من نفقات المرتبات وأجور المواصلات، وأيضاً كثرة قدوم رسل الدولة العثمانية لمصر وعودتهم بالهدايا للسلطان وحواشيه ولهم، وأخيراً

(١) د. عبدالعزيز محمد الشناوى: الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها. القاهرة ١٩٨٤ - ج ١ ص ٧٢٧.

(٢) د. عبد الوهاب بكر: الدولة العثمانية ومصر - ص ٤٠.

(٣) د. عبد المنعم الرافد (وأحمد الحنة): الغزو العثمانى - ص ٣١٣.

(٤) د. راشد البراوى (وعليش): التطور الاقتصادى: ص ٣٠-٣١.

(٥) د. ليلى عبد اللطيف: الإدارة ص ٧٤.

(٦) كانت عبوة الكيس المصرى ٢٥ ألف نصف فضة: سجل إسقاطات القرى رقم (١٠) ص ٢٢١ حجة

بتاريخ ١٤ جمادى الأول عام ١١٧٨هـ

التكاليف المالية للبasha وحاشيته من رواتب ونسب من الضرائب على بعض أصناف المتاجر وعلى تولية الأمراء والصناع ونوابهم^(١).

كما تأثر إنتاج دار ضرب مصر من العملات بسيطرة البasha عليها في أوائل العصر العثماني^(٢) ثم طائفة المستحفظان من أوجاقات العسكر حتى خضعت الضربخانة إلى سيطرة البasha مرة أخرى ثم شيوخ البلد الأقوياء، مثل على بك الذى أدخل تعديلات في العملة المحلية شملت عيار سبيكتها ونقشها^(٣)، وما أن نجحت الدولة العثمانية في القضاء على حركة الاستقلالية حتى خضعت مصر لسيطرة محمد بك أبى الذهب ومن بعده لسيطرة الأميرين مراد وإبراهيم^(٤).

وقد حاول كل هؤلاء الإفادة مالياً من سيطرتهم على دار الضرب بتخفيض وزن وعيار العملات والاستحواذ على الفارق لصالحهم.

ولا شك أن التخفيض المستمر في الإصدارات النقدية كان يسبب اضطراباً في المعاملات يزيد منه تداول أنواع كثيرة من العملات الأجنبية مما يستدعى وضع تسعيرة تحدد قيمتها ونسبها^(٥).

وكان من أثر ذلك كله اضطراب العملة بين الأفراد والموازين والمكايل التى كانت مستعملة في مصر^(٦).

وهو ما استدعى وجود «الصرافين»^(٧) في معظم عمليات البيع والشراء ليتولوا تقويم العملات المختلفة وأصبح هؤلاء الصرافون بحوايتهم الموزعة بين أخطاط القاهرة من أهم معالم التداول النقدى حسبما يتضح من وثائق المحاكم الشرعية. وقد توافقت الزيادة في أعداد الصرافين مع تزايد الاضطراب في تحديد أوزان وعيارات النقود المتداولة، وبعد أن كان اليهود يمثلون غالبية الصرافين في بداية العصر العثماني تزايدت أعداد المسلمين المشتغلين بالصيرفة وتحول بعضهم عن مهنته القديمة إلى هذه المهنة المربحة، وما أن جاء القرن ١٢ هـ إلى قرب

(١) د. عبدالعزيز محمد الشناوى: الدولة العثمانية ج ٣ ص ١٤٥٤-١٤٥٧.

(٢) محمد رفعت رمضان: على بك الكبير - القاهرة ١٩٥٠ - ص ٨٤.

(٣) المرجع السابق ص ٨٥.

(٤) د. ليلى عبداللطيف الإدارة ص ٥٦-٥٧.

(٥) د. راشد البراوى (وعليش): التطور الاقتصادى - ص ٢٨.

(٦) د. أمين مصطفى عفيفى عبدالله: تاريخ مصر الاقتصادى والمالى في العصر الحديث - القاهرة ١٩٥١ ص ١٣.

(٧) عن الصرافين وموقف الشرع منهم وتاريخهم في مصر انظر: د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية

والوظائف على الآثار العربية - القاهرة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ - ج ٢ ص ٧٠٤-٧٠٥.

نهایتہ حتی كانت الصيرفة مهنة متوارثة، ويعمل بها عدد لا بأس به من «الأشراف» على الرغم من كراهية الشرع لها.

ومن العوامل التي تأثر بها التداول النقدي في البلاد، انتشار تزيف العملات وهو ما يعد في جانب منه محض استمرار لهذه الظاهرة التي عرفتھا مصر في عصر المماليك الجراكسة خاصة، إذ يذكر ابن إياس في تاريخه لحوادث عام ٩١١هـ أنه في رمضان من هذه السنة قبض على التركي سبطاي، وكان يدعى التصوف وكان مقيماً بالمدرسة السنقرية التي تجاه خانقاه سعيد السعداء، فوشى به عند السلطان أنه يضرب الدراهم والدنانير الزغل فأرسل من قبض عليه فوجد عنده عدة ضرب الزغل، وكان عنده جماعة يفعلون ذلك فأمر السلطان بقطع أيديهم^(١)

ويرجع صامويل برنار انتشار النقود المزيفة في مصر إلى زيادة الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الجوهرية أو الحقيقة للنقود مما كان يغري رعايا الدولة العثمانية في الداخل وكذلك الأجانب في الخارج على تزيف العملات سعياً للكسب مفيدين من تساهل حكومة مصر وسماحها بتداول نقود البلدان المجاورة فيها، وقد لاحظ برنار انتشار النقود المزيفة في البلاد عند بداية الغزو الفرنسي، وكانت جميعها مصنوعة بشكل ردىء، وقد قلدت على وجهيها وبطريقة منفرة الأنماط القديمة والأطر الجديدة بل وكذلك أسماء وصور الحكام المسيحيين والأمراء المسلمين^(٢).

ومما ساعد على انتشار الزغل والزيف، الطريقة البدائية التي سكنت بها إصدارات الضربخانة المصرية حيث لم تتماثل قطع النقود في أقطارها، ونادراً ما تكون كاملة الاستدارة أو ذات سمك مستو فضلاً عن أنها كانت تتآكل في بعض الأحيان عند حوافها وأن نقش أحد الوجهين لا يظهر كلية إذا كانت قطعة العملة بالغة الصغر أو إذا ما أساء العامل وضعها تحت الرقاص وهو ما كان يؤدي أيضاً إلى أن يضيع جزء من النقوش أو سنة الضرب أو غموض الكتابة^(٣)

وقد أغرى انخفاض وزن وعتار النقود العثمانية واضطراب التعامل بالنقد في بداية العصر العثماني بعض الزغلية بتزيف العملات وهو ما دفع بخايربك (٩٢٣-٩٢٨هـ) إلى التزام الشدة والقسوة لمقاومة هذه الظاهرة من ذلك مثلاً أنه في يوم السبت ١٨ جمادى الأولى عام

(١) ابن إياس، محمد بن أحمد الحنفى، بدائع الزهور في وقائع الدهور - تحقيق د. محمد مصطفى - القاهرة ١٩٨٤ - ج ٢٠ ص ٨٨

(٢) وصف مصر - ترجمة زهير الشايب - القاهرة (د.ت) - ج ٦ ص ٨٧.

(٣) المرجع السابق ص ٩٤-٩٥.

٩٢٨هـ أمر خاير بك بشنق أربعة أشخاص منهم يهودى ونصرانى لقيامهم بتزييف العملة^(١)، وفى شوال من نفس العام شنق والى القاهرة فى يوم واحد أربعة وعشرين إنسانا وخوزق منهم جماعة «وكان أكثرهم حرامية وزغلية»^(٢).

وظلت النقود المزيفة متداولة بالأسواق، حتى إن العامة كانوا يرفضون التخلص منها ويرتضون التعامل بها، وليس أدل على ذلك مما ذكره الجبرتى من أن السلطات أمرت فى ٢ شعبان عام ١٢٠٣هـ بإبطال العامل بالزيف المغشوشة والذهب الناقص، على أن يقوم الصيارفة بقطع الدراهم الفضة المنحسة أى المخلوطة بالنحاس وكذلك الذهب المغشوش الذى يقل الدينار منه عن العيار بمقدار ثلاثة قراريط. وأوجبت الحكومة على الصرافين ضرورة توريد هذه الدينار إلى دار الضرب بسعر المصاغ ليعاد سكه من جديد، ومع ذلك فإن أكثر الناس لم تمتثل لهذه الأوامر «لأن غالب الذهب على هذا النقص وأكثر وإذا بيع على سعر المصاغ خسروا فيه قريباً من النصف»^(٣) وظلوا يتداولون الزيف.

ويستفاد من النص السابق، إضافة إلى تداول الزيف، أن النقود العثمانية كانت لها قيمة اسمية تزيد مقدار الضعف عن قيمتها الجوهرية أى نسبة المعدن الخالص بها، ورغم ذلك فقد كانت النقود الذهبية منها تتداول كنقود رئيسية وليس كنقود اختيارية^(٤).

ومهما يكن من أمر، فقد تضافرت هذه العوامل المختلفة على تشكيل ملامح التداول النقدي بمصر فى العصر العثمانى متناوبة فيما بينها صدارة قائمة هذه العوامل من آن لآخر، كما يتضح من سياق البحث الذى نبدأه بدراسة النقود العثمانية المتداولة بمصر.

◆◆◆◆◆

(١) وقد ذكر ابن إياس أنه «قد ظهر عليهما أمر شئ من الزغل فى الذهب والفضة وقد تم النصرانى على اليهودى فكبسوا بيته فوجدوا عنده آلة الزغل فى بيته فخوزقوه عند باب الصاغة بالقرب من المارستان (القلاوونى)» - ابن إياس : بدائع الزهور ج ٥ ص ٤٤٥ .

(٢) المصدر السابق ج ٥ ص ٤٧٦ .

(٣) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار - مطبعة الأنوار المحمدية - القاهرة (د.ت) ج ٢ ص ٢٦١ .

(٤) النقود الرئيسية Monnaie Légale هى النقود التى تكون قيمتها الرسمية المقررة من قبل الحكومة معادلة لقيمتها الحقيقية (أى نسبة المعدن الصافى بها) أما النقود الخيارية Monnaie d'appoint فهى التى تقل قيمتها الحقيقية عن قيمتها الاسمية أو الرسمية انظر : حسين عبد الرحمن : العملة المصرية - القاهرة ١٩٤٦ ص ١٦ .

الفصل الأول

النقود العثمانية المتداولة في مصر

كان دخول مصر تحت سيطرة العثمانيين إيذاناً ببداية فترة جديدة في التاريخ المصرى حيث تحولت مصر من دولة مستقلة مترامية الأطراف إلى ولاية تابعة للسلطان العثمانى الذى تمتد ممتلكاته بين قارات العالم القديم، آسيا وإفريقيا وأوروبا.

ويعنى ذلك، على صعيد «التداول النقدي» أن السكة المضروبة باسم السلطان العثمانى فى أنحاء الولايات الخاضعة لحكمه، كانت قابلة، من الناحية النظرية على الأقل للتداول فى مصر مثلها فى ذلك مثل سائر أجزاء الدولة العثمانية .

ولا يوجد فى المصادر التاريخية أو الوثائق ما يشير إلى منع تداول أى إصدارات نقدية للولايات العثمانية فى ولاية مصر، بل على النقيض من ذلك فهذه المصادر والوثائق حافلة بالإشارات التى تدل بوضوح على تداول نقود عثمانية من ضرب الولايات الأخرى فضلاً عن النقود غير العثمانية.

ومن بين النقود العثمانية المتداولة فى مصر نقود القسطنطينية (إسلامبول) وبعض الولايات المغربية، وقد أشارت إليها المصادر التاريخية ووثائق المحكمة الشرعية باعتبارها جزءاً من النقود المتداولة، ذلك أن العلاقات بين ولاية مصر وبين المدينة أو مقر الحكومة (القسطنطينية) كما لاحظ برنار Bernar لابد أنها كانت تؤدى إلى أن تصب فى مصر بعض نقود هذه العاصمة والعواصم الأخرى^(١). فضلاً عن أن العلاقات التقليدية الحميمة بين مصر وكل من بلاد الشام والمغرب كانت تساعد على انتقال إصداراتها النقدية وتداولها فى هذه البلاد.

وقد أشارت المصادر التاريخية كثيراً إلى الذهب الإسلامبولي^(٢)، كما ذكرت وثائق المحاكم الشرعية القروش الرومي^(٣). وقد كانت لهذه العملات دائماً قيمة أكبر فى التداول، ومصادقية أكثر لدى المتعاملين بها نظراً لاهتزاز الثقة فى القائمين على أمر دار الضرب المصرية (انظر فصلى التداول النقدي ودار ضرب مصر).

ونظراً للعلاقات التاريخية التقليدية بين مصر وبلاد المغرب والتى توطدت بصورة ملحوظة

(١) وصف مصر - ج ٦ ص ٦٣.

(٢) الجبرتي: عجائب الآثار ج ٢ ص ٢٦٣.

(٣) سجل القسم العسكرية رقم (٢٢٥) ص ٣١١ حجة (٤٢٤) بتاريخ ٨ ربيع الأول ١٢١١ هـ.

فى العصر العثمانى حتى أصبحت هناك جالية مغربية كبيرة مقيمة بالقاهرة إضافة إلى انتظام ورود البضائع المغربية المختلفة إلى مصر^(١) كان من المنطقى أن تتداول بالأسواق نقود من ضرب دور الضرب المغربية الخاصة للعثمانيين وهى طرابلس غرب وتونس والجزائر^(٢).
وفضلاً عن ذلك فإن العلاقات الاقتصادية التى ازدهرت فى عصر المماليك فيما بين مصر والشام لم تنقطع، كما يستفاد من تداول النقود المصرية على نطاق واسع فى فلسطين^(٣)، وبديهي أن تصب حركة التبادل التجارى بمصر جزءاً من نقود الشام التى تركز ضربها فى دمشق وحلب وخاصة النقود الفضية.
ومن العوامل المساعدة على تداول إصدارات دور الضرب العثمانية من النقود بمصر أن هذه العملات كانت تسك وفق طراز موحد وخاصة الذهبية منها، يرسل به أمر شريف^(٤) وصحبته قوالب السك ذاتها من القسطنطينية.
وعادة ما كان يتم ذلك عند بداية عهد سلطان جديد، فيرسل الخط الشريف مشتملاً السكة والخطبة والشك أى إعلان السرور بإطلاق الصواريخ فى القلعة باسم السلطان الجديد^(٥).

(١) انظر: د. عبدالرحيم عبدالرحمن: المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى - تونس ١٩٨٢

(٢) محكمة جامع الحاكم سجل ٥٧٩ ص ٣٦٠ حجة (٩٠٦) بتاريخ ١٥ شعبان ١١٨٤هـ

(٣) انظر: سليم عرفات المبيض: النقود العربية الفلسطينية - القاهرة - ١٩٨٩م.

(٤) هو الأمر أو الفرمان أو الإرادة التى تصدر عن السلطان العثمانى ويطلق عليه أيضاً أمر عال (الأمر العالى) - نجاتى أقطاش وعصمت بينارق: الأرشيف العثمانى - فهرس شامل لوثائق الدولة العثمانية المحفوظة بدار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء باستانبول - ترجمة: صالح سعداوى صالح - الجامعة الأردنية - عمان (١٩٨٦) ص ٤٦٥.

(٥) د. لىى عبداللطيف: الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى - القاهرة (١٩٧٨) ص ١٤١.

أولاً : النقود الذهبية العثمانية

كان نجاح العثمانيين في الاستيلاء على مصر بداية لحقبة جديدة في تاريخ المجتمع المصري، كما كان ذلك الحدث أيضاً نقطة تحول بارزة في مسار المسكوكات الذهبية العثمانية بصفة عامة والمصرية بصفة خاصة.

فقد كانت العملات الذهبية الأولى التي ضربها محمد الفاتح على نمط الدوكات الذهبية الأوربية (من البندقية أو النمسا) تحمل في البداية أسماء أمماتها الأجنبية، حتى أتم سليم الأول فتح مصر فأصبحت العملة الذهبية العثمانية تعرف باسم الشريفي^(١)، وهو اشتقاق لفظي من نقود سلاطين المماليك الجراكسة المتأخرين التي عرفت بألقابهم (الأشرف = الأشرفي)، وبخاصة دنانير الأشرف بارسباي (٨٢٥-٨٤١ هـ / ١٤٢٢ - ١٤٣٧ م) التي قام بضربها عام ٨٢٩ هـ (١٤٢٥ م) بنفس عيار دوكات البندقية فشاع تداولها في وقت قصير^(٢). وقد ظلت العملة الذهبية العثمانية بعد فتح مصر تعرف باسم الشريفي طيلة القرنين التاليين^(٣) حتى في مقر الحكم بالقسطنطينية.

والواقع أنه في السنوات الأولى من الحكم العثماني لمصر، لم تعرف النقود التي ضربت باسم سليم الأول إلا باسم الأشرفي مع تميزها عن نقود المماليك بنسبتها فيقال «أشرفي ذهب عثمانى» أو الأشرفي العثماني ضرب الخندكار بينما تذكر النقود الأشرفية المملوكية ملحقاً بأسماء السلاطين المصدرين لها كالأشرفي ابرسيهي (بارسباي) والأشرفي القايتبهي (قايتباي) والأشرفي الغوري^(٤)، بل إن أنصاف الدراهم الفضية كانت تعرف أيضاً بالأشرفي^(٥)، وكان يقال لها في هذه الحالة أشرفي فضة^(٦).

(١) هاملتون جب وهارولد بروين : المجتمع الإسلامي والغرب - ترجمة د. أحمد عبدالرحيم مصطفى - القاهرة ١٩٨٩ - ج ٢ ص ١٠٧.

(٢) Sehem El Mahdi: Cains struck in Egypt in the name of Selim - in Afestschrift present- ed to Ibrahim Artuk on the Occasion of the 20 th Anniversary of the Turkish Numismatic Society Istanbul 1988 P.191

(٣) هاملتون جب : المرجع السابق ج ٢ - ص ١٠٧.

(٤) ابن إياس : بدائع الزهور ج ٥ ص ٣٣٢.

(٥) Sehem El Mahdy: op.cit p.192.

(٦) علي مبارك : الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٤٥.

١ - نقود السلطان سليم بن بايزيد^(١) :

حرص السلطان سليم منذ دخوله إلى مصر على ضرب النقود باسمه ليس فقط لأن كتابات نقود الممالك كانت هي الذريعة العقائدية التي برر بها غزوه لدولتهم بل وقبل ذلك لأن السكة هي إحدى شارات الملك الرئيسية وعلامة على خضوع مصر لحكمه وقد استمرت السكة والخطبة باسمه بعد خروجه من مصر عائداً إلى بلاده^(٢).

وتعكس نقود سليم الذهبية مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية التي عاشتها مصر قبل إصدار السلطان سليمان بن سليم لقانون نامة الذي نظم به إدارة ولاية مصر وكافة شئونها، فقد كانت هذه الفترة انتقالية بطبيعتها، تعايشت فيها تأثيرات الفاتحين العثمانيين مع ميراث الدولة المملوكية الآفلة.

وفيما يخص العملة كانت دار الضرب المصرية تحت مسئولية ملك الأمراء خيربك والمعلم إبراهيم اليهودي معلم دار الضرب^(٣) وقد ترك ذلك أثراً واضحاً في العملات الذهبية التي ضربت بمصر في عهد السلطان سليم إذ جمعت في نقوشها بين رغبة السلطان العثماني في تسجيل اسمه مع إغفال كتابة العبارات المقتبسة من القرآن الكريم وشهادتي التوحيد، وبين التقاليد التي كانت سائدة في نقوش نقود الممالك.

وإذا شئنا الدقة فإن نقود السلطان سليم الذهبية كانت عثمانية في محتوى كتاباتها، مملوكية في طرازها وهو ما تؤكد المقارنة بين دنائره المصدرة قبل دخوله إلى مصر في عام ٩٢٣هـ والتي سككت بعد هذا التاريخ.

ففي دار الكتب المصرية دينار باسم سليم شاه من ضرب قسطنطينية في عام ٩١٨هـ^(٤) وهو العام الذي تولى فيه الحكم، وقد نشره لين بول Lane Poole^(٥)، وتخلو كتاباته من أى عبارات

(١) تولى الملك من سنة ٩١٨هـ إلى سنة ٩٢٦هـ بعد أن قتل جميع إخوته «انظر ترجمته في: يوسف آصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان - تحقيق بسام عبد الوهاب - دار البصائر - دمشق - ط ٣ - ١٩٨٥ ص ٦٧.

(٢) ابن إياس: المصدر السابق ج ٥ ص ٢١٥

(٣) ابن إياس: المصدر السابق ج ٥ ص ٤٤٤، ويعكس تلقيب المملوكي خيربك بلقب ملك الأمراء طبيعة هذه المرحلة الانتقالية وأن هذا اللقب يطلق على أكابر الأمراء من نواب السلطنة بالممالك أى كان الملقب قام بين الأمراء مقام الملك في التصرف والتنفيذ وكان السلطان لا يخاطب أحداً بهذا اللقب - انظر: د. حسن الباشا: الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٨ ص ٥٠٢-٥٠٣.

(٤) رقم السجل ٢٥٠٢ - الوزن ٣ر٤٦ جرام - القطر ٢٠ر٢٠ مم.

(٥) Lane-poole (S): Catalogue of the collection of Arabic Coins - London 1897- P.283.

وثمة دينار مماثل أكبر وزناً (٣ر٤٥٧ جرام) - انظر: Sothbey's: Catalogue of Gold Coins of the Ottoman Empire and the Republic of Turkey - London- 1982 No.2.

قرآنية، إذ اكتفى بكتابة اسم السلطان وتاريخ ومكان السك على وجه الدينار، بينما نقش على الظهر عبارة ضارب النضر (أى ضارب الذهب)^(١) صاحب العز والنصر فى البر والبحر).

الظهر

ضارب النضر
صاحب العز والنصر
فى البر والبحر

الوجه

سلطان سليم شاه (بن)
بايزيد خان عز نصره ضرب
قسطنطينة
فى سنة ٩١٨

وقد صار هذا الإصدار نموذجاً يحتذى عند ضرب دنانير سليم الأول بمصر، مثلما يتضح من قطعة أخرى محفوظة بدار الكتب المصرية^(٢)، جاء فى نقوشها:

الظهر

ضارب النضر
صاحب العز والنصر
فى البر والبحر

الوجه

سلطان
خا بن بايزيد
سليم
والبحر
٩٢٣
بمصر

وقد نشرت هذه القطعة فى كتالوج دار الكتب^(٣)، ونشر أيضاً دينار يحمل ذات النقوش، ولكنه من ضرب حلب فى عام ٩٢٣هـ^(٤)، وهو ما يؤكد أن السلطان سليم قد فرض نموذج دنانيره المصدرة فى عام ٩١٨هـ ليكون طرازاً لنقوده الذهبية التى ضربت فى عام إسقاطه للدولة المملوكية فى مصر والشام.

إلا أن الطابع المملوكى سرعان ما فرض نفسه على النقود الذهبية التى ضربت فى هذا العام والسنة التالية (٩٢٤هـ)، مع الحفاظ على جوهر الكتابات العثمانية. وفى مجموعة دار

(١) النضر والنصار والأنضر اسم الذهب والفضة وقد غلب على الذهب وهو النضر والنضر الذهب وجمعه أنضر والنضرة: السبيكة من الذهب - انظر: ابن منظور (محمد بن مكرم) لسان العرب-بيروت ١٩٥٦- ج ٥ ص ٢١٣.

(٢) رقم السجل ٤٥٤١ - الوزن ٣٣٤ جرام - القطر ١٩ مم.

(٣) Nicol (N.), El Nabarawy (R.) Bachrch (J.): Cataloge of the Islamic Coins in the Nation-

al Library, Cairo, Malibue. U.S.A. 1982 - No. 3478; (CIC)

(٤) Islamic coins-Bank Leu Ltd. Zurich- 1982 - No. 85

الكتب المصرية ثلاث قطع ذهبية عثمانية تشبه إلى حد بعيد النقود المملوكية التي ضربت بمصر قبيل الغزو العثماني^(١). الأولى نجد بها^(٢):

الوجه	الظهر
سلطان خا	... نصر ..
سليم	ZZZZZZZZZZ
*	لعز * والنصر
.. زيد خا عز نصر	ZZZZZZZZZZ
نصر	.. البر والبحر
بمصر ٢٣ (٩)	

والثانية والثالثة مثلها ولكن تاريخ الضرب هو عام ٩٢٤هـ^(٣).
وتتمثل التأثيرات المملوكية في طراز هذه القطع في الزخرفة الشبيهة بأمواج متكسرة تتجه في صف أفقي ناحية اليسار وهي من الأشكال الزخرفية الشائعة في نقود الجراكسة^(٤) وفي ترتيب الكتابات التي تملأ وجهي القطعة في صفوف أفقية، بالإضافة إلى حقيقة أن السلطان سليم ضرب نقوده الذهبية في مصر بذات العيار المنخفض الذي ضربت به نقود آخر سلاطين المماليك الأشرف قانصوه الغوري^(٥).
ونجد صدى هذا التشابه بين نقود سليم وعملات الغوري الذهبية واضحاً في شكوى الناس من غش معاملة الذهب والفضة في جمادى الأولى عام ٩٢٦هـ^(٦) وما ذكره بعض المؤرخين من أن نقود الغوري كانت منخفضة العيار هي الأخرى^(٧).
وهو ما دفع بسليم أن يرسل في أواخر زأيامه إلى ملك الأمراء طالباً منه إصلاح المعاملة من الذهب والفضة (شوال ٩٢٦هـ) ولكن خايربك، بمشورة رجال الحكم أبقى كل شيء من

(١) CTC. P. IX

(٢) رقم السجل ٥٠٨٣ - الوزن ٣ر٣٠ جرام - القطر ١٩ مم .

(٣) على التوالي : SIC: P. 119 Nos 3479, 3481, 3483

(٤) رأفت محمد محمد النبراوي: مسكوكات المماليك الجراكسة في مصر - نظمها وقيمها النقدية - رسالة مخطوطة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الآثار الإسلامية بإشراف أ.د. حسن الباشا - كلية الآثار جامعة القاهرة - ١٩٨٩ - كتالوج اللوحات شكل (١١).

(٥) Sehem El Mahdi: op. cit. p. 192.

(٦) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٣٣٢.

(٧) المصدر السابق ج ٥ ص ٢.

المعاملة على حاله ريثما يراجع الخوندكار في ذلك «لأن الذهب ينقص في هذه الحركة الثلث»^(١)

ومما له دلالة أن سعر صرف كل من الأشرفى العثمانى والغورى كان واحداً فى التداول وأوامر التسعير^(٢).

وثمة ملاحظة هامة هنا، فمكان الضرب فى النقود العثمانية كان مسبقاً عادة بحرف (فى) ولكننا نجد هنا مسبقاً بحرف الجر (ب) فى (بمصر) وهو ما لن يتكرر بعد نهاية عهد سليم الأول، باستثناء قطعة ذهبية من عهد سليمان الأول سنأتى لذكرها لاحقاً. ومهما يكن من أمر التشابه بين دنانير سليم والغورى، فإن هذه العملات العثمانية الأولى التى ضربت بمصر جاءت غفلاً من شهادة التوحيد التى استمرت تنقش على النقود الإسلامية منذ تعريبها أيام عبدالملك بن مروان^(٣)، ومن آنذاك فصاعداً لم تعد النقود الذهبية تحمل سوى أسماء وألقاب، السلطان ويعتقد «صامويل برنار» أن هذا التقليد العثمانى قد بدأ فى عهد مراد بن أورخان^(٤) ولكننا نرجح أن ذلك قد بدأ فى وقت تال لحكم مراد بن أورخان، إذ يشير «أحمد ضيا» إلى عملات تحمل على ظهرها اسم «مراد بن أورخان خلد الله ملكه» بينما نجد على الوجه، «لا إله إلا الله محمد رسول الله»^(٥).

وقد استمرت نقود سليم الذهبية التى عرفت «بالأشرفى الذهب السليمى شامى أيضاً متداولة فى أيام خلفه سليمان الأول وبنفس قيمة الأشرفى الغورى^(٦)، وتشير وثائق المحكمة إلى هذه النقود بوصفها «دنانير ذهب سليمى» تمييزاً لها عن الذهب السلطانى أى سكة السلطان سليمان القائم فى الحكم^(٧) وعثرنا فى المحكمة الشرعية على ذكر لنقود السلطان سليم يرجع الى بداية أربعينيات القرن العاشر الهجرى^(٨)، ويبدو أن أهميتها فى التداول قد قلت بعد ذلك حيث إنه لم نصادف ذكراً لها بعد ذلك التاريخ.

ومن الجدير بالملاحظة أن نقود السلطان سليم المضروبة فى العاصمة أشارت إليها باسم

(١) ابن إياس: المصدر السابق ج ٥ ص ٣٥٤.

(٢) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٤٥.

(٣) د. حسن الباشا: مدخل إلى الآثار الإسلامية - القاهرة ١٩٧٩ ص ٤٠٠.

(٤) وصف مصر ج ٦ ص ١١٠.

(٥) Ziya (A.) Islamic Coins-Istanbul- 1910 p. 43.

(٦) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٤٦٢.

(٧) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٣٩) ص ٦ حجة (٢٩) بتاريخ ٣٠ محرم ٩٣٤هـ.

(٨) محكمة بولاق سجل (١) ص ٥١ حجة (٢٢٧) بتاريخ ١٧ رمضان ٩٤٣هـ.

«قسطنطينية»، ولم نجد أثراً لاسم استانبول الذى ذكره د. الشناوى أن محمد الفاتح قد أطلقه على القسطنطينية عقب استيلائه عليها فى ٢٩ مايو ١٤٥٣م^(١).

٢- النقود الذهبية للسلطان سليمان القانونى^(٢) :

تولى سليمان الأول الحكم فى عام ٩٢٦هـ وظل به حتى توفى فى عام ٩٧٤هـ وقد صرف هذا السلطان سنوات حكمه التى قاربت الثلاثين فى تنظيم الأمور الداخلية للدولة العثمانية فوضع عدة قوانين تتعلق بالإدارة ولذلك لقب بالقانونى.

وكانت النقود الذهبية من بين ما اهتم به السلطان، فرسم فى «قانون نامة مصر» الذى ينظم أمور مصر أن تضرب النقود الذهبية فى دار ضرب مصر بنفس الوزن والعيار المعمول بهما فى القسطنطينية (المخروسة)^(٣).

وقبل أن يسن سليمان قانونه لحكم مصر، حاول أن يصلح من إصدارات دار ضرب بمصر فأوعز إلى ملك الأمراء أن يعين القاضى حمزة العثمانى متكلماً على دار الضرب فى رمضان عام ٩٢٧هـ (١٥٢١م)^(٤)، وأردف ذلك بمرسومين فى العام التالى يطلب فيهما من خايربك النظر فى أمر المعاملة من الذهب والفضة^(٥).

بيد أن وفاة خايربك، لم تساعد سليمان الأول على فرض إرادته كاملة على دار الضرب المصرية، إذ قام الوالى العثمانى الذى عين مكانه بقطع سلسلة النقود العثمانية المضروبة فى مصر، فبعد وصول الوالى الجديد أحمد باشا الكرجى إلى مصر وصعوده للقلعة فى ٢٨ شوال ٩٢٩هـ (١٥٢٣م) استخف بالسلطان حديث العهد بالحكم وحدثه نفسه بالاستقلال عن الحكم العثمانى وإحياء دولة المماليك الجراكسة، فجمع حوله عصاة الجراكسة وأعلن نفسه سلطاناً على مصر باسم «الملك المنصور السلطان أحمد» وأمر بأن تقرأ الخطبة وتسك العملة باسمه^(٦).

وحاول الصدر الأعظم إبراهيم باشا فى عام ٩٣٠هـ (١٥٢٤م) إغراء أمراء القاهرة بقتل الوالى المتمرد، فعلم هو بالدسياسة وقبض على الكتب الواردة قبل أن تصل لأصحابها ثم

(١) د. عبدالعزيز محمد الشناوى: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها - القاهرة ١٩٨١ ج ١ ص ٦٣.

(٢) يوسف آصاف: تاريخ سلاطين آل عثمان ص ٧٢.

(٣) د. أحمد فؤاد متولى: قانون نامة مصر - القاهرة (١٩٨٦) ص ٩٢.

(٤) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٤٠٢.

(٥) المصدر السابق ج ٥ ص ٤٣٦ و ٤٥٩.

(٦) د. أحمد فؤاد متولى: قانون نامة ص ٤.

استدعاهم وأخبرهم أنها أوامر من السلطان بقتلهم ثم قتلهم^(١). ولكن الأمير جاتم الحمزاوى وبقية الأمراء ثاروا عليه بعد ضربه للسكة باسمه ونجحوا فى قتله وأرسلوا رأسه للسلطان^(٢). ولم يعثر على أى نقود من هذه المسكوكات الفريدة فى تاريخ الحكم العثمانى لمصر، ولعل ذلك بسبب قصر الفترة التى مكثها أحمد باشا الذى عرف فى التاريخ العثمانى بالخائن، وقيام الوالى الجديد كوزلجة قاسم باشا بجمع ما أصدر منها فور وصوله إلى مصر عام ٩٣١هـ (١٥٢٤م)^(٣).

وقد ضرب سليمان نقوده على طراز سكة والده سليم الأول، ولهذا السلطان عشرون سكة من الذهب وقد أطلق على نقوده الذهبية اسم الأشرفى وأحياناً «زرمحوب» سواء فى مصر أو الشام أو اليمن^(٤).

ويذكر الكرملى أن الزر محبوب نقد ذهبى مصرى الاستعمال والكلمة مركبة من (زر) أى ذهب بالفارسية و (محبوب) اسم أحد المماليك فى سنة ٦٩٨هـ (١٢٩٩هـ)^(٥)، والواقع أنه لا يوجد من الأدلة التاريخية ما يسند هذا الزعم، والثابت أن هذه التسمية تعنى الذهب المحبوب^(٦) فحسب.

وتظهر النقود الذهبية التى ضربت فى عهد سليمان القانونى، قدراً كبيراً من التشابه فى طرازها بغض النظر عن دور الضرب التى أنتجتها، فهى تحوى ذات الكتابات من الوجهين مع اختلافات يسيرة فى ترتيب بعض الكلمات.

وطراز هذه النقود وثيق الصلة بالطراز الذى سكته وفقه نقود سليم الأول، وإن اختلفت فيه التأثيرات المملوكية التى سبق أن شاهدها على القطع الذهبية المضروبة بمصر.

وقد نشر لين بول (Lane - Poole) قطعتين مؤرختين بعام ٩٢٦هـ الذى تولى فيه سليمان الحكم، إحداهما من ضرب قسطنطينية والأخرى من ضرب مصر، وهما يحملان نفس

(١) جرجى زيدان. تاريخ مصر الحديث (جزءان) - القاهرة ط ٢ - ١٩١١ - ج ٢ ص ١٩

(٢) محمد بن أبى السرور الصديقى البكرى: - كتاب الروضة المأنوسة فى أخبار مصر المحروسة - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٢٦١ تاريخ - ورقة ١٦ (ب).

(٣) د. أحمد فؤاد متولى: قانون نامه ص ٥.

(٤) سليم عرفات الببيض: النقود العربية الفلسطينية - ص ٢٢٤

(٥) أنستاس الكرملى (الأب): النقود العربية وعلم النميات - القاهرة (١٩٣٩) - ص ١٧٥.

(٦) د. أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد فى الجبرتنى من الدخيل - القاهرة (١٩٧٩) - ص ٧٤. وانظر أيضاً عن الزر محبوب : Dazy (R): Supplément aux Dictionnaires Arabes Deuxième Édition - Paris 1927 - Tome Ip. 583.

الكتابات على الظهر (ضارب النضر صاحب العز والنصر في البر والبحر)، أما وجه الأولى
فيه خمسة أسطر أفقية :

سلطان سليمان^(١)

بن سليم خان

عز نصره ضر (ب)

قسطنطينية في

سنة ٩٢٦

ولا تختلف كتابات الوجه في القطعة الثانية سوى في الأسطر الأخيرة

عز نصره ضرب في^(٢)

مصر سنة

٩٢٦

وإن أضيف في قطعة أخرى لقب «شاه» بعد اسم سليمان، وهي من ضرب قسطنطينية
ومحفوطة بدار الكتب المصرية (رقم السجل ٤٢٩٨ - الوزن ٣٤٤ جرام - القطر
١٩٩ مم)^(٣).

وقد ضربت عملات ذهبية باسم سليمان في مصر عام ٩٣٠ هـ ورغم اتفاقها في الطراز
العام إلا أن هناك ثمة اختلافات طفيفة بين بعضها نظراً لتعدد قوالب السك.
ففي القطعة المنشورة هنا، واخفوطة بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة^(٤)، نجد بعض
الاختلاف في كتابات الوجه والظهر عن قطعة أخرى من ضرب مصر في ذات السنة وهي من
مجموعة دار الكتب المصرية^(٥).

(١) Lane-Poole: op. cit p. 284

(٢) Ibid: p. 286

(٣) وقد أشار سليم عرفات إلى قطعة مماثلة من ضرب دمشق انظر النقود العربية ص ٢٢٤ . CIC No 3515

(٤) رقم السجل ١ / ١٧٣٦٦ - الوزن ٣٤٦ جرام - القطر ٢٠ مم - انظر اللوحة (١) بالكتالوج.

(٥) رقم السجل ٤٤٩٠ - الوزن ٣٣٧ جرام والقطر ١٨ مم CIC. op. cit No.3524

قطعة متحف الفن الإسلامى	قطعة دار الكتب المصرية
الوجه	الوجه
سلطان سليمان ه بن سليم خان عز نصره بمصر ضرب سنة ٩٣٠	السلطان سليمان شاه سلطان سليم شاه عز نصره ضرب مصر سنة ٩٣٠
الظهر	الظهر
ضارب النضر صاحب العز والنصر فى البر والبحر	رب ض النضر ص العز والنصر فى البر والبحر

وبغض النظر عن التباين فى ترتيب الكلمات فإن أهم ما يفرق بين القطعتين هو استخدام لقب «شاه»^(١) ملحقاً باسم كل من سليمان وسليم وهو ما لم يتكرر بعد ذلك فى نقود هذا السلطان أو غيره إذ كان المتبع فى مسكوكات أوسكة سليمان القانونى ومن تبعه استخدام لقبى شاه وخان على التوالى^(٢).

ويظهر دينار متحف الفن الإسلامى اتصاله الوثيق بتقاليد دار الضرب المصرية فى عهد سليم الأول من حيث استخدام حرف الجر «الباء» عند الإشارة لدار الضرب (ضرب بمصر)، فى حين يبدو دينار دار الكتب المصرية أكثر تعبيراً عن التقليد الذى شاع طوال العصر العثمانى بذكر دار الضرب مسبوقه بحرف الجر (فى).

وقد نشر أرتق (Artuk) ديناراً باسم سليمان من ضرب مصر فى عام ٩٣٢هـ ووضح فيه

(١) «شاه» لفظ فارسي بمعنى ملك أو سيد وكان يطلق على ملوك الفرس أو من تشبه بهم. انظر: د. حسن الباشا الألقاب الإسلامية - ٣٥٢.

(٢) «الخان» لقب المغول وينقش تارة منفرداً على النقد وطوراً يضم إليه كلمة المعظم، وكان يطلق فى الأصل على شيوخ الأمراء فى قبائل التتر ثم صار علماً على السلطنة - أنستاس الكرملى: النقود العربية ص ١٣٤، وقد دخل هذا اللقب فى العالم الإسلامى عن طريق خانات التركستان وظهر على عملاتهم فى بخارى عام ٣٩٠هـ وفى فرغانة عام ٣٩٩هـ كما ظهر على منشآت السلاجقة انظر د. حسن الباشا: الألقاب ص ٢٧٤ واستخدم هذا اللقب فى نقود السلطان السعيد برکه خان المملوكى - انظر: سهام المهدي: دار ضرب الإسكندرية ونقودها الإسلامية - رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه بإشراف أ. د. حسن الباشا كلية الآثار جامعة القاهرة ١٩٨٨ - ج ١ ص ٥٦٠.

استقرار دار الضرب على صيغة « سليمان شاه بن سليم خان » واستمرارها في استخدام حرف الباء في « بمصر »^(١).

و بمتحف كلية الآثار جامعة القاهرة دينار نادر من ضرب مصر عام ٩٣٤هـ^(٢) (لوحة ٢). وهو بتشابهه مع الدينار المحفوظة بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة والمضروبة في نفس التاريخ بكل من خاينة^(٣) وسروز^(٤) وجزاير^(٥) يثبت أن ضرب النقود الذهبية في أنحاء السلطنة العثمانية كان يتم في وقت واحد ووفق « خط شريف » من السلطان يحدد طراز هذه النقود.

ويمكن القول بأن عام ٩٣٤هـ (٢٧-١٥٢٨م) على أقل تقدير كان هو العام الذي بدأت فيه الدولة العثمانية في إرسال أوامر السكة إلى مختلف الأقاليم الخاضعة لحكمها، ولعل المسكوكات، بوصفها أحد مصادر دراسة التاريخ كانت أسبق في إثبات هذه الحقيقة من المصادر التاريخية المختلفة التي لم تأت إلى ذكر تقليد إرسال السكة من الآستانة إلا في القرن الثاني عشر الهجري، إذ ترجع أقدم الإشارات إلى ورود خط شريف بالسكة في المصادر التاريخية العربية إلى عام ١١٠٧هـ (١٦٩٥م)^(٦).

وطبقاً لهذه الحقيقة فإننا يمكن أن نؤرخ الدينار المحفوظ بمتحف الفن الإسلامي من ضرب سدره قيسى والذي تبقى من تاريخ ضربه رقم المئات (٩) فقط بأنه من ضرب سنة ٩٣٤هـ نظراً لتشابه طرازه مع القطع المؤرخة بهذا العام^(٧).

ويبدو أن تمييز وثائق المحكمة الشرعية بين الذهب السليمانى الحديد والقديم^(٨) قائم على التفرقة بين الإصدارات الأولى وبين الطراز الموحد الذى ضرب بدءاً من عام ٩٣٤هـ على الأقل.

(١) Artuk, Ibrahim and Gevriye: Istanbul Arkeoloji Muzeleri Teshiredeki Islami Sikkeler Katalogu. 2 vols, Istanbul 1971/1974. No 1555.

(٢) رقم السجل ٢٥٢/ع - الوزن ٣ر٢٠ جرام - القطر ١٩مم (قطعة رقم ٧ بكتالوج المسكوكات)

(٣) رقم السجل ١٧٣٦٦/٣ - الوزن ٣ر٤٨ جرام - القطر ٢٠مم (قطعة رقم ٨ بكتالوج المسكوكات).

(٤) رقم السجل ١٧٣٦٦/٤ - الوزن ٣ر٤٥ جرام - القطر ١٩مم (قطعة رقم ٩ بكتالوج المسكوكات).

(٥) رقم السجل ١٧٣٦٦/٥ - الوزن ٣ر٤٦ جرام - القطر ٢٠مم (قطعة رقم ١٠ بكتالوج المسكوكات)

(٦) أحمد الدمرداش، كتحدا عزبان : كتاب الدرة المصانة فى أخبار الكنانة - تحقيق د. عبدالرحيم عبدالرحمن القاهرة ١٩٨٩ ص ٢٥.

(٧) رقم السجل ١٧٣٦٦/٦ - الوزن ٣ر٤٥ جرام - القطر ٢٠مم (قطعة رقم ١١ بالكتالوج)

(٨) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٣٨) ص ٣٣٥ حجة (١٧٧٣) بتاريخ ٦ رمضان سنة ٩٤٥هـ

وقد عرفت دنانير سليمان القانوني في بداية حكمه «بالأشرفي الذهب السليماني» أو «بالدينار السليماني»^(١). وهي بالقطع المعروفة في وثائق المحكمة بالسليماني القديم، أما إصدار عام ٩٣٤هـ فقد أشارت إليه وثائق المحكمة «بالسلطاني»^(٢). أو «بالذهب السلطاني الجديد السليماني»^(٣)، ولعل ذلك بسبب نقش لقب سلطان^(٤) على هذه الدنانير والذي طفق يرد على العملات العثمانية حتى سقوط السلطنة ذاتها.

وتبقى بعد ذلك الإشارة إلى الزخارف التي ظهرت على دنانير سليمان القانوني وأهمها إطار الحبيبات المتماصة الذي يحيط بهامش الوجه والظهر في القطع (٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١١) في كتالوج الرسالة.

وقد ظهرت هذه الحبيبات المتماصة في نقود المماليك الجراكسة^(٥)، مثلما كانت معروفة في النقود العثمانية قبل الاستيلاء على مصر^(٦).

وكذلك عنصر زخرفي على شكل قلب يتخلله خطان مقوسان يخرجان من جانبيه الأيمن والأيسر، وقد ظهر على القطع (٦، ٩، ١٠، ١١) من الكتالوج وقد استخدم في نقود سليم الأول الفضية المضروبة عام ٩١٨هـ^(٧)، وفي تلك التي ضربت بعد دخوله^(٨) إلى مصر وهو أيضاً من العناصر الزخرفية التي شاع استخدامها في نقود الجراكسة^(٩).

وقد تفرد الدينار الذهبي المضروب في مصر عام ٩٣٤هـ بزخرفة على شكل وريادات جاءت على ظهر القطعة (رقم ٧- لوحة ٢).

-
- (١) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٤٦٢ وص ٤٤٣.
- (٢) محكمة الصالحة النجمية سجل (٤٣٩) ص ٦ حجة (٢٩) بتاريخ ٣٠ محرم ٩٣٤هـ.
- (٣) محكمة بولاق سجل (١٠) ص ٦٨ حجة (٢٩) بتاريخ ١٦ جمادى الأولى ١٩٨٤هـ أي أن هذه النقود كانت متداولة بعد وفاة سليمان القانوني بنحو عشر سنوات.
- (٤) والسلطان في اللغة من السلاطة بمعنى القهر ومن هنا أطلق على الوالي ولم يصبح السلطان لقباً عاماً إلا بعد أن تغلب الملوك بالشرق مثل بنى بويه على الخلفاء ثم صار السلطان لقباً عاماً على المستقلين من الولاة يضرب على نقودهم - انظر: د. حسن الباشا: الألقاب ص ٣٢٣.
- (٥) رأفت النبراوي: مسكوكات المماليك الجراكسة شكل (١٥) كتالوج اللوحات.
- (٦) انظر القطعة رقم (١) بكتالوج المسكوكات وهي من الفضة باسم سليم الأول مؤرخة بعام ٩١٨هـ.
- (٧) انظر القطعة رقم (٢) بكتالوج المسكوكات.
- (٨) Seham EL Mahdi: op. cit p. 193.
- (٩) رأفت النبراوي: المرجع السابق - شكل (١) بكتالوج اللوحات.

٣- النقود الذهبية للسلطان سليم بن سليمان (٩٧٤-٩٨٢هـ):

بدأ حكمه ببعض الإصلاحات فنار عليه الإنكشارية وأحمد ثورتهم وفتحت في عهده صنعاء وجزيرة قبرص^(١). وقد اقتفى هذا السلطان في سكته الذهبية أثر أبيه سليمان القانوني فجاءت الدنانير المضروبة باسمه في أنحاء الدولة العثمانية حاملة على ظهرها عبارة «ضارب النضر صاحب العز والنصر في البر والبحر» بينما حمل الوجه اسم السلطان وأبيه ودار الضرب وسنته مع العبارة الدعائية «عز نصره». وهي أقدم الصيغ الدعائية الواردة على النقود العثمانية وكانت مستخدمة أيضاً في نقود المماليك^(٢)، وهذه العبارة كما لاحظ «برنار» تأتي بعد اسم السلطان وقبل كلمة ضرب^(٣).

وتماز الدنانير التي ضربت في مصر وفق طراز السلطان الموحد بالتزامها الشديد بنقش اسم السلطان على النحو الذي استقر في سكة سليمان القانوني المضروبة عام ٩٣٤هـ فيجىء على هذا النحو «سليم شاه بن سليمان خان» بينما اختفت منها أو بالأحرى من الإشارة لدار ضرب مصر حرف «الباء» واكتفى بنقش (ضرب مصر في سنة ٩٧٤هـ) وهو ما يعد ابتعاداً نهائياً عن تقاليد دار الضرب المملوكية كما أشرنا إلى ذلك آنفاً.

وهو ما نجده في القطعة^(٤) (٤١) (لوحة ٧)، وفي الدينار الذي نشره لين بول (Lane)-Poole من مجموعة دار الكتب المصرية^(٥) والدينار الذي نشره أحمد ضياء^(٦) وثالث نشر لدى أرتق (Artuk)^(٧) ودينار آخر قام بنشره نوري (Nuri)^(٨).

ورغم اتفاق دنانير سليم الثاني المضروبة بمصر في طرازها مع ما ضرب من دنانيره في دور الضرب العثمانية، إلا أننا نجد ديناراً من ضرب سيروز^(٩) وآخر من ضرب جزاير^(١٠) في

(١) انظر ترجمته في: يوسف آصاف: تاريخ سلاطين آل عثمان - ص ٨٠.

(٢) Seham EL Mahdi: op. cit P. 192.

(٣) وصف مصر ج ٦ ص ١٢٤.

(٤) مجموعة متحف صنعاء الوطني باليمن رقم السجل (٧٠٧٥) الوزن ٣ر٤٤ جرام القطر ١٩ مم.

(٥) Lane-Poole: op. cit p. 287.

(٦) Ziya (A): op cit p. 49.

(٧) Artuk: (E.) op. cit. No 1601.

(٨) Pere (Nuri): Osmanhlarda Madeni Paralar. Istanbul 1968-No239.

(٩) Lane-Poole: op. cit p. 289.

(١٠) مجموعة متحف الفن الإسلامي رقم السجل ١٧٣٦٨ الوزن ٣ر٣٥ جرام والقطر ١٨ مم (قطعة ٤٢).

لوحة ٨) ورقم الآحاد بها غير واضح والتمثيل التاريخي هو (٤٧٠٠هـ) بينما على لوحة طراز نقود سليم المضروبة في هذا العام.

نفس العام وقد أغفل فيهما ذكر لقب «شاه بعد اسم السلطان سليم، ولم يتفق مع دار ضرب مصر في ذكر لقب شاه سوى دينار من ضرب دمشق عام ٩٧٤هـ أيضاً.

ولا تنفى وحدة طراز نقود سليم بن سليمان بعض التباين في ترتيب الكلمات في نقوش الوجه والظهر وكذلك الاختلاف في زخارفها، ففي القطعة المضروبة بمصر نجد رسوم الوريدات التي رأيناها سابقاً في نقود سليمان القانوني على وجه القطعة ورسم زخرفة القلب أيضاً على ظهرها (قطعة ٤١ لوحة ٧) (١)، بينما نلاحظ على وجه الدينار ضرب جزائر قضيبين متقاطعين وهو شكل زخرفي كان مألوفاً وشائعاً في النقود الذهبية التي ضربت بمصر في عصر سلاطين المماليك الجراكسة (٢).

٤- النقود الذهبية للسلطان مراد بن سليم (٩٨٢-١٠٠٣هـ):

جددت في عصره معاهدات الدولة مع الفرنج ورد هجومهم على الدولة العثمانية وأخضع أمير القرم وهزم النمسا.

وقد ضربت نقود السلطان مراد الثالث وفق طرازين، الأول هو ذلك الطراز الذي كان سائداً منذ فتح سليم لمصر الذي يضم في نقوش الوجه اسم السلطان ومكان وتاريخ السك، بينما تحتوى كتابات الظهر على عبارة «ضارب النضر صاحب العز والنصر في البر والبحر».

ومن القطع التي تمثل هذا الطراز دينار نشره لين بول (Lane-Poole) من ضرب قسطنطينية عام ٩٨٢هـ وهو يشبه ديناراً آخر محفوظاً بمتحف الفن الإسلامي (٥) بالقاهرة وإن كان الأخير يتميز بوجود لقب «شاه» عقب اسم مراد (قطعة ٤٣ - لوحة ٩)، وهو ما نجده مرعياً في دينار آخر من ضرب دمشق (٦) وثمة دينار من ضرب حلب أضيفت فيه كلمة سلطان قبل اسم سليم (سلطان مراد شاه بن سلطان سليم خان) (٧) وهو في ذلك يتطابق مع دينار ضرب بمصر في ذات السنة وفق هذا الطراز (٨).

(١) Lane-Poole op. cit p. 287.

(٢) رأفت النبراوى: المرجع السابق شكل (١٢) كتالوج اللوحات.

(٣) يوسف آصاف: المرجع السابق ص ٨٣-٨٤

(٤) Lane-Poole: op cit. p. 288

(٥) رقم السجل ١٧٣٩٤ الوزن ٣ر٥٠ جرام القطر ١٩ر٥ مم

(٦) Lane-Poole op. cit p. 288

(٧) Pere (N) op. cit No 269

(٨) CIC. No 3560

أما الطراز الثانى الذى نصادفه لأول مرة فى نقود العثمانيين^(١) فهو يتطابق مع الطراز الأول فيما يتعلق بكتابات الوجه أما الظهر فهو يحمل هذه العبارة: «سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان».

وفى مجموعة دار الكتب عدة دنائير من هذا الطراز جميعها من ضرب مصر عام ٩٨٢هـ، وليس من بينهما قطع ضربت فى دور الضرب العثمانية الأخرى^(٢). وإن كان سليم عرفات قد أشار إلى دينار من هذا الطراز ضرب فى القسطنطينية عام ٩٨٢هـ^(٣). وفى مجموعة متحف الفن الإسلامى بالقاهرة دينار من هذا الطراز^(٤)، (قطعة ٤٤) نجد به:

الوجه	الظهر
سلطان مراد بن	سلطان البرين
سليم خان عز	وخاقان البحرين
نصره ضرب فى	السلطان بن
مصر سنة	السلطان
٩٨٢	

كما يوجد بنفس المجموعة دينار مشابه^(٥) له ولكن رقم الآحاد فى تاريخ الضرب غير واضح (قطعة ٤٥) وإن كان المؤكد أن تاريخ ضرب هذا الدينار هو عام ٩٨٢هـ لأنه مضروب بذات القالب الذى سكت به القطعة السابقة كما هو واضح من زخرفة القلب أسفل كلمة «سلطان» على الوجه فى كليهما.

والمقصود، هنا بالبرين والبحرين، أرض أوروبا وآسيا والبحرين الأسود والأبيض^(٦)، لخضوعهم لنفوذ العثمانيين منذ فتحهم للقسطنطينية وبلاد مصر والشام وشمال أفريقيا. وقبل الدولة العثمانية عرفت دولة المماليك لدى مؤرخى العصور الوسطى بدولة البرين

(١) ذكر سليم عرفات، دوغما سند أن سليمان القانونى ضرب هذا الطراز وهو ما لم نجده فى مجموعات السكة العثمانية المنشورة انظر - النقود العربية الفلسطينية ص ٢٢٤.

(٢) CIC: Nos 3565 - 3575.

(٣) سليم عرفات: المرجع السابق ص ٢٢٦.

(٤) رقم السجل ١٧٣٦٩ والوزن ٣ر٤٥ جرام والقطر ٢٢ مم

(٥) رقم السجل ٢١٥٢٥ - وزن ٣ر٤٤ جرام والقطر ٢١ مم

(٦) وصف مصر ج ٦ ص ١١٥

والبحرين^(١)، وكان أول من أطلق عليه لقب «ملك البرين والبحرين» السلطان الأيوبي الصالح نجم الدين أيوب في نص تشييد بتاريخ ٦٤٧هـ في قلعة بصرى وأطلق أيضاً على السلطان قلاوون في نقش بتاريخ ٦٨٣هـ بمدرسته^(٢) كما ورد ضمن نعوت في رسالة أرسلها الأشرف شعبان بن حسين عام ٧٦٧هـ إلى عبدالله محمد بن أبي الحجاج يوسف بن نصر بن الأحمر صاحب غرناطة ببلاد الأندلس^(٣).

وقد دعا الخطباء للسلطان سليم على منابر مصر بعد معركة الريدانية ولقبوه «ملك البرين والبحرين» كاسر الجيشين وسلطان العراقيين وخادم الحرمين الشريفين» كرمز لسيطرته على مملكة البرين والبحرين والعالم الإسلامي وإن كان واقع الأمر أن سلاطين بني عثمان قد وصلوا بنفوذهم ثلاثة برر (البر الأفريقي والبر الآسيوي والبر الأوربي) وثلاثة بحار (البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والبحر الأحمر)^(٤).

ولم يكن العثمانيون هم أول من اتخذوا لقب سلطان البرين، إذ سبقهم إلى ذلك كيقباد بن كيخسرو الذي أطلق عليه في نص إنشاء مؤرخ بعام ٦٣٤هـ «سلطان البحرين والبرين» وكان يقصد بالبرين بر آسيا وبر أوروبا والبحرين بحر الروم والبحر الأسود^(٥).

ويلفت النظر في كتابات هذا الطراز أيضاً لقب «خاقان» وأصله (قان قان) أى (قان القان) أو (قان القانات) ثم قصر وهو خاص بكبراء المغول أيضاً^(٦).

وقد دخل هذا اللقب في الإسلام فأطلق على رؤساء الترك من المسلمين ومن أقدم استعمالاته على النقود الإسلامية وروده على سكة من بخارى يغلب على الظن أنها من عصر

(١) د. نظير حسان سعداوى: دولة البرين والبحرين - المجلة التاريخية المصرية - القاهرة ١٩٦٧ مجلد ١٣ ص ١٢٩ - ١٣٠ ويرى د. نظير أن المقصود بذلك البرين المصرى والشامى والبحرين الأحمر والأبيض، بينما ذكر د. حسن الباشا أن المقصود بالبرين، بر أفريقية وبر آسيا - انظر د. حسن الباشا الألقاب - ص ٥٠٣ ويذكر جب أن هذه الصيغة ضربت لأول مرة بمصر - انظر المجتمع الإسلامى والغرب ج ٢ ص ١١٥ ولا يوجد من النقود العثمانية ما يؤكد ما ذهب إليه د. العش من أن السلطان سليم كان يفضل لقب سلطان البرين وخاقان البحرين خادم الحرمين الشريفين وأنه ظهر على النقود، فلا توجد هذه الصيغة قبل عصر مراد بن سليم فضلاً الإسلامية المحفوظة في متحف قطر الوطنى قطر - ١٩٨٤ ج ١ ص ٤٥.

(٢) د. حسن الباشا: الألقاب - ص ٥٠٣.

(٣) د. نظير سعداوى: دولة البرين والبحرين - ص ١٣٠.

(٤) المرجع السابق ص ١٦٣-١٦٤.

(٥) د. حسن الباشا: الألقاب - ص ٣٣٤.

(٦) أنستاس الكرملى: النقود العربية - ص ١٣٤.

الأمين أو المأمون وربما أشار اللقب فيها إلى عاهل إحدى قبائل التفرغز فيما وراء النهر وقد استمر هذا اللقب يطلق على خانات تركستان وينقش على نقودهم في القرن الخامس الهجري (١١م) (١).

كما كان لقب «قان» الأعظم أو العادل شائعاً في نقوش النقود الإيلخانية التي حافظت في نقوشها على الأصل اللغوي للكلمة (قان) دونما تحريف (٢).

وقد دخل لقب خاقان مصر في عصر المماليك، فأطلق كلقب فخرى على السلطان الأشرف قايتباي في نقش بتاريخ ٨٨٥هـ في وكالة باب النصر وفي آخر بوكالة السروجية وفي ثالث بصيغة السنية (الخاقاني) في نص بتاريخ ٩٠١هـ في ضريح الأمير يعقوب شاه، ويرى د. حسن الباشا أن إطلاق هذا اللقب على سلاطين المماليك يتصل بادعائهم أحقية السيادة على العالم الإسلامي عربيه وعجمه حتى إن هذا اللقب في النصوص السابقة الخاصة بالسلطان قايتباي كان يلحق بلقب آخر يشير إلى السيادة على العرب والعجم والترك (٣). أما لقب «السلطان ابن السلطان» فقد كان يطلق عادة على السلطان إذا كان أبوه من قبله سلطاناً (٤). وقد أشارت وثائق المحكمة إلى دنانير مراد بن سليم بوصفها «من الذهب السلطاني الجديد الطيب الوزن» (٥) أو «من الذهب السلطاني الجديد التام الوزن» والعيار المرادى معاملة تاريخه بالديار المصرية (٦).

٥- النقود الذهبية للسلطان محمد بن مراد (١٠٠٣-١٠١٢هـ/ ١٥٩٤-١٦٠٣م) :

جاءت السكة الذهبية للسلطان محمد الثالث مماثلة في طرازها لنقود أبيه فظهرت بها على الظهر صيغة «ضارب النصر» وصيغة «سلطان البرين». وقد استقر الأمر على تسمية طراز هذه النقود التي اختلفت كتابات الظهر بها من عهد سليم الأول إلى زمن هذا السلطان

(١) د. حسن الباشا: الألقاب - ص ٢٧١

(٢) د. سهام المهدي: دنانير إيلخانية بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة - بحث ألقى في ندوة «العرب وآسيا» بكلية الآداب جامعة القاهرة في ١٩٩٠ - (تحت الطبع).

(٣) د. حسن الباشا: الألقاب ص ٢٧٢

(٤) المرجع السابق ص ٣٣١

(٥) محكمة بولاق سجل (١٠) ص ٢٧١ حجة (١٦٣٤) بتاريخ ٤ شوال ٩٨٤هـ

(٦) مبيعات الباب العالي سجل (٤٤) ص ٩ حجة (٣١) بتاريخ ١١ رجب ٩٨٨هـ

(٧) تولى محمد الثالث الحكم من سنة ١٠٠٣هـ إلى سنة ١٠١٢ - انظر ترجمته في يوسف آصاف: سلاطين آل عثمان ص ٨٨-٨٩.

بالزر محبوب^(١) تميزاً لها عن النقود الذهبية التي ضربت فيما بعد باستخدام الطغراء .
ومن القطع التي حملت على الظهر صيغة «ضارب النصر» دينار من ضرب قسطنطينية
عام ١٠٠٣هـ في مجموعة متحف الفن الإسلامى بالقاهرة^(٢) (قطعة ٥٢ - لوحة ١٢)

الوجه	الظهر
سلطان محمد	ضارب النصر
بن مراد خان عز	صاحب العز والنصر
نصره ضرب في	في البر والبحر
قسطنطينية	
١٠٠٣	
سنة	

مثله دينار من ضرب سدره قيسى وهو أيضاً محفوظ^(٣) بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة
(قطعة ٥٤) .

أما الدنانير التي تحمل صيغة «سلطان البرين» فمنها ما هو من ضرب قسطنطينية^(٤) في
عام ١٠٠٣هـ، وهو ذات التاريخ الذي تحمله القطع المضروبة على هذا النسق في كل من
حلب^(٥) ودمشق بالإضافة إلى مصر^(٦) .

وفى كتاب وصف مصر نشر «برنار» ديناراً من ضرب مصر يحمل صيغة «سلطان
البرين» وهو من ضرب عام ١٠٠٣هـ وأشار إليه كنموذج لدنانير الزر محبوب^(٧) ، كما
نشر فى كتالوج دار الكتب المصرية دينار مماثل (رقم السجل ٤٣١٩ - الوزن ٣٣٩ رطل والقطر
٥ر٢١م^(٨)، وأشار نوري (Nuri) إلى دينار من ذات الطراز من إنتاج دار ضرب مصر فى عام
١٠٠٣هـ^(٩) .

(١) محمد مختار: التوقيعات الإلهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الأفرنكية والقبطية مطبعة
بولاق القاهرة ١٣١١هـ ص ٥٠٢

(٢) رقم السجل ١ / ٢٤٣٧١ - الوزن ٣٤٤ جرام - القطر ٢٠ مم

(٣) رقم السجل ١٧٣٧٤ - الوزن ٣٣٧ جرام - القطر ٢٠ مم

(٤) Lane-Poole op. cit p. 290

(٥) سليم عرفات: المرجع السابق ص ٢٢٧

(٦) Ziya (A.) op. cit p. 51

(٧) وصف مصر ج ٦ ص ٢٧١ اللوحة الثانية قطعة (١٠)

(٨) CIC: No 3598.

(٩) Pere (Nuri): op. cit No 323.

ويحتفظ متحف الفن الإسلامي بالقاهرة^(١) بدينار زر محبوب ضرب في مصر بصيغة سلطان البرين : (قطعة ٥٣ - لوحة ١٣)

الوجه	الظهر
السلطان محمد مراد خان (عز) نصره ضرب فـ مصر سنة ١٠٠٣	سلطان البر (ين) خاقان البحرين السلطان بن السلطان

وهو يتميز عن الدينار المضروب في سدره قيسى^(٢) والمحفوظ بنفس المجموعة بزخرفة «القلب» الموجودة أسفل كلمة سلطان على الوجه .

ويلاحظ في نقوش الوجه في جميع القطع التي ضربت في عهد محمد الثالث أن كلمة «شاه» التي كانت تأتي تالية لاسم السلطان قد اختفت حتى من الدينار المضروبة بمصر .

وقد ضربت دنانير الزر محبوب في مصر بذات الوزن المقرر لها تقريباً وهو ٣٤٨ ر٣ جرام بينما كان عيارها المضروبة به وهو ٩٨٣ هـ (من الألف) أقل مما هو مقدر من قبل الدولة فعيارها الرسمي كان ٩٩٦ من الألف^(٣) .

وكانت دنانير محمد الثالث^(٤) معروفة في التداول عند بداية ضربها بالذهب السلطاني الحديد، وعرفت أيضاً في وثائق المحكمة «بالذهب الشريفي الحديد الوزان»^(٥) أو «الذهب الشريفي الحديد معاملة تاريخية بالديار المصرية»^(٦) وبلغت قيمة الدينار الزر محبوب من عهد محمد الثالث في تقييم الحملة الفرنسية حوالي ٣٠٠ نصف فضة في عام ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م)^(٧) .

(١) رقم السجل ٢٦٢١٧ - الوزن ٣٤٨ ر٣ جرام والقطر ٢٠ مم .

(٢) رقم السجل ١٧٣٧٤ - الوزن ٣٣٧ ر٣ جرام والقطر ٢٠ مم .

(٣) على مبارك : الخطط الجديدة حجة ٢٠ ص ١٢٤

(٤) محكمة البرمشية سجل (٧٠٨) ص ٩٥ حجة (٤٦٣) بتاريخ ١٢ شعبان ١٠٠٣ هـ

(٥) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ٥٥ حجة (١٤٨) بتاريخ ١٦ ذى الحجة ١٠٠٨ هـ

(٦) د. ليلي عبداللطيف : الإدارة ص ٢٢٥

(٧) محمد مختار : التوقيعات الإلهامية ص ٥٠٢

٦- النقود الذهبية للسلطان أحمد بن محمد^(١) (١٠١٢-١٠٢٦هـ / ١٦٠٣-١٦١٧م):

ضرب النقود الذهبية لهذا السلطان بطراز الزر محبوب الذي درج السلاطين من قبله على سك نقودهم وفقه، وبتدار الكتب المصرية عدة دنانير منها، أحدها ضرب حلب عام ١٠١٢هـ^(٢) وخمسة مائة ولكنها من ضرب مصر في هذا التاريخ^(٣)، كما أشار نوري (Nuri) إلى دينار من ضرب مصر في عام ١٠١٣هـ^(٤)، وثمة دينار آخر عرض في لندن^(٥) عام ١٩٨٢م وكلاهما يحمل ضمن نقوش الظهر صيغة «ضارب النضر» وهي بذلك تتفق في الطراز، مع بعض التعديلات الطفيفة في ترتيب الكلمات، مع دينار ضرب باسم أحمد بن محمد ولكن دار الضرب والتاريخ غير واضحين عليه وهو من مجموعة متحف الفن الإسلامي^(٦) بالقاهرة (قطعة ٦٨ لوحة ١٦) وكتابات هذا الدينار.

الوجه	الظهر
سلطان احمد	ضارب النضر
بن محمد خان	صا العز والنضر
عن نصره ضرب ب فح	البر والبحر فح
سنة	
علمات	

وقد أشارت وثائق المحكمة إلى دنانير هذا السلطان بوصفها «من الذهب الشريفي التام الوزن والعيار^(٧)» أو «من الذهب الشريفي الخاقاني^(٨)».

٧- النقود الذهبية للسلطان مصطفى بن محمد :

جلس هذا السلطان الموصوف بضعف العقل على كرسي العرش مرتين أولاهما لمدة ثلاثة

(١) تولى أحمد الأول السلطنة فيما بين عامي ١٠١٢ و ١٠٢٦هـ ورغم أنه تولى الحكم وهو في الرابعة عشرة إلا أنه نجح في مطاردة المفسدين واستولى على قبرص وأمر بمنع زراعة التبغ في بلاد السلطنة - انظر: يوسف آصاف: المرجع السابق ص ٨٩-٩١

(٢) CIC No 3601

(٣) CIC Nos. 3602-3606

(٤) PERE (N.): op. cit No. 357

(٥) Satheby's: op. cit No. 41

(٦) رقم السجل ١٧٣٧٥ - الوزن ٣ر٤٠ جرام القطر ١٩ مم

(٧) مبيعات الباب العالي سجل (٩٠) حجة بتاريخ ١٧ صفر ١٠١٧هـ.

(٨) مبيعات الباب العالي سجل (٩٠) حجة بتاريخ ٢١ صفر ١٠١٧هـ.

أشهر في عام ١٠٢٦هـ، وخلع لضعف عقله ليجلس مكانه السلطان عثمان، ولكن مصرع الأخير على يد الإنكشارية، جاء بالسلطان مصطفى من محبسه إلى السلطنة عام ١٠٣١هـ فمكث بها إلى سنة ١٠٣٢هـ لينخلع مرة أخرى في ثورة السباهية (الفرسان) الذين قتلوا الوزير داود باشا لتأمره على السلطان عثمان وعاد مصطفى إلى السجن حيث توفي به عام ١٠٤٨هـ^(١).

ودنانير هذا السلطان نادرة بحكم قصر الفترة التي قضاها في الحكم واضطرابها، ومن الفترة الأولى نجد دينارين من طراز الزر محبوب نشر أحدهما^(٢) وهو في مجموعة دار الكتب ونشر الثاني (Nuri) وكلاهما من ضرب مصر في عام ١٠٢٦هـ^(٣). أما الفترة الثانية فقد سك بها دنانيره الزر محبوب، وعلى ظهرها عبارة سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان، وهي من ضرب عام ١٠٣١هـ^(٤).

٨- النقود الذهبية للسلطان عثمان بن أحمد :

جلس عثمان الثاني على عرش السلطنة عام ١٠٢٦هـ وله من العمر ثلاثة عشر عاما، وفي عهده انتصر الجيش العثماني على الفرس في موقعة أرزييل الشهيرة عام ١٠٢٨هـ، ثم ثار عليه الإنكشارية وقبضوا عليه وقتلوه بعد تشهيره في شوارع استانبول عام ١٠٣١هـ ونصبوا بعده مصطفى الأول الذي كان محبوبا^(٥).

والنقود الذهبية لهذه السلطان نادرة للغاية، ويحتفظ متحف الفن الإسلامي بالقاهرة بأحد دنانيره^(٦) (قطعة ٧١ لوحة ١٨) وهو من طراز الزر محبوب، وتاريخ ومكان الضرب مفقودان منه.

الظهر	الوجه
سلطان البرين	سلطان عثمان بن
خاقان البحرين	أحمد خان عز
السلطان بن	نصره ضرب في
السلطان	

(١) يوسف آصاف : تاريخ آل عثمان - ص ٩٥-٩٧

(٢) رقم السجل ٤٣٣٠ - الوزن ٣,٣٠ جرام والقطر ٢٤ مم CIC: No 3626

(٣) Pere (N.): op cit No 378.

(٤) Ziya (A.): op. cit: p. 52.

(٥) يوسف آصاف : المرجع السابق ص ٩٢-٩٤.

(٦) رقم السجل ١ / ٢٤٣٧٠ - الوزن ٣,٣٩ جرام - القطر ٢٢ مم

أما السلطان مراد بن أحمد^(١)، فالمنشور من سكتته الذهبية يشير إلى أنها ضربت على ذات النسق (المحبوب) الذى ضربت به دنائير عثمان بن أحمد كالدينار الذى نشره سليم عرفات من ضرب مصر عام ١٠٣٢هـ وبظهره لقب سلطان البرين^(٢)... ونشر أحمد ضيا دينارا نقش على ظهره عبارة «سلطان البرين» وهو من ضرب حله فى عام ١٠٤٣هـ^(٣).
ويبدو أن وجود لقب خاقان بين كتابات الظهر كان سببا فى تعريف دنائير السلطان مراد فى وثائق المحكمة بأنها من «الذهب الشريفى السكة الوازن الخاقانى»^(٤).

٩- النقود الذهبية للسلطان إبراهيم بن أحمد^(٥) (١٠٤٩ - ١٠٥٨هـ / ١٦٣٩ - ١٦٤٨م):

ضرب نقوده الذهبية من طراز واحد هو الزر محبوب، وبصيغة واحدة على ظهر القطعة وهى «سلطان البرين»...

وبمجموعة دار الكتب ديناران باسم إبراهيم بن أحمد من ضرب مصر عام ١٠٤٩هـ، أحدهما يحتوى ضمن كتابات الوجه على اسم السلطان دون إشارة لاسم أبيه^(٦).

سلطان

(١) إبراهيم خان

عز نصره ضرب فى

مصر سنة ١٠٤٩

أما الدينار الثانى (رقم السجل ٢٦١٥ - الوزن ٣ر٤٠ - القطر ٢٣م) فيحتوى على اسم السلطان ووالده بنفس الصيغة المعتادة^(٧) وهو يشبه، مع اختلافات يسيرة فى ترتيب الكلمات دينارين بمجموعة متحف الفن الإسلامى بالقاهرة أحدهما^(٨)

(١) حكم مراد الرابع من عام ١٠٣٢ إلى عام ١٠٤٩هـ واسترد بغداد من الصفويين وفى عهده دمر حريق حدث عام ١٠٤٢هـ نصف القسطنطينية - يوسف آصاف: المرجع السابق ص ٩٨-١٠٤.

(٢) سليم عرفات: المرجع السابق - ص ٢٢٨

(٣) Ziya (A.) op. cit p. 53

(٤) محكمة الصالحية سجل (٤٩٢) ص ٢١ حجة (٩٠) بتاريخ ١٦ ذى الحجة ١٠٤٠هـ.

(٥) وصف إبراهيم بن أحمد بأنه كان جباناً ضعيف الرأى فسلم قياده إلى أمه ووزير الصدارة قره مصطفى باشا وانهمك فى الملذات فخلع وجلس مكانه ولده وهو ابن سبع سنوات ثم قتله الإنكشارية بناء على فتوى المفتى لبيعه الوظائف بالمال فى عام ١٠٥٨هـ.

(٦) رقم السجل ٢٦١٦ - الوزن ٣ر٣٤ جرام والقطر ٢٤م CIC. No 3645

(٧) Lane-Poole: op. cit. p. 291

(٨) رقم السجل ١٦٤١٣ - الوزن ٣ر٤٨ جرام - القطر ٢٢م.

الوجه	الظهر
سلطان ابراهيم	سلطان البرين
بن	و
أحمد خان عز	خاقان البحرين
نصره ضرب في	السلطان بن
مصر سنة	السلطان
١٠٤٩	

أما الدينار الثاني فمضروب بسكة أخرى ويتضح ذلك من بعض الاختلافات في الزخارف وتنسيق الحروف^(١) (قطعة ٧٥)

فعلى الوجه من القطعة الأولى زخرفة من قضيبين متقاطعين أسفل كلمة «سلطان» التي كتب حرف النون فيها فوق حرف اللام، أما الظهر فحرف النون في كلمة سلطان يأتي فوق حرف الطاء.

أما القطعة الثانية فينقوش الوجه منها زخرفة لأربعة قضبان متقاطعة، اثنان منها في وضع أفقي والآخران في وضع رأسي، ولم نألف هذا العنصر الزخرفي في نقود المماليك الجراكسة التي عرفت زخرفة القضيبين المتقاطعين وأيضاً زخرفة مؤلفة من ثلاثة قضبان تتقاطع في مركز واحد على شكل معين^(٢).

وكلمة سلطان في الوجه مكتوبة بطريقة معتادة بحيث يأتي حرف النون بعد حرف الألف، أما في الظهر فحرف النون في كلمة سلطان، نجده فوق حرف السين.

وقد عرفت دنانير السلطان إبراهيم في التداول بعدة مسميات، «كالشريفى السلطاني^(٣)» والشريفى السليم الأحمر الخاقاني^(٤) ونسبت أيضاً إليه فيقال «دنانير إبراهيمية»^(٥).

(١) رقم السجل ٢ / ٢٤٣٧١ - الوزن ٣ر٤ جرام القطر ٢٣ مم

(٢) رأفت النبراوى: المرجع السابق - كتالوج اللوحات شكل (١٠) وشكل (١٢)

(٣) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٧) حجة ١٥١ بتاريخ أول ربيع آخر ١٠٥١ هـ.

(٤) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٧) حجة ٤٦٢ بتاريخ ١٠ ربيع آخر ١٠٥١ هـ.

(٥) محكمة جامع الصالح سجل (٣٣٢) ص ١٧١ حجة (٤٦١) بتاريخ ٦ شعبان ١٠٥٨ هـ.

١٠- النقود الذهبية للسلطان محمد بن إبراهيم :

تولى محمد الرابع العرش وهو فى السابعة تحت وصاية جدته ماهيكر المعروفة باسم «كوسم سلطان»، ثم قتلها هى وقره باشا الصدر الأعظم، ورغم بعض الانتصارات التى حققتها السلطنة فى عهده إلا أن الهزائم حلت بها فى أواخر أيامه وعانت البلاد من القحط وحريق دمر عدة منازل بالعاصمة فلما رأى الإنكشارية انهماكه فى الصيد والملاذات ثاروا عليه وخلعوه فى سنة ١٠٩٩هـ وظل حبيساً حتى توفى عام ١١٠٤هـ^(١).

ودنانير محمد الرابع المنشورة جميعها من «الزر محبوب» وبصيغة واحدة هى «سلطان البرين» نشر أحدها لين بول (Lane Poole) وهو من ضرب قسطنطينية وتاريخ الضرب غير واضح^(٢) وإن كان ناشرو كتالوج دار الكتب المصرية يرون أن هذا الدينار الموجود بدار الكتب (رقم السجل ٢٦٢١ - الوزن ٣ر٣ جرام - القطر ٢١ مم) من ضرب عام ١٠٥٨هـ^(٣).

وعلى ذات النسق ضرب بمصر عام ١٠٥٨هـ دينار زر محبوب باسم محمد الرابع بن إبراهيم خان^(٤).

وقد اشتهرت السكة الذهبية لهذا السلطان «بالشريفى الحمدي»، ونجد هذه التسمية تتردد فى سجلات المحكمة الشرعية والمصادر التاريخية أيضاً. فهو فى بعض الوثائق «الذهب الشريفى السلطانى الحمدي^(٥)» أو «الذهب الشريفى الحمدي^(٦)».

وقد ظل الشريفى الحمدي متداولاً بالأسواق، بعد عزل محمد الرابع، فتشير إليه وثائق المحكمة فى عام ١١٠١هـ^(٧)، ولم ينقطع ذكره بها حتى عام ١١١٣هـ^(٨) على الأقل بينما تشير المصادر التاريخية إلى تداوله فى عام ١١١٤هـ حيث ورد فى قائمة الأسعار

(١) يوسف آصاف: تاريخ آل عثمان - ص ١٠٥-١١٤

(٢) Lane - Poole: op. cit p. 291.

(٣) CIC: No. 3650

(٤) Artuk (E.); op. cit No. 1706

(٥) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ١٣٢ حجة (٦١٧) بتاريخ ١٣ ربيع أول ١٠٩٣هـ

(٦) مبيعات الباب العالى سجل (١٧٣) ص ٦١٧ حجة (٤٩٤) بتاريخ ٢ محرم ١٠٩٩هـ وتشير إليه

المصادر التاريخية بالشريفى الحمدي: أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ١٦٣

(٧) مبيعات الباب العالى سجل (١٧٥) ص ٣٥٤ حجة (١٣٦٠) بتاريخ ١٤ رمضان سنة ١١٠١هـ

(٨) محكمة الصالح سجل (٣٤١) ص ٨١١ حجة (٢٥٥٨) بتاريخ ١٠ شعبان ١١١٣هـ

التي نادى بها على أغا في هذا العام^(١).

١١- النقود الذهبية للسلطان سليمان بن إبراهيم :

قضى سليمان الثاني سنوات حكمه الثلاث القصار (١٠٩٩-١١٠٢هـ) في ظل ثورات الإنكشارية والسياسية الذين تجمعوا في فسحة أق ميدان وطفقوا يولون ويقتلون من يريدون، وكان من أثر اضطراب الأحوال الداخلية للسلطنة في عهده أن نجحت النمسا في الاستيلاء على بلغراد^(٢). وفور توليه للسلطنة حضر أغا من إسلامبول إلى مصر بأن الخطبة والسكة والزينة باسم السلطان سليمان خان نصره الله^(٣).

سكت دنائيره الذهبية وفق طرازين الأول هو طراز الزر محبوب القديم بصيغة «ضارب النضر» ومن أمثلته دينار بمجموعة دار الكتب المصرية (رقم السجل ٢٦٣٠ - الوزن ٣ر٣٠ جرام والقطر ١٦ مم) وهو من ضرب تونس عام ١١٠٠هـ وأسماء Lane-Poole بأنه من طراز «الفندقلي»^(٤) وربما التبس الأمر عليه نظراً لما عرف عن قيام هذا السلطان بسك نقوده بطغراء تحمل اسمه على الوجه وهو الطراز الذي اشتهر بالفندقلي، ولكن الحقيقة أن طراز الطغراء (فندقلي) قد سك في السنة الأولى من حكم سليمان الثاني، كما يظهر من القطع التي نشرها كل من أحمد ضيا (Ziya) وهي من ضرب قسطنطينية عام ١٠٩٩هـ^(٥) وكتالوج دار الكتب من ضرب مصر بنفس السنة^(٦) والدينار الذي أشار إليه نوري (Nuri) من ضرب مصر في سنة ١٠٩٩هـ^(٧).

وفي وثائق المحكمة عرفت دنائير سليمان الثاني بالدنائير الجديدة تمييزاً لها عن المحمدية القديمة^(٨).

١٢- النقود الذهبية للسلطان أحمد بن إبراهيم :

حفلت سنوات حكمه الأربع (١١٠٢-١١٠٦هـ) بالحروب والاضطرابات في ممتلكات

(١) الجبرتي: عجائب الآثار: ج ١ ص ١٣٦

(٢) يوسف آصاف: المرجع السابق ص ١١٥ - ١١٧.

(٣) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص ٥

(٤) Lane-Poole: p. 293

(٥) Ziya (A.): op. cit. p54

(٦) CIC: Nos 661, No 662.

(٧) Pere (N): op. cit No 465

(٨) محكمة بولاق سجل (٥٩) ص ١١١ حجة (٢٨٩) بتاريخ ٦ شوال ١١٠١هـ

الدولة فشارت الفتن في جبل لبنان وجبل حوران والبصرة، وهزمت الجيوش العثمانية أمام النمسا بعد شهر من جلوسه على تخت الملك، إلا أنه نجح في هزيمة النمسا واسترداد بلاد الصرب من قبضتها، وتوفي أحمد الثاني عام ١١٠٦هـ وبلادته تخوض الحرب ضد جيوش أوروبا^(١).

واقتصرت سكتته الذهبية على طراز الزر محبوب بصيغة «سلطان البرين» كالدينار المحفوظ بدار الكتب المصرية (رقم السجل ٢٦٣٤ الوزن ٣ر٤٢ جرام القطر ٢٤ مم) والذي اعتبره لين بول (Lane-Poole)، خطأ من طراز فندقلي^(٢)، وقد أشار نوري (Nuri) إلى دينار مماثل له تماماً^(٣) وفي مجموعة دار الكتب دينار آخر من الزر محبوب (رقم السجل ٤٣٣٣ - الوزن ٣ر٣٢ جرام - القطر ٢٤ مم) ولكنه من ضرب مصر عام ١١٠٥هـ^(٤).

ويبدو أن لدنانير أحمد الثاني لم تضرب بأعداد كبيرة، إما لاضطراب أحوال السلطنة أو لقصر فترة حكمه، إذ لم نعثر في سجلات المحكمة على إشارات محددة لها بل على العكس من ذلك فإن الدينار المحمدي كان هو الأكثر تداولاً، كما يظهر من أوامر تسعيره عام ١١٠٤هـ التي لم يرد فيها وفي مناداة الأغا أي ذكر لدنانير أحمد الثاني^(٥).

وقد احتفظت لنا المصادر التاريخية بتفاصيل الأمر الشريف بسكته في مصر، فيذكر أحمد كتنخدا عزبان أنه عند تولية السلطان أحمد الثاني «أتى قابجي باشا بخطوط شريفة ناول الباشا أول خط شريف بالسكة والخطبة والشك بالمدافع في القلعة باسم السلطان أحمد خان. فأخذ من دار الضرب سكة السلطان سليمان خان طاب ثراه وحطها في كيس السك وختم عليها وأعطاه السكة الجديدة»^(٦).

ويبدو أن سكة «المحمدي» كان معمولاً بها وتضرب النقود بقواها في عهد هذا السلطان وسلفه سليمان خان، حيث لم يرد الأمر بوقف سكة الشريفى المحمدي إلا عند تولية السلطان مصطفى الثاني وبدأ سكتته بمصر عام ١١٠٧هـ^(٧).

(١) يوسف آصاف: تاريخ آل عثمان - ص ١١٨

(٢) Lane-Poole op. cit p. 294

(٣) Pere (N.) op. cit. No. 475.

(٤) رقم السجل (٤٣٣٣) - الوزن ٣ر٣٢ جرام والقطر ٢٤ مم CIC: No. 3671

(٥) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٤٩.

(٦) أحمد كتنخدا عزبان: الدرة المصانة ص ١٥.


(٧) المصدر السابق ص ٢٥

١٣- النقود الذهبية للسلطان مصطفى بن محمد :

رغم انتصار الدولة في عهد مصطفى الثاني على جيوش النمسا وإغراقها مراكب جمهورية ونديك في المتوسط إلا أنه اضطر إلى عقد اتفاق «قار لوفجة» عام ١١١٢هـ مع النمسا وبمقتضاه تنازلت تركيا عن بعض أملاكها لكل من النمسا وبولونيا وجمهورية ونديك وروسيا وفي عام ١١١٢هـ ثارت العامة على تدخل فيض الله أفندي صهر الشيخ واني ومفتي الأنام في الأحكام في تعيين أقاربه بالمناصب ، فكره السلطان الحكم وتكدر من ثورة العامة فسلم الحكم لأخيه^(١).

وسكة الذهب في عهده ، حافظت على صيغة «سلطان البرين» في كتابات الظهر ، أما الوجه فكان مشغولاً في الجزء العلوى منه بطغراء باسم السلطان مصطفى خان بن محمد وأسفل منها العبارة الدعائية عز نصره مع تاريخ ومكان الضرب .

وفي مجموعة متحف الفن الإسلامى بالقاهرة دينار من هذا الطراز^(٢) (قطعة ٨٨ لوحة ٢٦) :

الوجه	الظهر
طغراء السلطان مصطفى خان	سلطان البرين
	وخاقان البحرين
عز نصره ضر	السلطان ابن
سنة	السلطان
مصر ١١٠٦	

وتحتفظ دار الكتب المصرية بدينار مماثل (رقم السجل ٢٦٣٩ - الوزن ٣ر٤٦ جرام القطر ١٨ مم) من ضرب مصر في نفس السنة^(٣) ، وقد نشر نوري (Nuri) ديناراً ثالثاً من ضرب مصر يشبه الدينارين السابقين^(٤).

وقد نشر لين بول (Lane-Poole) ديناراً من هذا الطراز وقرأ كتابات الوجه به على أنه من ضرب «أرمينية»^(٥) وإن كان ناشرو كتالوج دار الكتب المصرية يرون أن هذا الدينار (رقم السجل ٢٦٣٧ الوزن ٣ر٤١ جرام والقطر ٢٠ مم) من ضرب «أزمير» وأن «لين

(١) يوسف آصاف: المرجع السابق ص ١٢٠-١٢٢.

(٢) رقم السجل ٢٩٧٣ - الوزن ٣ر٣٤ جرام والقطر ١٩ر٥ مم

(٣) CIC. No 3674.

(٤) Pere (N.) op. cit. No. 488.

(٥) Lane-Poole: op. cit p. 294.

بول» أخطأ في القراءة لأن القطعة بها ثقب ذهب بجزء من كلمة أزمير وبحرف «السين» من كلمة سنة^(١).

الطغراء: ظهرت الطغراء على النقود الذهبية العثمانية كما رأينا في دنانير السلطان أحمد الثاني، وقد أثار ظهور اسم السلطان في هذه الهيئة على النقود العثمانية اهتمام العديد من الباحثين لاستجلاء أصل الطغراء.

والطغراء كما عرفها الزبيدي بالضم مقصوراً «طُغرى» كلمة أعجمية استعملها العرب ويعنون بها العلامة التي تكتب بالقلم في طرة الأوامر السلطانية^(٢). ويذكر أستاذى الدكتور حسن الباشا أن الطغرى «عبارة عن وصل كان يوضع في عصر المماليك البحرية في مناشير الإقطاعات بين وصل الطرة والبسملة وترد فيه ألقاب السلطان وهي (السلطان الملك الفلانى فلان الدنيا والدين سلطان الإسلام والمسلمين ملك البسيطة) بألقاب طوال ذهب مزدوجة سطر واحد ويكتب الاسم بين الألقاب قاطع ومقطوع وتحت (خلد الله سلطانه) وقد بطل استعمالها في القرن ١٥م^(٣).

أما عن الأصل اللغوي للطغراء، فيرى بعض المؤرخين أن أصله من بلاد فارس، وأن رسم اللفظ باللغة العربية قد ثبت في فارس بالصيغة طغرى أو طغرا ثم جرى استعمال اللفظ في لغة الأدب التركي بصيغة التأنيث فيقال «طغرا غرة» أى الطغراء المثيرة^(٤).

ويذكر المؤرخ التركي محمود قشغارلى فى قاموسه «ديوان لغة الترك» أن «طغراء» و«تورا» هى ختم الخاقان وأمره وأصلها من لغة الأوغوز^(٥).

والأرجح أن هذا اللفظ من أصل تركى، وأنه مشتق من اللفظ الأوغوزى «تفراغ» الذى يدل على طابع الملك الأوغوزى وتوقيعه وأيضاً على الجواد الذى يعار إلى الجيش بصورة مؤقتة فى أيام العرض العسكرى أو أوقات الحروب ولعل مرد ذلك إلى العلامة

(١) CIC: No 3673 p. 125

(٢) محمد على حامد بيومى: الطغراء العثمانية - رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى الآثار الإسلامية من قسم الآثار الإسلامية - كلية الآثار جامعة القاهرة - ١٩٨٥ - ج ١ ص ١١.

(٣) د. حسن الباشا: الألقاب ص ٣٣. وقد ذكر القلقشندي أن الطغراءات المملوكية كانت تختلف فى تركيباتها باعتبار كثرة منتصباتها من الحروف وقتلتها - القلقشندي (أبو العباس أحمد): صبح الأعشى فى صناعة الإنشا - المطبعة الأميرية القاهرة ١٩١٨ - ج ٣ ص ١٦٣.

(٤) غالب جاسم الدجيلي: نقود السلطان عبد الحميد الأول فى المتحف العراقى - مجلة المسكوكات -

العدد ٩٨ - بغداد ٧٧-١٩٧٨ - ص ٧٩.

(٥) محمد على بيومى: الطغراء العثمانية ج ١ ص ١٤٦.

الملكية التي كانت تدمغ بها الجياد^(١).

أما تحويل تفراغ أو فراغ إلى طغرا فتأج عما درج عليه الاستعمال في قواعد اللغة العثمانية من حيث إسقاط حرف الغين الذي يخرج من الحلق في نهاية الكلمات^(٢).

وقد أخذ الأتراك العثمانيون استخدام الطغراء عن السلاجقة منذ حكم السلطان أورخان بن عثمان^(٣) وكان لهذا السلطان اثنتان من الطغراوات، إحداهما تحمل تاريخ ١٣٢٤م والثانية ١٣٤٨م، وكانت الطغراء حتى عهد السلطان جلبى محمد تحمل اسم السلطان واسم والده فحسب مثل أورخان بن عثمان ومراد بن أورخان وفي زمن جلبى محمد أضيفت كلمة (خان) ثم أضيف عبارة (مظفر دائماً) اعتباراً من عهد مراد الثاني^(٤).

وكان كل سلطان يتولى العرش يأمر بعمل طغراء خاصة به^(٥). وقد أطلق العثمانيون على الطغراء المستخدمة في الوثائق التاريخية أسماء متعددة مثل: «توقيع همايون» و«نیشان همايون» و«مثال ميمون»، و«نیشان شريف عاليشان» و«علامت شريف» و«طغراى غرا»، أى أن هذه الكلمة كانت تعنى في التركية ما تعنيه كلمة «نیشان» الفارسية وكلمة: «توقيع» العربية^(٦).

وكان النشائجي يضع ختم الطغراء على الوثائق والمراسيم وسائر الأوراق الرسمية من بعد فتح القسطنطينية في عهد محمد الفاتح^(٧).

ويطلق على النشائجي الطغرائي أو التوقيعي وهو أحد أعضاء الديوان الهمايوني ويعد خبيراً بقوانين الدولة يؤلف بينها وبين القوانين الصادرة وأحكام الشرع ويعد الرسائل التي تقرر تحريرها للحكام الأجانب ومسودات المناشير والبراءات التي منح للوزراء وختم المعاهدات والبراءات والمناشير والرسائل الهمايونية^(٨).

(١) غالب جاسم الدجيلي: المرجع السابق ص ٧٩

(٢) محمد علي بيومي: المرجع السابق ج ١ ص ١٤٧

(٣) د. عبدالعزيز الشناوى: الدولة العثمانية ج ١ ص ٣٧٨. وإن كان فون هامر يرى أن الطغراء تقليد للعلامة الخطية المتخلفة من يد السلطان مراد الأول حيث كان لا يعرف القراءة والكتابة فوضع يده في المداد وبصم بها معاهدة أبرمت بين الدولة العثمانية وأهل راغوسة: غالب جاسم: المرجع السابق ص ٨٠

(٤) نجاتي أقطاش وعصمت بينار: الأرشيف العثماني: ص ٤٧٦

(٥) د. عبدالعزيز الشناوى: الدولة العثمانية ج ١ ص ٣٧٨.

(٦) نجاتي أقطاش وعصمت بينار: المرجع السابق ص ٤٧٦٠٥.

(٧) د. عبدالعزيز الشناوى: المرجع السابق ج ١ ص ٧-٣٧٨.

(٨) نجاتي أقطاش وعصمت بينار: المرجع السابق ص ٤٧٠ وكان النشائجي يعرف بمفتى القانون وهو بدرجة وزير وكان يرتدى ملابس خاصة - غالب جاسم: المرجع السابق ص ٨١.

وقد تولى «نشاجى» ولاية مصر فى القرن ١٧م وهو الصدر الأعظم مصطفى باشا النشاجى^(١).

أما على المسكوكات فإن أقدم الطغراوات العثمانية الواردة عليها هى تلك التى سكها الأمير سليمان (١٤١٦م) وقد اشتملت على العناصر التالية:

أ - الحروف الرأسية وعددها ثلاثة أخذت من الألفات فى اسم الأمير وأبيه وقد علت كلمة «ابن» الكلمتين «الأمير سليمان» كما علت كلمة «بايزيد» كلمة (بن).
ب - بيان الأقواس البيضاوية وعددها اثنان يتلاقيان فى الجزء الأسفل من اسم الأمير ويلتقيان أولاً إلى اليسار ويصعدان ثم يلتقيان إلى اليمين ليقطعا الحروف الرأسية فى أجزائها العليا ثم يختفيان إلى اليمين ويندر أن نجد قوساً واحداً أو ثلاثة فقد أصبح الرقم «٢» منذ وقت مبكر مقدساً بالنسبة لشخص السلطان العثمانى^(٢)
ومن ناحية الشكل فقد حاول البعض الربط بين الطغراء التى يقال أنها تمثل شكل طائر وبين الطائر الخرافى الذى كان شارة أو طوطم خاقان الأوغوز على أنه لا توجد أدلة علمية أثرية تثبت ذلك^(٣).

ويشبهها صامويل برنار بغرس يجرى وقد أطلق لحصانه العنان وهو أمر يبدو بالنسبة للمسلمين اختراعاً حاذقاً يتناسب بصفة عامة مع الروح القتالية عند الأتراك وهم الذين كانوا يفضلون القتال على ظهور الخيل فيما مضى^(٤).

بينما يرى علماء المسكوكات أن الطغراء ترمز إلى فكرة الزخرفة بالحروف لا غير^(٥).
ويحيط بسكة السلطان مصطفى فى مصر بعض الغموض فيما يتصل بتاريخ ضرب الدنانير التى تحمل طغراءه، فيذكر أحمد كتحدا عزبان أنه فى عام ١١٠٧هـ (١٦٩٥م) ورد لمصر خط شريف قرئ فى ديوان الغورى على يد إبراهيم بك أبى شنب قائمقام «وبحضور السناجق والأغوات واختيارية السبعة أوجاقات وكان أمين دار الضرب مصطفى جوريجى بن الحصرى داخل باب الإنكشارية أخذ منه قائمقام الذهب المحمدى وسكة الفضة والجديد الذين

(١) د. عراقى يوسف: الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرن ١٨ وأوائل القرن ١٩ - القاهرة ١٩٨٥ ص ٩٣.

(٢) غالب جاسم الدجيلى: نقود السلطان عبد الحميد ص ٨٠.

(٣) نفسه.

(٤) وصف مصر ج ٦ ص ١١٢.

(٥) غالب جاسم الدجيلى: المرجع السابق ص ٨٠.

باسم المرحوم أحمد خان وأعطاه السكة الجديدة وحط السكك القدم في كيس السكك وختمهم وسلمها ليد خازن دار الديوان حطهم في خزنة الديوان»^(١). وتذكر د. ليلي عبد اللطيف أن العملة المطلوب سكها كانت ذهب بطرة (طغراء) بمائة نصف فضة^(٢).

بيد أن الجبرتي وأحمد شلبي يتحدثان عن تغيير سكة الأشرفي (الزر محبوب) بسكة عليها طره تعرف بالطرلي في ١٨ صفر ١١٠٩ هـ وأن الباشا أحضر الصناجق والأغوات بالديوان وأحضر أمين دار الضرب وأسلمه السكة وأمره أن يطبع بها. وأن يكون عيار الذهب ٢٢ قيراطاً وكل مائة طرلي وزنها مائة وخمسة عشر درهماً^(٣).

ولا يمكن القطع بأن سكة ١٨ صفر ١١٠٩ هـ هي ذاتها التي ذكرها أحمد كتخدا عزبان في حوادث سنة ١١٠٧ هـ أو بأنها سكة جديدة. ولكن بمقارنة ما جاء في المصادر التاريخية الثلاث نجد أن الأمير أحمد الدمرداش كتخدا عزبان الذي عاصر بنفسه أحداث النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري^(٤) لم يذكر نوع السكة التي وردت عام ١١٠٧ هـ رغم وصفه الدقيق لإجراءات تغيير قوالب السك وهو ما يعني أن هذه السكة لم يكن بها ما يلفت النظر كتغيير طرازها عما سبقها من دنانير.

ولذا فإنه يمكن القول بأن السكة الأولى للسلطان مصطفى الثاني كان كما ذكر على مبارك من الزر محبوب^(٥) أو كما عبر محمد مختار من الشرفية^(٦). ويكون صحيحاً ما قرره أحمد شلبي من أنه في ١٨ صفر ١١٠٩ هـ «غيرت سكة ذهب الأشرفي بسكة عليها طرة»^(٧).

أما ما ذكرته د. ليلي عبد اللطيف عن سكة الطرة وعيارها ووزنها فإنه في الواقع ينطبق على السكة التي وردت عام ١١٠٩ هـ^(٨) فحسب، لاسيما وأن أحمد عزبان لم يشير إلى

(١) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص ٢٥

(٢) د. ليلي عبد اللطيف: الإدارة ص ١٤٢.

(٣) الجبرتي: عجائب الآثار: ج ١ ص ٤٠، أحمد شلبي أوضح الإشارات ص ٢٠١. وقد نقل عنهما فيما يبدو كل من علي مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٩ وأمين سامي تقويم النيل القاهرة ١٩٢٨ - ج ٢ ص ٦٧.

(٤) د. محمد فؤاد شكرى (وآخرون) نصوص ووثائق التاريخ الحديث والمعاصر القاهرة د. ت ص ٣٢.

(٥) علي مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ٤٩ وذكر أنه ضرب في عام ١١٠٨ هـ وكان يسمى بالقسطنطينية أشرفي اطون أوزر إسلامبول.

(٦) محمد مختار: التوقيعات الإلهامية ص ٥٥٥

(٧) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢٠١

(٨) د. ليلي عبد اللطيف: الإدارة ص ١٤٢.

تاريخ ضرب الذهب الأبي طرة وسعر صرفه مكتفياً بالإشارة إلى أن ذلك كان في بداية عهد مصطفى الثاني^(١).

ويعنى ذلك أن التاريخ الوارد على هذه الدنانير ذات الطغراء وهو عام ١١٠٦ هـ يشير إلى السنة التي تولى فيها مصطفى بن محمد السلطنة وليس إلى تاريخ سك هذه النقود الثابت تاريخياً أنها ضربت عام ١١٠٩ هـ.

وإذا كان صامويل برنار يقرر أن عادة سك النقود العثمانية بتاريخ سنة التتويج لا الضرب ترجع إلى عهود قديمة^(٢)، فإن أقدم تاريخ مؤكد لبداية التقليد، وفقاً لما ورد على المسكوكات وما جاء بالمصادر التاريخية، إنما هو سنة ١١٠٦ هـ التي تولى فيها مصطفى الثاني العرش.

ويعد ضرب هذا الطراز من النقود الذهبية التي عرفت في القسطنطينية «بالطغراء»، محاولة لإصلاح النقد الذهبي الذي تأثر بهبوط قيمة الشريفيات المتداولة في مصر والنيابات الإفريقية حتى باتت تطرد مسكوكات الآستانة من التداول وكانت هذه الشريفيات (الزر محبوب) المضروبة في عهد سليمان الثاني وأحمد الثاني وتعرف باسم فندق ألتيني أو الذهب البندق أخف وزناً من الشريفي القديم ولذا فقد سك الطغراء الجديدة بنفس وزن الشريفي القديم^(٣).

وقد عرفت دنانير مصطفى الثاني ذات الطغراء في التداول بمصر «بالشريفي الطرة»^(٤) و«ذهب بطرة»^(٥) و«أبي طرة»^(٦) وجاءت في وثائق المحكمة باسم الطرلي^(٧) أو دينار طرلي، ولم تعرف هذه الدنانير عند ضربها بالفندقلي كما يشير إلى ذلك بعض الباحثين^(٨).

(١) أحمد كتحدا عزبان: الدرّة المصانة ص ٢٥.

(٢) وصف مصر ج ٦ ص ١٣٠.

(٣) هاملتون جب وبون: المجتمع الإسلامي والغرب ج ٢ ص ١١٤ - ١١٥ وألتيني أو ألتون بمعنى الذهب. انظر: Dazy: op. it Tone I.p.33.

(٤) أحمد كتحدا عزبان: الدرّة المصانة ص ٦٦.

(٥) د. ليلي عبداللطيف: الإدارة ص ١٤٢.

(٦) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٤٠.

(٧) محكمة جامع الصالح سجل (٣٤١) ص ٨١١ حجة (٢٢٥٨) بتاريخ ١٠ شعبان ١١١٣ هـ ومبايعات الباب العالي سجل (١٨٥) ص ٢٨٧ حجة (١٤٠٣) بتاريخ ٤ رجب ١١١٤ هـ.

(٨) سليم عرفات: المرجع السابق ص ٢٣٢ ويسمّيها برنار بالزر محبوب - وصف مصر ج ٦ ص ١٣١.

١٤- النقود الذهبية للسلطان أحمد بن محمد :

جلس السلطان أحمد الثالث على عرش السلطنة عام ١١١٥هـ وقضى خلال سلطنته على تحكم الإنكشارية في أمور الحكم وخاض حروباً ضد النمسا وروسيا وونديك واستولى العثمانيون في عهده على تبريز ثم تنازل عن العرش لأخيه محمود عام ١١٤٣هـ وبقي بعيداً عن الحكم حتى توفي سنة ١١٤٩هـ^(١)

وقد شهد حكمه محاولة إصلاح النقود الذهبية فضرب الطغرلي الذي كان من الذهب الخالص، وتميز بوجود الطغراء على الوجه ولم ينقش على الظهر سوى ختم دارسك النقود وتاريخ اعتلاء السلطان للعرش وهو عام ١١١٥هـ^(٢).

وعن هذه السكة وورودها لمصر يشير أحمد كتنخدا عزبان إلى قدوم أغا بالسكة والخطبة والزينة باسم أحمد خان، فأخذ باشا مصر السكة القديمة (سكة أبو طرة)، ووضعها في كيس السكك القديمة وختم عليه وسلمه ليد خاز ندار الديوان وأعطى أمين دار الضرب «سكة ذهب زنجرلي بطرقة في وسطه»^(٣).

وقد عرف هذا الطراز من العملة ذات الطغراء في البداية باسم ذهب استانبول بينما أطلق عليه في المصطلح الشعبي اسم زنجيرلي^(٤) والزنجير (أو جنزير) إطار يحيط بهامش قطعة النقود^(٥)، والزنجيرلي أو الجنزيرلي تحريف للكلمة الفارسية المركبة زنجير بمعنى السلسلة والجنزيرلي هو ذو السلسلة^(٦).

والذي لاشك فيه أن تسمية الجنزيرلي أو (ذو السلسلة) قد جاءت من إطار القطع الذهبية المزخرف بأشكال الحبيبات المماسية الشبيهة بالسلسلة وإن كان ذلك لا يعد مبرراً كافياً لإطلاق تسمية الجزء على الكل، لاسيما وأن أغلب النقود الذهبية العثمانية كان لها ذات الإطار الشبيه بالسلسلة (انظر الكتالوج)، فضلاً عن أن المسئول عن طبع زخرفة هذا الإطار بدار ضرب مصر كان يعرف بالجنزيرلي (انظر الفصل الخاص بدار ضرب مصر).

ويبدو أن هذه الدنانير قد اكتسبت هذه التسمية نظراً لأن الدوائر الصغيرة التي كانت

(١) يوسف آصاف : تاريخ آل عثمان ص ١٢٣-١٢٦ .

(٢) جب وبون : المجتمع الإسلامي والغرب ج ٢ ص ١١٦ .

(٣) أحمد كتنخدا عزبان : الدرة المصانة ص ٦٩ .

(٤) جب وبون : المرجع السابق ج ٢ ص ١١١٦ .

(٥) Dozy: 224 op. cit - Tome I.

(٦) د. أحمد السيد سليمان : المرجع السابق ص ٦٧-٦٨ .

تشكل زخرفة إطاراتها كانت تظهر بشكل واضح إزاء مكان الطغراء وكانت توحى بحلقات سلسلة أو دوائر صغيرة^(١). ويزيد من وضوح الحبيبات المماسية تلك المساحة الخالية من الزخرفة أو الكتابة فيما بين الطغراء الصغيرة المنقوشة بوسط القطعة وبين إطارها.

إلا أنه بمرور الزمن أصبحت تعرف القطع الذهبية التي تحمل الطغراء على أحد وجهيها بالفندقلي^(٢) وعندما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر كان العامة يعرفون القطع الذهبية التي تحمل طغراء السلطان أحمد الثالث بالفندقلي^(٣)، في حين اختفت من سجلات المحاكم الشرعية تسمى الزنجرلى منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر الهجرى^(٤).

ومن أمثلة طراز «الزنجرلى» دينار من ضرب مصر محفوظ بمتحف الفن الإسلامى^(٥) بالقاهرة (قطعة ٩٦) على وجهه طغراء السلطان أحمد بن محمد خان يحيط بها إطار من حبيبات متماسة بينما نجد على الظهر مكان الضرب (مصر) وتاريخه وهو عام ١١١٥ هـ الذى تولى فيه السلطان الحكم.

وقد أشار «صامويل برنار» إلى دينار مماثل بوصفه ديناراً من طراز «فندقلي»^(٦)، وفى مجموعة دار الكتب المصرية دينار زنجرلى من ضرب تبريز وهو يحمل تاريخ جلوس السلطان على العرش عام ١١١٥ هـ^(٧)، إذ أن تبريز لم تخضع للعثمانيين إلا بعد عدة سنوات من حكم أحمد الثالث^(٨).

كما نشر نورى (Nuri) ديناراً من طراز «زنجرلى» مماثلاً من ضرب تبريز^(٩) وترجع الأهمية التاريخية لهذه الدنانير إلى أنها تسجيل وثائقي لحقيقة استيلاء العثمانيين على عاصمة الصفويين «تبريز» لعدة سنوات، فضلاً من تأكيدها لصحة فرضية ثانية، وهى أن التواريخ الواردة على مسكوكات أحمد الثالث كانت فى الغالب الأعم مجرد تسجيل لسنة توليه السلطنة وليست للإشارة إلى سنة الضرب.

(١) جب وبون: المرجع السابق ج ٢ ص ١١٦.

(٢) محمد مختار: التوقيعات - ص ٥٦٤.

(٣) كما يتضح من الأشكال ١، ٢، ٣، ٤ التى نشرها برنار فى اللوحة الأولى - انظر وصف مصر - ج ٦

ص ٢٧١ لوحة (١).

(٤) انظر ملحق أسعار الصرف.

(٥) رقم السجل ٢٤٦١٠ - الوزن ٣ر٣٥ جرام والقطر ١٨ر٥ مم.

(٦) وصف مصر ج ٦ ص ٢٧١ لوحة (١) شكل (٢).

(٧) ووزنه ٣ر٣٦ جرام والقطر ١٩ مم. CIC. No 3676.

(٨) انظر يوسف آصاف: المرجع السابق ص ١٢٦.

(٩) Nuri (P) op. cit No. 513.

وإلى جانب الدنانير من طراز الزنجري، فقد سكت أيضاً مضاعفات وأجزاء هذا الدينار فنجد باللوحات المنشورة في «وصف مصر» أنصاف دنانير، من ضرب مصر، أطلق عليها «أنصاف فندقلي» وأيضاً ضعف الدينار (دينار مجوز)^(١).

ويلاحظ على الدينار المجوز أن الكتابات على وجهيه قد نقشت بنفس الحجم الذي نقشت به على الدينار (المفرد) بحيث صارت الطغراء وكتابات الظاهر محصورة في وسط القطعة بينما تركت مساحة كبيرة من إطار القطعة الذهبية خالية من الزخرفة أو الكتابات ويبدو أن سبب ذلك هو أن هذه الدنانير المضاعفة قد سكت بنفس القالب الذي سكت به الدنانير^(٢).

ولعل المشرفين على دار الضرب لم يجدوا أنه من الضروري عمل قالب خاص بالدنانير المجوز، لأنها فيما يبدو لم تضرب بأعداد كبيرة.

وقد أشارت الوثائق والمصادر التاريخية إلى تداول هذا الطراز، بمسميات متقاربة، فهو في بعضها «زنجري بطرة»^(٣) أو «جنزولي»^(٤) وفي بعضها الآخر «الجنزيري»^(٥) أو «الزنجري»^(٦). كما عرف أيضاً بالبندقى ذى السلسلة^(٧).

ويظهر أن دنانير الزنجري ظلت تضرب بمصر في عهد أحمد الثالث حتى عام ١١٣٧ هـ على أقل تقدير، ففي غرة شوال عام ١١١٩ هـ ورد أمر صحة كيخية حسن باشا بأن تضرب دار ضرب مصر ذهباً زنجرياً وفق قوالب سك أحضرت من الآستانة، وقد وافق الأمراء على ضرب سكة الجنزولي^(٨). كما ورد مرسوم آخر في جمادى الأولى من عام ١١٢٢ هـ بأن «تضرب سكة الجنزولي ظاهرة ويحرر عياره على ثلاثة وعشرين قيراطاً»^(٩).

أما وقف ضرب الزنجري فقد جاء الأمر به في جمادى الأولى عام ١١٣٧ هـ ليحل مكانه طراز

(١) وصف مصر ج ٦ ص ٢٧١ لوحة (١) شكل (١) وأشار سليم عرفات إلى دنانير المجوز أيضاً - النقود العربية - ص ٢٣٢ - ٢٣٤.

(٢) المرجع السابق ج ٦ ص ١٤٨.

(٣) أحمد كتنخدا عزبان: الدرة المصانة ص ٦٩ وأشار إليه أيضاً «بالأحمر» - انظر ص ١٢٨.

(٤) زينب محمد حسين الغنام - تجار القاهرة في القرن الثامن عشر - رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ - كلية الآداب جامعة الإسكندرية - ١٩٨٣ - ص ٢٣٩.

(٥) أحمد شلبي: أوضح الإشارات - ص ٢٥٦.

(٦) انظر لوحة التسعير بالملحق رقم (١) سطر ٣٧.

(٧) أمين سامي: تقديم النيل ج ٢ ص ٧٥ هامش (١).

(٨) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢١٥.

(٩) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٥١.

جديد من العملة وهو المعروف بالفندقلي^(١). وبناء على هذا الأمر العالى أحضر الباشا المعلم داود صاحب عيار الضربخانة المصرية وأعطاه سكة الفندقلي بعد أن أخذ منه سكك الجنزلى وأودعها فى كيس بخزانة الديوان^(٢).

ولكن عزل الباشا محمد النشاجى صدر أعظم فى ١٠ ذى القعدة عام ١١٣٨هـ^(٣)، كان سبباً فى تشجيع المسئولين عن دار الضرب وموردى الذهب لإعادة ضرب الزنجلى ووقف سك الفندقلي إذ كان من شأن سك الفندقلي بعيار مرتفع^(٤) أن يسبب خسارة واضحة لموردى الذهب الذين اعتادوا تخفيض عيار السبائك التى يوردونها لدار الضرب بالتواطؤ مع صاحب العيار. وكان هؤلاء الموردون قد توقفوا بالفعل عن توفير الذهب اللازم لضرب الفندقلي فبطل ضرب الذهب من دار الضرب^(٥).

وعند نزول الباشا من القلعة معزولاً، اجتمع الموردون للذهب عند المعلم داود صاحب عيار، وطلبوا منه إخراج سكة الجنزلى مقابل مصلحة (رشوة) لقائمقام الباشا، على أن يضرب الجنزلى بعيار أقل قيراطاً «تحت المصلحة»، وبالفعل نجح المعلم داود فى رشوة قائمقام الذى أرسل «فرماناً» أخرجت بمقتضاه أربعة سكك جنزلى من كيس السكك وسلمت ليد المعلم داود^(٦).

ويبدو أن داوداً لم يجد تعاوناً كافياً من بقية موظفى الضربخانة لضرب سكة الجنزلى التى تقررو وقفها، فذهب صاحب عيار إلى منزله بالجيزة وشيد هناك فرنًا للذهب وأرسل الحدادين والذهب وصاحب العيار المعروف بسيد موسى سكة زان وشريكه وخلال ستين يوماً وليلة ضرب المعلم داود ٢٠٠ ألف شريفى جنزلى فى تقدير المؤرخ كتنخدا عزبان و ٩٨٠ ألف دينار حسبما ذكر الجبرتى^(٧). ولأن هذه الدنانير ضربت بعيار أقل قيراطاً واحداً من سابقتها، فقد نقص سعرها خمسة أنصاف «وصارت الصيارف يقولون ضرب الجيزة.. يعجز

(١) أحمد شلى: المصدر السابق ص ٤٤٠.

(٢) الجبرتى: المصدر السابق ج ١ ص ١٨٠.

(٣) أحمد شلى: أوضح الاشارات ص ٣٢١.

(٤) ذكر الأمير أحمد الدمرداش كتنخدا عزبان أن عيار الفندقلي كان على ٢٤ قيراطاً - الدرة المصانة ص ١٥٥ بينما جاء فى عجائب الآثار أن العيار المطلوب لسكة الفندقلي هو ٢٣ قيراطاً - الجبرتى عجائب الآثار - ج ١ ص ١٨٠.

(٥) أحمد كتنخدا عزبان: الدرة المصانة ص ١٥٥.

(٦) أحمد كتنخدا عزبان: الدرة المصانة ص ١٥٥. انظر ترجمة المعلم داود فى «الجبرتى الآثار» - ج ١ ص ١٨٠-١٨١.

(٧) أحمد كتنخدا عزبان: الدرة المصانة ص ١٥٥ وعجائب الآثار - ج ١ ص ١٨١.

خمسة أنصاف». وبعد ضربها أعاد دوا د سكك الجنزلى لقائم مقام وسدد بقية الرشوة وديونه^(١).

ومع عودة محمد باشا النشجي لولاية مصر مرة ثانية فى ١١ جماد آخر عام ١١٣٨هـ^(٢) بدأ ضرب الفندقلى. وتوقفت سكة الجنزلى، مع استمرار تداول دنانير هذا الطراز بين الناس والفندقلى يتردد فى سجلات المحاكم الشرعية بدءاً من عام ١١٣٩هـ^(٣). طراز الفندقلى: وهو الطراز الثانى للنقود الذهبية التى سكّت فى عهد أحمد الثالث، وأصل الكلمة من (Venedik) أو (Veneding) مع النسبة التركية (لى)^(٤). والفندقلى نسبة تركية إلى البندقية من مدن إيطاليا التى كانت تصدر نقداً ذهبياً كان منتشرأ بالشرق ومعروفاً بالبندقى^(٥).

وقد اكتسب هذا الطراز تسميته من محاولة الدولة العثمانية إصدار دنانير قريبة من عيار وشكل البندقى الإيطالى الذى كان قد حل بمرور الزمن مكان الدينار^(٦)، لاسيما وأن العثمانيين كانوا يطلقون مسميات أجنبية على نقودهم الذهبية التى ضربوها بعد فتح القسطنطينية وفق أقرب غط أوروبى تشبهه^(٧) وعُرف الفندقلى أيضاً بالجر المصرى^(٨)، وفى ذلك أيضاً جرى على عادة العثمانيين السابق ذكرها، إذ كانت نقود الإمبراطورية النمساوية من الدوكات الذهبية تعرف لديهم بالجر التينى^(٩).

وكما سبق القول فإن الفندقلى لم يضرب بمصر إلا بدءاً من الفترة الثانية لولاية محمد

(١) أحمد كتخدا عريان: المصدر السابق ص ١٥٥.

(٢) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٤٧٧

(٣) انظر سطر ٣٧ من لوحة تسعير المواد الغذائية بالملحق رقم (١)

(٤) د. فؤاد حسنين على: الدخيل فى اللغة العربية-مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة- ديسمبر ١٩٤٩ مجلد ١ ج ٢ ص ٨.

(٥) أنستاس الكرملى: النقود العربية ص ١٦٩.

(٦) وصف مصر ج ٦ ص ٦٦، وإن بدأت الدولة العثمانية فى إصدار نقود ذهبية تحاكي دوكات البندقية منذ عهد محمد الفاتح فى عام ١٤٧٨م (٨٨٣هـ) - انظر Ives (Hervert) and Grierson (Phlip) The Venetian Gold Ducat and its Initiation. The American Numismatic Society - New York - 1954 - p. 4.

(٧) هاملتون جب: المجتمع الإسلامى ج ٢ ص ١٠٦.

(٨) محمد رفعت رمضان: على بك الكبير - دار الفكر العربى - القاهرة - ١٩٥٠ - ص ٨٣

(٩) جب وبوون: المرجع السابق ج ٢ ص ١٠٦، أى الذهب المجرى حيث تعنى كلمة التون أو الطون فى التركية الذهب - انظر Dazy: op cit. Tome I 33.

وحسبما يذكر على مبارك فإن دنانير الفندقلي قد ضربت في مصر بوزن رسمى قدره ٣ر٥١ جرام بينما جاء وزن الدينار الفعلى بين ٣ر٥ و ٣ر٤١٥ جرام، وكان عيارها ٩٤٤ من الألف بنقص ٢٤ من الألف عن العيار الرسمى المفترض لها (٢).

وفى متحف الفن الإسلامى دينار من فندقيات أحمد الثالث (٣) يشبه طراز «الطرلى» الذى ضرب فى عهد مصطفى بن محمد، فعلى الوجه طغراء السلطان أحمد بن محمد خان مع العبارة الدعائية «عز نصره» واسم دار الضرب (مصر) مع سنة التتويج وهى عام ١١١٥ هـ. بينما نجد على ظهر القطعة تلك الصيغة التى ميزت دنانير الزر محبوب وهى «سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان» (القطعة رقم ٩٥). وقد نشر لين بول (Lane-Poole) ديناراً مماثلاً فى مجموعة دار الكتب المصرية (٤)، وكذلك نورى (Nuri) وكلاهما يحمل تاريخ التتويج وصيغة سلطان البرين (٥) ويلاحظ أن الدنانير التى نشرت كان متوسط وزنها قريباً من متوسط الوزن الفعلى الذى ذكره على مبارك باستثناء الدينار المحفوظ بمتحف الفن الإسلامى إذ جاء أقل من هذا الوزن بقليل (٣ر٢١ جرام مقابل ٣ر٤١ - ٣ر٥ جرام).

ولا تختلف فندقيات القسطنطينية عن تلك المضروبة بمصر فى شىء فعلى الوجه منها طغراء السلطان أحمد بن محمد خان والعبارة الدعائية (عز نصره) مع سنة جلوس السلطان على العرش واسم دار الضرب (القسطنطينية) وعلى الظهر صيغة سلطان البرين المعتادة (٦). وقد ضربت من طراز الفندقلي أجزاء ومضاعفات الدينار، فسكت أنصاف الفندقلي فى عهد أحمد الثالث (٧)، ورغم تماثل الأنصاف المضروبة فى إسلامبول ومصر من ناحية الوزن إلا أن عيار أنصاف الفندقلي من ضرب العاصمة كان ٩٦٥ من الألف مقابل ٩٥٤ لتلك المضروبة بمصر (٨).

(١) ذكر الدكتور يوسف صلاح الدين أنه لا يعرف على وجه الدقة من هو السلطان الذى أمر بضرب الفندقلي أو سمح بتداوله لأول مرة فى مصر - انظر. دراسة لبعض العملات التركية - مجلة دراسات آثارية إسلامية - القاهرة ١٩٧٨ مجلد (١) ص ١١٩.

(٢) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٢٢.

(٣) رقم السجل ١٧٣٨٩ - الوزن ٣ر٢١ جرام والقطر ٢٣ مم.

(٤) Lane-Poole: op. cit p. 295.

(٥) Nuri (P.) op. cit No 509.

(٦) CIC: No. 3611.

(٧) د. يوسف صلاح الدين: دراسة لبعض العملات التركية - ص ١١٩.

(٨) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٢٢.

وكانت هذه الأنصاف تشبه الفندقلي في كل شيء عدا أن سطحها كان أقل اتساعاً وأن حروف نقوشها أرفع^(١).

وفي آخر عهد أحمد الثالث انخفض وزن وعيار أنصاف الفندقلي المضروبة بمصر فكان وزنها ١ر٦٤ جرام وعيارها لا يتعدى ٩٣٨ من الألف^(٢). ويعتقد برنار أن أرباع الفندقلي التي شاهدها علماء الحملة الفرنسية في مصر لم تكن تصنع بشكل معتاد في مصر، وأنها ربما كانت مجرد قطع للزينة أو كانت تسك بقصد تقديمها هدايا أو باعتبارها عملة تذكارية أو استهلاكية تضرب في غرة الأعوام الهجرية^(٣).

كما سكت بمصر قطع توازي ضعف الفندقلي^(٤)، وهي المعروفة بفندقلي العيضية المجوز، وكان مقدراً لهذه القطع أن تضرب بوزن ٧ر٢٠ جرام وعيار ٩٦٨ من الألف ولكنها سكت بوزن ٦ر٧ جرام وعيار قدره ٩٦٦ من الألف^(٥).

ويحتفظ متحف الفن الإسلامي بدينار نادر من الفندقلي المجوز (المضاعف) ضرب بمصر^(٦)، وهو لا يحمل ذات النقوش الواردة على دنانير الفندقلي فحسب بل إنه أيضاً قد سك بنفس قالب السك الذي تضرب به الدنانير، فجاءت كتاباته بوسط القطعة التي يبلغ قطرها ٣٣م، تاركة هامشاً كبيراً خالياً من كل زخرفة أو نقش (قطعة ٩٤).

وهو أكبر وزناً (٦ر٨٦ جرام) من الوزن الفعلي الذي ذكره على مبارك وإن كان أقل من الوزن الرسمي المقرر.

ووفق هذا الطراز سكت أيضاً قطع تذكارية تعادل خمس فندقيات، وتمتاز هذه القطع التي نجد مثلاً لها في مجموعة متحف الفن الإسلامي^(٧) بإطار يشبه الجداول يحيط بكتابات الوجه والظهر، ورغم احتفاظها بذات الكتابات الواردة على دنانير الفندقلي والفندقلي المجوز إلا أنها تفردت بأن سكتها، قد تمت بقالب خاص يناسب حجم قطرها الكبير وأن نقوشه جاءت على درجة كبيرة من الإتقان والتناسق (قطعة ٩٣ - لوحة ٢٨).

وفضلاً عن ضرب الفندقلي فقد قام أحمد الثالث بضرب نقود ذهبية على غرار الشريفى

(١) وصف مصر ج ٦ ص ٦٦.

(٢) على مبارك: المرجع السابق ج ٢٠ ص ١٢٢.

(٣) وصف مصر ج ٦ ص ٦٦-٦٧.

(٤) د. يوسف صلاح الدين: المرجع السابق ص ١١٩.

(٥) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٢٢.

(٦) رقم السجل ١٧٩٧٥ - الوزن ٦ر٨٣ جرام والقطر ٣٣م.

(٧) رقم السجل ٢٥٩٩٤ - الوزن ١٦ر٦٩ جرام والقطر ٢٤م.

أو السلطانى القديم^(١) (زر محبوب)، وقد ضرب الزر محبوب فى مصر بوزن ٣ر٥ جرام وعيار ٩٩٦ من الألف^(٢).

وفى متحف الفن الإسلامى دينار من الزر محبوب ضرب الجزائر، وهو مؤرخ بعام ١١٣٦هـ ويشبه فى طرازه دنانير مراد الثالث المضروبة بمصر^(٣).

فعلى الوجه نجد اسم السلطان وتاريخ ومكان الضرب فى خمسة أسطر (قطعة ٩٧- لوحة ٢٩)

سلطان
أحمد بن محمد
خان عز نصره
ضرب الجزائر
١١٣٦

أما على الظهر فهناك صيغة (سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان) موزعة على أربعة أسطر.

ومن الجدير بالملاحظة هنا أن السلطان أحمد الثالث التزم فى إحيائه للشريفى القديم بما كان متبعاً فى سكه من نقش لتاريخ الضرب وليس سنة صعود السلطان لكرسى الحكم، ولذا يعد من الخطأ اطلاق القول بأن سلاطين آل عثمان كانوا «يؤرخون نقودهم بسنة توليهم السلطة فقط وليس بالسنة التى ضربت فيها العملة»^(٤)

والخلاصة أن السلطان أحمد الثالث قد ضرب نقوده الذهبية وفق طرز ثلاثة هى الزنجلى والفندقلى والزر محبوب، ويبدو أن الطراز الأخير قد ضرب فى أواخر أيام السلطان إذ لم تشر إليه لوحة التسعير المنشورة بهذا البحث والمؤرخة بعام ١١٣٩هـ، على الرغم من ذكرها للزنجلى والفندقلى^(٥).

١٥- النقود الذهبية للسلطان محمود بن مصطفى :

تولى محمود الأول الموصوف بالعدل وعلو الهمة الحكم فى عام ١١٤٣هـ وقام خلال سلطنته بإخماد فتن الإنكشارية وخاض غمار الحرب ضد الصفويين وجيوش النمسا وروسيا

- (١) جب وبون: المجتمع الإسلامى والغرب ج ٢ ص ١١٦.
- (٢) على مبارك: المرجع السابق ج ٢٠ ص ١٢٥.
- (٣) رقم السجل ١٧٨٢٣ - الوزن ٣ر٢٠ جرام والقطر ٢٤ر٥ مم.
- (٤) حسن الشافعى: العملة وتاريخها - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٠ - ص ١١١.
- (٥) انظر الوثيقة بالملحق رقم (١) سطر ٣٧.

ووقع معهما معاهدة عام ١١٥٢هـ. وقد توفي عام ١١٦٨هـ^(١).

وبعد توليه الحكم جاء إلى مصر قبايى باشا ومعه أمر بالسكة والزينة والخطبة باسم السلطان محمود، فنادى عبدالله باشا وإلى مصر على أمين دار الضرب «وأخذ منه سكة الفندقلى وأعطاه زرمحوب»^(٢)، وكان مقدراً للزر محبوبة أن يضرب بوزن يتراوح بين ٢٥٩٦ رهم و٢٥٩٨ رهم وبعيار يدور بين ٨٧٥ و٩٥٨ من الألف، ولكنه ضرب بوزن ٢٣١ رهم وبعيار ٨٧١ من الألف^(٣).

وتدهور وزن الزر محبوبة بصورة كبيرة عام ١١٤٥هـ عندما قام باشا مصر بضرب بعض قطعه بوزن أقل من السابق^(٤). ولعل ذلك هو ما دفع السلطان لأن يرسل أمراً فى عام ١١٤٧هـ بضرب الزر محبوبة كاملاً وكذلك أنصاف الزر محبوبة^(٥). وقد عرفت الأخيرة بمصر على سبيل الاختصار باسم النصفية^(٦).

وفى مجموعة دار الكتب المصرية دينار من طراز زر^(٧) محبوبة، يحمل على ظهره أول نقوش الشريفيات العثمانية (ضارب النضر صاحب العز والنصر فى البر والبحر) بينما نجد على الوجه.

سلطان محمود

بن مصطفى

خان عز نصره

ضرب فى

طرابلس غرب

١١٤٣هـ

وحسبما جرت به تقاليد ضرب الزر محبوبة فإن التاريخ المسجل هنا هو تاريخ ضرب هذه القطعة مما يجعلنا نرجح أن الزر محبوبة الذى ضرب بمصر عند تولية محمود الأول كان على ذات النسق.

(١) يوسف آصاف: تاريخ سلاطين آل عثمان ص ١٢٧، ١٢٩.

(٢) أحمد كتحدا عزبان: الدرة المصانة ص ١٩٤.

(٣) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٥٢.

(٤) محمد مختار: التوقيقات الإلهامية ص ٥٧٣.

(٥) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٩٢. وعلى مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٥٠، ويذكر أحمد شلبى

أن الخط الشريفي الذى ورد فيه الأمر بسك الزر محبوبة قد جاء فى ١١ شوال عام ١١٤٨هـ أوضح

الإشارات ص ٦١٢.

(٦) وصف مصر - ج ٦ ص ٦٨.

(٧) رقم السجل ٢٦٩٠ - الوزن ٣٣٣ رهم والقطر ٢٣ مم.

أما أنصاف الزر محبوب فلدينا منها عدة أمثلة جميعها من ضرب تونس والجزائر، من ذلك تلك النصفية المحفوظة بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة^(١) (قطعة ١٠٢ - لوحة ٣٣) والتي اختصرت نقوشها لتلائم حجم القطعة وهو ما أصبح تقليداً مرعياً في أنصاف الزر محبوب، إذ أصبحت نقوش الوجه قاصرة على اسم السلطان، بينما ينقش على ظهر القطعة تاريخ ومكان الضرب، كما نرى في هذه النصفية.

الوجه	الظهر
سلطان	وارير (٢)
محمود خان	ضرب في
عز نصره	جزاير
	١١٤٥

وإذا كانت الأنصاف قد تخلت عن العبارات المألوفة في سكة الزر محبوب إلا أنها ظلت محتفظة بصلات واضحة بطرازها، خاصة كتابة اسم السلطان بدون استخدام الطغراء، وترتيب الكلمات في سطور أفقية، وأخيراً تسجيل تاريخ الضرب على القطعة لا تاريخ جلوس السلطان على العرش.

وفي متحف الفن الإسلامي بالقاهرة «نصف زر محبوب» تتطابق^(٢) كتابات الوجه فيه مع ما جاء بدينار الجزائر (قطعة ١٠٣ - لوحة ٣٤) أما الظهر فيه:

ضرب في
تونس
١١٦٦
سنة

وقد نشر «لين بول» نصف زر محبوب مثيلاً لهذه النصفية^(٣)، وإن اختلفت فيه المناطق البيضاء التي تحيط باسم السلطان «محمود خان» وعبارة «عز نصره» في نصفية متحف الفن الإسلامي.

ورغم أن برنار قد قرر أنه لم ير مطلقاً أى أرباع من طراز الزر محبوب^(٤)، إلا أننا نجد في

(١) رقم السجل ١٧٤٠٢ - الوزن ١٢٤٨ جرام والقطر ١٨ مم.

(٢) رقم السجل ١٧٤٠٣ - الوزن ١٢٧٢ جرام والقطر ١٥ مم.

(٣) وأشار إليها على أنها نصف فندقلي Lane-Pool: op. ait. P.296.

(٤) وصف مصر ج ٦ ص ٦٨، وإن لم يستبعد وجودها.

مجموعة دار الكتب المصرية ربع زر محبوب (ربعية) من ضرب جزاير عام ١١٦٥هـ ونقوشها أكثر اختصاراً من نقوش النصفيات فعلى الوجه فى سطرين (سلطان - محمود) وعلى الظهر ثلاثة أسطر بها (ضرب / جزاير / ١١٦٥^(١)). وقد نشر Olcer ربعية أخرى من ضرب الجزائر فى نفس السنة^(٢).

وإلى جانب إصدارات الزر محبوب فقد سك محمود الأول نقوداً ذهبية أكبر من الفندقلي أطلق عليها اسمه (المحمودية) وكانت تزن درهماً ونصف ولكنها لم تستعمل على نطاق واسع^(٣).

وحتى عام ١١٤٧هـ كانت تضرب بمصر نقود ذهبية من طراز الفندقلي باسم محمود الأول، ثم جاء أمر سلطاني فى ولاية عثمان باشا بإبطال سكة الذهب الفندقلي^(٤).

ومنذ عهد هذا السلطان أصبحت النقود الذهبية التى تحمل طغراء السلطان تعرف بالفندقلي، وجميعها مؤرخة بالعام الذى تولى فيه السلطنة وهو عام ١١٤٣هـ.

ومن نماذج الفندقلي الذى ضرب فى عهد محمود الأول دينار بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة^(٥) (قطعة ١٠١ - لوحة ٣٢) وهو من الطراز الذى يجمع بين كتابات الزر محبوب والذهبيات ذات الطغراء، فعلى الظهر منه عبارة «سلطان البرين و خاقان البحرين السلطان ابن السلطان» المألوفة فى الشريفي أما الوجه فيه طغراء السلطان ومكان الضرب وتاريخ جلوس السلطان على كرسى الحكم على هذا النحو:

طغراء السلطان محمود بن

مصطفى خان

بـ

عز نصره ضر

مصر سنة

١١٤٣

(١) CIC No 3729 ووزن هذه القطعة ٨٤ر. جرام والقطر ١٣ر٥، وسبق للين بول أن نشرها ووصفها بأنها ربع فندقلي انظر p. 297، ومن قبله نشره Casanova «أنظر: Invetaire Sommaire de la Cllec- tion des Monmaies Musulmanes de S.A. la Princesse Ismail - Paris 1896 - No 3044.

(٢) Olcer (Cuneyt) : Sovyet Rusya Muzelerindeki (Moskova vel leningrad) Nadir Osmanli Madeni Paralari - Istanbul - 1975 - Nos 28 - 29.

(٣) جب وبرون: المجتمع الإسلامى والغرب - ج ٢ - ص ١١٦-١١٧ وهامش (٢٩٨).

(٤) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٩٢، على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٥٠.

(٥) رقم السجل ٧١٢٧/١ - الوزن ٢ر٦٠ جرام والقطر ٢ر٥ مم.

وقد نشر سليم عرفات ديناراً مماثلاً له تماماً وإن ذكر خطأ أنه من طراز الزر محبوب ولعله في ذلك كان متأثراً بما جاء في المصادر التاريخية من أن سكة السلطان محمود عند توليه الحكم عام ١١٤٣ هـ كانت من الزر محبوب^(١).

كما سكّت بمصر دنانير الفندقلي التي اقتصرت نقوش الوجه فيها على طغراء السلطان، وكتب على ظهرها مكان الضرب وتاريخ صعود السلطان لسدة الحكم^(٢).

ويشبه هذه الفندقيات في طرازها نصف فندقلي في مجموعة متحف الفن الإسلامي بالقاهرة^(٣) (قطعة ١٠٠ لوحة ٣١)، حيث احتلت طغراء السلطان المحصورة في إطار من حبيبات متماسة وجه القطعة أما ظهرها فنجد به :

ضرب في

مصر

سنة

١١٤٣

ورغم توقف سك الفندقلي عام ١١٤٧ هـ إلا أنه استمر في التداول مع زيادة سعر صرفه^(٤).

وقد سكّت الدنانير التذكارية للسلطان محمود الأول وفق طراز الفندقلي الذي يضم الطغراء وحدها على وجه القطعة.

وتماز هذه الدنانير التي ضربت من فئة خمس فندقيات، كما نلاحظ من أحدها المحفوظ بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة^(٥) (قطعة ٩٩) باعتناء الدولة بدقة وفخامة زخارفها، فهامشها محاط بإطار خارجي يشبه الجداول يليه باتجاه الداخل إطار عريض من زخارف التوريق العربية (الأرابيسك) ثم إطار من جداول محصور بين إطارين خطيين، وهذه القطعة من ضرب إسلامبول وتاريخ جلوس السلطان على العرش.

وقد ضرب من الفندقلي قطع من فئة ٢ر٥ فندقلي، وهي تحمل تاريخ جلوس السلطان (١١٤٣ هـ) واسم دار الضرب «إسلامبول»^(٦).

(١) سليم عرفات: النقود العربية الفلسطينية - ص ٢٣٤.

(٢) وصف مصر ج ٦ ص ١٧٣ لوحة ٢ شكل (٧).

(٣) رقم السجل ٤٣٨٧ - الوزن ١ر٦٩ جرام والقطر ١٣ر٥ مم.

(٤) على مبارك: الخطط الجديد ج ٢٠ ص ١٥٠.

(٥) رقم السجل ٢٥٩٩٦ الوزن ١٥ر٢٤ جرام القطر ٤٢ مم.

(٦) Sothebys: op. cit. No. 53.

١٦- النقود الذهبية للسلطان عثمان بن مصطفى خان:

قضى عثمان الثالث معظم حياته بالسجن لطول سلطنة أخيه محمود الأول، وعندما تولى الحكم فى عام ١١٦٨هـ لم يلبث غير ثلاث سنوات توفى على أثرها بعد أن قتل أولاد السلطان أحمد الثالث خوفاً من أن يعزله الشعب ويولى أحدهم وكانوا ثلاثة أخوة. وفى عهده حدث حريق هائل بالقسطنطينية عام ١١٦٩هـ، أتلّف عدة بنايات وأتى على ثلثى سكان المدينة وقسماً كبيراً من جامع أيا صوفيا^(١)

والدنانير الذهبية المعروفة لهذا السلطان جميعها من طراز الفندقلّى، وفى متحف الفن الإسلامى بالقاهرة دينار فندقلّى^(٢)، فى ظهره نقش عبارة سلطان البرين... إلخ، أما كتابات الوجه فيها: طغراء السلطان عثمان بن مصطفى خان

في

عز نصره ضر

إسلامبول

١١٦٨

وتتفق نقوش هذا الفندقلّى مع الكتابات الواردة على دينارين بنفس المجموعة^(٣) (قطعة ١٠٩ و ١١٠) إلا أن السطرين الأخيرين على الوجه بهما:

مصر سنة

١١٦٨

ونلاحظ هنا وجود كلمة «سنة» التى أغفلت فى فندقلّى إسلامبول، وقد نشر فى كتالوج مجموعة دار الكتب المصرية ديناران من ضرب مصر يمثّلان دنانير متحف الفن الإسلامى^(٤) وأشار (Nuri) إلى دينار آخر من نفس الطراز^(٥). أما النقود الذهبية التذكارية التى تحمل اسم السلطان عثمان الثالث فقد سكّت على ذات الطراز الذى سكّت به تذكاريات سلفه محمود الأول، وتظهر قطعة تذكارية محفوظة بمتحف

(١) يوسف آصاف: المرجع السابق ص ١٣٠.

(٢) رقم السجل ١٧٤١١ - الوزن ٢ر٥٨ جرام والقطر ٢١ مم

(٣) رقم السجل ١٦٥٦٦ - الوزن ٢ر٤٨ جرام والقطر ٢٠ مم والثانى برقم سجل ١٧٤١٢ - الوزن ٢ر٥٩ جرام والقطر ٢١ مم.

(٤) CIC. Nos. 3734, 3735.

(٥) Nuri (P.) op. cit: No. 596.

الفن الإسلامي،^(١) (قطعة ١٠٧ - لوحة ٣٧) مدى التشابه بينهما وبين تذكارية محمود الأول (قطعة ٩٩) ليس فقط في أفراد مركز الوجه لطغراء السلطان فحسب، بل وأيضاً في الإطارات الزخرفية المحيطة بهامش القطعة، وإن فقدت هنا الإشارة إلى تاريخ ومكان ضرب هذا الدينار التذكاري الذي ضرب هو الآخر من فئة خمسة فندقلي.

ظاهرة الأحرف المميزة: نلاحظ هنا في فندقلبات عثمان الثالث سواء المضروبة في إسلامبول أو مصر وجود بعض حروف الهجاء العربية على الظهر وبالتحديد فوق حرف «النون» في كلمة (ابن)، فعلى القطعة رقم (١٠٨) وهي من ضرب إسلامبول نجد حرف (الباء)، وعلى القطعتين (١٠٩ و ١١٠) نلاحظ وجود حرف (الصاد) والقطعتان من ضرب مصر.

ويرجح «برنار» أن سبب وجود هذه الأحرف على الفندقلي المضروب بمصر - يعود إلى محاولة السلطات المحلية الإشارة إلى اسم أبرز المسيطرين على مجريات الحكم سواء أكانوا من مشايخ البلد والبكوات أو من الباشوات، ويرى أنه لو أمكن التوصل إلى معرفة أسماء هؤلاء الأشخاص وإلى معرفة الزمن الدقيق أو المحدد لتوليهم السلطة، لصار بإمكاننا تحديد تاريخ ضرب العملة التي لا تحمل إلا سنة تنصيب السلطان^(٢).

ونظراً لقصر الفترة التي شغل فيها عثمان الثالث كرسي السلطنة، فقد كان بمقدورنا أن نحصر الباشوات الذين تولوا مصر في عهده وكذلك أبرز البكوات المماليك الذين سيطروا على مجريات الحكم في البلاد.

ففي بداية حكمه كان مصطفى باشا والياً على مصر منذ ١٣ ربيع الأول عام ١١٦٧هـ واستمر والياً عليها إلى أن عزل في أوائل شهر ربيع الآخر سنة ١١٦٩هـ، وحل مكانه «على باشا حكيم أوغلي» الذي ظل في منصبه إلى ٢١ رجب عام ١١٧١هـ^(٣).

أما شيوخ البلد أو بكوات المماليك الأبرز آنذاك فهم إبراهيم كتحدا القاز دغلي ورضوان الجلفي ومن بعدهما عثمان بك الجرجاوي ثم حسين بك الصابونجي^(٤).

وليس من بين هؤلاء جميعاً من يبدأ اسمه بحرف (الصاد) اللهم إلا إذا اعتبرنا هذا الحرف إشارة إلى مصطفى باشا، وفي هذه الحالة فإن دنانير الفندقلي التي أشرنا إليها آنفاً تكون قد ضربت بمصر فيما بين عامي ١١٦٨هـ و ١١٦٩هـ.

(١) رقم السجل ١٧٩٧٤ الوزن ١٧ر١٩ جرام والقطر ٤٩ مم.

(٢) وصف مصر ج ٦ ص ١٢٢-١٢٣.

(٣) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٢٤٦-٢٤٧.

(٤) المصدر السابق ج ١ ص ٢٦٩.

وإن كان يغلب على الظن أن الحروف التي نجدها على قطع الفندقلي من ضرب مصر تومي إلى الأحرف الأولي من أسماء الولاة العثمانيين، فقد أشار برنار إلى وجود حرف (س) فوق بعض قطع الفندقلي المضروبة في سلطنة محمود الأول^(١)، ولعل هذه القطع قد ضربت في ولاية سليمان باشا الشامى الشهير بابن العظم الذى كان والياً على مصر خلال عامى ١١٥٢ و١١٥٣هـ^(٢).

ومن المستبعد أن تكون دار ضرب مصر قد نقشت هذه الأحرف للتعبير عن سنة السك وفق «حساب الجمل»، إذ أن حرف (الصاد) الموجود على قطع الفندقلي الخاصة بالسلطان عثمان الثالث يساوى الرقم (٦٠٠) فى حساب الجمل بينما سنوات حكم هذا السلطان تقع بين العامين ١١٦٨ و ١١٧١ هـ ومن الجدير بالملاحظة أن الأمير أحمد الدمرداش كتخذاً عزبان قد ذكر أن سكة هذا السلطان التى جاء بها أغا إلى مصر فى عام ١١٦٨ هـ كانت من طراز الزر محبوب وبنفس عيار هذا الطراز الذى ضرب فى عهد سلفه^(٣) وإن لم يصادفنا أمثلة من هذا الطراز باسم عثمان الثالث.

١٧- النقود الذهبية للسلطان مصطفى بن أحمد :

تولى مصطفى الثالث السلطنة عام ١١٧١ هـ، فأخذ فى تنظيم أحوال الدولة، وخاضت الخلافة فى عهده عدة حروب ضد جيوش روسيا وفى بلاد اليونان وانتهت بانتصار الروس الذين تحالفوا مع روسيا والنمسا لاقتسام بعض أملاك الدولة وتوفى السلطان عام ١١٨٧ هـ وهو يتأهب لمجاهدتهم^(٤).

وقد ضربت النقود الذهبية لهذا السلطان وفق طرازى الزر محبوب والفندقلي بنوعيه.

طراز الزر محبوب :

ضربت دنانير هذا الطراز فى مصر بعيار ووزن أقل من المفترض لها فجاء متوسط الوزن بين ٢ر٦ جرام و ٢ر٥٦ جرام، ومعدل العيار بين ٧٣٠ و ٧٢١ من الألف لكل قطعة فى حين كان الوزن الرسمى ٢ر٥٩٨ جرام والعيار الواجب الالتزام به هو ٧٥٠ من الألف^(٥).

(١) وصف مصر ج ٦ ص ١١٨-١١٩.

(٢) الجبرتى: عجائب الآثار - ج ١ ص ١٩٨.

(٣) أحمد كتخذاً عزبان: الدرة المصانة ص ٢٥٥.

(٤) يوسف آصاف: المرجع السابق ص ١٣٧-١٣٩.

(٥) على مبارك: الخطط الجديدة - ج ٢٠ ص ١٢٥.

وفى لوحات كتاب وصف مصر^(١) نرى ديناراً من هذا الطراز وقد نقش على ذات النسق الذى نجده فى الشريفيات القديمة قبل عام ٩٨٢هـ:

الوجه	الظهر
سلطان مصطفى	ضار النضر
بن أحمد بن خا عز نصره	صاحب العز والنصرف
ضرب فى	البر والبحر
مصر سنة	
١١٧١	

ونشر سليم عرفات أيضاً ديناراً يشبه الذى أشار إليه كتاب وصف مصر^(٢).
ويعتقد الفن الإسلامى بالقاهرة محبوب^(٣) يشبه الدينارين السابقين فى كتابات الوجه
أما الظهر ففيه بعض الاختلافات اليسيرة، إذ سجل عليه تاريخ الضرب برقمى الآحاد
والعشرات فقط (٨٦) أى أن هذا الزر محبوب من ضرب عام ١١٨٦هـ وجاءت كتاباته على
هذا النحو:

الظهر
ضار النضر
حب
صا العز والنصرف
البر والبحر ٨٦

أى أن هذه القطعة تحمل تاريخين، هما تاريخ التتويج على الوجه وتاريخ السك على
الظهر، وقد ضرب هذا الدينار بعد هزيمة على بك وتولى محمد بك أبى الذهب مشيخة البلد
عوضاً عنه فى نهاية الخرم من هذا العام^(٤).
ويذكر على مبارك أنه قد ضرب بمصر زر محبوب مجوز بوزن رسمى ٩٢-١٩٦ره جرام
وججارى (فعلى) ٥٢٠ جرام وبيعار رسمى ٣٧-٩٥٨هـ وجارى ٩٥٨ من الألف^(٥).

-
- (١) وصف مصر ج ٦ ص ٢٧١ لوحة (١) شكل (٦).
(٢) سليم عرفات: النقود العربية ص ٢٣٥.
(٣) رقم السجل ١٧٩٧٦ الوزن ٢ر٤٩ جرام والقطر ٢٧م (قطعة ١١٦).
(٤) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٤٤٨.
(٥) على مبارك: المرجع السابق ج ٢٠ ص ١٢٥.

١- وجود زخرفة القلب في القطعتين فوق كلمة (مصطفى) بالوجه وفوق حرف الجر

والزخارف من صنع سنان باشا (الشيخ أحمد) شيخ الإسلام في تلك الحقبة. ويتضح من اختلاف أنصاف الزر محبوب التي سبكت بالولايات المصرية عن مثيلاتها من ضرب مصر في كتاباتها سواء فيما يتصل بالمصنع أو بتسجيل تاريخ الضرب، فهي تحتوي دائماً على تاريخ واحد فقط هو تاريخ الضرب وفي ذلك إلزام واضح بتقاليد ضرب الشريفيات القديمة. استعالم فمن ضرب الجزائر نشر لين بول (Lane-Pool) نصفية من ضرب عام ٧٤٠هـ (١٣٣٩م) ومتحف الفن الإسلامي بالقاهرة نصف زر محبوب يشبه (٣) القطعة السابقة (قطعة ١١٤ - لوحة ٣٩) ولكنه من ضرب سنة ١١٨٠هـ وكتاباتهما كما يلي:

[illegible]

74

الوجه	الظهر
سلطان	١١٨٦
البرين والبحرين	ضرب في
السلطان مصطفى	تونس
خان عز نصره	

فقد جمع في الوجه بين كتاباته المعتادة وهي اسم السلطان مع العبارة الدعائية «عز نصره» وبين بعض كتابات الظهر وهي هنا جزء من صيغة سلطان البرين وخاقان البحرين المعروفة، بينما خص الظهر بتاريخ ومكان السك على نمط الذهبيات ذات الطغراء (الطغرلى أو الزنجيرلى).

نقود على بك^(١) الذهبية:

تعد النقود الذهبية التى ضربت بمصر إبان سيطرة على بك على مقاليد الأمور بها خير دليل على المدى الذى ذهبت إليه حركته الاستقلالية، فهذه النقود مع غيرها من الشواهد والوثائق الرسمية تدل على أنه لم يعلن استقلاله أو انفصاله الكامل عن الدولة العثمانية رغم الحروب بينهما، وإنما كانت حركته التى جاءت أوسع نطاقاً وأعمق غوراً من سابقاتها، تستهدف الانفراد بالحكم فى مصر مع بقائها تابعه، من الناحية الاسمية للخلافة العثمانية^(٢).

وقد نوه برنار لقطعة ذهبية تحمل ذات الإطار الذى للمسكوكات الذهبية التذكارية (من التوريق) وفيها حرفاً العين واللام وهما الحرفان الأولان من اسم على بك موضوعين بعد كلمة سلطان وفوق كلمة مصطفى أما على الظهر فنجد الرقم (٨٣) الدال على سنة ١١٨٣ هـ الذى ضربت فيه وهى واقعة فى فترة استقلال على بك، أى أنه ضرب النقود الذهبية بسكة السلطان مصطفى بن أحمد^(٣) مما يعد دليلاً على اعترافه بالسيادة العثمانية، وهذه القطعة حسب وصف برنار من طراز الزر محبوب.

وفضلاً عن ذلك فإن ناظر الضربخانة فى عصره وهو المعلم رزق القبطي التزم فى سكه للزر محبوب بذات الوزن والعيار الرسميين للدولة وهما ٢ر٥٩٦ جرام للوزن و ٧٥٠ من الألف للعيار^(٤).

(١) أنظر ترجمته فى الجبرتنى: عجائب الآثار ج ١ ص ٤٩٩-٥٠٣.

(٢) محمد رفعت رمضان: على بك - ص ٥٨.

(٣) وصف مصر ج ٦ ص ١٢٠.

(٤) على مبارك: المرجع السابق ج ٢٠ ص ١٢٦.

وربما كان سبب ظهور اسم على بك على الزر محبوب عائداً إلى حقيقة أنه لم يسمح لأى وال عثمانى بدخول مصر منذ عام ١١٨١ هـ حين تولى قائم مقام عقب عزل محمد باشا يوم الأحد غرة شعبان، ولم ترسل الدولة من بعده والياً مدة أربع سنوات، وكانت جميع الأوامر والفرمانات وتقاسيط الالتزام التى جرت العادة على صدورها بتوقيع باشا مصر، تصدر باسم «حضرة على بك ميرلوا قائم مقام مصر الخروسة»^(١) ويبدو أن ذلك قد امتد إلى العملة الذهبية التى كانت تحمل فى بعض الأحيان الأحرف الأولى من أسماء الباشوات بمصر.

وفى دار الكتب المصرية نصف زر محبوب، ضرب فى زمن على بك^(٢) وهو يشبه النصفية المحفوظة بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة (قطعة ١١٥ - لوحة ٤٠)، وإن تميز بأن التاريخ المسجل على ظهر القطعة هو (٨٣) أى عام ١١٨٣ هـ، وبوجود اسم على فى نقوش الوجه، وقد كتب بطريقة يبدو معها وكأنه قد كتب كاملاً مع أنه فى حقيقة الأمر لم ينقش منه سوى حرفى العين واللام، واستغل النقاش حرف الياء من كلمة (فى) ليكون بامتداده إلى الخلف جزءاً من اسم على، كما نرى هنا:

الوجه

سلطان مصطفى

بن أحمد خان عز نصر

ضرب على

مصر سنة

١١٧١

طراز الفندقلى :- وقد سكنت نقود ذهبية أخرى من طراز الفندقلى فى عهد مصطفى الثالث منها ما هو بطغراء على الوجه ومنها ما تضمن تاريخ ومكان الضرب مع الطغراء المنقوشة على الوجه ومن القطع ذات الطغراء دينار فندقلى نشره لين بول (Lane-Pool)، وهو من ضرب إسلامبول وبه تاريخ اعتلاء السلطان للعرش أى عام ١١٧١ هـ وحسبما هو متبع فى نقوش هذا الطراز، ولم تصادفنا قطع من هذا الطراز^(٣) من ضرب مصر. أما النوع الثانى من الفندقلى، فلدينا عدة نماذج منه ضربت فى مصر، منها دينار محفوظ

(١) محمد رفعت رمضان: على بك - ص ٥٨ - ٥٩.

(٢) CIC: No 3745. ، وقد نشر Nuri نصفية مثلها أيضاً انظر : Nuri (P.) op. cit No 628

(٣) Lane-Pool: op cit p. 298.

بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة^(١) (قطعة ١١٢ - لوحة ٣٨) نجد فى كتاباته :

الوجه	الظهر
طغراء السلطان مصطفى	سلطان البرين
ابن أحمد خان	وخاقان البحرين
<u>بفـ</u>	السلطان ابن
عز نصره ضر	السلطان
مصر سنة	
١١٧١	

وتوجد عدة فندقليات مماثلة لهذا الدينار، اثنان منها فى مجموعة دار الكتب المصرية^(٢) وثالث نشره نورى (Nuri)^(٣) كما أشار سليم عرفات إلى فندقلى رابع يشبه النماذج السابقة ولكنه من ضرب إسلامبول^(٤).

أما أنصاف الفندقلى فلدينا منها مثال نادر فى مجموعة متحف الفن الإسلامى^(٥) بالقاهرة (قطعة ١١٣) وهو يشبه فى نقوشه تلك الموجودة على دنانير الفندقلى المضروبة فى مصر والتي أشرنا إليها سالفاً وإن تفرد عنها بوجود الأحرف الثلاثة (امد) فوق كلمة (ابن) على ظهر القطعة. ويبدو أن هذه الأحرف قد جاءت اختصاراً لاسم الوالى أحمد باشا كامل المعروف بعطبلان الذى جاء إلى مصر فى أواخر سنة ١١٧٤هـ وكان حسبما يذكر الجبرتى «ذا شهامة وقوة مراسى فدقق فى الأحكام وصار يركب وينزل ويكشف على الأنبار والغلال فتعصب عليه الأمراء وعزلوه»^(٦)، وهو ما يرجح أن هذه القطعة قد ضربت عام ١١٧٤هـ.

١٨- النقود الذهبية للسلطان عبد الحميد بن أحمد :

شهد عصر هذا السلطان الذى جلس على العرش عام ١١٨٧هـ استمرار الحروب بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية، التى انتهت بعقد اتفاقية «كوجك قاينارجه» وقد توفى عبد الحميد الأول عام ١٢٠٣هـ^(٧).

(١) رقم السجل ١٣١٦٢ - الوزن ٢ر٢٥ جرام والقطر ١٩ مم.

(٢) CIC. Nos 3740 - 3741.

(٣) Nuri (P.) No 632.

(٤) سليم عرفات : النقود العربية ص ٢٣٥.

(٥) رقم السجل ١٧٤١٠ - الوزن ٩٠ جرام - القطر ١٦ مم.

(٦) الجبرتى : عجائب الآثار ج ١ ص ٣٢٣.

(٧) يوسف آصاف : تاريخ آل عثمان ص ١٣٦ و ١٣٨.

وقد ضربت نقود هذا السلطان وفق طراز الزر محبوب وطراز الفندقلى بنوعية المعروفين:

١- طراز الزر محبوب:

ضربت نقود ذهبية من هذا الطراز بمصر عدة مرات، فقد سكت في بداية عهد السلطان عبدالحميد بوزن رسمي ٢ر٥٩٦ جرام وجارى ٢ر٥٥٥ جرام وبمعاييرسمى ٧٥٠ من الألف وفعلى ٧٢١ من الألف، وسكت ذهبيات الزر محبوب أيضاً فى عام ١١٨٩ بأوزان وعايرات أقل من المقررة رسمياً، فكان وزنها ما بين ٢ر٥٦٣ جرام و٢ر٥٨٧ جرام وعايرها بين ٧١٥ و٧٠٦^(١) من الألف كما ضربت دنانير الزر محبوب فى عام ١٢٠٢هـ^(٢)، وفى عام ١٢٠٣ قبيل وفاة السلطان عبدالحميد فى ولاية إسماعيل باشا^(٣) الذى ورد الأمر بتعيينه والياً على مصر فى ٣ جماد أول من هذا العام^(٤).

ومن دنانير الزر محبوب، قطعة فى مجموعة دار الكتب المصرية^(٥) من ضرب مصر، وهى اضافة لنقش تاريخ اعتلاء السلطان للعرش (١١٨٧هـ) على وجهها تضم بين كتابات الظهر الرقم «٢» فوق كلمة (ابن) الواردة فى صيغة (سلطان البرين...) وهو ما يعنى أن هذا الدينار قد سك فى العام الثانى من حكم السلطان عبدالحميد الأول، أو بعد عامين من توليه السلطنة. وقد اقترح Lane Pool طريقة لحساب سنة الضرب فى مثل تلك المسكوكات، بأن يضاف عدد السنوات لسنة التنصيب مع إنقاص سنة واحدة للحصول على التاريخ^(٦).

بيد أن وجود بعض قطع الفندقلى المؤرخة بذات الطريقة وعلى ظهرها الرقم (١) وهو ما سنأتى إليه لاحقاً يجعلنا نرجح أن إضافة هذه الأرقام إلى سنة التنصيب دون حسم سنة من المجموع هو الأقرب إلى المنطق، إذ لا مبرر إطلاقاً لإضافة الرقم «١»، طالما كان التاريخ الوارد على وجه القطعة وهو سنة التتويج هو ذاته تاريخ ضرب الدينار.

ويحملنا على الاعتقاد بصحة ذلك أن إضافة الرقم (٢) إلى عام ١١٨٧ يشير إلى تاريخ ١١٨٩هـ الذى أشار على مبارك إلى ضرب دنانير الزر محبوب خلاله بمصر^(٧).

(١) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٢٦.

(٢) محمد مختار: التوقيعات الإلهامية ص ٦٠١.

(٣) على مبارك: المرجع السابق ج ٢٠ ص ١٢٧.

(٤) الجيرتى: عجائب الآثار ج ٢ ص ٢٥٨.

(٥) وقد نشر لين بول، ديناراً مماثلاً أيضاً انظر: CIC. No 3773.

Lane-Pool: Catalogue of Oriental coins in the British Museum London - Vol. VII NBo. 730.

(٦) Lane-Pool: Catalogue of the collection of Arabic Coins - p. 301.

(٧) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٢٦.

وَبِمَتَحَفِ الْفَنِّ الْإِسْلَامِيِّ بِالْقَاهِرَةِ ثَلَاثَةُ دَنَانِيرٍ مِنَ الزَّرِّ مَحْبُوبٍ^(١) (قِطْعَةُ ١٢١-١٢٣)،
جَمِيعُهَا تَحْمِلُ الرِّقْمَ (٣) ضَمَّنَ كِتَابَاتِ الظَّهْرِ، أَيْ أَنَّهَا مِنْ ضَرْبِ عَامِ ١١٩٠ هـ وَكِتَابَاتُهَا
كَالآتِي:

الظهر

سلطان البرين
وخاقان البحرين
السلطان ابن ٣
السلطان

الوجه

السلطان
حمد ن
عبد الحميد ابن خا
عز نصره ضرب في
مصر سنة
١١٨٧

وَبِنَفْسِ الْجُمُوعَةِ قِطْعَةُ ذَهَبِيَّةٍ^(٢) يَبْدُو مِنْ وَزْنِهَا (٣٦٦ رَاجِم) أَنَّهَا تَوَازَى دِينَارًا وَنَصْفَ
دِينَارٍ زَرِّ مَحْبُوبٍ (قِطْعَةُ ١٢٤)، وَرَغْمَ اتِّسَاعِ سَطْحِهَا، إِلَّا أَنَّهَا ضُرِبَتْ بِنَفْسِ الْقَالِبِ الَّذِي
سَكَّتَ بِهِ دَنَانِيرُ الزَّرِّ مَحْبُوبِ السَّابِقَةِ (كَمَا كَانَ يَحْدُثُ فِي الْفَنْدَقِيِّ الْمَجُوزِ)، وَهُوَ مَا جَعَلَ
لِلْقِطْعَةِ هَامِشًا كَبِيرًا خَالِيًا مِنَ الْكِتَابَاتِ الَّتِي بَدَتْ بِدَوْرِهَا مُحْصُورَةً بَوْسُطِ الْقِطْعَةِ.
أَمَّا أَنْصَافُ الزَّرِّ مَحْبُوبِ فَتَمَّةُ فَارِقِ هَامٍ بَيْنَ الْمَضْرُوبَةِ بِمِصْرٍ وَتِلْكَ الَّتِي ضُرِبَتْ بِالْوِلَايَاتِ
الْمَغْرِبِيَّةِ.

الْأَنْصَافُ الْمِصْرِيَّةُ كَادَتْ تَمَازِلُ فِي نَقُوشِهَا مَا وَرَدَ عَلَى دَنَانِيرِ الزَّرِّ مَحْبُوبِ، لَيْسَ فَقَطْ فِي
نَقُوشِ الْوَجْهِ الَّتِي بَاتَتْ تَضُمُّ تَارِيخَ اعْتِلَاءِ السُّلْطَانِ لِلْعَرْشِ بَلْ وَأَيْضًا بِالنِّسْبَةِ لِكِتَابَاتِ الظَّهْرِ
الَّتِي ظَهَرَتْ بِهَا الْأَرْقَامُ الدَّالَّةُ عَلَى تَرْتِيبِ سَنَوَاتِ حُكْمِ السُّلْطَانِ الَّتِي ضُرِبَتْ الْأَنْصَافُ
خِلَالِهَا.

وَقَدْ أَشَارَ Nuri^(٣) إِلَى إِحْدَى هَذِهِ الْأَنْصَافِ وَهِيَ تَحْوِي بَيْنَ كِتَابَاتِ الظَّهْرِ الرِّقْمَ (٢)،
وَفِي مَجْمُوعَةِ دَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ نَصْفِيَّةٌ مِمَّا تَلَّهُ نَشَرَهَا لِين بُول (Lane Pool)^(٤)، كَمَا تَوْجَدُ
أَيْضًا نَصْفِيَّاتٌ أُخْرَى مُشَابِهَةٌ لَهَا وَلَكِنَّهَا تَحْتَوِي عَلَى الْأَرْقَامِ ٧، ٨، ٩ عَلَى الظَّهْرِ وَفَوْقَ
حَرْفِ (النُّونِ) فِي كَلِمَةِ (ابْنِ)^(٥).

(١) الْأَوَّلُ بِرَقْمِ سَجَلِ ١٧٣١ بوزن ٢٣٩ رَاجِم وقطر ٢٢ مم والثاني برقم سجل ١٦٥٣٩ - الوزن ٢٤٧ رَاجِم
جرام والقطر ٢١٥ مم والثالث وزنه وقطره كالسابق تمامًا.

(٢) رَقْمُ السَّجَلِ ١٧٨٨٣ - الْوِزْنُ ٣٦٦ رَاجِم وَالْقَطَرُ ٣٤٥ مم.

(٣) Nuri (P.) op. cit No. 667.

(٤) Lane-Pool: Catalogue of the collection of Arabic coins - p. 302.

(٥) CIC No S. 3780-3788.

وفيما أبدت أنصاف الزر محبوب المضروبة بمصر التزاماً صارماً بالتقاليد الجديدة لنقوش الزر محبوب التي تأثرت بطريقة إثبات التواريخ على الفندقيات، ظلت أنصاف الولايات المغربية ملتزمة بذات الطريقة التي كانت متبعة في تأريخ نقود طراز الزر محبوب، وهي إثبات تاريخ واحد على القطعة هو تاريخ سكها.

ويبدو ذلك جلياً في أنصاف الزر محبوب المضروبة في ولاية تونس والتي حوت كتابات نسخية مختصرة من العبارات المألوف ورودها على دنائير المحبوب ويظهر أن ذلك أصبح من التقاليد الثابتة لدار ضرب تونس إذ سبق أن رأينا مثلاً مشابهاً في أنصاف السلطان مصطفى الثالث^(١).

ولدينا عدة أنصاف من ضرب تونس عام ١١٨٨ هـ، نشر نوري (Nuri)^(٢) إحداها، ونشر أيضاً لين بول (Lane-Pool) نصفاً مطابقاً له من مجموعة دار الكتب المصرية^(٣)، وكتابتهما على هذا النحو:

الوجه	الظهر
سلطان	ضرب
البرين والبحرين	في
السلطان عبد الحميد	تونس
خان عز نصره	١١٨٨

٢- طراز الفندقلي:

من النوع ذى الطغراء المنفردة بوجه الفندقلي نشر «برنار» ديناراً على الظهر منه تاريخ اعتلاء عبد الحميد الأول للعرش وهو عام ١١٨٧ هـ، وأيضاً الرقم (٥) فوق حرف الباء في كلمة ضرب^(٤)، أى أن هذا الفندقلي قد ضرب في العام الخامس من حكم السلطان. وثمة فندقلي آخر من نفس الطراز ولكن من ضرب إسلامبول، وفوق حرف الباء في كلمة (ضرب) الرقم ١٦، بما يعنى أنه قد سك في العام الأخير من عهد عبد الحميد الأول، وهذا الدينار ضمن مجموعة دار الكتب المصرية^(٥).

(١) CIC No. 3737.

(٢) Nuri (P.): op. cit. No 671.

(٣) Lone-Poole: op. cit p. 302.

(٤) وصف مصر ج ٦ ص ٧٣ لوحة (٢) شكل (٩).

(٥) CIC: No. 3762.

أما النوع الثاني من دنانير الفندقلي التي تميز بوجود كتابات مع الطغراء، فمن أمثلتها دينار من ضرب مصر نشره لين بول (Lane-Pool)^(١) وهو يشبه الفندقيات المماثلة التي ضربت في عهدي عثمان الثالث ومصطفى الثالث (القطع ١٠٩ - ١١٠ - ١١٢)، ونجد في كتابات الظهر التي نقش بها صيغة «سلطان البرين...» الرقم «١» فوق حرف النون في كلمة ابن أي أنه قد سك بعد عام من صعود السلطان لسدة العرش.

وقد نوه أرتق (Artuk) لدينار^(٢) مماثل، كما أشار Nuri إلى ثالث ولكن الرقم المنقوش على ظهره كان هو الرقم «٢»^(٣).

وقد أظهرت دار ضرب طرابلس غرب تأثيراً واضحاً والتزاماً صارماً بتقاليد ضرب هذا النوع من الفندقيات بخلاف ما درجت عليه الولايات المغربية من مباينة نقوش مسكوكاتها بعض الشيء عن الطراز الذي تأمر الدولة بالسك وفقه، وهناك دينار يشبه الدنانير السابقة التي ضربت بمصر، ولكنه ضرب طرابلس غرب وعلى ظهره الرقم «٧»^(٤)، مما يشير إلى أنه ضرب في العام السابع من سلطنة عبد الحميد الأول. وقد نشر نوري (Nuri) فندقلياً آخر مماثلاً له أيضاً^(٥).

ومن الجدير بالذكر أنه نودي في مصر بإبطال المعاملة بالذهب الفندقلي الجديد في ٢٠ جمادى الآخر من عام ١٢٠١هـ^(٦)، وهو ما يوحى بالتوقف عن سكّه في هذا التاريخ أو قبله على أقل تقدير.

١٩- النقود الذهبية للسلطان سليم بن مصطفى:

في عهد هذا السلطان الذي بقى في كرسى العرش من عام ١٢٠٣ إلى سنة ١٢٢٢هـ، خسرت الدولة العثمانية حروبها مع روسيا والنمسا، وفي عهده استولى بونابرت على مصر وبعض جهات فلسطين، وثار على السلطان الإنكشارية وعزلوه بعد قتلهم رجال الدولة لأنهم وافقوا سليماً الثالث على إدخال النظام العسكري الجديد في بلاد الدولة^(٧).

(١) وذكر خطأ أنه من طراز الزرمحوب Lane - Pool: op. cit p. 301

(٢) Artuk: op. cit No. 1882.

(٣) Nuri (P.): op. cit: No. 666.

(٤) CIC: No. 3730.

وقد سبق أن نشره لين بول على أنه من دنانير الزرمحوب انظر : Lane-Pool: op. cit: p. 302

(٥) Nuri (P.) i op. cit No. 565.

(٦) الجبرتي: عجائب الآثار: ج ٢ ص ٢٠٤.

(٧) يوسف آصاف: تاريخ آل عثمان ص ١٣٩، ١٤١.

وفي بداية عهد هذا السلطان حاولت الدولة تحسين عيار الذهب المضروب بدار ضرب مصر فأرسلت أمراً عالياً في عام ١٢٠٣هـ بأن يكون عيار الذهب المصري ١٩ قيراطاً^(١). وقد ضرب دنانير الزر محبوب وأجزاؤها غير مرة في عهد سليم الثالث، فسكت في الأعوام ١٢٠٣هـ وفي زمن عزت محمد باشا (١٢٠٥ - ١٢٠٨هـ) وفي زمن صالح باشا (١٢٠٨ - ١٢١١هـ)، وكانت دائماً بوزن رسمي ٢٥٩٢ جرام وعيار رسمي ٦٩٨ من الألف وإن سكت بعيار ٦٧٩^(٢) من الألف، أما أنصاف وأرباع الزر محبوب فقد كان مقدراً لها أن تسلك بنفس العيار في الأعوام ١٢٠٣هـ و ١٢٠٤، ١٢١١ - ١٢١٣هـ، ولكن الأنصاف سكت في عام ١٢٠٤هـ بعيار قدره ٦٦٨ من الألف وبوزن يتراوح بين ٢٩٠ و ١٢٣٠ جرام أي أقل دائماً من الوزن الرسمي وهو ١٢٩٦ جرام، أما الأرباع فقد ضربت في بداية عهد سليم الثالث بوزن قريب من الوزن الرسمي (٦٤٧.٠ جرام) ولكن بعيار لا يتجاوز ٦٦٧ من الألف^(٣).

كما ضربت دنانير الفنديقلي وأجزاؤها، ومن أمثلة هذا الطراز ذى الطغراء مع كتابات أخرى على الوجه، دينار محفوظ بدار الكتب المصرية، نجد على الوجه منه طغراء السلطان سليم بن مصطفى خان وأسفل منهما العبارة الدعائية «عز نصره» وضرب في إسلامبول مع تاريخ اعتلاء السلطان للعرش وهو عام ١٢٠٣هـ، أما على الظهر فكتابات عبارة عن صيغة «سلطان البرين» وفوق حرف (النون) في كلمة ابن رقم «٦» أي أنها سكت في العام السادس لحكم سليم الثالث (١) وقد نشر أرتق (Artuk) ديناراً مماثلاً ضرب في نفس التاريخ^(٤). وفي مصر ضربت دنانير من هذا الطراز، منها دينار يظهره الحرفان (اس) فوق (النون) في كلمة (ابن) بدلاً من الرقم الموجود على الدينار المضروب في إسلامبول^(٥)، ويبدو أنه قد سك في ولاية إسماعيل باشا الذي تولى الباشاوية قبيل وفاة السلطان عبدالحميد الأول، وأقصى عنها في غرة رمضان عام ١٢٠٥هـ^(٦)، أي أن هذه القطعة الذهبية قد ضربت بين عامي ١٢٠٣ و ١٢٠٥هـ.

(١) أمين سامي: تقويم النيل ج ٢ ص ١٠٧.

(٢) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٢٧.

(٣) المرجع السابق ج ٢٠ ص ١٢٧.

(٤) Lane-Pool: op. cit. p 304.

(٥) Artuk: op. cit No. 1900.

(٦) Nuri: op. cit No. 702. انظر: Nuri (P.) op. cit No. 702 وكذلك

سليم عرفات: النقود العربية ص ٢٣٨ وإن كان خالياً من حرفي (اس).

أما أرباع الفندقلي فلدينا منها عدة نصوص منقولة من الكتب المصرية، جميعها من الطراز الذي يحمل طغراء على الوجه وتاريخ ومكان الضرب على الظهر. وقد نشر كازنوف (Casa-nova) أحد هذه الأرباع وهو يحمل رقم ٣٠ فوق جوف البقاء في كلمة مضروب التي تشير إلى العام الثالث من حكم السلطان محمد الثالث (١٥٩٦-١٦٠٣) وقد تم نسخها في نسخة
كما نشر ربع آخر من مجموعة دار الكتب وهو يختلف عن السابق في أنه يحمل
الرقم ١٤٠ مع كتابات الظهر (١) التي لا تظهر في نسخة دار الكتب بل في نسخة أخرى من

ثانياً: النقود الفضية العثمانية

تعد دراسة النقود الفضية العثمانية المتداولة بمصر من أصعب مجالات البحث في المسكوكات العثمانية بصفة عامة، ذلك لأنه لا توجد عملة عثمانية سابقة على القرن التاسع عشر الميلادي (١٣هـ) تحمل ما يدل على تسميتها^(١).

كما لا تعدو محاولة تسمية القطع الفضية بناء على وزنها وما جاء بالمصادر التاريخية أو الوثائقية، أن تكون «مقاربة» تحمل من الشك قدر ما بها من اليقين.

ليس ذلك فحسب، بل يضاف إلى الصعوبة السابقة حقيقة أن الأتراك بصفة عامة والمصريين بصفة خاصة كانوا يضربون قليلاً من العملات الفضية مما جعل استخدام العملات الفضية في العمليات التجارية الكبيرة بالقاهرة يكاد يكون قصراً على العملات الأجنبية^(٢). وعلى الرغم من أن النقود الفضية التي ضربت بالآستانة كان تتبع «النظام العشري» في سك مضاعفات البارة (٥ إلى ١٠ بارة ثم ٢٠-٤٠-٦٠-٨٠-١٠٠ بارة)، إلا أن مصر لم تأخذ على نحو معتاد بهذه السلسلة من العملات التي تشكل نظاماً نقدياً كاملاً من النقود الفضية أو البرونزية والتي تنهض على تقسيمات السلم العشري الذي تكون فيه البارة الواحدة هي أدنى درجاته^(٣).

وكما لاحظ جب (Geb) فإن إجراءات سك النقود العثمانية الفضية كانت عفوية إلى حد ما وغير منتظمة، حتى إننا لا نستطيع التأكد باستمرار وبدقة من القصد من أية عملة مفردة من تلك العملات التي وصلتنا^(٤).

وبعيداً عن هذه الصعاب فإن الثابت تاريخياً، من خلال الوثائق والمصادر التاريخية، أن النقود الفضية العثمانية المتداولة بمصر كان يتم التعامل بها عدداً ووزناً^(٥)، وأن أنواعها الرئيسية

(١) جب وبوون: المجتمع الإسلامي والغرب - ج ٢ ص ١١٤

(٢) Raymond (A.): Artisan et Commerçants Au Cairo. Au XVIII e Siecle. Institut Fran- cais de Damas. Damas. 1973 - Tome I. p. 20.

(٣) وصف مصر - ج ٦ ص ٧٤. وسيأتي ذكر البارة لاحقاً.

(٤) جب وبوون: المرجع السابق ج ٢ ص ١١٤.

(٥) يشار في وثائق المحكمة الشرعية أحياناً إلى الأنصاف الفضة العديدة الديوانية كما في: محكمة بولاق سجل (١٠) حجة ٢١ بتاريخ ٦ ربيع الأول ١٠٥١هـ «من الفضة العديدة الأنصاف الديوانية» وفي أحوال كثيرة يتم وزن النقود ولاسيما في عمليات البيع والشراء التي تتم فيها معارضة النقود الذهبية أو الريالات الأوربية بالأنصاف الفضية وفي هذه الحالات يشار إلى أن الصراف قام بعد وزن النقد فيقال «نقادة وعدد ووزن» كما في: سجل إسقاطات القرى رقم (١٧) ص ٧ حجة بتاريخ ١٩ ربيع آخر عام ١١٩٥هـ.

التي وردت فيها لا تعدو الأقجاة وأنصاف الفضة (البارات) والقروش والريالات العثمانية. وسنعرض فيما يلي لتاريخ كل نوع منها ثم نعرض بعد ذلك لدراسة وصفية للقطع الفضية التي وصلتنا خلال فترة الدراسة.

١- الآقجة:

وهي أصغر وحدات النقود الفضية العثمانية، ووردت غالباً بصيغة إخشاً في المصادر التاريخية المصرية، وهي كلمة تركية معناها اللغوى الضارب إلى البياض^(١). وقد ضربت أول آقجة باسم «أورخان» في عام ٧٣٩هـ (١٣٢٨م)^(٢) وجاءت هذه السكة مماثلة للنقود التي ضربها السلاجقة على الغرار البيزنطي، وتعد كلمة «آقجة» التي أطلقت على هذه القطعة النقدية في آسيا الصغرى ترجمة لكلمة Asporn أى البضاء الشائعة في بيزنطة منذ القرن ١٠م^(٣).

وتعرف هذه الآقجة باسم آقجة عثمانى أى قطعة صغيرة من الفضة العثمانية^(٤)، وسماها الفرس في حين انتشارها «أفجوى» وأطلق عليها العرب المقطعة لوجودها قطعاً صغيرة^(٥).

وقد استحدثت الآقجة تسميتها التي تعنى المبيضة أو البضاء في البداية لغلبة الفضة على معدنها حيث كان عيارها يبلغ نحو ٩٠٪^(٦).

أما من حيث الوزن فقد كان في بداية سك الآقجة نحو ١ر١٥٤ جرام^(٧)، وظلت محافظة

(١) د. أحمد السعيد سليمان: تاصيل ما ورد في الجبرتي - حق ٢٣، ويذكر د. أحمد فؤاد متولى أن الآقجة مشتقة من كلمة آق التي تعنى في التركية أبيض اللون - قانون نامه ص ١٦ هامش (١)، بينما يرى سليم عرفات أن كلمة آقجة مغولية الأصل ومعناها القطعة البيضاء - النقود العربية الفلسطينية ص ٢٢٢.

(٢) وتعمل قطع الآقجة التي ضربت في عهد أورخان بن عثمان شهادة التوحيد (لا إله إلا الله محمد رسول الله) وأسماء الخلفاء الراشدين الأربعة مع الإشارة إلى دار الضرب وتاريخه، وربما حملت أيضاً ضمن نقوشها البسمة. انظر: Artuk (Ibrahim): Early Ottoman Conis of Orhon Ghazi as Confir- mation of his Sovereignty in Near east N. V Iconograpy, Epigraphy and History Studies in Honour of George Miles - A.V.B. (U.S.A.) 1974 - pp457-459.

(٣) كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية - ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي - بيروت ١٩٨٤ (ط ١٠) ص ٤١٢.

(٤) جب وبوون: المجتمع الإسلامى - ج ٢ ص ١٠٤.

(٥) أنستاس الكرملي: النقود العربية ص ١٦٥.

(٦) عماد عبدالسلام رءوف العطار: بعض العملات المستخدمة في الموصل في العهد العثماني وأقيامها - مجلة المسكوكات - العدد ٥ لسنة ١٩٧٤ - بغداد ١٩٧٤ - ص ٩٣-٩٤.

(٧) عماد عبدالسلام: المرجع السابق - ص ٩٤.

سليم
بن
بايزيد خان

بينما جاءت ألقاب السلطان كاملة على وجه القطعة الثانية^(١) (قطعة ٢) :

سلطان
سليم
شاه
بن
بايزيد خان

وتتفق نقوش الظهر في القطعتين من حيث ورود العبارة الدعائية (عز نصره) وسنة ومكان الضرب (قسنطينية ٩١٨) وإن تميزت القطعة رقم «٢» عن السابقة بوجود كلمة «سنة» قبل تاريخ الضرب.

وبعد غزو مصر والشام وضم أجزاء من شمال أفريقيا تعددت دور الضرب التي ضربت فيها الآقجة التي لم تعد تسك على نسق واحد أو وزن واحد^(٢).

ومن الأمثلة الدالة على ذلك آقجة من ضرب تونس^(٣) (قطعة ٣)، حملت على الوجه اسم السلطان سليم في صيغة على هذا النحو:

سلطان
سليم
بن
بايزيد

أما الظهر فقد جاءت نقوشه أكثر اختصاراً إذ اقتضرت على الإشارة لدار الضرب فحسب:

ضرب
تونس

ومهما يكن من أمر، فإن دخول الآقجة إلى مصر مع جيوش سليم الأول، قد أدى إلى

(١) رقم السجل ١٧٦٣٧/٤ - الوزن ٦٧ر. جرام - القطر ٥٥م.

(٢) د. أحمد فؤاد متولي: قانون نامة - ص ١٧ (هامش ١).

(٣) رقم السجل ١٧٦٤٢ - الوزن ٧٠ر. جرام - القطر ٧م.

اضطراب واضح فى التداول النقدى نظراً لخفة وزنها بالقياس إلى النقود المصرية، حتى إن المصريين امتنعوا عن قبول النقود الفضية التركية أى الآقجات التى تحتوى على نسبة عالية من النحاس فى سبيكاتها وهو ما اضطّر خايربك إلى أن يعلن بالأسواق عن إعدام من يردّها شنقاً^(١)، وإن لم يرد ما يفيد إعدام أحد لامتناعه عن التعامل بها.

ويبدو أن الآقجات التى ضربت بمصر فى ولاية خايربك كانت منخفضة العيار، وهو ما تعترف به صراحة قوانين السلطان سليمان التى قررت أنه مع تغيير خايربك لعيار الآقجة التى كانت تضرب فى دار الضرب بمصر تعذر استقرار سعر الأشرفى وتعددت أسعاره واختلفت فى الأيام اليسيرة.. فصدر الأمر السلطانى بتصحيح عيار الآقجة وجعلها خالصة العيار^(٢).

غير أن محاولات سليمان القانونى ومن أتوا بعده للحد من تدهور الآقجة، أصيبت بانتكاسة كبيرة فى عهد السلطان مراد الثالث (٩٨٢هـ - ١٠٠٣هـ)، إذ انتقلت فى سلطنته الأزمة المالية التى نشبت فى النصف الغربى من البحر المتوسط منذ عام ١٥٦٠م (٩٦٨هـ - ٩٦٩هـ) بسبب تدفق فضة أمريكا إلى الأملاك العثمانية أيضاً، ومما ضخّم من هذه الأزمة وعجل بها توسع مراد بشكل مبالغ فيه فى زيادة أعداد الجيش الثابت، وهو ما أدى إلى انخفاض ما تحتويه الآقجة من الفضة بمقدار النصف^(٣).

ونجد صدى هذا الانخفاض واضحاً فى سجلات المحكمة الشرعية التى ندرت فيها الإشارة إلى الآقجة باسم العثماني^(٤)، وبدءاً من عام ١٠٢٦هـ على أقل تقدير، أصبحت الآقجة تعرف فى سجلات المحكمة بالفلوس النحاس تمييزاً لها عن «الفلوس النحاس الجدد»^(٥)، فيشار إليها «بالفلوس النحاسى الأنصاف»^(٦) أو «الفلوس النحاس»^(٧) أو «أنصاف فلوس نحاس»^(٨).

وقد حاول السلطان مصطفى الأول إبان سلطته الثانية أن يتغلب على ثورات الجند بسبب تخفيض قيمة الآقجة، فقام فى عام ١٠٣١هـ (١٦٢٢م) بإصدار نقد فضى من

(١) ابن إياس: بدائع الزهور: ج ٥ ص ٣٣٥.

(٢) د. أحمد فؤاد متولى: قانون نامه ص ٥٩.

(٣) جب وبون: المرجع السابق ج ٢ ص ١٠٨ - ١٠٩.

(٤) آخر هذه الإشارات فى: مبيعات الباب العالى سجل (٨٥) ص ١٧ حجة ١١٧ بتاريخ ١٧ ذى الحجة سنة ١٠١٣هـ.

(٥) المقصود بالفلوس النحاس الجدد (مفردها جديد، وتجمع أيضاً أجداد) تلك المضروبة من النحاس الخالص ويتم التمييز بينها وبين الآقجات من أسعار الصرف أيضاً (انظر ملحق أسعار الصرف).

(٦) الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص ١٧٦ حجة ٦٥٠ بتاريخ ٤ رمضان سنة ١٠٢٦هـ.

(٧) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ١٣٠ حجة ٦٠٩ بتاريخ ٧ ربيع أول سنة ١٠٩٣هـ.

(٨) مبيعات الباب العالى سجل (١٧٥) ص ٦٤ حجة ١٩٠ بتاريخ ٩ ربيع الثانى سنة ١٠٢٦هـ.

ويمكن القول بأن الآقجة ظلت متداولة بمصر إلى منتصف القرن الثاني عشر الهجرى (١٨م) على أقل تقدير، فنسمع عنها فى أحداث عام ١١١٤هـ باسم «الفضة البيضاء»^(٢)، ورغم أن الإخشا قد أبطلت بصورة مؤقتة بسبب ثورة العامة فى شوال عام ١١٤٥هـ، لحين عرض الأمر على الآستانة^(٣)، إلا أنها عادت للتداول بعد وقت قصير ربما بسبب رفض الدولة العثمانية لقرنان باشا مصر بإبطالها، ففى ٢٤ شوال سنة ١١٤٧هـ وأثناء مرور موكب الباشا الجديد «باكير باشا» صرخت العامة فى وجهه بسبب فساد المعاملة وعلى رأسها الإخشا^(٤)، ومع ذلك فقد استمرت متداولة بين الناس بعد أن تجاهل الباشا نداءات العامة^(٥).

وآخر ذكر للإخشا فى المصادر التاريخية يرجع إلى ١١ شوال سنة ١١٤٨هـ وهو التاريخ الذى ورد فيه أمر شريف من استانبول بإبطال أنصاف الفضة المرادية وبيعها وزناً على أساس أن كل درهم منها «بأربعة أنصاف إخشا»^(٦).

وليس هناك ما هو أدل على تدهور الآقجة وتراجع أهميتها فى التداول النقدى من أن هذه العملة الصغيرة لم تعد تستخدم فى الحسابات الرسمية العثمانية بعد نهاية القرن السابع عشر الميلادى^(٧). كما وأن صامويل برنار الذى أشرف على دار ضرب مصر أثناء الاحتلال الفرنسى، لم يشر من قريب أو بعيد لأى آقجات من ضرب مصر عند دخول الحملة الفرنسية إلى البلاد، معتبراً أن أصغر فئات النقد الفضى تلك القطع الرقيقة المعروفة بالأنصاف الفضية^(٨).

(١) سليم عرفات: المرجع السابق ص ٢٢٨.

(٢) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة فى مصر - ص ١٦٨. ولم يرد ذكر للإخشا فى لوحة التسعير المؤرخة بعام ١١٣٩هـ - انظر محلق (١) السطور ٣٩-٤١.

(٣) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٥٨٤.

(٤) الجبرتى: عجائب الآثار - ج ١ ص ٣-١٩٤.

(٥) أحمد شلبى: المصدر السابق ص ٥٩٥.

(٦) أحمد شلبى: المصدر السابق ص ٦١٢.

(٧) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة ص ١٠ هامش (٢) ومن الجدير بالذكر ان الأتراك كانوا يسمون الآقجات التى ضربت منذ عهد محمد الرابع بأسماء ساخرة لكثرة النحاس فى خليطها المعدنى، فكانوا يسمونها باستخفاف «عجر» و«دكان نبيذ» و«حمر» - انظر - جب وبون - المرجع السابق ج ٢ ص ١١٠.

(٨) وصف مصر ج ٦ ص ٧٧.

٢- النصف فضة:

هو نقد مصرى قليل الثمن، واختلف سعره باختلاف السنوات ويجمع على أنصاف^(١). ويرجع أصل هذه التسمية التى تدل فى العصر العثمانى على وحدة النقد الفضى التالية للأقجة إلى العصر المملوكى، عندما قام الملك المؤيد أبو النصر شيخ بضرب أنصاف دراهم عرفها العامة باسمه فكان يقال لها مؤيدى أو ميدى^(٢). ويعود أقدم ذكر مؤكد لهذه العملة إلى عهد المؤيد شيخ نفسه، إذ جاء بوثيقة الوقف الخاصة بجامعة عند الحديث عن رواتب الأئمة أن هذه الرواتب تصرف من الفضة الأنصاف^(٣).

وقد استمر ضرب هذه الأنصاف، أى أنصاف الدرهم، فى العصر العثمانى حسيما يتضح من حوادث اضطراب التداول النقدي التى أوردها ابن إياس منذ عام ٩٢٣هـ وهو العام الذى دخل فيه العثمانيون إلى مصر^(٤).

وبمرور الزمن حل النصف فضة أو الميذى محل الدرهم كوحدة رئيسية للنقد الفضى فى مصر^(٥)، وظلت هذه العملة رداً من الزمن دون أن يكون لها علاقة بالنقود الفضية التى تضرب فى باقى أجزاء الدولة العثمانية فكانت هى الوحدة النقدية الوحيدة غير المتوافقة من أنماط النقود العثمانية المضروبة فى الآستانة^(٦).

وعلى الرغم من أن عامة المصريين كانت تعرف النصف فضة عادة بالمؤيدى أو الميذى وجمعها ميأيده^(٧) إلا أننا لا نجد أثراً البتة لهذه التسمية سواء فى وثائق المحكمة الشرعية أو حجج الأوقاف^(٨).

(١) أنستاس الكرملى: النقود العربية ص ١٨٦.

(٢) وصف مصر - ج ٦ ص ٧٦.

(٣) د. محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٨٠ ص ١٨٥.

(٤) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٢١٤.

(٥) د. محمد فهمى لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة - النهضة المصرية - القاهرة - ط

(٢) ١٩٤٥ - ص ٤٢.

(٦) Raymand (A.): op. cit p. 25.

(٧) د. يوسف صلاح الدين: المرجع السابق ص ١٢٠، وقد ترك ذلك أثره فى الأمثال الشعبية المصرية فكان

يقال «الميدى الأبيض ينفع فى اليوم الأسود» أحمد تيمور: الأمثال العامية، مركز الأهرام للترجمة

والنشر - القاهرة - ط ٤، ١٩٨٦ - ص ٢١١.

(٨) وأقدم إشارة للنصف فى وثائق المحكمة الشرعية ترجع إلى عام ٩٣٤هـ - انظر على سبيل المثال:

محكمة الصالحية النجمية - سجل ٤٣٩ - ص ٨٤ حجة (٤٤٨) بتاريخ ١٣ ربيع الأول عام ٩٣٤هـ.

وتكاد أنصاف الفضة أن تكون النقد الأوحى المذكور فى مصارف حجج الأوقاف المصرية راجع على =

وقد عرف العثمانيون هذه العملة المصرية باسم «البارة»، كما يستفاد مما جاء في قانون نامة من أن خراج مصر كان يجبي منذ سالف الأيام وسابق السنين والأعوام «إشارة إلى العصر المملوكي»، على حساب الأشرقي «بخمسة وعشرين بارة»^(١).

وحدث أن قامت الدولة العثمانية في وقت لاحق بضرب «البارة» لتيسير عمليات التبادل التجاري^(٢) ويكتنف الغموض التاريخ الذي سكنت فيه هذه العملة خارج مصر لأول مرة.

وإن كان من المؤكد أن تسمية «البارة» كانت شائعة كمرادف للنصف فضة في مصر منذ عهد سليمان القانوني حسيما جاء في قانون نامة، وهو ما ينطبق أيضاً على فلسطين في القرن ١٠هـ/ ١٦م^(٣). كما عرف العراق البارة كعملة عثمانية منذ هذه الفترة أيضاً^(٤).

ورغم ذلك فإن التاريخ الأكثر ترجيحاً لقيام الدولة العثمانية بضرب البارة هو بداية القرن السابع عشر الميلادي، حيث حلت هذه العملة بسرعة محل الآقجة باعتبارها أدنى وحدات النقد^(٥).

ولم تسطع تسمية البارة أن تفرض نفسها على التداول النقدي بمصر إلا في سجلات الضرائب الديوانية^(٦) ولا سيما في القرن ١٨م «١٢هـ»، كما لم تنجح هذه الكلمة الفارسية الأصل في حجب الجذور المصرية لهذه العملة التي سكنت تقليداً للنصف فضة، إذ طفقت البارة تعرف في بعض البلاد العربية باسم «مصرية»^(٧) وهو ما أعطى للنقود عامة فيما بعد، وخاصة في المشرق العربي تسمية «مصارى»^(٨).

وقد سكنت من «البارة» العثمانية عدة مضاعفات بدءاً بالقطع ذات الخمس بارات التي يسميها الأتراك بشلك والمصريون خمساوية وذات العشر بارات أو (تلك) ثم ذات الخمسة

= سبيل المثال لا الحصر: حجة وقف حسن الرومي (أوقاف ١٠٧٩) بتاريخ ٨ شوال ٩٤١هـ - سطر ٥١-٧٥، وأيضاً حجة وقف خاصة بتكية للخلوتية مؤرخة في ١٠ شعبان عام ٩٤٨هـ - انظر - ناهد حمدي أحمد: وثائق التكايا في العصر العثماني - رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من كلية الآداب جامعة عين شمس (شعبة الوثائق) - ١٩٨٤ - ج ٢ ص ٥٦.

- (١) د. أحمد فؤاد متولي: قانون نامة - ص ٥٩.
- (٢) جب وبون: المجتمع الإسلامي - ج ٢ ص ١١.
- (٣) سليم عرفات: المرجع السابق ص ٢٢٧.
- (٤) عماد عبدالسلام - بعض العملات - ص ٩٧.
- (٥) دائرة المعارف الإسلامية - القاهرة ٣٤-١٩٣٥ - مجلد ٣ ص ٢٧٢ - ٢٧٣. ويبدو أن ذلك قد تم في عهد السلطان عثمان الثاني وبالتحديد في عام ١٠٢٩هـ (١٦٢٠م) - سليم عرفات: المرجع السابق ص ٢٢٨.
- (٦) محمد رفعت رمضان: على بك - ص ٨٣-٨٤.
- (٧) عماد عبدالسلام: المرجع السابق ص ٩٧، ويذكر الكرمللي أن الأتراك أخذوا لفظ بارة عن الفرس ومنهم أي الأتراك، عرف العرب هذه التسمية - النقود العربية - ص ١٦٦.
- (٨) محمد رفعت رمضان: المرجع السابق ص ٨٣-٨٤.

عشر بارة أو (نبشلك) ويسمىها المصريون نصف صلدى^(١).

وكما حدث مع الآقجة، تدهورت قيمة النصف فضة أو البارة وفقدت نصف قيمتها بضرية واحدة في عصر مراد الثالث حوالى عام ٩٩٢هـ (١٥٨٤م)^(٢)، وذلك نتيجة لنقص غنائم الفتوحات التي توقفت وأدت إلى أزمة اقتصادية حادة خفضت بسببها قيمة العملة الفضية من أجل قيام الدولة بدفع رواتب الجند والموظفين وسد النفقات المالية الأخرى، وزاد الأمر سوءاً تدفق الفضة من أمريكا^(٣).

وترتب على انخفاض المتواتر لقيمة النصف فضة (البارة) أن هذه العملة التي كانت تزن في الأصل ١٢٨ جرام أصبح من المفروض أن تزن ٦٨٩، جرام وبها ٧٠٪ من الفضة عام ١٦٩٨م (١٠-١١١هـ) وفي عام ١٧٠٣هـ (١١١٥هـ) لم تعد تزن سوى ٥٨١ جرام^(٤). وعندما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر كانت قطع النصف فضة رقيقة للغاية^(٥) ونظراً لتضاؤل قيمة الأنصاف، كانت توضع في أكياس تيسيراً لإجراءات العد في عمليات البيع والشراء الكبيرة أو عند تحصيل الأموال الحكومية، وكانت قيمة الكيس المصرى ٢٥٠٠٠ نصف فضة، في حين كان الكيس في القسطنطينية يقدر بعشرين ألف بارة فقط^(٦). كما أن الألف قطعة من هذه الأنصاف كان يوضع في قراطيس ورقية^(٧).

ولما كانت قيمة هذه الأنصاف عرضة للتغير من فترة إلى أخرى فقد كانت تحرص بعض الوثائق على تحديد ماهية الفضة بنسبتها مثلاً إلى السلطان الذى سكت في عصره، فكان يقال مثلاً للأنصاف التى ضربت في عهد سليمان القانوني «من الفضة السليمانية الكبيرة مائة نصف واحدة»^(٨) أو «نصفه فضة من الفضة الجديدة السليمانية معاملة الديار المصرية»^(٩).

(١) سليم عرفات: المرجع السابق ص ٢٢٧ وجاء بالأمثال الشعبية المصرية «ما ينفعك إلا خمستك اللى فى إيدك» إشارة للعملة ذات الخمس بارات وأصابع اليد أيضاً انظر أحمد تيمور: الأمثال العامة - ص ٥٤٠.

(٢) د. ليلي عبد اللطيف: المرجع السابق ص ٥٠.

(٣) أندريه ريمون: فصول من التاريخ الاجتماعى - ص ٢٨٥.

(٤) وصف مصر - ج ٦ ص ٧٧.

(٥) سجل إسقاطات القرى رقم (١٠) ص ٢٢١ حجة بتاريخ ١٤ جمادى الأولى عام ١١٧٨هـ. وكلمة كيس تعنى خزانة أو ما تخرز فيه الدراهم وتقابلها في اللغة الفرنسية كلمة Caisse - انظر د. فؤاد حسنين: الدخيل - ص ٣٦.

(٦) وصف مصر - ج ٦ ص ٩٢.

(٧) جاء في الجبرتي في حوادث عام ٢٠٠هـ «وجلس حسن باشا القبطان بمدرسة الغورية لمشاهدة خروج المحمل ووزع على كل طائفة من طوائف الأشاير ألف نصف فضة في قرطاس. انظر: عجائب الآثار - ج ٢ ص ١٧٣.

(٨) محكمة مصر القديمة سجل (٨٤) ص ١٢٩ حجة (٥٤٨) بتاريخ ١٦ ذى القعدة سنة ٩٣٤هـ.

(٩) حجة وقف محب الدين أبى الطيب (١١٤٢هـ) بتاريخ ١٨ ذى القعدة سنة ٩٣٤ (الأسطر ١٧٣ - ٢٤٥).

وأيضاً «من الفضة الجديدة السليمانية ألفين نصف»^(١) وعندما استمرت الأنصاف السليمانية فى التداول إلى ما بعد وفاة السلطان سليمان القانوني، كان يكتفى بالإشارة إليها بوصفها «أنصاف فضة سليمان»^(٢).

وكذلك وصفت الوثائق الأنصاف التى ضربت فى عهد سليم الثانى بأنها «من الفضة الجديدة السليمية»^(٣)، والتى سكّت فى سلطنة مراد بن سليم بأنها «من الفضة المرادية المتعامل بها بالديار المصرية»^(٤) أو «من الفضة الجديدة المرادية معاملة تاريخه بالديار المصرية»^(٥). ولم يختلف الأمر عن ذلك فيما يتعلق بالأنصاف التى سكّت فى زمن السلطان أحمد الأول، فوصفت «بالفضة الجديدة الأحمدية»^(٦)، واكتفى بوصفها «بالفضة الأحمدية معاملة مصر المحروسة»^(٧) فى آخر سنة من مدة سلطنته.

ولعل أشهر أنصاف الفضة وأعظمها أثراً فى التداول النقدي تلك المنسوبة للسلطان مراد الرابع (١٠٣٢ - ١٠٤٩هـ) والتى عرف النصف منها «بالمرادى» وتعد أعيد ضربها عند تولي السلطان مصطفى الثانى عام ١١٠٧هـ^(٨) ولم يبطل التعامل بها فى مصر إلا بموجب خط شريف فى ١١ شوال عام ١١٤٨هـ^(٩).

ويمكن الجزم، من خلال استقراء سجلات المحاكم الشرعية بأن الإشارة إلى الأنصاف الفضية، بنسبتها إلى السلاطين قد توقفت عند منتصف القرن الحادى عشر الهجرى «١٧م»، وبينما اكتفت معظم حجج الأوقاف بالإشارة إلى مصارفها «بالنصف فضة» دون إلحاق أى صفة أخرى بها^(١٠)، نجد أن وثائق المحكمة تومئ فى بعض الأحيان للأنصاف

-
- (١) محكمة بولاق سجل (٤) ص ١ حجة (٢) بتاريخ ١٠ شوال سنة ٩٥٤هـ.
(٢) محكمة بولاق سجل (١٠) ص ٢٥٩ حجة (١٥٦٢) بتاريخ ١٢ رمضان سنة ٩٨٤هـ (عهد مراد الثالث).
(٣) حجة وقف محمود باشا (١٠٢٢ أوقاف) بتاريخ ١٦ ذى القعدة سنة ٩٧٤هـ ص ٦٤-٧٤.
(٤) حجة وقف مسيح باشا (٢٨٣٦ أوقاف) بتاريخ ٢٨ جماد أول سنة ٩٨٨هـ ص ١٤٣-١٨٧.
(٥) مبايعات الباب العالي سجل (٥٧) حجة (٢١٢) بتاريخ أول محرم سنة ١٠٠١هـ.
(٦) ناهد حمدي: وثائق التكايا ج ٢ ص ٩ نقلاً عن وثيقة وقف يوسف سنان المرخة بعام ١٠١٦هـ.
(٧) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص ٢٣٢ حجة ٨٥٠ بتاريخ ٥ شوال سنة ١٠٢٦هـ.
(٨) د. ليلي عبد اللطيف: الإدارة - ص ١٤٢.
(٩) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٦١٢.
(١٠) كما هو الحال فى: حجة وقف رضوان بك (٩٩٥ أوقاف) مؤرخة بآخر رمضان ١٠٣٩هـ - سطر ٤٨٠ وحجة وقف مصطفى جوريجى مرزة (٥٣٥ أوقاف) مؤرخة فى ١٨ شعبان سنة ١١١١هـ ص ٢١. وحجة وقف عثمان كتنخدا (٢٢١٥ أوقاف) وتاريخها ٢٥ ربيع الآخر ١١٤٩هـ - ص ٢٣٩. وأيضاً حجة وقف أحمد كتنخدا الخربوطلى (٢٢٢٦ أوقاف) بتاريخ ٢١ جماد أول عام ١١٥٠هـ ص ٧. وحجة وقف عبدالرحمن كتنخدا (٩٤٠ أوقاف) مؤرخة بآخر ذى الحجة سنة ١١٧٥هـ - ص ٥٧ وحجة وقف محمود محرم (١٤٦٥ أوقاف) بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٢٠٨هـ ص ٧٧.

الفضة العددية^(١) وهو ما يعنى ضمناً أن هناك أنصاف فضة أخرى كان يتعامل بها وزناً كما عرفت بعض الأنصاف الفضية بلفظ «ديوانى»^(٢) أى الكاملة كما أمر بسكها وتقابلها الأنصاف المقصودة (المنقوصة) كما سنرى بعد قليل^(٣).

أزمات تداول أنصاف الفضة:

شهدت السنوات الأولى من الحكم العثماني لمصر أزمة نقدية خطيرة فى تداول النقود الفضية وخاصة أنصاف الفضة، فتأثرت حركة البيع والشراء لكثرة ما فى النقود الفضية من النحاس وأخذ التجار والسوق بدءاً من عام ٩٢٥هـ فى الامتناع عن قبول الفضة^(٤).

وبلغت الأزمة النقدية ذروتها فى بداية عام ٩٢٦هـ، إذ صارت الفضة النحاس «تنكشف» أى يظهر ما بها من النحاس، فى ليلة واحدة، بينما أخذ الإنكشارية فى رمى هذه النقود الفضية الزائفة على أهل الأسواق وإجبارهم على قبولها ولما ازدادت حدة الصراع بين التجار والعسكر بسبب الفضة المغشوشة نادى خاير بك ملك الأمراء فى جمادى الأولى من هذا العام «بأن لا أحد من الناس يرد معاملة الفضة وكل من ردها شق من غير معاودة»^(٥). فاضطر الناس إلى التعامل بها على ما فيها من الغش البين^(٦).

ولم يدم الأمر على ذلك المنوال كثيراً، إذ ورد خطاب من السلطان سليم الأول، نودى على أثره فى شوال عام ٩٢٦هـ «بأن النصف الفضة النحاس يرمى وما عدا ذلك يمضى» وتكرر ذلك مرة أخرى فى شهر ذى القعدة مع توعد من يخالف ذلك بالشنق، فسكن الاضطراب قليلاً^(٧). وبعد مجيء سليمان القانونى إلى السلطة، أرسل السلطان إلى مصر «قاضى عسكر» عرف بسيدي جلى، نودى بعد وصوله بيومين أى فى ١٢ رجب عام ٩٢٨هـ بإبطال الفضة العتيقة أى كل النقود الفضية التى ضربت فى عصر الماليك وزمن سليم الأول وأن يتم

-
- (١) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٤٨) ص ١٦٢ حجة (٥٩٣) بتاريخ ١٢ شعبان ١٠٢٦هـ ومحكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ١٤ حجة (٦٧) بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٠٩١هـ.
 - (٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٧) حجة (٢١) بتاريخ ٦ ربيع أول عام ١٠٥١هـ ومحكمة باب الشعرية سجل (٦٣٧) ص ٤٣ حجة (١١٥) بتاريخ ٥ ربيع ثان سنة ١١٤٥هـ وانظر: د. محمود عباس حمودة: المدخل إلى دراسة الوثائق العربية - القاهرة (ط ٢) - ١٩٨٤ ص ٤٣٨.
 - (٣) يشير الجبرتنى فى حوادث عام ١١١٤هـ، إلى قلة الديوانى وشيوع الفضة المقاصيص والزيوف - انظر: عجائب الآثار - ج ١ ص ١٣٦.
 - (٤) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٥.
 - (٥) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٣٣٥.
 - (٦) أمين سامى: تقويم النيل ج ٢ ص ١٠.
 - (٧) ابن إياس: المصدر السابق ج ٥ - ص ٣٥٤، ٣٥٦.

توريدها إلى دار الضرب^(١).

وقبل نهاية عهد سليمان القانوني عرفت البلاد أزمة نقدية أخرى، وكان ذلك في أثناء ولاية علي باشا الصوفي الذي قدم إلى مصر في سنة ٩٧١هـ وولاه لمدة سنتين وثلاثة أشهر، وكان علي الصوفي قبل ذلك، والياً لبغداد، مشهوراً باعوجاج الأحكام والخيانة، ولما تولى الباشاوية بمصر كثرت فيها السرقات والتعديات حتى غصت ضواحي القاهرة باللصوص^(٢). وقد أحضر صحنه جماعة من أهل حلب، استخدمهم في جباية الأموال، فتسلطوا عليه واستولوا على دار الضرب وأجروا تخفيضاً في وزن الأنصاف الفضة حتى اضطرب نظام المعاملة^(٣).

وفي عهد علي باشا الصوفي بدأت دار الضرب أيضاً في إخراج النقود الفضية وقد خلطت بها نسبة كبيرة من النحاس، حتى إن «أبا السرور البكري» يرجع اختلال نظام المعاملة حتى وقته (القرن ١١هـ/ ١٧م) لهذا السبب^(٤).

وكان من نتيجة خفض وزن وعتار أنصاف الفضة ليس فقط سخط الناس بمصر والشام^(٥) بل وثورة فرق الجند، وخاصة جند الإسماعيلية الذين أخذوا يقومون بالثورات ضد الولاة^(٦).
أزمات المقاصيص:

عرفت مصر نتيجة لانهايار وزن وعتار أنصاف الفضة بدءاً من ولاية علي باشا الصوفي، ثم من جراء الأزمة المالية في عهد السلطان مراد الثالث^(٧)، ظاهرة غريبة وهي قص أنصاف الفضة وتداول هذه الأنصاف المقصوفة في الأسواق.

ورغم أن أقدم الإشارات لهذه الظاهرة التي صادفتنا في المصادر التاريخية ترجع إلى عام ١١٠٤هـ حيث سجل تزايد الفضة المقاصيص^(٨)، إلا أن لدينا من وثائق المحكمة ما يفيد وجود أنصاف الفضة المقاصيص في التداول النقدي منذ عام ١٠٩٢هـ على الأقل، إذ أشارت إحدى الحجج إلى «ماية نصف فضة مقاصيص»^(٩).

(١) ابن إياس: بدائع الزهور - ج ٥ ص ٨-٥٩.

(٢) جرجي زيدان: تاريخ مصر - ج ٢ ص ٢٠.

(٣) أمين سامي: تقويم النيل - ج ٢ ص ٢٣.

(٤) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة - ص ٥١.

(٥) سليم عرفات: النقود العربية - ص ٢٢٥.

(٦) د. صلاح أحمد هريدي: دور الصعيد في مصر العثمانية - الإسكندرية ١٩٨٤ - ص ٤٧.

(٧) جب وبون: المجمع الإسلامي - ج ٢ ص ١٠٨.

(٨) علي مبارك: الخطوط ج ٢٠ ص ١٤٩.

(٩) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ٩٦ حجة ٤٦١ بتاريخ ١٥ شوال سنة ١٠٩٢هـ.

وبعد عدة سنوات، أصبحت المقاصيص بمثابة نقود رديئة بالنسبة للأنصاف الفضة وحسب قانون جريشام Gresham قامت النقود الرديئة (المقاصيص) بطرد العملة الجيدة (الأنصاف) من التداول، وما أن حل عام ١١٠٩هـ حتى عدت الفضة الديوانية من مصر بالكلية وصار الناس يتعاملون بالفضة المقاصيص^(١). وهو ما تؤكد وثائق المحكمة التي أشارت إلى عقد بيع بين طرفين من نقوده «ما هو فضة مقاصيص معلومة لهما شرعاً»^(٢).

وذكر الجبرتي أنه فيما بين عامي ١١٠٨هـ و١١١٤هـ «فشا أمر الفضة المقاصيص والزيوف وقل وجود الديواني، وإن وجد اشتراه الصاغة بسعر زائد وقصوه فتلفت بسبب ذلك أموال الناس»^(٣).

وقد ترك هذا العمل الذي يعكس طمع وجشع اليهود الذين يتولون توريد معدني الذهب والفضة لدار الضرب، ترك بصماته على مسميات الشوارع بالقاهرة، إذ تحولت تسمية «عطفة الصاغة» في ولاية الباشا قرا محمد (١١١ - ١١١٦هـ) إلى تسمية جديدة هي «عطفة المقاصيص» بسبب قيام الصيارفة اليهود بقص أنصاف الفضة فيها^(٤). وترددت التسمية الجديدة في وثائق المحكمة الشرعية^(٥)، وظلت لصيقة بهذه العطفة إلى وقت دخول الفرنسيين، إذ يشير «جومار» إلى خط المقاصيص^(٦).

وبلغت أزمة الأنصاف المقصورة ذروتها في رمضان من عام ١١١٤هـ حين اختفت الأنصاف المسكوكة وإن وجدت لا يتعامل بها وإنما يأخذها اليهود ليقصوا النصف الواحد إلى أربعة أنصاف، ثم تمادى الأمر إلى أن صارت تتداول بالوزن «وصار أهل الأسباب يبيعون الأسباب وفي آخر النهار يذهبون إلى الصاغة ويبيعون ما تحصل معهم من المقاصيص»^(٧).

عندئذ اجتمع التجار وأرباب الحرف ودخلوا إلى الأزهر رافعين إلى علمائه ما هم فيه من جراء شيوع تداول الفضة المقصورة وعدم الفلوس الجدد النحاس أيضاً، وانتهى بهم المطاف إلى كتابة «عرضحال» إلى الباشا حملوه معهم إلى القلعة^(٨).

(١) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٩.

(٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥٠٩) ص ٢٩ حجة (٩١) بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى ١١١٠هـ.

(٣) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٣٦.

(٤) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص ٦٤، وقد تولى قرا محمد باشا الولاية فيما بين ١٤ ربيع ثان سنة ١١١١هـ وغرة رجب عام ١١١٦هـ - انظر: أحمد شلبي: أوضح الإشارات - ص ٢٠٦.

(٥) سجلات القسمة العربية سجل (١٢٧) حجة (٣٤٥) بتاريخ ١٤ شوال عام ١٢٠١هـ.

(٦) جومار: وصف مدينة القاهرة - ترجمة وتعليق د. أيمن فؤاد سيد - القاهرة ١٩٨٨ - ص ٢٩٢.

(٧) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢٠٩.

(٨) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص ٦٥.

وبعد قراءته للعرضحال أمر الباشا بعمل «جمعية» فى بيت حسن أغا بحضور نائبه وكامل الأمراء الصناجق والقاضى والأغوات ونقيب الأشراف وكبار العلماء وأعطاه ليد كتنخدا الجاويشية الذى أرسل بدوره «التنابيه» مع الجاويشية^(١).

وقد حدد قرا محمد باشا الغرض من عقد الجمعية فى إبطال الفضة المقصورة وضرب فضة جديدة وإظهار الجدد النحاس فى الأسواق وتخفيض أسعار الأصناف وترك الباشا لأعضاء الجمعية حرية تنفيذ هذه الأغراض بأى وجه كان^(٢).

وانتهت الجمعية إلى عدة قرارات أهمها ضرب فضة جديدة «توزع على الصيارف بالقاهرة وينادى بإبطال المقاصيص أصلاً وأن كل من كان معه شئ من المقاصيص يطلع إلى الديوان ويتبدل وزنها فضة من دار الضرب أو الصيارف وكل من تعامل بالمقصوص يستاهل ما يجرى عليه»^(٣).

وعهد بتنفيذ قرارات الجمعية إلى أغا الإنكشارية «على أغا» الذى قبل هذه المهمة بشروط فى مقدمتها إبطال حماية فرق الجند للتجار وأرباب الحرف وإغلاق الصاغة ومغلق النحاس لإجبار الصاغة وتجار النحاس على توريد الذهب والفضة والنحاس إلى دار الضرب وتخفيض الأسعار^(٤).

ومنذ شهر شوال شرع على أغا فى تنفيذ قرارات الجمعية ويسجل لنا أحد المؤرخين الذين عاصروا تلك الفترة أنه لما رأى رجال الأغا دخل دهليز حمام الصليبة «وإذا بالمشاعلى واقف قصاد باب الحمام ينادى يا معشر الناس إن الفضة المقصورة بطالة»، وقد قام على أغا بتوفير الفلوس الجدد وأكياس ملأه فضة على اسم السلطان مصطفى خان فى الأسواق وعند حوانيت الصيارف^(٥).

إلا أن الأمر لم يستقر لهذه الإجراءات طويلاً، فعادت المقاصيص إلى الظهور، وهو ما اضطر الدولة إلى إرسال خط شريف فى ٢٧ شوال سنة ١١٢٣هـ بإبطال المقصوص ونودى بذلك فى شوارع القاهرة^(٦). وتكرر الأمر بإبطال المقصوص مرة أخرى فى

(١) الجيرتى: عجائب الآثار ج ١ ص ١٣٦.

(٢) د. ليلى عبداللطيف: المرجع السابق ص ١٦٧.

(٣) أحمد شلبى: المصدر السابق ص ٢٠٨.

(٤) د. ليلى عبداللطيف: المرجع السابق ص ١٦٨.

(٥) أحمد كتنخدا عزبان: الدرة المصانة ص ٦٦-٦٧.

(٦) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٢٥٦.

عام ١١٢٥هـ (١٧١٢م)^(١).

وفى ثانى محرم سنة ١١٢٨هـ، اتفق أعيان مصر أصحاب الربط والجل على إبطال المقاصيص، واتفقوا جميعاً وصعدوا إلى الباشا فى القلعة، وعرضوا عليه الأمر فأجابهم إلى ذلك وأعطاهم فرماناً^(٢). وقد أعلت الأقاليم المصرية بهذا فرمان من خلال المحاكم الشرعية، إذ تشير إحدى حجج محكمة المنصورة فى عام ١١٢٨هـ إلى أن المقاصيص قد أصبحت ممنوعة من التداول (بطالة)^(٣).

وحدث فى ٨ ذى القعدة سنة ١١٣٤هـ أن ثارت الرعية بسبب الفضة المقاصيص، فنزل النادى ونادى فى البلد بإبطال المقاصيص وكان كذلك^(٤).

وتجددت أزمة المقاصيص مرة أخرى فى عام ١١٣٧هـ حيث قلت الفضة الديوانية الكاملة، فنادى أغا طايقة مستحفظان بأن المقاصيص جائزة فى التداول، ومع ذلك فقد امتنع الناس عن قبولها خوفاً من إبطالها على حين غفلة وهو ما اضطرت معه السلطات إلى تعيين رجل على كل طابونة للإشراف على قبول صاحبها للمقاصيص^(٥).

ويبدو أن مثل تلك الأزمات السابقة قد تكررت فى عام ١١٣٩هـ، إذ يستفاد من لوحة تسعير المواد الغذائية (ملحق ١) وجوب التعامل بالفضة الجديدة^(٦) التى ضربت، فيما يبدو لمواجهة اضطراب فى تداول المقاصيص..

وفى ١٦ جمادى الآخرة عام ١١٤٤هـ أمر الباشا بإبطال المقاصيص وقصر تداول الأنصاف على الديوانى الذى حددت وفقه الأسعار، ولم يكدهم عام على ذلك الأمر حتى ثارت العامة لكثرة المقاصيص فى التداول النقدى، فركب الأغا فى شوال سنة ١١٤٥هـ ونادى فى القاهرة بتبطل المقاصيص^(٧).

وعند مرور موكب الوالى الجديد باكير باشا فى شوال من عام ١١٤٧هـ صرخت العامة فى وجهة بسبب فساد المعاملة، وكان من بينها «المقصوص»^(٨).

(١) د. عراقى يوسف: الوجود العثمانى ص ٢٠٦.

(٢) أحمد شلبى: المصدر السابق ص ٢٨٦.

(٣) د. ليلى عبد اللطيف: الإدارة ص ٢٨١.

(٤) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٣٤٧.

(٥) المصدر السابق ص ٤٤٠-٤٤١.

(٦) محلق (١) سطر ٣٨.

(٧) أحمد شلبى: المصدر السابق ص ٥٧٦ و ٥٨٤.

(٨) الجبرتى: عجائب الآثار ج ١ ص ٣-١٩٤.

وقد تركت أنصاف الفضة المقصورة (المقاصيص) أثراً عميقاً في الذاكرة الشعبية للمصريين حتى إن أحد أمثالهم العامة يقول مستوحياً أزماً تداول المقاصيص «العب بالمقصود لما يجيك الديوانى»^(١).

٣- الدرهم:

على الرغم من أنه لم يرد بالوثائق أو المصادر التاريخية ما يشير صراحة إلى ضرب الدراهم في مصر العثمانية إلا أن ثمة حوادث تاريخية بعينها جاء في سياقها ذكر لتداول دراهم صراحة أو ضمناً.

من ذلك ما جاء به ابن إياس في معرض حديثه عن القيم النقدية في عام ٩٢٦هـ، من أن الأشرافى الذهبى العثمانى أو الغورى كان يصرف بأشرفين فضة أو ٥٠ نصف فضة^(٢). وفي قانون نامه ذكر لنقد فضى عرف بالأشرفى، وأشار إليه د. أحمد فؤاد على أنه نوع من النقد أمر السلطان سليم الأول بضربه في مصر بعد فتحها والاكتفاء بذكر كلمة (سلطان) عليه^(٣). وبرغم أننا لم نعثر فيما نشر من مجموعات السكة العثمانية على نقود فضية من هذا الطراز، إلا أن بعض القطع الفضية التى ضربت في عهد سليمان القانونى يمكن اعتبارها، طبقاً للوزن، بمثابة دراهم^(٤).

ويكتنف الغموض واقعة ضرب نقود فضية جديدة في ولاية إبراهيم باشا عام ١٠٨١هـ، ففي عهد هذا الوالى ارتفع سعر الفضة حتى صار الدرهم منها (وحدة وزن) يباع بأربعة أنصاف^(٥) فقام هذا الباشا بإحضار «جانب من الفضة الصنفراء معاملة جريد (كرت) فقطعها في مصر وجعلها معاملة فما مكثت شيئاً قليلاً حتى صارت صفراً وامتنعت الناس عن

(١) أحمد تيمور: الأمثال العامة ص ٣٩، وقد ذكر في تفسيره لأصل هذا المثل أن المراد بالمقصود الدينار يقص منه فنقص وينبغى للإنسان أن يرضى به مادام لا يجد سواه حتى يأتبه الدينار الديوانى الكامل، ولكن حوادث التاريخ تؤكد أن المراد بالمقصود هو النصف فضة المنقوص والكامل منه هو الديوانى، إذ لا ذكر لدنانير ديوانية في المصادر أو الوثائق التاريخية.

(٢) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٣٤٤.

(٣) د. أحمد فؤاد متولى: قانون نامه ص ٢٨ وهامش (١) للمحقق.

(٤) مثل القطع (١٢ و ٣١ بالكتالوج) وهما من ضرب مصر و (١٨، ٣٢) من ضرب تونس، ثم القطعتان (٣٣ و ٣٩) من ضرب بغداد وقد أشار سليم عرفات إلى أنه في عام ٩٥٤هـ عرف سكان فلسطين دراهم الفضة العثمانلى كنقد من النقود السلیمانية وتعادل قيمة الدرهم ٢٥، من الأشرافى الذهب - سليم عرفات النقود العربية ص ٢٢٥.

(٥) محمد مختار: التوفيقات الإلهامية - ص ٥٤١.

ولسنا نعرف على وجه اليقين ماهية هذه الفضة الصفراء المتداولة بجزيرة كريت وأغلب الظن أنها خليط من نحاس ومعادن أخرى منها الفضة وهو ما أدى إلى ظهور النحاس بها بعد أن تناولتها أيدي الناس بالتداول ، ومهما يكن من أمر فإن هذه المعاملة الجديدة التي أعادت دار ضرب مصر لسك نقود فضية بعد طول توقف ، ضربت دراهم صار الواحد منها بخمسة أنصاف أو أكثر^(٢) ، ولا يمكن الجزم بالمقصود من «الدراهم» هنا وهل هي نقد «الدرهم» أم وزن درهم من الفضة الصفراء وإن كان من المرجح أن المعنى بذلك هو وزن درهم من هذا المعدن .
والذى لا شك فيه أنه ينبغي توخى الحذر عند قراءة بعض النصوص التاريخية التى تشير إلى دراهم كاسم عام لأنواع النقود الفضية ، كذلك النص الذى جاء ضمن أحداث عام ١٠٧١هـ فى تراجم الصواعق : «وجعلوا لهم دراهم ليتوجهوا بهم إلى ناحية قنطرة اللاهون»^(٣) ، أو ما أثبتته الجبرتي عن أنه فى أوائل شعبان ١٢٠٣هـ «ورد صحبة التجار والمسافرين دراهم وعليها اسم السلطان سليم خان ابن مصطفى الذى ولى العرش فى حادى عشر رجب مكان عبد الحميد المتوفى وعلى الدراهم اسمه وطرته»^(٤) ، إذ الواقع أن هذه النقود الفضية التى أشار إليها بوصفها دراهم ما هى إلا قروش عثمانية ، كما سنلاحظ لاحقاً .

٤- القروش :

كلمة «قروش» هى فى الأصل تحريف للصفة اللاتينية grossus التى كانت تنطبق على أنماط مختلفة من الدينار denarius الذى سكه لأول مرة بعض الحكام الأوربيين فى القرن ١٣م وترد كلمة grossus فى اللغات الأوربية المختلفة بأسماء العملات gros و great و grosso و groschen^(٥) .
وقد دخلت هذه الكلمة إلى التركية (gurus) من الألمانية Groschen ، ومن التركية انتقلت إلى العربية (قروش) والمفرد منها قرش^(٦) .

(١) أحمد شلبى : أوضح الإشارات - ص ١٧١ .

(٢) على مبارك : الخطط ج ٢٠ ص ١٤٨ .

(٣) ابراهيم بن أبى بكر الصواخى العونى الخنبلى : تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق - تحقيق د. عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم - المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية - القاهرة - ١٩٨٦ - ص ٦٦ .

(٤) الجبرتي : عجائب الآثار ج ٢ ص ٢٦٢ .

(٥) جب وبوون : المرجع السابق ج ٢ ص ١٠٥ .

(٦) د. فؤاد حسنين : الدخيل - ص ١٣ .

ويعتقد «جب» أن أقدم إشارة إلى ضرب نقد فضي عثماني باسم قرش ترجع إلى بداية عهد سليمان الثاني (١٠٩٩ - ١١٠٢ هـ) وأن هذه القروش كانت أخف وزناً من العملات الأوربية التي كانت معروفة في التداول بنفس الاسم^(١).

بيد أن وثائق المحاكم الشرعية بمصر تشير إلى «القروش» منذ عام ١٠٢٦ هـ^(٢)، فصاعداً، ولعل هذه القروش قد ضربت منذ هذا التاريخ (أو قبله بقليل) في محاولة لوضع نقد فضي عثماني في التداول بنفس قيمة الريال الأسباني المعروف بالمشط^(٣) والريال الهولندي المشهور بأبي كلب^(٤)، وكان سعر صرف هذا القرش العثماني هو ذات سعر الصرف للريالين الأسباني والهولندي أي ٣٠ نصف فضة خلال النصف الأول من القرن ١١ هـ^(٥).

وما له مغزاه أن هذه القروش كانت تعرف في وثائق المحاكم الشرعية «بالقروش المعاملة»^(٦) وأيضاً «بالقروش العددية»^(٧) وظلت محافظة على قيمتها التبادلية (٣٠ نصف فضة) منذ أول ظهور لها في وثائق المحكمة عام ١٠٢٦ هـ وحتى اختفائها بصورة مفاجئة عند بداية الثلث الأخير من القرن ١٢ هـ (١١٨ م)^(٨).

ومن المرجح أن هذه القروش لم تكن سوى إحدى مضاعفات البارة، وهي القطع ذات الثلاثين بارة التي عرفها المصريون بالصلدي^(٩).

وقد عرفت هذه العملة التي أشير إليها تجاوزاً بالقرش في تركيا باسم زلط^(١٠) أو زولته وظولته وذولته وزلولوطه أخذاً عن اللغة السلافية isolete, izlot, zolote, zalte^(١١) حيث كان هذا الاسم يطلق على عملة سلافية مشابهة من حيث وزن الفضة للقطع العثمانية التي كانت في حقيقتها تمثل ثلاثة أرباع القرش ذي الأربعين بارة^(١٢).

(١) جب وبوون: المرجع السابق ج ٢ ص ١١٢.

(٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص ١٢٥ حجة (٤٣٥) بتاريخ ١٩ رجب عام ١٠٢٦ هـ.

(٣) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص ١٢٧ حجة (٤٤٤) بتاريخ ١٤ رجب عام ١٠٢٦ هـ.

(٤) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) ص ٢٣٨ حجة (٩٢٢) بتاريخ ١٩ جماد آخر عام ١٠٤١ هـ.

(٥) انظر ملحق أسعار صرف العملات.

(٦) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) ص ٢٣٨ حجة (٩٢٢) بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٠٤١ هـ.

(٧) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص ٥٢ حجة (١١٢) بتاريخ ٢٠ ذي القعدة عام ١١٦٧ هـ.

(٨) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص ١٧٨ حجة (٤٠٠) بتاريخ ١١ رجب عام ١١٦٨ هـ وهي آخر مرة يرد فيها ذكر القرش.

(٩) محمد رفعت: على بك ص ٨٤.

(١٠) Dozy: op cit. Tome - I, p. 599.

(١) Dozy: op cit. Tome - I, p. 599.

(٢) Dozy: op cit. Tome - I, p. 599.

(١١) عماد عبد السلام: المرجع السابق ص ٩٩.

(١٢) جب وبوون: المرجع السابق ج ٢ ص ١١٤.

ورغم تداول الزلنا أو الصلدى المعروف بالقرش ذى الثلاثين بارة أو نصف فضة، منذ الربع الأول من القرن ١١ هـ وحتى قبيل نهاية القرن ١٢ هـ، كما تثبت ذلك وثائق المحكمة، إلا أن المصادر التاريخية تشير إلى رفض الأمراء المصريين فى عام ١١١٩ هـ الانصياع لأوامر سلطانية بتحسين عيار الذهب وضرب الزلاطة الفضية، حيث رفضوا ضرب الزلاطة واضطر السلطان للنزول عند رغبتهم^(١).

إن تفسير هذا التناقض بين تداول عملة بمصر ورفض ضربها فى الضربخانة يمكن أن يتم بافتراضين أولهما أن هذه العملة كانت ترد إلى مصر من دور الضرب العثمانية الأخرى ويتم تداولها فى مصر كسائر العملات العثمانية والافتراض الثانى هو أن هذه القروش المعاملة ذات الثلاثين نصف فضة كانت فى حقيقتها عملة حسابية أكثر منها عملة حقيقية، وكان لها دورها الهام فى تسهيل حساب سعر صرف العملات الذهبية والأنصاف الفضية.

والأقرب إلى منطق تاريخ مصر كولاية عثمانية، أن هذه القروش كانت عملات حقيقية وردت إلى مصر ضمن غيرها من أنواع النقود العثمانية وتعامل بها المصريون عياناً ولكنها لم تشكل جزءاً كبيراً من النقود الفضية المحلية المتداولة، التى كانت قليلة بطبيعتها، إضافة إلى عدم ضربها بمصر، وأغلب الظن أن معظم الإشارات الواردة للقروش ذات الثلاثين نصف فضة فى وثائق المحكمة إنما تتعلق بعملة حسابية أكثر من الحديث عن عملات حقيقية، وهو ما يفسر حرص وثائق المحكمة على ذكر سعر صرف هذه القروش المعاملة العددية بالأنصاف الفضة. إن ما سبق لا يخل بحقيقة تداول القروش العددية (الصلدى) فى مصر، إذ لا علاقة تلازمية بين عدم ضربها فى مصر والامتناع عن قبولها فى عمليات البيع والشراء.

القرش الطغرائى:

ضربت القروش ذات الطغراء بدءاً من عهد السلطان أحمد الثالث وكانت تزيد عن وزن القروش التى سكّت فى عهد سليمان الثانى^(٢) بمقدار الثلث، إلا أنها فقدت هذه الزيادة تدريجياً حتى أصبحت قريبة من وزن القروش العثمانية الأولى المضروبة فى عهد سليمان الثانى ففى بداية ضرب الطغرائى كان وزنه ٨ دراهم بعبارة ٦٠٪، ثم نقص فى عهد مصطفى الثالث (٧١-١١٨٧ هـ / ٥٧-١٧٧٣ م) إلى ٦٢٥ درهماً وفى عهد عبد الحميد الأول (١١٨٧-١٢٠٣ هـ / ٧٣-١٧٨٩ م) صار وزن القرش الطغرائى ٥٥ بعبارة ٤٧٪، أى أقل

(١) الجبرتنى: عجائب الآثار ج ١ ص ٤٦. Raymond (A.): op. cit. p. 25. وأحمد شلبى: أوضاع الإشارات ص ٢١٥.

(٢) جب وبون: المجموع الإسلامى ج ٢ ص ١١٣.

من وزن القرش الذى سك فى عهد سليمان الثانى بنحو نصف درهم^(١). ولم يقدر للقروش الطغرائية أن تضرب بمصر ففى عام ١١٢٩هـ (١٧١٦هـ) جاء خط شريف بسك القرش الطغرائى الجديد فى مصر، ولكن الأمراء الذين تجمعوا عند عبدالرحمن أغا بالجمالية رفضوا أن يغيروا شيئاً من العملة الفضية، ويرجع André Raymond هذا الرفض إلى أن الدور الذى كان يلعبه الريال الأوروبى فى التجارة المصرية الكبيرة للبحر واليه لم يترك مبرراً لوجود عملة أخرى مساوية لهذه العملات المرتفعة العيار، لاسيما وأن العملات العثمانية كانت ذات قيمة واستقرار أقل، ولذلك يمكن افتراض أن تجار القاهرة والعامة الذين ارتبطوا مصلحياً بالريالات الأوروبية لم يرغبوا فى تداول قروش مصرية يمكن أن تربك التجارة بسبب تخفيض قيمتها^(٢). وإن كان المرجح لدينا أن معارضة الأمراء كانت بسبب العيار المرتفع لهذه القروش الطغرائية وهو ما كان سيحرمهم من المكاسب التى يجنونها من انخفاض عيار مسكوكات دار الضرب.

بيد إن ذلك الرفض لسك القرش الطغرائى لم يحل دون تداوله بمصر منذ بداية سكه فى عهد أحمد الثالث، فقد جاء فى إحدى حجج المحكمة الشرعية بالإسكندرية المؤرخة بشهر ربيع الأول عام ١١١٦هـ إشارة إلى القرش الأحمدي كعملة متداولة^(٣).

وفى إشارة واضحة إلى عدم ضرب هذه القروش بمصر عرفت وثائق المحكمة هذه القروش بالرومية سواء أتم تداولها فى استانبول^(٤)، أو جرى التعامل بها فى مصر وفى هذه الحالة كان ينص على سعر صرفها وهو ٤٠ نصف فضة^(٥)، وأنه تم تداول أنواع من هذه القروش الرومية قدر سعر صرفها فى عام ١٢١١هـ بمائة نصف^(٦).

وقد أشارت المصادر التاريخية إلى تداول هذه القروش بمصر، فذكرها الجبرتي باسم «قروش» دون تحديد لمكان ضربها فى حوادث عام ١١٩٠هـ وعام ١٢٠٠هـ^(٧)، ونوه فى

(١) عماد عبدالسلام: المرجع السابق ص ٩٥.

(٢) Raymond (A.): op. cit pp. 25-26.

(٣) د. عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم: المغاربة - ص ١٣٧.

(٤) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة ص ١٦١.

(٥) سجل الديوان العالى رقم (٢) - ص ٥٣ حجة (٥٧٢) مؤرخة فى ٤ شوال عام ١١٧٩هـ.

(٦) سجل القسمة العسكرية رقم (٢٢٥) ص ٣١١ حجة (٤٢٤) بتاريخ ٨ ربيع الأول عام ١٢١١هـ.

(٧) أشار إلى مرتب يحوالى مصر قديره قرشين باسم الإمام وجيه الدين العيدروس فى عام ١١٩٠هـ (ج ٢ ص ٣٧) وأيضاً إلى تفريق عابدى باشا لقروش على العسكر من طائفة الدلاة فى ٢٠ ذى القعدة عام ١٢٠٠هـ - عجائب الآثار ج ٢ ص ١٨٠.

حوادث شهر رمضان عام ١٢٠١هـ إلى تداول قرش رومى يصرف بأربعين نصف فضة^(١).
وجدير بالتنويه أن وثائق المحكمة الشرعية عرفت هذه القروش أيضاً بالغروش
الإسلامبولي^(٢) بينما لم تشر هذه الوثائق أو المصادر التاريخية إلى «القرش الصاغ» أى
الصحيح وهو يساوى أربعين بارة^(٣)، ولا إلى القرش الرائج الذى يساوى ربع الصاغ أى عشر
بارات^(٤).

نقود على بك الفضية:

وكما رأينا فى نقوده الذهبية، فإن كتابات مسكوكاته الفضية تنفى ما ذهب إليه بعض
الباحثين من أن على بك استقل بحكم مصر، وأمر بذكر اسمه بدلاً من اسم السلطان فى
الخطبة بالمساجد، وبسك العملة باسمه أيضاً^(٥). فنقوده الفضية من القروش ذات الأربعين
والعشرين بارة حملت على وجهها طغراء السلطان مصطفى بن أحمد خان مما يعنى اعترافه
بشرعية السلطان العثماني^(٦).

وقد تفرد على بك بأنه كان أول من ضرب بمصر قطعاً نقدية من ذوات الأربعين والعشرين
بارة على غرار تلك التى تضرب بالقسطنطينية، بل يؤكد البعض كذلك أنه قد أمر بضرب
قطع من ذوات الثمانين ومن ذوات المائة بارة ويعتقد «برنار» أن عدداً قليلاً من هذه العملات
قد جرى تداوله رغم انه لم يعثر على شيء منها^(٧).

إن إقدام على بك الكبير على خطوة إصدار القروش بمصر رغم امتناع أمرائها منذ عام
١١٢٩هـ عن ضربها، يرجع فى الواقع إلى عدة عوامل أهمها ولا شك نجاحه فى فرض
سيطرته المباشرة على الضربخانه، فهو قد أبعد أحمد أغا «أغات الجوالى وأغات الضربخانه
إلى جهة الروم» فى أوائل عام ١١٨٣هـ^(٨)، وعهد بنظارة الضربخانه إلى رجل من لدنه هو

(١) الجبرتى: المصدر السابق ج ٢ ص ٢٠٧.

(٢) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص ٢٦٢ حجة بتاريخ ٢٨ ربيع الآخر عام ١١٩٨هـ ومحكمة
الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص ٥٦٩ حجة (١٠٧١) بتاريخ ١٩ شوال عام ١٢٠٦هـ.

(٣) أنستاس الكرملى: النقود العربية ص ١٧٩.

(٤) عماد عبد السلام: المرجع السابق ص ٩٥.

(٥) هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر - ترجمة د. أحمد
عبدالرحيم مصطفى ومصطفى الحسنى - القاهرة ١٩٦٨ - ص ٢٠.

(٦) حسن الشافعى: العملة وتاريخها - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٠ - ص ٦-١١٧.

(٧) وصف مصر - ج ٦ ص ٧٤ - تاريخ مصر - ج ١ ص ١٠٧١ - تاريخ مصر - ج ٢ ص ١٠٧١.

(٨) الجبرتى: عجائب الآثار ج ١ ص ٤٣٦.

المعلم رزق النصراني^(١).

وكفلت له السيطرة المباشرة على نشاط دار الضرب، تحقيق ثلاثة أغراض، أولها الحصول على الأرباح الناتجة من صهر العملات الأوربية الفضية وتحويل سبائكها إلى نقود فضية، وضمان عيار المسكوكات الفضية التي تضرب بمصر، أما الغرض الأخير فهو تمكنه من سك أى مبالغ نقدية قد يحتاج إليها فى تنفيذ أغراضه ونفقات مشروعه للاستقلال بمصر^(٢).

أما فئات النقود الفضية التي ضربت فى عهد على بك، فمنها البارة أو النصف فضة وقد ضربت عام ١١٨٣ هـ بوزن رسمى قدره ٣٥٤ جرام^(٣)، وقطع ذات خمس بارات (بشلك بالتركية وسماها المصريون خمساوية) وأخرى من فئة العشرة بارات (تلك)^(٤) وهى التي ذكرها الجبرتي بوصفها: «قطع صغار تصرف بعشرة وخمسة أنصاف»^(٥)، فضلاً عن القروش ذات الأربعين والعشرين بارة. وهى قطع نادرة بسبب سحبها من التداول.

وقد تميزت هذه الفئات النقدية المختلفة بوجود حرفى (عل) بحيث يتحد حرف اللام بحرف الباء من كلمة ضرب بطريقة تجعل منهما لأمًا وباء (لى) الأمر الذى تتكون معه لمة (على) بأكملها^(٦)، وهو ما أشار إليه الجبرتي بأن هذه النقود كانت تحمل علامة على بك^(٧). كما ميزت أيضاً بأن أقطار القطع كانت أكثر تماثلاً وأفضل استدارة لأنها قطعت بواسطة المخرطة^(٨).

ولا مرأى فى أن أهم التعديلات النقدية التي أدخلها «على بك» منذ سيطرته على دار ضرب مصر هى إنتاج قروش أسماها الجبرتي «قروش مجوز ومفرد»^(٩).

والقروش المفرد هى ذات العشرين بارة أو ميدى وهى المعروفة فى التركية باسم (يارم قرش) أو (نصف قرش) وعرفت عند المصريين بالعشرينية^(١٠). وقد سككت فى عام

(١) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٤٨٨.

(٢) محمد رفعت رمضان: على بك - ص ٨٧.

(٣) على مبارك: المرجع السابق ج ٢٠ ص ١٣٠.

(٤) محمد رفعت رمضان: المرجع السابق ص ٨٣.

(٥) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٤٨٨.

(٦) وصف مصر ج ٦ ص ١٢٢.

(٧) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٤٤٨.

(٨) وصف مصر ج ٦ ص ٩٥.

(٩) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٨٨.

(١٠) محمد رفعت رمضان: المرجع السابق ص ٨٤.

١١٨٣هـ عند بداية سيطرة على بك وتولييه منصب قائمقام الباشا بوزن قدره ٧ر٨٢٣ جرام وبعيار رسمي ٥٠٠ من الألف وجارى ٤٤٤ من الألف^(١).
وقد نشر برنار قطعة من فئة العشرين مدينى^(٢)، على الوجه منها طغراء السلطان مصطفى بن أحمد خان، أما على الظهر فنجد:

ضرب على

فـ

مصر

سنة

١١٨٣

ويسترعى الانتباه هنا إقدام على بك على تسجيل سنة الضرب دون إشارة إلى السنة التى تولى فيها السلطان مصطفى الثالث الحكم، وقد اعتبر بعض المؤرخين هذه الخطوة بأنها تخليد للسنة التى نجح فى أثنائها فى الانفراد بالسلطة^(٣). بينما رأى فيها برنار رغبة خفية من جانب على بك فى تحسس الوقت الذى يمكنه فيه أن يعلن استقلاله أو هى فقط مجرد تسجيل للسنة التى ضربت فيها هذه العملات^(٤).

والأرجح أن «على بك» قد تعامل مع «العشرينيات» باعتبارها قطع نقدية صغيرة لا تسرى عليها تقاليد كتابة التاريخ الذى تولى فيه السلطان العرش، فضلاً عن أن تقليد نقش سنة الضرب وحدها لم ينقطع فى العملات الذهبية لاسيما تلك المضروبة فى نقود تونس والجزائر كما رأينا سابقاً.

ومما يؤيد ذلك أن القروش ذات الأربعين بارة (أو الجوز) التى أصدرها على بك قد سلك فى تاريخ ضربها مسلكاً آخر.

ففى الإصدار الثانى لهذه القروش^(٥) الذى تم فى عام ١١٨٥هـ، سجل على بك تاريخ تولى السلطان مصطفى الثالث للعرش وهو عام ١١٧١هـ، ووضع فوق حرف الباء فى كلمة

(١) على مبارك: الخطط ٢٠ ص ١٢٨.

(٢) وصف مصر ج ٦ - ص ٢٧٧ لوحة ٤ شكل (٢٢).

(٣) محمد رفعت رمضان: المرجع السابق ص ٦٣.

(٤) وصف مصر ج ٦ ص ١٢٢.

(٥) كان الإصدار الأول فى عام ١١٨٣هـ بوزن ١٥ر٨٣٥ جرام وبعيار ٣١٠ من الألف - على مبارك الخطط

ج ٢٠ ص ١٢٨ ونشر برنار إحدى هذه القطع وهى تمثل نفس نقوش العشرينيات - وصف مصر ج ٦

ص ٢٧٥ لوحة ٣ شكل (١١٦).

ضرب رقمي الآحاد والعشرات لسنة الضرب الفعلية^(١) «٨٥»، وهو تقليد كان مرعياً في النقود الذهبية من طراز الفندقلي.

ومهما يكن من أمر فإن تداول نقود على بك قد توقف تماماً بعد استيلاء محمد بك أبي الذهب على مشيخة البلد، في عام ١١٨٦هـ، إذ نادى بإبطالها رأساً من الإقليم المصري وخسر الناس بسبب إبطالها حصة من أموالهم واقتصر إنتاج دار ضرب مصر^(٢) من الفضة على الأنصاف وحدها وأعقب إبطال قروش على بك إعدام الآلات التي كانت تستخدم في سكها ولم يعثر علماء الحملة الفرنسية على أثر لها في دار الضرب^(٣) بالقلعة.

ونتيجة لإجراءات محمد أبي الذهب فقدت العملات التي ضربها على بك نحو ٢٠٪ من قيمتها^(٤)، ويذكر فولني (Voliney) أنه قد سرى بين الناس زعم بأن قروش على بك كانت محملة بنسبة كبيرة من معادن خليطة غير الفضة، ويذكر كذلك أن واحداً من التجار قد سرب منها إلى مارسيليا عشرة آلاف قطعة فعاتت عند صهرها بريح كبير، ولو لم تكن هذه العملات قد فقدت ٢٠٪ من قيمتها الاسمية لكان من المستحيل أن تحقق هذا الربح عند نقلها للخارج^(٥).

٥- الريال^(٦):

تخوى الوثائق والمصادر التاريخية عدة إشارات مربكة تومئ إلى تداول ريات مصرية، من ذلك ما ذكره أحمد شلبي من قيام الأمير إسماعيل بك في غرة جمادى الآخرة سنة ١١٣٣هـ بإلقاء «الفضة وأرباع الريال» على مستقبله^(٧) من الناس وما جاء في الجبرتي عن إعطاء أبي الذهب لأخي على بن موسى عند موت الأخير «خمسمائة ريال لتجهيزه ولوازمه»^(٨). وأيضاً ما ذكرته بعض وثائق المحكمة الشرعية عن «الريات المعاملة المصرية»^(٩) ثم أخيراً

(١) محمد رفعت رمضان: على بك ص ٦٣.

(٢) الجبرتي: عجائب الآثار ج ٤ ص ٤٤٦.

(٣) وصف مصر ج ٦ ص ٧٥.

(٤) محمد رفعت رمضان: على بك ص ٨٦.

(٥) وصف مصر ج ٦ ص ٧٥.

(٦) الريال من الأسبانية Real بمعنى «ثمن» - جب وبوون: المرجع السابق ج ٢ ص ١٠٥ وهي في الكرملى مأخوذة عن الأسبانية بمعنى الملكي - النقود العربية ص ١٧٤.

(٧) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٣١٦.

(٨) الجبرتي: عجائب الآثار ص ٤٩٠.

(٩) سجل القسمة العسكرية رقم (٢٢٥) ص ٤٠ حجة ٦١ بتاريخ ١١ محرم عام ١٢١١هـ.

النص الذى جاء على لسان حسين أفندى الروزنامجى فى حديثه عن وظيفة قافلة باشا من أوجاق المتفرقة وخدمته «تشهيل القوافل ويطلب منه العربان لحمل الأحمال وله عوائد على البن فى كل فرق ربع ريال مصرى»^(١).

ومن خلال استقراء النصوص التاريخية والوثائقية المختلفة نستطيع أن نقرر باطمئنان أن هذه الإشارات تنصب جميعها على وصف النقود الأوربية وبالتحديد الريال النمساوى المعروف بأبى طاقة، الذى عرف لكثرة تداوله بمصر باسم «ريال معاملة مصرى» ويؤيد ذلك هذا النص الذى ورد فى سجلات المحكمة:

«من الريالات المعاملة المصرية إلى عبدة كل ريال منها تسعون نصفاً فضة، خمسة وثمانون ريالاً حجراً بطاقة»^(٢)، وأيضاً ما جاء فى «عجائب الآثار» من حصر لأنواع النقود المتداولة بمصر بعد وفاة على بك الكبير، إذ كان من بينها الريال الفرنسية (اسم آخر للريال النمساوى) ونصفه وربعه^(٣).

ولم تعرف مصر نقداً عثمانياً باسم «الريال» إلا بدءاً من عهد السلطان عبدالمجيد فى القرن ١٩م وهو الريال المجدى^(٤).

وبقى بعد أن عرضنا لأنواع النقود الفضية العثمانية التى تم تداولها بمصر أن نتناول بالوصف القطع التى يحتوئها كتالوج المسكوكات الملحق بهذا البحث، مع تحرى تصنيف هذه المسكوكات ضمن الأنواع التى ذكرناها قدر الإمكان والطاقة، حيث إن أياً منها لا يحمل مسمى يدل على نوع العملة فضلاً عما أشرنا إليه آنفاً من أن النقود الفضية كانت تضرب، غالباً، بشكل جزافى، ولما كنا قد عرضنا لقطع الآقجة من عصر سليم الأول عند الحديث عن الآقجة، فإننا سنبدأ بتناول النقود الفضية التى ترجع إلى عصر السلطان سليمان القانونى.

(١) شفيق غريال: مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨ - ١٨٠٨م) - المقالة الأولى فى ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين أفندى أحمد أفندي الروزنامة فى عهد الحملة الفرنسية مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة - مجلد ٤ ج ١ مايو ١٩٣٦ - ص ١٨.

(٢) سجل القسم العسكرية رقم (٢٢٥) ص ٤٣ حجة (٦٨) بتاريخ ١٧ محرم عام ١٢١١هـ.

(٣) الجبرتنى: عجائب الآثار ج ٤ ص ٤٤٦.

(٤) أنستاس الكرملى: النقود العربية ص ٤-١٧٥، وإن عرفت إحدى مضاعفات البارة العثمانية المضروبة فى عهد عبدالحميد الأول فى ولاية الموصل باسم الريال الطمشلق أى أنه من فئة الستين بارة ولكن يبدو أن إطلاق اسم الريال قد جاء فى وقت متأخر حيث كان يعرف بالريال العتيق - عماد عبدالسلام - المرجع السابق ص ٩٩.

١- النقود الفضية للسلطان سليمان القانوني:

يمكن تصنيف القطع الفضية في عصر هذا السلطان إلى ثلاثة أنواع رئيسية حسب أوزانها:

أ - القطع الثقيلة:

وهي قطع يصعب الحديث عنها بوصفها دراهم فضية، إذ هي أكبر وزناً بشكل ملحوظ من الوزن الشرعي للدرهم وهو ٢٫٩٧ جرام^(١). والقطع الفضية من هذا النوع عددها ثمانى قطع توزعت بين دور ضرب مصر وتونس وبغداد. ونجد أن قدراً من التشابه في كتابات قطعتين من هذا النوع، وهو تشابه في المضمون أكثر منه في الشكل، ففي القطعة الأولى^(٢) (قطعة رقم ١٢)، نجد كتابات الوجه موزعة في خمسة أسطر:

سليمان

شاه

بن سليم

سلطان

عز نصره

أما الظهر فكتابات موزعة بين الهامش والمركز، في الهامش ضرب سنة (٠٠) خلد «الله» وبالمركز كلمة «بمصر».

وتتفق القطعة الثانية وهي أيضاً من مجموعة متحف الفن الإسلامى^(٣) (قطعة رقم ٣١) مع القطعة السابقة في مضمون كتابات الوجه وطريقة نقشها في خمسة أسطر مع بعض الاختلافات اليسيرة كاختفاء لقب شاه وتكرار كلمة «سلطان» قبل اسمى سليمان وسليم، أما الظهر فقد شهد اختلافاً واحداً عن ظهر القطعة الأولى وهو انتقال كلمة «ضرب» من الهامش لتكون بجوار اسم مصر في المركز (لوحة ٥).

وفي متحف الفن الإسلامى بالقاهرة قطعتان فضيتان من ضرب تونس، إحداهما^(٤) (قطعة ١٨) تحمل تاريخ عام ٩٣٩هـ ضمن كتابات الوجه التي جاءت في أربعة أسطر بالمركز

(١) د. محمد باقر الحسيني: النقود العربية الإسلامية - بغداد ١٩٨٥ ص ٥١.

(٢) مجموعة متحف الفن الإسلامى - رقم السجل ١ / ١٧٣٧٩ - الوزن ٣٫٧٣ جرام والقطر ٢١ مم.

(٣) رقم السجل ٢ / ١٧٣٧٩ - الوزن ٣٫٩٢ جرام - القطر ١٨ مم.

(٤) رقم السجل ٣ / ١٧٣٧٩ - الوزن ٣٫٨٧ جرام - القطر ١٧ مم.

مشيرة إلى اسم السلطان سليم مع العبارة الدعائية «عز نصره»، بينما اكتفى في كتابات مركز الظهر بكلمتي «ضرب تونس» وإن جاءت كلمة تونس فوق كلمة ضرب.

وتختلف القطعة الثانية^(١) (قطعة ٣٢) عن سابقتها بأنها ضمت في كتابات الوجه اسم السلطان ووالده فلم تعد هناك مساحة تكفي لكتابة العبارة الدعائية «عز نصره» في الوقت الذي حوى هامش الظهر العبارة الدعائية «خلد الله ملكه وسلطانه» واحتفظ المركز بكلمتي ضرب تونس في وضع معكوس وإن أحاطت بهما دائرة هندسية.

وآخر القطع الفضية من هذا النوع، قطعتان من ضرب بغداد وهما محفوظتان بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة، الأولى^(٢) منهما (قطعة ٣٣) تضم في كتابات الوجه اسم السلطان سليمان ووالده السلطان سليم مع العبارة الدعائية عز نصره، أما الظهر فبهامشه العبارة الدعائية «خلد الله ملكه وسلطانه» التي يبدو واضحاً التزام القطع الفضية من هذا النوع بنقشها سواء ضربت في مصر أو تونس أو بغداد، وهو ما يوحي بأن هذه القطع قد ضربت وفق أوامر من السلطنة وليس اعتباطاً وإن لم نحصل على أى أدلة تاريخية أو وثائقية تجزم بذلك. وكما في كل القطع السابقة تقريباً فمركز الوجه به الإشارة لدار الضرب وهي هنا: ضرب بغداد في ذات الوضع المعكوس الذي شاهدناه في القطع المضروبة بتونس، أى أن كلمة «بغداد» تأتي فوق كلمة «ضرب»، وهنا أيضاً ثمة دائرة تحيط بكتابات المركز.

ومن الملفت للنظر أن القطعة الثانية^(٣) (قطعة ٣٤) تتفق تماماً في نقوش الظهر مع القطعة السابقة أما الوجه فيه بقايا كلمات يستفاد منها أنها كانت تضم عبارة «سلطان البرين وخاقان البحرين» التي سبق أن رأيناها على النقود الذهبية للسلطان مراد بن سليم.

وإذا كانت القطعتان المضروبتان في بغداد، قد أغفل فيهما (أو فقد) تاريخ الضرب، فإنه يمكن حصر تاريخها بين عامي ٩٤١هـ و ٩٧٤هـ، ذلك أن بغداد التي خضعت لحكم العثمانيين في عهد سليم الأول عادت مجدداً لحكم الصفويين في عام ٩٣٨هـ حتى تمكن سليمان القانوني من دخول بغداد عام ٩٤١هـ (١٥٣٤م)^(٤)، ولعل هذه النقود الفضية قد ضربت في نفس هذه السنة أو في وقت لاحق يسبق وفاة السلطان سليمان القانوني في عام ٩٧٤هـ. وتشبه القطع السابقة وخاصة المضروبة في كل من تونس وبغداد قطعة أخرى من مجموعة

(١) رقم السجل ١٧٣٧٦/٣ - الوزن ٣٧٤ جرام - القطر ٢٠ مم.

(٢) رقم السجل ١٧٣٦٧/٢ - الوزن ٣٨٤ جرام والقطر ١٩ مم.

(٣) رقم السجل ١٧٣٦٧/٤ - الوزن ٣٦٤ جرام والقطر ١٨ مم.

(٤) د. عبدالعزيز سليمان نوا: داود باشا والي بغداد. دارالكاتب العربي - القاهرة ١٩٦٨ - ص ١٠.

متحف الفن الإسلامى بالقاهرة^(١) (قطعة ٢٨) بكتابات الوجه فيها اسم السلطان سليمان ووالده سليم، وفى نقوش الظهر العبارة الدعائية «خلد الله ملكه» ولكنها هذه المرة جاءت فى سطور المركز لا الهامش وأسفل الإشارة لدار الضرب التى فقد اسمها. وتبقى الإشارة إلى قطعة أخيرة^(٢) لا تحمل أى شارة لتاريخ أو مكان سكها فضلاً عن خروج كتابات الوجه والظهر فيها عن المؤلف، فهى جميعاً تحمل ذات المضمون من حيث إشارتها لاسم السلطان (انظر القطعة ٢٩ بالكتالوج).

ب- أنصاف الفضة:

وهى قطع النقد الفضية التى يزيد وزنها، أو يقل، بقدر يسير عن الجرام الواحد، وخلال حكم هذا السلطان كان ضرب هذا النوع من العملة قصراً على مصر وربما امتد ليشمل بعض الولايات التى كانت خاضعة للحكم المملوكى.

وقد نشر^(٣) أحد الأنصاف من مجموعة دار الكتب المصرية وهو من ضرب مصر فى عام ٩٢٦هـ ويبلغ وزن هذا النصف ١ر١٠ جرام وقطره ١٦م.

وفى متحف الفن الإسلامى بالقاهرة عدة أمثلة من أنصاف الفضة منها نصف من ضرب مصر عام ٩٣٨هـ^(٤) (قطعة ١٧)، نقش على وجهه اسم السلطان (سليمان شاه بن سليم) وعلى ظهره العبارة الدعائية «عز نصره» التى سبقت الإشارة إلى أنه «ضرب بمصر ٩٣٨».

وقريب الشبه بهذا النصف، قطعة أخرى محفوظة بمتحف كلية الآثار^(٥) - جامعة القاهرة (قطعة ٢١ - لوحة ٣) لا تختلف كتابات الوجه بها عما جاء بالقطعة السابقة سوى إخفاء لقبه «شاه» أما الظهر فرغم اتفاهه فى مضمون النقوش مع النصف المضروب فى عام ٩٣٨هـ. عدا التاريخ، إلا أن كلماته رتبت بطريقة غير مألوفة كما نلاحظ هنا:

نصر ب

عزه ضر

مصر

سنة

(٩)٤٣

(١) رقم السجل ١٧٣٧١ / ٢ - الوزن ٣ر٨٠ جرام والقطر ١٧م.

(٢) رقم السجل ١٧٣٧١ / ١ - الوزن ٤ر٣١ جرام والقطر ٢١م.

(٣) CIC: No. 3530.

(٤) رقم السجل ١٧٣٧١ / ٣ - الوزن ١ر٨ جرام - القطر ١٤م.

(٥) رقم السجل ٢٥٤ / ع - الوزن ١ر٢١٠ جرام - القطر ١٥م.

وفى نفس المجموعة السابقة نصف آخر^(١) (قطعة ٢٢ - لوحة ٤) يكاد يتطابق فى توزيع الكلمات المنقوشة على الظهر مع النصف المؤرخ بعام ٩٤٣هـ وإن كان التاريخ هنا هو عام ٩٥١هـ وهو ما يجعلنا نرجح أنه من ضرب مصر رغم فقدان اسم دار الضرب، وكتابات الوجه فى هذا النصف تشبه تلك الواردة على النصف المضروب بمصر فى عام ٩٣٨هـ.

وتمتحف الفن الإسلامى^(٢) نصف فضة (قطعة ٢٣) شبيه بالقطعة السابقة وإن اختلفت من نقوش الوجه به كلمة «سلطان» وفقد من كتابات الظهر تاريخ الضرب بينما بقى اسم دار الضرب (مصر).

ويبدو أن نيابة حلب قد سككت بها أنصاف فضة استمراراً لتقاليد الحكم المملوكى الذى كان يشمل هذه المدينة قبل الغزو العثمانى لمصر والشام، إذ نجد فى مجموعة دار الكتب المصرية بالقاهرة قطعة فضية من ضرب حلب عام ٩٢٦هـ باسم سليمان بن سليم، وبناء على وزنها (١٠٧ جرام)^(٣) يمكن اعتبارها من أنصاف الفضة.

ج- الآفجات:

ويدور وزن هذه القطع الفضية الصغيرة دون ثلاثة أرباع الجرام، ولدينا منها فى مجموعة متحف الفن الإسلامى بالقاهرة بعض قطع من إنتاج دور ضرب مختلفة.

وتتفق القطع المضروبة فى «سدره قيسى» فى أفراد الوجه لنقش اسم السلطان وقصر كتابات الظهر على ذكر تاريخ الضرب واسم دار السك فيما عدا قطعة واحدة وردت بها صيغة دعائية فى الآفجة المؤرخة بعام ٩٣٤هـ^(٤) (قطعة ١٤) نجد على الوجه اسم السلطان كما يرد على نقوده الذهبية:

سلطان
ن
سليمان شاه
بن خان
سليم

أما نقوش الظهر فجاءت بمركز القطعة على هذا النحو:

(١) رقم السجل ٢٥٥ / ع - الوزن ١٨٠ جرام والقطر ١٥ مم.

(٢) رقم السجل ٤ / ١٧٣٧١ - الوزن ٩٣ ر. جرام والقطر ١٦ ر. مم.

(٣) CIC No. 3528.

(٤) رقم السجل ١ / ١٧٣٦٧ - الوزن ٧٠ جرام والقطر ١٥ ر. مم.

وهناك آقجة^(١) أخرى (قطعة ٢٠) يقرأ في نقوش الوجه بها «سلطان سليمان (بن) سليم» بينما لا تختلف نقوش الظهر منها عن المثال السابق سوى في إضافة كلمة «سنة» قبل التاريخ الذي فقد منه رقم الآحاد وبقيت أرقام العشرات والمئات (٩٣٠٠). وأهم ما يميز القطعة الثالثة^(٢) من هذه الآقجات المضروبة في سدر قيسى (قطعة ٢٤) أنها ضمت في كتابات الظهر صيغة «عز نصره» الدعائية قبل الإشارة إلى اسم دار الضرب (سدرة قيسى) وتاريخ الضرب الذي فقد تماماً في هذه القطعة. وقد سكت الآقجات في تونس بذات التقاليد التي رأيناها في آقجات سدر قيسى من حيث ذكر اسم السلطان على الوجه وتسجيل تاريخ ومكان السك على الظهر. وفي مجموعة متحف الفن الإسلامي بالقاهرة^(٣) آقجة من ضرب تونس سنة ٩٣٤هـ (قطعة ١٥) جاء اسم السلطان فيها على نحو مختصر (سليمان بن سليم شاه). ولدينا بذات المجموعة^(٤) آقجة أخرى من ضرب دمشق (قطعة ٢٦)، أهم ما يميزها ورود عبارة «عز نصره» الدعائية ضمن نقوش الظهر الذي يشتمل ما يفيد أنها «ضرب دمشق». وفضلاً عن الأمثلة السابقة نجد بمجموعة متحف الفن الإسلامي عدة آقجات لا تختلف كثيراً في طرازها عما أسلف بيانه، منها ما هو من ضرب عام ٩٢٨هـ^(٥) (قطعة ١٣) وما هو من ضرب عام ٩٣٥هـ (قطعة ١٦)^(٦) وتتماز هذه القطعة بتسجيل صيغة «عز نصره» مع كتابات الظهر مثلها في ذلك مثل قطعة أخرى^(٧) تاريخ ومكان الضرب بها غير واضحين (قطعة ٢٥)، وهناك أيضاً قطعتان في مجموع المتحف، إحداهما^(٨) مكان ضربها غير مقروء

(١) رقم السجل ٢٠٩٧٧ - الوزن ٣٢ ر. جرام والقطر ٩ مم.

(٢) رقم السجل ١٧٧٧٩ - الوزن ٧٢ ر. جرام والقطر ٧ مم.

(٣) رقم السجل ١٧٦٤٧/٢ - الوزن ٦٨ ر. جرام والقطر ٧ مم.

(٤) رقم السجل ١٧٣٧١/٦ - الوزن ٦٥ ر. جرام والقطر ٦ مم.

(٥) رقم السجل ١٧٣٦٤ - الوزن ٧٠ ر. جرام والقطر ٥ مم.

(٦) رقم السجل ١٧٣٧١/٧ - الوزن ٧٢ ر. جرام والقطر ٦ مم.

(٧) رقم السجل ١٧٤٢٨ - الوزن ٦٥ ر. جرام والقطر ٥ مم.

(٨) رقم السجل ١٧٦٤٧/١ - الوزن ٦٩ ر. جرام والقطر ٦ مم.

ورقم الآحاد من تاريخ السك مفقود (...) ٩٣ (قطعة رقم ١٩) أما الآقجة الثانية^(١) فتاريخ ومكان الضرب غير موجود، ولم يتبق منه ضمن نقوش الظهر سوى كلمة «ضرب» وزخرفة من نجمة سداسية الأضلاع (قطعة ٢٧).

٢- النقود الفضية للسلطان مراد بن سليم:

ولدينا من نقود هذا السلطان قطعتان من النوع الأثقل وزناً، إحداهما وهي محفوظة^(٢) بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة (قطعة ٤٦) تظهر التزاماً واضحاً بطراز هذا النوع من العملات التي ضربت في عهد سليمان القانوني، فعلى الوجه نقش اسم السلطان في سطور أفقية مع العبارة الدعائية «عز نصره»، وكتابات الظهر موزعة بين الهامش والمركز، فبينما نقش بالهامش الصيغة الدعائية «خلد الله ملكه وسلطانه» وسنة الضرب «سنة ٩٨٨» اقتصرت كتابات المركز على «ضرب مصر» ولكن في وضع صحيح أى أن كلمة ضرب فوق «مصر»، بخلاف ما رأينا في بعض القطع التي سكت في عهد سليمان القانوني (لوحة ١٠).

وفي نفس المجموعة^(٣) قطعة فضية أخرى (قطعة ٤٧ - لوحة ١١) تشبه كتابات الوجه بها ما رأيناه في القطعة السابقة، أما الظهر، فقد تبقى من نقوش هامشه «خلد الله...» فيما توسط مركزه اسم دار الضرب «ضرب حلب» داخل دائرة كالتى رأيناها في نقود بغداد وتونس في عهد سليمان الأول وقد أشار (Nuri) إلى قطعة من هذا النوع من العملات الفضية الثقيل من ضرب بغداد عام ٩٨٢هـ^(٤).

أما أنصاف الفضة المرادية، ففي مجموعة متحف الفن الإسلامي بالقاهرة نصف^(٥) فضة منها (قطعة ٤٨)، فقدت كتابات ظهره أما الوجه فبمركزه:

مراد خان

بن السلطان سليم

عز نصره

(١) رقم السجل ١٧٣٧١/٥ - الوزن ٥٧ر. جرام والقطر ٥م.

(٢) رقم السجل ١٧٣٧٩/٤ - الوزن ٣ر٨٨ جرام والقطر ٥ر١٧م.

(٣) رقم السجل ١٧٧٥٣ - الوزن ٣ر٧٨ جرام والقطر ١٩م.

(٤) Nuri (p.): op. cit. No. 286.

(٥) رقم السجل ١٧٣٧٢ - الوزن ١ر٨٦ جرام والقطر ٢٠م.

٣- النقود الفضية للسلطان محمد بن مراد:

تثبت مجموعة النقود الفضية التي يضمها متحف الفن الإسلامي بالقاهرة من العملات الفضية المسكوكة باسم محمد بن مراد، ما ذهبنا إليه من أن البارة العثمانية (النصف فضة) قد ضربت في وقت سابق على عهد السلطان عثمان الثاني، وتعد هذه القطع، لاسيما المضروبة في أدرنة أول دليل قاطع على ضرب البارة في تركيا.

ومن أسف أن أيًا من هذه القطع لا يحمل تاريخ الضرب ولكنها تؤرخ بفترة حكم محمد الثالث (١٠٠٣ - ١٠١٢ هـ)، وفي أول هذه القطع^(١) (قطعة ٥٥) نجد اسم السلطان مسجلاً على الوجه في سطرين «محمد بن مرادخان» مع الدعاء «عز نصره»، واقتصرت كتابات الظهر المنقوشة بالهامش على «خلد ملكه ضرب أدرنة»، وفي القطعة الثانية^(٢) (قطعة ٥٦) اكتفى في نقوش الوجه بكتابة اسم السلطان (مراد بن محمد) في سطر واحد وهو ما نرى قد نقش خطأ بتقديم اسم والد السلطان أما كتابات الظهر التي رأيناها بهامش القطعة الأولى فقد انتقلت إلى مركز هذه القطعة في سطرين.

وثمة ثلاثة قطع أخرى تتفق جميعها في ظهور كتابات بهامش الوجه، في البارة^(٣) الأولى، سجل بالهامش «(بن) مرادخان عز نصره» أما المركز فيه اسم السلطان (محمد) داخل دائرة ونقوش الظهر في هذه البارة كالقطعة السابقة (قطعة ٥٧).

أما البارة الثانية^(٤) (قطعة ٥٨) فقد تميزت بوجود الكتابات بهامش كل من الوجه والظهر فعلى الوجه «محمد بن مراد خان عز نصره» وبالظهر «خلد ملكه ضرب أدر (نه)». وفي البارة الثالثة^(٥) التي يبدو أنها من ضرب أدرنة هي الأخرى (قطعة ٥٩ - لوحة ١٤) فقد نقش بهامش الوجه منها «مرادخان عز نصره» بينما نقش بوسط المركز «محمد بن»، ويظهر بهامش الظهر دعاء «خلد ملكه» تاركاً المركز لزخرفة هندسية.

ويبقى أن نشير إلى قطعة أخرى^(٦) من هذه البارات قد خلت من أى كتابات بهوامشها (قطعة ٦٠)، ورغم أن نقوش الوجه تشير إلى السلطان «محمد بن مراد خان عز نصره» إلا

(١) رقم السجل ١٧٣٥٤/٤ - الوزن ٩٩ر. جرام والقطر ٧م.

(٢) رقم السجل ١٧٣٥٤/٥ - الوزن ١١١ر. جرام والقطر ٦م.

(٣) رقم السجل ١٧٣٥٤/٣ - الوزن ١١ر. جرام - القطر ٦م.

(٤) رقم السجل ١٧٨١١ - الوزن ٨٥ر. جرام - القطر ٩م.

(٥) رقم السجل ١٧٣٥٤/١ - الوزن ٩٣ر. جرام - القطر ٥م.

(٦) رقم السجل ١٧٣٥٤/٢ - الوزن ٩٣ر. جرام - القطر ٥م.

أن التاريخ المسجل في كتابات مركز الوجه وهو (٦٧٩) لا علاقة له بسنوات حكم هذا السلطان ولا غيره من أسلافه العثمانيين، ولسوء الحظ فإنه لم يتبق من كتابات مركز الظهر سوى جزء من الصيغة الدعائية التي اشتهرت بها نقود أدرنة الفضية «خلد (ملكه)» وكلمة «ضرب».

٤- النقود الفضية للسلطان أحمد بن محمد (الأول):

النقود الفضية المعروفة للسلطان أحمد الأول جميعها من أنصاف الفضة أو البارات (وربما مضاعفاتها) وهي تمتاز بنقش اسم السلطان «أحمد بن محمد خان» على شكل طغراء بسيطة.

وفي مجموعة متحف الفن الإسلامي بالقاهرة قطعتان متشابهتان أولاهما^(٦) (قطعة ٦٩ لوحة ١٧) تحمل على الظهر كتابات غير مقروءة في ثلاثة مناطق أفقية وقد شغل مركز الوجه فيها بطغراء السلطان أحمد بن محمد خان، ويشبه الوجه بالقطعة^(٧) الثانية (قطعة ٧٠) وجه القطعة الأولى فيه طغراء السلطان أيضا، أما الظهر فيه في المركز «خلد ملكه» و«قره ام» ولعل ذلك بقية اسم دار الضرب الواقعة فيما يبدو بالأناضول.

وقد نشرت قطعة مشابهة لهذه البارات ذات الطغراء وبظهرها الصيغة الدعائية «خلد ملكه»^(٨) وتضم مجموعة دار الكتب المصرية عدة أنصاف فضية جميعها من ضرب مصر عام ١٠١٢هـ، ويدور متوسط وزنها بين ١٠٧ر. جرام و ٨٠ر. جرام^(٩) وهي من القطع التي ضربها السلطان بمصر وعرفت بالمديني^(١٠).

٥- النقود الفضية للسلطان عثمان بن أحمد:

ضربت في عهد هذا السلطان أنصاف فضة بمصر مؤرخة بعام ١٠٢٧هـ ويتردد وزنها بين ٩٣ر جرام و ٨٧ر. جرام^(١١). وفي متحف الفن الإسلامي نصف فضة^(١٢) لعله من ضرب مصر

(١) رقم السجل ١/ ١٧٣٨٦ - الوزن ١٣٠ جرام - القطر ١٧,٥ مم.

(٢) رقم السجل ٢/ ١٧٣٨٦ - الوزن ١٢٩ جرام - القطر ١١ مم.

(٣) Nuri (p.): op. cit No. 373.

(٤) CIC Nos. 3611 - 3623.

(٥) سليم عرفات: المرجع السابق ص ٢٢٨، وقد أشار إلى ضرب دراهم باسم هذا السلطان بمدينة حلب في عام ١٠١٢هـ أيضا وهي ذات طغراء بسيطة وعلى ظهرها كتابات داخل نجمة سداسية اشتهرت بها مدينة حلب.

(٦) رقم السجل ٣٦٣٠ - ٣٦٣٥ - الوزن ١٢٧ر. جرام - القطر ١٧,٥ مم.

(٧) رقم السجل ١/ ١٧٣٨٥ - الوزن ٩٥ر. جرام - القطر ١٦,٦ مم.

(قطعة ٧٢)، لم يتبق من كتابات مركز الوجه به سوى «سلطان عثمان بن...»، ومن نقوش مركز الظهر العبارة الدعائية «عز نصره» و«ضرب سنة». كما قامت الدولة العثمانية في عهد السلطان عثمان الثاني بسك «البارة» في عام ١٠٢٩هـ^(١)، ويحتفظ متحف الفن الإسلامي بإحدى بارات هذا السلطان^(٢) (قطعة ٧٣) من ضرب قسطنطينية وإن فقد تاريخ ضربها، وبمركز الوجه في هذه القطعة اسم السلطان «عثمان» محصوراً داخل دائرة بينما يقرأ في الهامش «ضرب قسطنطينية خلد»، وتتميز كتابات الظهر بأنها كانت تضم الصيغة التي وجدناها على الدينار النادر من عصر هذا السلطان (سلطان البرين وخاقان إلخ) وقد تبقى منها بعض كلماتها.

٦- النقود الفضية للسلطان مصطفى بن محمد:

وهي نادرة كنقوده الذهبية نظراً لقصر الفترتين اللتين حكم فيهما، وقد نشر له نصفان من ضرب مصر، أولهما مؤرخ بعام ١٠٣١هـ ويزن ٩٥ ر. جرام والثاني بدون تاريخ ووزنه ٨٢ ر. جرام^(٣).

٧- النقود الفضية للسلطان مراد بن أحمد:

ضربت أنصاف فضية بمصر في عهد السلطان مراد الرابع، عرف النصف منها «بالمرادى»، وقد نشرت عدة أمثلة منها من ضرب مصر في عام ١٠٣٢هـ ومتوسط وزنها بين ٨٨ ر. جرام و٧١ ر. جرام^(٤).

٨- النقود الفضية للسلطان إبراهيم بن أحمد:

ضرب السلطان إبراهيم الأول في عام ١٠٤٩هـ نقداً فضياً كان يصرف بخمسة آفجات، ونسبة الفضة فيه منخفضة لكي يتفادى بل ويخفف من نزيف الخزينة العثمانية، وكان على وجهه طغراء السلطان إبراهيم^(٥). وفي متحف كلية الآثار بجامعة القاهرة قطعة فضية^(٦) من هذا النوع (قطعة ٧٦ - لوحة

(١) سليم عرفات المبيض: النقود العربية الفلسطينية - ص ٢٢٨.

(٢) رقم السجل ١٧٣٨٥ / ٢ - الوزن ١٩ ر. جرام - القطر ١٦ مم.

(٣) CIC Nos 3627 - 3628.

(٤) Lan- Pool: Catalogu of Oriental Coins vol. VIII No. 360: وانظر أيضاً: CIC. Nos 3646-3649.

(٥) سليم عرفات المبيض: المرجع السابق ص ٢٢٨، ٢٣٠.

(٦) رقم السجل ٢٥٣ / ع - الوزن ٨٨ ر. جرام - القطر ١٣ مم.

(٧) رقم السجل ٢٥٣ / ع - الوزن ٨٨ ر. جرام - القطر ١٣ مم.

٢٠) نجد على وجهها طغراء السلطان «إبراهيم بن أحمد عز نصره»، أما الظهر فبمركزه أربعة أسطر أفقية بها:

خلد الله (ملكه)

ضرب

قسطنطينية

٩ (١٠٤).

كما ضربت بدمشق قطع فضية أثقل وزناً وبطراز مختلف، منها قطعة محفوظة بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة^(١) (قطعة ٧٧ - لوحة ٢١)، وقد نقش اسم السلطان فى ثلاثة أسطر بمركز الوجه، وضمت كتابات الظهر المحصورة فى مناطق هندسية العبارة الدعائية «عز نصره» و«ضرب دمشق».

وإلى جانب الأنواع الثلاثة السابقة سككت الآقجات فى عهد السلطان إبراهيم الأول، وتظهر آقجة^(٢) محفوظة بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة مدى التدهور الذى طرأ على وزن الآقجات (قطعة ٧٨)، وهى تحتوى ببساطة على اسم السلطان إبراهيم بن أحمد خان فى ثلاثة أسطر بمركز الوجه، وبكلمتى ضرب قسطنطينية فى سطرين بمركز الظهر.

٩- النقود الفضية للسلطان محمد بن إبراهيم:

فى عهد السلطان محمد الرابع ضربت أنصاف الفضة بمصر فى عام ١٠٥٨هـ وهو العام الذى جلس فيه السلطان على كرسى العرش ومتوسط وزن القطع التى نشرت من هذه الأنصاف يتراوح بين ٨٦ر. جرام و٧٤ر. جرام^(٣). وقد أمر الوزير حمزة باشا والى مصر فى سنة ١٠٩٨ بأن يكون وزن الألف نصف فضة ٢٣٠ درهماً وكل مائة درهم فضة يدخلها ٣٠ درهماً من النحاس وكان وزن الألف نصف قبل ذلك ٢٥٠ درهماً بها ٢٥ درهماً^(٤)، فحسب كما سككت الآقجات بمصر فى عهد هذا السلطان، وفى متحف الفن الإسلامى بالقاهرة، قطعتان من هذه الآقجات المؤرخة بعام ١٠٧١هـ، القطعة^(٥) الأولى (قطعة ٨٢) تحمل بالوجه طغراء السلطان وهى غير مقروءة أما الظهر فبمركزه:

(١) رقم السجل ٩ / ١٧٣٨٤ - الوزن ١ر٣٩ جرام القطر ١٨ مم.

(٢) رقم السجل ٢ / ١٧٣٨٤ - الوزن ٢١ر. جرام والقطر ١٠ مم.

(٣) CIC. Nos. 3654 - 3657.

(٤) على مبارك - الخطط ج ٢٠ ص ١٤٨.

(٥) رقم السجل ١ / ٢٥٤٠١ - الوزن ٢٩ر. جرام - القطر ١٤ مم.

(ض) ربـ

فـ

مصر

سنة

١٠٧١

وتتفق القطعة الثانية^(١) (قطعة ٨٣) مع الأولى في وجود الطغراء بالوجه أما مركز الظهر فيه :

ضرب في مصر

(١)٠٧١

وقد استمرت دار ضرب حلب في إنتاج قطع فضية يقترب وزنها من وزن الدرهم الإسلامي من هذه القطع واحدة^(٢) بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة (قطعة ٨٤ لوحة ٢٤) وهي شأن النقود الفضية للسلطان محمد الرابع تحمل في الوجه طغراء السلطان، أما الظهر فبه الصيغة الدعائية «خلد الله (ملكه)» وضرب حلب.

وبنفس المجموعة قطعة فضية^(٣) بوزن نصف الدرهم القديم (قطعة ٨٥) وهي تختلف عن القطع السابقة في أن اسم السلطان نقش بدون طغراء على وجه القطعة أما الظهر فبه الصيغة الدعائية التي يكثر ورودها على النقود الفضية العثمانية «خلد الله ملكه» وكلمة «ضرب» بينما فقد تاريخ ومكان الضرب.

١٠- النقود الفضية للسلطان سليمان بن إبراهيم:

استمر في عهده ضرب أنصاف الفضة بمصر، كما يتضح من نصف فضة بمجموعة دار الكتب المصرية، تحمل كتابات الوجه فيه اسم السلطان «سليمان بن إبراهيم خان»، فيما يحوى الظهر العبارة الدعائية «عز نصره» و«ضرب في مصر سنة ١٠٩٩»^(٤). أما القسطنطينية، فقد ضربت بها مضاعفات الآقجة، ومن أمثلتها قطعة محفوظة بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة^(٥) (قطعة ٨٧) وقد نقشت بوجهها طغراء السلطان سليمان بن إبراهيم خان وبالظهر ما يفيد ضرب القطعة في قسطنطينية عام ١٠٩٩ هـ. بيد أن أهم النقود الفضية التي ضربت في عهد سليمان الثانى هى القروش الثابت ضربها

(١) رقم السجل ٢/ ٢٥٤٠١ - الوزن ٣١ ر. جرام القطر ١٤ مم.

(٢) رقم السجل ٥/ ٧٣٧٩ - الوزن ٢٥٥ جرام - القطر ٢١ مم.

(٣) رقم السجل ١٣٥٠ - الوزن ١١٢ جرام - القطر ٧ مم.

(٤) CIC. No. 3665.

(٥) رقم السجل ١٧٨٠٢ - الوزن ١٥٠ جرام - القطر ١٨ مم.

في أيامه^(١)، وعلى الرغم مما ذكره «جب» من أن هذه القروش قد سكت بوزن ٦ دراهم^(٢) أي (١٣ر٨ جرام) إلا أنه في مجموعة متحف الفن الإسلامي بالقاهرة أحد هذه القروش^(٣) (قطعة ٨٦ - لوحة ٢٥) ويزيد وزنه عن ١٩ جراماً.
ونقوش وجه هذا القرش تتفق مع ما ألفناه من نقوش النقود الفضية العثمانية باستثناء ورود تاريخ ومكان الضرب على الوجه:

السلطان سليمان
بن إبراهيم خا
دام ملكه ضرب في
قسطنطينية
١٠٩٩

أما كتابات ظهر هذا القرش فهي تتفق تماماً مع ما يرد غالباً في طراز «الزر محبوب» الذهب، من صيغة «سلطان البرين وخاقان البحرين...».

١١ - النقود الفضية للسلطان مصطفى بن محمد:

يحتفظ متحف الفن الإسلامي بالقاهرة بثلاثة قطع فضية من مسكوكات هذا السلطان، منها قطعتان من القروش التي كان وزنها أخذاً في الهبوط حتى أضحت تمثل ثلثي وزن الريال الهولندي (الأسدي) بالكاد^(٤).

والقطعة الأولى^(٥) (قطعة ٨٩ - لوحة ٢٧) تشبه في كتاباتها طراز الزر محبوب الذهبي باستثناء إحلال الصيغة الدعائية دام ملكه. عوضاً عن «عز نصره»، وفيما ضمت نقوش ظهر هذه القطعة صيغة «سلطان البرين وخاقان البحرين...» نجد كتابات الوجه على هذا النحو:

سلطان
محمد بن
مصطفى بن خا
دام ملكه ضرب في
قسطنطينية
١١٠٦

(١) سليم عرفات المبيض: المرجع السابق ص ٢٣١.

(٢) جب وبون: المجتمع الإسلامي ج ٢ ص ١١٣، والدرهم يوازي ٢ر٣ جرام - المرجع نفسه ص ١٠٧.

(٣) رقم السجل ١٧٩٨٨ - الوزن ١٩ر٩ جرام - القطر ٤٠ مم.

(٤) جب وبون: المرجع السابق ج ٢ ص ١١٢.

(٥) رقم السجل ٥٧٧١ - الوزن ٩ر٣٠ جرام - القطر ٢٧ر٥ مم.

ويشبه القرش الثاني^(١) (قطعة ٩٠) سابقه وهو ما يرجح أنه يحمل ذات التاريخ وهو عام ١١٠٦ هـ الذى تولى فيه مصطفى الثانى العرش، رغم أن رقمى الآحاد والعشرات قد فقدا، وإن كان قد ضرب بسكة أخرى حسبما يظهر من تفرد نقوش الظهر برسم العنصر الزخرفى الشبيه بالقلب الذى كان شائعاً فى زخارف النقود الذهبية العثمانية والمملوكية من قبلها. أما القطعة الثالثة^(٢) (قطعة ٩١) فتظهر تبايناً واضحاً عن القرشين السابقين ليس فقط فيما يتصل بالوزن، وهو هنا أقل بكثير من النصف، ولكن أيضاً فى كتابات وجهى القطعة، إذ نقشت على الوجه طغراء السلطان، وسجل على الظهر «ضرب فى إسلامبول» والملفت للانتباه هنا ذكر إسلامبول بدلاً من قسطنطينية المسجلة على القروش.

١٢- النقود الفضية للسلطان أحمد بن محمد:

قام السلطان أحمد الثالث بإصدار قروش تقترب فى وزنها من الريال الأسدى الهولندى، وقد عرفت بالطغرلى لأن وجهها كان مشغولاً بطغراء السلطان فى نصفه الأعلى وباسم دار السك وتاريخه فى النصف الأسفل^(٣).

وفى بداية عهده ضرب بإسلامبول نصف بارة بوزن جارى ٣٦٥ ر جرام وعتار جارى ٩٤٤ من الألف^(٤)، ولكن القطعة المحفوظة بمتحف الفن الإسلامى^(٥) بالقاهرة من هذه المسكوكات (قطعة ٩٨ - لوحة ٣٠) تقل فى الوزن عن ذلك المقدار وهى تشبه فى طرازها (القطعة رقم ٩١) المضروبة فى عهد مصطفى الثانى فىضم الوجه طغراء السلطان أحمد الثالث، وبالظهر تاريخ الضرب وهو عام ١١١٥ هـ ومكان الضرب الذى سجل هنا باسم قسطنطينية وليس إسلامبول.

وقد حدث فى سلطنته أن ورد إلى مصر فى أوائل جمادى الأولى سنة ١١٢٢ هـ، مرسوم قرئ بالديوان العالى مضمونه «إن وزن الفضة المصرية زائد فى الوزن عن وزن إسلامبول والأمر بقطع الزائد»^(٦) والمعنى هنا ولاشك أنصاف الفضة (أو الميذى) التى كانت تضرب بالضربخانه المصرية.

(١) رقم السجل ١٧٣٩٨ - الوزن ٩ر٢٩ جرام - القطر ٢٩ مم.

(٢) رقم السجل ١٧٣٩٩ - الوزن ٤ر٢٤ جرام - القطر ٢٤ مم.

(٣) جب وبوون: المرجع السابق ج ٢ ص ١١٣.

(٤) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٢٩.

(٥) رقم السجل ١٧٨٢٣ - الوزن ٢ر٢٤ جرام - القطر ٢٤ مم. (٦) الجبوتى: عجائب الآثار ج ١ ص ٥١.

(٦) الجبوتى: عجائب الآثار ج ١ ص ٥١.

١٣- النقود الفضية للسلطان محمود بن مصطفى :

استمرت دار ضرب مصر في عهد هذا السلطان في إصدار أنصاف الفضة التي سكنت في أول سلطنته بوزن يقترب من نصف الجرام^(١) وبمعايير يتراوح بين ٤٩٤ و ٤٥٨ من الألف^(٢). ومن هذه القطع الفضية الصغيرة نصف فضة^(٣) في مجموعة متحف الفن الإسلامي بالقاهرة (قطعة ١٠٤ - لوحة ٣٥)، يشبه في نقوشه طراز الفندقيات العثمانية. فعلى الوجه طغراء السلطان محمود بن مصطفى خان أما الظهر فيه :

ضرب في

مصر

سنة

١١٤٣

أى أن هذا النصف قد ضرب في العام الرابع من حكم السلطان محمود الأول الذى جلس على تخت الملك فى عام ١١٤٣هـ.

وكما استمرت مصر فى ضرب النصف (الميدى) بقيت ولاية تونس محافظة على عاداتها فى إخراج قطع فضية من أوزان متوسطة لا تعرف مدى علاقتها بوحدات النقود الفضية العثمانية. وفى نفس المجموعة السابقة قطعة فضية^(٤) (قطعة ١٠٥ - لوحة ٣٦) يبدو فى كتابات وجهها جمعاً بين نقوش الوجه والظهر المألوفة فى طراز الزر محبوب الذهبى فبالإضافة إلى صيغة «سلطان البرين وخاقان البحرين» أكملت هذه الصيغة التى كانت ترد تقليدياً على ظهر الزر محبوب باسم «السلطان محمود بن مصطفى» بدلاً من «السلطان بن السلطان». وكما فى نقود تونس الذهبية سجل تاريخ الضرب على الظهر دون ذكر لسنة التنصيب الخاصة بمحمود الأول.

١٤- النقود الفضية للسلطان عثمان بن مصطفى :

فى عهده ضرب بمصر ميدى (نصف فضة) وزنه يقرب من عشر درهم وعياره النصف فضة تقريباً^(٥).

(١) محمد مختار: التوقيعات الإلهامية - ص ٥٧٢.

(٢) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٢٩.

(٣) رقم السجل ١٧٤٢٢ - الوزن ٥٩ر. جرام والقطر ١٥م.

(٤) رقم السجل ١٧٤٠٩ - الوزن ٣٩٤ر. جرام - القطر ٢٢م.

(٥) محمد مختار: التوقيعات ص ٥٨٦.

وقد ذكر سليم عرفات أن جميع فئات النقد الفضى المصدرة فى عهد عثمان الثالث ، كانت نقوشها تتألف من الطغراء وتاريخ ومكان الضرب على الوجه وصيغة «سلطان البرين وخاقان البحرين» على الظهر^(١) ، إلا أنه لدينا قطعة فضية (بارة فيما يبدو) محفوظة بمتحف الفن الإسلامى^(٢) بالقاهرة . قطعة (١١١) تخالف نقوشها ما ذهب إليه سليم عرفات . فوجه هذه القطعة عليه نقش طغراء السلطان عثمان بن مصطفى خان أما الظهر فبه :

ضرب فى
قسنطينية
١١٦٨

١٥- النقود الفضية للسلطان مصطفى بن أحمد :

لم تتوقف دار ضرب مصر عن سك أنصاف الفضة ولكن تدهور وزنها ومستوى عيارها بصورة ملحوظة ، الأمر الذى دفع استانبول إلى إرسال مندوب للتفتيش على العملة فى عام ١١٧٦هـ ، فأعيد تقويم البارة (أو المدين) بحيث أصبحت قطعة صغيرة تزيد على ثلث وزنها الأسمى من المعدن الذى انخفضت قيمته^(٣) .

وقد بلغ وزن نصف الفضة الذى ضرب وفق هذه التعديلات فى ولاية إبراهيم بك عام ١١٧٦هـ ٣٨ ر . جرام^(٤) . أما كتابات هذه الأنصاف فهى طغراء على الوجه وعبرة ضرب فى مصر مع ذكر سنة جلوس السلطان على العرش وهى ١١٧١هـ^(٥) على الظهر . ويبدو أن هذا الإجراء كان يهدف إلى توحيد وزن وطراز القطع الفضية الصغيرة ، التى سكّت فى سلطنة مصطفى الثالث ، كما يظهر ذلك جلياً فى «بارة» من ضرب قسنطينية وهى محفوظة بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة^(٦) (قطعة ١١٨) ، فهى تحمل نقش الطغراء على الوجه أما الظهر فبه :

ضرب فى
قسنطينية
١١٧١

-
- (١) سليم عرفات المبيض : المرجع السابق ص ٢٣٥ .
 - (٢) رقم السجل ١٧٤٢٠ - الوزن ٥٢ ر . جرام والقطر ١٤ ر ٥ مم .
 - (٣) جب وبون : المرجع السابق ج ٢ ص ١١٨ .
 - (٤) على مبارك : الخطط ج ٢٠ ص ١٣٠ .
 - (٥) سليم عرفات : النقود العربية الفلسطينية - ص ٢٣٦ .
 - (٦) رقم السجل ١٧٨٥٩ - الوزن ٣٨ ر . جرام والقطر ١٤ ر ٥ مم .

ونلاحظ هنا ذات التقليد الذى كان مرعياً فى تأريخ الذهب الفندقلى، من حيث ذكر سنة التنصيب وإضافة رقم يعبر عن ترتيب السنة التى ضربت فيها القطعة فى سنوات حكم السلطان، بما يعنى أن هذه البارة قد سكّت فى العام الحادى عشر من سلطنة مصطفى الثالث أى عام ١١٨١هـ.

وتشبه هذه البارة قطعة فضية من نفس^(١) المجموعة (قطعة ١١٧ - لوحة ٤١) وهى إحدى مضاعفات البارة ولعلها من ذوات الخمس بارات (نبشلك) وهى تماثل البارة فى كل نقوشها فيما عدا أن القطعة الأولى حملت اسم دار الضرب «قسنطينية» بينما نقش على الأخيرة اسم «إسلامبول» وقد سكّت فى نفس العام أيضاً.

أما قروش هذا السلطان فقد سكّت بأربعة أوزان مختلفة أدناها دون العشر جرامات وأكبرها يزن أكثر من ٢٦ جراماً، وذلك تبعاً لسعر صرف هذه القروش بالبارات أو الأنصاف. ومن أصغر هذه القروش، قطعة فضية^(٢) محفوظة بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة (قطعة ١٢٠)، لعلها من القروش التى تصرف بأربعين بارة (القرش الصاغ) ولا تختلف نقوشها عن طراز النقود الفضية السابقة من حيث ورود الطغراء على الوجه وكتابة دار الضرب وهى هنا إسلامبول، وسنة التنصيب الخاصة بـ مصطفى الثالث ثم الإشارة إلى السنة الحقيقية التى ضربت فيها العملة، وقد اتبع فى هذه القطعة نظام آخر غير ذكر ترتيب السنة فى مدة حكم السلطان، وقد رأيناه أيضاً فى النقود الذهبية العمانية، ألا وهو كتابة رقمى الآحاد والعشرات من سنة السك فوق حرف الباء من كلمة «ضرب» والتاريخ المسجل هنا هو «٨٧» أى عام ١١٨٧هـ وهو العام الأخير من حكم مصطفى الثالث.

وبنفس المجموعة قطعة فضية^(٣) أخرى (قطعة ١١٩ - لوحة ٤٣) أثقل وزناً من السابقة بمقدار النصف تقريباً وهو ما يرجح أن تكون قرشاً من فئة ٦٠ بارة وهو المعروف بالطمشلق^(٤). وهذا القرش ضرب فى تونس عام ١١٨٣هـ وهو شديد الصلة بطرز النقود الفضية التى أخرجتها دار ضرب تونس فى القرن ١٢هـ (١١٨م) من حيث الجمع بين صيغة سلطان البرين وخابقان البحرين وبين اسم السلطان فى نقوش الوجه وكتابة السنة الفعلية للضرب مع إغفال سنة التنصيب (ما فى القطعة ١٠٥ من عهد محمود الأول).

(١) رقم السجل ١٧٤٠٧ - الوزن ١ر٦٨ جرام - القطر ١٨ر٥ مم.

(٢) رقم السجل ١٧٤٢١ - الوزن ٩ر٤٩ جرام - القطر ٣٠ مم.

(٣) رقم السجل ١٧٤٢٥ - الوزن ١٤ر٩٠ جرام - القطر ٣٤ مم.

(٤) عماد عبدالسلام: المرجع السابق ص ٩٩.

وقد نشرت قطع أخرى أقل وزناً جميعها من ضرب إسلامبول، منها اثنتان من المرجح أنهما من القروش ذات الثمانين بارة، (يزيد وزن الواحدة عن ١٨ جراماً) واحدة منهما تحمل الرقم (٨٥) أى أنها سكّت في عام ١١٨٥هـ^(١) والأخرى الرقم «٨٦» فتكون قد ضربت في عام ١١٨٦هـ^(٢).

وفي مجموعة دار الكتب المصرية قطعة فضية أثقل وزناً (٢٦ر٥٢ جرام) لعلها تكون من القطع ذات المائة بارة، وهى لا تختلف فى شىء عن طراز قروش إسلامبول التى ضربت فى عهد هذا السلطان وهى تحمل على الظهر رقمى الآحاد والعشرات (٨٤) من عام ١١٨٤هـ الذى سكّت فيه^(٣).

١٦- النقود الفضية للسلطان عبد الحميد بن أحمد:

ضربت النقود الفضية بفئات مختلفة وطرز متعددة فى زمن عبد الحميد الأول. ففى مصر ضرب ميدى أو نصف فضة فى عام ١١٨٧هـ بوزن رسمى ٣٥٤ر. جرام وجارى ٣٣٧ر. جرام وبعيار جارى ٣١٠ من الألف^(٤)، وكانت هذه الأنصاف تحمل طغراء السلطان على وجه القطعة وضرب فى مصر وتاريخ ١١٨٧هـ على ظهرها^(٥). كما سكّت الأنصاف الفضية بمصر عام ١١٩٤هـ ببعيار ٥٠٠ من الألف^(٦). وضربت فى سنة ١٢٠١هـ بوزن يتراوح بين ٢٩٩ر جرام و٢٨٧ر جرام وبعيار يتأرجح بين ٤٥٥ و٤٢٨ من الألف^(٧). أما فى إسلامبول، فقد ضربت البارة فى عهد عبد الحميد الأول مرتين الأولى فى عام ١١٨٧هـ بوزن ٣٢١ر، جرام وبعيار ٥٢٠ من الألف والثانية فى عام ١٢٠٠هـ بوزن ٤٨٧ر جرام وبعيار ٤٨٠ من الألف^(٨).

وفيما يتصل بالقروش العثمانية التى سكّت فى عهده، فقد تعددت أوزانها حسب مضاعفات البارة التى كانت تضرب فى العاصمة. وأصغر هذه القطع يزن أكثر من ٤ جرام

(١) Lane - Pool. Catalogu of Oriental Coins vol. VIII No. 615. L.

(٢) CIC. No. 3749.

(٣) CIC No. 3746.

(٤) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٢٩.

(٥) سليم عرفات: المرجع السابق ص ٢٣٧. ولعلها هى الأنصاف التى أشارت إليها وثيقة وقف محمد بك أبى الذهب المؤرخة فى ٨ شوال عام ١١٨٨هـ انظر: ناهد حمدي - وثائق التكايا ج ٢ ص ١٤٤.

(٦) محمد مختار: الترفيقات ص ٥٩٧.

(٧) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٣٠.

(٨) المرجع السابق ج ٢٠ ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٤٢٢ ر جرام) وربما كان هو القرش الرائج من فئة العشرين بارة، وهو من ضرب قسطنطينية فى العام الثامن من حكم السلطان عبدالحميد الذى تولى العرش فى عام ١١٨٧هـ^(١). كما ضرب القرش الصاغ فى عهده بنفس الطراز ذى الطغراء ونشرت منه قطعة تزن ٩ر٣٢ جرام ومؤرخة بالعام الثانى من حكمه وهى من ضرب قسطنطينية^(٢) وكذلك الطمشلق أى ذو الستين بارة بنفس الطراز ومن ضرب قسطنطينية فى العام السادس عشر من حكم عبدالحميد الأول^(٣).

وقد ضربت قطع فضية أثقل وزناً (١٤ر٣٠٠ جرام) وبطراز مختلف يعيد إلى الذاكرة تقاليد النقود الفضية العثمانية منذ أواسط القرن ١١هـ (١٧م) وصيغ الزر محبوب الذهبى فى آن واحد:

الوجه	الظهر
عبدالحميد بن أحمد خان	سلطان البرين
دام ملكه ضرب فى	وخاقان البحرين
قسطنطينية	السلطان ابن ١
١١٨٧	السلطان

وهذه القطعة^(٤) كما نرى تستعيد الصيغة الدعائية «دام ملكه» التى اقتصر نقشها على النقود الفضية دون الذهبية وتستعير نقوش الظهر من النقود الذهبية العثمانية المعاصرة لها بما فى ذلك كتابة سنة الضرب حسب ترتيبها بين سنوات حكم السلطان فوق حرف النون من كلمة ابن.

وبمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة قطعة فضية أثقل وزناً من السابقة^(٥) (قطعة ١٢٥ - لوحة ٤٤) وكتابات الظهر بها تماثل تماماً ظهر القطعة السابقة أما الوجه فقد سجل به اسم السلطان على هيئة طغراء مع ذكر دار الضرب «قسطنطينية» وسنة تنصيب السلطان ١١٨٧هـ. وهى شبيهة فى طرازها بقطعة من الفضة وزنت ١٩ جراماً^(٦).

(١) CIC. No. 3792.

(٢) CIC. No. 3790.

(٣) Artuk: op. cit. No. 1872.

(٤) غالب جاسم الدجيلى: نقود السلطان عبدالحميد - ص ٨١.

(٥) رقم السجل ١٨٠٠١ - الوزن ١٦ر٤٧ جرام - القطر ٣٩ مم.

(٦) غالب جاسم الدجيلى: المرجع السابق ص ٨١.

وقد نشرت قطعة فضية وزنها ٢٤ر٨٩ جرام من ضرب قسطنطينية في العام الثامن من حكم عبدالحميد الأول^(١) وأشار أرتق (Artuk) إلى قطعة أخرى تزن ٢٣ر٠٧ جرام سكّت في العام السادس عشر من سلطنة عبدالحميد بن أحمد^(٢).

١٧- النقود الفضية للسلطان سليم بن مصطفى:

تواتر في عهد سليم الثالث ضرب الأنصاف الفضية بمصر، ف ضرب نصف فضة (ميدى) وفي ولاية إسماعيل باشا سنة ١٢٠٣هـ بوزن تراوح بين ٣١٢ر جرام و ٢٦٣ر جرام وبمقياس تردد بين ٣٩٧ و ٣٩٦ من الألف^(٣). وكان وجه هذه القطع الخليفة الوزن مشغولاً بطغراء السلطان أما الوجه فيه تاريخ جلوس السلطان على العرش والتاريخ الفعلي للضرب فوق حرف الباء من كلمة «ضرب» حسب ترتيب السنة بين سنوات حكم السلطان^(٤).

و ضرب ميدى زمن عزت محمد باشا سنة ١٢٠٥هـ كان وزنه ١٠ / ١ من الدرهم ومقياسه ٤٤٠ من الألف وآخر بمثل وزنه فيما بين عامي ١٢٠٥ و ١٢٠٨هـ وبمقياس ٤١٨ من الألف ثم ميدى في زمن صالح باشا عام ١٢٠٨هـ وكان وزنه ٣٠٢ر جرام ومقياسه ٣٩٦ من الألف^(٥).

وفي نهاية عام ١٢١١هـ كان وزن نصف الفضة بمصر قد بلغ ربع جرام وثلاثة فضة والباقي نحاس^(٦). أما البارة الإسلامية فقد ضربت سنة ١٢٠٨هـ بوزن تأرجح بين ٢٧٧ر. جرام، و ٢٤٥ر جرام وبمقياس أقصاه ٤٧٩ وأدناه ٤٧٠ من الألف، ثم انخفض الوزن والمقياس أيضاً في عام ١٢٠٩هـ فبلغ الأول ٢٥٠ر جرام والثاني ٤٧٢ من الألف، وفي سنة ١٢١٠هـ ارتفع الوزن إلى ٢٦٠ر جرام ولكن على حساب المقياس الذي انحدر إلى ٤٦٨ من الألف^(٧).

كما ضربت بمصر في عهده قروش فضية من ذات الأربعين مدينى أطلق عليها أحياناً «يزلك» وهي بنفس طراز الأنصاف المصرية ذات الطغراء^(٨).

ولدينا بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة قطعة فضية^(٩) (قطعة ١٢٦ - لوحة ٤٥) هي

(١) CIC.No. 3971.

(٢) Artuk: op. cit No. 1871.

(٣) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٣٠.

(٤) سليم عرفات: النقود العربية - ص ٢٣٨.

(٥) على مبارك: المرجع السابق ج ٢٠ ص ١٣١.

(٦) محمد مختار: التوقيعات - ص ٦٠٦.

(٧) على مبارك: المرجع السابق ج ٢٠ ص ١٣٠.

(٨) سليم عرفات: المرجع السابق ص ٢٣٨.

(٩) رقم السجل ١٧٨٨١ - الوزن ٣ر٤٥ جرام - القطر ٢٣ مم.

ولاشك إحدى مضاعفات البارة التي كانت تضرب في إسلامبول، في الوجه منها طغراء السلطان سليم بن مصطفى خان، أما الظهر فيه:

ضرب في
إسلامبول
١٢٠٣

وهو ما يعنى تخلى مسكوكات هذا السلطان الفضية عن محاكاة كتابات النقود الذهبية التي رأيناها في عهد سلفه وقد اتبع ذات الطراز في القطع الأثقل وزناً من حيث إثبات اسم «إسلامبول» الذي قهر تسمية قسطنطينية في نقود مصطفى الثالث وتسجيل تاريخ جلوس السلطان على العرش وهو عام ١٢٠٣ هـ على ظهر القطعة وتاريخ سكها فوق حرف الباء من كلمة ضرب حسب ترتيب سنوات حكم السلطان^(١).

وكما هو الأمر دائماً فإن دور الضرب المغربية لم تبد أى التزام بهذا الطراز، كما يظهر ذلك واضحاً في قطعة فضية محفوظة بمتحف الفن الإسلامى^(٢) بالقاهرة (قطعة ١٢٧ - لوحة ٤٦) وهى من ضرب طرابلس غرب.

وأهم ما يميز طرازها الذى رأيناه سابقاً في إنتاج دار ضرب تونس هو كتابة اسم السلطان دون طغراء مع العبارة الدعائية التقليدية «دام ملكه» وتسجيل تاريخ الضرب دون ذكر سنة تولى السلطان للعرش:

الوجه	الظهر
سلطان	ضرب في
سليم ابن	طرابلس
مصطفى خان	غرب
دام ملكه	١٣١٠

ويلاحظ هنا استخدام خطوط تفصل بين أسطر نقوش الوجه وزخرفة السهم « » التي تميزت بها قروش إسلامبول ذات الطغراء.

وجدير بالذكر أن تداول النقود الفضية للسلطان مصطفى خان لم ينقطع في مصر إبان الاحتلال الفرنسى^(٣)، وإن كان قد انقطع ورود أى سكان جديدة من إسلامبول التي ظلت تضرب مضاعفات البارة على نفس نسقها المعتاد^(٤).

(١) Artuk: op. cit No. 1004. و أيضاً CIC. Nos 3812, 3813, 3817 - 3822.

(٢) رقم السجل ١٧٨١٧ - الوزن ٣١٣١ جرام - القطر ٢٧ مم.

(٣) انظر وصف مصر، الجزء السادس.

(٤) Lane - Pool (S.): Catalogu of the Arabic Coins. - p. 306.

ثالثاً: النقود النحاسية العثمانية

عندما حل العثمانيون بمصر كانت البلاد قد استقرت في معاملتها على استخدام العملات النحاسية كعملات مقبولة في الدفع وقد سجل المقریزی في إغاثة الأمة أنه منذ عصر السلطان الظاهر برقوق، وللناس بمصر ثلاثة نقود أكثرها الفلوس وهو النقد الرائج الغالب، وقد راجت هذه الفلوس وكثرت حتى صارت المبيعات وقيم الأعمال كلها تنسب إلى هذه القطع النحاسية^(١).

وقد وجدت الفلوس النحاسية طريقها إلى وثائق الأوقاف في الفترة الأخيرة من عصر الدولة المملوكية حيث قدرت بالفلوس الجدد رواتب الطلاب والمدرسين في بعض الوقفيات كما هو الحال في وقفیات قراقجا الحسنى والسيفی قرقماس ويشبك من مهدی^(٢).

ولما كان الغرض من ضرب الفلوس^(٣) الجدد هو في الأصل توفير عملة نقدية «لشراء الأمور الحاضرة فقط» أو هي «لنفقات البيوت ولأغراض ما يحتاج إليه من الخضر والبقول ونحوها»^(٤) فإن هذه الجدد سرعان ما قلت أهميتها وتوقفت دار الضرب عن سكها في نهايات العصر العثماني نتيجة لارتفاع قيمة السلع الغذائية وانخفاض قيمة المديني (النصف فضة) لدرجة لم يعد الأمر يستوجب معها اللجوء إلى النقد الأدنى قيمة، وإن لم يمنع ذلك فقراء الناس من استخدام هذه الأجداد بأنواعها المختلفة لشراء بعض احتياجاتهم^(٥).

ونظراً لتضاؤل قيمة هذه الأفلس فإن السلطان سليم الأول أقدم عند دخوله إلى مصر والشام على إلغاء التعامل بالجدد المملوكية، بعكس ما كان مرعياً مع النقود المملوكية من معدني الذهب والفضة التي سمح بتداولها جنباً إلى جنب مع النقود العثمانية، ولعل ذلك عائد إلى أن إبطال الأفلس المملوكية لم يكن ليؤثر بشدة على التداول النقدي.

(١) المقریزی: إغاثة الأمة ص ٧١ - ٧٢.

(٢) د. محمد أمين: الأوقاف - ص ٢٩٧.

(٣) اكتسبت هذه الفلوس النحاسية صفة الجدد عند ضربها لأول مرة ثم صار ذلك علماً عليها، ويقال لهذا القطع النحاسية جدد أو أجداد ومفردها جديد - انظر: Dozy op. cit. Tome I p. 175.

(٤) تحدث المقریزی مطولاً عن دور هذه الفلوس النحاسية التي كان تتداول لشراء احتياجات المنازل التي تقل أسعارها عن الدرهم الفضي وأجزائه - المقریزی: إغاثة الأمة: ص ٧٠.

(٥) وصف مصر ج ٦ ص ٨١.

ففى ١٠ ربيع الأول عام ٩٢٣هـ نودى بدمشق أن الفلوس المملوكية ستلغى من التعامل بعد خمسة أيام وبعد يومين أظهر القاضى العثمانى الفلوس العثمانية الجدد^(١). وفى ١٧ ربيع الأول من نفس العام نودى فى القاهرة بإبطال الفلوس العتق وضربت فلوس جدد عليها اسم سليم شاه كانت خفيفة الوزن فتضرر الناس منها^(٢). ولما كانت هذه الأفلس الجديدة تؤدى إلى خسارة مقدارها الثلث لحائزى الفلوس القديمة، فإن الناس استمرت فى التعامل بالجدد المملوكية وصارت البضائع تباع بسعيرين سعر بالفلوس العتق وسعر بالفلوس الجديدة^(٣).

ويبدو أن فرض العثمانيين لنقودهم النحاسية بسعر أعلى من قيمتها الحقيقية قد أدى إلى تدمير فى الأسواق، مما أدى إلى تخفيض قيمتها سواء بالشام أو بمصر. حدث ذلك التخفيض بدمشق فى أول شعبان من عام ٩٢٣هـ حيث «نودى على الفلوس الجدد التى ضربت باسم سليم خان كل ستة عشر فلساً بدرهم بعد أن كانت ثمانية بدرهم فذهب للناس مال كثير فى ذلك»^(٤).

أما فى مصر فقد تضرر الناس من صرف كل ١٦ جديداً عثمانياً بنصف فضة، فنادى الزينى بركات المحتسب «بأن النصف فضة يصرف بأربعة وعشرين جديداً فنارت العثمانية على الزينى بركات فنادى فى يومه بأن كل شىء يبقى على حاله كل ستة عشر جديداً بنصف فغلقت الدكاكين واضطربت الأحوال»^(٥).

ورغم أننا لم نصادف قطعاً من هذه الجدد الخفيفة الوزن، إلا أن قطعة من النحاس السميك نشرها كل Jungfleisch وEdhems، كانت مشابهة فى وزنها وشكلها للأفلس المملوكية وهو ما رجح نسبتها فى رأى د. سهام المهدي إلى عصر السلطان سليم الأول حيث لم تحمل هذه القطع أسماء للسلطين^(٦).

وقد صوبت د. سهام المهدي قراءة وجه هذه القطعة لتكون: «بلغ الله نصره بمصر

(١) محمد بن طولون: مفاكهة الخلان - قسم ٢ ص ٥٩.

(٢) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ١٧٤.

(٣) أمين سامى: تقويم النيل - ج ٢ ص ٦.

(٤) محمد بن طولون: المصدر السابق قسم ٢ ص ٦٥.

(٥) على مبارك: الخطط - ج ٢٠ ص ١٤٤.

(٦) Sham El Mahdei: op. cit. p. 194.

وقد أشارت وثائق المحكمة إلى تداول فلوس جدد نحاس كبار وصغار. محكمة بولاق سجل (٤) حجة

(١١٣) بتاريخ ١٨ شوال سنة ٩٥٤هـ.

المخروسة» أما الظاهر الذى قرأه Edhems (رابع الوقت سنة ٩٢٦هـ) ^(١) فإن الأقرب للصحة هو قراءتها على هذا النحو (رابع الوقت سنة ٩٢٦هـ) ذلك أن صفة «رائج» كانت لصيقة دائماً بالفلوس الجدد فى وثائق المحكمة الشرعية، فيقال «الفلوس الجدد النحاس الرائجة معاملة تاريخه» ^(٢) بما يعنى قبولها فى التداول مع اختلاف تواريخ سكها وقد يضاف أيضاً «الرائجة معاملة تاريخه بمصر المخروسة» ^(٣) وفى أحد وثائق المحكمة جاء ذكر «الفلوس الجدد المضروبة من النحاس الأحمر رائج الوقت معاملة تاريخه» ^(٤).

وكما كان الأمر فى العصر المملوكى، نظر إلى الفلوس النحاسية بوصفها نقوداً غير شرعية فكانت لا تذكر فى بعض الأحيان فى عقود البيع والشراء ويكتفى بالقول بأن المبلغ من الفلوس الجدد يساويه مقدار كذا من أنصاف الفضة ^(٥).

وإذا كانت مصر قد عرفت تداول الفلوس النحاسية بالوزن لأول مرة فى سلطنة العادل كتبها عام ٦٩٥هـ ^(٦)، فإن هذا التقليد ظل معمولاً به فى العصر العثمانى، ونجد ما يثبت ذلك فى وثائق المحاكم الشرعية، إذ ورد فى بعضها «ومن الفلوس ستة وثلاثون درهما» ^(٧) أى مقدار من الفلوس يزن ٣٦ من وحدة الوزن المعروفة «بالدرهم»، وجاء فى إحدى الوثائق أيضاً «صرة فلوس جدد نحاس مجهولة العدد» ^(٨).

وفضلاً عن ذلك فقد تم تداول الجدد النحاسية بالعدد، فيقال «من الفلوس الجدد المضروبة من النحاس الأحمر عشرين نصفاً» ^(٩).

وبصفة عامة فقد كانت النقود النحاسية العثمانية تبدى أكبر مظاهر التشوه وعدم الاستواء فى أشكالها وعدم الدقة فى صنعها، إما لأن العاملين فى دار الضرب كانوا يتوقعون ولا بد أن يحصلوا على أدنى أجر حتى ولو أجادوا صنعها بسبب قيمتها الدنيا أو لأن هولاء العمال قد أبدوا الكثير من التعجل والقصور فى صنعها ^(١٠).

(١) Seham El Mahdei: op. cit. p. 193.

(٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٢) حجة (١٩٢٥) بتاريخ ١٠٣٢هـ.

(٣) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) ص ٦ حجة (٢٧) بتاريخ ١٨ ذى القعدة ١٠٤٠هـ.

(٤) محكمة قناطر السباع سجل (١١٩) ص ٤٣٥ حجة (٢٣٤٤) بتاريخ ٢٩ ربيع الأول ٩٧٢هـ.

(٥) د. ليلى عبداللطيف: المرجع السابق ص ٢٥٧.

(٦) المقرئى: إغاثة الأمة - ص ٧١.

(٧) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٤٠) ص ٢٢ حجة ١١٠ بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى سنة ٩٤٣هـ.

(٨) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ٥٥ حجة ١٤٨ بتاريخ ١٦ ذى الحجة سنة ١٠٠٨هـ.

(٩) محكمة بولاق سجل (٧) حجة (١٢٦٦) بتاريخ مستهل جمادى الأولى سنة ٩٦٨هـ.

(١٠) وصف مصر - ج ٦ ص ٩٥.

وتظهر الأمثلة التي وصلتنا من الفلوس النحاسية المضروبة في العصر العثماني أنها قد ضربت دون تقييد بطراز محدد، وإن أبدت الجدد المضروبة بمصر في بعض الأحيان التزاماً بتقاليد الجدد المملوكية من حيث عدم ذكر اسم السلطان عليها ولا سيما في بداية الحكم العثماني.

ففي عهد سليمان القانوني ضربت جدد نحاسية على وجهها العبارة الدعائية «عز نصره» و«ضرب مصر ٩٢٩» أما ظهر القطعة فكان منقوشاً بزخرفة^(١). وبمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة فلس نحاسي^(٢) (قطعة ٣٤) نقش على وجهه:

ضرب بمصر

سنة

٩٣٠

بينما نقش على الظهر نجمة سداسية الأطراف وهذه القطعة تخلو أيضاً من ذكر اسم السلطان سليمان الأول.

وقد نشر في كتالوج دار الكتب المصرية فلس من ضرب مصر عام ٩٥٢هـ دون توضيح لطبيعة كتاباته^(٣) ولدينا أيضاً فلس من ضرب مصر عام ٩٧٠هـ بمجموعة متحف الفن الإسلامي^(٤) بالقاهرة (قطعة ٣٨) وهو وإن شذ في كتاباته عن مألوف نقوش الأفلس المملوكية من حيث تسجيل اسم السلطان إلا أنه فعل النقيض كتابات الظهر التي احتوت شهادة التوحيد بالخط الكوفي، وفي ذلك خروج واضح عن طراز النقود العثمانية ليس فقط من ناحية الشكل في استخدام الخط الكوفي بل وأيضاً من حيث المضمون، إذ سجلت شهادة التوحيد التي كان نقشها على نقود المماليك أحد مبررات الغزو العثماني لمصر. وهذا «الجديد» من القطع النادرة في مجموعات السكة العثمانية بمصر أو خارجها.

وبنفس المجموعة عدة قطع نحاسية منها واحدة^(٥) (قطعة ٣٥) من ضرب دمشق عام ٩٣٤هـ وقد نقش على وجهها اسم السلطان «سلطان سليمان بن سليم» بينما كتب على الظهر اسم دار الضرب (دمشق) وتاريخه (٩٣٤هـ).

(١) سليم عرفات: النقود العربية - ص ٢٢٤.

(٢) رقم السجل ٢٧٩٣٣ - القطر ١٥ مم.

(٣) CIC. No. 3533.

(٤) رقم السجل ١٩٧٢٣ = القطر ١٤ مم.

(٥) رقم السجل ١٥٤٥٩ = القطر ١٧ مم. (٦) رقم السجل ٣٣٢١ (٧) رتبة الأرقام التسلسلية (٨)

٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤١١ - ١٤١٢ - ١٤١٣ - ١٤١٤ - ١٤١٥ - ١٤١٦ - ١٤١٧ - ١٤١٨ - ١٤١٩ - ١٤٢٠ - ١٤٢١ - ١٤٢٢ - ١٤٢٣ - ١٤٢٤ - ١٤٢٥ - ١٤٢٦ - ١٤٢٧ - ١٤٢٨ - ١٤٢٩ - ١٤٣٠ - ١٤٣١ - ١٤٣٢ - ١٤٣٣ - ١٤٣٤ - ١٤٣٥ - ١٤٣٦ - ١٤٣٧ - ١٤٣٨ - ١٤٣٩ - ١٤٤٠ - ١٤٤١ - ١٤٤٢ - ١٤٤٣ - ١٤٤٤ - ١٤٤٥ - ١٤٤٦ - ١٤٤٧ - ١٤٤٨ - ١٤٤٩ - ١٤٥٠ - ١٤٥١ - ١٤٥٢ - ١٤٥٣ - ١٤٥٤ - ١٤٥٥ - ١٤٥٦ - ١٤٥٧ - ١٤٥٨ - ١٤٥٩ - ١٤٦٠ - ١٤٦١ - ١٤٦٢ - ١٤٦٣ - ١٤٦٤ - ١٤٦٥ - ١٤٦٦ - ١٤٦٧ - ١٤٦٨ - ١٤٦٩ - ١٤٧٠ - ١٤٧١ - ١٤٧٢ - ١٤٧٣ - ١٤٧٤ - ١٤٧٥ - ١٤٧٦ - ١٤٧٧ - ١٤٧٨ - ١٤٧٩ - ١٤٨٠ - ١٤٨١ - ١٤٨٢ - ١٤٨٣ - ١٤٨٤ - ١٤٨٥ - ١٤٨٦ - ١٤٨٧ - ١٤٨٨ - ١٤٨٩ - ١٤٩٠ - ١٤٩١ - ١٤٩٢ - ١٤٩٣ - ١٤٩٤ - ١٤٩٥ - ١٤٩٦ - ١٤٩٧ - ١٤٩٨ - ١٤٩٩ - ١٥٠٠ - ١٥٠١ - ١٥٠٢ - ١٥٠٣ - ١٥٠٤ - ١٥٠٥ - ١٥٠٦ - ١٥٠٧ - ١٥٠٨ - ١٥٠٩ - ١٥١٠ - ١٥١١ - ١٥١٢ - ١٥١٣ - ١٥١٤ - ١٥١٥ - ١٥١٦ - ١٥١٧ - ١٥١٨ - ١٥١٩ - ١٥٢٠ - ١٥٢١ - ١٥٢٢ - ١٥٢٣ - ١٥٢٤ - ١٥٢٥ - ١٥٢٦ - ١٥٢٧ - ١٥٢٨ - ١٥٢٩ - ١٥٣٠ - ١٥٣١ - ١٥٣٢ - ١٥٣٣ - ١٥٣٤ - ١٥٣٥ - ١٥٣٦ - ١٥٣٧ - ١٥٣٨ - ١٥٣٩ - ١٥٤٠ - ١٥٤١ - ١٥٤٢ - ١٥٤٣ - ١٥٤٤ - ١٥٤٥ - ١٥٤٦ - ١٥٤٧ - ١٥٤٨ - ١٥٤٩ - ١٥٥٠ - ١٥٥١ - ١٥٥٢ - ١٥٥٣ - ١٥٥٤ - ١٥٥٥ - ١٥٥٦ - ١٥٥٧ - ١٥٥٨ - ١٥٥٩ - ١٥٦٠ - ١٥٦١ - ١٥٦٢ - ١٥٦٣ - ١٥٦٤ - ١٥٦٥ - ١٥٦٦ - ١٥٦٧ - ١٥٦٨ - ١٥٦٩ - ١٥٧٠ - ١٥٧١ - ١٥٧٢ - ١٥٧٣ - ١٥٧٤ - ١٥٧٥ - ١٥٧٦ - ١٥٧٧ - ١٥٧٨ - ١٥٧٩ - ١٥٨٠ - ١٥٨١ - ١٥٨٢ - ١٥٨٣ - ١٥٨٤ - ١٥٨٥ - ١٥٨٦ - ١٥٨٧ - ١٥٨٨ - ١٥٨٩ - ١٥٩٠ - ١٥٩١ - ١٥٩٢ - ١٥٩٣ - ١٥٩٤ - ١٥٩٥ - ١٥٩٦ - ١٥٩٧ - ١٥٩٨ - ١٥٩٩ - ١٦٠٠ - ١٦٠١ - ١٦٠٢ - ١٦٠٣ - ١٦٠٤ - ١٦٠٥ - ١٦٠٦ - ١٦٠٧ - ١٦٠٨ - ١٦٠٩ - ١٦١٠ - ١٦١١ - ١٦١٢ - ١٦١٣ - ١٦١٤ - ١٦١٥ - ١٦١٦ - ١٦١٧ - ١٦١٨ - ١٦١٩ - ١٦٢٠ - ١٦٢١ - ١٦٢٢ - ١٦٢٣ - ١٦٢٤ - ١٦٢٥ - ١٦٢٦ - ١٦٢٧ - ١٦٢٨ - ١٦٢٩ - ١٦٣٠ - ١٦٣١ - ١٦٣٢ - ١٦٣٣ - ١٦٣٤ - ١٦٣٥ - ١٦٣٦ - ١٦٣٧ - ١٦٣٨ - ١٦٣٩ - ١٦٤٠ - ١٦٤١ - ١٦٤٢ - ١٦٤٣ - ١٦٤٤ - ١٦٤٥ - ١٦٤٦ - ١٦٤٧ - ١٦٤٨ - ١٦٤٩ - ١٦٥٠ - ١٦٥١ - ١٦٥٢ - ١٦٥٣ - ١٦٥٤ - ١٦٥٥ - ١٦٥٦ - ١٦٥٧ - ١٦٥٨ - ١٦٥٩ - ١٦٦٠ - ١٦٦١ - ١٦٦٢ - ١٦٦٣ - ١٦٦٤ - ١٦٦٥ - ١٦٦٦ - ١٦٦٧ - ١٦٦٨ - ١٦٦٩ - ١٦٧٠ - ١٦٧١ - ١٦٧٢ - ١٦٧٣ - ١٦٧٤ - ١٦٧٥ - ١٦٧٦ - ١٦٧٧ - ١٦٧٨ - ١٦٧٩ - ١٦٨٠ - ١٦٨١ - ١٦٨٢ - ١٦٨٣ - ١٦٨٤ - ١٦٨٥ - ١٦٨٦ - ١٦٨٧ - ١٦٨٨ - ١٦٨٩ - ١٦٩٠ - ١٦٩١ - ١٦٩٢ - ١٦٩٣ - ١٦٩٤ - ١٦٩٥ - ١٦٩٦ - ١٦٩٧ - ١٦٩٨ - ١٦٩٩ - ١٧٠٠ - ١٧٠١ - ١٧٠٢ - ١٧٠٣ - ١٧٠٤ - ١٧٠٥ - ١٧٠٦ - ١٧٠٧ - ١٧٠٨ - ١٧٠٩ - ١٧١٠ - ١٧١١ - ١٧١٢ - ١٧١٣ - ١٧١٤ - ١٧١٥ - ١٧١٦ - ١٧١٧ - ١٧١٨ - ١٧١٩ - ١٧٢٠ - ١٧٢١ - ١٧٢٢ - ١٧٢٣ - ١٧٢٤ - ١٧٢٥ - ١٧٢٦ - ١٧٢٧ - ١٧٢٨ - ١٧٢٩ - ١٧٣٠ - ١٧٣١ - ١٧٣٢ - ١٧٣٣ - ١٧٣٤ - ١٧٣٥ - ١٧٣٦ - ١٧٣٧ - ١٧٣٨ - ١٧٣٩ - ١٧٤٠ - ١٧٤١ - ١٧٤٢ - ١٧٤٣ - ١٧٤٤ - ١٧٤٥ - ١٧٤٦ - ١٧٤٧ - ١٧٤٨ - ١٧٤٩ - ١٧٥٠ - ١٧٥١ - ١٧٥٢ - ١٧٥٣ - ١٧٥٤ - ١٧٥٥ - ١٧٥٦ - ١٧٥٧ - ١٧٥٨ - ١٧٥٩ - ١٧٦٠ - ١٧٦١ - ١٧٦٢ - ١٧٦٣ - ١٧٦٤ - ١٧٦٥ - ١٧٦٦ - ١٧٦٧ - ١٧٦٨ - ١٧٦٩ - ١٧٧٠ - ١٧٧١ - ١٧٧٢ - ١٧٧٣ - ١٧٧٤ - ١٧

وهناك أيضاً قطعة ثانية^(١) (قطعة ٣٦) من ضرب عام ٩٥٧هـ وقد فقد من كتاباتها اسم دار الضرب، وهي تتميز بتسجيل اسم السلطان ودار الضرب (بقيت منها كلمة ضرب) والعبارة الدعائية «عز نصره» جميعاً على وجه القطعة في الوقت الذي اكتفى فيه بنقش زخرفة التوريق العربية (الأرابيسك) وتاريخ الضرب محصوراً داخل دائرة بالظهر.

وثمة فلس بنفس المجموعة من ضرب قسطنطينية عام ٩٦٦هـ^(٢) (قطعة ٣٧)، ومن الملفت للنظر أن نقوشه لا تضم اسم السلطان العثماني، فالوجه يحتوى اسم دار الضرب قسطنطينية وتاريخ (٩٦٦) والظهر به زخارف من خطوط متقاطعة في مركز واحد، وهو ما يذكرنا بطراز الجدد المملوكية.

وفي متحف الفن الإسلامي بالقاهرة فلس نحاسي ضرب في عهد السلطان سليم ابن سليمان^(٣) (قطعة ٤٢ - لوحة ٦)، ولولا تاريخ الضرب المسجل على وجه القطعة لنسب هذا الجديد لعصر المماليك دون أدنى تردد من أى باحث متخصص.

فهذا الجديد يحمل على الوجه اسم دار الضرب (مصر) وعبارة «ضرب ٩٧٧» محصورة في منطقة بيضاوية تنتهي في أحد طرفيها برسم يشبه ورقتين نباتيتين، مع إغفال اسم السلطان أما الظهر فسطحه مشغول بالكامل بزخرفة من خطوط متقاطعة تشبه شبابيك الأسبلة المغشاة بمصبغات حديدية. ويحمل طراز هذا الفلس التزاماً واضحاً بطرز أشباهه من نفود السلطان الغورى النحاسية، والتي يذكر عنها ابن إياس أنها قد ضربت في رجب عام ٩٠٧هـ، وقد نقش عليها «هيئة شباك» فوقف أمر الفلوس التي كانت قبل ذلك وصارت السوق لا تأخذ إلا الفلوس التي منقوش عليها الشباك^(٤)، ولعله في إعادة نقش رسم الشباك استجابة لما ألفه الناس من تداول هذا الطراز من الجدد النحاس.

وفي مجموعة دار الكتب المصرية جديد نحاسي^(٥) نادر من عصر السلطان مراد الثالث وهو من ضرب مصر في عام ٩٨٣هـ، وأبرز ما في نقوش هذا الفلس أن ظهر القطعة يحمل اسم دار الضرب «مصر» وتاريخ السك ٨٣٠٩، بينما نقش على الوجه تاريخ الضرب مرة أخرى «٩٨٣» واسم «حسن».

(١) رقم السجل ٢١٤٠٦ - القطر ١٤م.

(٢) رقم السجل ٢١٣٩٨ - القطر ١٤م.

(٣) رقم السجل ١٧٧٩٠ - القطر ١٢م.

(٤) ابن إياس: بدائع الزهور - ج ٤ ص ٢٤.

(٥) CIC: No. 3584.

ويشير ظهور اسم «حسن» على هذه القطعة العديد من التكهّنات، لعل أسبقها في التبادر إلى الذاكرة احتمال أن يكون حسن هذا أحد ولاة مصر الذين درجوا في بعض الأحيان على تسجيل أسمائهم أو الأحرف الأولى منها على المسكوكات الذهبية والفضية كما رأينا سابقاً، ولكن هذا الاحتمال يستبعد على الفور إذا ما علمنا أن أول باشا تولى مصر باسم «حسن» كان هو «حسن باشا الخادم» الذي ولى مصر في جمادى الآخرة عام ٩٨٨هـ^(١). ويبقى أنه من المرجح أن حسن هذا كان منوطاً به الإشراف على سك النقود النحاسية بالضربخانة المصرية بل ربما كان هو أمين دار الضرب نفسها.

وترجع إلى عهد هذا السلطان ثلاثة أفلس نحاسية محفوظة بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة أولها (قطعة ٤٩)^(٢) تحمل اسم السلطان كاملاً على الوجه «السلطان مراد بن السلطان سليم» والقطعتان الأخريان متماثلتان (قطعة ٥٠ وقطعة ٥١) وبنقوشهما ما يفيد أن اسم السلطان كان مسجلاً عليهما كاملاً إضافة إلى العبارة الدعائية «خلد الله ملكه» التي ألفناها على النقود الفضية.

ويحتفظ متحف الفن الإسلامى بالقاهرة أيضاً بمجموعة متنوعة من النقود النحاسية التى ضربت فى عهد السلطان محمد بن مراد تتفق جميعها فى أنها تحمل اسم السلطان.

من هذه القطع واحدة من ضرب قسطنطينية (قطعة ٦١)^(٣) بالوجه منها اسم السلطان وبالظهر اسم دار الضرب قسطنطينية.

وثمة قطعتان من طراز واحد، إحداهما من ضرب برسة (قطعة ٦٢)^(٤) والثانية من ضرب أدرنة (قطعة ٦٣)^(٥) يحمل كل منهما اسم السلطان «محمد بن مراد خان» فى هامش الوجه مع الصيغة الدعائية «عز نصره» وقد نقش على ظهر كل قطعة اسم دار الضرب مصحوباً فى القطعة المضروبة فى بروسه بصيغة «خلد ملكه». وقد زخرفت هذه القطع بزخرفة واحدة عبارة عن خطوط متقاطعة فى مركز واحد.

وبالمتحف أيضاً قطعة نحاسية (قطعة ٦٥ - لوحة ١٥)^(٦) تحمل بهامش الوجه اسم

(١) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ١١٩.

(٢) رقم السجل ١/ ١٧٤٥١ - القطر ١٩ مم، ورقم السجل ٢/ ١٧٤٥١ - القطر ٢٠ مم.

(٣) رقم السجل ١٧٨٧٥ - القطر ١٣ مم.

(٤) رقم السجل ١٧٨٣٦ - القطر ١٣ مم.

(٥) رقم السجل ٤/ ١٧٤٥٤ - القطر ١٤ مم.

(٦) رقم السجل ١/ ١٧٤٥٤ - القطر ١٤ مم.

السلطان والعبارة الدعائية «عز نصره». وفلس خامس (قطعة ٦٦)^(١) بمركز الوجه فيه اسم السلطان أما الظهر فبه زخرفة هندسية بسيطة.

وبالإضافة إلى ما سبق فهناك قطعتان من النحاس متشابهتان في نفس المجموعة السابقة (القطعتان ٦٧، ٦٤)^(٢)، وكلاهما يحمل اسم السلطان «محمد بن مراد» بمركز الوجه، وزخرفة هندسية بظهر القطعة، وهي مؤلفة من مستطيل يقطعه قضبان بشكل متقاطع.

أما النقود النحاسية للسلطان أحمد الأول فقد نشر منها قطعة سميكة نقش على وجهها اسم دار الضرب «مصر المحروسة» وتاريخ الضرب «سنة ١٠١٣» وزخرف ظهر هذا الجديد بزخارف هندسية متقاطعة^(٣).

النقود النحاسية في عصر مراد الرابع:

في عهد هذا السلطان شهدت مصر حادثة تاريخية عرفت في مصادر هذه الفترة برمي النحاس، وقد وقعت لى ولاية أحمد باشا أمير (آخور الشهير بالكرجي) (١٣ رمضان ١٠٤٢ - ٢٥ جمادى الأولى ١٠٤٥ هـ) الذى عرف بسببها باسم أحمد باشا رامى النحاس.

وحسب ما ذكره أحمد شلبي فإنه ورد لمصر من الديار الرومية فى عام ١٠٤٣ هـ أقراس من النحاس لتباع فى مصر «فجمع الباشا العسكر واستشارهم فى أمر النحاس فأشار بعضهم برميّه على التجار وبعضهم أشار برميّه على الأوقاف وكان مراد الوزير أن يرسله إلى بلاد السودان والتكرور ويدفع الثمن من عنده إلى السلطنة فما أراد الله وحصل للناس ضرر عظيم بسببه»^(٤).

وقد قدرت كميات هذا النحاس بحوالى ١٢ ألف قنطار من النحاس طلب السلطان من الباشا سبكها نقوداً على أن يبعث عوضاً عنها إلى الآستانة ثلاثمائة ألف زر محبوب^(٥).

بينما يروى أبو السرور البكرى رواية مختلفة بعض الشيء، فيذكر أن أحد رجال والى مصر السابق وهو الأمير «حسن بك» قد نصح أحمد باشا بأن يرسل إلى السلطان فى طلب النحاس لضربه فلوساً بعد أن نذر النحاس بمصر، ففعل الوالى وأرسل عرضاً مع محمد أغا يطلب فيه ألف قنطار من النحاس، فما كان من السلطان إلا أن أرسل ١٢ ألف قنطار من

(١) رقم السجل ١٧٤٥٤/٥ - القطر ١٥ م.

(٢) رقم السجل ١٧٤٥٤/٣ - القطر ١٥ م - ورقم السجل ٢٠٩٨٤ - القطر ١٣ م.

(٣) Artuk: op. cit No. 1672.

(٤) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ١٤٥.

(٥) جرجى زيدان: تاريخ مصر ج ٢ ص ٣٦.

النحاس طالباً ثلاثمائة ألف دينار ثمناً لها وكان دخول النحاس إلى مصر في آخر شوال عام ١٠٤٣هـ^(١).

ويبدو أن إقدام الباشا على تعيين «مصطفى بك» لرمى النحاس على أرباب الحرف وأهل الأوقاف في سادس ذى الحجة عام ١٠٤٣هـ ولمدة عام بسعر ٢٤٠٠ نصف فضة للقنطار^(٢)، يبدو إن هذا الإجراء قد جاء بعد فشل الوالى فى ضرب هذه الكميات الهائلة من النحاس فلوساً. إذ نعرف أن أحمد باشا جمع الصنائع واستشارهم فأجمع رأيهم على ضرب النحاس فلوساً، «فأرسل جمع أرباب الصنائع ممن يضرب بالمطرفة من حداد وصايغ وغير ذلك» فحضروا وجعلت لهم أفران فى أحد بيوت القاهرة وشرعوا فى ضرب النحاس، كل درهم نحاس بجديد^(٣). ولما كانت الجدد قبل ذلك تضرب بوزن درهمين للجديد الواحد فقد أدى ظهور الجدد الخفيفة إلى خوف الناس وارتفاع الأسعار وتعطل حركة البيع والشراء فى الأسواق^(٤). فضلاً عن عدم إقبال الناس على التعامل بالفلوس الجديدة، فقد اضطر أحمد باشا إلى التوقف عن ضرب الفلوس بسبب موت جماعة من الصناع لشدة الحر، وقبض على أثر ذلك على حسن بك وحبسهُ لأنه أشار عليه باستقدام النحاس^(٥). وعلى أية حال فقد أدى رمى النحاس بعد التوقف عن سكهِ فلوساً إلى ارتفاع الأسعار بسبب رمية على الصناع وزاد الطين بلة انخفاض النيل فى هذا الوقت^(٦).

وقد نشر فلوس نحاسى من ضرب تونس عام ١٠٤١هـ وهو محفوظ بدار الكتب المصرية^(٧)، ومن المعروف أن نقوداً نحاسية من المغرب كان يتم تداولها بمصر فضلاً عن قطع نحاس غير مضروبة، عرفت فى مصر بالسحاة، «وكان يجلب منها الكثير مع الحجاج المغاربة فى الخالى ويبيعونها على أهل الأسواق بوزن الأبطال ويربحون فيها»^(٨). ومن عصر السلطان محمد الرابع نشرت قطعتان نحاسيتان إحداهما من ضرب طرابلس

(١) أبو السرور البكرى: الروضة المأنوسة الورقات ٣٢ب - ٣٣ب.

(٢) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ١٤٥ - ١٤٦ - ويذكر المؤرخ أن رمى النحاس انتهى فى ربيع الآخر عام ١٠٤٤هـ وحصل ثمنه فى غاية شهر شعبان.

(٣) أبو السرور البكرى: المصدر السابق ورقة ٣٣ب.

(٤) محمد مختار: التوفيقات - ص ٥٢١.

(٥) أبو السرور البكرى: الروضة المأنوسة ورقة ٣٣ب.

(٦) أمين سامى: تقويم النيل ج ٢ ص ٤٩.

(٧) الجيرتى: عجائب الآثار ج ٤ ص ٤٤٦.

(٨) Olcer: op. cit. No. 79.

غرب في عام ١٠٧٨ هـ^(١)، والأخرى من ضرب تونس في عام ١٠٨٠ هـ^(٢).
ولدينا بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة فلس نحاسي من ضرب تونس (قطعة ٩٢) في
عهد السلطان مصطفى الثاني ويبدو أنها سكّت في عام ١١٠٧ هـ وعلى وجهها اسم السلطان
«سلطان مصطفى خان» وكان الجدد النحاس من بين العملات التي أمر يسكها في مصر عند
توليّه العرش^(٣).

وقد حدثت بعهد هذا السلطان أزمة نقدية بمصر في عام ١١١٤ هـ بسبب ندرة الوحدات
النقدية الصغيرة من أنصاف الفضة الديوانية وشيوع المقصوص منها، وكان أحد مظاهر هذه
الأزمة النقدية اختفاء الجدد النحاس في كامل البلد «ودخل شهر رمضان سنة أربعة عشر ومائة
وألف والناس في كرب من قبل المعاملة وعدم الجدد النحاس»^(٤).

وقد فوض الباشا أغاة مستحفظان الشهير «على أغا» بعد عقد جمعية في بيت حسن أغا
بالنظر في ضرب جد نحاس^(٥)، فما كان من الأغا إلا أن قام بتسمير مغلق النحاس، وشدد
على النحاسين لتوريد قراضة النحاس إلى دار الضرب لتسك فلوساً جددًا^(٦).

أما النقود النحاسية في عهد السلطان أحمد الثالث فقد شهد تداولها عدة حوادث تاريخية
هامّة فإبان أحد نزاعات طوائف الجند والمعروفة بفتنة «إفرنج أحمد»، كان المتنازعون يملأون
مدافعهم بالرش والفلوس الجدد ليستخدموها في القتال، وكان ذلك في عام ١١٢٣ هـ^(٧).

وقد أدى نزاع عسكري آخر وهو المشهور بفتنة محمد بك جركس إلى ظهور جدد نحاس
غير شرعية قام بضربها أحد أتباع جركس الفارين إلى مدينة أخميم بصعيد مصر وهو الأمير
حسن. وكان المذكور قد شرع في تعمير البلدة فأقدم عليه «ناس مبيضو نحاس من درجة
(جرجا) دقوا له جدد نحاس يصرفها على العمارة وأنت الجدد بمصر دارت بين أيدي الناس
يقولوا جدد أخميمي»^(٨).

ورداً على تداول هذه الجدد غير الشرعية أصدر الباشا فرماناً في ٢ محرم عام ١١٢٨ هـ

(١) CIC: No. 3658.

(٢) رقم السجل ٢١٣٩٣ - القطر ٢٠ م.

(٣) د. ليلي عبد اللطيف: الإدارة - ص ١٤٢.

(٤) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص ٦٤-٦٥.

(٥) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٣٦.

(٦) أحمد كتخدا عزبان: المصدر السابق ص ٦٧.

(٧) الجبرتي: المصدر السابق ج ١ ص ٦٠.

(٨) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص ١٠٢-١٠٣.

بضرب جدد ذات طغراء (جدد بطرة) وزن كل جديد منها درهم واحد وأمر الناس بالتعامل بها^(١). ونودى فى القاهرة بإبطال الجدد الأخمىمى وضرورة التعامل بالجدد التى ضربها المعلم داود صاحب عيار دار الضرب فعرفت لذلك بالجدد الداودى^(٢).

ويبدو أن سك الجدد كان قد توقف بعد ذلك التاريخ، فعند مقدم الباشا الجديد فى ربيع الثانى من عام ١١٣٠هـ سأل عن دار الضرب وعدم شغلها «فأخبروه بقلة الوارد إليها فألبس داود قفطاناً وأشرك بينه وبين ابنه وقطعوا فلوساً نقرة وزن كل رطل (منها) ثمانى عشر فضة وسموها الجدد الداودى ونزلت إلى البلد فى غرة ربيع الثانى^(٣).

ونتيجة لأزمة نقدية حلت بالبلاد فى عام ١١٣٧هـ توقف الناس عن التعامل بالفلوس الجدد وكان يتعامل بها عدداً لأن وزن الجديد منها كان درهماً واحداً رغمًا عن مناداة الأغا بإقرار الناس على التعامل بها^(٤). وأعيد النداء فى جمادى الأولى من عام ١١٣٩هـ على جواز التعامل بالفلوس الجدد النحاس القديمة والجديدة^(٥).

وقرب نهاية سلطنة أحمد الثالث ضربت بمصر فلوس جدد كل جديد منها بوزن درهم، نزل الأغا فى ١٥ ذى القعدة عام ١١٤٠هـ ونادى بالتعامل بها عدداً وإبطال التعامل بالجدد عن طريق الوزن^(٦).

وفى مجموعة دار الكتب المصرية فليسان نحاسيان من ضرب مصر فى عهد أحمد الثالث وهما يحملان تاريخ جلوس السلطان على العرش وهو عام ١١١٥هـ^(٧).

أما فى عهد السلطان محمود الأول فقد سكّت بمصر جدد نحاسية على الوجه الأول من كل جديد اسم السلطان ودار الضرب وتاريخه أما الثانى فيوجد عليه نقش زخرفى^(٨).

من هذه الجدد قطعة نشرها عرفات، بوجهها اسم «محمود» ودار الضرب «مصر» وتاريخ جلوس السلطان على العرش عام ١١٤٣هـ، وبظهرها زخرفة على هيئة خطوط متداخلة^(٩).

(١) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٢٨٦.

(٢) أحمد كتخدا عزبان: المصدر السابق ص ١٠٣.

(٣) أحمد شلبى: المصدر السابق ص ٢٩٢.

(٤) المصدر السابق ص ٤٤٠.

(٥) وثيقة تسعير المواد الغذائية - ملحق (١) سطر ٣٦-٣٧.

(٦) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٥٣١.

(٧) CIC: Nos 3725 - 3726.

(٨) حسن الشافعى: المرجع السابق ص ١١٥.

(٩) سليم عرفات المبيض: النقود العربية ص ٢٣٤-٢٣٥.

وهناك أيضاً فلس آخر من ضرب مصر ضم في كتابات الوجه العبارة الدعائية «عز نصره» إلى جانب اسم السلطان (محمود) والإشارة إلى أنه ضرب في مصر سنة ١١٤٣هـ^(١). وفي مجموعة متحف الفن الإسلامي بالقاهرة (قطعة ١٠٦)^(٢) جديد نحاسي بهامش الوجه منه اسم السلطان محمود خان والصيغة الدعائية عز نصره وبوجه هذا الجديد وظهره أيضاً زخرفه من خطوط متقاطعة متحدة المركز.

وقد تميزت الجدد المضروبة في عهد السلطان مصطفى الثالث بنقش طغراء السلطان على الوجه وتسجيل تاريخ تولي السلطان للعرش واسم دار الضرب مصر على ظهر القطعة^(٣). وتظهر القطع النحاسية المضروبة في تونس ذات التقاليد التي التزمت بها دور الضرب في شمال إفريقيا في سك العملات الذهبية والفضية من ناحية تسجيل السنة الفعلية لضرب القطعة عوضاً عن تاريخ تولي السلطان للحكم، وفي مجموعة دار الكتب المصرية عدة أفلس من ضرب تونس في السنوات الواقعة بين عامي ١١٧٢ و ١١٨٦هـ^(٤).

وتجدر الإشارة إلى أن ضرب الجدد لم يتوقف بمصر أثناء سيطرة على بك الكبير على مقاليد الأمور ومشيخة البلد في مصر^(٥). كما استمر ضربها في عهد محمد بيك أبي الذهب عند بداية حكم السلطان عبد الحميد الأول كما يستفاد من كتابات الجبرتي^(٦).

ولم تتوقف دار ضرب تونس في عهد عبد الحميد الأول عن إنتاج أفلس نحاسية تحمل التاريخ الفعلي لضربها دون اعتداد بسنة تولي السلطان للعرش^(٧).

أما النقود النحاسية التي سككت في القسطنطينية فقد تميزت باستخدام طريقة تأريخ الفندقيات الذهبية والقروش الطغرائية، فهي تحمل سنة جلوس السلطان عبد الحميد على كرسى العرش مع تسجيل ترتيب السنة التي ضربت فيها الأفلس بين سنوات حكم السلطان^(٨).

ويظهر مما ذكره «برنار» أن ضرب الجدد النحاس بمصر قد توقف منذ بداية عهد السلطان

(١) CIC: No. 3733.

(٢) رقم السجل ٢٠٥٣٦ - القطر ١٥٥ مم.

(٣) سليم عرفات: النقود العربية ص ٢٣٦.

(٤) CIC: Nos. 3753 - 3760.

(٥) محمد رفعت رمضان: على بك - ص ٨٤.

(٦) الجبرتي: عجائب الآثار - ج ٤ ص ٤٤٦.

(٧) Nuri (p.) op. cit No. 688.

(٨) Lane Pool: The Oriental Coins vol VIII Nos 726-727.

سليم الثالث على أقل تقدير، وذلك بسبب انخفاض قيمة أنصاف الفضة، وإن لم يمنع ذلك تداول الجدد المضروبة في أوقات سابقة إلى جانب قطع من النحاس غير مسكوكة ضربت بشكل خشن يتم الحصول عليها من تجار النحاس لشراء السلع ضئيلة القيمة مثل علف الحيوانات من الحشائش الخضراء^(١).

والأرجح أن احتياجات التداول النقدي لمثل هذه القطع النحاسية الضئيلة القيمة كان يتم توفيرها من القطع غير المسكوكة أو من السكات النحاسية التي كانت دور الضرب في شمال إفريقيا مستمرة في ضربها، إذ لدينا قطع من هذه الأفلس أنتجت في السنوات الأولى من حكم السلطان سليم الثالث^(٢).

وتبقى الإشارة إلى جديد نحاسي محفوظ بمتحف كلية الآثار - جامعة القاهرة^(٣) (قطعة ١٢٨ - لوحة ٤٧) يحمل على الوجه منه اسم «مصر الخروسة» بينما شغل الظهر بعنصر زخرفي يتألف من خطوط متقاطعة بأركانها رسوم لأوراق نباتية ثلاثية.

ويمكن القول بأن الأزمات النقدية والاضطرابات التي شجعت على إنتاج المزيد من العملات النحاسية، التي كانت العملة الوحيدة المتداولة أثنائها^(٤) قد أدت في نهاية العصر العثماني إلى انخفاض قيمة الأنصاف الفضية بحيث أصبحت هذه النقود الفضية الرقيقة هي أدنى وحدات الانقد مما دفع الدولة إلى التخلي عن سك الجدد النحاس.

◆◀◀◀◀

(١) وصف مصر - ج ٦ ص ٨١-٨٢.

(٢) CIC: No. 3857.

(٣) رقم السجل ٢٥٩ / ٤ - القطر ١٩ م.

(٤) وصف مصر ج ٦ ص ١٠٤.

الفصل الثاني

النقود غير العثمانية المتداولة بمصر

لم يقتصر نطاق التداول النقدي بمصر في العصر العثماني على النقود العثمانية المختلفة سواء أضربت في مصر أو في أى من الولايات العثمانية الأخرى، بل شمل التعامل النقدي بالبلاد نقوداً أخرى منها ما ضرب في مصر قبل استيلاء العثمانيين عليها، ومنها أيضاً عدة عملات ذهبية وفضية من إصدار دول أوربية وآسيوية بل وبعض العملات التي ضربت في أجزاء من العالم الجديد في الأمريكتين.

إن هذه الظاهرة التي شاركت مصر فيها العديد من بلدان الشرق بما في ذلك استانبول ذاتها^(١)، كان لها في ولاية مصر أبعاداً أكبر، من كونها مجرد تداول لنقود أجنبية إلى جوار العملات العثمانية، إذ أن بعض النقود الأجنبية، كان يحتل المكانة الأولى بين أنواع النقد المتداولة في الاسواق المصرية، لاسيما في مجال التجارة.

ولاشك أن ثمة عوامل مختلفة قد ساعدت على التضخم الزاحف لأعداد وأنواع العملات الأجنبية المتداولة بمصر، على رأسها، حقيقة أن النقد المتداول كان يستمد قيمته، أو بالأدق قوته الشرائية، من مقدار ما يحتويه من نسبة المعدن الثمين، ذهباً كان أو فضة، في سبيكته وهو ما يعرف بالقيمة الجوهرية.

وقد أعطى هذا العالم أرجحية واضحة للنقود الأجنبية، بل والمملوكية، على سائر العملات العثمانية التي كانت عرضة للتغير المستمر، وزناً وعياراً، من فترة حكم لأخرى، فضلاً عن تدهورها المستمر.

وإلى جانب هذا العامل الجوهرى، فإن وقوع مصر على طريق التبادل التجارى بين الشرق والغرب كان من شأنه أن تصب في مصر مقادير معتبرة من النقود الأجنبية التي وجدت فيها الحركة التجارية ضالتها المنشودة في بحثها عن عملة مستقرة تصلح معياراً للتبادل ومخزناً للقيمة في نفس الوقت، بعد أن فشلت العملة العثمانية في تحقيق هذه الأغراض نتيجة لعوامل مختلفة، أشرنا إليها في المقدمة.

ولا يخلو الأمر، قبل ذلك وبعده، من أن التزايد المضطرد للعملات الأوربية المتداولة بمصر خاصة والشرق الإسلامى عامة، كان تعبيراً صادقاً عن ميزان القوى بين أوروبا والغرب من

(١) جب وبون: المجتمع الإسلامى والغرب ج ٢ ص ١٠٥ - ١٠٦.

ناحية وبين الشرق والمسلمين من ناحية أخرى، حتى لتعد السيادة النقدية لأوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر الوجه الآخر لصعود دورها السياسي والاقتصادى والعسكرى فى السياسة الدولية بوجه عام خلال هذين القرنين^(١).

(١) حدث نفس الشئ إبان ازدهار الحضارة الإسلامية والحكم العربى، إذ انتشر الدينار العربى فى الغرب كله حتى إن بعض الممالك المسيحية فى أوروبا كانت تدفع الأموال المقررة عليها لبابا روما بالدينانير العربية التى عرفت بالدينانير المنقوشة. انظر: مارك بلوك: مشكلة الذهب فى العصر الوسيط ترجمة توفيق إسكندر ضمن كتاب - بحوث فى التاريخ الاقتصادى - القاهرة ١٩٦١ - ص ١٩-٢٠.

أولاً: النقود المملوكية

على الرغم من أن الدولة العثمانية بررت من الناحية الشرعية، غزوها لدولة المماليك بمصر والشام بعدة مبررات كان آخرها قيام هذه الدولة بنقش آيات من القرآن الكريم على الدنانير والدرهم، مع علمها بأن النصارى واليهود يتداولونها هم وبقيّة الملاحدة من أهل الأهواء والنحل فيدنسونها ويرتكبون أفظع الخطايا بحملها معهم إذا ذهبوا إلى محل الخلاء لقضاء حاجتهم^(١)، على الرغم من ذلك فإن هذه العملات المملوكية «المنكرة» قد تم تداولها تحت بصر وسمع السلطات العثمانية.

ولا ينبغي النظر إلى هذه المفارقة بوصفها تعبيراً عن شكلية التبرير العثماني لغزو دولة مسلمة فحسب، بل وبنفس الدرجة، باعتبارها من المخطورات التي أباحتها ضرورات في مقدمتها أن إلغاء النقود المملوكية دفعة واحدة من شأنه إحداث فوضى شاملة في أسواق التداول النقدي وخلق فراغ نقدي لم يكن بمقدور الدولة العثمانية مواجهته أو سده، لاسيما وأن المسكوكات العثمانية من الذهب والفضة على حد سواء أثارت سخط العامة وأهل الأسواق نظراً لخفة وزنها وانخفاض عيارها.

والواقع أن إجراء من قبيل إلغاء التعامل بالنقود الذهبية المملوكية على وجه الخصوص كان كفيلاً بالتأثير على الحياة الاقتصادية للقاهرة التي كانت مدينة تجارية بالدرجة الأولى، إذ أن هذه الخطوة كانت كفيلة بحرمان المتعاملين من عملة دفع رئيسية في العمليات التجارية الكبيرة وتهديد ثرواتهم بالانكماش والزوال. ولذا فإننا لم نعثر على أى إشارة تاريخية تفيد إقدام سليم الأول على إبطال التعامل بالنقود الذهبية المملوكية^(٢).

وعلى العكس من ذلك، قام السلطان سليمان القانوني في ذى القعدة من عام ٩٢٨هـ بإبطال الفضة العتيقة (المملوكية) من المعاملة قاطبة^(٣). ولم يعتد بهذا الأمر الذي يعكس رغبة العثمانيين في تحقيق الاستقرار النقدي بتوحيد العملة الأكثر تداولاً في عمليات البيع

(١) عرضت هذه الفتوى على المفتي الجمالي أفندي الذي أفتى بأن الدولة المملوكية إذا رفضت الإقلاع عن هذا العار جاز إبادةها - وقد نقلها المستشرق Van Hammer وعنه نقلتها المراجع الحديثة - انظر على سبيل المثال: أمين سامي: تقويم النيل - ج ٢ ص ٣-٢.

(٢) ذكر سليم عرفات، دوناً إسناد تاريخي محدد، أن السلطان سليم الأول أبطل العملة المملوكية وأصدر نقوداً عثمانية جديدة في مصر، أما في الشام فقد أمر بتخفيض سعر العملة المملوكية بمقدار النصف مما أوقع بالناس الضرر الفادح - سليم عرفات: النقود العربية ص ٢٢١.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور ج ٥ ص ٤٧٧.

والشراء اليومية بعدما ساد الأسواق الاضطراب بسبب تعدد أنواع وأوزان وعبارات النقود الفضية المتداولة إذ بقيت بعض العملات الفضية المملوكية متداولة بين الناس كما يستفاد من وثائق المحكمة الشرعية التي تحدثت عن فضة قديمة غورية تم تداولها أثناء حكم سليمان الأول^(١)، وأيضاً عن الفضة العتيقة^(٢) بصفة عامة وقد أشار ابن إياس إلى تداول أنصاف فضة عتيقة في عام ٩٢٨هـ^(٣).

وبديهي أن أكثر العملات المملوكية التي تم التعامل بها في بداية العصر العثماني، كانت من الذهب حسبما يتضح من المصادر التاريخية والوثائق، وهي تنحصر في نقود أربعة من سلاطين المماليك:

أ - نقود الأشرف بارسبای الذهبية:

يعزى إلى السلطان الملك الأشرف بارسبای، الذي تولى الحكم فيما بين عامي ٨٢٥ و ٨٤١هـ^(٤)، القيام بواحدة من أهم محاولات الإصلاح النقدي في عصر المماليك الجراكسة، إذ حاول هذا السلطان مواجهة انهيار النقود الذهبية للمماليك أمام نقود البندقية المعروفة «بالدوكات»، فقام بجمعها وأعاد سكها ذهباً^(٥)، ورغم أنه توخى من هذه الخطوة أن تجيء النقود المملوكية بوزن مثيلاتها من دنانير البندقية ذات الوزن الثابت^(٦) إلا أن هذه النقود جاءت أنقص وزناً مما ألحق الخسائر المادية بالتجار الأجانب والمصريين على حد سواء^(٧). وقد عرفت نقود الأشرف بارسبای التي حاول بها محاكاة دوكات البندقية «بالأشرفي» وهو الاسم الذي صار علماً فيما بعد على الدنانير الذهبية بقية العصر المملوكي وفي العصر العثماني أيضاً^(٨).

وكان البدء في ضرب هذه الدنانير في صفر من عام ٨٢٩هـ، بعد أن أصدر السلطان أوامره بإبطال التعامل بالنقود الذهبية البندقية ليجمعها ويصهرها ويعيد ضربها دنانير أشرفية^(٩).

(١) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٣٩) ص ٩ حجة (٤٩) بتاريخ مستهل صفر عام ٩٣٤هـ.

(٢) محكمة مصر القديمة سجل (٨٤) ص ١٧٣ حجة (٧٤٣) بتاريخ ١٧ ذى الحجة سنة ٩٣٤هـ.

(٣) ابن إياس: المصدر السابق ج ٥ ص ٤٤٣ وأيضاً على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٥.

(٤) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ٢٤٤.

(٥) د. نعيم زكى فهمى: طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب - القاهرة ١٩٧٣ - ص ٣٥٦.

(٦) Seham El Mahdi: op. cit. p. 191.

(٧) د. نعيم زكى فهمى: المرجع السابق ص ٣٥٧.

(٨) Sham El Mahdi: op. cit. p. 191.

(٩) رأفت محمد النبرواي: مسكوكات المماليك الجراكسة في مصر - ج ١ ص ٦٠-٦١.

وقد ضرب «الأشرفى» فى عهد بارسباى وفق طرازين مختلفين، الأول يمتاز بإطار يحيط بحقل الكتابة، عبارة عن معينات صغيرة محفورة بالتبادل مع حبيبات أما كتاباته فهى كما يلى^(١):

الظهر

أرسله
لا اله إلا الله
محمد رسول الله
بألهدى

الوجه

بالقاهرة
السلطان الملك الأشرف
أبو النصر بارسباى عز نصره
عام تسع وعشرين وثمانمائة

ويتفق الطراز الثانى مع الأول فى كتابات الوجه وإن اختفى فيه الإطار الزخرفى واختفلت كتابات الظهر بعض الشيء فجاءت على هذا النحو^(٢):

وما النصر إلا من عند
لا اله إلا الله محمد
رسول الله أرسله
بألهدى ودين الحق

أما أوزان دنانير الأشرف بارسباى التى ضربت فى عام ٨٢٩هـ فقد تراوحت بين ٣١٧ جرام و ٣٣٩ جرام^(٣)، وليس بين القطع المنشورة ما يؤيد أن وزن الأشرفيات قد ثبت عند ٣٤٧ جرام^(٤)، ولم يختلف الأمر عن ذلك كثيراً فى الدنانير التى ضربت بعد ذلك فى القاهرة فيما بين عامى ٨٣٠هـ و ٨٤٠هـ إذ لم يتعد وزن أكبر الدنانير المنشورة باسمه ٣٤٢ جرام^(٥).

وكان «الأشرفى البارسيهى» حسبما يذكر ابن إياس ضمن النقود الذهبية المتداولة بمصر فى عام ٩٢٦هـ^(٦)، وقد ظل متداولاً بالأسواق حتى عام ٩٤٥هـ على أقل تقدير، إذ تشير وثائق المحكمة الشرعية إلى عملية بيع تمت بنقود مختلفة كان من بينها الذهب البارسيهى^(٧).

(١) المرجع السابق - ج ١ ص ٦٠.

(٢) رأفت محمد النبراوى: مسكوكات الممالك الجراكسة - ج ١ ص ٦٩.

(٣) CIC Nos. 2895 - 2899.

(٤) د. نعيم زكى فهمى: المرجع السابق ص ٣٥٧.

(٥) CIC Nos. 2901 - 2930.

(٦) ابن إياس: بدائع الزهور: ج ٥ ص ٣٣٢.

(٧) محكمة الصالحية النجمة سجل (٤٤٠) ص ٢٢ حجة (١١٠) بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى عام ٩٤٣هـ

ومحكمة بجامع الحاكم سجل (٥٣٨) ص ٣٣٥ حجة (١٧٧٣) بتاريخ ٦ رمضان عام ٩٤٥هـ.

ب- النقود الذهبية للسلطان الظاهر أبى سعيد جقمق :

ضربت نقود هذا السلطان الذى حكم دولة المماليك بين عامى ٨٤٢ و ٨٥٧هـ، وفق ثلاثة طرز وبوزن يتراوح بين ٣٣٩ و ٣٤١ جراماً^(١). وقد أصدرت دنانير جقمق فى عدة إصدارات خلال السنوات ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٥٣هـ^(٢).

ورغم أن السلطان الأشرف إينال قد قام فى عام ١٤٥٣م بجمع النقود الذهبية التى كانت مصدر شكوى من التجار بدءاً من نقود المؤيد شيخ وحتى دنانير جقمق وقام بسكها دنانير فى عام ١٤٥٨م^(٣) إلا أن ذلك لم يحل دون وصول بعض دنانير الظاهر جقمق التى عرفت فى التداول بالذهب الجقمقى حسبما ذكرت إحدى حجج المحكمة الشرعية المؤرخة بعام ٩٣٩هـ^(٤).

ج- النقود الذهبية للسلطان الأشرف أبى النصر قايتباى :

سكت نقود هذا السلطان (٨٧٢ - ٩٠١هـ) وفق ستة طرز تحمل اسم «القاهرة» وستة أخرى لا تحمل هذا الاسم ويرجح أنها من ضرب القاهرة أيضاً^(٥). ويتراوح متوسط وزن دنانير الأشرف قايتباى التى ضربت فى القاهرة بين ٣٣٧ جرام و ٣٤١ جرام^(٦). وتشير المصادر التاريخية إلى تداول دنانير الأشرف قايتباى بمصر فى حوادث عام ٩٢٥هـ^(٧)، و عام ٩٢٦هـ^(٨).

أما وثائق المحكمة الشرعية فقد ذكرت هذه الدنانير التى تم تداولها فى النصف الأول من القرن العاشر الهجرى بعدة مسميات، فهى «الذهب القايتبيهى» فى بعض هذه الوثائق^(٩)، أو دنانير قايتبيهى فى وثائق أخرى^(١٠)، وأيضاً أشير إلى دينار من هذا النوع على أنه «دينار ذهب أى قايتباى»^(١١).

(١) رأفت محمد النبراوى : المرجع السابق ج ١ ص ٧٦-٧٧.

(٢) CIC Nos. 2941 - 2970.

(٣) د. نعيم زكى فهمى : طرق التجارة الدولية - ص ٣٥٧.

(٤) محكمة مصر القديمة سجل (٨٥) حجة ٢١٥٦ بتاريخ ٦ ذى القعدة ٩٣٩هـ.

(٥) رأفت محمد النبراوى : مسكوكات المماليك الجراكسة ج ١ ص ١١٣-١١٥.

(٦) CIC. Nos. 3049 - 3063.

(٧) على مبارك : الخطط ج ٢٠ ص ١٤٥.

(٨) ابن إياس : بدائع الزهور ج ٥ ص ٣٣٢.

(٩) محكمة مصر القديمة سجل (٨٤) ص ١٦٩ حجة (٧٢٨) بتاريخ ١٢ ذى الحجة عام ٩٣٤هـ وأيضاً :

محكمة بولاق سجل (١) ص ٤٦ حجة (٢٠١) بتاريخ ١٥ رمضان عام ٩٤٣هـ.

(١٠) محكمة مصر القديمة سجل (٨٥) ص ٤ حجة (١٨) بتاريخ ٤ محرم عام ٩٣٩هـ.

(١١) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٤٠) ص ٦ حجة (٢٨) بتاريخ ١٤ جمادى الأولى عام ٩٤٣هـ.

د- النقود الذهبية والفضية للسلطان الأشرف قانصوه الغورى:

سكت دنانير الغورى بالقاهرة حسب أربعة طرز خلال ستة عشر عاماً حكم فيها الغورى دولة المماليك فيما بين عامى ٩٠٦ و٩٢٢هـ^(١). ويدور متوسط أوزان الدنانير المنشورة باسم هذا السلطان بين ٣٢٩ جراماً و٣٤٢ جراماً^(٢).

وقد تداولت دنانير الغورى فى أوائل العصر العثمانى بحكم أنها ضربت قبيل الغزو العثمانى بسنوات قليلة، ودخل العثمانيون مصر وهى العملة الأكثر انتشاراً بها، وظلت محافظة على موقعها فى التداول النقدى بمصر رغم ما اشتهر عنها من فساد العيار وانخفاضه كشأن سائر عملات الغورى.

وإضافة إلى كثرة «الأشرفى الغورى» فى أيدى الناس لكونه عملة السلطان الذى أقصاه سليم الأول عن حكم مصر، فإن ثمة حقيقة هامة حفظت لهذا الدينار مكانه فى أسواق التداول، ألا وهى أن دنانير سليم الأول، التى عرف واحدها «بالسليمى شاهی»، لم تكن بأفضل منها وزناً أو عياراً، وآية ذلك أن الدينار الغورى والدينار السليمى، نودى عليهما بسعر واحد فى التداول مثلما حدث فى عام ٩٢٦هـ^(٣) وتكرر مرة أخرى فى ١٧ رجب عام ٩٢٨هـ^(٤).

ولم يختلف الأمر كثيراً عن ذلك فى وثائق المحكمة الشرعية، ففى عدة مرات اقترن ذكر الدنانير السليمية بدنانير الغورى، كما جاء فى تفصيل تعرض أحد الأشخاص لحادث سرقة داخل حمام، حيث سرق منه «عشرة دنانير ذهب، سليمى خمسة، وغورى ثلاثة»^(٥).... وقد تردد ذكر «الذهب الغورى» غير مرة فى سجلات المحاكم الشرعية فى النصف الأول من القرن العاشر الهجرى^(٦).

وكما كان الأمر فى أيام دولة المماليك، عرفت مصر فى العصر العثمانى تداول النقود المملوكية التى ضربت فى بلاد الشام، فكانت هى الأخرى عملات مقبولة الدفع فى البلاد، وكان يشار إلى دنانير الغورى المضروبة فى ولايات الشام «بالذهب الغورى الشامى»^(٧).

(١) رأفت محمد النبراوى: المرجع السابق ج ١ ص ١٣٧-١٣٨.

(٢) CIC. Nos. 3100 - 3113.

(٣) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٥.

(٤) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٤٦٢.

(٥) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٣٩) ص ٦ حجة (٢٩) بتاريخ ٣٠ محرم عام ٩٣٤هـ.

(٦) محكمة مصر القديمة سجل (٨٤) ص ١٦٩ حجة (٧٢٨) بتاريخ ١٢ ذى الحجة ٩٣٤هـ محكمة

بولاق سجل (١) ص ٤٥ حجة (١٩٥) بتاريخ ١٤ رمضان عام ٩٤٣هـ.

(٧) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٤٠) ص ٢٢ حجة (١١٠) بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ٩٤٣هـ.

وإلى جانب النقود الذهبية التي سككت في عهد الغورى، راجت في أسواق مصر العملات الفضية لهذا السلطان ولكن يبدو أن ذلك كان لفترة محدودة إذ إن السلطان سليمان القانونى أمر بإلغاء التعامل بالنقد الفضى العتيق في ذى القعدة عام ٩٢٨هـ^(١).

ورغم هذا الأمر فإننا نجد إشارات في وثائق المحكمة إلى تداول «فضة قديمة غورية» بعد قرار إلغائها بنحو أحد عشر عاماً^(٢). ولم نعثر بين العملات الفضية التي نشرت باسم السلطان الغورى على قطع عليها اسم دار ضرب القاهرة^(٣).

وعلى أية حال فإن الدور الذى لعبته نقود المماليك في التداول النقدي سرعان ما تضاءلت أهميته حتى اختفت هذه النقود من التداول تماماً بعد النصف الأول من القرن العاشر الهجرى، ومن العوامل الهامة التى ساعدت على اختفائها، ولاشك، عامل الاكتناز لأرجحيتها على النقود العثمانية التى عُدت سيئة بالقياس لنقود الغورى الأسوأ سمعة بين نقود المماليك قاطبة^(٤).

إن هذا الاكتناز^(٥) هو التعبير الدقيق عن عمل قانون جريشام الذى يقول بأن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من السوق، فضلاً عن أن الاكتناز هو فى حد ذاته نوع من أنواع الطلب على النقود^(٦).

وظلت وثائق المحكمة الشرعية تشير إلى تداول النقود المملوكية حتى عام ٩٦١هـ على أقل تقدير، إذ وردت فى إحدى الحجج إشارة لدنانير قايتباى ودنانير الغورى أيضاً^(٧).

(١) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٤٧٧.

(٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٣٩) ص ٩ حجة (٤٦) بتاريخ ٦ صفر عام ٩٣٤هـ.

(٣) رأفت محمد النبراوى: المرجع السابق ج ١ ص ١٩٠، وأيضاً CIC. P. 98.

(٤) د. نعيم زكى فهمى: المرجع السابق ص ٣٨٥.

(٥) كان هذا الاكتناز سبباً فى اختفاء النقد المملوكى من التداول نتيجة لقيمتها الجوهرية الأكثر ارتفاعاً عن مثيلاتها فى نقود العثمانيين، حيث إن فائدة النقود تتجلى فى هذه الحالة باعتبارها أداة لاختزان القيمة أو مخزناً للقيمة أى أداة لاختزان القوة الشرائية لاستخدامها عند الحاجة فى المستقبل - انظر عن ذلك:

د. محمد زكى شافعى: مقدمة فى النقود والبنوك - ص ١٥.

(٦) د. رمزى زكى: مشكلة التضخم فى مصر - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٠ - ص ٥٠.

(٧) سجل مبيعات الباب العالى رقم (١٤) ص ١١٢ حجة (٣١٦) مؤرخة فى ٦ ذى القعدة عام ٩٦١هـ.

ثانياً: النقود الأجنبية

مصر كسائر بلاد الدولة العثمانية، كان لها في القرنين ١١ و ١٢ هـ (١٧ و ١٨ م) نظام نقدي ثنائي لنقود أوروبية وعثمانية محلية، وكانت أغلب الأنشطة التجارية تقوم على التعامل بالنقد الأوربي بينما كانت المعاملات الداخلية تتم بالعملة المحلية^(١).

هذه الظاهرة الهامة التي ميزت التداول النقدي بمصر العثمانية، لم تبرز فجأة في العصر العثماني بل شهد عصر المماليك الجراكسة بداية صعودها في الثلث الأول من القرن التاسع الهجري.

وقد ارتبط تداول النقود الأوروبية في مصر بحركة التجارة بين الشرق والغرب التي كانت مصر أحد معابرها الرئيسية في العصور الوسطى. وكان من أثر تدهور وزن وعتار النقود الملوكية المضروبة من الذهب والفضة في عهد الجراكسة أن غزت أسواق التداول النقدي بمصر دوكلات البندقية الذهبية وعملة فلورنسا المعروفة بالإفرنتي والتي تميزت جميعها بوزن ثابت وعتار واحد وسمك محدد مما جعلها تحوز ثقة المتعاملين حتى أن المعاهدات بين المماليك والإفرنج في القرنين الرابع عشر والخامس عشر بعد الميلاد أقرت الدوكلات البندقية كنقود رسمية^(٢).

وكما رأينا من قبل فقد حاول الأشرف بارسباى مقاومة إمكانية تداول النقود الأوروبية بمصر عن طريق جمعها وسبكها وإعادة ضربها دنانير أشرفية، إلا أن ذلك لم يؤت ثماره المرجوة لانخفاض وزن عتار الأشرفيات عن الدوكلات والإفرنتي التي كان بالإمكان تداولها بالعدد دون اللجوء إلى وزنها^(٣).

وإذا كان تداول النقد الأوربي بمصر العثمانية يعد في جانب منه محض استمرار لظاهرة فرضت نفسها على التداول النقدي في عصر المماليك، إلا أن ذلك وحده لا يكفي لتفسير التزايد المستمر لأعداد وأنواع النقود الأجنبية التي أغرقت أسواق مصر منذ منتصف القرن ١٠ هـ (١٦ م) كما يتضح من وثائق المحكمة الشرعية والمصادر التاريخية.

ويمكن إيجاز العوامل التي أفضت إلى انتشار النقد الأجنبي في العصر العثماني فيما يلي:

(١) Daymond (A): Artsisans Et Commercents - Tome I p. 17.

(٢) سبقت الإفرنتي دوكلات البندقية في الظهور حتى قامت البندقية بسك عملتها الذهبية في عام ١٢٨٤ م

Ivs and grierson op. cit p. 1.

(٣) Bacharach (.) the Dinar versus the Ducat - Int. F. Midde. East. Stud. 4 (1973) p. 78.

١- أن الدولة العثمانية ذاتها ومنذ نشأتها كانت تقبل تداول العملات الأجنبية في أراضيها باعتبارها عملة قانونية، وكان الناس يتأكدون من أنها عملة قانونية بعد دمجها بكلمة «صح»^(١)

٢- أن ميزان التبادل التجارى بين مصر وأوروبا كان يميل بشدة لصالح مصر، فكانت تصب بأسواق مصر عملات أوروبية متعددة لتمويل تجارة الشرق^(٢). وكانت البلاد فى حاجة ماسة لهذه العملات الموثوق بها لتمكين من تمويل مشترياتها مع بلاد العرب والهند حيث كان ميزان المدفوعات فى غير صالح مصر بسبب قلة الصادرات مما يستتبع إرسال مقادير من العملة لدفع أثمان المشتريات^(٣).

والواقع أن التبادل التجارى بين الشرق والغرب الذى قامت مصر فيه بدور الوسيط فى حوض البحر المتوسط كان مهدداً فى نهاية القرن ٩هـ (١٥م) نتيجة لقلة العملات الأوروبية المضروبة بعد ما نجح البرتغاليون فى الاستيلاء على خليج غينيا والوصول إلى تهر السودان الغربى، ولكن نجاح الأسبان فى اكتشاف أمريكا أنعش تجارة المتوسط بفضل شحنات المعادن الثمينة من الذهب والفضة التى تدفقت من أمريكا إلى أسبانيا منذ بداية القرن ١٦م وبلغت أوجها فيما بين ١٥٥٠م و١٦٤٠م، حيث استخدمت فى ضرب النقود الضرورية للدفع فى عمليات التجارة^(٤).

وإلى جانب ميزان المدفوعات التجارى بين مصر وأوروبا، ساعد ميزان التبادل التجارى بين الاستانة ومصر وهو الآخر كان يميل لصالح مصر على أن ترد لمصر المزيد من العملات الأجنبية التى كانت متداولة بالقسطنطينية^(٥).

٣- انهيار العملة العثمانية منذ أواخر القرن ١١هـ (١٦م) وأوائل القرن ١٢هـ، (١٧م) نتيجة عوامل عديدة منها اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح مما أدى إلى نقص واردات الضرائب على تجارة العابر (الترانزيت) وتوقف المد العثمانى عن الفتوحات زيادة نفقات الدولة لاسيما بعد زيادة أعداد المرتزقة العسكريين وانهيار نظام الالتزام، وما أحدثه أيضاً تدفق فضة الأسبان الأمريكية على أسواق الشرق من إرباك للنقد العثمانى فانخفضت قيمة

(١) جب وبون: المجمع الإسلامى والغرب - ج ٢ ص ١٠٤، ١٠٧.

(٢) Raymond: op. cit. p. 18.

(٣) د. راشد البراوى (وآخرون): التطور الاقتصادى فى مصر - ص ٣٤.

(٤) فرنان برودل: من ذهب السودان إلى فضة أمريكا - ضمن «بحوث فى التاريخ الاقتصادى» ترجمة توفيق إسكندر القاهرة ١٩٦١ - ص ٨٩.

(٥) Raymond (A): op. cit p. 18.

وحدة الفضة الرئيسية وهي الآقجة وارتفع سعر الذهب^(١).
وقد أدى التدهور المستمر فى قيمة العملة العثمانية إلى نشوء فراغ نقدى فى أسواق مصر
فضلاً عن ترزع ثقة المتعاملين بهذه العملة التى كانت عرضة للتخفيض المستمر وزناً
وعياراً.

٤- أن العملات الأجنبية التى نجحت فى سد الفراغ الناتج عن تدهور العملة العثمانية،
توفرت بها ما افتقدته عملات العثمانيين المتداولة من مميزات.
فمن الناحية الجوهرية تميزت العملات الأجنبية بثبات قيمتها لحافظتها على وزن وعيار
محدد لم يتغير باختلاف الإصدارات^(٢).

أما من ناحية الشكل فقد اتسمت النقود الأوروبية باكتمال الاستدارة واستواء حواف
القطع المعدنية، مفيدة بذلك من تحسن صناعة المعادن التى دخلتها آلة «سحب» ثقيلة كان
تسحب قضبان المعدن خلال سلسلة من الملفات وهو ما كان ينتج صفائح معدنية رقيقة
وعريضة قطعت منها قطع النقد^(٣).

بيد أن الطفرة الهائلة التى حققتها صناعة النقود فى أوروبا، إنما جاءت بعد ابتكار الإيطالى
Donata Bramante، صانع الميداليات فى مطلع القرن ١٦م لآلة سك النقود Screw Press
التي تستخدم قوة ضغط هائلة على النقود. وقد انتشر هذا الابتكار سريعاً فدخل فرنسا عام
١٥٥٠م وإنجلترا عام ١٥٦٠م، وعرفت ألمانيا والنمسا ووسط أوروبا نوعاً آخر من هذه الآلة^(٤).
ولامراء فى أن هذا الابتكار الصناعى قد ساعد على وضوح كتابات ونقوش العملات
الأوروبية فضلاً عن استواء حافاتها مما رفع مصداقيتها لدى المتعاملين بها..

٥- وكان من شأن العوامل السابقة مجتمعة أن أصبحت العملات الأجنبية تتداول فى
مصر بسعر أعلى من قيمتها الاسمية^(٥). فكانت دوكات البندقية وريالات هولندا على
سبيل المثال تشتري فى مصر بأزيد خمس بارات عن قيمتها الحقيقية^(٦).
وعلى الرغم من قيام السلطات بإعادة تقويم العملات الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية من

(١) سليم عرفات المبيض: النقود العربية - ص ٢٣٠-٢٣١.

(٢) Raymond (A.): op. cit p. 17.

(٣) Dctey (Richard): Money of the world - New yourk - 1978 - p. 157.

(٤) Ibid: p. 158.

(٥) Raymond (A.): op. cit. p. 19.

(٦) محمىة رفعة ومضاهة لظلى تلك عمارة - قيمة السكالات ارتفاعاً للمعارفة شخص قدلة: المبالا

آن لآخر وما كان يسببه ذلك من اضطراب نقدي^(١)، إلا أن هذه النقود الأجنبية ظلت تلقى رواجاً كبيراً في المعاملات التجارية بفضل ارتفاع عيارها وجودتها من حيث الصناعة والشكل مقارنة بالعملات العثمانية^(٢).

وقد شمل تداول النقود الأجنبية بمصر نقوداً أوروبية وأخرى من ضرب بلاد العالم الجديد (وخاصة المكسيك)، وكانت هذه النقود دوماً من الذهب والفضة، وهي ذاتها التي استخدمت في التداول النقدي باستانبول مع اختلافات طفيفة^(٣).

أ - النقود الذهبية الأجنبية:

وتضم دوكات البندقية التي عرفت «بالبندي» ونقود أسبانيا الذهبية المعروفة بالكرونة أو الأكرونة ودوكات النمسا التي عرفت باسم مجر آتينى.

١ - دوكات البندقية^(٤):

وهي الأقدم في التداول بمصر، إذ بدأ تداولها في العصر المملوكى منذ عام ٨٣٠ هـ (١٣٠٢ م) عندما أصر جمرك الإسكندرية على أن يدفع تجار أوروبا قيمة البضائع السلطانية بالسبائك الذهبية أو الدوكات^(٥).

ونظراً لأن هذه الدوكات قد حملت ضمن نقوشها صورة القديس سان مارك St. Mark وصورة دوق البندقية^(٦) فقد وصفها القلقشندى بأنها مشخصة وعلى أحد وجهيها صورة الملك الذى تضرب في زمنه، ولا يعنى ذلك، كما ذهب بعض الباحثين أن دوكات البندقية قد عرفت في مصر المملوكية بالمشخصة^(٧).

ولم يغير استيلاء العثمانيين على مصر من وضع هذه الدوكات في أسواق مصر ليس لأن

(١) انظر الفصل الثالث من هذا البحث والملحق الوثائقي رقم (١)

(٢) د. راشد النبراوى (ومحمد حمزة عليش): التطور الاقتصادي - ص ٤١.

(٣) Raymond (A.): op cit p. 19.

(٤) أصل تسمية الدوكات جاء من الكلمة اللاتينية Ducatus أو ducatus المشتقة من كلمة Sucatus

Apaliu التي أطلقت على النقود الفضية التي سكّت بصقلية في عهد روجر الثانى Rayer II بدءاً من

عام ١١٤٠ م - انظر Ives (H.) and Grierson: op cit. p. 6.

(٥) د. عادل زيتون: العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى - دمشق ١٩٨٠ - ص ٥٢.

(٦) Ives (H), and Grierson: op. cit - p. 5.

(٧) وقد اعتبر د. حسن الباشا هذا التفسير تحميلاً لنص القلقشندى بأكثر مما يحتمل - انظر: د. حسن

الباشا: قاعة بحث في العمارة والفنون الإسلامية - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٨٨ - ص ٢١٤.

البندقية وجنوة حافظتا على علاقاتهما التجارية الهامة مع مصر فحسب^(١)، بل ولان دوكات البندقية كانت متداولة في القسطنطينية حيث أطلق عليها الأتراك اسم «فلورى» أو يلدز آلتينى^(٢). وقد اشتهرت هذه العملة في مصر العثمانية باسم البندقي^(٣)، وتجمع على بناذقة^(٤). أما بالنسبة للأوروبيين من التجار وتراجمة البلاد الذين كانوا يستخدمون لهجة محرفة مأخوذة عن الإيطالية والفرنسية، فقد عرفت الدوكات باسم «سكين» Sequin وهى بالإيطالية زتشينو Zechino، والكلمتان منحورتان من الكلمتين العربيتين «سكة» و«سكة» من الأصل سَكَّ أى ضرب النقود^(٥).

ولاشك أن دوكات البندقية نجحت في الاحتفاظ بموقع مميز بين النقود الذهبية المتداولة بمصر بفضل وزنها الثابت (٣٫٤٩٤ جرام) الذى لم يتغير منذ عام ١٥٢٦م^(٦) وأيضاً بفضل دور البندقية المتميز في التجارة العالمية^(٧).

ولم ينقطع ذكر الدينار البندقي من سجلات المحكمة الشرعية حتى مقدم الحملة الفرنسية على الرغم مما ذكره Raymond من أن دور دوكات البندقية في التداول النقدي قد تراجع بعض الشيء بدءاً من عام ١١٤٣هـ (١٧٣٠م) لصالح العملات العثمانية الذهبية الجديدة مثل الفندقلي والزر محبوب^(٨).

وقد أشارت وثائق المحكمة إلى دوكات البندقية بالذهب البندقي^(٩) والمشخص

(١) وصف مصر ج ٦ ص ٦٣.

(٢) جب وبون: المرجع السابق ص ١٠٦، والفولرين هو عملة فلورنسا ذات الزهرة التى ضربت منذ عام ١٢٥٢م لدواعي التجارة وضربت دوكات البندقية بدءاً من عام ١٢٨٤م تقليد الوزن وغيار الفلورى.

انظر: Doty (R.): op. cit p. 138.

(٣) Dozey, op. cit Tome I - p. 118 وحسبما يذكر Ives فإنه منذ القرن ١٥م أصبحت تسمية الدوكات هى السائدة فى بوهيميا والنمجر وهولندا وألمانيا حتى فى فلورنسا ذاتها حيث عرف الفولرين باسم Florance ويبدو أن هذا الخلط قد امتد إلى القسطنطينية ذاتها انظر: Ives: op. cit. p. 4.

(٤) د. أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد فى الجيرتى - ص ٤٥.

(٥) وصف مصر - ج ٦ ص ٦٧.

(٦) Raymond (A.) op. cit p. 19.

(٧) Bacharch: the Dinar - p. 77.

(٨) Raymond (A.): op. cit p. 20.

(٩) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٣٩) ص ١٣ حجة (٥٧) بتاريخ ١٨ جمادى الأولى عام ٩٤٣هـ.

محكمة بولاق سجل (١) ص ٢٨ حجة (٤٧) بتاريخ ١٦ رمضان ٩٤٣هـ.

محكمة جامع الحاكم سجل (٥٣٨) ص ٥ حجة (٢٥) بتاريخ ٨ ربيع ثان ٩٤٥هـ.

محكمة بولاق سجل (٩) حجة (١٣) بتاريخ ١٩ صفر سنة ٩٧٠هـ.

محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٤) ص ٣٧ حجة (١٠٣) بتاريخ ١٠ ربيع الأول عام ١١٣٢هـ.

محكمة باب سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص ٣٣٧ حجة (٩٠٢) بتاريخ ١٦ صفر ١١٨٦هـ.

البندقي^(١) وعرف الدينار البندقي فى بعض هذه الوثائق البرشيفى البندقي^(٢).
 وورد فى هذه الوثائق أيضاً ذكر «دنانير ذهب بندقي قديم»^(٣) وكذلك فى دفاتر السادات
 الوفائية^(٤) ويبدو أن ذلك كان تمييزاً للإصدارات الجديدة من هذه الدوكات فى القرن الثامن
 عشر الميلادى عن الإصدارات القديمة ومن الجدير بالملاحظة أن دوكات البندقية كانت عرضة
 لعمليات الاكتناز منذ العصر المملوكى^(٥) ولعل ذلك هو الذى أدى إلى تقلص الكميات
 المتداولة منها بالأسواق فى بدايات القرن ١٣هـ إذ ظل البندقي عملة جيدة أمام الفندقيات
 والزر محبوب حتى إن السلطات المحلية قررت له سعر صرف يزيد عن سعر الذهب المصرى
 والإسلامبولى بما يتراوح بين سبعين وتسعين نصف فضة^(٦).

وقد بلغت شهرة البندقي بجودة العيار حداً أصبح فيه الذهب البالغ النقاء يعرف بالذهب
 البندقي وهو ما نجد صداه فى وثائق المحكمة الشرعية التى أشار بعضها إلى بيع ذهب لأحد الصاغة
 «من الذهب البندقي الثقيل»^(٧) إلى شراء يهودى صانع لعشرين «مثقالاً ذهباً بندقياً»^(٨).
 وما لا دلالته كثرة الإشارات التاريخية إلى اكتناز الذهب البندقي منذ أواخر القرن الثانى
 عشر الهجرى (١٨م)، من ذلك ما ذكره الجبرتى فى تأريخه لحوادث عام ١١٨٣هـ عن قيام
 درويش بن همام شيخ العرب بمصادرة أحد رجال أبيه الذى عثر معه على «أربعين ألفاً من
 جنس الذهب البندقي»^(٩)، وكذلك إقدام الشطار على نهب حاصل فى الوكالات بباب

- (١) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ١٤ حجة (٦٧) بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٠٩١هـ.
- (٢) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ١٩٨ حجة (٨٧٥) بتاريخ ١٣ شوال ١٩٠٣هـ.
- (٣) سجل إسقاطات القرى (٢٢) ص ٩٤ حجة بتاريخ ٤ ذى الحجة ١١٩٩هـ.
- (٤) على مبارك: الخطط ج ٢ ص ١٥٥، بتاريخ عام ١٢١٢هـ.
- (٥) أشارت د. سهام المهدي إلى عدد من الدوكات التى عثر عليها مخبأة فى منزل «زينب خاتون» فى بحثها
 المقدم لندوة طريق الحرير التى عقدت بالقاهرة فى خريف عام ١٩٩٠م - (تحت النشر).
- (٦) الجبرتى: عجائب الآثار - ج ٢ ص ٢٦٣.
- (٧) محكمة قوصون سجل (٢٤٥) ص ٣٠٣ حجة (١٠٥٤) بتاريخ ٢٢ ذى القعدة عام ٩٨٤هـ، والثاقيل
 هنا هي جمع لوحدة الوزن (مثقال) التى كانت مستخدمة فى وزن الذهب. ومعلوم أن عبد الملك بن
 مروان عند تعريبه للدينار اختار وزن المثقال (٤٢٥ جرام) ليكون الوزن الرسمى للدينار الإسلامى -
 انظر: هنتس (فالتر) المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها فى النظام المترى - ترجم د. كامل
 العسلى - عمان (١٩٧٠) - ص ١٢١.
- (٨) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) ص ٩٠ حجة (٣٤٦) بتاريخ ١٣ صفر عام ١٠٤١هـ.
- (٩) الجبرتى: عجائب الآثار - ج ١ ص ٤٤٨. ودرويش هذا هو ابن شيخ العرب همام الذى نجح فى الاستقلال
 بحكم الصعيد لفترة طويلة من القرن الثانى عشر الهجرى قبل موته فى هذه السنة ولزيد من المعلومات
 عنه انظر: د. ليلى عبداللطيف: شيخ العرب همام. الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٨٢.

الشعرية في عام ١٢٠٠هـ، حيث أخذوا منه صندوقاً في داخله اثنا عشر ألف بندقي^(١). إن هذا الاكتناز قد حدث تحت ضغط الميل الإنساني العام للاحتفاظ بكل ما هو ثمين طيب وادخاره وهو ما يعبر عنه حديثاً بأن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من السوق، وقد سبق إلى اكتشاف فحوى هذا التعبير الذى أطلقه جريشام، المؤرخ تقى الدين أحمد بن على المقرئ في كتابه إغاثة الأمة بكشف الغمة، حيث تحدث عن أن رواج الفلوس النحاسية في العصر المملوكي قد أدى إلى خروج الدراهم الفضة من التعامل وإقبال الناس على سبكها واتخاذها حلياً^(٢).

وقد لفت أستاذى الدكتور حسن الباشا، نظرى إلى آيتين من آيات القرآن الكريم تفسران ميل البشر إلى ادخار كل ما هو طيب وإنفاق ما عداه وهو ما نهى الله عنه فى الموضعين، فقال عز وجل: «يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بأخذيهِ إلا أن تغمضوا فيه واعلموا أن الله غنى حميد»^(٣).

وقال تعالى «وآتو اليتامى أموالهم ولا تبدلوا الخبيث بالطيب ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم إنه كان حوباً كبيراً»^(٤).

أما فيما يتعلق بالدوكات النمساوية التى عرفت بها القسطنطينية فى التداول باسم مجر ألتينى أو الذهب المجرى^(٥)، فإننا لم نعثر فى أى من الوثائق أو المصادر التاريخية المستخدمة فى هذا البحث على أى ذكر لها حتى عام ١٢١٣هـ، فى حين أثار «الكرملى» إلى نقد ذهبى عرف باسم «برنجيس» وهى كلمة تركية منحوتة من «بر» أى (واحد) و(بنجس) وهى كلمة مجرية لنقود مجرية استعملها الترك فى القرن الحادى عشر الهجرى «١٧م»، وعلى أيديهم دخلت إلى بلاد وادى النيل حسب ما ذكره الكرملى^(٦).

وربما تم تداول هذه الذهبيات المجرية بعد الحملة الفرنسية، وهى على وجه اليقين أقل قيمة من الذهب البندقي، كما يستفاد من المثل العامى السائر «العب بالمجر لما يجيك البندقي»^(٧).

(١) الجبرتى: المصدر السابق ج ٢ ص ١٥٣.

(٢) المقرئ: إغاثة الأمة - ص ٧١.

(٣) سورة البقرة آية (٢١٧).

(٤) سورة النساء آية (٢).

(٥) جب وبون: المجتمع الإسلامى والغرب - ج ٢ ص ١٠٦.

(٦) أنستاس الكرملى: النقود العربية - ص ١٦٧.

(٧) أحمد تيمور: الأمثال - ص ٣٩.

٢- الأسكودو الأسباني

بعد سقوط غرناطة آخر معقل للإسلام بشبه جزيرة أيبيريا في يد الملك فرناندو وزوجته إزابيل في الثاني من شهر يناير عام ١٤٩٢م^(١)، ضرب بغرناطة نقد ذهبي جيد يحمل صورة الملكة والملك Ferdinand and Isabella وعلى رأسيهما «التيجان» في سنة ١٤٩٧م وهذا النقد الذي عرف بالأسكودو Escudos كان بوزن ٨ر٥٨ جرام وبعيار مرتفع يبلغ ٢٣ر٧٥ قيراطاً^(٢).

وقد أفادت أسبانيا وهي تصدر هذه العملة الجيدة من مخزون الذهب الأفريقي الذي انساب عبر المغرب إلى الدويلات الإسلامية في الأندلس لاسيما منذ القرن العاشر الميلادي وحتى القرن الثالث عشر، حيث فضلت بعض هذه الدويلات أن تدفع الإتاوات المفروضة عليها من الذهب لجاراتها من الدويلات المسيحية^(٣). وكان من الطبيعي أن تصل العملة الذهبية الأسبانية الجديدة إلى الشاطئ الأفريقي الذي ارتبط تقليدياً بعلاقات حميمة مع بلاد الأندلس^(٤)، إضافة إلى استمرار تدفق المسلمين الأندلسيين إلى بلاد المغرب هرباً من اضطهاد محاكم التفتيش والذي لم ينقطع إلى بدايات القرن السابع عشر الميلادي^(٥).

وإذا كان المغاربة قد حملوا معهم إلى مصر النقود الذهبية الأسبانية، فإن المعين الأكبر الذي تدفقت منه هذه النقود على مصر، كان تجارة الشرق التي يميل فيها الميزان التجاري لصالح الشرق منذ القرن العاشر الهجري، وقد استخدم التجار الفرنسيون مثلاً نقوداً أسبانية وإيطالية لشراء منتجات الشرق^(٦).

وقد تنبعت الحكومة الأسبانية في عام ١٥٣٦م (٤٣ - ٩٤٤هـ) إلى مخاطر استنزاف نقودها الذهبية لخدمة تجارة أوروبا مع الشرق، فلاحظت أن العملات الذهبية تخرج من أسبانيا ولا تعود إليها مما أثر على عيار الذهب ولذا فقد أوقف كارلوس الخامس Charles V ضرب العملات الذهبية القديمة، وضرب عوضاً عنها عملة أخرى عيارها ٢٢ قيراطاً فقط، ذات

(١) د. لطفى عبدالبديع: الإسلام في أسبانيا - القاهرة ط ٢ - ١٩٦٩ - ص ١٢.

(٢) Suhle (Arher): Die Nunze - fipzig - p. 171.

(٣) فرنان بودل: من ذهب السودان إلى فضة أمريكا - ص ٨٢.

(٤) انظر عن هذه العلاقات: د. خليل إبراهيم السامرائي: علاقات المرابطين بالممالك الأسبانية بالأندلس

وبالدول الإسلامية - بغداد - ١٩٨٥.

(٥) لم تتوقف محاكم التفتيش عن عملها حتى بداية القرن السابع عشر الميلادي حيث قامت باضطهاد

المسلمين وإجبارهم على التنصر أو مغادرة الأندلس - انظر: د. محمود على مكي: مدريد العربية -

القاهرة (د.ت) ص ١٠٧.

(٦) فرنان بودل: المرجع السابق ص ٨٠.

طراز جديد، وعرف هذا الإصدار الجديد بالأسكودو أيضاً وأصبح ينقش على هذه العملة تاج يشبه المنقوش على نقود الملك الإنجليزي هنري الثامن الذهبي وبعد ثلاثين عاماً من صدور الأسكودو الجديد أصدر فيليب الثاني منه مضاعفاً مثل الضعف المعروف باسم بريستول Pristol وأيضاً ربع الأسكودو^(١).

وكان وجه البريستول الذى أصدره فيليب الثاني من أشبيليه يحمل نقش الصليب أما الظهر فكان ينقش عليه درع فوقه تاج^(٢).

وعندما جاء الملك كارل الثالث Karl III إلى الحكم ضرب فى مدريد قطعاً ذهبية من فئة ضعف الأسكودو فى عام ١٧٧٦م، وعلى أحد وجهى القطعة الذهبية صورة جانبية للملك وعلى الوجه الآخر درع فوقه تاج أيضاً^(٣).

ومنذ عام ١٧٨٦م أصبح وزن البريستول (دوبل أسكودو) لا يتعدى ٥٩٢ جراماً^(٤). وكما لاحظنا، فإن إصدارات النقود الذهبية الأسبانية منذ بداية ضربها فى عهد فرديناندو إيزابيل عام ١٤٩٧م لم تتخل فى نقوشها عن رسم التاج Crown، ولعل ذلك هو الذى منحها الاسم الذى اشتهرت به فى أسواق التداول النقدي بمصر وهو الأكرونة أو الكرونة، إضافة إلى صفة «المغربى» التى التصقت بها نتيجة لورود هذه النقود، فيما يبدو، صحبة الحجاج والتجار المغاربة.

ومن أقدم الإشارات لهذه العملات الذهبية المضروبة فى أسبانية ما نجده فى سجل محكمة مصر القديمة الذى أشارت إحدى حججه إلى «دينارين ذهباً مغربياً»^(٥)، ثم تتابع ذكر هذه النقود على أنها من «الذهب المغربى»^(٦) وأردفت بعد ذلك نسبته إلى رسم التاج منذ عام ٩٦١هـ، فعرفت هذه الدينانير «بالذهب المغربى القرونى»^(٧) وإن ظلت الإشارة إلى هذه الدينانير بالذهب المغربى فقط متداولة فى سجلات المحكمة الشرعية حتى عام ٩٨٤هـ^(٨).

(١) Porteous (Jahn): coins in History - London 1969 - p. 169.

(٢) Ibid p. 192.

(٣) Suhle (A.), op. cit. - p. 171, Fig 280.

(٤) Suhle (A.), op. cit. p. 171.

(٥) محكمة مصر القديمة سجل (٨٤) ص ٢١٤ حجة (٩٢٠) بتاريخ ٧ محرم عام ٩٣٥هـ.

(٦) محكمة مصر القديمة سجل (٨٥) ص ٤ حجة (١٨) بتاريخ ٤ محرم عام ٩٣٩هـ.

(٧) مبايعات الباب العالى سجل (١٤) ص ١١٧ حجة (٣٣٠) بتاريخ ٧ ذى القعدة عام ٩٦١هـ.

(٨) محكمة بولاق سجل (٦) حجة (١٢٥٢) بتاريخ ١٩ صفر عام ٩٦٨هـ.

محكمة بولاق سجل (٧) حجة (٧٩٧) بتاريخ ٨ ربيع ثان عام ٩٦٨هـ.

محكمة قوصون سجل (٢٤٥) ص ٣٤ حجة (١٠٩) بتاريخ ١٨ جمادى الآخرة عام ٩٨٤هـ.

وقد عرفت هذه الدنانير الأسبانية تارة بالذهب الأكرونة^(١)، وتارة ثانية بالذهب المغربي الأكرونة^(٢)، أو كرونة وحسب^(٣) وقد يقال أيضاً «الذهب الكرونييا المغربي»^(٤)، وتجمع عادة على «أكارنة»^(٥).

ويبدو من سجلات المحكمة الشرعية أن هذه الذهبيات الأسبانية كانت متداولة على نطاق واسع خاصة في القرن العاشر الهجري (١٦م) حتى إننا نجد في بعضها إشارة إلى صدق «قدره من الذهب الأكروني معاملة تاريخه بالديار المصرية عشرون ديناراً أكرونيا»^(٦)، ووصف هذه الدنانير بأنها من معاملة الديار المصرية يعنى أنها كانت متداولة بكميات كبيرة في الأسواق.

وقد اختفى الذهب الأسباني من التداول في حدود الثلث الأول من القرن الثاني عشر الهجري، ومن أواخر الإشارات لتداوله في سجلات المحكمة ما جاء في عام ١٠١٠هـ في وثيقة بيع وكان المبلغ المنصوص كلية فيها عشرة دنانير «من الذهب الأندلسي الطيب المتعامل به بديار مصر المحروسة»^(٧).

ثم في وثيقة بيع أخرى تحدثت «عن ذهب واحد مغربي» في عام ١١٣٣هـ^(٨). وخارجاً عن الدوكات البندقية ودنانير أسبانيا الذهبية، لم تشر وثائق المحكمة إلى نقود ذهبية أجنبية تم تداولها بمصر اللهم إلا إشارتين غامضتين إلى نقود ذهبية من ضرب جزيرة قبرص، الأولى في عام ٩٣٤هـ وتحدثت عن مبلغ قدرة دينارين «من الذهب القبرصي»^(٩) والثانية وردت في وثيقة مؤرخة بعام ٩٤٥هـ (١٥٣٨م)، وكان بها تعداد لعدة أنواع من الدنانير الذهبية المملوكية والعثمانية ودوكات البندقية، بالإضافة إلى «دنانير

-
- (١) محكمة بولاق سجل (٧) حجة (١٢٧٥) بتاريخ أول جمادى الأولى عام ٩٦٨هـ.
 - محكمة جامع الحاكم سجل (٥٥٠) ص ١ حجة (١) بتاريخ ١٣ محرم عام ٩٩٤هـ.
 - (٢) محكمة بولاق سجل (٩) حجة (١٣) بتاريخ ١٩ صفر عام ٩٧٠هـ.
 - (٣) محكمة قناطر السباع سجل (١٢٢) ص ٦٣ حجة (٢٥٢) بتاريخ ٢٥ شوال عام ٩٩٧هـ.
 - (٤) محكمة بولاق سجل (١٠) ص ٧ حجة (٢٥) بتاريخ ١٨ رجب عام ١٩٨٢هـ.
 - محكمة جامع الزاهد سجل (٦٥٩) ص ١٠ حجة (٤١) بتاريخ ٢٨ شوال عام ٩٩١هـ.
 - (٥) د. عبد الرحيم عبدالرحمن: المغاربة - ص ١٣٠ نقلاً عن سجلات محكمة الإسكندرية في وثيقة مؤرخة في ٨ جمادى الأولى سنة ٩٩٤هـ.
 - (٦) محكمة قوصون سجل (٢٤٥) ص ٣٠٤ حجة (١٠٥٦) بتاريخ ٢٢ ذى القعدة ٩٨٤هـ.
 - (٧) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ١٧٧ حجة (٤٩٠) بتاريخ ١٩ ذى الحجة عام ١٠١٠هـ.
 - (٨) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٤) ص ١٩٠ حجة (٤٤٩) بتاريخ ١٠ شعبان عام ١١٣٣هـ.
 - (٩) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٣٩) ص ١٠ حجة (٤٩) بتاريخ مستهل صفر عام ٣٤هـ.

سانكمرسى»^(١) أى قبرصى .

ورغم هذه الإشارات الوثائقية التى تدل يقيناً على تداول نقود ذهبية من ضرب جزيرة قبرص، إلا أنه لا يوجد فى المصادر التاريخية أو المراجع الحديثة ما يشير من قريب أو بعيد لتداول نقود قبرص الذهبية فى مصر .

ويمكن تفسير هذا التناقض بأن كميات الذهب القبرصى المتداولة كانت ضئيلة إلى حد كبير، حتى إنها اختفت من وثائق المحكمة بعد النصف الأول من القرن العاشر الهجرى (١٦م)، ومن المرجح أن دنانير قبرص قد عرفت طريقها إلى التداول النقدى بمصر فى عصر الماليك، وذلك بسبب العلاقات بين أسرة لوزجنان Lusignan حكام قبرص والدولة المملوكية التى أجبرت حكام الجزيرة على دفع الجزية للسلطان المملوكى فى منتصف القرن التاسع الهجرى «١٥م»^(٢).

ومعلوم أن آل لوزجنان كانوا قد بدأوا فى ضرب نقود ذهبية على غرار نقود الإمبراطورية الرومانية المقدسة منذ استيلائهم على الجزيرة فى عام ١١٩٢م، إضافة إلى نقود فضية كان لها اعتبار فى تجارة البحر المتوسط^(٣).

ويبدو أن نقد قبرص الذهبى قد تسرب إلى الأسواق، إما عبر الجزية أو التجارة أو هما معاً، وعلى أية حال فإن الملفت للنظر هو اختفاء هذا النقد من وثائق المحكمة مع نقود الماليك منذ منتصف القرن العاشر الهجرى وهو ما قد يرجح أن تداول الذهب القبرصى كان من بقايا التأثيرات النقدية للعصر المملوكى.

ب- النقود الفضية الأجنبية:

لعبت النقود الفضية الأجنبية دوراً هاماً فى التداول النقدى بمصر خلال العصر العثمانى إذ كانت هى النقد الرئيسى فى المعاملات اليومية وكذلك فى التجارة الدولية، ويعزى أندريه ريمون Raymond ذلك إلى قلة ما يضربه الأتراك عامة ومصر العثمانية خاصة من العملات الفضية^(٤) والواقع أن هذا القول على إطلاقه لا يعبر بدقة عن حالة التداول النقدى بمصر، إذ كانت دار ضرب مصر تقوم بضرب الأنصاف الفضة بكميات معقولة، ولكن هذه الأنصاف

(١) محكمة جامع الحاكم - سجل (٥٣٨) ص ٣٣٥ حجة (١٧٧٣) بتاريخ ٦ رمضان عام ٩٤٥هـ.

(٢) د. نعيم زكى فهمى: المرجع السابق - ص ٢٠.

(٣) Porteous (J.): op. cit p. 110.

(٤) Raymond (A.): op. cit. p. 20.

لم تستطع أن تعوض إحجام الضربخانة عن سك العملات الفضية الكبيرة، وهو ما أكسب النقود الفضية الأوربية الثقل أهمية خاصة في التداول النقدي، لاسيما بعد تفشي عادة «قص» الأنصاف التي أشرنا إليها من قبل.

وباستقراء ما ورد في سجلات المحاكم الشرعية والمصادر والمراجع التاريخية العربية والأجنبية، نجد أن النقود الفضية الأجنبية التي دخلت سوق التداول النقدي بمصر كانت من أربعة أنواع هي: النقود الفضية التي ضربت في البندقية، والقرش الهولندي، والقرش الأسباني، ثم التالير النمساوي. وقد أطلق على هذه النقود باستثناء «البندقي» منها أسماء محلية ذات طابع وصفى، وكلها جاءت من تسمية نقش على أحد وجهي العملة باسم يقترب من المعارف العامة للمتعاملين بهذه النقود، دوغما اعتداد بالاسم الأصلي للعملة أو المصدر (الدولة) التي جاءت منه.

ورغم أن هذا الميل نحو تسمية العملة بنقش وارد عليها، قد ساعدنا في كثير من الأحوال على التعرف على نوع العملة المقصودة، إلا أنه حدث خلط واضح في وثائق المحكمة بين هذه المسميات كما سنلاحظ لاحقاً، ولعل ذلك الخلط عائد إلى تقارب، أو تطابق، أسعار صرف بعض النقود الفضية الأوربية خاصة في القرن الثاني عشر الهجري «١٨م»، بحيث لم يوجب ذلك التمييز بصرامة بين أنواع هذه النقود.

وباستثناء «قروش البندقية» فإن سائر العملات الفضية الأجنبية التي تم تداولها بمصر قد حازت، غالباً، صفات ظلت لصيقة بها إلى نهاية فترة البحث، فجميعها حسب ما جاء في وثائق المحكمة من «القروش الفضة الحجر».

والحجر في اللغة تشير إلى خام الفضة أو الفضة الخالصة^(١)، واستخدمت هذه الكلمة في وثائق المحكمة بذات المعنى فذكر في بعضها «من الفضة الحجر مائة درهم واحدة»^(٢) أى ما وزنه مائة درهم، وأيضاً «الفضة الحجر الطيبة»^(٣)، أو الفضة الحجر فحسب^(٤). ولا مرأى في أن إلصاق صفة «الحجر» بهذه القطع الفضية من النقود الأجنبية يظهر مدى

(١) تقول العرب: «أرض حجرة وحجيرة ومتحجرة كثيرته والفضة والذهب» - الفيروزآبادي (مجد الدين): القاموس المحيط - القاهرة (د.ت) ج ٢ ص ٤ - والحجران هما الذهب والفضة أيضاً - ابن منظور: لسان العرب ج ٤ ص ١٧١.

(٢) محكمة قناطر السباع - سجل (١٢٢) ص ٥ حجة (١٧) بتاريخ ٧ ربيع عام ٩٩٧هـ.

(٣) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ٢٣٠ حجة (٦٢٥) بتاريخ ٢٣ جمادى الآخرة عام ١٠١٣هـ.

(٤) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) ص ٤ حجة (١٤) بتاريخ ١٤ ذى القعدة عام ١٠٤٠هـ.

مصادقيتها في التعامل حتى إنها عدت من الفضة الخالصة أو الحجر وهو ما لم يطلق على أى من النقود العثمانية الفضية، ولولا جودة عيارها لما تم تداولها بمصر.

١- قروش البندقية:

خلافًا لما يراه كل من جب وبوون^(١) وأندريه ريمون^(٢) من أن أقدم النقود الفضية الأجنبية التي تم تداولها في الدولة العثمانية هي قروش هولندا التي سكّت في القرن ١٣م، فإن وثائق المحكمة الشرعية تشير إلى نقد فضي من إصدار البندقية وهو المعروف بقروش بندقى أو قروش بنادقة، ولعل هذا النقد قد تم تداوله بمصر دون سائر الولايات العثمانية بحكم العلاقات التجارية الوثيقة بينها وبين بيوت التجارة في الجمهوريات الإيطالية.

ومعلوم أن أول نقد فضي أصدرته البندقية كان قد ضرب في عام ١٢٠٢م (٥٩٩هـ) - ٦٠٠هـ) وقد عرف باسم Grossi و Ducat أيضا^(٣).

وقد ضرب هذا النقد في عهد الدوج أنريكو داندولو Enric Dondol (١١٩٢ - ١٢٠٥م) لتمويل الحملة الصليبية الرابعة وعرف حينئذ أيضًا باسم Groot أو Grosso، واستمرت البندقية في ضربه بعد ذلك لوعيتها بضرورة إيجاد عملة فضية أكثر أهمية من العملات الفضية التي ورثتها من الإمبراطورية الكارولنجية وذلك لمواجهة متطلبات نشاطها التجارى والمالى^(٤).

ويعد الاستمرار في ضرب هذا النقد الفضى من بين الوسائل التي لجأت إليها البندقية من أجل سد النقص في العملات الذهبية اللازمة للدفع في تجارة الشرق، ورغم أن تجار الشام على وجه الخصوص قد رفضوا التعامل به مفضلين الذهب عند الدفع، إلا أن هذا النقد عرف طريقه إلى أسواق التداول النقدي بمصر، ويبدو أن ذلك قد حدث منذ أيام الغورى الذى اضطرت له الضائقة المالية إلى قبول حتى معدن النحاس ثمنًا للتوابل من تجار البندقية بعد اكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح^(٥).

ومن المرجح أن الكميات المتداولة من عملة البندقية الفضية لم تكن كبيرة، لأن ذكرها

(١) جب وبوون: المجتمع الإسلامى والغرب ج ٢ ص ١٠٥.

(٢) Raymond. op. cit p. 20.

(٣) Ives and Grierson: op. cit. p. 6.

(٤) د. عادل زيتون: العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب - ص ٤٧. وعن الإمبراطورية الكارولنجية

انظر: د. سعيد عبدالفتاح عاشور - أوروبا العصور الوسطى (ط ٣) القاهرة ١٩٦٤ ج ١ ص ١٩٠ - ١٩٢.

(٥) د. نعيم زكى فهمى: طرق التجارة الدولية ص ٣٦٢.

انقطع من وثائق المحكمة بعيد منتصف القرن ١١هـ فضلاً عن أن المصادر التاريخية لم تشر إلى وجودها في التداول، حتى أنه لم يأبه لذكرها في المرات العديدة التي لجأت فيها السلطات المحلية إلى إعادة تقويم أسعار صرف العملات المتداولة قاطبة بما في ذلك الجدد النحاس. وثمة عامل هام أدى إلى اختفائها من التداول ألا وهو ارتفاع سعر صرفها بالقياس لغيرها من العملات الفضية الأوربية المتداولة حسبما يستفاد من وثائق^(١) المحكمة ما يؤدي إلى إقبال المتعاملين المتزايد على اكتنازها.

وبديهي أن دور قروش البندقية في التجارة في البحر المتوسط قد تأثر إلى حد بعيد بتدفق الفضة الأسبانية من العالم الجديد حيث قلت كميات الفضة في الجمهوريات الإيطالية بالقياس لما كان في حوزة وسط أوروبا وأسبانيا^(٢).

وتعود أقدم إشارة إلى «قروش بنادقة» في وثائق المحكمة إلى عام ١٠٢٦هـ حيث تحدثت وثيقتا بيع عن «قروش بنادقة»^(٣) و«القروش البنادقة الكبار»^(٤)، وكان يطلق على الواحد منها «قرش بندقي»^(٥)، وفي بعض الوثائق قدر مبلغ «بقرشين وربع قرش من البنادقة»^(٦) ولا يعني ذلك وجود أرباع قروش بندقية، إذ المرجح أن ذلك يتصل بحساب الأنصاف الفضية ولكن بقياس سعر صرف القرش البندقي، أي أن أرباع القروش ما هي إلا عملة حسابية في مثل تلك الحالة.

وطبق ذكر القروش البنادقة يتواتر في سجلات المحكمة الشرعية خلال أربعينات القرن الحادى عشر الهجرى^(٧)، وكذلك في الأعوام ١٠٤٢هـ و ١٠٤٥هـ و ١٠٤٨هـ في دفاتر السادات حسبما يذكر على باشا مبارك^(٨)، وآخر ما حفظته لنا سجلات المحكمة الشرعية من ذكر للقروش البنادقة في التداول النقدي يرجع إلى عام ١٠٥٨هـ^(٩).

وخلاصة القول أن النقود الفضية البندقية قد عرفت طريقها إلى التداول النقدي بمصر منذ

-
- (١) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص ١٢٥ حجة (٤٥٣) بتاريخ ١٩ رجب عام ١٠٢٦هـ.
 - (٢) فرنان برودل: المرجع السابق - ص ٨٨ - ٩٠.
 - (٣) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص ٩ حجة (٢٤) بتاريخ ٣ جمادى الأولى عام ١٠٢٦هـ.
 - (٤) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص ٤٥ حجة (١٣٨) بتاريخ ٣ جمادى الآخرة عام ١٠٢٦هـ.
 - (٥) محكمة طولون سجل (١٩٥) ص ٨٠ حجة (٢٩٠) بتاريخ ٢٨ رجب عام ١٠٣٤هـ.
 - (٦) محكمة طولون سجل (١٩٥) ص ٢٧١ حجة (٩٣٨) بتاريخ ١٦ ربيع الأول عام ١٠٣٥هـ.
 - (٧) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) ص ٨٧ حجة ٣٣٣ بتاريخ ١٦ صفر عام ١٠٤١هـ.
 - (٨) على مبارك: المخطوط ج ٢٠ ص ١٤٧-١٤٨.
 - (٩) محكمة جامع الصالح سجل (٣٣٢) ص ٧٦ حجة (٤٨١) بتاريخ ٦ شعبان ١٠٥٨هـ (٥).

بدايات العصر العثماني وحتى منتصف القرن الحادى عشر تقريباً ولكن بكميات غير مؤثرة أو كبيرة، ويؤيد ذلك أن ذكر هذا النوع من النقود الفضية قد اقتصر على وثائق المحكمة ودفاتر السادات فى حين لم تعبأ به المصادر التاريخية المعاصرة ولا حتى الجهات الحكومية المعنية بتحديد أسعار الصرف ومراقبتها والواقع أنه لولا هذه الوثائق لكن جهلنا بوجود القروش البنادقة فى التداول بمصر.

٢- الريال الهولندى:

فى أوائل العصر العثماني كان النوع المفضل من القروش الفضية عملة من أصل فلمنكى أو هولندى ولما كانت تحمل صورة أسد فقد عرفت هذه القطع الفضية باسم الأسدى أو أرسلانى^(١). وكان الفلمنك (أى الهولنديين والزيلنديين) قد دأبوا منذ الثلث الأخير للقرن ١٦م على دفع ثمن مشترياتهم نقداً بهذه العملات دون اللجوء إلى نظام المقايضة الذى لجأ إليه البنادقة لندرة نقود الذهب والفضة^(٢)، وعبر تجارة الشرق تسربت كميات هائلة من هذه النقود الهولندية إلى الأسواق.

وقد كان للعملة الهولندية أهمية خاصة فى التداول النقدي لقراءة المائة عام منذ بدايات القرن الحادى عشر الهجرى «١٧م» إلى ما بعد الثلث الأول من القرن الثانى عشر الهجرى «١٨م» وظل متمتعاً بمركزه القوى حتى عام ١٦٨٠م حيث أشارت المراسلات القنصلية الأوروبية إلى دخول نقود خفيفة أو مزيفة قادمة من مرسيليا وليفرن وهو ما أدى إلى إثارة شكاوى السلطات المصرية واهتزاز الثقة فى العملة الهولندية حتى اختفت تماماً من الأسواق بعد عام ١٧٣٠^(٣).

وكانت هذه القروش الهولندية تحمل على أحد وجهيها صورة حامى المدينة التى ضربت بها وتاريخ الضرب وعلى الوجه الآخر رسم لأسد^(٤)، وقد اعتبر هذا الأسد فى مصر وغيرها

(١) جب وبون: الجمع الإسلامى والغرب ج ٢ ص ١٠٥، وقد استعمل الترك (والمغول أيضاً) كلمة أرسلان للأسد وما زالت مستخدمة فى بلاد منغوليا - د. سعد زغلول عبد الحميد: الإسلام والترك - ص ١٩٢. وقد ذكر سليم عرفات، دوغما سند، أن القرش الأسدى هو ذاته القرش العثماني من فئة الأربعين بارة وأنه ساد منذ عهد سليمان القانونى إلى أواخر القرن ١٩م وذكر أيضاً أنه سُمى كذلك لأن الفرس استعملوا صورة الأسد مع الشمس كشعار منذ القدم وأن العثمانيين أخذوا التسمية على الرغم من عدم وجود الأسد - انظر سليم عرفات: النقود العربية ص ٢٢٦.

(٢) فرنان برادول: المرجع السابق ص ٨٠.

(٣) Raymond (A.): op. cit pp. 20-21.

(٤) Porteous (J.): op. cit p. 179. Fig 212.

من بلاد الشرق على أنه «كلب»^(١)، ولذا فقد سمي الريال الهولندي بالريال الكلبى، أو الأبي كلب^(٢)، وقد يقال له أيضاً في بعض الوثائق «عرش كلب»^(٣) وصيغة الجمع منها «غروش فضة كلاب»^(٤)، ويقال له أيضاً «من الغروش الفضة التي بـكـلب»^(٥). وقد يضاف إلى صفة الكلب نعت حجر، فيقال «عرش كلب حجر»^(٦) وقد وردت هذه التسمية أيضاً في تقارير القنصليات الأوربية^(٧).

كما عرف الريال الهولندي بأنه «من الفضة القروش الأسدية»^(٨) أو بالقرش الأسدى^(٩) وقد يجمع بين الكلب والأسد في تسمية واحدة فيقال «قرش أبى كلب أسدى»^(١٠) أو «كـلب أسدى»^(١١) وربما أضيفت إليها صفة «الحجر» فيكون «كـلب حجر أسدى»^(١٢). ولما كانت العملة الهولندية الفضية تعرف في تركيا باسم قروش أسدية أو «أرسلانى قروش»، فقد عرفت هذه العملة أيضاً «بالقرش الأصلانى» تحريفاً لأرسلانى، وقد وردت هذه التسمية في دفاتر السادات^(١٣) وفي وثائق المحكمة الشرعية (محكمة الإسكندرية سجل

- (١) دائرة المعارف الإسلامية ج ١ ص ٣٩٣ مادة (أبو كلب).
- (٢) محكمة الصالحة النجمية سجل (٤٨٨) ص ١٢٠ حجة (١٤٦) بتاريخ ١٨ رجب عام ١٠٢٦ هـ.
- محكمة طولون سجل (١٩٥) ص ٣٢ حجة (١٢٠) بتاريخ ٨ جمادى الأولى عام ١٠٣٤ هـ.
- سجل القسم العسكرية رقم (٥٠) ص ٤٧ حجة (٥٦) بتاريخ أول جمادى الأولى عام ١٠٥٢ هـ.
- محكمة طولون سجل (٢٠٢) ص ٣ حجة (٨) بتاريخ ١٤ جمادى الآخرة عام ١٠٦٤ هـ.
- محكمة طولون سجل (٢٠٤) ص ١٦٢ حجة (٦٧٢) بتاريخ ١٥ ربيع الأول عام ١٠٧٢ هـ.
- (٣) محكمة جامع الصالح سجل (٣٣٢) ص ١٥٦ حجة (٤٢٤) بتاريخ ١٧ رجب عام ١٠٥٨ هـ.
- محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ١٥ حجة (٧٢) بتاريخ ٦ ذى القعدة ١٠٩١ هـ.
- (٤) محكمة جامع طولون سجل (١٩٥) ص ٨٤ حجة (٣٠٠) بتاريخ ٣ شعبان ١٠٣٤ هـ.
- » » » » ص ٢٧٠ حجة (٩٣٦) » ١٦ ربيع الأول ١٠٣٥ هـ.
- (٥) محكمة جامع طولون سجل (٢٠٢) ص ٩ حجة (٢٥) » مستهل رجب عام ١٠٦٤ هـ.
- محكمة بولاق سجل (٥) ص ١١٧ حجة (٢٤١) » ١٢ ذى القعدة عام ١٠٧١ هـ.
- (٦) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ٨٣ حجة (٣٩٣) » ٤ شعبان عام ١٠٩٢ هـ.
- » » » » ص ٢٥٤ حجة (١١٦) » ٧ شعبان ١٠٩٤ هـ.
- Raymond (A.): op. cit. p. 20. (٧)
- (٨) محكمة القسمة العسكرية سجل (٥٠) ص ١٧ حجة (١٣) بتاريخ ١٧ شعبان عام ١٠٥٢ هـ.
- (٩) محكمة جامع طولون سجل (٢٠٤) ص ١١٥ حجة (٤٦١) بتاريخ ١٥ محرم عام ١٠٧٢ هـ.
- (١٠) سجل مبيعات الباب العالى رقم (١٧٣) ص ١٨ حجة (٣٨) بتاريخ غرة صفر عام ١٠٧٩ هـ.
- (١١) لوحة التسعير (ملحق ١) سطر ٣٨.
- محكمة بولاق سجل (٦٦) ص ٢٥ حجة (٦٧) بتاريخ ٤ ربيع الأول عام ١١٤٠ هـ.
- (١٢) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٤) ص ١١٤ حجة (٣٨٧) بتاريخ ١٠ جمادى الأولى عام ١١٣٣ هـ.
- (١٣) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧ عن وثيقة مؤرخة بعام ١٠٤٢ هـ.

«٦٠» ص ١٥٧ حجة «٢٨٢» في ٨ رمضان ١١١٤هـ^(١).

ومن أقدم الإشارات التاريخية لتداول «الكلب» بمصر ما ورد في «أوضح الإشارات» عند الحديث عن حوادث عام ٩٤١هـ^(٢) (٣٤ - ١٥٣٥م)، بينما ذكرت هذه العملات الهولندية في وثائق المحكمة في عام ١٠٢٦هـ (١٦١٧م) تقريباً^(٣)، وكانت في أسواق التداول النقدي بمصر كميات معتبرة من هذه العملات الفضية حسبما يتضح من عناية المصادر التاريخية بذكرها وورودها في إجراءات التسعير الحكومية ففي عام ١٠٨٤هـ، كان الكلب ضمن العملات التي نودى بتحديد أسعار صرفها^(٤) وتكرر نفس الأمر في عام ١١٠٤هـ، بل ووصل الأمر في عام ١١٠٩هـ (١٦٩٧م) إلى أن الدول العثمانية قررت جمع الخزينة بعملات كان من بينها «الكلاب» التي حدد تحصيلها لصالح الخزينة بسعر رسمي محدد^(٥).

وفي عام ١١١٤هـ (١٧٠٢م) قام على أغا مستحفظان بتحديد سعر صرف القروش الكلاب الحجر^(٦)، كما كان «الكلب الأسدي» من بين العملات التي حدد سعرها في عام ١١٣٩هـ^(٧) (١٧٢٧م) مما يشير إلى أهميتها في التداول آنذاك، إلا أن هذه العملة اختفت بصورة مفاجئة من وثائق المحكمة الشرعية بعد عام ١١٤٠هـ^(٨) ثم من المصادر التاريخية بعد عام ١١٤٣هـ^(٩).

أما الاختفاء المفاجئ للعملات الفضية الهولندية فيمكن تفسيره بإحجام التجار عن قبولها كعملة دفع في التجارة الدولية بعد ورود عملات مزيفة من مرسيليا وليفرون منذ عام ١٦٨٠م وأيضاً بإصرار الدولة على تحصيل الخزينة من القروش الكلاب في عام ١١٠٩هـ وهو ما أدى بالفعل إلى ارتفاع سعر صرف هذه النقود الفضية مقارنة بالأنصاف الفضة، وكانت النتيجة الحتمية لكل ما سبق هي خروج ما تبقى من القروش الأسدية الجيدة من التداول لتزايد إقبال المكتنزين على اقتنائها.

(١) د. عبدالرحيم عبدالرحمن: المغاربة ص ١٤٨.

(٢) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ١٠٩.

(٣) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص ١٢٠ حجة (١٤٦) بتاريخ ١٨ رجب عام ١٠٢٦هـ.

(٤) أحمد شلبي: المصدر السابق ص ١٧٣.

(٥) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٩.

(٦) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٣٦.

(٧) لوحة التسعير (ملحق ١) سطر ٣٨.

(٨) محكمة بولاق سجل (٦٦) ص ٢٥ حجة (٦٧) بتاريخ ٤ ربيع أول عام ١١٤٠هـ.

(٩) أحمد كتحدا عزبان: الدرة المصانة ص ١٩٤.

٣- الريال الأسباني:

يرى «جب» أن كلمة «ريال» مشتقة من الكلمة الأسبانية Real بمعنى ثمن^(١). وبغض النظر عن الجذر اللغوي لهذه الكلمة، فإنه من المسلم به أن الريال الأسباني كان بين العملات الأجنبية المتداولة بمصر، الأكثر شيوعاً واستخداماً حتى مجيء الجيش الفرنسي إلى مصر^(٢). وقد بدأت عملة أسبانيا الفضية في غزو الأسواق التجارية العالمية نتيجة لنقل ثروات أمريكا من الذهب والفضة إلى أسبانيا وهو ما جعلها أغنى بلد في أوروبا وخاصة بعد اكتشاف جبل على شكل مخروطي يدعى Patos والذي كان أساساً من الفضة الصلبة في حوالي عام ١٤٥٠م، وخلال ثلاثة قرون زود هذا الجبل وحده أسبانيا بنحو بليون بيزيتو Pesos^(٣).

وفي البداية حاولت أسبانيا استغلال المعدن الأبيض في السيطرة على التجارة مع الشمال الأوربي عبر المحيط الأطلسي حيث كانت تنقل السفن صوب الشمال الأصواف الأسبانية والفضة الأمريكية على هيئة كتل يتراوح ثمنها بين ٥٠ ألف إلى ٢٠٠ ألف دوقات أو يزيد، ولكن النزاع بين فيليب الثاني ملك أسبانيا وبين إنجلترا أدى إلى توسيع عمليات القرصنة ضد هذه السفن حتى توقفت تجارة أسبانيا مع الشمال في الثلث الأخير من القرن ١٦^(٤).

ولكن المعدن الأمريكي الثمين لم يبق حبيساً في أسبانيا لمدة طويلة، ففي عام ١٥٧٤م انتهى الصراع الذي نشب بين الدولة العثمانية والأسبان في ذات الوقت الذي عمت فيه الحروب الدينية المحيط الأطلسي تدريجياً وساعد ذلك على استقرار التجارة في حوض البحر المتوسط، وكانت عملتها الرئيسية من نقود أسبانيا خاصة السكودو الذهبي والعملة الفضية ذات الثمانية ريالات وقد نص على العملة الأسبانية في تونس والجزائر وتركيا وذلك في المبالغ المدفوعة لافتداء الأسرى^(٥).

ورغم أن عملات أسبانيا قد وجدت طريقها إلى التداول النقدي بمصر قبل منتصف القرن ١٦م، حيث وردت أقدم إشارة للريال الأسباني تحت اسم «ريال حجر» ضمن حوادث عام ٩٤١هـ^(٦) (١٥٣٤م) إلا أن الريالات الأسبانية لم تحصل على منزلتها الخاصة في أسواق

(١) جب وبون: المجتمع الإسلامي والغرب ج ٢ ص ١٠٥.

(٢) وصف مصر ج ٦ ص ٧٢.

(٣) Dotey (R.): op. cit p. 160.

(٤) فرنان برادول: المرجع السابق ص ٩١-٩٢.

(٥) المرجع السابق ص ٩٥-٩٦.

(٦) أحمد شلبي: أوضح الإشارات - ص ١٠٨.

التداول النقدي بمصر والشرق إلا في أثناء القرن السابع عشر الميلادي^(١)، وهو تقريباً نفس تاريخ ظهورها في سجلات المحكمة الشرعية.

ونظراً للدور المؤثر الذي لعبته قروش أسبانيا في التجارة العالمية فقد أقدم الأسبان على سبك معظم الفضة الأمريكية وتحويلها إلى قروش وكان ذلك العمل يعود بربح كبير يفوق ما يحققه تحويل أو استبدال بقية العملات، ولذا فقد انتشرت هذه القروش في العالم حتى أصبحت «عملة تعاقد» أي تتم العقود على أساسها، فتستخدم من جهة كوسيلة للتبادل مع بعض الدول، وتغذى أيضاً عملات دول أخرى بل وحليها أيضاً، ولم يكن استخدامها في مجال التجارة قاصراً على تسديد أثمان السلع بل كانت تشكل في حد ذاتها تجارة هائلة غير مشروعة تشكل في أغلب الأحيان جزءاً من حمولات السفن والقوافل^(٢).

أما فيما يتعلق بوضع القروش الأسبانية في مصر، فقد ذكر تقرير إنجليزى مؤرخ في عام ١٥٨٤م (٩٩٢هـ) أن الريالات الأسبانية هي العملة الجارية في الإسكندرية بمصر وأنها أحسن العملات التي يمكن نقلها إليها^(٣).

وقد دفع ذلك الرواج الكبير للقروش الأسبانية، التجار الأوربيين وبخاصة تجار مارسيليا إلى تكوين طريق تجارى معقد للحصول على كميات كبيرة من هذه العملة اللازمة لهم فيما بين عامي ١٦٩٠م و١٧٢٠م، وكانت مارسيليا وحدها تصب في مصر سنوياً حوالي ٣٠٠ ألف قرش أسباني، وكان يأتي غيرها من أماكن أخرى من أوروبا وتركيا نفسها^(٤).

والواقع أن هذه الكميات الهائلة من القروش الأسبانية التي كانت ترد إلى مصر، لم تستخدم جميعها في التداول داخل مصر، إذ كان جزء كبير منها يذهب لتمويل تجارة التوابل والبن اليمني على وجه الخصوص، حيث كان لا يستغنى عن هذه القروش لتسديد أثمان البن وتجارة الشرق، وكان التجار الأوربيون يستغلون هذا الوضع لصالحهم فيكسبون كثيراً من مضاربتهم على اختلاف قيمة القرش الأسباني، الذي كان يرتفع سعره بمقدار ٥٪ عند سفر المحمل في موسم الحج لأن الحاج والسفن التجارية في البحر الأحمر كانت تشتري الريالات الأسبانية لتسدد بها أثمان البن اليمني والبهارات المختلفة ونسيج الهند الذي يباع في بلاد الحجاز^(٥).

(١) Raymond (A.): op. cit p. 21.

(٢) وصف مصر ج ٦ ص ٧٢.

(٣) فرنان برادول: من ذهب السودان إلى فضة أمريكا - ص ٩٦.

(٤) Raymond (A.) op. cit p. 22.

(٥) Ibid: p. 22.

بيد أنه منذ منتصف القرن ١٧م، أخذت أهمية الفضة الأسبانية في التضاؤل نتيجة لقلّة الوارد من أمريكا بسبب زيادة السكان وامتصاصهم لكميات متزايدة من العملة وزيادة تكلفة استخراج المعادن ونقلها ونضوب المناجم أيضاً. وتضاءلت هذه الأهمية أكثر بعد قيام ثورة قطالونية في سنة ١٦٤٠م ومعها أيضاً ثورة البرتغال وهو ما أدى إلى تدهور أسبانيا ذاتها^(١). ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى ضعف مركز القرش الأسباني في أسواق مصر والشرق بصفة عامة قلّة الكميات الواردة منه بعد تناقص كميات البن اليمني المصدرة إلى أوروبا منذ عام ١٧٣٠م نتيجة لانتشار بن الجزائر في أوروبا، وزيادة بيع المنسوجات الفرنسية التي عدت في تجارة مارسيليا بديلاً عينيّاً عن القروش الأسبانية، فضلاً عن ظهور التالير النمساوي كمنافس نقدي، إلا أن ذلك كله لم يحل دون القرش الأسباني وتمتعه بدور مميز ليس فقط في التداول النقدي بمصر بل وأيضاً في التجارة مع الحجاز حتى نهاية القرن ١٨م^(٢).

وكانت القروش الأسبانية المتداولة بمصر إما من إصدار مدينة أشبيلية بأسبانيا أو من ضرب المكسيك^(٣) التي ضرب بها فيليب الثاني عملة فضية جديدة من فئة الأربع ريالات في عام ١٥٧٠م باسم الإمبراطور شارل الخامس والملكة جوانا، وعلى ظهرها نقش أعمدة هرقل^(٤). وقد اعتبر العرب أعمدة هرقل بمثابة مدافع^(٥) ولذا فقد عرفت هذه العملة الفضية الأسبانية بأبي مدفع^(٦) أو الريال أبو مدفع^(٧). وقد ذكر الجبرتي في حوادث عام ١٢٠٣هـ أن خطأ شريفاً جاء في هذه السنة بتحديد سعر صرف الريال المغربي أبي مدفع^(٨).

إلا أن وثائق المحكمة الشرعية لم تشير إلى القرش الأسباني بتسمية أبي مدفع وإنما عرف فيها بأسماء أخرى متعددة، وكذلك الأمر في المصادر التاريخية أيضاً، وأشهر هذه التسميات هي «الريال أو القرش أو قرش ريال وأيضاً ريال حجر أو ريال مشط حجر وريال مشط»^(٩).

فقد ذكرت القروش الأسبانية منذ بداية ظهورها في وثائق المحكمة بأنها من «الفضة

(١) فرنان برادول: المرجع السابق ص ٩٨.

(٢) Raymond (A.): op. cit p. 23.

(٣) Ibid: p. 21.

(٤) Porteous (J.): op. cit. p. 170 Fig143

(٥) Dozy: op. cit - Tome I - p. 4.

(٦) دائرة المعارف الإسلامية ج ١ ص ٣٩٩ مادة (أبو مدفع) وإن ذكرت هيلين ريفلين أن هذا الاسم أطلق عليه في مصر فقط انظر: الاقتصاد والإدارة ص ٤٢٥.

(٧) وصف مصر ج ٦ ص ٧٣.

(٨) الجبرتي: عجائب الآثار: ج ٢ ص ٢٦٣.

(٩) Raymond (A.): op. it p. 21.

القروش الطيبة الأبي مشط الكبار المتعامل بها»^(١) أو «من القروش الكبار الفضة الأبي مشط المتعامل بها بمصر وغيرها»^(٢) وفي ذلك إشارة ضمنية إلى مدى مصداقية القروش الأسبانية في التعامل التجارى وخاصة مع تجارة آسيا. وعرفت أيضاً «بالقروش الأبي مشط الكبار»^(٣). ولما كانت العملات الأسبانية الفضية تصدر من فئات مختلفة كالقطع ذات الثمان ريالات وذات الأربع ريالات فإننا نجد فى بعض حجج المحكمة الشرعية مدى لاختلاف فئات هذا النقد، فأشارت إحداها إلى «غروش أبي مشط متنوعة يعدل ذلك من الكبار...»^(٤) وتحدثت حجة أخرى عن غروش كبار وأنصاف وأرباع قروش^(٥) وفيما يبدو أن وصف «الكبار» كان يقصد به القطع من فئة ٨ ريالات والأنصاف هى القطع ذات الريالات الأربع من ضرب المكسيك أما الأرباع فهى ولاشك القروش من فئة الريالين.

وينفس هذه التسمية «قرش مشط» عرف القرش الأسباني فى دفاتر السادات عام ١٠٣٤هـ^(٦). وكان القرش الأسباني من أكثر أنواع النقود الفضية الأجنبية ارتباطاً بتسمية «الريال» حتى عدت هذه التسمية علماً عليه ووقفاً عليه دون سواه من النقود الفضية، فإن ذكرت وحدها كان المقصود والمعنى بها هو القرش الأسباني، وعندما ظهر التالىر النمساوى كمنافس له حاز هو الآخر تسمية الريال ولكن بالإضافة إلى صفة «أبي طاقة» كما سيجيء ذكر ذلك لاحقاً.

ففى وثائق المحكمة وردت القروش الأسبانية باسم «الغروش الفضة الأريالية»^(٧)، والغروش الريال^(٨) أو الغرش الريال^(٩) وأيضاً الفضة الغروش البار الريالية معاملة تاريخه بالديار المصرية»^(١٠).

- (١) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ٣٠٦ حجة (٧٤٧) بتاريخ ١٢ شوال عام ١٠١٦هـ.
- (٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ٣٩٣ حجة (٩٠٥) بتاريخ ١١ محرم عام ١٠١٧هـ.
- (٣) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٢) ص ٤١ حجة (١٦٢) بتاريخ ١٢ رجب عام ١٠٣٠هـ.
- محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) ص ٢ حجة (٨) بتاريخ ٨ ذى القعدة عام ١٠٤٠هـ.
- (٤) مبايعات الباب العالى سجل (٩٠) ص ٣٨٢ حجة (١٩٨٦) بتاريخ ٢٧ شوال عام ١٠١٧هـ.
- (٥) مبايعات الباب العالى سجل (٩٠) ص ٣٧٩ حجة (١٩٦٢) بتاريخ ٢٣ شوال عام ١٠١٧هـ.
- (٦) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧.
- (٧) محكمة طولون سجل (١٩٥) ص ٢٨ حجة (١٠٤) بتاريخ ٢ جمادى الأولى عام ١٠٣٤هـ.
- (٨) محكمة طولون سجل (١٩٥) ص ٢٧٠ حجة (٩٣٦) بتاريخ ١٦ ربيع الأول عام ١٠٣٥هـ.
- (٩) محكمة قوصون سجل (٢٦٧) ص ٣٠ حجة (١٢٦) بتاريخ ٢٤ رجب عام ١٠٤٨هـ.
- محكمة جامع الصالح سجل (٣٣٢) ص ١٧٦ حجة (٤٨١) بتاريخ ١٦ شعبان عام ١٠٥٨هـ.
- وأنظر أيضاً لوحة التسعير (ملحق ١) سطر ٣٧ وهى مؤرخة فى جمادى الأولى عام ١١٣٩هـ.
- ومحكمة بولاق سجل (٦٦) ص ١٥ حجة (٣٨) بتاريخ ٢ محرم عام ١١٤٠هـ.
- (١٠) محكمة جامع طولون سجل (٧٦٠) ص ٤١ حجة (٨٨) بتاريخ ٨ رمضان عام ١٠٣٩هـ.

ونجد أن تسمية الريال كانت شائعة في المصادر التاريخية، ففي أوامر التسعير عام ١٠٨٤هـ (١٦٧٣م) ذكر القرش الأسباني باسم «الريال»^(١) وكذلك في عام ١١٠٤هـ^(٢) (٢-١٦٩٣م). وفي مناداة الأغا على أسعار صرف العملات وأثمان السلع في ٢٧ شوال عام ١٣٢٣هـ (١٧١٢م) عرف أيضاً «بالريال»^(٣).

وقد تضاف إلى تسمية الريال صفة «الحجر»، وقد ورد ذلك في أوضح الإشارات عند ذكر حوادث عام ٩٤١هـ^(٤)، وكذلك في بعض وثائق المحكمة الشرعية^(٥).

وفي كثير من الوثائق والمصادر التاريخية جمع بين كل هذه التسميات أو بعضها عند الإشارة للقروش الأسبانية وهذه بعض أمثلتها:

- ١- «من الغروش الأبي مشط الكبار الأبي ريال»^(٦).
- ٢- «من الفضة القروش الكبار الريال الأبي مشط»^(٧).
- ٣- «من الغروش الفضة الحجر الكبار الوازنة الأبي مشط»^(٨).
- ٤- «من الغروش الفضة الكبار الوازنة الريال الأبي مشط»^(٩).
- ٥- «من الفضة القروش الكبار المعروفة بأبي مشط الريالية»^(١٠).
- ٦- «من القروش الفضة الكبار الأبي مشط الريال»^(١١).
- ٧- «من الفضة الغروش الأبي مشط الريالية معاملة تاريخه بمصر محروسة»^(١٢).
- ٨- «من الغروش الريال المشط الحجر الصحيح»^(١٣).
- ٩- «من الغروش الريال المشط الحجر»^(١٤).

(١) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ١٧٣.

(٢) علي مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧.

(٣) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٣٨.

(٤) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ١٨.

(٥) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ١٤٣ حجة (٦٧٥) بتاريخ ١٣ ربيع الأول عام ١٠٩٣هـ.

(٦) محكمة القسمة العربية سجل (١٩) ص ٤٤٥ - ٤٤٦ حجة (٦٢٩) بتاريخ أواخر ربيع الآخر عام ١٠٢٠هـ.

(٧) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص ٨ حجة (٢٢) بتاريخ ١٤ جمادى الأولى عام ١٠٢٦هـ.

(٨) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) ص ١٩ حجة (٤٥٢) بتاريخ غرة ربيع الأول عام ١٠٤١هـ.

(٩) محكمة جامع قوصون سجل (٢٦٧) ص ٣١ حجة (١٣١) بتاريخ ٢٩ رجب عام ١٠٤٨هـ.

(١٠) محكمة القسمة العربية سجل (٥٠) ص ٣٤ حجة (٣٥) بتاريخ ١٠ رمضان عام ١٠٥٢هـ.

(١١) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٧) ص ٦ حجة (١٥) بتاريخ غرة ربيع الأول عام ١٠٥٣هـ.

(١٢) محكمة جامع طولون سجل (٢٠٢) ص ٤٦ حجة (١١٠) بتاريخ ١٠ شعبان عام ١٠٦٤هـ.

(١٣) محكمة باب الشعرية سجل (٦٤٣) ص ١٨ حجة (٥٩) بتاريخ ١٦ محرم عام ١١٣٢هـ.

(١٤) محكمة باب الشعرية سجل (٦٤٣) ص ٢٣٤ حجة (٥٥٨) بتاريخ ١٢ صفر عام ١١٣٤هـ.

١٠- «غرش ريال مشط حجر»^(١).

١١- «من القروش الريال المشط الحجر»^(٢).

وقد لاحظ على مبارك أن دفاتر السادات قد استخدمت في الإشارة إلى هذا النقد تسميات «الريال» و«القرش». و«المشط» في عام ١٠٤٤هـ، وأنه حسبما ورد في «علم مبايعة» بالروزنامة مؤرخة في عام ١٢١٣هـ أن الريال المشط هو أيضاً الريال المعاملة^(٣).

ولاشك أن الإشارة في الوثائق إلى القرش الأسباني بوصفه من معاملة تاريخه بمصر تدل على استمرار تداوله في الأسواق بكميات كبيرة وهو ما سجلته دفاتر الروزنامة عشية الاحتلال الفرنسي وما أكدته أيضاً كتاب وصف مصر، وكان الريال الأسباني حاضراً في قوائم تحديد أسعار الصرف في المصادر المختلفة وآخرها لوحة التسعير المؤرخة بعام ١١٣٩هـ.

وفي مجموعة متحف الفن الإسلامي بالقاهرة قرشان باسم الملك الأسباني كارلوس الثالث وكلاهما يحمل تاريخ الضرب عام ١٧٨٧م مع صورة نصفية في وضع جانبي للملك ضمن نقوش الوجه ورسم تاج على الظهر ويبدو أن هاتين القطعتين من فئة ٨ ريال^(٤). وعلى أية حال فإن تراجع القرش الأسباني الملحوظ عن مركزه المتفرد في أسواق التداول النقدي بمصر قد ترافق مع انتشار التالير النمساوي الذي تأكد مع بداية ١٢هـ «١٨م»، وهو ما تسجله بوضوح وثائق المحاكم الشرعية.

٤- التالير النمساوي:

شهدت مناجم الفضة في أوروبا الوسطى نشاطاً فريداً في القرن الخامس عشر الميلادي نتيجة للكشف في عام ١٤٥١م عن طرق جديدة لصهر المعادن تسهل فصل معادن الفضة عن معادن النحاس^(٥).

وقد استفادت الإمبراطورية الرومانية المقدسة^(٦) التي قامت في أراضي ألمانيا والنمسا من

(١) محكمة باب الشعرية سجل (٦٤٣) ص ٤٥٧ حجة (١١٥٦) بتاريخ ٤ صفر عام ١١٣٧هـ.

(٢) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٧) ص ١١٦ حجة (٢٩٢) بتاريخ ٣ ربيع الأول عام ١١٤٦هـ.

(٣) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧ و ١٥٥.

(٤) رقم السجل ١/١٦٥٥٨ الوزن ٢٦ر٨٥ جرام - القطر ٣٨م.

رقم السجل ٢/١٦٥٥٨ الوزن ٢٦ر٧٦ جرام - القطر ٤٠م.

(٥) فرنان برادول: المرجع السابق ص ٨١.

(٦) لعبت الإمبراطورية الرومانية المقدسة Holy Roman mpire دوراً هاماً في تاريخ أوروبا في العصور الوسطى. وهناك اختلاف حول تاريخ تأسيسها والتاريخ الأقدم هو عام ٨٠٦م عندما قام البابا ليو الثالث Leo III بتتويج شارلمان Charlmagne كإمبراطور للرومانيين في بازيليك سان بيتر في روما، بينما =

هذا النشاط فقامت بإصدار عملات فضية ثقيلة ، وقد وصلت هذه العملات منذ القرن ١٥م إلى بلاد الدولة العثمانية في أواسط آسيا حيث حلت بالتدريج محل القرش الهولندي (الأرسلاني) وعرفت العملة النمساوية باسم الريال أو قررة قروش بمعنى القروش السوداء، وهي هنا بمعنى عكس الأحمر (قرل) أى أنها من الفضة الجيدة بعكس النقود الفضية المخلوطة بنسبة عالية من النحاس التي أطلق عليها الترك قرل بمعنى حُر (١).

وتعد هذه العملة الفضية التي ظهرت في نهايات القرون الوسطى من أوائل العملات الأوروبية المؤرخة وكانت أكبر عملة فضية تم ضربها حتى هذا الوقت، ومن Tyral (بالنمسا حالياً) إنتقل ضرب هذه العملة إلى أجزاء عديدة من ألمانيا وبوهيميا (بتشيكوسلوفاكيا حالياً)، وقد ضرب كونتات بوهيميا عملاتهم من الفضة التي استخرجوها من مناجم يواكيمشتال Joachimsthal ولذلك أصبحت عملاتهم تعرف باسم Joachimsthaler ثم اختصر الاسم إلى Thaler الذي أطلق على كثير من العملات الفضية ويعتبر التالير الحد الأعلى لكلمة دولار المعروفة الآن (٢).

وبعيداً عن بوهيميا فقد عرف التالير أو التالارى في ألمانيا باسم Reishsthaler ويشار إليه باسم الرسدال Risdale أو الريال التعاقدى الذي تعقد على أساسه الصفقات وكانت تسكه دول متعددة لتستخدمه وسيلة للتبادل التجارى مع مختلف الأمم، وينطبق هذا بصفة خاصة على الرسدال النمساوى (٣).

وقد ضرب من تالير الإمبراطورية الرومانية المقدسة عدة إصدارات تنوعت طرزها تبعاً لتعدد الأقاليم التي أصدرت فيها، فجاء ريال كولونيا Cologne خالياً من الإشارة إلى أى

= يرى آخرون أنها بدأت في عام ٩٩٦م عندما ذهب البابا جون السابع John VII، الإمبراطور أوتو الأول Otto I إمبراطوراً للدولة الرومانية. وقد تميز تاريخ الإمبراطورية منذ عام ١٢٧٣م وحتى عهد شارل الخامس (١٥١٩ - ١٥٥٦م) بسيطرة آل هابسبورج Habsburg على الحكم وتوسيعهم لحدود الإمبراطورية في النمسا وما حولها حتى شملت معظم غرب أوروبا وأصبح بالأساس إمبراطورية ألمانية حيث كانت تشمل ألمانيا والنمسا وبوهيميا والأراضي الواطنة في النمسا والطرف الشمالي الشرقي من إيطاليا. وقد انتهت هذه الإمبراطورية في عام ١٨٠٦م. انظر:

The Encyclopedia Americana - U.S.A. 1979. vol. 14 pp. 310-313

وعن أسرة هابسبورج ودورها انظر: د. سعيد عبدالفتاح عاشور أوروبا العصور الوسطى - ج ١ ص ٥٩٤ - ٦١٢.

(١) جب وبون: المجتمع الإسلامى والغرب ج ٢ ص ١٠٥.

(٢) Dotey (R.) Money of the world - p. 138.

(٣) وصف مصر ج ٦ ص ٧٢ - ٧٣. وكان هذا الريال التعاقدى معروفاً في معظم دول أوروبا الوسطى Porteous: op. cit p. 156.

موضوعات دينية مسيحية وعلى أحد الوجهين رسوم أسلحة وعلى الوجه الآخر ثلاث محارات وكان يحمل تاريخ الضرب عام ١٤٣٦م^(١).

وفى عام ١٥٢٠م ضرب التالير باسم كونت شليك Shlik، استيفان Stephann وأيضاً باسم لويس ملك بوهيميا وفى عام ١٥٢٢م ضرب التالير بصورة فردريك الحكيم أو الواعظ Frederick the wise الذى كان حاكماً للإمبراطورية أثناء غياب الإمبراطور شارل الخامس^(٢).

ولكن أكثر طرز هذا التالير رواجاً فى أسواق الشرق كانت تلك التى نقشت عليها صورة مارى تريزا^(٣).

وقد تأخر التالير الإمبراطورى فى الظهور بمصر عن تركيا التى عرف بها منذ القرن ١٥م، وكان أول ظهور له فى الوثائق بدفاتر السادات حيث أشير بها إلى قرش أبى طاقة فى عام ١٠٤٣هـ^(٤)، بينما تأخر ذكره فى المصادر التاريخية إلى رمضان من عام ١١١٤هـ حين نودى على تسعير سعر صرف الريال أبى طاقة^(٥).

وقد جاءت هذه التسمية (أبو طاقة) بسبب الصورة التى ترى على أحد وجهى التالير وهى تمثل أسلحة مدلاة من عقاب مقسوم إلى أربعة أقسام إذ يشبه هذا شعار الموجود بوسط الوجه بعض الشئ تلك النوافذ ذات المصبعات الحديدية الشائع استخدامها فى مصر ومنها جاءت كلمة بوطاقة أو بطاقة^(٦).

ولا شك أن هذا التفسير الذى أعطاه صامويل برنار لسبب تسمية التالير الإمبراطورى «بأبى طاقة» هو الأقرب للصحة سواء بسبب النقوش الموجودة عليه أو للاعتبارات التاريخية التى تجافى جميعها ما ذهب إليه Dozy من أن الريال أبا طاقة قد عرف بهذا الاسم نسبة لأعمدة هرقل^(٧)، وأيضاً ما جاء فى دائرة المعارف الإسلامية من أن هذه التسمية تشير إلى عمة على وجهها صف من الأعمدة وهى ذاتها التى عرفت بأبى مدفع^(٨)، كما أسلف القول،

(١) Dotey (R.) o.p. cit p. 145.

(٢) Porteous: Coins in History - P. 156, Fig 15.

(٣) Roymond (A.): op. Cit - p. 23.

(٤) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧.

(٥) أحمد كتحدا عربان: الدرة المصانة ص ٦٦.

(٦) وصف مصر - ج ٦ ص ٧٣ - وتعد كلمة Pataqu هى التحريف الفرنسى للتسمية العربية - انظر

هيلين ريفلين: الاقتصاد - ص ٤٢٥.

(٧) Dozy: op. cit: Tome I p. 5.

(٨) دائرة المعارف الإسلامية ج ١ ص ٣٦٠ مادة (أبو طاقة).

فإن التعريفين السابقين يتعلقان بالعملية الأسبانية ومسمياتها التي تناولناها آنفاً .
وقد أخذ التالير ابتداءً من عام ١٧٥١م (١١٦٥هـ) فى تسيد أسواق التداول النقدي
بمصر على حساب القرش الأسباني بسبب امتياز سبيكته واستدارة القطعة التامة ومقاومتها
للتآكل من أطرافها^(١) .

وكانت عمليات التحويل تتم لصالح التالير برغم أن القيمة الجوهرية للقرش الأسباني
تزيد بشكل طفيف عنها فى التالير بسبب ارتفاع عيار القروش ، ولعل ذلك عائد إلى طبيعة
العلاقات التجارية وحقيقة أن وزن التالير كان أكبر من وزن القرش وأكثر دقة فى صنعه^(٢) .
والواقع أن العامل الحاسم فى سيادة التالير المطلقة على النقود المتداولة بمصر منذ منتصف
القرن ١٨م وحتى مقدم الحملة الفرنسية قد استمد أسباب قوته من اليمن بالدرجة الأولى ففى
هذا الوقت كان التالير قد أصبح العملة المفضلة على امتداد البحر الأحمر واغيط الهندى
لارتباطه بتجارة البن ، وكان متداولاً فى أوائل القرن ١٨م فى «المخا» وساد التعامل بها منذ عام
١٧٦٠م (١١٧٤هـ) ، حتى أنه عندما زار «نيبور» اليمن لاحظ أن العملات الألمانية منتشرة
فى اليمن وتنتقل عبره إلى الهند أيضاً^(٣) .

ومن أجل تمويل تجارة البن والبهارات فإن كميات ضخمة من التالير كانت تتجه من الموانئ
المختلفة فى أوربا إلى الإسكندرية ، وبلغت هذه الكميات المرسله من موانئ مارسيليا وليفورن
والبنديقية فى عام ١٧٨٧م حوالى ٤٨٠ ألف قطعة^(٤) .
وقبيل مقدم الحملة الفرنسية أصبح التالير الإمبراطورى أو «البوطة» عمله حسابية أو
اعتبارية تقدر بها ضرائب الأرض الزراعية (أو الميرى)^(٥) ، ويعكس هذا الوضع الفريد حقيقة

(١) Raymond (A.): op. cit p. 23.

(٢) وصف مصر ج ٦ ص ٧٣ .

(٣) Raymond (A.): op. cit pp. 23-24.

(٤) Raymond (A.): op cit. p. 24 ومارسيليا بجنوب فرنسا كانت أحد المخططات الهامة فى طريق جنوة
التجارية فى اتجاه الشرق - انظر : د . نعيم زكى فهمى : المرجع السابق ص ١٨٢ . أما ليفورن (Leghorn)
أو (Livorn) فهو ميناء إيطالى فى غرب البلاد على بعد ١٢ ميلاً غرب بيزا - ألبرت الريحانى
(وآخرون) : الموسوعة العربية - بيروت ١٩٥٥ - ص ١٨٤ وتعد هذه المدينة الميناء الرئيسى لتوسكانيا
Tuscany وبدأت فى الازدهار منذ القرن ١٦م عندما قرر الدوق فرديناند Ferdinand أن يجعل منها
ميناء رئيسياً ، إذ أصبحت فى عام ١٥٩٠ من موانئ تجارة الشرق وفى القرن ١٧م أصبح لها تجارة واسعة
ليس فقط مع حوض البحر المتوسط ولكن أيضاً مع موانئ بحر الشمال والبلطيق - انظر :

The Encyclopedia Americana - vol 17 = p. 171.

(٥) وصف مصر - ج ٦ ص ٩٠ .

أن التالير أضحي عملة الدفع الرئيسية في البلاد، ويذكر قنصل فرنسا في تقرير لبلاده حرره في عام ١٧٦٠م أن المصريين وحتى الفلاحين الذين امتنعوا في البداية عن قبول التالير، أصبحوا يفضلونه في التعامل عن المسكوكات الذهبية^(١).

أما المسميات التي أطلقت على التالير الإمبراطوري بخلاف (أبو طاقة) فإنها لم تعرف بمصر فلم تشر أى من الوثائق أو المصادر التاريخية إليه باسم «قرش» الذي عرف به في تركيا بسبب أن النقود الفضية عرفت في عصر النهضة بالنمسا باسم Groschen^(٢)، كما لم يتداول في مصر باسم الريال أبى شوشة الذي عرف به في أسواق الشرق الأخرى^(٣).

وفي أول ظهور للتالير في وثائق المحكمة عرف باسم «ريال أبى طاقة»^(٤) ولكن هذه التسمية لم ترد بهذه الصيغة المبسطة منذ الثلث الأخير من القرن ١٢هـ «١٨م»^(٥)، إذ شاع في وثائق المحكمة إلصاق صفة «الحجر» أى الفضة الخام بالتالير، فكان يقال له «ريال حجر بطاقة»^(٦) وأيضاً من الريالات الحجر الأبنى طاقة^(٧) أو الريال الحجر البطاقة^(٨).

كما عرف التالير أيضاً بالحجر المشط الأبنى طاقة^(٩)، مشاركاً بذلك القرش الأسباني، منافسه الأكبر في أحد أهم وأخص تسمياته السائدة في التداول النقدي بمصر. ولم تقتصر هذه التسمية المشيرة للارتباك على سجلات المحكمة الشرعية بل تعدت ذلك إلى حجج الأوقاف ودفاتر السادات في الربع الأخير من القرن ١٢هـ^(١٠).

وقد عكست حقيقة تسيد التالير للمعاملات النقدية بمصر نفسها في وثائق المحكمة حيث

(١) Raymond (A.): op. cit. p. 24.

(٢) Dotey (R.): Money of the World. p. 138.

(٣) Dozy: op. cit. Tome I - p. 5.

(٤) محكمة بولاق سجل (٦٣) ص ١٣٤ حجة (٤٠١) بتاريخ ١٥ محرم عام ١١٢٩هـ.

(٥) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ٢٥٣ حجة (٥٦٣) بتاريخ ١٥ ربيع الأول عام ١١٦٦هـ.

(٦) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص ٢٦ حجة (٥٦) بتاريخ غاية شعبان عام ١١٦٧هـ.

(٧) محكمة باب سعادة سجل (٤٣١) ص ١٥ حجة (٣٤) بتاريخ ١٤ شوال عام ١١٨٤هـ.

سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ٥٥، حجة بتاريخ ١٦ ذى القعدة عام ١١٩٩هـ.

محكمة جامع الصالح سجل (٣٦٩) ص ٣ حجة (٤) بتاريخ ١٨ ذى القعدة عام ١٢٠٦هـ.

وانظر أيضاً: د. محمود عباس حمودة: المرجع السابق ص ٥٥٠.

(٨) محكمة باب سعادة سجل (٤٣١) ص ٣٣٧ حجة (٩٠٢) بتاريخ ١٦ صفر عام ١١٨٦هـ.

سجل إسقاطات القرى رقم (١٧) ص ١٩ حجة () بتاريخ ١٤ رجب عام ١١٩٥هـ.

وأيضاً: د. عراقي يوسف: الوجود العثماني في مصر - ص ٣٥.

(٩) سجل الديوان العالي رقم (١) ص ٣٠٥ حجة (٦٥٦) بتاريخ ٦ جمادى الأولى عام ١١٥٧هـ.

(١٠) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٥٢.

اعتبر القضاة قبيل الحملة الفرنسية أن هذا النقد الفضى الأجنبى «من الريالات المعاملة المصرية»^(١)، لكثرة المتداول منه بالأسواق والعمليات التجارية ولاسيما فى عمليات بيع التزامات الأراضي الزراعية المسجلة فى سجلات إسقاطات القرى.

ويبدو أن إحدى إصدارات التالير المتداولة بمصر قد عرفت باسم «ريال فرانس» ، وقد حدد على باشا مبارك ظهور هذه التسمية الجديدة للريال الألبى طاقة بعام ١٢٠٦هـ^(٢) (٤- ١٧٩٥م)، بينما رصد أندريه ريمون ظهورها فى الجبرتى وثنائى المحكمة فى عام ١١٩٥هـ (١٧٨٠م)^(٣).

والواقع أننا نجد تسمية «ريال فرانس» تتردد فى المصادر التاريخية والوثائق منذ بداية القرن ١٣هـ، فقد ذكر الجبرتى هذا الريال ضمن العملات التى حدد سعر صرفها من قبل الحكومة فى عام ١٢٠١هـ (٨٦ - ١٧٨٧م) باسم «ريال فرانس»^(٤).

وفى إحدى وثنائى المحكمة التى تتحدث عن عملية بيع، تم تحدد الثمن فيها بالريالات الحجر الألبى طاقة بينما قبض الثمن «بمعاوضة ريال فرانس» وغنية تعدل حساب ذلك» وهذه الوثيقة مؤرخة بعام ١٢٠٤هـ^(٥). بينما ذكرت وثيقة أخرى بذات المحكمة وترجع إلى نفس العام ما يفيد أن الريال الفرنسى هو أحد أصناف الألبى طاقة، إذا جاء بها «من الريالات الحجر الفرنسى الألبى طاقة»^(٦) وذلك يصح ما ذهب إليه الكرملى من اعتبار أن الريال الفرنسى، هو ذاته الريال الفرنسى^(٧).

وقد ظل اسم الريال الفرنسى متداولاً فى وثنائى المحكمة حتى مقدم الحملة الفرنسية^(٨) التى لاحظ علماءها أن التالير النمساوى هو أكثر العملات الأوربية شيوعاً فى التعامل النقدى بمصر بل هو عملة الدفع الرئيسية فى البلاد^(٩).

-
- (١) محكمة القسمة العسكرية سجل (٢٢٥) ص ٢٨٨ حجة (٣٩١) بتاريخ غاية ربيع الأول عام ١٢١١هـ.
 - محكمة جامع الزاهد سجل (٧٠١ مكرر) ص ١٢٠ حجة (٢٣٤) بتاريخ ١٥ شعبان عام ١٢١٢هـ.
 - (٢) على مبارك: الخطوط ج ٢٠ ص ١٥٥.
 - (٣) Raymond (A.): op. cit. p. 24.
 - (٤) الجبرتى: عجائب الآثار - ج ٢ ص ٢١٤.
 - (٥) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص ٥٢-٥٣ حجة (١٠١) بتاريخ ١٨ صفر عام ١٢٠٤هـ.
 - (٦) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص ٧٠ حجة (١٤١) بتاريخ ٢ ربيع الأول عام ١٢٠٤هـ.
 - (٧) الكرملى: النقود العربية - ص ١٩٧.
 - (٨) محكمة القسمة العسكرية سجل (٢٢٥) ص ١٢٧-١٢٨ حجة (٣١٤) بتاريخ ١٠ ربيع الأول عام ١٢١١هـ.
 - (٩) وصف مصر - ج ٦ ص ٩٢، ٧٣.

و بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة عدة نماذج من التالير النمساوى، وتتفق جميعها (القطع من ١٢٩ إلى ١٣٥ بالكتالوج) فى أن وجهها كان يحمل نقش صورة القديسة مارى تريزا. ورغم بعض الاختلافات الطفيفة فى نقوش الظهر بهذه القطع إلا أنها تتفق فى التصميم العام الذى يحتوى دوماً على رسم لنسر ناشر جناحيه وبوسط جسده رسم لدرع يشبه وهو مقسم إلى مناطق طولية كشبابيك الأسبله ولذا عرف بأبى طاقة.

وفى أقدم هذه القطع المحفوظة بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة (قطعة ١٢٩) والمؤرخة بعام ١٧٥٧م^(١)، نجد أن مركز الظهر قد زخرف برسم لنسر برأسين ناشر جناحيه ويتوسط جسده درع ينتهى بتاج آخر فى نهاية الرأسين. أما الدرع فمقسم إلى ثلاثة مناطق أفقية بها رسوم لأسود وأفاعى مع نسر فى الوسط ناشر جناحيه هو الآخر.

وبمجموعة المتحف عدة قطع فضية من هذا التالير ضربت جميعها فى عام ١٧٨٠م ويمكن أن نميز فيها ثلاثة طرز أخرى حسب نقوش الظهر بها.

الطرز الأول فى القطعة رقم «١٣٠»^(٢) (لوحة ٤٨) التى تضم فى نقوش الظهر نفس رسم النسر ذى الرأسين وهو ناشر جناحيه وحول كل رأس هالة وفوقها تاج وبوسط جسد النسر درع مقسم إلى منطقتين بالعلوية منها رسم لأسد يقف على قوائمه الخلفية وأمامه صليب وفى السفلية رسم لنسر ناشر جناحيه ومنطقة مقسمة بواسطة خطوط مائلة.

والطرز الثانى (القطع ١٣١ - ١٣٤)^(٣) ويشبه الطراز السابق ولا يختلف عنه سوى فى اختفاء رسم النسر الناشر جناحيه فى المنطقة السفلية من الدرع.

أما الطراز الثالث (قطعة ١٣٥ - لوحة ٤٩)^(٤) فنجد أن نقش النسر الناشر جناحيه الذى يغطى مركز الظهر قد توسط جسده درع مقسم إلى قسمين رئيسيين، العلوى منهما به رسم لأسد أمام صليب.

ويبدو واضحاً أن التالير النمساوى قد التزم فى سكه بوزن يتراوح بين ٢٧ر٦٧ جرام و٢٧ر٩٢ جرام وقطر ٤٠مم إضافة إلى الالتزام بطراز عام فى نقوش الوجه والظهر به.

(١) رقم السجل ١٦٥٣٧/١ - الوزن ٢٧ر٦٧ جرام - القطر ٤٠مم.

(٢) رقم السجل ٦٩١٢ - الوزن ٢٧ر٩٢ جرام القطر ٣٩مم.

(٣) رقم السجل ١٦٥٣٧/٢ - الوزن ٢٧ر٨٥ جرام - القطر ٤٠مم.

رقم السجل ١٦٥٣٧/٣ - الوزن ٢٧ر٩٠ جرام - القطر ٤٠مم.

رقم السجل ١٦٥٣٧/٤ - الوزن ٢٧ر٩١ جرام - القطر ٤٠مم.

رقم السجل ١٦٥٣٧/٥ - الوزن ٢٧ر٨٢ جرام - القطر ٤٠مم.

(٤) رقم السجل ١٦٥٣٧/٦ - الوزن ٢٧ر٨٤ جرام والقطر ٤٠مم.

وإلى جانب العملات الفضية الأجنبية السابقة فقد عرفت مصر، وعلى نطاق محدود، تداول أنواع أخرى من النقود الفضية الأوربية قبيل الغزو الفرنسي إذ أشارت دفاتر السادات في عام ١٢١٢هـ إلى تداول الفرنك الفرنسي (الفرنساوى) وعملة روسيا الفضية (المسكوبى)^(١) وهى عملات لم يبرز دورها فى التداول النقدى إلا فى عصر محمد على.

■●●●<<<<

(١) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٥٥.

الفصل الثامن

القيم النقدية للنقود المتداولة

تعد دراسة القيم النقدية من الموضوعات التي تهتم الباحثين في التاريخ الاقتصادي على وجه الخصوص ولما كانت المسكوكات كقرع من علم الآثار هي أحد المداخل الرئيسية لدراسة القيم النقدية، فقد كان من المفيد أن نتبع دراسة أنواع النقود المتداولة بمصر العثمانية من حيث المسميات والدلالات والوصف الشكلي، بدراسة مستقلة للقيم النقدية المختلفة لهذه الأنواع. إن مثل هذه الدراسة، على أهميتها، تواجه عدة مصاعب ومحاذير، على رأسها تعقد النظام النقدي الذي كان سائداً في العصر العثماني وتعدد أنواع النقود المتداولة به، والغموض (وربما الخلط) الذي يكتنف ذكر بعض الأنواع في المصادر التاريخية والوثائق.

فالنظام النقدي بمصر العثمانية، لم يكن، كما هو الحال في العصور الإسلامية الأولى، يتبع نظام المسكوكات الذهبية Gold Specie Standard الذي تساوى فيه المسكوكات الذهبية من حيث قيمتها النقدية ذات القيمة لوزن الذهب الذي تحويه العملة.^(١)

ليس ذلك فحسب بل إنه من التجاوز أن نصف النظام النقدي لمصر العثمانية بأنه قد سار على نظام المعدنين Bimetallic Standard الذي يعتمد على استخدام معدنين أساسيين للعملة، الذهب والفضة، ويمكن تحويلهما إلى عملات تجرى في التداول بلا حدود أو قيود.^(٢) إنه في الواقع نظام يعتمد على ثلاثة معادن لنقوده المتداولة هي الذهب والفضة والنحاس، ولا توجد وحدات ثابتة ومحددة بدقة لأنواع النقد الثلاثة، بل إن بعض القطع النقدية ولاسيما الفضية، يصعب نسبتها إلى وحدة نقدية بعينها.

ويزيد الأمر تعقيداً أنه كان يسمع بتداول نقود من أقاليم مختلفة، تختفى حيناً وتظهر حيناً أخرى ووصل الأمر في نهاية العصر العثماني إلى درجة أصبح فيها النقد الأجنبي هو المعيار الأول لتقويم النقود المتداولة.

ورغم أن النقود مثل كافة السلع الأخرى تعد سلعة اقتصادية تدخل في عمليات التبادل ويقدمها أو يعرضها أطراف هذه العمليات شأنها في ذلك شأن السلع الأخرى^(٣)، إلا أنه ينبغي النظر بتحفظ شديد إلى النقود العثمانية التي يصعب اعتبارها نقوداً سلعية، إذ نادراً ما تتكافأ قيمها الاسمية مع قيمة ما يماثلها من المعدن وزناً ونقاوة في السوق^(٤).

فقد جرت عادة الحكام أن يسعوا لتحقيق أكبر منفعة ممكنة من وراء صنع النقود، وهذه

(١) د. فؤاد هاشم عوض: اقتصاديات النقود والتوازن النقدي - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٤ - ص ١١.

(٢) د. حسين عمر: النقود والإيثمان - دار المعارف - القاهرة (ط ٣) - ١٩٦٦ - ص ٣٧.

(٣) د. حسين عمر: النقود والائتمان - ص ٤.

(٤) د. محمد زكي شافعي: مقدمة في النقود والبيوك - دار النهضة العربية - القاهرة (ط ٩) - ١٩٦٢ - ص ٣٢.

المنفعة لم يكن من المستطاع تحقيقها إلا بإعطاء النقود سعر تداول إلزامياً أو عن طريق قيمة اسمية لها أعلى من قيمتها الجوهرية أى قيمة ما تحتويه من معدن الذهب أو الفضة^(١).
وفضلاً عن ذلك فإن القيم النقدية للمعادن النفيسة للذهب والفضة تتوقف كذلك على عوامل أخرى غير العلاقة بين القيمة الاسمية والقيمة الجوهرية لها، وأهم هذه العوامل:
١- الكمية المتاحة من الذهب والفضة التى يحددها إنتاج المعدنين أو استيرادهما وتصديرهما^(٢).

٢- الطلب الكلى على المعادن النفيسة الذى يتزلف من شقين، أولهما الطلب على المعادن النفيسة لاستعمالها كنقد، وثانيهما الطلب على المعادن النفيسة لاستعمالها فى وجوه الاستعمال الأخرى كالصناعة والزينة والغالب أنه ما إن يختار أى معدن للاستعمال النقدى حتى يصبح الطلب النقدى أهم شقى الطلب الكلى عليه حتى تتوقف قيمة المعدن على تقلبات ذلك الطلب النقدى^(٣).

إن هذه العوامل السابقة يمكن أن تفسر ما ذكره برنار من أن أنصاف الفضة كانت تتمتع بقيمة افتراضية (اسمية) أكبر من قيمتها الجوهرية وظلت تحتفظ بهذه القيمة برغم انخفاض مزيجها أو سيكتها، ذلك لأن الطلب على هذه النقود من أجل تلبية ضرورات الدفع فى العمليات التجارية الصغيرة والكبيرة كان فى واقع الأمر أكبر من كمياتها المتداولة بالأسواق^(٤).
وفى كل الأحوال كانت مصر تستورد المعادن النفيسة سواء من الذهب أو الفضة، فكان الذهب يأتى من بلاد غرب إفريقيا (بلاد التكرور)^(٥)، أما الفضة الخام (الحجر) فكانت ترد من الخارج أيضاً لاسيما من أوربا فضلاً عن استخدام النقود الفضية الأوربية بعد سبكها فى ضرب النقود العثمانية التى يلتزم الموردون اليهود بتوريدها إلى دار الضرب فى شكل سبائك^(٦).
ونظراً لندرة هذه المعادن النفيسة بمصر كانت النقود منها تضرب بنسبة عيار متدنية وهو ما يفسر جزئياً تداول النقود الأجنبية بمصر كما سبق القول، بقيمة أكبر من قيمتها الجوهرية وسعر تداولها فى البلاد التى سككت بها.

(١) وصف مصر - ج ٦ ص ١٦٨.

(٢) د. محمد خليل برعى: مقدمة فى النقود والبنوك - القاهرة ١٩٧٦ - ص ٥٨.

(٣) د. محمد زكى شافعى: المرجع السابق ص ٣٣.

(٤) وصف مصر ج ٦ ص ١٦٩.

(٥) وردت إشارات متعددة فى وثائق المحكمة مناقيل من ذهب ترتكرورى كما فى: سجلات القسمة العربية سجل (١٩) ص ٢٩ حجة (٣٨) بتاريخ ٢٣ رجب ١٠١٩ هـ ص ٤٤٥ حجة (٦٢٩) بتاريخ أواخر ربيع الأول عام ١٠٢٠ هـ.

(٦) وصف مصر ج ٦ ص ١٩١. وانظر أيضاً الفصل الرابع من دار ضرب مصر.

أولاً: أسعار إبدال النقود المتداولة

ويعنى بذلك دراسة أقيام أنواع النقود المتداولة بمصر العثمانية تجاه بعضها البعض وأسعار صرف الوحدات النقدية عند تحويلها من عملة إلى أخرى أو من معدن إلى آخر. إن تعقد نظام التداول النقدي بمصر، وتعدد أنواع النقود واختلافها على مدار فترة الدراسة، يحول عملياً دون وجود دراسة تفصيلية ضافية لعلاقات الإبدال فيما بين عملات الذهب والفضة.

ومما يزيد من صعوبة بحث الأسعار وقيمة النقود أن الأسواق المحلية كانت عرضة للاضطراب وتذبذب الأسعار نتيجة لاختلال نظام النقد وعدم ثبات قيمة العملة، حيث لا يكاد يمر عام دون حدوث تغيير في قيمة العملة أو إلغاء عملة وسبك عملة أخرى.^(١) ولما كان مصير العملة العثمانية المتداولة بمصر مرتبطاً بالعملات العثمانية في الدولة بصفة عامة، فقد كان التغير المستمر الذى يصيب العملات في تركيا مؤثراً للغاية في النقود المصرية، وكان من الظواهر السائدة إلغاء التداول ببعض أنواع النقود واستبدال غيرها بها ثم تقرير قيم رسمية جديدة للنقود التى لم يتناولها الإلغاء.^(٢)

وقد تضافرت عدة جهات في الإدارة العثمانية للبلاد للتأثير في أسعار صرف العملات المختلفة، وهو ما أدى إلى تعرض قيم النقود للتغيير السريع، حتى إنه يمكن إحصاء ٢٤ تعديلاً مختلفاً لسعر المبادلة وتحديد قيمة قطع العملة الذهبية والفضية النحاسية في أثناء حكم خاير بك، ولا يعنى كثرة التعديل أن الحكومة كانت ساهرة على مراقبة نظام العملة ولكن الحقيقة هي أن كل التعديلات كان يراد منها ما يعود على بيت المال من فائدة بجعل سعر المبادلة في مصلحته وكسب الفرق بين قيمة النقود الاسمية وقيمتها الحقيقية.^(٣)

كما كان الصناجق من أمراء الممالك يتدخلون بالاتفاق مع الدفتردار وبمعرفة الباشا العثماني في أسعار العملة في بعض الأحيان كما حدث في عام ١١٣٠هـ^(٤) (١٧١٦م). وكان الباشا يوجه إلى محاكم الأقاليم أو امره لتنظيم الإدارة في الأقاليم وإعلان هذه

(١) د. عبدالرحيم عبدالرحمن: الريف المصرى - ص ٢٢٣.

(٢) د. محمد فهمى لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادى - ص ٤٢.

(٣) د. محمد فهمى لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادى - ص ٤١.

(٤) د. عراقى يوسف: الوجود العثماني - ص ٢٠٦.

الأوامر من تلك المحاكم ومنها أسعار صرف العملات، وقد أشارت إحدى وثائق محكمة المتصورة إلى ورود بيورلدى شريف من الديوان العالى باسم باشا مصر بتسعير بعض العملات^(١).

ومن جهتها كانت الدولة العثمانية ترسل أوامرها بتحديد أسعار صرف العملات المتداولة^(٢) بمصر، وكثيراً ما كان يحدث وقت إرسال الجزية أن تخفض قيم النقود المتداولة مما كان يجعل عبء الضرائب أكثر مما كان عليه وهو ما يعود بالنفع على الخزنة المرسل^(٣) إلى الآستانة.

وفى بعض الحالات كانت الرعية هى التى تطالب ولاية الأمر بتحديد أسعار صرف العملات، كما حدث فى عام ١١١٤هـ^(٤)، وفى المحرم من عام ١١٢٨هـ عندما صعد الناس إلى القلعة وبصحبتهم شيخ الأزهر ليطلبوا الوالى بإعلان الأسعار^(٥) فاستجاب لهم، وكان عدم استجابة بعض الولاة لمطالب الشعب بالنظر فى أمر أسعار الصرف سبباً كافياً لغضبة الناس عليه، كما وقع فى ١٤ جمادى الآخرة عام ١١٤٦هـ عند دخول عثمان باشا الوالى الجديد من باب النصر، فعندما لم يلتفت لمطالب الرعية أخذوا فى رجمه حتى اضطر رجاله إلى سحب^(٦) سيوفهم.

ويبدو أن تضارب أسعار الصرف والندرة النسبية للنقود العثمانية قياساً للطلب عليها، كانا وراء استمرار العمل بنظام المقايضة فى بعض البلاد خاصة، صعيد مصر حتى مجيء الفرنسيين^(٧) وكان هذا النظام معروفاً فى الوثائق بالمقابلة^(٨).

وبسبب تغير أسعار الصرف، كانت الوثائق تحصر فى حالات كثيرة على نسبة سعر

(١) د. لىلى عبداللطيف: الإدارة - ص ٢٨١ والديوان العالى أو الكبير هو الذى يضطلع بالنشاط الحكومى العام، ويتكون من مختلف الموظفين والإداريين ومن ممثلين لأوجاقات العسكر ومن كبار رجال الدين انظر: هيلين آن ريفيلين: المرجع السابق ص ١٦، والبيورلدى وتعنى بالتركية أمر - هو الاسم الذى أطلق على الأوامر التى يصدرها رجال الدولة من أمثال الصدر الأعظم وقبودان البحر (قائد الأسطول) والوزراء والأمراء - انظر نجاشى أقطاش وعصمت بينار: الأرشيف العثمانى - ص ٤٦٧.

(٢) د. عراقى يوسف: المرجع السابق ص ٢٠٦.

(٣) د. محمد فهمى لهيطة: المرجع السابق ص ٤٢.

(٤) أحمد كتحدا عزبان: الدرة المصانة ص ٦٦.

(٥) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٦-٢٨٧.

(٦) المصدر السابق: ص ٥٨٨.

(٧) د. عبدالرحيم عبدالرحمن: الريف المصرى - ص ٢٢٣.

(٨) د. عراقى يوسف: المرجع السابق ص ٣٦٨.

العملة المنصوص عليها في عقود البيع والشراء وما إلى ذلك من المعاملات المالية إلى «النصف فضة» حتى إذا ما اختفت هذه العملة من التداول لسبب أو لآخر أو اختلف سعرها كان بإمكان أطراف العقد تحديد ثمن المثل حسبما نصت على ذلك الشريعة الإسلامية لتجنب انهيار العقد وبطلانه^(١).

ومن الملفت للنظر في الدفاتر الحكومية استخدام الريال أبو طاقة (بو طاقة) بوصفه عملة حسابية عند تحصيل خراج الأرض، وعادة ما يتم حساب ذلك عند تحصيلها من الفلاحين بسعر أقل من المتداول^(٢)، أما الروزنامة فكانت تحسب البارة بوصفها «بارة» (أو نصف فضة) مهما غيرت قيمتها، ولم يحدث مثلاً في حالة انخفاض قيمة البارة أن حسبت البارة القديمة ببارة ونصف من العملة الجديدة المخفضة ولم يحدث العكس في حالة ارتفاع قيمة البارة^(٣). ولكل ما سبق فإن غاية ما يمكن التوصل إليه هو تحرى البحث عن نوع من النقود اصطلح علماء الاقتصاد على تسميته بالأساس العام لقياس الأنواع الأخرى من النقود Re- Standard ferene Money^(٤).

وهذا النوع من النقود نجده في «النصف فضة» الذي يعد في مصر وحدة النقد الأدنى بين النقود الذهبية والفضية المتداولة بالبلاد، وهي الوحدة التي حرصت الوثائق والمصادر التاريخية على ذكر قيم النقود الأخرى منسوبة إليها، ولذا فسنعتمد في دراستنا لأسعار صرف العملات على تقويمها تجاه النصف فضة وحسب.

ويحسن أن نبدأ أولاً ببيان علاقة النصف فضة بالعملتين الأدنى منه قيمة وهما الأقجة (الفلس النحاسي) والجديد أو الجدد النحاس.

في بداية العصر العثماني بمصر قام السلطان سليم الأول بضرب أنصاف فضة جديدة، وفلوس جدد نحاس، ولما كان وزن هذه الإصدارات الجديدة أقل من سابقتها المملوكية، خاصة الجدد النحاس صار وزن الجديد منها درهماً واحداً بدلاً من درهمين فقد تقرر في رمضان سنة ٩٢٣هـ أن يصرف نصف الفضة بستة عشر جديداً نحاسياً (وزن درهم واحد)^(٥) ولكن تضرر الناس من هذا السعر الذي هو في حقيقته أعلى بنسبة الثلث من سعر صرف الجدد المملوكية

(١) عن قيمة المثل انظر: د. مصطفى كمال وصفى: مصنفه النظم الإسلامية - القاهرة ١٩٧٧ ص ٦٤٢-٦٤٣.

(٢) وصف مصر - ج ٦ ص ٩١.

(٣) د. عبدالرحيم عبدالرحمن: الريف المصري - ص ١٢٦.

(٤) د. حسين عمر: المرجع السابق ص ٣.

(٥) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٤.

التي يزن الواحد منها درهمين ويصرف النصف فضة باثنى عشر جديداً (قديماً) منها، اضطر الزيني بركات محتسب القاهرة في ١٩ رمضان عام ٩٢٣هـ أن ينادى بأن النصف فضة يصرف بأربعة وعشرين جديداً ليعرف الدرهم الفلوس من الدرهمين في المعاملة.^(١)

ولما كان هذا القرار يفقد العثمانيين نحو ثلث القوة الشرائية للجدد النحاس التي بأيديهم (حيث لم يكن معهم أى جدد مملوكية) فقد ثار هؤلاء على الزيني بركات وأرغموه في نفس اليوم على إلغاء سعر الصرف الجديد والعودة للسعر القديم (نصف فضة = ١٦ جديداً) ولم يستطع القاهريون شيئاً سوى إغلاق الحوانيت عدة أيام وأعادوا فتحها بعدما أشيع أن «خايربك» سيشنق جماعة من السوق بعد العيد على أبواب القاهرة.^(٢)

وفي أول جمادى الأولى عام ٩٢٨هـ نادى خايربك على أن كل نصف فضة من الفضة الجديدة يصرف بنصفين وربع من الفضة القديمة، ويصرف أيضاً نصف الفضة القديم بستة دراهم فلوس جدد^(٣).

ولامراء في أن فرض سعر إلزامي للفضة القديمة أقل بكثير من قيمتها الجوهرية، يمثل محاولة مكشوفة لطرد الأنصاف القديمة من التعامل ولكسب الفارق لصالح الدولة لاسيما وأن أنصاف الفضة الجديدة كان ذات قيمة اسمية مبالغاً فيها، وليس فقط لتوحيد المعاملة ومنع الازدواج النقدي في فئات النقود الصغيرة الذي أدى إلى وجود سعرين للبضائع سعر بالأنصاف القديمة وآخر بالأنصاف الجديدة.

وقد أثار هذا الإجراء الظالم ثورة الناس على إبراهيم اليهودى معلم دار الضرب، وفي ١٥ جمادى الأولى عام ٩٢٨هـ صعد جماعة من القزازين والمكاسه وغيرهم ليشتكوا إلى خايربك من قيام «محي الدين بن أبى أصبع» من تحصيل مكس النظرين بحساب النصف فضة القديم بنصفين وربع من الفضة الجديدة، ولكن جاتم الحمزاوى نقل لهم قول خايربك بأن هذا أمر سلطاني وليس بيده شيء في أمر المعاملة طالباً إمهاله إلى شهر رجب ولكن العامة استمروا في ثورتهم، حتى خرج إليهم جماعة من الانكشارية فضربوهم وشتتوهم.^(٤)

ولم تفلح شكاوى الفلاحين لسنان باشا موفد السلطان في جمادى الآخرة عام ٩٢٨هـ من أخذ النصف فضة بنصفين وربع عند تحصيل الخراج مع حسابه بنصف فضة واحد بل ووصل

(١) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٢١٤.

(٢) المصدر السابق: ج ٥ ص ٢١٤.

(٣) على مبارك: الخطط - ج ٢٠ ص ١٤٥.

(٤) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٤٤٤.

الأمر بخايربك أن نادى فى ٦ رجب من نفس العام بأن كرى بيوت الأوقاف بالقاهرة سيتم بنفس القيمة السابقة.^(١)

وقد تأرجح سعر صرف النصف فضة بالنسبة للجدد النحاس بقيمة العصر العثماني فيما بين ثمانية واثنى عشر جديداً، ففي عام ١١٠٧هـ وفى بداية عهد السلطان مصطفى الثانى قررت الدولة العثمانية أن يكون سعر النصف فضة ثمانية جدد نحاس سكة.^(٢)

وهو نفس السعر الذى قرره على أغا مستحفظان فى مناداته الشهيرة فى شوال عام ١١١٤هـ حين جعل «الجدد النحاس ثمانية بنصف فضة مرادى»^(٣).

وتم إقراره أيضاً فى مناداة أخرى فى عام ١١٢٣هـ حيث تقرر صرف النصف فضة بثمانية جدد داودى أى من ضرب المعلم داود صاحب عيار^(٤).

وما لبث النصف فضة أن حقق تقدماً ملحوظاً فى سعر صرفه بالجدد النحاس ففي ١٣ محرم عام ١١٢٨هـ نودى من قبل الوالى بصرفه بسعر ١٠ جدد طرلى (بطغراء)، واستقر على نفس السعر فى مناداة عام ١١٣٥هـ أى بعشرة جدد.^(٥)

وفى ١٥ ذى القعدة عام ١١٤٠هـ عاد نصف الفضة إلى مستوى سعره القديم أى بثمانية جدد نحاس حسب مناداة والى القاهرة^(٦)، ولكن مناداة أخرى فى ١٦ جمادى الثانية من عام ١١٤٤هـ جعلت النصف فضة موازياً فى الإبدال لاثنى عشر جديداً.^(٧)

ويبدو أن اضطراباً قد حدث فى تحديد سعر صرف النصف بالجدد، إذ تقرر فى نهاية شوال عام ١١٤٥هـ أن يصرف بثمانية جدد ديوانية بمعنى كاملة ومن انتاج دار الضرب بسكتها^(٨)، ولكن السعر عاد بعد عامين أى فى شوال عام ١١٤٧هـ إلى اثنى عشر جديداً مقابل النصف فضة^(٩)، الذى أبطل بدوره بناء على خط شريف ورد إلى مصر فى ٣ محرم عام ١١٤٨هـ^(١٠).

(١) المصدر السابق: ج ٥ ص ٤٥٠، ٤٥٨.

(٢) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص ٢٥.

(٣) الجبرتي: عجائب الآثار - ج ١ ص ١٣٦.

(٤) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص ١٠٣.

(٥) أحمد شلبى: أوضح الإشارات - ص ٣٦٩، ٢٨٧.

(٦) المصدر السابق ص ٥٣١.

(٧) المصدر السابق ص ٥٧٦.

(٨) المصدر السابق ص ٥٨٤.

(٩) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٩٤.

(١٠) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٥٩٨.

ونظراً للانخفاض المستمر في عيار ووزن الأنصاف، فقد كان المتعاملون في الأسواق يلجأون إلى قص أجزاء من الأنصاف الأفضل عياراً ووزناً ورغم جهود السلطات من أجل استبعادها من التداول النقدي كما رأينا في إجراءات على أغا عام ١١١٤هـ وقصر التعامل بالانصاف على الديواني منها، إلا أنها بقيت متداولة بل وينص عليها في وثائق البيع والشراء، كما جاء في إحدى حجج المحكمة الشرعية التي تحدثت عن مائة نصف فضة مقاصيص^(١).

وقد بلغ سعر النصف فضة من المقاصيص في عام ١١٤٧هـ ثمانية جدد نحاس في مقابل ١٢ للأنصاف الديوانية^(٢).

أما فيما يتعلق بسعر صرف النصف أمام الأقبعة أو الإخشا التي عرفت في وثائق المحكمة بالعثماني وجمعها عثمانة^(٣)، والأنصاف الفلوس المستخدمة من النحاس الأحمر الرائج^(٤)، فقد مر هذا السعر بمرحلتين واضحتين:

في المرحلة الأولى التي امتدت حتى الثلث الأول من القرن ١١هـ (١٧م) كان النصف فضة دائماً مساوياً لستة أفلس من النحاس، وهو ما نراه في وثائق المحكمة، كما في حجج من الأعوام ١٠٠٨هـ و ١٠٠٩هـ و ١٠١٤هـ وحتى عام ١٠١٧هـ^(٥).

أما في المرحلة الأخيرة فكان السعر السائد للنصف فضة بالنسبة للأقبعة هو ١: ٣ر١. وهذا ما أشارت إليه وثائق المحكمة في عامي ١٠٣٤هـ و ١٠٣٥هـ^(٦) وما جاء في دفاتر السادات الوفاية في الأعوام ١٠٤١ و ١٠٤٣ و ١٠٤٤هـ^(٧) وكان النصف فضة يصرف أيضاً بعثمانين اثنين كما جاء في وثيقة وقف محمد سلحدار باشا المؤرخة في ١٠ ذى الحجة عام

(١) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ٩٩ حجة (٤٦١) بتاريخ ١٥ شوال عام ١٠٩٢هـ.

(٢) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٩٤.

(٣) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٣٩) ص ٨٣ حجة (٤٤٧) بتاريخ ١٣ ربيع الأول عام ٩٣٤هـ.

(٤) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٢) ص ٦١٢ حجة (١٩٢٥) بتاريخ ١٦ ذى الحجة عام ١٠٣٢هـ.

(٥) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ١٦ حجة (٤٨) غرة ربيع الأول عام ١٠٠٨هـ.

محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ١٠٢ حجة (٢٦٢) آخر شوال عام ١٠٠٩هـ.

مبايعات الباب العالي سجل (٨٥) ص ١٠٨ حجة (٦٠٦) بتاريخ ٢٦ محرم عام ١٠١٤هـ.

محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ٣٠٥ حجة (٧٤٤) بتاريخ ١٠ شوال عام ١٠١٦هـ.

محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ٣٩٨ حجة (٩١٠) بتاريخ ١٢ محرم عام ١٠١٧هـ.

(٦) محكمة طولون سجل (١٩٥) ص ١٠ حجة (٣٠) بتاريخ آخر ربيع الأول عام ١٠٣٤هـ.

محكمة طولون سجل (١٩٥) ص ٢٦٤ حجة (٩١٤) بتاريخ ٩ ربيع الأول عام ١٠٣٥هـ.

(٧) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧.

١٠٦٥هـ^(١) وإن عادت النسبة (١: ١٣) بين النصف والعثماني إلى الظهور مرة أخرى^(٢)،
في وثائق المحكمة عام ١٠٧١هـ وفي دفاتر السادات عام ١٠٧٦هـ والتي جاء بها في عام
١٠٩١هـ أن النصف فضة كان يوازي عثمانيين اثنين^(٣)، ولكن وثائق المحكمة أشارت إلى
ذات النسبة (١: ١٣) في عامي ١٠٩٢ و ١١٠١هـ^(٤).

أما الأفجة ذاتها فلم يرد ذكر لسعر صرفها بالجدد النحاس إلا مرة واحدة وكان ذلك أثناء
الاضطراب النقدي الذي ساد الأسواق في عام ١١٤٧هـ حيث وصل سعرها إلى ١٦ جديداً
نحاسياً^(٥).

بعد ذلك العرض لعلاقة النصف بالوحدات النقدية الأدنى نتقل إلى دراسة أسعار صرف
العملات المتداولة بالانصاف بادئين بالعملات العثمانية الذهبية والفضية ثم بالعملات غير
العمانية من الذهب والفضة.

أ - أسعار صرف النقود العثمانية بالانصاف :

ويشمل ذلك القيم الاسمية لهذه النقود عند إصدارها وأوامر التسعير الخاصة بها سواء
أكانت بناء على خط شريف من السلطان العثماني أو وفق فرمان من باشا مصر ومناداة من
أغا مستحفظان، وأيضاً أسعار التداول الفعلي لهذه النقود في الأسواق.

١ - النقود الذهبية العثمانية :

وسنبدأ بذكر أسعار صرف الشريفيات القديمة التي تم ضربها قبل عصر السلطان محمد
الرابع، والذي أخذت من عهده تظهر مسميات جديدة للنقود الذهبية العثمانية كالشريفى
المحمدى والطرلى والجنزولى والفندقلى والزر محبوس.

ففي عام ٩٢٧هـ حاولت الدولة العثمانية فرض الأشرفى الذهب المضروب باسم سليم
الأول (أشرفى سليمى) بقيمة اسمية أكبر من قيمته الجوهرية، فنودى على صرفه بخمسة
وأربعين نصف فضة، ولكنه كان يتداول في الأسواق بأربعين نصف فضة فقط، ويصرف

(١) حجة رقم (٩٣١) أوقاف.

(٢) محكمة طولون سجل (٢٠٤) ص ٥ حجة (٢٠) بتاريخ غرة جمادى الآخرة عام ١٠٧١هـ.

(٣) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٨.

(٤) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ٦٤ حجة (٦٠٩) بتاريخ ٧ ربيع الأول عام ١٠٩٢هـ.

مبايعات الباب العالي سجل (١٧٥) ص ٦٤ حجة (١٩٩) بتاريخ غرة ربيع ثان عام ١١٠١هـ.

(٥) محمد مختار: التوقيعات ص ٥٧٤.

نصفها (أى الأنصاف) بالجدد النحاس^(١).

وفى العام التالى ٩٢٨هـ وإزاء ظهور نوعية أفضل من الأشرفى العثمانى المضروب باسم سليمان القانونى اضطرت السلطات إلى تسعير الأشرفى السليمى بأربعين نصف فضة مقابل الأشرفى السليمانى الذى كان يصرف بخمسة وستين نصف فضة^(٢).

وعندما ضربت أنصاف فضة جديدة فى عهد سليمان الأول أعيد تقييم أسعار صرف الدنانير الذهبية فأصبح سعر السليمى ١٦ نصف فضة جديدة والسليمانى ٢٥ نصف فضة جديدة، وهو ما نودى به فى ١٧ رجب عام ٩٢٨هـ^(٣).

وفى عام ٩٣٩هـ قفز سعر صرف الدينار الأشرفى أو الشريفى إلى ٣٩ نصف فضة^(٤)، وواصل ارتفاعه إلى أن بلغ فى عام ٩٤١هـ، ٥٥ نصف فضة، وهو حسبما يذكر أحمد شلبى «شريفى جديد»^(٥) أى من ضرب سليمان القانونى.

ويظهر أن هذا الارتفاع كان متأثراً بعوامل متغيرة مثل حدوث ضائقة اقتصادية وغلاء، إذ أن الدينار عاد للانخفاض إزاء النصف فضة، كما سجلت ذلك وثائق المحكمة، التى تردد سعر صرف الدينار فيها بين ٤٠ و ٤١ نصف فضة فى عام ٩٤٣هـ^(٦).

واستقر إبدال الدينار الشريفى على ٤١ نصف فضة فيما بين عامى ٩٥٤هـ و ٩٧٦هـ^(٧)، ثم عاد إلى الارتفاع المفاجئ فبلغ ٦١ نصف فضة فى عام ٩٨٤هـ^(٨)، وهى طفرة لم يصل إليها الشريفى طوال القرن «١٠هـ» وحتى ثلث القرن التالى، ويعد سعراً استثنائياً، إذ نجد فى وثيقة أخرى أن سعر صرف الدينار كان فى هذه السنة ٤٠ نصف فضة أيضاً^(٩).

(١) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٥.

(٢) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٤٤٣.

(٣) ابن إياس: بدائع الزهور - ج ٥ ص ٤٦٢.

(٤) محكمة مصر القديمة سجل (٨٥) حجة (٢٢٣٧) بتاريخ ١٧ ذى القعدة عام ٩٣٩هـ.

(٥) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ١٠٩.

(٦) محكمة بولاق سجل (١) ص ٦٥ حجة (٢٩٦) بتاريخ ٢٣ رمضان عام ٩٤٣هـ وص ٦٤ حجة (٢٩٠).

بنفس التاريخ.

(٧) محكمة بولاق سجل (٤) ص ١ حجة (٣) بتاريخ ١١ شوال عام ٩٥٤هـ.

محكمة مصر القديمة سجل (٨٨) ص ١٤ حجة (٧٣) بتاريخ ٢٥ صفر عام ٩٥٨هـ.

محكمة مصر القديمة سجل (٨٩) ص ٤٢ حجة (١٨٦) بتاريخ ٢٢ صفر عام ٩٥٩هـ.

محكمة بولاق سجل (٦) حجة (٢٣٠) بتاريخ ٢٨ ذى الحجة عام ٩٦٧هـ.

مبايعات الباب العالى سجل (٣٠) ص ٣٣ حجة (١٢٢) بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة عام ٩٧٦هـ.

(٨) محكمة بولاق سجل (١) ص ٢٥٩ حجة (١٥٦٢) بتاريخ ١٢ رمضان عام ٩٨٤هـ.

(٩) محكمة قوصون سجل (٢٤٥) ص ٣٤٦ حجة (١٢١٦) بتاريخ ٢١ ذى الحجة عام ٩٨٤هـ.

وفي العقد الأخير من القرن « ١٠هـ » وحتى السنوات الأولى من القرن « ١١هـ » كان سعر صرف الدينار قد استقر على ٤٠ نصف فضة^(١).

في عام ١٠٠٨هـ كان سعر صرفه ٥٠ نصف فضة^(٢)، وانخفض في العام التالي وحتى عام ١٠١٤هـ إلى ٤٠ نصف فضة^(٣).

وخلال عشر سنوات تمتد بين عامي ١٠١٦هـ و ١٠٢٦هـ تأرجح سعر صرف الدينار الذهب الشريفي بين ٤٠ نصف فضة و ٤١٥ نصف فضة و ٤٦ نصف فضة و ٥٠ نصف فضة^(٤).

ومنذ الثلث الأول للقرن الحادي عشر الهجري لم يتراجع سعر صرف الدينار عن ٥٠ نصف فضة، فتردد في عام ١٠٣٤هـ بين ٥٠ نصف و ٦٠ و ٦٢ و ٦٤ نصف فضة^(٥).

ووصل في عام ١٠٤٠هـ إلى ٧٠ نصف فضة^(٦) وتراجع في العام التالي إلى ٦٤ و ٦٦ نصف فضة^(٧)، ثم عاود صعوده قداماً في الأعوام ١٠٤٢هـ متردداً بين ٦٨ و ٧٠ نصف فضة^(٨) و ١٠٤٣هـ إلى ٦٨ إلى ٦٩ نصف فضة^(٩).

-
- (١) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٥٠) ص ١١ حجة (٣٤) بتاريخ ١٨ محرم عام ١٩٩٤هـ.
محكمة جامع الزاهد سجل (٦٦١) ص ٣٤٨ حجة (١٠١٨) بتاريخ ٢ رجب عام ٩٩٥هـ.
محكمة بولاق سجل (١٧) ص ٥٦ حجة (٢٨٥) بتاريخ ٨ ربيع الآخر عام ١٠٠٠هـ.
محفوظة دشت رقم (١١٠) ص ٢٩٩ حجة بتاريخ ٢٣ آخر جمادى الأولى عام ١٠٠٥هـ.
(٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٧٦) ص ١٠١ حجة (٤١٥) بتاريخ أول صفر عام ١٠٠٨هـ.
(٣) محكمة القسمة العربية سجل (١٥) ص ٣٢ حجة (٧٤) بتاريخ ٢٠ شوال عام ١٠٠٩هـ.
محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ١٨٨ حجة (٥١٧) بتاريخ ١٧ ربيع الآخر عام ١٠١٠هـ.
مبايعات الباب العالي سجل (٨٥) ص ٢٩٦ حجة (٥٥٧) بتاريخ ٢٤ ربيع الآخر عام ١٠١٤هـ.
(٤) ٤١٦ نصف فضة في محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ٣٣٣ حجة (٧٨٨) بتاريخ ١٥ ذي القعدة عام ١٠١٦هـ.

- ٤٠ نصف فضة في مبايعات الباب العالي سجل (٩٠) حجة ٨٩٣ بتاريخ ١٤ صفر عام ١٠١٧هـ.
٤٦ نصف فضة في مبايعات الباب العالي سجل (٩٠) ص ٣ حجة ١٠ بتاريخ ٨ جمادى الأولى عام ١٠١٧هـ.
٥٠ نصف فضة في مبايعات الباب العالي سجل (٩٠) ص ١٠١ حجة ٤٤٦ بتاريخ ١١ جمادى الآخرة عام ١٠١٧هـ.
٤٠ نصف فضة في محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص ٩٨ حجة ٣٣٤ بتاريخ أول رجب عام ١٠٢٦هـ.
(٥) ٥٠ نصف فضة في محكمة جامع طولون سجل ١٩٥ ص ٣ حجة (١٠) بتاريخ ١٨ ربيع الأول عام ١٠٣٤هـ.
٦٠ نصف فضة في محكمة جامع طولون سجل ١٩٥ ص ٣ حجة (١٠) بتاريخ ١٨ ربيع الأول عام ١٠٣٤هـ.
٦٢ نصف فضة في محكمة جامع طولون سجل ١٩٥ ص ٢٠ حجة (٦٧) بتاريخ ١٢ ربيع الأول عام ١٠٣٤هـ.
٦٤ نصف فضة في: على مبارك - الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧.
(٦) محكمة الصالحية النجمية سجل ٤٩٦ ص ٣٤ حجة (١٣٩) بتاريخ ٢٩ ذي الحجة عام ١٠٤٠هـ.
(٧) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧ نقلا عن دفاتر السادات.
(٨) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧ نقلا عن دفاتر السادات.
(٩) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧ نقلا عن دفاتر السادات.

وفي عام ١٠٤٥هـ كان سعر صرفه ٦٨ نصف فضة^(١)، وفي عام ١٠٤٧هـ بلغ ٧٠ نصف فضة^(٢)، وكذلك في العام التالي ١٠٤٨هـ^(٣).

وحتى بداية النصف الثاني من القرن (١١هـ) تأرجح سعر صرف الشريفي الذهب بين ٦٦ نصف فضة في عام ١٠٥٠هـ^(٤) و٦٦ر٦ نصف فضة إلى ٦٨ نصف فضة في عام ١٠٥١هـ^(٥)، ثم استقر منذ عام ١٠٥٢هـ وحتى ١٠٥٨هـ على سعر ٦٦ نصف فضة للدينار^(٦).

تطور سعر صرف الشريفي الحمدي:

احتلت دنانير السلطان محمد الرابع المعروفة بالشريفي الحمدي، مكاناً بارزاً بين النقود الذهبية المتداولة بالأسواق نظراً لالتزامها بوزن الألتون الذهب العثماني وقربها من وزن دوكات البندقية^(٧).

وقد ظل الشريفي الحمدي متداولاً بمصر ردحاً من الزمن بعد وفاة السلطان محمد الرابع وطفق سعره في تزايد مستمر حتى اختفى من التداول بعد عام ١١٧٤هـ.

فعند بداية ضربه في عام ١٠٥٨هـ (١٦٤٨م) كان الشريفي الحمدي يصرف مقابل ٦٦ نصف فضة^(٨) وفي سنة ١٠٨١هـ كان سعر صرفه قد وصل إلى ٨٥ نصف فضة وظل على هذا المستوى حتى عام ١٠٨٥هـ^(٩)، إذ لم تفلح محاولات الحكومة في تحديد سعر صرفه بشمانين نصف فضة في عام ١٠٨٤هـ^(١٠).

وعند بداية العقد الأخير من القرن ١١هـ كان سعر صرف الشريفي الحمدي قد وصل إلى

(١) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧ نقلاً عن دفاتر السادات.

(٢) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧.

(٣) محكمة قوصون سجل ٢٦٧ ص ١٨ حجة ٧٦ بتاريخ ٣ رجب عام ١٠٤٨هـ.

(٤) محكمة قوصون سجل ٢٦٧ ص ٣٤٣ حجة ١٥٢٣ بتاريخ ٢٢ صفر عام ١٠٥٠هـ.

(٥) محكمة قوصون سجل ٢٦٧ ص ٥٦٨ حجة ٢٤٨٢ بتاريخ ٢٩ محرم عام ١٠٥١هـ.

محكمة قوصون سجل ٢٦٧ ص ٥٦٤ حجة ٢٤٦٣ بتاريخ ١٦ محرم عام ١٠٥١هـ.

(٦) محكمة القسمة العسكرية سجل (٥٠) ص ١١٢ حجة ١٢٨ بتاريخ ١٤ ذى القعدة عام ١٠٥٢هـ.

محكمة جامع الصالح سجل (٣٣٢) ص ١٧٦ حجة ٤٨١ بتاريخ ١٦ شعبان عام ١٠٥٨هـ.

(٧) Raymond (A): op. cit p.26.

(٨) محكمة جامع الصالح سجل (٣٣٢) ص ٢٠٥ حجة ٦٩١ بتاريخ آخر شوال عام ١٠٥٨هـ.

(٩) مبيعات الباب العالي سجل (١٧٣) ص ١٨ حجة ٣٨ بتاريخ أواسط رجب عام ١٠٨١هـ.

على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٨ (عن دفاتر السادات في عام ١٠٨٥هـ).

(١٠) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ١٧٣.

٩٥ نصف فضة، وظل محافظاً على هذا السعر في الأعوام ١٠٩١هـ^(١) و ١٠٩٢هـ^(٢) و ١٠٩٣هـ^(٣) و ١٠٩٤هـ^(٤) و ١٠٩٨هـ^(٥) و ١٠٩٩هـ^(٦) و ١١٠١هـ^(٧) و ١١٠٣هـ^(٨)، وتراوح سعر صرفه في عام ١١٠٤هـ بين ٩٥ر٩٠ نصف فضة^(٩) وتوقف سعر صرفه في عامي ١١٠٧هـ و ١١٠٩هـ عند ٩٥ نصف فضة^(١٠).

وكما هي عادة الدولة فقد حددت سعر صرف الشريفى المسمى عند طلب الخزينة بتسعين نصف فضة وجاء خط شريف بذلك في عام ١١٠٩هـ^(١١) ولكنه وصل الى سعر ١٠٢ نصف فضة في عام ١١٠٢هـ^(١٢)، وخلال الأزمة النقدية التي عمت البلاد في عام ١١١٤هـ نتيجة لتفشى غش الفضة واختفاء الأنصاف الديوانية أمام المقاصيص صار سعر الشريفى المسمى ١٥٠ نصف فضة^(١٣) وفي تقدير مؤرخ آخر أنه وصل إلى ٢٩٠ نصف فضة^(١٤) وهو رقم مبالغ فيه مما دفع بالسلطات إلى تسعير صرفه بتسعين نصف فضة في شوال من نفس العام^(١٥).

وفي عام ١١٦٨هـ كان سعر الشريفى المسمى قد تناهى إلى ١٤٠ نصف فضة، ووصل قبيل خروجه من التداول إلى ١٥٠ نصف فضة في عام ١١٧٤هـ^(١٦).

-
- (١) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ١٨ حجة ٨٥ بتاريخ ١٣ ذى القعدة عام ١٠٩١هـ.
 - (٢) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ٨٠ حجة ٣٧٩ بتاريخ ١٤ رجب عام ١٠٩٢هـ.
 - (٣) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ١٣٢ حجة ٦١٧ بتاريخ ١٣ ربيع أول عام ١٠٩٣هـ.
 - (٤) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ٢٤٧ حجة ١٠٧٤ بتاريخ ١٧ جمادى الآخرة عام ١٠٩٤هـ.
 - (٥) مبيعات الباب العالى سجل (١٧٣) ص ١٨ حجة ٣٨ بتاريخ ٦ شوال عام ١٠٩٨هـ.
 - (٦) مبيعات الباب العالى سجل (١٧٣) ص ١٧٦ حجة ٤٩٤ بتاريخ ٢ محرم عام ١٠٩٩هـ.
 - (٧) مبيعات الباب العالى سجل (١٧٥) ص ٣٥٤ حجة ١٣٦٠ بتاريخ ١٤ رمضان عام ١١٠١هـ.
 - (٨) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٩.
 - (٩) حاولت الدولة تحديد سعره بتسعين نصف فضة في جمادى الآخرة من عام ١١٠٤هـ، ولكنه استمر في التداول بعد ذلك بسعره الأول أى ٩٥ نصف فضة - على مبارك - الخطط ج ٢٠ ص ١٤٩.
 - (١٠) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص ٢٥، على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٩.
 - (١١) نفسه.
 - (١٢) أندريه ريمون: فصول من التاريخ الاجتماعى - ص ٢٨٦.
 - (١٣) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٢٠٨.
 - (١٤) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة.
 - (١٥) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٢٠٨.
 - (١٦) زينب الغنام: المرجع السابق - ص ٢٤٤ (نقلا عن محكمة القسمة العسكرية).

تطور سعر صرف الطولى (شريفى طرة مصطفى الثانى):

ضربت الدنانير ذات الطغراء فى عهد السلطان مصطفى الثانى وكان وزنها وعيارها يعطيها قيمة قريبة من البندقي^(١).

فى بداية عهد مصطفى خان كان سعر صرف الذهب الطرة مائة نصف فضة^(٢)، أى فى عام ١١٠٧هـ ثم ارتفع هذا السعر فى صفر عام ١١٠٩هـ إلى ١١٥ نصف فضة^(٣)، ووفق سعره فى ازدياد من بعد عام ١١١١هـ الذى وصل سعره فيه إلى ١١٠ نصف فضة^(٤)، فبلغ فى عام ١١١٢هـ ١٢٢ نصف فضة^(٥)، ثم ازداد إلى ١٤٠ نصف فضة فى العام التالى^(٦). وما أن قارب عام ١١١٤هـ على نهايته حتى كان الطرلى يتداول بسعر ١٧٠ نصف فضة^(٧) مما استدعى تسعيره ضمن الإصلاحات النقدية فى شوال من هذا العام بسعر صرف قدره مائة نصف فضة^(٨).

بيد أن هذا السعر الرسمى لم يأبه له كثيرا، فعاود الطرلى ارتفاعه فى عهد قره باشا محمد منذ نهاية عام ١١١٤هـ ليصل إلى ٢٠٠ نصف فضة^(٩).

وفى عام ١١٢٣هـ ورد خط شريف بتسعير الطرلى بمائة نصف فضة^(١٠)، وتكرر نفس الأمر فى عام ١١٢٧هـ^(١١)، ولكنه بلغ فى التداول ١٢٥ نصف فضة^(١٢).

ويبدو من تكرار أوامر تسعير الطرلى أنه كان يتداول بالأسواق ورغما عن هذه الأوامر، بسعر أعلى، إذ أصدر الباشا فرمانا آخر فى الثانى من محرم عام ١١٢٨هـ بأن يكون الطرلى بمائة نصف فضة^(١٣)، وقد أعلن عن هذا السعر فى أقاليم مصر المختلفة كما يستفاد من

(١) Raymond (A): op. cit p. 27.

(٢) أحمد كتنخدا عزبان: الدرّة المصانة ص ٢٥.

(٣) الجبرتي: عجائب الآثار - ج٢ ص ٤٠.

(٤) محكمة جامع الصالح سجل (٤٣١) ص ١٨ حجة ٥٦ بتاريخ ١٥ ربيع الأول عام ١١١١هـ.

(٥) محكمة جامع الصالح سجل (٤٣١) ص ٢٢٧ حجة ٧٨٠ بتاريخ ١٢ ربيع الأول عام ١١١٢هـ.

(٦) محكمة جامع الصالح سجل (٤٣١) ص ٨٠٣ حجة ٢٥٣١ بتاريخ ٢٠ رجب عام ١١١٣هـ.

(٧) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢٠٨.

(٨) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٣٦.

(٩) أحمد كتنخدا عزبان: الدرّة المصانة ص ٦٤.

(١٠) د. عراقي يوسف: الوجود العثماني - ص ٢٠٦.

(١١) أمين سامي: تقويم النيل - ج ٢ ص ٧٥.

(١٢) محكمة بولاق سجل (٦٣) ص ٤ حجة (١١) بتاريخ ٣ جمادى الآخرة عام ١١٢٧هـ.

(١٣) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢٨٦.

سجلات محكمة المنصورة التي أشارت في نفس السنة إلى صرف « الشريفى أبى طره بمائة نصف فضة بالاتفاق »^(١).

ولم يتوقف الطرلى عن تقدمه، فوصل سعر صرفه في رمضان عام ١١٣٥هـ إلى ١٣٥ نصف فضة^(٢)، ورغم ذلك فإن الحكومة أعادت تقويمه في جمادى الآخرة عام ١١٤٤هـ وقررت صرفه بمائة نصف فضة لاغير^(٣).

تطور سعر صرف الزار محبوب:

رغم أن النقود الذهبية العثمانية التي ضربت حتى بداية عهد السلطان مصطفى الثانى تعد من حيث طرازها من نوع الزر محبوب، إلا أننا آثرنا أن نعتد في تتبع سعر صرف هذا الطراز على ما نص عليه صراحة في المصادر التاريخية والوثائق أنه من الزر محبوب.

في عام ١١٤٣هـ أصدرت الدولة العثمانية نقود السلطان محمود الأول وفق طراز الزر محبوب بقيمة اسمية قدرها ١١٠ نصف فضة للدينار الزر محبوب و ٥٥ نصف فضة لنصف الزر محبوب^(٤).

وأعاد خط شريف ورد إلى مصر في عام ١١٤٦هـ تأكيد نسبة الإبدال ذاتها للزر محبوب ونصفه^(٥).

وفي ١١ شوال عام ١١٤٨هـ ورد إلى مصر خط شريف فيه الأمر بسبك ذهب زر محبوب بقيمة اسمية قدرها ١١٠ نصف فضة^(٦).

وكانت هذه القيمة الاسمية متوافقة مع سعر التداول القائم في الأسواق، فكان سعر صرف الزر محبوب ١١٠ نصف فضة في الأعوام ١١٥٤هـ^(٧) و ١١٥٥هـ^(٨) و ١١٥٦هـ^(٩) و ١١٥٩هـ^(١٠).

(١) د. ليلي عبداللطيف : الإدارة ص ٢٨١.

(٢) أحمد شلبي : المصدر السابق ص ٣٦٩.

(٣) د. عراقى يوسف : المرجع السابق ص ٢٠٩.

(٤) أحمد كتخدا عزبان : الدرة المصانة ص ١٩٤.

(٥) الجبرتي : عجائب الآثار - ج ١ ص ١٩٢.

(٦) أحمد شلبي : أوضح الإشارات ص ٦١٢.

(٧) سجل الديوان العالى رقم (١) ص ١٢ حجة (٢٠) بتاريخ غرة ربيع الأول عام ١١٥٤هـ.

(٨) د. عبدالرحيم عبدالرحمن : المغاربة - ص ١٨١.

(٩) سجل الديوان العالى رقم (١) ص ٢٥٣ حجة ٥٣٩ بتاريخ ٢٨ صفر عام ١١٥٦هـ.

(١٠) إسقاطات القرى سجل ٤ ص ٧ حجة ٩ بتاريخ ١١ شوال عام ١١٥٩هـ.

و ١١٦٠هـ^(١) و ١١٦٤هـ^(٢) و ١١٦٥هـ^(٣) و ١١٦٦هـ^(٤) و ١١٦٧هـ^(٥) و ١١٧٢هـ^(٦) و ١١٧٤هـ^(٧).

وبدأ من عام ١١٧٥هـ أخذ سعر صرف الزر محبوب في التغير فبلغ في هذه السنة ١١٥^(٨) نصف فضة وزاد في عام ١١٧٧هـ حتى وصل إلى ١٢٧ نصف فضة^(٩)، وعاد إلى مستواه الأول (١١٠ نصف) في العام التالي^(١٠).

وفي عام ١١٨٤هـ وصل سعر صرف الزر محبوب إلى ١١٢ر٥ نصف فضة^(١١)، وفي عام ١١٩٢هـ كان سعره ١٢٠ نصف فضة^(١٢)، وفي عامي ١١٩٣هـ^(١٣) و ١١٩٥هـ^(١٤) صرف الزر محبوب بسعر ١١٣ر٣ نصف فضة، ثم ارتفع السعر إلى ١٢٠ نصف فضة في عام ١١٨٦هـ^(١٥).

وباستثناء سنة ١١٩٨هـ التي انخفض فيها سعر صرف الزر محبوب إلى ١١٣ نصف فضة^(١٦)، فقد شهدت السنوات الأخيرة من فترة الدراسة ارتفاعاً متواتراً لسعر الزر محبوب، الذي بلغ في عام ١٢٠٠هـ ١٢٠ نصف فضة^(١٧) ثم ١٢٤ نصف فضة في عام ١٢٠٣هـ^(١٨)، وقد حاولت الدولة كبح جماح التضخم في سعر صرف الزر محبوب

-
- (١) إسقاطات القرى سجل ٤ ص ١٠١ حجة ١٦٦ بتاريخ ١٥ محرم عام ١١٦٠هـ.
 - (٢) إسقاطات القرى سجل ٥ ص ٤٤ حجة ٩١ بتاريخ ١٣ جمادى الأولى عام ١١٦٤هـ.
 - (٣) إسقاطات القرى سجل ٦ ص ١٥ حجة ٢١ بتاريخ ٤ محرم عام ١١٦٥هـ.
 - (٤) إسقاطات القرى سجل ٧ ص ٣ حجة ٥ بتاريخ ٩ جمادى الآخرة عام ١١٦٦هـ.
 - (٥) محكمة جامع الحاكم سجل ٥٧٥ ص ٤٨ حجة ١٠٤ بتاريخ ١٥ ذى القعدة عام ١١٦٧هـ.
 - (٦) إسقاطات القرى سجل ٨ ص ٥ حجة ١٢ بتاريخ ٩ رجب عام ١١٧٢هـ.
 - (٧) زينب الغنم: المرجع السابق ص ٢٤١ (نقلا عن سجلات القسمة العسكرية).
 - (٨) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٥١.
 - (٩) إسقاطات القرى سجل ١٠ ص ١٦ حجة بتاريخ ٦ ذى الحجة عام ١١٧٧هـ.
 - (١٠) إسقاطات القرى سجل ١٠ ص ٢٢١ حجة بتاريخ ١٤ جمادى الأولى عام ١١٧٨هـ.
 - (١١) محكمة بابى سعادة والخرق سجل ٤٣١ ص ٣٠ حجة ٧٠ بتاريخ ٦ ذى القعدة عام ١١٨٤هـ.
 - (١٢) إسقاطات القرى سجل ١٦ ص ٨ حجة بتاريخ ١١ ذى القعدة عام ١١٩٢هـ.
 - (١٣) إسقاطات القرى سجل ١٦ ص ٣٢٦ حجة بتاريخ ١٩ شعبان عام ١١٩٣هـ.
 - (١٤) إسقاطات القرى سجل ١٧ ص ٨ حجة بتاريخ ١٢ ربيع الآخر عام ١١٩٥هـ.
 - (١٥) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٥٣ (عن دفاتر السادات).
 - (١٦) إسقاطات القرى سجل ١٩ ص ٣٨٣ حجة بتاريخ ٥ رجب عام ١١٩٨هـ.
 - (١٧) إسقاطات القرى سجل ١٩ ص ٣٨٣ حجة بتاريخ ٥ رجب عام ١١٩٨هـ.
 - (١٨) الجبيري: عجائب الآثار ج ٢ ص ٢٦٦٥ (عن سجلات القسمة العسكرية).

فأصدرت خطأ شريعاً أقر صرفه بواقع ١٢٠ نصف فضة^(١).
ولكن سعر صرف الزر محبوب واصل ارتفاعه فى السنوات التالية حتى وصل عند مقدم
الحملة الفرنسية عام ١٢١٣هـ إلى ١٨٠ نصف فضة للدينار و ٩٠ نصف فضة لنصف
الزرمحبوب^(٢).

تطور سعر صرف الزنجلى:

بدأ ضرب الزنجلى بقيمة اسمية قدرها ١٠٧ نصف فضة وكان ذلك فى بداية عهد أحمد
الثالث عام ١١١٥هـ^(٣)، وفيما أن سعر صرفه قد ارتفع عن ذلك مما حدا للسلطنة إلى إصدار
خط شريف فى ٢٧ شوال عام ١١٢٣هـ حدد فيه سعر صرف الزنجلى أو الجنزيرى بمائة
وسبعة أنصاف فضة^(٤)، ولكنه صرف فى عام ١١٢٦هـ بمائة وثلاثين نصف فضة^(٥) وتردد
سعره فى عام ١١٢٧هـ بين ١١٥ نصف فضة^(٦)، و ١٣٥ نصف فضة^(٧) فأعطى الباشا
فرماناً فى ٢ محرم عام ١١٢٨هـ جاء فيه أن الجنزلى بمائة وسبعة^(٨).
ولم يعدو فرمان الباشا أن يكون حبراً على ورق، إذ صار الجنزلى يصرف فى التداول
بسعر ١٣٥ نصف فضة فى شعبان من نفس العام^(٩).
وفى عام ١١٢٩هـ صرف الجنزلى بسعر ١٣٦ نصف فضة^(١٠) رغم أن بعض المبيعات
قد جرت بالسعر الرسمى أى ١٠٧ نصف فضة^(١١).
وطوال السنوات التالية ظل التعامل بالجنزلى فى الصرف بالأنصاف الفضة يتم وفق سعره
الرسمى وأسعار أخرى متعددة جميعها أكثر ارتفاعاً من قيمته الأسمية.
ففى عام ١١٣٠هـ صرف الزنجلى بمائة وسبعة أنصاف فضة^(١٢)، وفى عام ١١٣٢هـ تم

(١) أمين سامى : تقويم النيل ج ٢ ص ١٠٧.

(٢) وصف مصر ج ٦ ص ٩٠-٩١.

(٣) أحمد كنجدا عزبان : الدرة المصانة ص ٦٩.

(٤) د. عراقى يوسف : الوجود العثماني ص ٢٠٦.

(٥) زينب الغنام : المرجع السابق ص ٢٣٩ (عن سجلات القسمة العسكرية).

(٦) المرجع السابق ص ٢٣٩.

(٧) محكمة بولاق سجل ٦٣ ص ٤ حجة ١١ بتاريخ ٣ جمادى الآخرة عام ١١٢٧هـ.

(٨) أحمد شلبى : أوضح الإشارات ص ٢٨٦.

(٩) محكمة بولاق سجل ٦٣ ص ٩٨ حجة ٢٩١ بتاريخ ٧ شعبان عام ١١٢٨هـ.

(١٠) محكمة بولاق سجل ٦٣ ص ١٣٤ حجة ٤٠١ بتاريخ ١٥ محرم عام ١١٢٩هـ.

(١١) محكمة بولاق سجل ٦٣ ص ١٦١ حجة ٤٨٨ بتاريخ ٩ جمادى الأولى عام ١١٢٩هـ.

(١٢) محكمة بولاق سجل ٦٣ ص ٢٠٨ حجة ٦٣٥ بتاريخ ١٦ محرم عام ١١٣٠هـ.

تداوله وفق قيمته الاسمية^(١) وبسعر ١١٠ نصف فضة^(٢) وأيضاً بسعر ١٢٠ نصف فضة^(٣).

وكان له في عام ١١٣٣ هـ ثلاثة اسعار صرف، أدناها ١٠٧ نصف فضة^(٤) وأوسطها ١٣٠ نصف فضة^(٥)، وأكبرها ١٣٥ نصف فضة^(٦) ولم نعتز في عام ١١٣٤ هـ إلا على سعر صرف واحد للزنجولي وكان بنفس قيمته الاسمية^(٧).

أما في عام ١١٣٥ هـ فقد تم تداول الزنجولي بخمسة أسعار مختلفة فصرف بسعر ١١٥ نصف فضة^(٨) و ١٢٠ نصف فضة^(٩) و ١٣٥ نصف فضة^(١٠) و ١٤٠ نصف فضة^(١١)، حتى تنهى إلى أن صرف في رمضان من نفس العام بمائة وسبعين نصف فضة^(١٢).

وتراوح سعر صرفه في عام ١١٣٦ هـ بين ١٥٠ نصف فضة^(١٣) و ١٦٦ ر٦ نصف فضة^(١٤)، بينما صرف في العام التالي بقيمته الاسمية^(١٥) وبسعر ١٣٢ نصف فضة^(١٦).

وخلال عام ١١٣٧ هـ و ١١٣٨ هـ كانت دنانير الزنجولي التي ضربها المعلم داود في داره بالجيزة بعد إبطال سكة الزنجولي تصرف بأقل من قيمتها الاسمية بخمسة أنصاف أى بسعر ١٠٢ نصف فضة لأن المعلم داود ضربها بأقل من عيارها بمقدار قيراط واحد^(١٧).

ونجد في عام ١١٣٨ هـ أن الزنجولي قد صرف بمائة وسبعة أنصاف فضة^(١٨) ثم زاد إلى

- (١) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ٤٢ حجة ١١٢ بتاريخ ١٢ ربيع الأول عام ١١٣٢ هـ.
- (٢) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ٢٦ حجة ٧٩ بتاريخ ١٦ صفر عام ١١٣٢ هـ.
- (٣) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ٦٤ حجة ١٥٨ بتاريخ ١٥ جمادى الأولى عام ١١٣٢ هـ.
- (٤) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ١٨٧ حجة ٤٤١ بتاريخ ٨ رجب عام ١١٣٢ هـ.
- (٥) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ١٨٢ حجة ٤٢٦ بتاريخ ١٨ رجب عام ١١٣٣ هـ.
- (٦) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ١٨٧ حجة ٤٤٠ بتاريخ ٢٤ رجب عام ١١٣٣ هـ.
- (٧) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ٢٢٨ حجة ٥٣٩ بتاريخ ٩ صفر عام ١١٣٤ هـ.
- (٨) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ٣٠٩ حجة ٧٥٦ بتاريخ ١٤ صفر عام ١١٣٥ هـ.
- (٩) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ٣٥٥ حجة ٨٧٨ بتاريخ ٢٠ شوال عام ١١٣٥ هـ.
- (١٠) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ٣٢٥ حجة ٧٩٥ بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى عام ١١٣٢ هـ.
- (١١) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ٣٣٥ حجة ٨١٩ بتاريخ ١٢ رجب عام ١١٣٥ هـ.
- (١٢) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٣٦٩.
- (١٣) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ٣٨٠ حجة ٩٤٩ بتاريخ ١٣ ربيع الأول عام ١١٣٦ هـ.
- (١٤) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ٣٧٨ حجة ٩٤٣ بتاريخ ١٢ صفر عام ١١٣٦ هـ.
- (١٥) زينب الغنم: المرجع السابق ص ٢٣٩ (عن مبيعات الباب العالي).
- (١٦) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ٤٤٥ حجة ١١٥١ بتاريخ ٢٨ محرم عام ١١٣٧ هـ.
- (١٧) الجبرتي: عجائب الآثار - ج ١ ص ١٨١.
- (١٨) د. عبدالرحيم عبدالرحمن: المغاربة ص ١٥٥.

١٧٠ نصف فضة في عام ١١٣٩هـ وذلك حسبما أشارت وثائق المحكمة قبل المناذاة في جمادى الأولى من عام ١١٣٩هـ^(١).

ومن حسن الحظ أننا قد عثرنا على نص هذه المناذاة التي أغفلت ذكرها المصادر التاريخية المعاصرة لهذه الفترة، وهي من ورقة واحدة ومحفوطة بدار الكتب المصرية (ملحق ١)^(٢) وكان سعر صرف الزنجري في لوحة التسعيرة هذه والمؤرخة في ١٨ جمادى الأولى عام ١١٣٩هـ وهو ذات قيمته الاسمية أى ١٠٧ نصف فضة وقد استمر التعامل بهذا السعر الرسمي خلال عام ١١٤٠هـ^(٣).

وارتفع سعر صرف الزنجري نوعاً ما في عام ١١٤١هـ فوصل إلى ١١٠ نصف فضة^(٤)، وتمادى في عام ١١٤٢هـ إلى ١٣٠ نصف فضة إلى جانب تداوله بنفس قيمته الاسمية الإلزامية^(٥).

وزاد الأمر سوءاً في عام ١١٤٤هـ حتى بلغ سعر صرف الزنجري ١٦٠ نصف فضة^(٦)، فنودى في ١٦ جمادى الآخرة بأن يصرف بمائة وسبعة فقط^(٧)، وظل التعامل سارياً بهذا السعر حتى أوائل عام ١١٤٥هـ^(٨) ليرتفع السعر بعد ذلك إلى ١٢٠ نصف فضة^(٩)، وتم تداول الزنجري في العام التالي بهذا السعر المرتفع^(١٠) إلى جانب بعض عمليات البيع والشراء التي تمت وفق قيمته الاسمية^(١١).

وقفز سعر صرف الزنجري بصورة مفاجئة في عام ١١٤٧هـ إذ وصل إلى ٢٠٠ نصف فضة^(١٢) لكل دينار ثم انخفض بعض الشيء في عام ١١٤٩هـ إذ تعامل الناس به في الأسواق

(١) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص ٤٧ حجة ١٢٠ بتاريخ ٤ جمادى الآخرة عام ١١٣٩هـ.

(٢) لوحة التسعير سطر ٣٧.

(٣) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص ١٥ حجة ٣٨ بتاريخ ٢ محرم عام ١١٤٠هـ.

(٤) محكمة باب الشعرية سجل ٦٦ ص ٦٠ حجة ١٥٧ بتاريخ غاية شعبان عام ١١٤٠هـ.

(٥) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص ١٢٩ حجة ٣٤١ بتاريخ ١٣ شوال عام ١١٤١هـ.

(٦) زينب الغنم: المرجع السابق ص ٢٤٠ (عن سجلات القسمة العسكرية).

(٧) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٥٧٦.

(٨) د. عراقي يوسف: الوجود العثماني ص ٢٠٩.

(٩) إسقاطات القرى سجل (٣) ص ٢ حجة ٣ بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى عام ١١٤٥هـ.

(١٠) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٧ ص ٦١ حجة ١٦٨ بتاريخ ١٨ جمادى الثانية عام ١١٤٥هـ.

(١١) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٧ ص ١٤٠ حجة ٣٤٤ بتاريخ ١٢ رجب عام ١١٤٦هـ.

(١٢) إسقاطات القرى سجل ٣ ص ١٩٢ حجة ٦١٨ بتاريخ ١٨ جمادى الثانية عام ١١٤٦هـ.

(١٣) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٩٤.

بسعر ١٣٠ نصف فضة^(١).

ولأسباب غير واضحة تدهور سعر صرف الزنجري في السنوات القليلة التي سبقت اختفائه من سجلات المحكمة الشرعية والمصادر التاريخية، ولعل ذلك بسبب ظهور نوعيات ممتازة من النقود الذهبية العثمانية كالفندقلي أو لأن الإصدارات المتأخرة من الزنجري قد سكت بوزن وعتبار أقل من الإصدارات الأولى فقد صرف الزنجري في عام ١١٥٤هـ بمائة وعشرة من الأنصاف^(٢) وكذلك في عام ١١٥٥هـ إلى جانب سعر آخر أعلى قليلاً وهو ١١٢ نصف فضة^(٣) وهو أعلى سعر في السنوات الأخيرة لتداوله، إذ صرف في عام ١١٥٧هـ بمائة وعشرة من الأنصاف الفضة^(٤) ثم بمائة وسبعة فقط في عام ١١٦٧هـ وأخيراً بمائة وعشرة نصف فضة في عام ١١٦٨هـ^(٥) في آخر ظهور للزنجري في وثائق المحكمة.

تطور سعر صرف الفندقلي:

بدأ ضرب هذا الطراز في مصر عام ١١١٥هـ، وضرب منه فندقلي مجوز (مضاعف)، كانت قيمته الاسمية ٢٦٨ نصف فضة^(٦) وفي ٢ محرم عام ١١٢٨هـ أصدر الباشا فرماناً بصرف الفندقلي بمائة وعشرين نصف فضة^(٧)، وإن تم تداوله في عام ١١٣١هـ بمائة وخمسة وعشرين نصف فضة^(٨).

وفي عام ١١٣٧هـ وردت أوامر من الاستانة بأن يكون صرف الفندقلي مائة وأربعة وثلاثين نصفاً وأن يكون النصف بسبعة وستين^(٩)، وتم إقرار هذا السعر في إجراءات التسعير التي تمت في جمادى الأولى عام ١١٣٩هـ^(١٠).

ومن الملفت للنظر أن دنانير الفندقلي تم تداولها في بعض الحالات بسعر أقل من قيمتها الاسمية كما حدث في عام ١١٤٠هـ التي صرف فيها مقابل ١٣٣ نصف فضة^(١١) ولكنه

(١) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٦١٤.

(٢) الديوان العالي سجل ١ ص ٢٠ حجة ٣٥ بتاريخ ٢٤ ربيع الآخر عام ١١٥٤هـ.

(٣) زينب الغنام: المرجع السابق ص ٢٤١.

(٤) الديوان العالي سجل ١ ص ٣٠٣ حجة ٦٥٢ بتاريخ ١٣ جمادى الأولى عام ١١٥٧هـ.

(٥) زينب الغنام: المرجع السابق ص ٢٤١.

(٦) محمد مختار: التوقيعات الإلهامية ص ٥٥٨.

(٧) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢٨٦.

(٨) زينب الغنام: المرجع السابق ص ٢٤٢.

(٩) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٨٠.

(١٠) لوحة التسعير: سطر ٣٧.

(١١) زينب الغنام: المرجع السابق ص ٢٤٢.

سرعان ما بدأ سعر صرفه بالانصاف فى الارتفاع فتراوح فى عام ١١٤٢هـ بين ١٥٠ و ١٦٠ نصف فضة^(١).

ولما تولى محمود الأول العرش خلفاً للسلطان أحمد الثالث أمر بإبطال سكة الفندقلى مع استمرار تداوله بمائة وستة واربعين نصف فضة ونادى أغا الإنكشارية فى القاهرة بذلك فى عام ١١٤٣هـ^(٢).

ولكن أوامر السلطان الجديد لم تحل دون تضخم سعر الفندقلى ، ففى العام التالى وعند ركوب الباشا الجديد محمد باشا السلحدار فى ١٢ جمادى الثانية عام ١١٤٤هـ قامت الرعية فى وجهه وشكوا له من المعاملة لأن الفندقلى صار يصرف بمائتين^(٣) أى ٢٠٠ نصف فضة ، ولذا فقد أصدر الباشا أوامره فى سادس عشر جمادى الثانية بأن يصرف الفندقلى بمائة وثلاثين نصف فضة^(٤).

وقد تعددت أسعار صرف الفندقلى فى عام ١١٤٥هـ إزاء الأنصاف ، فتم التعامل به فى عمليات بيع وشراء سجلتها وثائق المحكمة بسعر ١٠٧ نصف فضة^(٥) و ١٣٤ نصف فضة^(٦) و ١٤٦ نصف فضة^(٧).

وقد ذكر أحمد شلبى أنه فى نهاية شوال عام ١١٤٥هـ وبعد توجه الحاج فحشت المعاملة وزادت إلى أن بلغ الفندقلى إلى مائتين وأربعين فضة^(٨).

ويبدو جلياً أن سبب هذا الارتفاع غير الطبيعى فى سعر صرف الفندقلى عائد إلى أن خروج موكب الحاج كان يصحبه عادة ازدياد فى الطلب على النقود الأوربية من الريالات الفضية التى كانت مقبولة الدفع فى تجارة البن والبهارات ، وقد أدى ذلك ، بالضرورة إلى زيادة الطلب العام على العملات الذهبية التى كان لها دائماً قوة إبراء غير محدودة فى الصفقات

(١) المرجع السابق ص ٢٤٢.

(٢) أحمد كتحدا عزبان : الدرّة المصانة ص ١٩٤.

(٣) أحمد شلبى : أوضح الإشارات ص ٥٧٦.

(٤) د. عراقى يوسف : الوجود العثمانى ص ٢٠٨-٢٠٩ ، وقد ذكر د. عراقى أن الباشا كان فيما يبدو يحمل خطوطاً شريفة بذلك ، ولكن سياق الاحداث التى شهدت ثورة الرعية أمام موكبه والسعر الذى فرضه للفندقلى وهو أقل من السعر الذى حدده السلطان فى العام السابق ، يؤكد أنه لم يحمل معه خطوطاً شريفة بذلك.

(٥) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٧ ص ٤٣ حجة ١١٥ بتاريخ ٥ ربيع ثان عام ١١٤٥هـ.

(٦) د. عبدالرحيم عبدالرحمن : المغاربة ص ١٦٧.

(٧) زينب الغنام : المرجع السابق ص ٢٤٢.

(٨) أحمد شلبى : أوضح الإشارات ص ٥٨٤.

التجارية، ولما كانت الفندقلية هي أفضل نوعيات الذهب العثماني المتداولة بالأسواق فقد اشتد الطلب عليها فارتفع سعرها طبقاً لقوانين العرض والطلب، إذ إن النقود المعدنية تعد في حد ذاتها سلعةً تتعرض لتقلبات العرض والطلب^(١).

وتأكيداً لهذا الافتراض، فإن سعر صرف الفندقلي تراجع في العام التالي فصرف في صفر عام ١١٤٦ هـ مقابل ١٣٤ نصف فضة^(٢)، ومقابل ١٥٠ نصف فضة في ٢٨ جمادى الأولى من نفس العام^(٣)، ولعل ذلك الارتفاع التدريجي هو الذي دفع بالآستانة إلى أن ترسل خطأ شريفاً في عام ١١٤٦ هـ بأن يزداد في الفندقلي الموجود بأيدي الناس اثني عشر نصف فضة فصار يصرف بمائة نصف وستة وأربعين نصفاً^(٤)، وفي ذلك بعض الاعتراف بسعر صرف الفندقلي المتعامل به في الأسواق.

وقد أدى إبطال الفندقلي، وعدم وجود المزيد منه بالأسواق إلى تزايد الطلب عليه. وحسب وثائق المحكمة، فقد وصل سعر صرف الفندقلي إلى ١٥٠ نصف فضة^(٥) ثم إلى ١٩٠ نصف فضة^(٦) في سنة ١١٤٧ هـ التي لم تأت إلى نهايتها إلا وصار صرف الفندقلي بثلاثمائة نصف^(٧).

ولهذا فقد أرسلت الدولة خطأ شريفاً في ١١ شوال من عام ١١٤٨ هـ تؤكد فيه على صرف الفندقلي بسعر ١٤٦ نصف فضة^(٨) إلا أنه ظل يصرف بثلاثمائة نصف فضة^(٩). وفي التاسع من محرم عام ١١٤٩ هـ طلع العلماء إلى الديوان وقاموا من جهة الجامعة التي يصرفونها معاملة الفندقلي بمائة وستين^(١٠).

ولم يمنع ارتفاع سعر صرف الفندقلي دون إتمام بعض عمليات البيع والشراء بنفس السعر الإلزامي الذي فرضته الدولة وهو ١٤٦ نصف فضة، كما في الأعوام ١١٥١ هـ^(١١)

(١) د. رمزي زكي: مشكلة التضخم ص ٤٠.

(٢) إسقاطات القرى سجل ٣ ص ١١٦ حجة ٣٤٨ بتاريخ ١٨ صفر عام ١١٤٦ هـ.

(٣) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٧ ص ١٢٨ حجة ٣١٤ بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى عام ١١٤٦ هـ.

(٤) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٩٢.

(٥) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٧ ص ١٨٣ حجة ٤٤٧ بتاريخ ١٠ صفر عام ١١٤٧ هـ.

(٦) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٧ ص ١٩٦ حجة ٤٨٣ بتاريخ غرة ربيع الثاني عام ١١٤٧ هـ.

(٧) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٩٤.

(٨) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٦١٢.

(٩) محمد مختار: التوفيقات ص ٥٧٤.

(١٠) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٦١٤.

(١١) زينب الغنم: المرجع السابق ص ٢٤٢ (عن سجلات القسمة العسكرية).

١١٥٤هـ^(١) و ١١٥٥هـ^(٢) و ١١٥٦هـ^(٣) و ١١٥٩هـ^(٤) و ١١٦٠هـ^(٥) و ١١٦٤هـ^(٦) التي تداول فيها أيضاً بـ ١٦٤ نصف فضة^(٧).

وفي عامي ١١٦٥هـ و ١١٦٦هـ تداول الفندقلى بقيمته الإلزامية أى ١٤٦ نصف فضة^(٨)، ثم ارتفع إلى ١٥٤ نصف فضة فى عام ١١٧٣هـ^(٩)، وتراجع إلى ١٤٦ نصف فضة فى العام التالى^(١٠).

وفي عام ١٢٠٣هـ وصل سعر صرف الفندقلى إلى ٢٠٥ نصف فضة، فعمدت الدولة إلى إصدار خط شريف حدد فيه سعر صرفه بمائتى نصف فضة^(١١). وقبيل مقدم الحملة الفرنسية وصل سعر صرف الفندقلى فى عام ١٢١٢هـ إلى ٣٠٠ نصف فضة حسبما جاء فى دفاتر السادات الوفائية^(١٢).

٢- النقود الفضية العثمانية:

بالإضافة إلى أنصاف الفضة عرفت مصر تداول القروش المعاملة (الصلدى) التي احتفظت بسعر واحد ثابت وهو ٣٠ نصف فضة للقروش، ومن الصعوبة بمكان أن نميز بين الحالات التي ذكرت فيها القروش كعملة فعلية متداولة أو كعملة حسابية منذ أول ظهورها فى عام ١٠٣٠هـ فى سجلات المحكمة الشرعية^(١٣).

وقد أشير إلى صرف هذه القروش بالأنصاف الفلوس (الأقجة) وكان سعرها فى هذه الحالة ٤٠ نصف فلوس^(١٤) طبقاً لنسبة الإبدال بين الأنصاف والأقجات (١: ١٣٠).

- (١) الديون العالى سجل ١ ص ٩ حجة ١٧ بتاريخ ٩ ربيع الآخر عام ١١٥٤هـ.
- (٢) الديوان العالى سجل ١ ص ٢٠١ حجة ٤٠٤ بتاريخ ١٤ رجب عام ١١٥٥هـ.
- (٣) الديوان العالى سجل ١ ص ٢٦١ حجة ٥٥٠ بتاريخ ١٥ ربيع الآخر عام ١١٥٦هـ.
- (٤) إسقاطات القرى سجل ٤ ص ٢ حجة ٢ بتاريخ ٨ شوال عام ١١٥٩هـ.
- (٥) إسقاطات القرى سجل ٤ ص ١٠١ حجة ١٦٦ بتاريخ ١٥ محرم عام ١١٦٠هـ.
- (٦) إسقاطات القرى سجل ٦ ص ٦ حجة ٨ بتاريخ ١٩ ذى الحجة عام ١١٦٤هـ.
- (٧) إسقاطات القرى سجل ٥ ص ٢٩٨ حجة ٤٦٣ بتاريخ ١٨ ذى الحجة عام ١١٦٤هـ.
- (٨) إسقاطات القرى سجل ٦ ص ٦٤ حجة ٩٩ بتاريخ ٥ ربيع الأول عام ١١٦٥هـ.
- (٩) إسقاطات القرى سجل ٦ ص ٢٥٨ حجة ٥٨١ بتاريخ غاية ربيع الأول عام ١١٦٦هـ.
- (١٠) زينب الغنم: المرجع السابق ص ٢٤٣ (عن سجلات القسمة العسكرية).
- (١١) المرجع السابق ص ٢٤٣.
- (١٢) الجبرتنى: عجائب الآثار ج ٢ ص ٢٦٣.
- (١٣) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٥٥.
- (١٤) محكمة الصالحية النجمية سجل ٤٩٢ ص ٣٧ حجة ١٤٥ بتاريخ أول رجب عام ١٠٣٠هـ.
- (١٥) محكمة جامع طولون سجل ٧٦٠ ص ٢ حجة ٨ بتاريخ ٤ ربيع الأول عام ١٠٣٩هـ.

وتعددت أوصاف هذه القروش فى وثائق المحكمة، فعرفت أحياناً بأنها من القروش الكبيرة^(١)، وذكر فى بعض الوثائق تعبير، قرش رايح^(٢) وقرش معاملة^(٣).

وجاء فى إحدى وثائق محكمة الإسكندرية والجزيرة الخضراء فى عام ١١١٦هـ ان القرش الأحمدي صرف مقابل ٣٢ نصف فضة^(٤) وهى المرة الوحيدة التى أشير فيها إلى سعر صرف أكبر من الثلاثين نصف حيث ظل القرش محافظاً على هذا السعر حتى اختفائه من وثائق المحكمة فى الربع الأخير من القرن ١٢هـ «١٨م»^(٥).

وتعد قروش على بك استثناء محدوداً فى تداول القروش الفضية، إذ ضرب قروشه من فئات ٨٠ نصف فضة (مجوز) و ٤٠ نصف (مفرد) بالإضافة إلى قطع صغار تصرف بعشرة وخمسة انصاف^(٦).

كما عرفت مصر أيضاً تداول قروش اسلامبول من فئة الأربعين بارة أو نصف^(٧)، وقد أشار إلى تداولها بمصر مؤرخنا الجبرتي فى رمضان عام ١٢٠١هـ ووصفها بالقروش الرومي^(٨)، ومن جهتها أشارت وثائق المحكمة إلى القرش الإسلامبولي وسعر صرفه ٤٠ نصف فضة فى عام ١٢٠٦هـ^(٩)، وكذلك إلى قرش رومي من فئة ١٠٠ نصف فضة فى عام ١٢١١هـ^(١٠).

ب- أسعار صرف النقود غير العثمانية:

شهدت مصر العثمانية تضخماً هائلاً لظاهرة تداول النقود الأوربية التى بدأت فى العصر المملوكي، حيث عرفت انواع متعددة من النقد الأوربي طريقها إلى التداول النقدي بالبلاد، وكان لهذه النقود قوة إبراء كبيرة فى عمليات التبادل التجارى سواء داخل أسواق مصر أو فى تجارة الشرق كما تعامل الناس فى السنوات الأولى من الحكم العثماني بذات النقود المملوكية التى أباحت فتوى الجمالى للعثمانيين غزو مصر بسبب كتاباتها القرآنية.

- (١) محكمة الصالحية النجمية سجل ٤٩٢ ص ٤٨٩ حجة ٦٧١ بتاريخ غرة شعبان عام ١٠٣٢هـ.
- (٢) محكمة قوصون سجل ٢٦٧ ص ٢ حجة ٨ بتاريخ ١٠ جمادى الآخرة عام ١٠٤٨هـ.
- (٣) محكمة جامع طولون سجل ٢٠٤ ص ٥ حجة ٢٠ بتاريخ ١٠ جمادى الآخرة عام ١٠٧١هـ.
- (٤) د. عبدالرحيم عبدالرحمن: المغاربة ص ١٣٦-١٣٧.
- (٥) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٧ ص ١٨٣ حجة ٤٤٧ بتاريخ ١٠ صفر عام ١١٧٤هـ.
- (٦) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٤٨٨.
- (٧) الديون العالى سجل ٢ ص ٥٣ حجة ٧٥ بتاريخ ٤ شوال عام ١١٧٩هـ.
- (٨) الجبرتي: المصدر السابق ج ٢ ص ٢٠٧.
- (٩) محكمة الصالحية النجمية سجل ٥٣٤ ص ٥٦٩ حجة ١٠٧١ بتاريخ ١٩ شوال عام ١٢٠٦هـ.
- (١٠) محكمة القسمة العسكرية سجل ٢٢٥ ص ٣١١ حجة ٤٢٤ بتاريخ ٨ ربيع الأول عام ١٢١١هـ.

١- تطور سعر صرف النقود الذهبية:

وتتضمن قائمة النقود الذهبية غير العثمانية بعض دنائير سلاطين المماليك ودوقات البندقية والأسكودو الأسباني والكرونة.

* دنائير المماليك: تمتعت هذه الدنايير بأفضلية واضحة في التداول النقدي مقارنة بالدنايير العثمانية، حتى أن أسوأها سمعة وهو الدينار الغوري كان يصرف في بداية العصر العثماني بنفس سعر الدينار السليمي في عام ٩٢٦هـ سواء في التعامل بأشرفيين فضة وأربعة أنصاف^(١) أو في التسعير بأشرفيين فضة^(٢).

وعندما أعيد تقويم العملات المتداولة حسب أنصاف الفضة الجديدة في عام ٩٢٨هـ كان سعر صرف السليمي والغوري واحداً وهو ١٦ نصف فضة جديدة^(٣).

بل إن الدينار الغوري صرف في عام ٩٣٩هـ بأربعين نصف فضة^(٤) بزيادة نصف فضة واحد عن سعر صرف الدينار العثماني، في نفس السنة^(٥).

ولاشك أن أسعار صرف الدنايير المملوكية قد ارتفعت نتيجة تفشي الغش في المعاملة الذهب والفضة حسبما يذكر ابن إياس، إذ صرف الأشرفي من ضرب الأشرف قايتباي في عام ٩٢٥هـ مقابل ٦٥ نصف فضة^(٦).

وإزاء التدهور المستمر للعملة العثمانية فقد ارتفعت أسعار صرف الأشرفيات المملوكية، فصرف الأشرفي البارسيهي (ضرب الأشرف بارساي) بثلاثة أشرفيات فضة والأشرفي قايتباي بأشرفيين فضة وثمانية أنصاف فضة أي أكثر من السليمي والغوري بأربعة أنصاف فضة^(٧).

ومن أسف أننا لم نعثر على أسعار صرف للعملات المملوكية التي كانت متداولة حتى ٩٦١هـ على أقل تقدير^(٨) سواء في سجلات المحكمة الشرعية أو المصادر التاريخية منذ بداية عهد السلطان سليمان القانوني.

* أما الأسكودو الأسباني الذي كان معروفاً بالكرونة أو الأقرونة والقرونة، فلم نصادف

(١) علي مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٥.

(٢) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٣٤٤.

(٣) المصدر السابق ج ٥ ص ٤٦٢.

(٤) محكمة مصر القديمة سجل ٨٥ حجة ٢٢٩٤ بتاريخ ٢٦ ذى القعدة عام ٩٣٩هـ.

(٥) محكمة مصر القديمة سجل ٨٥ حجة ٢٢٣٧ بتاريخ ١٧ ذى القعدة عام ٩٣٩هـ.

(٦) علي مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٥.

(٧) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٣٣٢.

(٨) مبيعات الباب العالي سجل ١٤ ص ١١٢ حجة ٣١٦ بتاريخ ٦ ذى القعدة عام ٩٦١هـ. حيث ذكرت دنائير قايتباي والغوري.

أى أسعار لصرفه باستثناء ثلاث مرات أشارت فى اجداها حجج المحكمة الشرعية إلى دينار مغربى صرف فى عام ٩٨٤هـ مقابل ٣٥ نصف فضة^(١) والثانية فى عام ١١٠٩هـ حيث سعر الأندلسى والمغربى للزينة بمائة نصف فضة فى حين كان سعره المتداول ١١٠ نصف فضة^(٢) والثالثة اشارة إلى دينار مغربى صرف فى عام ١١٢٧هـ مقابل ١٥٠ نصف فضة^(٣).

تطور سعر صرف دوكلات البندقية (البندقى) :

استمرت هذه النقود الذهبية التى أصدرتها البندقية على موقعها المتميز بين النقود الذهبية المتداولة فى مصر منذ العصر المملوكى وطوال العصر العثمانى.

وقد أفاد أحمد شلبى أن البندقى كان يصرف فى عام ٩٤١هـ مقابل ٦٥ نصف فضة أى بزيادة عشر أنصاف عن الدينار العثمانى^(٤).

أما وثائق المحكمة فأشارت إلى صرف البندقى بواحد وأربعين نصف فضة فى عام ٩٤٣هـ^(٥) وذكر فى دفاتر السادات أن سعر الصرف للبندقى هو ٣٦ نصف فضة فى عام ١٠٤١هـ^(٦)، وربما كان المقصود بالبندقى هنا القرش البندقى، وهو ما قد ينطبق على سعر البندقى فى عام ١٠٤٣هـ وهو ٣٧ نصف فضة فى دفاتر السادات أيضاً^(٧).

وقد شهد عام ١٠٨٤هـ ارتفاعاً ملحوظاً فى سعر تداول البندقى فكان يصرف مقابل ٩٥ نصف فضة ولكنه خفض فى ٥ ربيع الأول من نفس العام ليصرف بسعر إلزامى قدره ٩٠ نصف فضة^(٨)، ولم يستمر ذلك طويلاً فسجل سعر صرف البندقى مقابل الأنصاف فى عام ١٠٨٥هـ وحسبما ذكرت دفاتر السادات ٩٥ نصف فضة^(٩)، واستمر بنفس القيمة فى عام ١٠٨٦هـ (١٦٧٥م)^(١٠).

فى عام ١٠٩٢هـ كان البندقى قد تخطى فى صرفه بالأسواق المائة نصف فضة، فصرف مقابل ١٠٥ نصف فضة^(١١).

- (١) محكمة قوصون سجل ٢٤٥ ص ٢٩٥ حجة ١٠٢٣ بتاريخ ١٦ ذى القعدة عام ٩٨٤هـ.
- (٢) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٩.
- (٣) محكمة بولاق سجل ٦٣ ص ٤ حجة ١١ بتاريخ ٣ جمادى الآخرة عام ١١٢٧هـ.
- (٤) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ١٠٩.
- (٥) محكمة الصالحية النجمية سجل ٤٤٠ ص ٣٧ حجة ١٨٤ بتاريخ غرة صفر عام ٩٤٣هـ.
- (٦) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧.
- (٧) المرجع السابق: ج ٢٠ ص ١٤٧.
- (٨) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ١٧٣.
- (٩) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٨.
- (١٠) أندريه ريمون: فصول من التاريخ الاجتماعى ص ٢٨٦.
- (١١) محكمة جامع الحاكم سجل ٥٧٢ ص ٧٨ حجة ٣٧٢ بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة عام ١٠٩٢هـ.

وظل محتفظاً بهذه القيمة في أعوام ١٠٩٣هـ^(١) و ١٠٩٤هـ^(٢) و ١٠٩٩هـ^(٣).
ورغم أنه نودى بمصر في عامي ١١٠٣هـ و ١١٠٤هـ أن الشريفي الفندقى بمائة نصف فضة
إلا أن الناس اصطلحوا في البيع والشراء على أن البندقى بمائة وخمسة أنصاف^(٤).
وبلغ سعر صرف البندقى في عامي ١١٠٩هـ و ١١١٠هـ مائة وعشرين نصف فضة^(٥)،
بزيادة قدرها ٢٠ نصفاً عما حدده خط شريف ورد إلى مصر في عام ١١٠٩هـ^(٦).
وارتفع البندقى إلى ١٣٢ نصف فضة في عام ١١١٢هـ^(٧)، وصرف في أوائل عام
١١١٤هـ مقابل ١١٥٥ نصف فضة^(٨)، ثم ارتفع سعره فيما يبدو عند سفر المحمل إلى
٢٠٠ نصف فضة، مما اضطر الحكومة إلى المناداة على صرفه بمائة وعشرين نصف فضة في
شوال عام ١١١٤هـ^(٩).
وفي عام ١١١٦هـ كان سعر صرف البندقى قد بلغ ٢٠٠ نصف فضة^(١٠)، فحاولت
الدولة مواجهة هذا الارتفاع بإصدار خط شريف في ٢٧ شوال عام ١١٢٣هـ حددت فيه سعر
سرف البندقى مقابل ١١٥ نصف فضة^(١١).
وفي عام ١١٢٧هـ تراوح سعر صرف البندقى بين ١٣٢ و ١٥٠ نصف فضة^(١٢)، وعاد إلى
٢٠٠ نصف فضة في عام ١١٣٦هـ ثم انحدر إلى ١٤٨ نصف فضة في عام ١١٥٠هـ^(١٣).
وعاود سعر البندقى ارتفاعه بدءاً من عام ١١٦٨هـ فوصل في هذه السنة إلى ١٦٥ نصف
فضة زادت إلى ١٧٠ نصف فضة في عامي ١١٧٣ و ١١٧٤هـ^(١٤).
وعلى أعتاب القرن (١٣هـ) كان سعر صرف البندقى قد قفز إلى ٢٢٥ نصف فضة في عام

-
- (١) محكمة جامع الحاكم سجل ٥٧٢ ص ١٣٥ حجة ٦٢٨ بتاريخ ١٨ ربيع الأول عام ١٠٩٣هـ.
 - (٢) محكمة جامع الحاكم سجل ٥٧٢ ص ٢٥٤ حجة ١١١٦ بتاريخ ٧ شعبان عام ١٠٩٤هـ.
 - (٣) مبايعات الباب العالي سجل ١٧٣ ص ١٧٦ حجة ٥٣٢ بتاريخ ١٥ من المحرم عام ١٠٩٩هـ.
 - (٤) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٩.
 - (٥) اندريه ريمون: المرجع السابق ص ٢٨٦.
 - (٦) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٩.
 - (٧) اندريه ريمون: المرجع السابق ص ٢٨٦.
 - (٨) محكمة جامع الصالح سجل ٤٣١ ص ٧١٥ حجة ٢٢٨٣ بتاريخ غرة جمادى الأولى عام ١١١٤هـ.
 - (٩) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٢٠٨.
 - (١٠) اندريه ريمون: المرجع السابق ص ٢٨٦.
 - (١١) د. عراقى يوسف: الوجود العثماني - ص ٢٠٦، الجبرتي: عجائب الخارج ١ ص ١٣٨.
 - (١٢) زينب الغنم: المرجع السابق ص ٢٤١.
 - (١٣) اندريه ريمون: المرجع السابق ص ٢٨٦.
 - (١٤) زينب الغنم: المرجع السابق ص ٢٤١.

١١٩٦هـ^(١)، ويستفاد مما ذكره الجبرتي أنه كان في عام ١٢٠٠هـ بنفس هذا السعر^(٢) الذي استمر سارياً في عام ١٢٠١هـ حسب دفاتر السادات الوفائية^(٣). وفي ١٠ شوال عام ١٢٠٣هـ نودى في القاهرة بتخفيض سعر صرف البندقي من ٢٢٥ نصف فضة إلى ٢١٠ نصف فضة فخسر الناس حصة من أموالهم^(٤). وما لبث سعر صرفه أن عاد في عام ١٢٠٦هـ إلى ٢٢٥ نصف فضة، تضخمت في عام ١٢١٢هـ إلى ٣٤٠ نصف فضة^(٥).

٢- تطور سعر صرف النقود الفضية:

كان للنقود الفضية الأجنبية، سواء تلك التي ضربت في أوروبا أو في المكسيك دور هام في تمويل تجارة الشرق بعملات الدفع الرئيسية اللازمة لإتمام صفقات البن والتوابل، ويعد تداول هذه النقود بمصر دليلاً حاسماً على تداولها بالتبعية في تلك البلدان التي تمر بها تجارة الشرق، وكان يتم تداول هذه النقود بقيمة أكبر من قيمتها الفعلية في البلدان التي أصدرتها، ويلاحظ بصفة عامة ارتفاع أسعار صرفها عند خروج المحمل نظراً لإقبال الحجاج والتجار على اقتناء هذه العملات لتمويل مشترياتهم في بلاد العرب من سلع الشرق.

تطور سعر صرف القرش البندقي:

كان سعر هذه القطعة الفضية التي أصدرتها البندقية لمواجهة العجز في النقود الذهبية اللازمة لتمويل تجارته مع الشرق، كان في خلال الفترة التي ظهرت فيها أسعار صرفه في سجلات المحكمة ودفاتر السادات، متردداً بين ٣٦ نصف فضة و ٤٨ نصف فضة، وذلك خلال حوالى النصف الأول من القرن الحادى عشر الهجرى.

ففي عام ١٠٢٦هـ كان القرش البندقي يصرف مقابل ٣٧ر٥ نصف فضة^(٦) وأحياناً مقابل ٣٩^(٧) نصف فضة وفي عام ١٠٣٥هـ صرف مقابل ٤٨ نصف فضة^(٨)، وانخفض سعره في

(١) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٥٣.

(٢) الجبرتي: عجائب الآثار ج ٢ ص ١٥٣.

(٣) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٥٣.

(٤) الجبرتي: عجائب الآثار ج ٢ ص ٢٦٣.

(٥) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٥٤، ١٥٥.

(٦) محكمة الصالحية النجمية سجل ٤٨٨ ص ٣١ حجة ١٠٢ بتاريخ ١٣ جمادى الأولى عام ١٠٢٦هـ.

(٧) محكمة الصالحية النجمية سجل ٤٨٨ ص ١٤٣ حجة ٥١١ بتاريخ ٥ شعبان عام ١٠٢٦هـ.

(٨) محكمة جامع طولون سجل ١٩٥ ص ٣٨ حجة ٢٧١ بتاريخ ١٦ ربيع الأول عام ١٠٣٥هـ.

عام ١٠٤١هـ إلى ٣٦ نصف فضة في سجلات المحكمة^(١)، وكان له نفس السعر في دفاتر السادات التي أشارت إلى تداوله في عام ١٠٤٢هـ بسعرين أدناهما ٣١ نصف فضة والثاني ٣٧ نصف فضة^(٢).

واستمر القرش البندقي متداولاً بسعر ٣٧ نصف فضة في أوائل عام ١٠٤٣هـ^(٣)، وعام ١٠٤٥هـ^(٤) وعام ١٠٤٦هـ^(٥) الذي صرف فيه أيضاً بسعر ٣٧ر٥ نصف فضة و٣٨ نصف فضة^(٦).

وبدءاً من عام ١٠٤٨هـ انخفض سعر صرف القرش البندقي إلى ٣٦ نصف فضة^(٧) وهو نفس سعر صرفه في عام ١٠٥٠هـ^(٨)، وسنة ١٠٥٨هـ^(٩) التي اختفى بعدها من سجلات المحكمة.

تطور سعر الريال الهولندي:

ظل هذا الريال الذي عرف بالريال الكلب والأسدى (الأصلاى) متداولاً منذ النصف الأول للقرن العاشر الهجرى وحتى منتصف القرن ١٢هـ حين أقصاه الريال الأسباني من الأسواق.

وقد كان سعر صرف الريال الكلب في بداية تداوله بمصر عام ٩٤١هـ، ٢٤ نصف فضة^(١٠)، ثم ارتفع في عام ١٠٣٤هـ إلى ٣١ نصف فضة^(١١) وتم تداوله في عام ١٠٤١هـ بسعر ٣٠ نصف فضة^(١٢)، و٣١ر٨ نصف فضة^(١٣)، ثم ارتفع سعره بصورة مفاجئة ليصل في عام ١٠٤٢هـ إلى ٣٧ نصف فضة في دفاتر السادات التي أشارت إليه باسم ريال أصلاى

(١) محكمة الصالحية النجمية سجل ٤٩٦ ص ٢٦١ حجة ٩٩٥ بتاريخ ١٣ رجب عام ١٠٤١هـ.

(٢) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧.

(٣) محمد مختار: التوقيقات ص ٥٢٢.

(٤) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧.

(٥) محمد مختار: التوقيقات ص ٥٢٣.

(٦) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧.

(٧) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٨.

(٨) محكمة قوصون سجل ٢٦٧ ص ٣٤٣ حجة ١٥٢٣ بتاريخ ٢٢ صفر عام ١٠٥٠هـ.

(٩) محكمة جامع الصالح سجل ٣٣٢ ص ١٧٦ حجة ٤٨١ بتاريخ ١٦ شعبان عام ١٠٥٨هـ.

(١٠) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ١٠٩.

(١١) محكمة جامع طولون سجل ١٩٥ ص ٨٤ حجة ٣٠٠ بتاريخ ٣ شعبان عام ١٠٣٤هـ.

(١٢) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧.

(١٣) محكمة الصالحية النجمية سجل ٤٩٦ ص ٢٣٨ حجة ٩٢٢ بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة عام ١٠٤١هـ.

(أرسلاني أو أسدي) ثم انخفض سعره بها في العام التالي إلى ٣١ نصف فضة وهو نفس سعره في عام ١٠٤٥هـ^(١)، وخلال عامي ١٠٤٦هـ و ١٠٤٧هـ كان سعر صرف الكلب ٣٢ نصف فضة، وانخفض ثانية في عام ١٠٤٨هـ إلى ٣٠ نصف فضة^(٢).

وظل الريال الهولندي متداولاً في الأسواق بسعر ٣٠ نصف فضة حتى عام ١٠٧٢هـ^(٣) على أقل تقدير وبداية من عام ١٠٧٩هـ بدأ سعر الريال الأبي كلب في الارتفاع فوصل في هذه السنة إلى ٣٣ نصف فضة^(٤) ثم إلى ٤٠ نصف فضة في عام ١٠٨٤هـ^(٥) وحدث في ٥ ربيع الأول من هذا العام أن ورد خط شريف بطلب ثلاثماية كيس قروش كلب من الخزينة معجلة من حساب عام ١٠٨٥هـ، على أن يكون كل كلب بثلاثين نصف فضة، فنودي بتخفيض سعر صرفه عشرة أنصاف دفعة واحدة^(٦).

وفي عام ١٠٨٥هـ كان سعر الكلب قد عاد إلى ٤٠ نصف فضة^(٧)، بعد اقتضاء الخزينة، وتم تداوله في العام التالي بنفس السعر^(٨).

وفي الأعوام ١٠٨٤هـ^(٩)، و ١٠٩٨هـ^(١٠)، و ١١٠٣هـ^(١١) كان الريال الهولندي متداولاً

(١) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧.

(٢) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٨.

(٣) محكمة قوصون سجل ٢٦٧ ص ٣٤٣ حجة ١٥٢٣ بتاريخ ٢٢ صفر عام ١٠٥٠هـ.

محكمة جامع الصالح سجل ٣٣٢ ص ١٥٦ حجة ٤٢٤ بتاريخ ١٧ رجب عام ١٠٥٨هـ.

محكمة جامع طولون سجل ٢٠١ ص ٣ حجة ٩ بتاريخ ٤ ربيع الآخر عام ١٠٥٩هـ.

محكمة جامع طولون سجل ٢٠٢ ص ١ حجة ٢ بتاريخ ٥ ربيع الآخر عام ١٠٦٤هـ.

محكمة جامع طولون سجل ٢٠٢ ص ٣٤١ حجة ١١١٣ بتاريخ ٢٠ ذى الحجة عام ١٠٦٥هـ.

محكمة جامع طولون سجل ٢٠٢ ص ٤٥٣ حجة ٥٢٩ بتاريخ ٤ ذى الحجة عام ١٠٦٦هـ.

محكمة جامع طولون سجل ٢٠٢ ص ٥٦٢ حجة ١٧٠٥ بتاريخ ١٢ المحرم عام ١٠٦٧هـ.

محكمة جامع طولون سجل ٢٠٢ ص ٧٢٦ حجة ٢٣٧١ بتاريخ ٥ المحرم عام ١٠٦٨هـ.

محكمة جامع طولون سجل ٢٠٤ ص ٥٣ حجة ١٩ بتاريخ ١١ جمادى الآخرة عام ١٠٧١هـ.

محكمة جامع طولون سجل ٢٠٤ ص ١١٥ حجة ٤٦١ بتاريخ ١٥ المحرم عام ١٠٧٢هـ.

(٤) مبايعات الباب العالي سجل ١٧٣ ص ١٨ حجة ٣٨ بتاريخ غرة صفر عام ١٠٧٩هـ.

(٥) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ١٧٣.

(٦) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ١٧٣.

(٧) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٨.

(٨) أندريه ريمون: المرجع السابق ص ٢٨٦.

(٩) محكمة جامع الحاكم سجل ٥٧٢ ص ٢٥٤ حجة ١١١٦ بتاريخ ٧ شعبان عام ١٠٩٤هـ.

(١٠) مبايعات الباب العالي سجل ١٧٣ ص ١٨ حجة ٣٨ بتاريخ ٦ شوال عام ١٠٩٨هـ.

(١١) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٩.

في الأسواق بسعر ٤٤ نصف فضة، وزاد في عام ١١٠٤هـ إلى ٤٥ نصف فضة رغم المناداة في شعبان من نفس السنة على صرفه بأربعين نصف فضة^(١).
وعندما ارتفع سعر الريال الكلب في عام ١١٠٩هـ إلى ٤٨ نصف فضة^(٢) قامت الدولة بفرض سعر إلزامي قدره ٤٠ نصف فضة عند توريده للخبز الشريفة^(٣) إلا أن ذلك لم يمنع ارتفاع سعر صرف الكلب في عام ١١١١هـ إلى ٤٥ نصف فضة^(٤) ثم إلى ٥٢ نصف فضة في عام ١١١٢هـ^(٥) وإن تمت بعض المعاملات به في العام التالي بحسب الريال بأربعين نصف فضة^(٦).

وكما هو الدأب عند بدء خروج الحمل فقد ارتفع سعر الريال الهولندي الذي كان عملة معروفة في تجارة الشرق إلى ٦٠ نصف فضة^(٧)، وتم تخفيضه في مناداة على أغا مستحفظان في شوال من عام ١١١٤هـ إلى ٤٣ نصف فضة^(٨) واستمر متداولاً بنفس هذا السعر حتى عام ١١١٥هـ^(٩).

وما أن أهل عام ١١١٦هـ حتى كان الريال الهولندي قد وصل إلى أقصى ارتفاع في سعر صرفه بالأسواق المصرية، إذ صرف مقابل ١٠٠ نصف فضة^(١٠) وتدهورت قيمته بعد ذلك بصورة ملحوظة ليس لانتشار الريال الأسباني فحسب، بل، وكما أسلف القول لانتشار الكلب الخفيف والمزيف بالأسواق.

وقد تم فرض سعر إلزامي لتداول الكلب في عام ١١٢٣هـ وهو ٤٥ نصف فضة^(١١) ولكنه تداول في عام ١١٢٥هـ مقابل ٤٦ نصف فضة، ثم في عامي ١١٢٦هـ و ١١٢٧هـ مقابل ٤٠ نصف فضة^(١٢) (لعله كلب خفيف) وأعيد تسعير الكلب في فرمان ٢ محرم عام

(١) محمد مختار: التوقيعات الإلهامية ص ٥٥٢.

(٢) أندريه ريمون: المرجع السابق ص ٢٨٦.

(٣) علي مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٩.

(٤) محكمة جامع الصالح سجل ٣٤١ ص ١٨ حجة ٥٦ بتاريخ ٢٩ ربيع الأول عام ١١١١هـ.

(٥) أندريه ريمون: المرجع السابق ص ٢٨٦.

(٦) محكمة جامع الصالح سجل ٣٤١ ص ٨١١ حجة ٢٥٥٨ بتاريخ ١٠ شعبان عام ١١١٣هـ.

(٧) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢٠٨.

(٨) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٣٦.

(٩) زينب الغنم: المرجع السابق ص ٢٣٨.

(١٠) أندريه ريمون: المرجع السابق ص ٢٨٦.

(١١) د. عراقي يوسف: الوجود العثماني ص ٢٠٦.

(١٢) زينب الغنم: المرجع السابق ص ٢٣٨.

١١٢٨هـ بخمسة وأربعين نصفاً^(١)، وقد أعلن هذا السعر في محاكم الأقاليم، إذ أشارت إحدى حجج محكمة المنصورة إلى أن الأسدى بخمسة وأربعين نصف فضة^(٢).
أما في السنوات الأخيرة التي تم التعامل فيها بالريال الهولندي، فقد تأرجح فيها سعر صرف الريال ربما لاختلاف الوزن، فصرف في عام ١١٣٥هـ مقابل ٧٥ نصف فضة^(٣)، وأمر بصرفه في جمادى الأولى عام ١١٣٩هـ بخمسة وأربعين نصف فضة^(٤). ولكنه كان متداولاً بالأسواق في عام ١١٤٠هـ بسعر ٨٢ نصف فضة^(٥)، ثم بسعر ٥٥ نصف فضة في عام ١١٤٣هـ^(٦) وهذا السعر الأخير ربما كان الريال من النوع الخفيف أو المزيف القادم من مرسليليا وليفورن.

تطور سعر صرف الريال الأسباني:

كان للبيزيتو الأسباني دور أساسي في إنقاذ تجارة الشرق عبر البحر المتوسط من الانهيار بعد وصول البرتغاليين للذهب الأفريقي، وقد تمتعت العملة الأسبانية الفضية بسمعة طيبة في البلاد التي كانت تمر بها تجارة الشرق، وصار الريال الأسباني عملة دفع رئيسية في أسواق مصر منذ منتصف القرن ١٠هـ وحتى مقدم الحملة الفرنسية، وكان هذا الريال يزيد من حيث القيمة الجوهرية بنسبة ٢٠٪ عن الريال الهولندي الذي كان يصرف بأقل من الأسباني^(٧).
ولعل ارتفاع نسبة الفضة الخالصة في الريال الأسباني كان المبرر الأول وراء إلصاق صفة الحجر بهذا الريال منذ وقت مبكر، إذ أشار أحمد شلبي إلى سعر صرفه بوصفه ريال حجر، في عام ٩٤١هـ وكان هذا السعر ٣٠ نصف فضة^(٨).
وفي أول ظهور بوثائق المحكمة للريال الأسباني الذي كان يعرف في التداول آنذاك بالقرش

(١) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢٨٦.

(٢) د. ليلي عبداللطيف: الإدارة ص ٢٨١.

(٣) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٣٦٩.

(٤) لوحة التسعير سطر ٣٨.

(٥) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص ٢٥ حجة ٦٧ بتاريخ ٤ ربيع الأول عام ١١٤٠هـ.

(٦) أحمد كتخدا عزبان: الدرر المصانة ص ٥٥.

(٧) Raymnd (A.): p. cit - p. 21.

(٨) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ١٠٨. وقد ذكر المحقق د. عبدالرحيم عبدالرحمن ان المقصود بالريال الحجر هنا هو الريال أبو طاقة، وذلك ليس بصحيح إذ أن الريال النمساوي (أبو طاقة) لم يعرف في مصر حسبما جاء في وثائق المحكمة والكتابات التاريخية المعاصرة وأيضاً في الدراسات الحديثة إلا في أوائل القرن ١٧م (١١١هـ) وليس في هذا الوقت المبكر من العصر العثماني.

المشط، كان سعر صرفه ٣٢ نصف فضة^(١) وجاء ذلك في حجة مؤرخة بعام ١٠١٧ هـ وقد أشارت حجة أخرى من عام ١٠٢٦ هـ إلى صرف المشط بثلاثين نصف فضة وهو ما لم يتكرر بعد ذلك مطلقاً^(٢).

وقد اختلف سعر الريال في عام ١٠٣٤ هـ فيما بين وثائق المحكمة ودفاتر السادات، فذكرته إحدى حجج المحكمة بسعر ٣٤ نصف فضة^(٣)، في حين سجلت دفاتر السادات أن سعره في هذا العام كان ٣٧ نصف فضة^(٤)، أما في عام ١٠٤٤ هـ فقد صرف مقابل ٣٦ نصف فضة ثم مقابل ٣٤ نصف و ٣٥ نصف فضة في عام ١٠٤٥ هـ و ٣٣ نصف فضة في عام ١٠٤٨ هـ طبقاً لدفاتر السادات الوفاية^(٥).

وبنفس السعر ذكرته وثائق المحكمة في عام ١٠٥٨ هـ^(٦) وعام ١٠٧٢ هـ^(٧) وورد في المصادر التاريخية أنه وصل إلى ٤٢ نصف فضة في عام ١٠٨٤ هـ حتى أمر في ربيع الأول من هذا العام وبمناسبة جمع جزء من خزينة عام ١٠٨٥ هـ بأن يقبض المتزمونون الريال بثلاثة وثلاثين^(٨) أى أقل تسعة أنصاف من السعر المتداول به في الأسواق بيد أنه كان متداولاً بسعر ٤٢ نصف فضة في عام ١٠٨٥ هـ^(٩).

وفي عام ١٠٩٣ هـ كان سعر صرف القرش الريال ٥٠ نصف فضة^(١٠) وكذلك في عام ١٠٩٩ هـ^(١١) وورد في دفاتر السادات بسعر ٤٥ نصف فضة^(١٢).

وارتفع سعر صرف الريال الأسباني في عام ١١٠٣ هـ ليصل إلى ٥٥ نصف فضة^(١٣) فنودى على صرفه في عام ١١٠٤ هـ مقابل ٥٠ نصف فضة^(١٤)، ولكنه واصل لارتفاع فبلغ

-
- (١) مبيعات الباب العالي سجل ٩٠ ص ٣٨٢ حجة ١٩٨٦ بتاريخ ٢٧ شوال عام ١٠١٧ هـ.
 - (٢) محكمة الصالحية النجمية سجل ٤٨٨ ص ١٢٧ حجة ٤٤٤ بتاريخ ١٤ رجب عام ١٠٢٦ هـ.
 - (٣) محكمة جامع طولون سجل ١٩٥ ص ٢٨ حجة ١٠٤ بتاريخ ٢ جمادى الأولى عام ١٠٣٤ هـ.
 - (٤) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧.
 - (٥) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧-١٤٨.
 - (٦) محكمة جامع الصالح سجل ٣٣٢ ص ١٧٦ حجة ٤٨١ بتاريخ ١٦ شعبان عام ١٠٥٨ هـ.
 - (٧) محكمة جامع طولون سجل ٢٠٤ ص ٢٦٥ حجة ١٠٧٤ بتاريخ ١٤ شوال عام ١٠٧٢ هـ.
 - (٨) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ١٧٣.
 - (٩) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٨.
 - (١٠) محكمة جامع الحاكم سجل ٥٧٢ ص ١٤٣ حجة ٦٥٧ بتاريخ ١٣ ربيع الأول عام ١٠٩٣ هـ.
 - (١١) مبيعات الباب العالي سجل ١٧٣ ص ١٦٦ حجة ٤٦٠ بتاريخ ٤ محرم عام ١٠٩٩ هـ.
 - (١٢) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٨.
 - (١٣) محمد مختار: التوقيعات ص ٥٥٢.
 - (١٤) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٩.

٦٤ نصف فضة في عام ١١٠٩هـ^(١)، وورد على أثر ذلكم خط شريف حدد فيه سعر الريال الأسباني بخمسين نصف فضة لا غير^(٢)، ثم أشارت وثائق المحكمة إلى صرف الريال في عام ١١١١هـ مقابل ٦٠ نصف فضة^(٣)، وفي عام ١١١٢هـ وصل سعر صرف الريال المشط في وثائق المحكمة إلى ٦٦ نصف فضة^(٤) و٦٦ر٦ نصف فضة^(٥) وتبين سعره بعض الشيء في عام ١١١٣هـ فصرف بخمس وخمسين نصف فضة^(٦) وبست وستين نصف فضة^(٧).

أما في عام ١١١٤هـ فقد صرف الريال في ولها مقابل ٦٦ نصف فضة^(٨) وعند خروج الحمل في شوال كان قد وصل إلى ٧٠ نصف فضة^(٩) فنأدى عليه أغا مستحفظان بأن يصرف بخمسين نصف فضة^(١٠).

وفي عام ١١١٦هـ تناهى سعر صرف الريال الأسباني إلى ١٢٠ نصف فضة^(١١)، وتم تسعيره في عام ١١٢٣هـ بستين نصف فضة^(١٢)، وأعيد تأكيد نفس السعر في فرمان الثاني من محرم عام ١١٢٨هـ^(١٣)، وجاء في سجلات محكمة المنصورة في نفس العام أنه ورد بيورلدي شريف من الديوان العالي من حضرة الوزير عابدي باشا مضمونه المنيف أن الريال بستين نصف فضة من الفضة البيضاء^(١٤).

واختلف سعر الريال المشط في عام ١١٣٢هـ فصرف في أولها مقابل ٦٠ نصف فضة^(١٥) ثم مقابل ٦٢ نصف فضة^(١٦) وتمأدى إلى ٧٥ نصف فضة^(١٧)، وهو ما حدث أيضاً في عام

(١) أندريه ريمون: المرجع السابق ص ٢٨٦.

(٢) علي مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٩.

(٣) محكمة جامع الصالح سجل ٣٤١ ص ١٨ حجة ٥٦ بتاريخ ٢٩ ربيع الأول عام ١١١١هـ.

(٤) محكمة جامع الصالح سجل ٣٤١ ص ٢٨٣ حجة ٩٦٢ بتاريخ ١٢ جمادى الأولى عام ١١١٢هـ.

(٥) محكمة جامع الصالح سجل ٣٤١ ص ٢٩٠ حجة ٩٨٦ بتاريخ ١٢ جمادى الثانية عام ١١١٢هـ.

(٦) محكمة جامع الصالح سجل ٣٤١ ص ٨١١ حجة ٥٥٨ بتاريخ ١٠ شعبان عام ١١١٣هـ.

(٧) محكمة جامع الصالح سجل ٣٤١ ص ٥٦٤ حجة ١٨٣٩ بتاريخ ١٠ رمضان عام ١١١٣هـ.

(٨) محكمة جامع الصالح سجل ٣٤١ ص ٧٢١ حجة ٢٣٠٠ بتاريخ ٩ جمادى الآخرة عام ١١١٤هـ.

(٩) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢٠٨ وإن ذكر أحمد كتخدا عزبان (الدرة المصانة ص ٦٤) أنه كان بمائة وعشرة نصف.

(١٠) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٣٦.

(١١) أندريه ريمون: المرجع السابق ص ٢٨٦.

(١٢) د. عراقي يوسف: المرجع السابق ص ٢٠٦.

(١٣) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢٨٦.

(١٤) د. ليلي عبد اللطيف: الإدارة ص ٢٨١.

(١٥) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ١٨ حجة ٥٩ بتاريخ ١٦ محرم عام ١١٣٢هـ.

(١٦) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ٢٦ حجة ٧٩ بتاريخ ١٦ صفر عام ١١٣٢هـ.

(١٧) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ٥٧ حجة ١٤٤ بتاريخ غرة جمادى الأولى عام ١١٣٢هـ.

١١٣٣هـ فتعددت أسعار صرفه بين ٦٠ نصف فضة^(١)، و ٨٠ نصف فضة^(٢).
وبينما صرف في عام ١١٣٤هـ مقابل ٦٠ نصف فضة^(٣) نجده يقفز بسرعة ليصل في عام
١١٣٥هـ إلى ١٠٠ نصف فضة^(٤) ثم إلى ١٠٦ نصف فضة في عام ١١٣٧هـ^(٥) وكان
الريال من بين العملات التي وردت في لوحة التسعير المؤرخة في ١٨ جمادى الأولى عام
١١٣٩هـ وقد حدد صرفه بسعر ٦٢ نصف فضة^(٦).

ومع ذلك فقد تم التعامل بالريال في العام التالي بأسعار صرف متعددة، فكان سعره
حسبما جاء في وثائق المحكمة ٦٢ نصف فضة^(٧)، و ٦٥ نصف فضة^(٨)، و ٦٦ نصف
فضة^(٩)، و ٨٠ نصف فضة^(١٠)، و ١٠٥ نصف فضة^(١١)، وفي عام ١١٤١هـ صرف الريال
الحجر مقابل ٦٦ نصف فضة^(١٢) ويبدو أنه ارتفع إلى مستويات الأسعار التي كانت في عام
١١٤٠هـ خلال الأعوام التالية حتى اضطر الباشا أن يأمر أغا مستحفظان بأن يظهر النداء في
البلد بأن الريال بستة وستين^(١٣) وكان ذلك في ١٦ جمادى الآخرة عم ١١٤٤هـ.

ومنذ منتصف القرن (١٢هـ) بدأ يحدث خلط في إشارات الوثائق إلى الريال الأسباني
بعد ما أخذ التالير النمساوي هو أيضاً تسمية الريال المشط، وقد راعينا هنا أن نعتبر الريال
والريال المشط والريال الحجر وحدهم مسميات للريال الأسباني، بينما أن أى إشارة إلى
الطاقة حتى ولو مع تسمية المشط تعد تعييناً للتالير النمساوي.

وحسبما أشار إليه على باشا مبارك فإن سعر الريال المشط في دفاتر السادات طيلة
السنوات من ١١٧٤هـ لى ١١٩٣هـ كان على الدوام ٨٥ نصف فضة وزادت قيمته بدءاً من

-
- (١) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ١٨٧ حجة ٤٤١ بتاريخ ٨ رجب عام ١١٣٣هـ.
 - (٢) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ١٤٣ حجة ٣٣٢ بتاريخ غرة صفر عام ١١٣٣هـ.
 - (٣) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ٢٣٤ حجة ٥٥٨ بتاريخ ١٢ صفر عام ١١٣٤هـ.
 - (٤) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٣٦٩.
 - (٥) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ٤٦٨ حجة ١١٨٤ بتاريخ ١٥ ربيع الأول عام ١١٣٧هـ.
 - (٦) لوحة التسعير سطر ٣٧.
 - (٧) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص ٥٤ حجة ١٠٤ بتاريخ ١٤ رجب عام ١١٤٠هـ.
 - (٨) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص ١٥ حجة ٣٨ بتاريخ ٢ المحرم عام ١١٤٠هـ.
 - (٩) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص ٦٠ حجة ١٥٧ بتاريخ غاية شعبان عام ١١٤٠هـ.
 - (١٠) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص ٣٢ حجة ٨٥ بتاريخ ١٢ ربيع الثاني عام ١١٤٠هـ.
 - (١١) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص ٣٧ حجة ٩٤ بتاريخ ١٦ ربيع الأول عام ١١٤٠هـ.
 - (١٢) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص ٩٠ حجة ٢٣٩ بتاريخ ١٤ ربيع الأول عام ١١٤١هـ.
 - (١٣) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٥٧٦.

عام ١١٩٤هـ إلى ٩٠ نصف فضة، وظل متداولاً بهذا السعر حتى عام ١٢١٢هـ^(١). وإن أشار الجبرتي في تاريخه لحوادث عام ١٢٠٣هـ إلى أن المغربي أبو مدفع (الريال الأسباني) تمت المناذاة على صرفه في ١٠ شوال بخمسة وتسعين نصف بنقص خمسة أى أنه كان متداولاً في ذلك الوقت بمئة نصف فضة حتى تم تسعيره بخمسة وتسعين^(٢).

تطور سعر صرف التالير النمساوي:

ساد هذا التالير التداول النقدي بمصر منذ منتصف القرن ١٨م، ١٢هـ وكان له أيضاً موقعه المتميز بين النقود المستخدمة في تجارة الشرق ورغم أنه كان أقل قيمة من الناحية الجوهرية من نظيره الأسباني إلا أنه كان أعلى سعراً بفضل وزنه الزائد بعض الشيء عن الريال الأسباني^(٣).

وقد كانت المصادر التاريخية هي الأسبق في تأييد تداول هذا النقد بمصر، فقد ذكره صاحب «الدرة المصانة في أخبار الكنانة» ضمن النقود التي قام بإعلان أسعارها على أغا مستحفظان في شول من عام ١١١٤هـ وقد أورد له تسميتين أولاهما هي الريال أبو طاقة التي عرف بها بعد ذلك والثانية هي ريال سبيلة ورغم أن التسمية الثانية قد أغفلت تماماً بعد هذا التاريخ إلا أنها تؤكد على سبب تسمية التالير بأبي طاقة، حيث إن جسد النسر المنقوش على هذه الريالات مقسم من الوسط إلى مناطق تشبه شبابيك الأسبيلة ذات القضبان أو المصبغات الحديدية ولذا فقد عرف بالسبيلة نسبة للسبيل أو أبي طاقة بمعنى طاقة السبيل أو شباكه. وكان السعر المعلن لأبي طاقة في هذه السنة هو ٥٥ نصف فضة^(٤).

وفي عام ١١٢٩هـ كان سعر صرف الريال (أبو طاقة) ٧٦ نصف فضة^(٥)، وانخفض في عام ١١٣٢هـ إلى ٦٠ نصف فضة^(٦)، وحقق في عام ١١٣٩هـ قبيل المناذاة المسجلة في لوحة التسعير قفزة هائلة إذ وصل إلى ١١٠ نصف فضة حسبما أشارت إلى ذلك إحدى حجج المحكمة التي تحدثت عن سعر ريال بطاقة بحسب المعاملة القديمة قبل المناذاة الأخيرة^(٧)، وتم

(١) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٥١ - ١٥٥.

(٢) الجبرتي: عجائب الآثار ج ٢ ص ٢٦٣.

(٣) Raymond (A.) op. cit p.23.

(٤) أحمد كتحدا عزبان: الدرة المصانة ص ٦٦.

(٥) محكمة بولاق سجل ٦٣ ص ١٣٤ حجة ٤٠١ بتاريخ ١٥ محرم عام ١١٢٩هـ.

(٦) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣ ص ٤٢ حجة ١١٢ بتاريخ ١٢ ربيع الأول عام ١١٣٢هـ.

(٧) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص ٢٥ حجة ٦٧ بتاريخ ٤ ربيع الأول عام ١١٤٠هـ.

تسعيه في عام ١١٤٣هـ بتسعين نصف فضة^(١).

ومنذ منتصف القرن ١٢هـ (١٨م) وحتى نهاية هذا القرن كان متوسط سعر صرف التالير يدور بين ٨٤ نصف و ٩٠ نصف فضة.

ففي عام ١١٥٧هـ كان سعر صرفه ٨٥ر٥ نصف فضة^(٢) وفي عامي ١١٦٤هـ^(٣) و ١١٦٥هـ^(٤) كان يوازي ٨٥ نصف فضة، وانخفض هذا السعر قليلاً في عام ١١٦٧هـ ليصرف مقابل ٨٣ر٤ نصف فضة^(٥)، ثم استعاد «أبو طاقة» سعره الذي بدأ به في منتصف القرن، فصرف مقابل ٨٥ نصف فضة في عام ١١٦٨هـ^(٦)، ١١٧٢هـ^(٧) بينما تراوح سعره في عام ١١٧٧هـ بين ٨٠^(٨) و ٨٥ نصف فضة^(٩).

وكان سعر صرف البطاقة ٨٥ نصف فضة في الأعوام ١١٧٨هـ^(١٠) و ١١٧٩هـ^(١١) و ١١٨٥هـ^(١٢) ثم أخذ في الارتفاع من عام ١١٩٢هـ حين صرف بمائة نصف فضة^(١٣) إلى جانب تداوله بسعر ٨٥ نصف فضة^(١٤).

وخلال السنوات السبع الأخيرة من هذا القرن تآرجح سعر صرف التالير بين ٨٥ و ٩٠ نصف فضة، ففي عام ١١٩٣هـ كان سعر صرفه ٨٥ نصف فضة^(١٥) وفي عام ١١٩٥هـ صرف مقابل ٨٥ نصف فضة^(١٦) ومقابل ٩٠ نصف فضة^(١٧) وتكرر نفس الأمر في عام

(١) أحمد كتحذا عزبان: الدرة ص ١٩٤.

(٢) الديوان العالي سجل ١ ص ٣٠٥ حجة ٦٥٦ بتاريخ ٦ جمادى الأولى عام ١١٥٧هـ.

(٣) إسقاطات القرى سجل ٥ ص ٤٤ حجة ٩١ بتاريخ ١٣ جمادى الأولى عام ١١٦٤هـ.

(٤) إسقاطات القرى سجل ٦ ص ١٧٥ حجة ٣٥١ بتاريخ ١٩ شوال عام ١١٦٥هـ.

(٥) محكمة جامع الحاكم سجل ٥٧٥ ص ٢٦ حجة ٥٦ بتاريخ غاية شعبان عام ١١٦٧هـ.

(٦) محكمة جامع الحاكم سجل ٥٧٥ ص ١٥٤ حجة ٣٣٩ بتاريخ ١٨ جمادى الأولى عام ١١٦٨هـ.

(٧) إسقاطات القرى سجل ٨ ص ١٩٨ حجة ٤٨٦ بتاريخ غرة ذى الحجة عم ١١٧٢هـ.

(٨) إسقاطات القرى سجل ١٠ ص ١٦ حجة بتاريخ ٦ ذى الحجة عام ١١٧٧هـ.

(٩) مبايعات الباب العالي سجل ٢٦٣ ص ١٣ حجة ٢١ بتاريخ ١٢ جمادى الأولى عام ١١٧٧هـ.

(١٠) إسقاطات القرى سجل ١٠ ص ٢٩ حجة بتاريخ غرة المحرم عام ١١٧٨هـ.

(١١) علي مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٥٢.

(١٢) محكمة باب سعادة سجل ٤٣١ ص ٢٢١ حجة ٥١٧ بتاريخ ١١ رجب عام ١١٨٥هـ.

(١٣) علي مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٥٤.

(١٤) إسقاطات القرى سجل ١٦ ص ١٢ حجة بتاريخ ١٠ ذى القعدة عام ١١٩٢هـ.

(١٥) إسقاطات القرى سجل ١٦ ص ١٩١ حجة بتاريخ ١٠ ربيع الثاني عام ١١٩٣هـ.

(١٦) إسقاطات القرى سجل ١٧ ص ٧ حجة بتاريخ ١٩ ربيع الثاني عام ١١٩٥هـ.

(١٧) إسقاطات القرى سجل ١٧ ص ٣ حجة بتاريخ ١١ ربيع الثاني عام ١١٩٥هـ.

١١٩٧ هـ حيث تم تداوله بسعر^(١)، ٨٥ نصف و ٩٠ نصف فضة^(٢).

أما في عام ١١٩٨ هـ فقد صرف الريال البطاقة بثلاثة أسعار، أدناها ٨٥ نصف فضة^(٣)، وأوسطها ٨٧ نصف فضة^(٤)، وأقصاها ٩٠ نصف فضة^(٥)، في حين كان سعره في عام ١١٩٩ هـ يساوي ٨٥ نصف فضة^(٦)، وفي عام ١٢٠٠ هـ بين ٨٥ نصف فضة^(٧)، و ٩٠ نصف فضة^(٨).

ومع بداية القرن ١٣ هـ كانت بعض قطع التالير تعرف بالفرانسة (لعلها كانت من اصدار متأخر...) وكانت دوماً أعلى سعراً من الريال الأبي طاقة، ففي عام ١٢٠١ هـ كانت متداولة (أي رiales الفرانسة) بمائة وعشرة من الأنصاف حتى تم تسعيرها في ذى الحجة بمائة نصف فضة^(٩).

وفي عام ١٢٠٤ هـ صرف الريال الحجر البطاقة مقابل ٩٠ نصف فضة^(١٠) بينما كان سعر الريال الحجر فرانسة أبي طاقة مائة نصف فضة^(١١)، وفي دفاتر السادات كان سعر الريال البطاقة ١٠٠ ز ١٠ نصف فضة^(١٢) وربما كان هو الآخر من نوع الفرانسة. وبينما حافظاً بو طاقة على سعر ٩٠ نصف فضة في عام ١٢٠٥ هـ^(١٣) ارتفع سعر صرف الفرانسة إلى ١٠٥ نصف فضة^(١٤) في هذا العام. وفي العام التالي كان سعر البطاقة ٩٠ نصف فضة^(١٥) وفي دفاتر السادات ١٠٦ نصف فضة^(١٦) وهو على الأرجح من الفرانسة.

(١) إسقاطات القرى سجل ١٩ ص ٤٢ حجة بتاريخ ٢٣ ذى القعدة عام ١١٩٧ هـ.

(٢) إسقاطات القرى سجل ١٩ ص ٣ حجة بتاريخ غرة ذى القعدة عام ١١٩٧ هـ.

(٣) إسقاطات القرى سجل ١٩ ص ٣٧٥ حجة بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة عام ١١٩٨ هـ.

(٤) إسقاطات القرى سجل ١٩ ص ١١٩ حجة بتاريخ ٢٤ المحرم عام ١١٩٨ هـ.

(٥) إسقاطات القرى سجل ١٩ ص ١٩٥ حجة بتاريخ ٢٦ صفر عام ١١٩٨ هـ.

(٦) إسقاطات القرى سجل ٢٢ ص ٢٣ حجة بتاريخ غرة ذى القعدة عام ١١٩٩ هـ.

(٧) إسقاطات القرى سجل ٢٢ ص ٢٦٣ حجة بتاريخ ٢٣ صفر عام ١٢٠٠ هـ.

(٨) إسقاطات القرى سجل ٢٢ ص ٣٢٩ حجة بتاريخ غرة ربيع الآخر عام ١٢٠٠ هـ.

(٩) الجبرتي: عجائب الآثار ج ٢ ص ٢١٤.

(١٠) محكمة الصالحية النجمية سجل ٥٣٤ ص ٥٣ حجة ١٠١ بتاريخ ١٨ صفر عام ١٢٠٤ هـ.

(١١) محكمة الصالحية النجمية سجل ٥٣٤ ص ٧٠ حجة ١٤١ بتاريخ ٢ ربيع الأول عام ١٢٠٤ هـ.

(١٢) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٥٤.

(١٣) محكمة الصالحية النجمية سجل ٥٣٤ ص ٣٦٣ حجة ٧٣٧ بتاريخ ١٦ ذى القعدة عام ١٢٠٥ هـ.

(١٤) محكمة الصالحية النجمية سجل ٥٣٤ ص ٣٨٦ حجة ٧٧٩ بتاريخ ١٥ ذى الحجة عام ١٢٠٥ هـ.

(١٥) محكمة الصالحية النجمية سجل ٥٣٤ ص ٥٦٧ حجة ١٠٦٨ بتاريخ ٢٨ شوال عام ١٢٠٦ هـ.

(١٦) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٥٤.

وفى عامى ١٢٠٩ و ١٢١٠ هـ لاحظ على مبارك اختلافاً شديداً فى قيمة الريال الألبى طاقة سواء فى دفتر السادات أو فى حجج الأوقاف ، ففى دفاتر السادات كانت قيمته فى عام ١٢٠٩ مساوية ١٥٥ نصف فضة وفى ١٢١٠ كان يصرف مقابل ٩٠ نصف فضة حسبما جاء فى حجة وقف الحاج محمد مقدم البنائين وسعره فى نفس العام بدفاتر السادات كان ١٣٢ نصف فضة .

وقد حاول على مبارك أن يفسر هذا التفاوت فى أسعار الصرف بأن قيمة الريال الميرية هى ٩٠ نصف فضة ولذا عرف بالريال المعاملة وأن السعر الأعلى كان هو المتداول بالأسواق^(١) . ولكن بناء على ما جاء فى إحدى حجج المحكمة الشرعية فى عام ١٢١٠ هـ والتى ذكر فيها أن سعر صرف الريال الحجر البطاقة كان فى هذه السنة ٩٠ نصف فضة^(٢) وهو سعر التداول ، يمكن أن نرجح أن الأسعار المرتفعة للألبى طاقة فى دفتر السادات إنما تعنى إصداراته من الفرنسة دون سواها .

ويؤيد ذلك الزعم ما جاء فى وثائق المحكمة فى عام ١٢١١ هـ بشأن صرف ريال حجر بطاقة مقابل ٩٠ نصف فضة^(٣) وصرف ريال فرانسة بسعر ١٣٠ نصف فضة^(٤) ، وما جاء بها فى عام ١٢١٢ هـ من صرف الريال حجر بطاقة مقابل ٩٠ نصف فضة^(٥) .

وعلى ذلك فإن سعر الريال البطاقة الوارد فى دفاتر السادات عام ١٢١٣ هـ والذى تراوح بين ١٥٠ و ١٥٥ نصف فضة^(٦) من المرجح أنه يخص ريالات فرانسة .

وقد اشار على مبارك إلى تداول نوعين من النقود الأوربية ربما كانا من الفضة وهى المسكوبى (الروسى) وكان سعره آنذاك ١٦٨ نصف فضة والفرنساوى وسعره ١٥٠ نصف فضة^(٧) ، مع ملاحظة أن العملات الفرنسية اختفت نهائياً من التداول برغم ازدهار العلاقات التجارية بين مصر ومارسيليا فى القرن ١٨ م^(٨) .

(١) على مبارك : الخطط ج ٢٠ ص ١٥٥ .

(٢) محكمة القسم العسكرية سجل ٢٢٥ ص ٩ حجة ١٢ بتاريخ ٨ ذى الحجة عام ١٢١٠ هـ .

(٣) محكمة جامع الزاهد سجل ٧٠١ ص ٣ حجة ٦ بتاريخ ٨ ربيع الآخر عام ١٢١١ هـ .

(٤) محكمة القسم العسكرية سجل ٢٢٥ ص ٣١١ حجة ٤٢٤ بتاريخ ٨ ربيع الأول عام ١٢١١ هـ .

(٥) محكمة جامع الزاهد سجل ٧٠١ مكرر ص ٥٨ حجة ١١٧ بتاريخ ٨ ربيع لأول عام ١٢١٢ هـ .

(٦) على مبارك : الخطط ج ٢٠ ص ١٥٥ .

(٧) على مبارك : الخطط ج ٢٠ ص ١٥٥ .

(٨) Raymond (A.): op. cit p. 24.

ثانياً: القيم الشرائية للنقود

إن البحث عن القيم الاسمية للنقود المتداولة وأسعار مبادلاتها بعضها ببعض، لا يعطى أى مغزى لقيمة هذه النقود فى الأسواق، إذ إن النقود بوصفها معياراً لتبادل السلع أو شرائها تتحدد قيمتها أو قوتها الشرائية بكمية السلع والخدمات التى تستطيع شراؤها فى وقت معين، فإذا ارتفعت أسعار السلع فى السوق نتيجة لزيادة الطلب عليها وقصور المعروض منها ضعفت قوتها الشرائية^(١).

وهكذا فإن القيم النقدية للنقود المتداولة كانت عرضة للتغير، أولاً فى علاقتها ببعضها البعض (أسعار الإبدال) وثانياً فى مقدار ما تستطيع شراؤه من سلع بالأسواق (القيم الشرائية) وإذا كان تغير أسعار الإبدال يتوقف إلى حد بعيد على القيمة الجوهرية للنقود موضوع المبادلة فضلاً عن بعض عوامل ثانوية أخرى كالشكل أو الوزن، فإن القيم الشرائية للنقود كانت أكثر التصاقاً فى منحنى تطورها بالأحوال الاقتصادية السائدة.

فعند حدوث ضائقة اقتصادية أو مجاعة كانت أسعار السلع الغذائية تتجه نحو الارتفاع الجامح، وهو ما يعنى فى المقابل أن النقود التى تعد أداة لاختزان القيم أو مخزناً للقيمة أى أداة لاختزان القوة الشرائية^(٢) فقد فقدت جزءاً من قيمتها وتعرضت قوتها الشرائية للانهايار.

ولما كان ارتفاع الأسعار يؤدى بالضرورة إلى الاضرار بحائزى النقود فإن الدولة كانت تتدخل فى بعض الأحيان بالتسعير الجبرى للسلع حماية للمضطرب وذلك بسبب سريان القوانين الطبيعية وهى قوانين العرض والطلب ونحوها^(٣).

نخلص من ذلك إلى أن الدولة كانت تتدخل فى تحديد قيم الإبدال فيما بين النقود وأيضاً فى تحديد قوتها الشرائية، لاسيما أثناء الأزمات الاقتصادية.

وبعد القمح، وإلى حد ما مشتقاته من الدقيق والخبز، من أفضل المعايير السلعية التى يمكن استخدام منحنى أسعارها لتتبع تطور القوى الشرائية للنقود، وذلك لطبيعة الطلب عليه والذى يتميز بعدم المرونة إذ يندر أن يستغنى إنسان عن تناوله كغذاء.

(١) د. فؤاد هاشم: اقتصاديات النقود - ص ٥١.

(٢) د. محمد زكى شافعى: مقدمة فى النقود والبنوك - ص ١٥.

(٣) د. مصطفى كمال: المرجع السابق ص ٥٩٢.

ويظهر منحنى تطور سعر القمح (شكل ١٣) مدى تدهور القوة الشرائية للأنصاف (الوحدة الأدنى للنقد) فى مقابل إردب القمح، ورغم بعض الانخفاضات التى تتسم بها فترات الرخاء فإن المؤشرات الثلاث (سعار التداول واسعار الأزمات الاقتصادية ومستوى التسعير) تبين بجلاء ما أصاب القوة الشرائية للعملاء المتدولة من تدهور وتدنى وخاصة فى القرنين ١١، ١٢ هـ وهو انخفاض عائد ولاشك إلى تدهور عيار الأنصاف وقلة ما بها من الفضة الخالصة.

ولتحقيق أقصى فائدة، فقد حولنا كافة الأوزان الواردة فى المصادر والمراجع التاريخية والوثائق إلى وحدة الإردب، مثلما صرفنا أنواع النقد المختلفة بأنصاف استرشاداً بدراسة قيم الإبدال.

وفى ذلك ما يساعد على ترسم منحنى القوى الشرائية لأنواع النقد المختلفة التى بينا سابقاً أسعار صرفها.

ويعكس منحنى القمح أيضاً حالة التضخم الزاحف Greeping Inflation^(١) التى أدت إلى تخفيض مستوى المعيشة لأفراد الشعب المصرى والتى زادت سوءاً بفضل الضرائب المتنوعة والمتزايدة خلال القرن ١٢ هـ «١٨م»^(٢).

بل إن منحنى آخر هو منحنى سعر الأرز (النصف/الإردب) يبين مدى سرعة هذا التضخم منذ منتصف القرن ١١ هـ وتسارع خطاه فى السنوات الأخيرة من فترة الدراسة (شكل ١٤) ولاشك أن هذا المنحنى أكثر تعبيراً عن منحنى القمح لا لشيء سوى لبساطته وعدم تعقده وقلة محولات التسعير من قبل الدولة فضلاً عن محدودية إنتاجه وتركزه فى مناطق الدلتا الشمالية، وهى جميعها عوامل تجعله (أى الأرز) أكثر عرضة لعوامل العرض والطلب. إن هذا المنحنى يظهر بجلاء تطور التضخم فى صورته العامة دون الدخول فى تفاصيل دقيقة، وإنه بحق الأكثر تعبيراً عن انهيار القوة الشرائية للنقود. وفيما يلى جداول بأسعار أهم السلع المتداولة فى السوق من خلال ما توفر منها فى الوثائق والمصادر التاريخية والمراجع.

■<<<<

(١) د. رمزى زكى: مشكلة التضخم ص ٢٣.

(٢) عن هذه الضرائب وزياداتها غير المبررة راجع الدراسة التى عدها ستيف عالم الحملة الفرنسية عن الحالة المالية فى مصر - وصف ج ٥ وأيضاً د. عبدالرحيم عبدالرحمن: الريف المصرى فى القرن الثامن عشر.

الفصل الرابع

دار ضرب مصر

(1990)

تعددت دور الضرب التي سكنت بها عملات الدولة العثمانية بصورة كبيرة منذ عهد سليم الأول وسليمان القانوني، ففي عهديهما ظهرت دور ضرب العملة في كردستان وسوريا ومصر والحجاز وقفقاسيا وأذربيجان والعراق واليمن وطرابلس الغرب وتونس^(١).

ودراسة دور الضرب الواردة على نقود العثمانيين تحتاج إلى أكثر من عمل علمي متخصص نظراً لتراصيحها بين قارات ثلاثة هي آسيا وأوروبا وأفريقيا أو بالأحرى في العالم القديم كله، ويكفي للدلالة على ما نذهب إليه أن نشير بإيجاز إلى بعض دور الضرب التي أخرجت العملات العثمانية للتداول، خارج نطاق مصر، فنذكر منها: آمد ايدين - أدرنة - أرز روم (أرض الروم) - أسكوب - اسلامبول - أماسيه - أياثللق (أيا سلق - أيا صلق) - بتليز (بتليس - بدليس) برسه (بروسه - برصه - بروسا) بغداد - بلت - بلغراد - تبريز - تونس - جزاير (جزاير غرب) حلب - حلة - حيزان - دمشق - طرابلس (طرابلس غرب) قرطوه - كاشغر - ماردين - وان^(٢).

ولعله من المفيد في إطار هذا البحث أن نخصص دراسة مستقلة لدار ضرب مصر باعتبارها أحد العوامل المؤثرة في التداول النقدي بالإطار الجغرافي لهذه الدراسة. ويسعدنا في ذلك، تلك الوفرة النسبية للمعلومات التاريخية والوثائقية التي تتحدث عن أنشطة وموظفي دار ضرب مصر في العصر العثماني لاسيما إذا ما قورنت هذه المعلومات بالنزير اليسير الذي وصلنا عن الفترات السابقة.

موقع دار الضرب:

كانت دار ضرب النقود منذ بداية الفتح الإسلامي لمصر أكثر المؤسسات الحكومية ارتباطاً بأي حراك جغرافي لمركز الحكم، فعندما أسس عمرو بن العاص مدينة الفسطاط، واتخذها عاصمة لولاية مصر عوضاً عن مدينة الإسكندرية ظهرت دار لضرب النقود بجوار جامع عمرو بن العاص^(٣)، مثلها في ذلك مثل دار الإمارة الملتصقة بالجامع.

وبعد تأسيس الفاطميين للقاهرة لم تنتقل دار الضرب إليها من الفسطاط، لأنها كانت

(١) قانون نامه مصر - ص ١٧ من مقدمة المحقق هلمش (١)

(٢) Ziya (Ahmed) Catalogue of Islamic Coins. constantinople. 1910 - pp.164-169.

(٣) وقد أدخلت بعض أروقة دار ضرب مصر بالفسطاط في بناء جامع عمرو عام ٣٥٧هـ - المقرئ، الخطوط ج ٢ ص ٢٥٠.

تعد بمثابة مدينة ملكية خاصة بالخليفة وحواشيه إلى جوار العاصمة القديمة (الفسطاط) ^(١)، بيد أن تداعيات الشدة المستنصرية في أواسط القرن ٥ هـ (١١ م) وقد فرضت تحويل الحصن الملكي إلى عاصمة مفتوحة يسكن بها أفراد الشعب ^(٢)، أدت فيما بين عامي ٥١٥ هـ و ٥١٩ هـ إلى إنشاء دار ضرب القاهرة بالقشاشين ^(٣)، (أمام البيمارستان المنصوري فيما بعد) وهي المنطقة المعروفة في العصر المملوكي بالخراطين.

وكم بقيت دار ضرب مصر بالفسطاط محتفظة بدورها في بداية العصر الفاطمي، حافظت دار ضرب القاهرة على وجوده خلال العصر الأيوبي حتى فرض مركز الحكم بالقلعة نفوذه الأسر على المدينة الفاطمية، فانتقلت دار الضرب إلى القلعة. وخلال عصر المماليك الجراكسة وحتى مقدم العثمانيين كانت دار ضرب القاهرة تقع داخل الحوش السلطاني بقلعة صلاح الدين ^(٤) وهو الحوش الذي بدئ في العمل به أيام الملك الناصر محمد بن قلاوون في عام ٧٣٨ هـ ^(٥).

ونظراً لاتخاذ العثمانيين من قلعة الجبل مقراً لحكامهم وفرق الجند من الحامية العثمانية، فقد حافظت دار الضرب على مكانها بالقلعة، وإلى أبعد من ذلك ذهبت دار الضرب في تعبيرها عن انحيازها الجغرافي الدائم لمركز الحكم، فأصبحت تحت سيطرة طائفة المستحفظان أقوى الفرق العسكرية في أوئل العصر العثماني ^(٦).

ويرجع دخول دار الضرب تحت نفوذ الإنكشارية من المستحفظان إلى عام ٩٣٠ هـ (١٥٢٤ م) عندما حضر إبراهيم باشا الوزير لاجماد ثورة أحمد باشا الخائن، فأنشأ للإنكشارية ثكنات في فناء القلعة والحوش السلطاني ليسكنوا فيها وكانت عبارة عن قلعتين مزودتين بالمدافع التي تمكنهم من التحكم في القاهرة ^(٧).

(١) د. عبدالرحمن زكي: القاهرة ص ١١.

(٢) أحمد الصاوي: مجاعات مصر الفاطمية ص ١٢٩.

(٣) محمد أبو الفرج العشي: مصر القاهرة على النقود العربية الإسلامية (ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة) - القاهرة ١٩٧١ ص ١١.

(٤) رأفت النبراوي: مسكوكات المماليك الجراكسة في مصر - ص ٨.

(٥) المقرئزي: الخطط ج ٢ ص ٢٢٩.

(٦) طائفة مستحفظان فرقة إنكشارية من المشاة أتت إلى مصر واقامت في القلعة وعرفت بطائفة السلطان وعهد إليها بمهمة الشرطة وحفظ القلعة ومن هنا جاءت قوتها في القاهرة وإضافة إلى سيطرتها على دار ضرب النقود فقد سيطر أفرادها على الالتزامات الأكثر ربحاً في البلاد. انظر: د. أحمد فؤاد متولي:

قانون نامة مصر - ص ١٨ (هامش ١).

(٧) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة ص ١٨٤.

وظلت دار الضرب في باب الإنكشارية إلى عام ١١٢١ هـ (١٧٠٩ م) حتى ثار نزاع بين فرقة مستحفظان وبقية فرق البللكات الست الأخرى وعلى رأسها طائفة العزب (عزبان).^(١) وتعود جذور هذا النزاع إلى عام ١١٠٦ هـ (١٦٩٤ م) عندما أدى مقتل كجك محمد إلى انفلات أسعار القمح وإعادة ما كان أبطله من المظالم والحمايات التي كان الإنكشارية يستفيدون منها.^(٢) فأوغر ذلك صدور باقي فرق العسكر، وأجمعوا أمرهم في المحرم من عام ١١٢١ هـ (١٧٠٩ م) على مطالبة الباشا بنقل دار الضرب إلى السراية وإخراج من له وظيفة في دار الضرب من العسكريين. وعللوا طلبهم هذا بأن ذهب دار لضرب منخفض العيار «وفضتها نحاس وهذا كله سببه أن الينجشرية يأمررون القائمين على الدار بشغل الذهب الخارج والفضة الزيوف» ويستولون على الفارق لصالحهم.^(٣)

وطالبت الأوجاقات الست^(٤) أيضاً بإبطال الحمايات التي يفرضها أوجق مستحفظان على الحرفيين والتجار، وكان رد الإنكشارية هو المطالبة بإبطال مظالم السبئية^(٥)، (الفرسان) في الأقاليم مع رفضهم لنقل دار الضرب لما في ذلك من مساس بكرامتهم.^(٦)

ولما رأى إنكشارية المستحفظان إصرار بقية الفرق على نقل دار الضرب من بابهم إلى الديوان وافقوا على ذلك بشرط أن يكتب الجميع حجة بأن ذلك لم يكن خيانة صدرت منهم ولا تخوفاً عليها، فامتنع خصومهم واتفقوا على كتابة عرض^(٧) هم ونقيب الأشراف ومشايخ السجاجيد^(٨) ليرسل إلى الباب العالي وبالطبع فقد رفض الإنكشارية

(١) د. عراقي يوسف: الوجود العثماني المملوكي في مصر - ص ١٠٣.

(٢) د. ليلي عبداللطيف: الإدارة ص ١٩٣.

(٣) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢٢٢.

(٤) مفرداها أوجاق وهي كلمة تركية بضم الهمزة ضمة مبسوطة مفخمة ومعناها الأول في التركية الموقد والمدخنة وهي هنا بمعنى فرق الجند العثمانية وكان عددها في مصر بعد عودة السلطان سليم أربعة أوجاقات ثم زادها سليمان القانوني عام ١٥٢٤ م وجاقين فصارت ستة أوجاقات ثم صارت سنة ١٥٥٤ م سبعة أوجاقات، انظر: د. أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق ص ٤ - ١٩٥.

(٥) السبائية هم أوجاق الفرسان ويعمل في خدمة حكام الأقاليم عن دورهم في الحياة السياسية خلال الحكم العثماني انظر: د. عراقي يوسف: المرجع السابق ص ٨٨ وكان هؤلاء الفرسان في الأصل من فرسان الباب العالي - د. عبدالمنعم الراقد (ود. أحمد الحنة): الغزو العثماني ص ٣٨.

(٦) د. عراقي يوسف: الوجود العثماني - ص ١٠٣.

(٧) العرض أو العريضة في المصطلح العثماني كتاب رسمي موجز يحرر ويقدم من المنصب الأقل إلى المنصب الأعلى. نجاتي أقطاش وعصمت بينارق: الأرشيف العثماني - ص ٤٧٦.

(٨) مشايخ السجاجيد هم شيوخ الطرق الصوفية وكان عددهم عند مقدم الحملة الفرنسية أربعة هم الشيخ البكري وجده أبو بكر الصديق والشيخ السادات وجده الإمام علي والشيخ العناني وجده عمر ابن الخطاب والشيخ الخضيرى وجده الزبير بن العوام وكان لهم دور بارز في الحياة السياسية خلال هذا العصر - انظر: د. توفيق الطويل: التصوف في مصر - ص ١٠٣.

التوقيع على العرض^(١).

وبالفعل كتب العرض وعين من كل بلك واحد إضافة إلى اغا^(٢) من طرف الباشا سافروا به في ٢٦ محرم سنة ١١٢١هـ، ومن جانبهم فقد اجتمع الانكشارية في بابهم وكتبوا عرضاً من أنفسهم لأرباب العقد واخل من الانكشارية بالقسطنطينية وسافر به شخصان منهم بعد العرض الأول بيومين^(٣).

وكان مضمون عرض البللكات الست أن الإنكشارية يحمون تجار البن والخضار والفاكهة والخبز ورغم مغالاتهم في أثمان السلع، «وان دار الضرب داخل بابهم يضربون عيار السكة على مرادهم»^(٤).

وجاء الرد سريعاً من الأستانة ففي ١٩ ربيع الآخر ورد أمير آخور^(٥)، صغير من الديار الرومية وقرأ مرسومًا بنقل دار الضرب من قلعة الينكجيرية إلى حوش الديوان^(٦)، ويذكر المؤرخ أحمد شليان هذا الأغا جاء إلى مصر في ٢٩ من ربيع الآخر ومعه^(٧) أمر شريف آخر بالإضافة إلى الأول ويقضى بإزالة المظالم والحمايات^(٨)، ولم يكتف الأمر الشريف بنقل دار

(١) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٤٨ - ٤٩. وقد وقع على العرض العلماء ونقيب الأشراف والشيخ أبو الموهب البكري وسيدى عبد الخالق السادات - أحمد شلي: أوضح الإشارات ص ٢٢٢.

(٢) الأغا كان يطلق كلقب عام على شيوخ الأكراد وكبارهم كما يستدل على ذلك من نقودهم - د. حسن الباشا: الألقاب ص ١١٨ وهي تطلق في التركية على الرئيس والقائد وشيخ القبيلة - د. أحمد السعيد

سليمان: المرجع السابق ص ١٧.

(٣) أحمد شلي: أوضح الإشارات ص ٢٢٢.

(٤) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص ٧٨.

(٥) اسم وظيفة وهو مركب من لفظ «أمير» العربية ولفظ «آخور» الفارسية ومعناها المعلق وكان هذا الاسم يطلق على القائم على أمر الدواب في الاصطبلات السلطانية في الدول التركية وكان هناك أمير آخور كبير وهو رأس أمير آخورية السلطان - لمزيد من المعلومات انظر: د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية - ج ١ ص ١٧٤ - ١٨٣.

(٦) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٥٨. وحوش الديوان هو المكان الذي يقع الآن أمام جامع محمد على وجامع الناصر محمد بن قلاوون - د. عبدالرحمن زكي: قلعة صلاح الدين وما حولها من الآثار - القاهرة ١٩٧١ - ص ٣٩.

(٧) الأمر الشريف أو الأمر العالي هو الأمر أو الفرمان أو الإرادة التي تصدر من السلطان العثماني. نجاتي أقطاش (وعصمت بينار) - المرجع السابق ص ٤٦٥.

(٨) أحمد شلي: أوضح الإشارات ص ٢٢٤ والمظالم ضرائب غير رسمية كان يفرضها رجال الأوجاقات على سكان الريف المصري وكان مقدارها يفوق في بعض الأحيان الضرائب الرسمية المفروضة على الأرض انظر: د. عبدالرحيم عبدالرحمن: الريف المصري ص ٥ - ١٣٦، أما الحمايات فهي إتاوات جائزة كانت تتقاضاها الوجاقات من التجار والصناع نظير إسباغ حمايتهم على أهل الطوائف والحرف - د. أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في الجبرتي - ص ٧٩.

لضرب إلى حوش الديوان بل أرسل صحبة المندوبين السبعة الذى ذهبوا بالعرض أميناً جديداً لدار الضرب وسكة زان وكاتباً.^(١)

وقد تم بناء دار الضرب الجديدة فى منتصف جمادى الثانية من عام ١١٢١ هـ وضربت بها السكة، ويذكر الجبرتي أنها شيدت مكان معمل البارود الذى نقل إلى محل بجواره^(٢)، بينما جاء فى الدرة المصانة أن دار الضرب بنيت مكان مدق البارود الذى نقل أمامها وأن الذى أكمل بناء الدار هو مسلم إبراهيم باشا^(٣) الذى جاء ليتسلم مقاليد الحكم من حسن باشا السلحدار المعزول للوالى الجديد إبراهيم باشا القبطان الذى ولى مصر من ١٩ ذى القعدة سنة ١١٢١ هـ إلى ١٥ رجب سنة ١١٢٢ هـ.^(٤)

وقد بقيت دار الضرب فى مكانها الجديد حتى مقدم الحملة الفرنسية، ويذكر جومار أنها تقع فى الركن الشرقى من حوش الباشا وهى من أكثر مباني القلعة بساطة وهى فى ذلك تشبه بساطة عملية سك النقود نفسها.^(٥)

وما زالت دار الضرب قائمة إلى الآن بهذا المكان وتحمل رقم ٦٠٦ فى سجل الآثار الإسلامية وهى تقع فى شمال شرقى ديوان الكتخدا (قاعة العدل) وشرقى جنوبى جامع محمد على، وقد جددته محمد على عام ١٨١٢ م وأثبت هذا التجديد فى لوح رخامى على بابة الوسيط. ودار الضرب بناء مستطيل له فناء مكشوف أحدقت به حجرات متجاورت يعلوه قباب مبنية بالطوب فتحت بأعلاها مناور ويتوسط الفناء غرفة بيضاوية الشكل مقامة بالحجر^(٦). ومهما يكن من أمر فإن خروج دار الضرب من باب مستحفظان إلى حوش الديوان لم يحل

(١) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص ٧٩ وعن أمين دار انظره فى موضعه من هذا الفصل.

(٢) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٥٠.

(٣) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص ٧٩.

(٤) لم تذكر المصادر التاريخية اسم الرجل الذى جاء ليتسلم حكم مصر لإبراهيم باشا وإن أشارت إلى أن إبراهيم باشا القبودان عندما خافت زوجة حسن باشا على زوجها من النزاع بين طوائف العسكر فأوحت إلى الصدر الأعظم بعزله وإرسال باشا آخر لحكم مصر فكان لها ما أرادت وقد ولى حسن باشا السلحدار ولاية مصر مرتين الأولى من عام ١٠٩٩ هـ إلى عام ١١٠٠ هـ والأخيرة من ٢٥ شعبان عام ١١١٩ هـ إلى ٩ رمضان ١١٢١ هـ - أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢١٤ و ٢٢٦.

(٥) جومار: وصف مدينة القاهرة ص ٢٤٠.

(٦) د. عبدالرحمن زكى: قلعة صلاح الدين ص ٩٨ وقد شيدت قاعة كتخدا فى عهد محمد على ليجلس بها وكيل الوالى (كتخدا) فى مكان الحوش المملوكى - المرجع السابق ص ٦٢ أما الحوش المملوكى فقد بدأ تشييده فى عهد الناصر محمد بن قلاوون عام ٣٧٨ هـ وكانت مساحته أربعة فدادين - المقرئ: الخطط ج ٢ ص ٢٢٩.

دون سيطرة جهة جديدة على دار الضرب، وهى الباشا، وربما تم ذلك فور الانتهاء من بنائها بجوار قصر الولي (السراية) أو على الأقل فى تاريخ سابق على عام ١١٩٤هـ (١٧٨٠م)، إذ يستشف مما ذكره الجبرتي عن واقعة عزل الأمراء للباشا فى الثالث من رجب من هذا العام أن دار الضرب كانت تحت سيطرته حتى أنه عندما استجاب لقرار عزله، ونزل إلى مصر القديمة استلم الأمراء دار الضرب منه قبل مغادرته للقلمة^(١)

وقد أتاحت سيطرة الباشا على دار الضرب مورداً مالياً هاماً للوالى العثمانى، الذى كان بوسعه أيضاً أن يمنح من يشاء مرتباً من دار الضرب كما قام بذلك محمد باشا عزت الذى منح مرتضى الحسينى الزبىدى مرتباً جزيلاً بالضربخانة قدره ١٥٠ نصف فضة يومياً فى سنة ١١٩١هـ (١٧٧٧م)^(٢)، كما أنعم الباشا محمد عزت فى شهر ربيع الأول عام ١٢٠٩هـ (١٧٩٤م) وهو متوجه لتقلد الصدارة (الوزارة) باستانبول على أحد مودعيه بالاسكندرية^(٣) بفرمان مرتب على الضربخانة باسم حريمه ألف نصف فضة فى كل يوم^(٤). وظلت دار الضرب تابعة للباشا حتى مجيء الحملة الفرنسية، وقد علل حسين أفندى الروزنامجى فى إجاباته على أسئلة علماء الحملة حول سبب تبعية الضربخانة للباشا بأن «سبب ذلك تغلب المملوك (الماليك) على الباشوات وعدم دفعهم العوائد التى عليهم وعدم دفع الحلوان^(٥) على حقيقته فقل مدخولهم (أى الباشوات وصاروا محتاجين إلى إعانتهم

(١) الجبرتي: عجائب الآثار ج ٢ ص ٨٣.

(٢) المصدر السابق: ج ٢ ص ٢٩٤ ومرضى الزبىدى هو أحد الفقهاء المحدثين واشتهر أيضاً كلفوى ونحوى وقد ولد فى زبيد باليمن عام ١١٤٥هـ وتوفى عام ١٢٠٥هـ وترجم له الجبرتي، انظر: عجائب الآثار ج ٢ ص ٢٨٨-٣١٢ وكان محمد باشا عزت الكبير قد تولى باشاوية مصر فى عام ١١٩٠هـ بعد وفاة محمد بك أبى الذهب وظل فى منصبه حتى عزل فى ٣ ذى القعدة عام ١١٩٢هـ - الجبرتي - المصدر السابق ج ٢ ص ٣٢٠ و ٣٢١.

(٣) الفرمان هو الأمر الرسمى الذى يصدر عن السلطان فى موضوع بعينه ويضم أحكاماً يلزم اتباعها، انظر: نجاشى أقطاش (وعصمت بنيارق): المرجع السابق ص ٤٧٧ والفرمان هنا بمعنى الأمر الواجب التنفيذ وربما استخدمه الجبرتي للإشارة إلى مصطلح بيورلدى الذى يشار به عادة لأوامر الوزراء والولاية كما أشرنا سابقاً.

(٤) المصدر السابق: ج ٢ ص ٣٨٨.

(٥) الحلوان ضريبة كان يدفعها ملتزم الأراضي الزراعية للباشا عند انتقال الالتزام اليه وكانت تصل إلى ما لا يزيد عن قيمة ثلاث سنوات من الضرائب التى يحصلها الملتزم نفسه من الفلاحين والمعروفة بالفائظ انظر: آن ريفيلين (هيلين) المرجع السابق ص ٤٢ وقد اختلفت قيمة الحلوان تبعاً لجودة الأرض وخصوبتها ومدى ارتفاعها بمياه النيل - د. عراقى يوسف، الوجود العثمانى - ص ٢٨٧.

على مصروفهم، فهذا هو السبب لعطية دار الضرب لهم»^(١).
والواقع أن الباشا لم ينفرد وحده بحق إعطاء رواتب من الضربخانة مباشرة، إذ كان
للمصدر الأعظم في استانبول هذا الحق أيضاً، وبمقتضاه منح محمد باشا الراغب الذي كان
الياً على مصر وتولى الصدارة بدار السلطنة للشيخ أبي الحسن بن عمر القلعي بن علي
المغربى المالكي، وكان له علاقة حسنة به أيام ولايته لمصر جامكية بالضربخانة بمصر عند
زيارته له بإسلامبول، فرجع الشيخ المغربى وتولى مشيخة رواق المغاربة^(٢).
ومن الذين تقاضوا رواتب من الضربخانة مصطفى بن صادق أفندى اللازجى الحنفى وكان
راتبه فى كل يوم مائة وخمسين نصفاً^(٣)، والشيخ الأمير من مشايخ الأزهر الذى أنعمت
عليه الدولة فى صفر سنة ١٢٠٦هـ بمرتب بالضربخانة قدره قرش واحد فى كل يوم^(٤).

نظام دار الضرب :

كانت دار ضرب مصر فى خلال العصر العثمانى، خاضعة، من الناحية القانونية
والشكلية على الأقل، لما يرسل إليها من توجيهات من الآستانة بشأن سك النقود بأنواعها
سواء فيما يتصل بشكلها (الطراز) أو وزنها أو عيارها.

وقد جرت العادة عند تولى سلطان جديد للحكم أن يرسل خط شريف بالسكة والخطبة
والشك أى إعلان السرور بإطلاق الصواريخ فى القلعة باسم السلطان الجديد^(٥).

وكان حرص العثمانيين شديداً على توحيد طراز سك العملات الذهبية فى أنحاء السلطنة
العثمانية ولذا فقد كان الخط الشريف يرد عادة مصحوباً بالسكة أى القوالب التى ستضرب
على غرار الدنانير. وأول ذكر جاء لقوالب السك هذه والمعروفة باسم «السكة» يعود إلى عام
١١٠٩هـ (١٦٩٧م) عندما وردت فى شهر صفر «سكة دينار عليها طرة»^(٦) فجمع الباشا
الصناجق والاغوات بالديوان وأحضر أمين دار الضرب وأسلمه السكة الجديدة وأمره أن يطبع

(١) شفيق غربال: مصر عند مفترق الطرق - ص ٥٠ وكان حسين أفندى قد ذكر عوايد الضربخانة ضمن إيرادات
الباشا التى كانت تشمل عوائد على البهار والبن وعلى الأمراء والصناجق وقت توليتهم - انظر ص ١١.

(٢) الجبرتي: عجائب الآثار ج ٢ ص ١٤٤ - ١٤٥.

(٣) المصدر السابق ج ٢ ص ٣٧٢ ويفهم مما أورده الجبرتي فى ترجمة المذكور «ت عام ١٢٠٧هـ»، أنه كان
يتقاضى هذا الراتب فى تاريخ سابق على عام ١٢٠٤هـ - انظر ترجمة مصطفى بن صادق - ج ٢
ص ٣٧١-٣٧٢.

(٤) الجبرتي: عجائب الآثار ج ٢ ص ٢٣٦.

(٥) د. ليلى عبد اللطيف: الإدارة ص ١٤١.

(٦) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٤٠.

بها^(١) وحلت هذه السكة المسماة بالذهب الطرلى محل سكة ذهب الأشرفى^(٢).

وفى عام ١١١٥هـ (١٧٠٣م) وردت سكة السلطان أحمد الثالث صحبه أغا من الآستانة فأخذ الباشا السكة القديمة (سكة أبو طرة) ووضعها فى كيس السكك القديمة وختم عليه وسلمه ليد خازندار الديوان وأعطى أمين دار الضرب الأذن بسك النقود وفق القالب الجديد^(٣).

وفى شعبان من سنة ١١٢٨هـ (١٧١٦م) حضر من الديار الرومية محمد أفندى رئيس الكتاب وبيده خطوط يتضمن أحدها سكة جديدة للذهب والفضة فى جهتها طرة صغيرة والثانية اسم السلطان وضرب فى مصر^(٤). وفى جمادى الأولى سنة ١١٣٧هـ (١٧٢٤م) أتى خط شريف بسكة ذهب فندقلى ونصف فندقلى فنادى الباشا «المعلم داود وأخذ منه سكة الجنزلى ووضعها فى كيس السكك بموجب فرمان إلى خازندار حط فيه سكة الجنزلى وختم عليه وشالوه فى الخزنة مكانه وأعطى السكة الجديدة للمعلم داود^(٥).

وعند تولية السلطان محمود الأول (١١٤٣ - ١١٦٨هـ) أتى قابجى^(٦) باشا بالسكة والزينة والاختبة باسم السلطان محمود وعيط عبدالله باشا على أمين دار الضرب فنادى وأخذ منه سكة الفندقلى (القديمة) وأعطاه زر محبوب^(٧)، (سكة جديدة) ورغم ذلك فإن سكة الفندقلى ظلت تضرب بعد هذا التاريخ مما اضطر السلطان إلى أن يرسل قابجى باشا مجدداً فى عام ١١٤٧هـ (١٧٣٤م) ومعه أمر بإبطال سكة الذهب الفندقلى^(٨).

(١) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٤٩ وقد أشرنا سابقا الى معنى كلمة أغا والمعنى بالأغوات هنا قواد الفرق العسكرية العثمانية (الأوجاقات) أما الصناجق منهم قواد العسكر الذين حصلوا على رتبة البكوية. د. عراقى يوسف: المرجع السابق ص ٩٠.

(٢) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٢٠١، وكان ذلك فى عهد مصطفى الثانى الذى سلم الحكم لأخيه أحمد الثالث - انظر: يوسف آصاف: تاريخ سلاطين آل عثمان ص ١٢٠-١٢٢ وعن الذهب الطرلى انظر: الفصل الأول - ص ٣٦ وما بعدها.

(٣) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص ٦٩.

(٤) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٢٨٨.

(٥) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص ١٥٥.

(٦) القابجى من الكلمة التركية (قابى) أى الباب، ألحقت بها (جى) أداة النسبة إلى الصنعة فالقابجى هو البواب يحرس باب الديوان الحكومى ويفتحه ويغلقه ويستقبل الآتين إلى الديوان. وكان البوابون فى القصر السلطانى باستانبول قسمين، بوابو الباب الأوسط (أورتا قابى) فى قصر طوب قبو سراى ويقال لهم بوابو القصر العالى وبوابو الباب الخارجى وكان يقال لهم بوابو الباب الملكى - انظر: د. أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق ص ١٦٢.

(٧) أحمد عزبان: المصدر السابق ص ١٩٤.

(٨) الجبترى: عجائب الآثار ج ١ ص ١٩١ - ١٩٢ ومحمد مختار: التوقيقات الالهامية ص ٥٧٤.

وبعد وفاة محمود الأول، وتولى السلطان عثمان الثالث للحكم (١١٦٨ - ١١٧١ هـ) أتى إلى مصر أغا بالسكة والخطبة والزينة، وإذ بالبasha أحضر أمين دار الضرب أخذ منه السكة القديمة وأعطاه السكة الجديدة باسم السلطان عثمان خان^(١)، وفضلاً عن تحكم إسلامبول في تحديد طراز السكة (وخاصة الذهبية) فقد كانت الأوامر الشريفة تتضمن أيضاً تحديد العيار والوزن.

ففى قانون نامة مصر حدد السلطان سليمان القانونى عيار الحسنه السلطانية (الدينار الذهب) التى تضرب فى دار الضرب بمصر بشمانية عشر قيراطاً ونصف قيراط (١٨ر٥ قيراط) بموجب القانون المتبع فى القسطنطينية^(٢).

وحدد الأمر الشريف الوارد فى صفر من عام ١١٠٩ هـ (١٦٩٧ م) عيار الذهب أبى طره ووزنه، فكان الوزن ٢٢ قيراط ووزن كل مائة دينار مائة وخمسة عشر درهماً بالمصرى^(٣). وفى شوال عام ١١١٩ هـ (١٧٠٧ م) أمر الولى بتحرير عيار الذهب على ٢٣ قيراط^(٤)، وفقاً لما جاء به كتحدا من إسلامبول ووافق المصريون على ذلك^(٥)، وهو ثانى تعديل لعيارالذهب فى هذا العام إذ سبق أن أصدر السلطان أحمد الثالث مرسوم فى سادس صفر بأن يكون عيار الذهب اثنين وعشرين قيراطاً وكانت دار الضرب المصرية تضرب الدينار بعيار ١٦ قيراطاً فقط^(٦).

وفى عهد نفس السلطان ورد مرسوم آخر فى جمادى الأولى عام ١١٢٢ هـ (١٧١٠ م) بتحديد عيار سكة الجنزلى بثلاثة وعشرين قيراطاً^(٧)، وهو ما يعنى أن دار الضرب قد خالفت مرسوم عام ١١١٩ هـ السابق التنويه إليه، وتبعه السلطان أحمد الثالث بمرسوم رابع فى شعبان عام ١١٢٨ هـ (١٧١٦ م) بأن يكون عيار الذهب على ٢٤ قيراطاً^(٨).

(١) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص ٢٥٥.

(٢) قانون نامة مصر - ص ٩٢.

(٣) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٤٩ وأحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٢٠١.

(٤) محمد مختار: التوقيقات الإلهامية - ص ٥٦٠.

(٥) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٤٦ (والكتخدا) فارسى الأصل من (كد) بمعنى بيت و(خدا) بمعنى الرب والصاحب فالكتخدا هو فى الأصل رب البيت ويطلقها الترك على الموظف المسئول والوكيل المعتمد وهو المراد هنا أى وكيل الولى انظر: د. أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتي - ص ١٧٦.

(٦) المصدر السابق ج ١ ص ٤٥.

(٧) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٥١.

(٨) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٢٨٨.

وقرب نهاية عام ١٢٠٣هـ (١٧٨٩م) وصلت أوامر من الآستانة بتحسين عيار الذهب ليكون عيار الذهب المصرى ١٩ قيراطا.^(١)

أما العملات الفضية فإن الإشارات التاريخية الواردة بشأن تحديد طرازه أو نسبة العيار ومقدار الوزن به، نادرة، وأقدمها ما جاء فى قانون نامة من تحديد عيار ووزن الأقبعة العثمانية على أن يكون كل مائة درهم منها أربعة وثمانين درهماً من الفضة الخالصة وستة عشر درهماً مغشوشاً مع خصم ما تحرقه النار، وكذلك تحديد وزن البارة على أساس أن كل مائة درهم تسك مائتين وخمسين بارة.^(٢)

وفى عام ١٠٩٨هـ (١٦٨٧-٦) أمر الوزير بمصر وهو حمزة باشا^(٣)، بأن يكون وزن الألف نصف فضة ٢٣٠ درهماً وكل مائة درهم فضة يدخلها ٣٠ درهماً من النحاس (العيار ٧٠٠ من الألف) وكان وزن الألف نصف فضة ٢٥٠ درهماً وداخلها خمسة وعشرون درهماً من النحاس^(٤)، وهو ما يعنى تخفيض عيار الأنصاف ووزنها كما وردت فى عام ١٢٠٣ (١٧٨٩م) أوامر بتحسين عيار الفضة^(٥).

مخالفة دار الضرب لأوامر السلطان:

ورغم كثرة الأوامر السلطانية بتحديد الأوزان ومقادير العيار، إلا أن دار ضرب مصر لم تمتثل فى أغلب الأحوال لهذه التوجيهات كما يتضح ضمناً من تكرار الأمر بتحسين العيار أو فى حوادث شهيرة بعينها.

وهو ما قد يؤكد اتهام المؤرخ ابن إياس لأول ولاية مصر فى العصر العثمانى وهو خيربك، بأنه أتلف معاملة الديار المصرية من الذهب والفضة والفلوس الجدد (وأنه) سلط إبراهيم اليهودى معلم دار الضرب على أخذ أموال المسلمين.^(٦)، ولعل أكثر ما يؤكد هذا الاتهام تلك الأوامر المتتابعة من السلطان العثمانى لخايربك بالنظر فى عيار الذهب والفضة. ففى ربيع الأول من عام ٩٢٥هـ (١٥١٩م) جاء لخايربك خطاب من السلطان سليم الأول يطلب

(١) أمين سامى: تقويم النيل ج ٢ ص ١٠٧.

(٢) قانون نامة مصر ص ٩٢.

(٣) أحمد شلبى: المصدر السابق ص ٧-١٧٨ وهامش الخقق وقد حكم حمزة باشا من ٩ شوال ١٠٩٤هـ إلى ٢٠ ذى القعدة سنة ١٠٩٨هـ.

(٤) محمد مختار: التوقيعات الإلهامية ص ٥٤٩.

(٥) على مبارك والخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٥٤.

(٦) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٤٨٤.

منه فيه النظر في أحوال المعاملة وأن يزيل عنها الغش من الذهب والفضة.^(١) وفي عهد سليمان القانوني، طلب السلطان من خاير بك في مرسوم جاء به جانم الحمزاوي أن ينظر في أمر المعاملة من الذهب والفضة وكان ذلك في صفر من عام ٩٢٨هـ^(٢)، (١٥٢٢) وأردف السلطان هذا المرسوم بآخر ورد في رجب من نفس العام صحيفة قاضي العسكر لإصلاح المعاملة من الذهب والفضة بين الناس.^(٣) ويواجه علي باشا الصوفي اتهامات من هذا النوع خلال ولايته على مصر (٩٧١ - ٩٧٣هـ)، لأنه أول من أوقع الفساد في المعاملة عندما أمر دار الضرب بتخفيض عيار الفضة فصار أمناء الدار يخلطون في المائة درهم ثلاثين درهماً نحاساً فثقل الأمر وقام الرعايا وكثرت اللصوص والمفسدون فلما وصل الخبر إلى الديار الرومية أتى الأمر بعزلانه.^(٤) ويبدو عدم التزام دار الضرب بالعيار المقرر واضحاً في نتيجة «الجنشي» الذي أمر إسماعيل باشا بعمله في عام ١١٠٩هـ، عندما طلب من أمين دار الضرب أن يحضر الذهب الدائر في مصر وغيرها وينظر في عياره بحضرة الصناجق والأغوات والأمراء وأرباب الديوان، إذ من بين مائة دينار ذهب تم سبكها ووزنها وجدوا أن فيها الثلث فضة والثلثين ذهب^(٥)، (أي ١٦ قيراطاً).

وقد ذهبت دار الضرب إلى ما هو أبعد من مخالفة الأوامر الخاصة بالعيار والوزن، فامتنعت صراحة بإيعاز من الباشا أو طوائف العسكر عن ضرب بعض السككات أو الالتزام بعيارها. من ذلك ما حدث في عام ١١١٩هـ عندما جاءت الأوامر بأن يضرب المصريون الزلاطة والعتامنة التي يقال لها الإخشا بدار الضرب وجاءت السككات الخاصة بهما صحيفة كتخدا حسين باشا إلا أن الأمراء امتنعوا عن تنفيذ ذلك^(٦) على الرغم من أنهم قد وافقوا في ذات الوقت على ضرب الزنجرلى كما جاء في أمر آخر ورد مع أوامر الفضة.^(٧) والزلاطة التي امتنع أمراء مصر عن ضربها، هي في التركية زلوطة Zalota، وكانت من

(١) المصدر السابق ج ٥ ص ٢٩٧.

(٢) المصدر السابق ج ٥ ص ٤٣٦.

(٣) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٤٥٩.

(٤) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ١١٥.

(٥) علي مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٤٩.

(٦) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٤٦.

(٧) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢١٥، وقد ذكر محمد مختار خطأ أن الزلاطة هي ذاتها الإخشا - أنظر: التوقيعات الإلهامية ص ٥٦٠ وانظر - الفصل الأول ص ٧٦ وما بعدها.

العملات الفضية التي ضربت على نمط العملات الأوربية وبالتحديد العملة البولونية التي تحمل هذا الاسم^(١)، وكان أول من ضربها السلطان سليمان الثاني (١٠٩٩ - ١١٠٢ هـ) وكانت تعادل ٣٠ بارة أى ثلاثة أرباع القرش ونظراً لسهولة استخدامها فى حساب الذهب فقد انتشرت زمناً طويلاً خاصة فى القرن ١٢ هـ (١٨ م) لتسود بعدها فى المعاملات الشعبية^(٢). وكما رفض ضرب الزلاطة، حدث نفس الشيء مع الخط الشريف الذى ورد فى شعبان سنة ١١٢٨ هـ (١٧١٦ م) متضمناً الأمر بضرب سكة جديدة للفضة فى جهتها طغراء السلطان بحجم صغير وعلى ظهرها اسم السلطان وضرب فى مصر وأن تكون هذه القطع الفضية خالصة من النحاس، إذ اجتمع الأمراء بمنزل عبدالرحمن أغا الجميلية^(٣) (طائفة جمليان) للنظر فى أمر سكة الفضة وقبلوا ضرب الذهب على ذات الطراز ما جاء فى الخط الشريف فى حين أجمعوا أمرهم على عدم تغيير سكة الفضة، وانفض المجلس على ذلك وطلعوا إلى الديوان وأعلموا الباشا بما اتفق عليه رأيهم فأجابهم إلى ذلك وأعطاهم فرماناً بإشهار المناداة بذلك^(٤). وكما لو كان التاريخ يعيد نفسه مرة بعد مرة، فعندما جاء فرمان فى ١٣ شوال سنة ١١٣٥ هـ (١٧٢٣ م) بضرب الفضة على طراز الذهب الزنجيرلى (سكة الجنزير) أبت الصناجق واختيارية الأوجاقت وقالوا هذا أمر يتولد منه قيام الرعية وتخرب البلد «ولكن نعمل جمعية فإن أجابت العلماء وأصحاب السجاجيد كان وإلا فلا». واجتمعت الجمعية فى بيت أغا التفكجية^(٥) ورفضوا ضرب الفضة بسكة الجنزير ورفعوا الأمر على الباشا فنزل

(١) د. أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد فى الجبرتى من الدخيل ص ١٢٢ وانظر Dozey (R): Sup-plement vol. I - p.599.

(٢) سليم عرفات المبيض: النقود العربية الفلسطينية ص ٢٣٢، وإن كان د. أحمد السعيد سليمان يذكر أن قروشا سكت بالقاهرة على نمط الزلاطة العثمانية فى عام ١٧٦٩ م (١١٨٣ هـ) وإن الزلاطة كانت متداولة فى القاهرة عام ١٧٢٢ م (١١٣٥ هـ) انظر تأصيل ما ورد فى الجبرتى ص ١٢٢ وإن لم يرد فى وثائق المحكمة ما يشير إلى تداولها فى مصر.

(٣) من «جاميليا» أو الفرسان وقد تسبب النطق العربى العامى لكلمة (جونولو gónullu) التركية ومعناها متطوع فى الخلط الخاص باعتبار هذه الفرقة فيلقاً من راكبي الجمال بينما كان فى الحقيقة فيلق فرسان - آن ريفيلين (هيلين): الاقتصاد والادارة فى مصر - ص ١٧. وأغا الجميلية هو أغا طائفة جمليان وقد جرى العرب على إضافة «تاء» إلى كلمة أغا إذا وقعت مضافاً - انظر د. أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق ص ١٧.

(٤) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٢٨٨.

(٥) أغا التفكجية أى قائد أوجاق التفكجيان وأصل الكلمة فى التركية من (تفك) أو (توفك) أى البندقية التى تطلق الرصاص والتفكجى فى التركية هو صانع البندقية ومصلحها إذا عطلت وربما أطلقت على حملة البنادق من الجند - انظر د. أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق ص ٥٤ - ٥٥ وأوجاق تفكجيان هو أوجاق حملة البنادق - د. عبدالمنعم الراقد ود. أحمد الحنة، الغزو العثمانى - ص ٢٧٦.

أغا الإنكشارية وأمره بالمناداة فى القاهرة أن المعاملة على ما هى عليه^(١).

ومن الحوادث الغريبة ما وقع بعد عزل الوالى محمد باشا النشجى صدر أعظم فى ١٠ ذى الحجة سنة ١١٣٨هـ^(٢) (١٧٢٦م) فبعد نزوله من القلعة معزولاً اجتمع موردو الذهب عند المعلم داود صاحب عيار وطلبوا منه أن يقدم رشوة (مصلحة) إلى قائمقام الباشا ليأخذ منه سكة الجنزلى التى سبق وقفها عام ١١٣٧هـ (١٧٢٥م) (وحفظت بالخرزينة ليحل مكانها ذهب الفندقلى بعيار ٢٤ قيراطاً) ليقوم داود بسك الذهب الذى سيوردونه (وهو أقل عياراً مما يتطلبه الفندقلى مما يعنى خسارتهم) بسكة الجنزلى وبعيار أقل قيراطاً واحداً تحت حساب المصلحة (الرشوة)، وبالفعل نجح داود فى رشوة قائمقام الباشا فأرسل الأخير فرماً بفتح الخزينة وإخراج أربعة سكك جنزلى وقام بضرب دنانير الزنجلى فى بيته بالجيزة^(٣).

مصادر معادن النقود:

لم يكن بمصر فى العصر العثمانى أى مصدر محلى للمعادن اللازمة لضرب النقود بأنواعها الثلاث المختلفة (الذهب والفضة والنحاس)، بعدما توقفت مناجم الذهب بوادى العلاقى بالصحراء الشرقية عن العمل كسائر المناجم الأخرى فى مصر العليا منذ القرن السابع الهجرى/١٣م^(٤).

كما فقد المصدر المحلى الثانى للذهب وهو نوز الفراعنة كل أهمية له منذ العصر المملوكى، بعدما شهد انتعاشاً ملحوظاً فى العصرين الطولونى والفاطمى^(٥)، وإن كان لا يعنى ذلك أن محاولات البحث عن هذه الدفائن قد توقفت خلال العصر العثمانى، إذ يذكر «أحمد شلبى»

(١) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٢٧٠.

(٢) المصدر السابق ص ٣٢١ وكان قد تولى الولاية فى ١٧ رمضان سنة ١١٣٣هـ.

(٣) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص ١٥٥. ويذكر الجبرتي أن عيار الفندقلى كان ٢٣ قيراطاً مما أدى إلى امتناع موردى الذهب عن جلبه لدار الضرب فتعطل العمل بها وإن المعلم داود ضرب فى ستين يوماً وليلة ٩٨٠ ألف جنزلى ودفع رشوة القائمقام وسدد ما عليه من ثمن الذهب وقضى ديونه وكشف فيه دار الضرب - انظر الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٨١.

(٤) Ashtor (E.) Les Metaux Precieux et la Balance des payment du porche- Orient a la Basse Epoque-Paris - 1971. p.16.

(٥) منذ عهد أحمد بن طولون أصبحت أعمال البحث عن الكنوز تتولاها السلطة الحاكمة - انظر لومبار (موريس) الأسس النقدية للسيادة الاقتصادية - ترجمة توفيق إسكندر ضمن بحوث فى التاريخ الاقتصادى القاهرة ١٩٦٦ ص ٦٠، وأصبح للمطالبين أى الباحثين عن الكنوز طائفة يترأسها أمير المطالبين فى العصر الفاطمى - وعن أهمية هذا المنصب راجع: ناصر خسرو علويك سفرنامه - ترجمة وتعليق د. يحيى الخشاب - القاهرة ١٩٤٥ - ص ٦٩.

أن إبراهيم باشا الوالى (٩٩١ - ٩٩٣ هـ) قد صعد إلى جبل الجيوشى وفتح كنزاً بمعرفة منجم ماهر فأراد الدخول ، فلما دخل الكنز رأى المنجم فى العسكر عيناً لغدر «فزقق على الباشا أخرج وإلا انقفل الكنز عليك فخرج مسرعاً وبيده دينارين فقط وهو متعجب من تلك الدنانير ومن حمرة ذهبهم وكبرهم ثم إنه طلب المنجم فلم يجده ولم يستطع فتح الكنز»^(١) وبقدر ما تشير هذه الرواية ، بغض النظر عن مدى صدقها ، إلى استمرار البحث عن الكنوز القديمة بقدر ما تنبئ عن إخفاق الباحثين عنها فى العثور على شىء له قيمة كبيرة .

ولم يتبق من مصادر الذهب التى أمدت دور الضرب المصرية باحتياجاتها من المعدن الثمين سوى قوافل التجارة التى كانت تحمل تير السودان الغربى عبر الصحراء^(٢) ، ويقرر قانون نامه هذه الحقيقة عندما يذكر أن الحسنه السلطانية (الدينار العثمانى) يضرب فى مصر من الذهب الوارد من بلاد التورور.^(٣)

وقد لاحظ «جومار» أن أغلب الذهب الذى يضرب بمصر كان يأتى عن طريق قافلة دارفور^(٤) ولم تكن الجمارك العثمانية تحصل على تير الذهب الوارد عبر دارفور أى رسوم أو ضرائب^(٥) . ولا شك أن اعتماد الضربخانه بمصر على هذا المصدر الوحيد قد سبب لها عدة مشاكل حتى إنها تعرضت للتوقف عن العمل تماماً لعدة مرات بسبب قلة الوارد إليها من المعدن ، كما حدث فى زمن الوزير إبراهيم باشا (١٠٨١ هـ) حين توقفت دار الضرب عن العمل^(٦) ، وقبل عام ١١٣٠ هـ كما يستشف من سؤال على باشا الأزمرلى ، عن دار الضرب وعدم شغلها فأخبروه بقلة الوارد لها^(٧) .

فمن ناحية تأثرت واردات مصر من تير الذهب بعد وصول الكشافين البرتغال إلى مشارف خليج غينيا عام ١٤٦٠ م ونجاحهم فى الاستيلاء على تير السودان لقاء ما يحملونه من أقمشة وأوانى نحاسية ، وهذا حادث هام وحادث له آثاره فى العالم إذ استطاع البرتغال أن

(١) أحمد شلبى : أوضح الإشارات ص ١٢١ .

(٢) د. محمد الغربى : بداية الحكم المغربى فى السودان الغربى - بغداد ١٩٨٢ ص ١١٧ .

(٣) قانون نامه ص ٩٢ .

(٤) جومار : وصف مدينة القاهرة ص ٢٤٠ .

(٥) وصف مصر ج ٥ ص ١٢٤ وعن موقع تير الذهب من تجارة مصر مع بلاد السودان انظر : Terence

Trade between Egypt and Bilad As Sudan - Institut Francais D'Archeologie Oriental

Du Caire. 1988.

(٦) على مبارك : الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٤٨ .

(٧) أحمد شلبى : أوضح الإشارات ص ٢٩٢ .

يختلسوا لأنفسهم ولفائدتهم إن لم يكن كل المعدن الثمين الذى ينتجه الباحثون عن التبر من أهل السودان فعلى الأقل معظمه^(١)، وكان من نتائج وصول البرتغاليين لأفريقيا أن بدأ الأوربيون فى ولوج دواخل أفريقيا خاصة فى مناطق الذهب بنهر السنغال، وبذلك أصبح ذهب أفريقيا يصب مباشرة فى الأراضي الأوربية بدلاً من ذهابه عبر الطرق الصحراوية التى كانت عرضة للسلب والنهب من آن لآخر، حتى إن بلداً كالبرتغال أصبحت بلداً غنياً بعد أن كانت مجرد بلد فقير وأصبحت عملتها المعروفة باسم Cruzada عملة موثقاً بها وتزيد بنسبة ٢٪ عن دوكلات البندقية.^(٢)

ومن جهة أخرى تأثرت دار الضرب بطريقة توريد الذهب لسكه نقوداً لما شابها من مضاربات وعمليات احتكارية، حيث كانت الضربخانة تعتمد منذ ما قبل الغزو العثماني على شراء الذهب من الموردين اليهود، وقد تنبه قانون نامة للتأثير السلبي الذى يحدثه ارتفاع أسعار الذهب بهذه الطريقة، على عيار الدينار وقيمتها الاسمية والفعلية، وحاول سليمان القانوني أن يتلافى هذا التأثير بإجراءين:

الأول هو أن يشتري «الميرى» الذهب الوارد من بلاد السودان صفقات بأسعار المسلمين ودون وسيط والثاني هو منع موردى الذهب وأعاونهم من الصرافين من الطواف بالقرى لشراء الذهب منها لأنهم يحفظونه عندهم ومتى احتاج الميرى إلى الذهب لم يجده لدى أحد واضطر إلى اللجوء إلى الصرافين التجار وهؤلاء بدورهم يبيعونه بالقيمة التى يرتضونها وهذا أيضاً ممنوع وليحرم أمير^(٣) الأمراء وناظر^(٤) الأموال عى الصرافين الخروج إلى النواحي لجمع الذهب بعد اليوم (وإخالف) تصادر أمواله ويوقع عليه العقاب.^(٥)

ورغم هذا الوعى المبكر بخطورة احتكار اليهود لتوريد المعادن الثمينة لدار الضرب، إلا أنهم حافظوا على هذا الدور وحتى مقدم الحملة الفرنسية، حيث كان لليهود الذين يحترفون

(١) فرنان برادول: من ذهب السودان إلى فضة أمريكا - ضمن كتاب وبحوث فى التاريخ الاقتصادى، ترجمة توفيق اسكندر - القاهرة ١٩٦١ - ص ٨٥-٨٦.

(٢) Porteous (John): Coins in history - London 1969 p.140.

(٣) أمير الأمراء - اسم وظيفة تفرع من لفظ (أمير) وقد نشأ هذا الاسم كلقب فخري ثم صار اسم وظيفة وأخيراً انتهى بأن رجع كلقب فخري كما بدأ وقد سبق البويهيين الى استخدامه الأمير مؤنس المظفر قائد حرس الخليفة العباسي والمعنى هنا فى قانون نامة بأمير الأمراء هو الأمير خايربك أو نائب عن السلطان العثماني فى حكم مصر، كما أسلف القول راجع د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف ج ١ ص ١٩١.

(٤) وردت هذه الوظيفة وكثير من الوظائف المركبة منها على الآثار العربية وقد أطلق لفظ «الناظر» على المشرف وبخاصة المشرف المالى - راجع د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف - ج ٣ ص ١١٧٧.

(٥) قانون نامة ص ٩٢ - ٩٣

توريد الذهب والفضة إلى دار سك النقود صرافون أو مبدلون كثيرون في القاهرة ولهم في المدن الأخرى وكلاء يشترون لحسابهم، وكان هدفهم بالطبع هو امتصاص الذهب واحتكار توريده للضربخانة وفق الأسعار التي يرتضونها، إذ أنهم كانوا يشترون المصاغ وتبر الذهب القادم من بلاد السودان أيضا.^(١)

وينبغي أن نفرق هنا بين تجارة الذهب في مصر وبين توريده لدار الضرب، إذ كان الاتجار بالذهب شأنه في ذلك شأن بقية السلع أمراً متاحاً لكل الطوائف ويحدد جوهر أن الذهب على الأخص يباع في وكالة الجلالة بالصاغة حيث تحمل قوافل أفريقيا قطع الذهب ومنتجات السودان الأخرى.^(٢) ولا يعني ذلك أن كل الذهب الأفريقي كان يباع في هذه الوكالة دون سواها إذ يتردد في وثائق المحكمة ذكر لذهب التبر التكروري في بعض الصفقات التجارية^(٣)، وفي كثير من الأحيان كان بعض المغاربة يدخل طرفاً في هذه الصفقات ذلك أن تبر بلاد السودان كان يرد سنوياً ضمن قافلة الحج التي تمضي من المغرب قاصدة مكة مثلما يرد ضمن قافلة دارفور، ولم يكن هذا التبر ليورد لدار الضرب لأن التجار الذين يريدون الحصول عليه لأنفسهم أو لموكليهم كانوا يعرضون على الدوام سعراً أعلى من الثمن الذي تدفعه الضربخانة.^(٤)

ومن النزاعات القضائية التي نشبت بين تجار التبر من المغاربة وتجار اليهود ما سجلته محكمة طولون بتاريخ ٨ جمادى الآخرة عام ١٠٦٤ هـ من ادعاء الحاج عبدالله بن محمد المغربي السوكيري على إبراهيم اليهودي الربان^(٥) أنه حضر له بمنزله بخط طولون ليشتري منه ذهب تبر فقلب على ستة صرر، فاختلس منهم واحدة ضمنها خمسة مثاقيل تبر ذهب قيمة كل مثقال من ذلك قرشين ونصف ابي كلب ولكن اليهودي أنكر ذلك وأقسم على أقواله وخرج من المحكمة.^(٦)

(١) وصف مصر ج ٦ ص ١٨٣ - ١٨٤.

(٢) جومار: وصف مدينة القاهرة ص ٢٨٧.

(٣) سجل القسم العربية رقم (١٩) ص ٤٤٥ حجة (٦٢٩) بتاريخ أواخر ربيع الآخر سنة ١٠٢٠ هـ.

(٤) وصف مصر ج ٦ ص ١٨٥.

(٥) ذكر المقرئ أن فرق اليهود أربع فرق كل فرقة منها تغطي الطوائف الأخرى، وهي: طائفة الربانيين وطائفة القرانيين وطائفة العانانية وطائفة السمرة - انظر: الخطوط ج ٢ ص ٤٧٦.

وقد لاحظت من خلال الاطلاع على وثائق المحكمة أن اليهود في العصر العثماني كانوا غالباً من الربانيين والقرانيين ولكل فرقة منهما حارات خاصة بها داخل حارة اليهود القريبة من باب زويلة وكان هناك تقييد شديد بعدم إقامة اليهود في غير الحارات الخاصة بفرقهم بينما كان السكان من المسلمين قاسماً مشتركاً بين هذه الحارات.

(٦) محكمة طولون سجل (٢٠٢) ص ٣ حجة (٦).

والواقع أن إحصاء المسلمين عن الانخراط في توريد الذهب لدار الضرب رغم اتجار بعضهم في تبر الذهب وعمل البعض الآخر في صياغة الحلوى والصرافة يرجع إلى أسباب دينية في المقام الأول.

ويكفى أن نورد هنا ما ذكره صامويل برنار عن قيام تجار القوافل (وهم عادة من قصاد الحج) ببيع ما يحملون من تبر في طقوس خاصة تحايلاً على تحريم شراء معادن بمعادن أخرى، فبالإضافة إلى إطلاق لفظ «مبادلة» على هذه العملية بدلاً من اعتبارها عملية بيع أو شراء، كانت صرة الذهب توضع في جانب وتوضع النقود المتفق عليها في الجانب الآخر ويطلب البائع إلى المشتري أن يختار الكومة التي تنال إعجابه أكثر، وعندئذ يأخذ المشتري صرة الذهب وتبقى النقود في يد البائع^(١)

ذلك فضلاً عن تحذير كتب الحسبة للصيارف من شبهة الربا من حيث النسيئة فلا يبيع شيئاً من جواهر النقدين (الذهب والفضة) إلا يبدأ بيد وهو أن يجري المقايضة في المجلس وهذا احتراز من النسيئة وتسليم الصيارفة الذهب إلى دار الضرب وشراء الدنانير المضروبة به حرام من حيث النسيء ومن حيث إن الغالب أن «يجرى فيه تفاضل إذ لا يرد المضروب بمثل وزنه»^(٢) المهم أن اليهود الذين اشتهر عنهم بمصر (وغيرها) الاتجار بالذهب والفضة وصنع السبائك المعدنية وتغيير النقود، وخاصة في حى الصاغة^(٣)، احتكروا توريد الذهب والفضة لدار الضرب بالقلعة التي أصبح استمرارها في سك النقود رهناً بهذا الشريان الممتد إلى خط الصاغة بقلب القاهرة.

وقد لعب هؤلاء الموردون من اليهود أدواراً بالغة الخطورة في حديد قيم النقود المضروبة بالضرب بخانة بالتواطؤ مع اليهود العاملين بدار الضرب تارة وباستغلال جشع الأمراء والعسكريين تارة أخرى، كما رأينا آنفاً من امتناعهم عن توريد الذهب اللازم لضرب سكة الفندقلى عام ١١٣٧هـ واتفاقهم مع داود صاحب العيار على إعادة ضرب الجنزلى رغم منع ضربه^(٤) وقد حاول على أغا مستحفظان إبان الأزمة النقدية التي وقعت عام ١١١٤هـ (١٧٠٢م) أن يحطم دور هؤلاء الموردين فقام بتسمير أبواب الصاغة وأمر الجوهريّة بتوريد ما يتحصل لهم من الفضة إلى دار الضرب، وكل من عنده فضة مقصودة يطلع بها إلى دار الضرب ليقبض ثمنها خمسة أنصاف قضة مرادية عن كل درهم، دون وساطة الموردين^(٥).

(١) وصف مصر ج ٦ ص ١٨٧.

(٢) ابن الأخوة: معالم القرية ص ١٢٣ - ١٢٤.

(٣) د. عراقى يوسف: الوجود العثماني ص ٣٧٦.

(٤) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٨١.

(٥) أحمد عزبان: الدرّة المصانة ص ٦٦ - ٦٧.

وقد استمرت هذه السياسة في عهد خلفه محمد أفندي كاتب جمليان سابقاً والذي تولى
أغاوية الإنكشارية بعد وفاة علي أغا عام ١١٢٣هـ^(١) (١٧١١م) ففي ٢٨ شوال من هذا العام
ركب أغا مستحفظان ونزل إلى الصاغة حتى تستكفي دار الضرب وقفلت الصاغة، وآتى هذا
الإجراء ثماره المرجوة ونجح الأغا في توفير كميات الفضة اللازمة لضرب النقود.^(٢)

ويبدو أن دار الضرب لم تستطع أن تواصل عملها دون توريد الذهب والفضة من قبل يهود
الصاغة، فعادت إلى فتح دكاكين الصاغة، وحاولت في ذات الوقت حصر تعامل الموردين مع
شخص واحد من هيئة الضربخانة دون بقية العاملين فيها وخاصة اليهود الذين كانوا
يتواطئون مع موردي الذهب لتمرير سبائك أقل عياراً من المطلوب.

وقد أمدتنا وثائق المحكمة الشرعية بوثيقة هامة تسجل هذه المحاولة التي تمت في غرة رجب
سنة ١١٧٧هـ (١٧٦٣م) فبناء على أوامر من الوالي محمد باشا وبمقتضى أمر سلطاني
أصبح محمد أغا صاحب عيار الضربخانة هو وحده دون سواه من موظفيها المسئول عن شراء
الذهب والفضة من التجار والموردين^(٣).

إلا أن الأمور سرعان ما عادت إلى سيرتها الأولى، حتى إنه عندما نودى في ٢ شعبان سنة
١٢٠٣هـ (١٧٨٩م) بإبطال التعامل بالزيف المغشوشة والدنانير الذهب التي تنقص عن
٢١ قيراطاً، طلب من الناس أن يبيعوا ذلك لليهود بسعر المصاغ ليوردوه إلى دار الضرب
ليعاد جديداً^(٤).

والى جانب قيام اليهود بتوريد الذهب والفضة كانت السلطات اغلبية تقوم بامتصاص بعض
النقود المضروبة لتسبكها وتعيد ضربها، مثلما وقع في عام ١٠٨١هـ (١٦٧٠م) لما أعطى
الوزير إبراهيم باشا أمين دار الضرب جملة من معاملة جزيرة كريت فضربت أنصافاً فضة.^(٥)
أما النحاس المستخدم في دار الضرب فكان يأتي من القسطنطينية^(٦)، ويتسوق بعضه
أيضاً من النحاسين كما يستفاد من إجراءات علي أغا عام ١١١٤هـ التي أغلق بمقتضاها مغلق
النحاس وألزم النحاسين بتسوق القراضة وتوريدها لدار الضرب لتقطع جدداً.^(٧)

(١) د. ليلي عبد اللطيف: الإدارة ص ٢٣٢.

(٢) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢٥٦.

(٣) سجل الديوان العالي رقم (٢) ص ٧ حجة (٩) في غرة رجب ١١٧٧هـ (ملحق ١)

(٤) أمين سامي: تقويم النيل ج ٢ ص ١٠٦ - ١٠٧.

(٥) علي مبارك: المرجع السابق ج ٢٠ ص ١٤٨.

(٦) د. محمد فهمي لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادي ص ٤٢.

(٧) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص ٦٥.

وتبقى أخيراً الإشارة إلى التزامات اليهود بشئون الضربخانة، وقد أورد الجبرتي في أحداث ١٣ رمضان سنة ١١٠٨ هـ (١٦٩٧ م) أن العسكر قامت على ياسف خطبا اليهودى وأحرقوه يوم الجمعة بعد الصلاة وأن الخروق كان ملتزماً بدار الضرب فى دولة على باشا المنفصل عن ولاية مصر^(١)، ويرجع فتك العسكر بياسف هذا إلى أنه أراد «أن يجعل للبن مدقاً واحداً وكل رطل دقه نصفين وعلى كل مقطع دمغة بنصفين ويحدث على الحوانيت والبيوت مظلمة حكام الشام»^(٢).

ويبدو أن التزامات اليهود بدار الضرب كانت قاصرة على توريد الذهب والفضة فحسب إذ إنه لم يرد ما يفيد دخول الضربخانة إلى نظام الالتزام (كالجمارك مثلاً) فضلاً عن تبعيتها المعروفة للبasha. وما يؤكد ذلك الافتراض أنه جاء فى وثائق المحكمة الشرعية اسم أحد الملتزمين بالذهب والفضة بدار الضرب بمصر الخروسة وهو «المعلم ابراهيم بن يوسف بن إبراهيم اليهودى - الريان»^(٣) وتذكر د. ليلي عبداللطيف أن ملتزم الضربخانة كان يدفع لكتخدا الباشا كيساً واحداً (٢٥ ألف بارة)، سنوياً.^(٤)

العمل فى دار الضرب:

قليلة هى تلك المصادر التى أولت عملية سك النقود بدار الضرب، اهتماماً خاصاً ولو بصورة موجزة، وفيما عدا بعض الإشارات التى وردت فى كتاب قوانين الدواوين لابن ممتى^(٥)، وصبح الأعشى فى صناعة الإنشا للقلقشندي^(٦)، يقف كتاب «كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية» لمؤلفه «منصور بن بكرة الذهبى الكاملى»^(٧)، وحيداً متفرداً فى

(١) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٣٨-٣٩.

(٢) أحمد شلى: أوضاع الإشارات ص ٢٠٠.

(٣) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص ٢٣٢ حجة (٨٥٠) بتاريخ ٥ شوال سنة ١٠٢٦ هـ وورد فى سجل الديوان العالى رقم (٢) ص ٧ حجة (٩) بتاريخ غرة رجب ١١٧٧ هـ اسم عبدالرحمن جوريجى ملتزم الصاغة وقاعة السككخانه بمصر.

(٤) د. ليلي عبداللطيف: الإدارة ص ١٢٣ - ١٢٤.

(٥) ابن ممتى، أبو المكام أسعد بن مهذب بن مينا: كتاب قوانين الدواوين - نشر عزيز سوريال عطية - القاهرة ١٩٤٣ - ص ٣٣١-٣٣٢.

(٦) القلقشندي أحمد بن على: صبح الأعشى - ج ٣.

(٧) نشرة د. عبدالرحمن فهمى - القاهرة ١٩٦٦، وتجدر الإشارة هنا إلى مخطوط مشابه وإن كان أقل قيمة وفائدة عن السكة فى المغرب وهو كتاب الدوحة المشتبكة فى ضوابط در السكة لأبن الحسن على بن يوسف الحكيم المتوفى فى القرن ٨ هـ ونشرة د. حسين مؤنس: صحيفة الدراسات الإسلامية فى مدريد ج ٦ عدد ١-٢ سنة ١٩٥٨.

بابه منذ بداية الفتح الإسلامى لمصر حتى مقدم الحملة الفرنسية (١٢١٣هـ / ١٧٩٨م) التى قام أحد علمائها وهو صامويل برنار بإعطاء وصف مستفيض ودقيق لطرق سك النقود بدار الضرب المصرية والمواد المستخدمة بها .

إن الباحث ليجد نفسه أسيراً، إن شاء تناول صناعة السكة فى مصر العثمانية، لدى ما جاء فى كتاب وصف مصر عن نظام العمل بدار ضرب القلعة، وإن كان المفيد فى هذه الحالة أن نقارن بين الأساليب الصناعية التى أشار إليها ابن بعرة فى العصر الأيوبي، وما آل إليه أمرها فى نهاية فترة الدراسة عسى أن تعطى هذه المقارنة فكرة واضحة عن مقدار التطور الذى لحق بصناعة السكة فى مصر .

وسيتناول الحديث هنا إعداد سبايك الذهب والفضة وتحديد عيارها وطرق فصل معدنيهما عن بقية العناصر الأخرى وطريقة ضرب النقود أو سكها بقوالب السكة وأيضاً كيفية إعداد قوالب السك المستخدمة فى ضرب النقود العثمانية .

أ - قوالب السك :

كانت الدولة العثمانية كما رأينا آنفاً، تقوم بإرسال قوالب السك إلى مصر عند تغيير العملة أو صعود سلطان جديد إلى العرش، وجرت العادة عند حضور الخط الشريف من السلطان الجديد أن يعقد اجتماع للديوان العالى ويستدعى لحضوره بصفة خاصة أمين دار الضرب لأخذ السكة القديمة منه وإعطائه الجديدة، يأخذ القائمقام السكة القديمة ويضعها فى كيس السك ويختتمه ويسلمه ليد خازن دار الديوان الذى يضعه فى خزانة الديوان^(١) . ولا يعنى ذلك أن العملات العثمانية المضروبة فى مصر كانت تسك بهذه القوالب المرسلة من استانبول ذلك أن عملية السك المستمرة تحتاج إلى عدد كبير من القوالب التى لا تستطيع أن تقاوم عمليات الضرب المستمر لمدة طويلة دون أن تتعرض للتشقق أو تتعرض لحافات نقوشها للتحات بشكل لا يساعد على إبراز هذه النقوش بوضوح تام على وجهى السكة^(٢) . ومن المؤكد أن هذه القوالب كانت تستخدم لاستخراج قوالب جديدة، تستخدم فى عملية السك وتبقى هذه القوالب «السلطانية» بحالتها إلى أن ترسل قوالب سكة جديدة أو يرتقى سدة العرش سلطان جديد، فتعاد مرة أخرى إلى الآستانة أو يكتفى بحفظها فى الديوان العالى .

(١) د. ليلى عبد اللطيف : الإدارة ص ١٤٢ .

(٢) ابن بعرة : الأسرار العلمية ص ١١ (تقديم المحقق) .

ويظهر أن الغرض من إرسال قوالب النقود من لدن السلطان هو الحفاظ على طراز النقود العثمانية المضروبة في أنحاء البلاد الخاضعة للعثمانيين، ولا يمنع ذلك قيام دور الضرب المختلفة باستنساخ نماذج من القالب المرسل بوصفه «قالباً أم»، أو عمل قوالب على غرارته تحاكيه تماماً مع بعض التغيرات الطفيفة في ترتيب الحروف حسب مساحة القالب ومهارة النقاش.

ويعتقد الدكتور فهمي أن دور الضرب الإسلامية منذ بداية تعريب النقود كانت تستخدم نوعين من القوالب أحدهما منتج بالحفر المباشر وهو ما يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين ومراعاة من النقاش عند نقش الكتابات حيث يؤدي أقل خطأ إلى استبعاد القالب، والثاني يتم إنتاج أعداد كبيرة منه بالصب عن نسخة أصلية محفورة حفراً مباشراً (القالب الأم).^(١) ولكن يبدو أن الأمر قد اختلف عن ذلك في العصر العثماني، فرغم أن السلطات النقدية في استانبول كانت ترسل السكات إلى أقاليم الدولة المختلفة على ذات النسق المضروب به نقود العاصمة، إلا أننا نلاحظ اختلافات واضحة في ترتيب الحروف من سكة إلى أخرى حسب دار الضرب التي انتجتها، من ذلك على سبيل المثال ما نجده في دينارين باسم السلطان سليم بن سليمان (سليم الثاني)، أحدهما ضرب مصر^(٢) (لوحة ٥) والثاني ضرب الجزائر^(٣) (لوحة ٦) ودينارين آخرين من عهد السلطان محمد بن مراد (ضرباً عام ١٠٠٣ هـ) أحدهما ضرب مصر^(٤) (لوحة ١١) والثاني ضرب القسطنطينية^(٥) (لوحة ١٠) إذ رغم وحدة طراز السك إلا أن ثمة اختلافات عدة في ترتيب بعض الكلمات، مما يوحي بأن دار ضرب مصر وغيرها لم تستخدم قالباً واحداً لسك عملة سلطان بعينه أو بالأدق لم تنتج قوالب السك الخاصة بها من نموذج واحد (أم) فمن بين القطع المشورة هنا ديناران من ضرب مصر في عام ١٠٤٩ هـ وهما باسم السلطان إبراهيم بن أحمد خان ومن طراز واحد، ويبدو من الدينار الأول^(٦) أن النقاش وضع حرف ن من كلمة سلطان فوق حرف اللام مباشرة وجعل كلمة (بن) تحت اسم إبراهيم (لوحة ١٧) بينما نجده في القطعة الثانية^(٧) وقد جعل حرف

(١) ابن بكرة: الأسرار العلمية - ص ١١ (للمحقق).

(٢) القطعة رقم ٥٠٧٥ بمتحف صنعاء الوطن باليمن.

(٣) القطعة رقم ١٧٣٦٨ بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة.

(٤) القطعة رقم ٢٦٢١٧ بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة.

(٥) القطعة رقم ١ / ٢٤٣٧١ بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة.

(٦) القطعة رقم ١٦٤١٣ بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة.

(٧) القطعة رقم ٢ / ٢٤٣٧١ بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة.

النون من كلمة سلطان في مكانه المعتاد بعد حرف الألف وعلى ذات المستوى في حين وضع كلمة (بن) أسفل كلمة سلطان.

ومما يؤكد أن دار ضرب مصر قد استخدمت قوالب سك حفرت مباشرة أن النقود الذهبية المضروبة بها تتميز بنفس السمات التي تظهر في العملات المسكوكة بهذا النوع من القوالب من حيث الكتابات التي تبدو بارزة على وجهي السكة نتيجة حفرها بعمق على قالب السكة، فضلاً عن أن كتاباتها ذات حروف مجددة تماماً ولا يظهر بسطحها النتوءات التي تبدو في العملات المضروبة بقوالب مصبوبة والناجمة عن فقايع الهواء^(١).

ويزيد الأمر وضوحاً وتأكيداً ما سجله «صامويل برنار» عن حفر السكات بدار الضرب المصرية فيذكر أن أحد أبناء (الأفندي) المشرف على إدارة النقود هو الموكل بحفر السكات التي تستخدم في صنع العملات المختلفة. ويقوم صانع الأقفال المعروف بالساعاتي بإعداد قطعة الفولاذ المخصصة لإعداد قالب السك، حيث يتسلمها الحفار ليقوم أولاً بإزالة سقايتها ثم يحفر عليها بواسطة أزميل الحروف التي تقرر استخدامها في كل نوع من المسكوكات ثم يعيد سقايتها بعد ذلك^(٢).

ويضيف برنار أنه في كل مرة تستهلك أو تتلف فيها سكة ما يقوم الحفار بصنع سكة أخرى ويتم ذلك عادة فوق القطعة الفولاذية نفسها وبرغم أنه يتبع على وجه التقريب الشكل أو النمط المتبنى فإن لكل سكة خاصيتها التي تخلف فيها مع الأخريات سواء في شكل الحروف أو عمليات التنقيط أو الزخارف، مما يجعل مهمة المزيين بالغة اليسر نتيجة استحالة تمييز قطع النقد الزائفة عن المنتجة بدار الضرب^(٣).

ونستنتج من ذلك أن السكة التي كانت ترسل من الأستانة لم تكن سوى قوالب أو نماذج استرشادية تقوم دار الضرب بمحاكاة طرازها العام دون تقيد بترتيب صارم للحروف أو تقليد دقيق للزخارف ولذا كان بالإمكان الاحتفاظ بها حين ورود السكة الجديدة فتحفظ القديمة (أو تختفى)، وأن دار ضرب مصر كانت تستخدم قوالب حفرت مباشرة في الفولاذ لسك العملات، في السنوات السابقة على الحملة الفرنسية على أقل تقدير.

(١) ابن بعرة: الأسرار العلمية ص ١٢ (مقدمة المحقق).

(٢) وتتم سقاية الحديد أو الفولاذ عن طريق تبريدهما فجأة بعد أن تبلغ بهما درجة حرارة عالية ويكتسب المعدن بهذه العملية قدراً كبيراً من الصلابة والمرونة في وقت واحد - وصف مصر ج ٦ ص ٢٥٢.

(٣) المرجع السابق ج ٦ ص ٢٥٣.

ب- صنع العملات الذهبية:

يذكر ابن ممتى فى كتابه قوانين الدواوين أن دار الضرب فى العصر الأيوبي كانت تقوم بسك ما يحمل إليها من الذهب المختلف حتى يصير ماء واحداً جارياً ويقلب قضباناً ليتم بعد ذلك التأكد من نسبة الذهب بها، قبل مباشرة سكها نقوداً.^(١)

أما فى العصر العثمانى فقد كان الموردون من اليهود يقومون بتوريد الذهب إلى دار الضرب محولاً إلى سبائك بالعيار المقرر لصنع العملات الذهبية، وهكذا لم تكن تتم عملية صهر النقود عادة فى الضربخانة، وكان الشخص الذى يوكل بذلك فى العادة هو معير الذهب (المعايرجى) الذى كان يصهره باستخدام منفخ كور ذى تيارين داخل بوتقات من الرصاص ويحتفظ لنفسه مقابل ذلك بكمية صغيرة منه.^(٢)

وكان إعداد السبائك الذهبية للسك يتم فى العصر العثمانى بتعريض الذهب المخلوط بكمية من البورق (البوركس أو بورات الصودا) لدرجة حرارة عالية تكفى لاتحاد الذهب مع البورق أو تبخرها.^(٣)

ويبدو واضحاً مما ذكره برنار أن النقود الإسلامية الذهبية كانت حتى نهاية العصر العثمانى تخلط بالفضة مما يعطيها لوناً شاحباً أصفر شفافاً يضرب إلى خضرة خفيفة فتقرب من مظهر النحاس الأصفر أو النحاس المزوج بالزنك وهو ما جعل المصريين يتشككون فى النقود الذهبية الفرنسية ذات اللون الأحمر الناجم عن خلطها بالنحاس^(٤) وهو ما يلاحظ على النقود الذهبية العثمانية التى تتميز بلونها الأصفر الباهت.

ويأتى بعد ذلك دور التأكد من نسبة الذهب فى السبيكة أو عيارها. والمقصود بالعيار هنا هو النسبة القانونية بين وزن الذهب الصافى الموجود فى قطعة النقود ووزنها الكلى، وهو يقاس بالألف وبأجزاء الأربعة وعشرين قيراطاً، فالقطعة التى يقال إن عيار الذهب فيها هو ٨٧٥ من الألف، يمكن أن يعبر عن عيارها بأنه ٢١ قيراطاً (من ٢٤ قيراطاً).^(٥)

وفى زمن العثمانيين كان قياس العيار يتم بأخذ «مثقال» من السبيكة الموردة لدار الضرب أى درهم ونصف درهم وزناً، ويضاف إليها أربعة دراهم من فضة القروش الأسبانية فى

(١) ابن ممتى أبو المكارم أسعد بن مهذب بن مينا: كتاب قوانين الدواوين - ص ٣٣١.

(٢) وصف مصر ج ٦ ص ٢٣٩.

(٣) وصف مصر ج ٦ ص ٢٣٩.

(٤) وصف مصر ج ٦ ص ٢٤٠.

(٥) عبد القادر حسن على: العملة - مطبعة التقدم - القاهرة - الطبعة الثانية ١٩٦٤ - ص ٢١.

شكل كرتين يبلغ عيارها من ٦٠٦ إلى ٩١٠ من الألف . وهي العملية المعروفة في فرنسا باسم inquartation لأن الذهب يشكل هنا ربع السبيكة وبعد أن يتم وزن الذهب والفضة كل على حدة ثم مجتمعين يضعهما المعير في قاع بوتقة صغيرة أو قدح من الفخار ويدخلهما الفرن ولكن مع خليط من مسحوق البورق أو بورات الصودا كمدر مع تقليب المزيج بقضيب صغير من الحديد حتى يأتي المزيج بالغ الدقة ، وعندئذ يصبه المعير من ارتفاع معين في كبسولة من النحاس مليئة بالماء مما يؤدي إلى تفتت المزيج وتحوله إلى حبيبات معدنية تستخلص بعد تصفية الماء وتخفيف الكبسولة وترقق وتقسم بالمقص .

وبعد ذلك يوضع الذهب في إناء زجاج طويل العنق (مطرية) ويصب عليه نحو مائتي جرام من حمض النيتريك وتعرض المطرية لنيران فحم مشتعل في برمة أو برنية صغيرة من الفخار المزجج حتى ينفصل الذهب عن الفضة التي تكون قد ذابت في حمض النيتريك^(١) ، ويبدو من هذه العملية أن العيار كان يعرف بمقارنة الوزن .

وقد جاء في كتاب وصف مصر أن الفرن المستخدم هو «فرن كور دائري الشكل» تؤجج نيرانه بواسطة منفاخ يشبه القربة ويوضح بشكل رأس طائر^(٢) .

وبعد أن تصبح السبيكة في عيارها المحدد تسلم إلى الحداد فيقوم بتسخين السبائك حتى تكتسب لوناً أحمر في لون ثمار الكريز ثم يطرقها ليصنع منها قضباناً مستديرة يبلغ قطر الواحد منهم ٨ ملليمترات يرقق عند قمة طرفيه ليصبح بالإمكان تمريرها في جهاز السحب^(٣) . ثم يتم بعد ذلك تمرير الذهب في جهاز السحب لثلاث مرات أو أربع حتى تكتسب على الدوام القطر نفسه في كل الأسياخ ويبلغ نحو خمسة أو ستة ملليمترات ، ومن مشغل السحب إلى مشغل القطع أو القص الذي يقسم الأسياخ المسحوبة إلى أسطوانات صغيرة بواسطة أزميل مقعر السن ، ويصبح من السهل بعد ذلك أن تتسطح أو تترصع كل أسطوانة صغيرة من الذهب تحت رقاص قوى سكتة غير مدموغة وتؤدي ضغطه الرقاص إلى إحداث تشققات في حواف القطع الذهبية ، التي يتسلمها العامل الموكل بضبط الوزن ليدور كل قطعة بواسطة مقراض أو مقص ، محاولاً قدر الجهد والاستطاعة أن يعطى الواحدة منها الوزن المقدّر لها^(٤) .

(١) وصف مصر ج ٦ ص ١ - ٢٤٣ .

(٢) وصف مصر ج ٦ ص ٢٤١ .

(٣) وصف مصر ج ٦ ص ٢٤٦ ويلاحظ أن فكرة القضبان أو الأسياخ الذهبية تتطابق مع ما أورده ابن ممتي -

انظر : قوانين الدواوين ص ٣٣١ .

(٤) وصف مصر ج ٦ ص ٢٤٦ - ٢٤٨ .

وعندئذ تدخل القطع الذهبية مرحلة الترفيق لإعطائها جميعاً سمكاً متناسقاً وقطراً موحداً ويتم ذلك بالطرق فوق قاعدة من الصلب وبواسطة مطرقة صغيرة ضئيلة الرأس.

ومن الغريب أن القطع الذهبية التي مازالت حتى تلك المرحلة غفلاً من أى كتابة على وجهها تتلقى أول نقوشها على الإطار وحده بواسطة قرصين معدنيين مركبين فى آلة ضغط ذات ملقط وزنبرك.^(١)

وبعد كل هذه العمليات يبقى أمام القرص الذهبى لكى يصير ديناراً منقوشاً بالكتابات من وجهيه أن يمر بعمليتي الجلوة (أو الجلاء) والدمغ أو السك.

وقد لحق بعملية الجلاء (الجلوة) تطور ملحوظ فى العصر العثمانى، فكانت الأقراص الذهبية تغلى أولاً فى محلول الشبة (سلفا الألمنيوم) والدردى (حمض رواسب البوتاس) لانتزاع ما بسطحها من الأوكسيد والشحوم، وبعد هذا توضع فى مجرفة من الحديد ويتم تسخينها فى داخل فرن حتى تحمر ثم يلقى فوق هذه القطع الملتهبة خليط من حمض النوشادر (موريات محلول النوشادر) وملح البارود (نترات البوتاس) والكبريتات الزرقاء (سلفات النحاس) والملح البحرى (موريات الصودا) وتتكرر هذه العملية مرتين ويتم تقليب القطع خلالهما وذلك بهزها وأرجحتها داخل الحفرة الحديدية.^(٢)

وبعد عملية الجلوة يتم ضرب الأقراص الذهبية بواسطة رقاص قوى خاص بسك الذهب ويقوم شيخ العمال^(٣) بوضع القطع تحت السكة ويكفى عاملان قويان لإدارة أو تشغيل الرقاص^(٤) الذى يعانى من بعض العيوب التى سنعرض لها عند الحديث عن ضرب العملات الفضية لاحقاً.

ج - صنع العملات الفضية:

وأولى الخطوات المتبعة فى سك العملات الفضية هى تحديد عيار السبائك الفضية الموردة

(١) المرجع السابق ص ٢٤٨ - ٢٤٩.

(٢) وصف مصر ج ٦ ص ٢٤٩ - ٢٥٠.

(٣) استخدم «الشيخ» كاسم وظيفية مدنية إذ كان يطلق على رؤساء الطوائف والحرف والصناعات ذلك أنه جرت العادة فى العصور الوسطى أن يعين لكل حرفة أو مهنة رئيس يسمى «الشيخ» يكون أكثر أفراد الطائفة خبرة بالصناعة وأكفأهم فى سياسة أمور الحرفة د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف - ج ٢ ص ٦٣٠ والمراد هنا رئيس أو كبير العمال بدار الضرب.

(٤) وصف مصر ج ٦ ص ٢٥١.

لدار الضرب، ويجمع بين طريقتي تحديد عيار الفضة في العصرين الأيوبي والعثماني استخدام الرصاص فحسب، أما ما عدا ذلك من وسائل فقد تعرض لتغير واضح.

وفي العصر العثماني فكان يستخدم لهذا الغرض عظام الفرائج الذي يوضع على الأرض في شكل كومة دائرية يسطحها العيار ويغوص فيها بيده كي يمنحها شكلاً دائرياً ويضع فوق هذا الشكل الذي يمكن اعتباره بوتقة أو مصفاة قطعة الفضة المراد تعييرها ويضاف إليها رصاص نقي. ويرص فوق العظام قطع من الفحم والخشب بالغ الجفاف حتى يغطيها وتنفخ النار هنا بقربة ذات خرطوم أو بزبوز من الفخار صممت رأسه على شكل منقار طائر. وبفعل الحرارة والرصاص تنفصل الفضة على شكل صفيحة دائرية من المعدن تسمى (العقب) أو القاع وتكون عملية قياس العيار ناجحة بقدر ما تكون هذه الصفيحة المعدنية أقرب إلى الشكل المخروطي وبقدر ما يكون الجزء العلوي منه أكثر تألقاً وبريقاً ويكون الأسفل كامداً (غير لامع) وأكثر نقاء، وكان العقب يوزن بعد ذلك لمعرفة نسبة الفضة في السبيكة التي عيرت.^(١)

كانت الضربخانة العثمانية تضيف النحاس إلى الفضة عند صنع المديني (الأنصاف الفضة) والقروش ذات الأربعين والعشرين^(٢) مديني.

وبعد ذلك تمر سبائك الفضة بالعيار المطلوب بذات المراحل التي عرفناها عند الحديث عن صناعة العملات الذهبية من طرق وسحب وترقيق وتقطيع^(٣)، لنصل إلى المرحلة قبل الأخيرة وهي التبييض أو الجلوة.

ويتم ذلك بغلي الأقراص المعدنية داخل غلاية من النحاس تحتوي على بعض من الدردى والشبة والملح البحري مع مراعاة تقلبيها وتحريكها، وتلقى الأقراص بعدها فيما يشبه الحوض أو المزود على هيئة دن متين من الخشب ثم يضاف إليها الشبة والملح البحري والدردى وكذلك بعض الرمال ويقوم عاملان بتقليب ومسح ودعك القطع الفضية. وآخر مراحل عملية التبييض هي غسل القطع عدة مرات وتجفيفها لتمسح وتدعك بالنخالة فوق غربال.^(٤)

وتتبقى الإشارة إلى عملية السك ذاتها التي لم تتغير في كثير أو قليل من حيث الجوهر

(١) وصف مصر ج ٦ ص ٢٠٩ - ٢١١.

(٢) وصف مصر ج ٦ ص ٢١٢ - ٢١٣.

(٣) المرجع السابق ص ٢٢١ - ٢٢٨ بتفصيل كبير.

(٤) المرجع السابق ص ٢٢٨ - ٢٢٩.

عما كان سائداً من قبل فى العصر المملوكى من حيث الضغط على قطعة العملة ذهبية كانت أو فضية بقالى سك ، من أعلى وأسفل^(١).

والتفسير الميكانيكى لعملية السك آنذاك هو أن قطع المعدن الغفل توضع بين قالبين للسك بحيث يوضع أحدهما بأسفل داخل سندان مثبت فى الأرض بينما يوضع القالب العلوى المثبت فى ذكر القالب فوق قرص المعدن الغفل ثم يضرب ذكر القالب بالمطرقة وعندها يترك القالبان ختيميها على وجهى القرص ليتم بالتالى صنع النقود وتتخذ شكلها النهائى وغالباً ما تكون حوافها غير منتظمة وقد استمرت عملية سك النقود بهذه الطريقة اليدوية حتى منتصف القرن ١٦م (١٠هـ) تقريباً^(٢).

وقد تطور الأمر فى العصر العثمانى نحو الآلية ، فاستخدم رقاش له لولب متحرك داخل صندوق أو حلزونة من النحاس ، فيه تثبت السكة السفلية داخل مربع من الحديد وبواسطة أركان حديدية ويوضع فوقها القرص لينزل عليها الرقاش بقالى السك العلوى .

وقد لاحظ «صامويل برنار» أن لهذه الرقاشات لولباً مخروطى الشكل قليلاً بدلاً من أن يكون اسطوانياً كاملاً وأن السكة تدور مع اللولب بدلاً من أن تصعد وتهبط فى سرعات منتظمة وينتج عن ذلك أن السكة العلوية تهتز ولا تتطابق قط مع السكة الأخرى ، بحيث إنه يندر أن يتوافق النقشان كما يندر أن يكونا فى الوضع نفسه فى كل منهما بالنسبة للآخر . وقد لاحظت بالفعل أثناء دراسة القطع الذهبية العثمانية أن كتابات الوجه لا تتطابق (عند قراءتها من أعلى إلى أسفل) مع ذات الاتجاه الذى تكون عليه كتابات الظهر . ويضيف برنار أن الحركة الدائرية للرقاش تؤدى إلى محو أو إمالة النقوش ، ونتيجة لعمق خط الحفر فى كلا السكتين (العلوية والسفلى) وهو عميق للغاية ، بالإضافة إلى أن قلة سمك القطعة المعدنية كان سبباً فى أن تقوم الأجزاء الناتئة فى أحد الوجهين بدفع المعدن فى الأجزاء المجوفة من الوجه الآخر فتبدو نقوشها وكأنها محو أو متقطعة أو متأكلة بشكل جزئى^(٣).

ومن الأسف أنه ليس لدينا أى إشارات تاريخية أو وثائقية لطريقة سك الفلوس النحاسية أو الأجداد (جديد) .

(١) Grierson (Philip): Numismatics, Oxford - 1975 pp. 95-125.

(٢) سليم عرفات المبيض : النقود العربية الفلسطينية ص ٢٥ .

(٣) وصف مصر ج ٦ ص ٢٢٧ .

الهيئة الوظيفية لدار الضرب :

كان الإشراف على دار الضرب فيما قبل العصر العثماني من مهام قاضي القضاة بينما يتولى «المقدم» رئاسة الموظفين الفنيين فيها^(١)، وقد استمر هذا التقليد لفترة محدودة في بداية العهد العثماني، فنسمع عن تعيين خاير بك للقاضي حمزة العثماني متكلماً على دار الضرب^(٢).

وقد حدد قانون نامه أن من حق السلطان العثماني وحده ودون سواه، تعيين الأمناء الذين يتولون العمل في الأماكن التي يعتد بها كالشئون السلطانية ودار الضرب، ورغم أن هذا القانون أعطى لولاة مصر حق عزل من يحس بتقصيره أو إهماله أو خيائته وعرض أمره على السلطان بعد ذلك، إلا أنه ليس من حقهم تعيين آخر مكانه بل يطلبون تعيين شخص موثوق فيه مكانه^(٣).

وقد ظل هذا الحق قائماً للسلطان إلى وقت الحملة الفرنسية كما يتضح من اجابات حسين أفندي الروزنامجي الذي جاء فيها أنه كان يحضر لها (دار الضرب) «أغا من الدولة العلية خصوصى إلى ذلك وهو الذى يديرها ويدفع مال الميرى الذى عليها وعوائد الباشا وكتخدائه والمرتبات إلى أصحابها ودفع أجر الخدمة والمصاريف والباقي بعد ذلك يكون إلى المذكور»^(٤). وقد عرف هذا الأغا بأمين دار الضرب. والأمين فى اللغة هو الثقة غير الخائن، وقد جاءت بهذا المعنى فى كثير من آيات القرآن الكريم واستخدمت هذه الكلمة فى العالم الإسلامى كاسم وظيفة ولقب فخري وكانت فى الحالتين ذات دلالة وثيقة الصلة بالأمانة وفى حالة الوظيفة كانت تطلق على من يقوم بمهمة الرقيب والمفتش والحافظ والمحاسب والمشرف والحاكم والضامن^(٥).

(١) كان لقاضي القضاة فى العصر الفاطمى النظر فى الأحكام الشرعية ودور الضرب وضبط العيار - انظر: د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف ج ٢ ص ٨٧٠ أما المقدم فقد ورد بهذه الصيغة على الآثار العربية كاسم وظيفة وكلقب فخري. والمقدم اسم مفعول من قدم ومعناه الرئيس وكبير القوم أو الطائفة أو الجماعة وكان هذا اللقب معروفاً فى الدولة الأيوبية هو رئيس الصنائع وأصحاب الحرف فكان المقدم فى دار الضرب الأيوبية هو رئيس الصنائع الفنيين بها.

راجع لمزيد من المعلومات: د. حسن الباشا: المرجع السابق ج ٣ ص ١١٢٠ - ١١٢٢.

(٢) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٤٠٢.

(٣) قانون نامه ص ٧٧.

(٤) شفيق غربال: مصر عند مفترق الطرق ص ٥٠.

(٥) د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف ج ١ ص ٢٨٢.

ويبدو أن هذا الأمين كان يقوم بالإشراف على أعمال دار الضرب مختصراً مهام قاضي القضاة الإشرافية ومهام المشارف.^(١)

بيد أن أهم ما نعرفه عن وظيفة الأمين أنه همزة الوصل بين أعمال دار الضرب وهيئة الحكم في مصر العثمانية فهو الذي يتسلم قوالب السك الجديدة ويسلم عوضاً عنها القوالب القديمة^(٢)، وعندما يعقد الديوان العالي لخاسبة الباشا بعد عزله كان أمين دار الضرب من بين حضوره إلى جانب الدفتردار ووكيل دار السعادة وكبار الأمراء المماليك وكبار رجال الفرق السبع.^(٣)

وكان أمين دار الضرب الذي يعرف أيضاً بناظر باب الضرب^(٤)، حسبما لاحظ صامويل برنار من اليهود الذين أعلنوا إسلامهم ويعاونه أحد أبنائه في إدارة العمل بالضربخانة. وفي بعض الأحوال كانت الدولة تعهد بأمانة الضربخانة لأغا مقيم بمصر، من ذلك ما حدث في جمادى الأولى عام ١١٤٧هـ (١٧٣٤م) عندما جاء دفتر دار القسطنطينية على أغا ومعه سبعة خطوط شريفة منها خطان شريفان بإلحاق دار الضرب إلى على أغا مستلزم الجوالي^(٥)، وصارت الجوالي ودار الضرب خارجين عن استلزام مصر من سنة ١١٤٧هـ^(٦)، وآخر من ورد ذكر له كأغات الجوالي والضربخانة معاً هو أحمد أغا الذي خرج منفياً من مصر إلى جهة الروم في عام ١١٨٣هـ (١٧٦٩م) وكان أحمد أغا كما يصفه الجبرتي «رجلاً عظيماً ذا ثروة زائدة فصادره على بيك في ماله وأمره بالخروج من مصر وباع متاعه بالمزاد»^(٧).

(١) عرفت وظيفة المشاركة في الدولة الفاطمية حيث كان المشارف من كبار الموظفين الديوانيين، وكان للمعاملات في العصر الأيوبي أيضاً مشارفون مثل دار الضرب التي كان لها مشارف يعاونه شاهد بالإضافة إلى موظفين آخرين - انظر: د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف - ج ٣ ص ١٠٩٢ - ١٠٩٣.

(٢) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص ٦٩.

(٣) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة ص ٥٠.

(٤) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٨٠، أطلق لفظ الناظر على المشرف وبخاصة المشرف المالي واسم هذه الوظيفة مأخوذ من النظر الذي هو رأى العين لأنه يدير نظره في أمور ما ينظر فيه وإما من النظر بمعنى الفكر لأنه يفكر فيما فيه المصلحة من ذلك - انظر د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف ج ٣ ص ١١٧٧.

(٥) لم أعتز على ترجمة للمذكور وإن كان واضحاً من النص التاريخي أن هذا الأغا بحكم وظيفته كان يتبع الاستانة مباشرة. والجوالي هي الجزية التي يدفعها أهل الذمة للدولة الإسلامية التي يعيشون في ظلها وقد عرفت هذه الجزية في العصرين المملوكي والعثماني باسم الجوالي - د. أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق ص ٧٢.

(٦) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٥٩٠ - ٥٩١.

(٧) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٤٣٥ - ٤٣٦.

وقد ورد في الجبرتي أن إسماعيل باشا الذي عزل في ١٣ رجب سنة ١١٩٤هـ (١٧٨٠م) بعد مدة ولاية حوالى ٨ أشهر كان قد ولى عند قدومه لمصر الشيخ محمود الكردي في منصب أمين الضربخانة^(١).

وعلى أية حال فقد كان أمناء دار الضرب يدفعون للباشا ضريبة كشوفية^(٢) سنوية مقابل إيراداتهم التي يحصلون عليها من مناصبهم وقد بلغ ما دفعه أمناء الضربخانة العامرة للباشا أبى بكر في عام ١٢١١هـ (١٧٩٦م) أحد عشر كيساً (كل كيس ٢٥ ألف بارة) و٧٢٥١ بارة^(٣).

ونتيجة لما عرفناه من تلاعب المشرفين على دار الضرب في عيار وأوزان النقود، فقد كانت السلطنة ترسل في بعض الأحيان جميع موظفي الضربخانة من السباك إلى الجلاء، وهو ما تم في جمادى الأولى سنة ١١٣٧هـ^(٤) (١٧٢٤م) إذ ورد هؤلاء صحبة أمين دار الضرب المرسل من إسلامبول.

ومن أمناء دار الضرب الذين تولوا نظرها والإشراف عليها مصطفى جوريجى بن الحصرى^(٥) في عام ١١٠٧هـ (١٦٩٥م) وأحمد أغا خطيب زادة (١١٨٧هـ) وعبد الله باشا مأمور الضربخانة (١٢٠٢هـ) وصالح بيك خازن دار عزت محمد باشا (١٢٠٥ - ١٢٠٨هـ)^(٦).

المعلمون اليهود:

وقد لعب هؤلاء دوراً فعالاً ليس فقط في تسيير عجلة العمل (فنياً) بدار الضرب بإشرافهم فنياً على العمل بها ولكن أيضاً في تحديد مواصفات العملات التي تسك بها. ولا

(١) الجبرتي: عجائب الآثار ج ٢ ص ٨٣ وقد توفي محمود الكردي الخلوتي سنة ١١٩٥هـ ودفن بالصحراء بجوار شيخه السيد مصطفى البكرى - انظر ترجمته في عجائب الآثار ج ٢ ص ٨٦-٩٨.

(٢) الكشوفية (وتعرف بالكشوفية الصغيرة أيضاً) ضريبة مفروضة على الكشاف بالأقاليم وعلى الدفتر دار وعلى الأوجاق وعلى بعض أفندية الرزنامة نظير انتفاعهم برسوم معينة - د. عبد المنعم الراقدة (د. أحمد الحتة): الغزو العثماني - ص ٣٨٦.

(٣) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة ص ٩٠-٩١ وقد ذكر حسين الرزنامجي عن سبب فرض الميرى على أمين الضربخانة بأن هذا في نظير ما يبقى له من المكسب بعد مصاريف المرتبات وكان هؤلاء الأمناء يحققون أرباحاً طائلة من عملهم - شفيق غربال: مصر عند مفترق الطرق ص ٥٧.

(٤) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٤٤٠.

(٥) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص ٢٥ وظل بوظيفته حتى عام ١١١٢هـ على أقل تقدير المصدر نفسه ص ٥٩.

(٦) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٢٥-١٢٧.

يعدو أن يكون وجود هؤلاء المعلمين بل ودورهم أيضاً، لا يعدو أن يكون اطراداً لدورهم في دار ضرب مصر منذ العصر المملوكي.

ففي عهد السلطان الغوري سلم السلطان دار الضرب إلى شخص يدعى جمال الدين فلعب في أموال المسلمين وأتلف المعاملة، فشنع السلطان وقرر في دار الضرب المعلم يعقوب اليهودي «فمشى على طريقة جمال الدين وقد استباح أموال المسلمين فكان النصف فضة ينكشف في ليلته ويصير من جملة الفلوس النحاس»^(١).

ولم يختلف الأمر في الشام عن ذلك ففي ٢٧ صفر سنة ٩٢٢هـ «خلع عى عدو الله وعدو رسوله وعدو المسلمين معلم دار الضرب اليهودي الذي أهلك النقدين»^(٢)، المعنى هنا هو المعلم صدقه اليهودي معلم دار الضرب بالشام الذي نشر على رأس السلطان الغوري فضة جديدة عند دخوله لدمشق في جمادى الآخرة سنة ٩٢٢هـ.^(٣)

ومن أوائل من جاء اسمهم من معلمي دار الضرب اليهود في العصر العثماني المعلم إبراهيم اليهودي الذي لعب في أموال المسلمين من الذهب والفضة في عام ٩٢٨هـ (١٥٢٢م)^(٤). وكان يعاصره في الشام معلم يهودي لدار الضرب، أجر له نائب دمشق وقف جامع تنكز والناصريتين.^(٥)

وقد تعرض جماعة من اليهود من معلمي دار الضرب للحبس في أيام خايربك بسبب فساد العملة التي صارت كلها غش وزغل، إذ قبض على معلم دار الضرب وبقية المعلمين بها وألزمه بأن يرد إلى الخزائن الشريفة مائة ألف دينار «وأن معلمين دار الضرب قاطبة يتوجهون نحو اسطنبول أو يلتزمون بإصلاح المعاملة فقالوا له أرنا مرسوم الخندكار»^(٦) إن كان أرسل يطلبنا وأقاموا أياماً في السجن بالقلعة»^(٧).

(١) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٨٩.

(٢) محمد بن طولون: مفاكهة الخلان في حوادث الزمان تحقيق د. محمد مصطفى - القاهرة ١٩٦٤ قسم ٢ ص ٥.

(٣) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٥٣.

(٤) علي مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٤٥ وجاء في بدائع الزهور أنه وطئ جارية حبشية فحملت منه ووضعت بنتاً فرت بها وأشهرت إسلامها هي وابنتها - بدائع الزهور ج ٥ ص ٢-٤٤٣.

(٥) محمد بن طولون: المصدر السابق قسم ٢ ص ١٠٩.

(٦) الخندكار أو الخندكار لقب للسلطان العثماني معناه السعيد الحسن الحظ. د. أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق ص ٩٠.

(٧) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٣١. وقد فهم كل من علي مبارك ومحمد مختار خطأ أن خايربك أرسل معلمي دار الضرب اليهود لإصلاح العملة العثمانية باستانبول - انظر: التوقيعات الإلهامية ص ٤٦٣ والخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٤٥.

وقد شارك النصارى أيضاً زملاءهم اليهود من أهل الذمة فكان من بينهم المعلمون بدار الضرب، وأشهرهم هو المعلم رزق القبطى كاتب عى بيك الكبير، والذي كان مسئولاً عن دار الضرب أيام على بيك.^(١)

صاحب^(٢) عيار:

كان أهم شخصية فى الضربخانة المصرية ولعله هو نفسه الذى يشار إليه بمعلم دار الضرب لكونه أهم المعلمين بدار الضرب، وكان متولى هذه الوظيفة يقوم بذات المهام التى كان يعنى بها المقدم فى العصر الأيوبى^(٣)، وجماع المهام المنوطة به فى الحفاظ على عيار نقود دار الضرب. ونظراً لأهمية منصب صاحب العيار فقد كانت الدولة العثمانية تبدى اهتماماً باختيار صاحب العيار الذى يشرف على معايير كل عملة بدقة سواء أكانت من الذهب أو الفضة.^(٤) إلا أن تعيين صاحب عيار من قبل الدولة لم يكن دائماً موضع ترحيب من الأمراء أو الممالك واختيارية الأوجاقات فعندما ورد أغا من الديار الرومية لتولى أمانة الضربخانة ومعه صاحب عيار رفض أمراء الممالك تعيين صاحب العيار فى حين وافقوا على أمين دار الضرب المرسل من إسلامبول^(٥)، ثم أخذوا حجة على الباشا بأن لا يكون صاحب عيار إلا من هذا البلد^(٦).

ويعكس ذلك مدى تواطؤ صاحب العيار المعلم داود الذى كان فى حماية جركس بك شيخ البلد رغم ما عرف عنه من غش للعملة^(٧)، ويبدو أن جركس والممالك كانوا يفيدون من وراء تخفيضه للعيار.

ويرجع سبب إرسال الدولة لهيئة كاملة جديدة لإدارة ضرب مصر فى هذا العام إلى أن الذهب الذى ضرب فيها بمباشرة داود صاحب العيار عندما أرسل إلى السلطان وصفى نقص فى العيار ثمانين كيساً فى عام ١١٣٦ هـ ثم نقص مائة كيس فى السنة التالية فأمر السلطان

(١) الجبرتى: عجائب الآثار ج ١ ص ٥٠.

(٢) ورد لفظ صاحب فى كثير من الكتابات على الآثار العربية وقد بدأ استعماله كعنت شخصى ثم استخدم كلقب فخرى عام واسم وظيفة - انظر: د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف ج ٢ ص ٦٥١.

(٣) عن المقدم - انظر: د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف ج ٣ ص ١١٢٢.

(٤) د. عراقى يوسف عراقى: الوجود العثمانى ص ١٦٧.

(٥) الجبرتى: عجائب الآثار ج ١ ص ١٨٠.

(٦) أحمد شلبى: أوضاع الإشارات ص ٤٤٠.

(٧) د. عراقى يوسف: الوجود العثمانى ص ١٦٧.

بعزل صاحب العيار وإرسال من قام بتصفية الذهب إلى مصر ليتولى العيار بدار الضرب ولكنه لم يتمكن من ذلك لقوة جركس شيخ البلد^(١).

وإضافة إلى حماية جركس لداود فقد قام صاحب العيار (داود) بدفع رشوة للبasha وكتخذه ومحمد بيك جركس والمتكلمين قدرها ٢٠ ألف دينار فبقى بمنصبه^(٢)، وفي رواية أخرى أنه دفع ٢٥ ألف زنجرلى قبل ورود الأغا من إسلامبول فخلع عليه البasha على ما هو عليه صاحب عيار الضربخانة^(٣).

بيد أن ما وقع بعد ذلك من هروب محمد جركس وخيانة داود في إعادة ضرب الجنزلى بعد إبطاله كما أسلف القول، أتاح للبasha الذى عاد بدوره للحكم بعد عزله أن يقبض على المعلم داود^(٤) ويودعه في العرقانة إلى أن أرسل في طلبه في ١١ رمضان عام ١١٣٨ هـ، فلما مثل بين يدي الوزير (البasha) قال له «يا داود أغا قد جاء في حقلك خط شريف بقتلك فقال سمعاً وطاعة والحمد لله الذى أنا معلوم عند السلطان ويعرف السلطان اسمى اللهم اجعلها على شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله» ثم إن الوزير أمر جماعته أن يودعوه العرقانة وأرسل إلى الوالى فلما حضر أمره أن يقتل داود وأعطاه فرماناً فأخذ الفرمان ونزل العرقانة وأخرجوه له وهو صائم فأعرضوا عليه الشرب فأبى وقال للوالى: والله لا أقبل ربي إلا صائماً ولكن إذا قابلت ولدى فأقرئه منى السلام. ثم إنه توضأ وصلى ركعتين وقال للوالى افعل ما أمرك به مولانا السلطان.. فرمى عنقه^(٥).

وداود صاحب هذه الميثة ولى عيار دار الضرب في تاريخ سابق على عام ١١٢١ هـ (١٧٠٩م) إذ كان صاحباً للعيار عند نقل دار الضرب محل مدق البارود^(٦).

وأشرك على باشا الأزمرلى بينه وبين ابنه في منصب صاحب عيار في ربيع الأول سنة ١١٣٠ هـ (١٧١٨م)^(٧).

وفضلاً عن ابنه كان معه أيضاً في أخريات أيامه «صاحب عيار سيدى موسى سكة زان»^(٨).

(١) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٤٩١.

(٢) الجبرتى: عجائب الآثار ج ١ ص ١٨٠-١٨١.

(٣) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٤٤١.

(٤) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص ١٦٨.

(٥) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٤٩١.

(٦) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص ٧٩.

(٧) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٢٩٢.

(٨) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص ١٥٥.

ومن الذين وردت أسماؤهم فى وثائق المحكمة كأصحاب عيار بدار الضرب «الجناب العالى السيد الشريف الأمير هاشم حلى صاحب العيار بدار الضرب بقلعة مصر الخروسة»^(١)، والأمير أحمد جرجى طايقة مستحفظان، صاحب عيار بدار الضرب (كذا) بمصر سابقاً^(٢) وهو ما يعنى أن وظيفة صاحب عيار قد شغلها العسكريون أيضاً وليس اليهود أو مسالمتهم (حديثو العهد بالإسلام من اليهود).

ومن أصحاب العيار المرسلين من طرف الدولة العليا، محمد أغا، الذى جاء لمصر ومعه أمر شريف خاقانى بمسئوليته وحده عن شراء الذهب والفضة اللازمة للضربخانة فضلاً عن مهمته الأصلية فى حفظ العيار الذى أصبح «مطلوباً منه وليس لأحد من خدمة الضربخانة عهدة فى ذلك ولا معارضة»^(٣).

العاملون بوزن وعيار الذهب والفضة:

١- معير الذهب (أو المعاييرجى) الذى يقوم بفحص عيار الذهب وكان الفحص يتم بالقيام بصهر الذهب أولاً باستخدام منفاخ كور ذى تيارين داخل بوتقات من الرصاص ويحتفظ لنفسه مقابل ذلك بكمية صغيرة منه^(٤)، وكان هذا المعاييرجى عند احتلال الفرنسيين لمصر مسيحياً أرمنياً ورث مهنته عن طريق سلسلة متعاقبة من الأجيال فى عائلته وكان يقوم بتحضير المواد اللازمة لفحص عيار الذهب^(٥).

٢- العيار وهو الذى يقوم بفحص أو تعيير خامة الفضة.

٣- الوزان: ويشار بهذا اللفظ إلى المشتغل بالموازين على مختلف أنواعها كالقبانى وربما استخدم أيضاً لصناع الاسطرلابات وأشباهاها باعتبارها نوعاً من الموازين التى يقدر بها مواضع النجوم^(٦).

وفى نهاية القرن ١٨م كان يعمل بالضربخانة وزانان أحدهما مسيحى والآخر تركى، وكانا يعملان فى وزن المواد والخامات التى تسلم إلى كل شيخ أو رئيس مصنع ويزنان كذلك المواد التى يقوم هؤلاء بإعادة تسليمها^(٧).

(١) سجلات الباب العالى سجل (٤٩٩) حجة ٤٦١ بتاريخ ٢٦ ذى الحجة سنة ١٠٢٥هـ.

(٢) محكمة باب الشعربة سجل (٦٣٤) ص ٣٦٩ حجة (١٥٧) بتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ١١٣٣هـ.

(٣) سجل الديوان العالى رقم (٢) ص ٧ حجة (٩) بتاريخ غرة رجب ١١٧٧هـ.

(٤) وصف مصر ج ٦ ص ٢٣٩.

(٥) المرجع السابق ج ٦ ص ٢٤٥.

(٦) د. حسن الباشا: الفنون والوظائف الإسلامية ج ٣ ص ١٣٢٢.

(٧) وصف مصر ج ٦ ص ٢٦١.

وكان الشخص المنوط به التحقق من وزن العملة يعرف بالمعاير ويسمى أهل الصنعة مهنته بالتعير.^(١) وقد أشار الجيرتى إلى اسم أحد الوزانين بالضربخانة وهو أحمد أفندى الذى توفى عام ١٢٠٥هـ (٩٠-١٧٩١م) وكان «إنساناً حسناً جميل الأوضاع مترهف الطباع محتشماً وقوراً ودوداً ومحروباً لجميع الناس»^(٢)

٤- معلم الخك: وقد سبق التنويه إلى طريقة الخك عند الحديث عن تعير الذهب بدار الضرب ويبدو أن معلم الخك كان مسئولاً وحده عن تعير الذهب دون سواء من العاملين بقياس العيار، وربما اختفت هذه الوظيفة بعد السنوات الأولى من الحكم العثمانى وأدمجت فى مهام صاحب العيار والمعايرجى، إذ أن الإشارة إلى صاحب هذه الوظيفة وردت فى ابن اياس بصدد عودة جماعة من أهل الحرف والصناعات الذين أخذوا إلى اسطنبول بعد دخول العثمانيين لمصر، وكان من بين العائدين معهم إلى الإسكندرية فى ١٩ شوال سنة ٩٢٦هـ (١٥٢٠م) المعلم حسين معلم الخك بدار الضرب، وربما عاد مرة أخرى إلى اسطنبول حسبما كانت تقتضى أوامر السلطنة^(٣)، أى أن هذا المعلم كان بين العاملين بدار الضرب منذ العصر المملوكى.

العاملون بصهر المعادن:

وكان هؤلاء يعملون تحت رئاسة شيخ الصهارين أو السباكين^(٤)، ويسمى واحداهم «سباك»، وهو الصانع الذى يذيب المعادن ليشكلها ويطلق أيضاً على من يقوم بصناعة الآلات أو الأدوات أو الأسلحة لفظ سباك^(٥).

ويعمل مع السباكين مجموعة عمال من العميان الذين يتولون تشغيل المنافيخ لتأجيج نيران فرن الصهر ولا يتقاضى الواحد منهم أكثر من ٤ إلى ٥ أنصاف فضة طول اليوم رغم عملهم الشاق أمام نيران الفرن^(٦).

(١) المرجع السابق ج ٦ ص ٢٤٨ وهامش المترجم.

(٢) الجيرتى: عجائب الآثار ج ٢ ص ٣٣٥.

(٣) ابن اياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٣٥٤.

(٤) وصف مصر ج ٦ ص ٢١٦، وكان السباك فى العصر الأيوبى يحضر وزن النحاس والفضة قبل طرحهما فى البوتقة للسبك ومتى اختل العيار كان هو المأخوذ به - ابن بكرة - الأسرار ص ٩٣.

(٥) د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف ج ٢ ص ٥٨٨.

(٦) وصف مصر ج ٦ ص ٢١٩.

العاملون بإعداد السبائك للضرب :

١- الحدادون : ويرأس هؤلاء فى مشغل الفضة شيخ يراقب عملهم فى تحويل سبائك الفضة إلى قضبان رفيعة بواسطة الطرق عليها^(١)، ويعمل بدار الضرب عدة من الحدادين الذين يقومون بصنع وإصلاح الأدوات والماكينات،^(٢) وهم أنفسهم الذين يقومون بطرق سبائك الذهب بعد تسخينها لتتحول إلى قضبان مستديرة تمهيداً لسحبها^(٣).

٢- المدادون ومفردها مداد وهو الذى يقوم بسحب قضبان الفضة أو الذهب بعد طرقها لإنقاص قطرها^(٤).

٣- الرقاق ويقوم فى مشغل النقود الفضية بالطرق فوق القضبان التى جاءت من معمل السحب ثم يقطعها إلى قطع يتراوح طولها بين ٢٥ و ٣٠ سم مع تحميتها بالنار^(٥)، أما الذى يقوم بترقيق الذهب بحيث يحقق التماسق فى سمك القطعة الذهبية واستكمال استدارة قطرها قبل عملية الضرب فكان يعرف باسم «منكيس» ويطرق فوق القطعة الذهبية بواسطة مطرقة صغيرة^(٦).

٤- القطاع أو الدوغرمة : يطلق على من يقوم بقص وتقطيع قطع العملة الفضية من رقائق الفضة اسم «دوغرمة» أو ظوغرامق أى يقطع إلى أجزاء صغيرة^(٧) فى حين يسمى العامل المنوط به بتقطيع القضبان الذهبية إلى أسطوانات صغيرة (لا يتعدى طولها ٥ أو ٦ ملليمترات) بالقطاع^(٨).

٥- الرصاع : وهو الذى يسطح كل أسطوانة ذهبية صغيرة تحت رقاص قوى سكتته غير مدموغة وذلك قبل أن يسلمها للنكيس الذى يقوم بترقيقها^(٩).

الجلءاء : وتقال لمن يضطلع بجلءاء الفضة أو تبييضها، وقد ترسل الدولة جلءاء من لدنها للعمل بدار الضرب ضمن خدمة الضربخانة التى ترسلها^(١٠)، وقد تطلق أيضاً على الذى

(١) المرجع السابق ج ٦ ص ٢٢١.

(٢) المرجع السابق ج ٦ ص ٢٦٢.

(٣) المرجع السابق ج ٦ ص ٢٤٦.

(٤) المرجع السابق ج ٦ ص ٢٢٢ و ٢٤٦.

(٥) المرجع السابق ج ٦ ص ٢٢٥.

(٦) وصف مصر ج ٦ ص ٢٤٨ وهامش (١٥).

(٧) وصف مصر ج ٦ ص ٢٢٧ وهامش (١٠).

(٨) المرجع السابق ج ٦ ص ٢٤٧.

(٩) المرجع السابق ج ٦ ص ٢٤٧.

(١٠) أحمد شلبي : أوضح الإشارات ص ٤٤٠.

يقوم بجلو القطع الذهبية قبل الشروع فى سكها، وربما عرف الجلاء فى هذه الحالة بفرنجى الذهب، كما قد يفهم مما ورد فى وثائق المحكمة الشرعية عن «فخر أمثاله المكرمين الحاج مصطفى اغطناوى فرنجى الذهب وجلاء الفضجة»^(١)

الحفار أو النقاش:^(٢) يقصد بالنقاش أو الحفار من يقوم بعمل قوالب السك ذاتها، ويذكر ابن بعرة أنه يلزم النقاش «إن لم يكن أميناً أن يختم على يده كجارى العادة ومن لوازمه أن لا يشتغل بشيء سوى نقش السكة ليتمهر فيها بكثرة إدمانه فلا تحاكيه الرغليون وفيه فائدة أخرى أن الصناع لا يجتمعون على سكة جديدة»^(٣).

ويقوم الحفار أو النقاش فى الضربخانة بحفر الحروف والزخارف بواسطة مخصف أو أزميل على حديدة السك^(٤).

الزنجرلى: هو العامل الذى يقوم بعمل زخارف الإطار فى القطع الذهبية المعروفة بالزنجرلى ويتم عمل اطار القطع قبل سكها^(٥).

الضراب: وهو العامل الذى يقوم بضرب العملة أو سكها ويمكن أن يطلق أيضاً «الضراب» على من يضرب النحاس ويصوغه أدوات^(٦)، وأن الضرابون فى العصر العثماني يعملون على الرقاصات التى تدمغ قطع المعدن بالكتابات والزخارف^(٧).

الكاتب: وكان يعمل بدار الضرب عدد من الكتاب، الذين كانوا من أهل الذمة غالباً، وقد صادفنا من أسمائهم ثلاثة يهود هم «إبراهيم وإلياهو وخضر»^(٨) وكان كاتب الضربخانة عند

(١) سجل الديوان العالى رقم (٢) ص ٧ حجة (٩) بتاريخ غرة رجب سنة ١١٧٧هـ.

(٢) وردت كلمة نقاش على الآثار العربية بدلالات حرفية مختلفة نابعة من معانيها اللغوية، فالنقش هو تلوين الشيء بلونين أو بأكثر وهو أيضاً استخراج أجسام صغيرة من جسم أكبر ومن ثم استعمل بمعنى الحفر أو النحت ومن ذلك نقش فص الخاتم أما حرفة النقاش فيقال لها النقاشة - انظر: د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف ج ٣ ص ٢-١٢٨٣.

(٣) ابن بعرة: الأسرار ص ٩٠-٩١.

(٤) وصف مصر ج ٦ ص ٢٥٢.

(٥) المرجع السابق ج ٦ ص ٢٤٩.

(٦) وأقدم إشارة وردت لضراب على الآثار العربية جاءت فى شاهد قبر بتاريخ شهر ذى القعدة سنة ٢٨٥هـ (٨-٨٨٩م) باسم عمر بن محمد الضراب، د. حس الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف ج ٢ ص ٧٢٩-٧٢٩.

(٧) وصف مصر ج ٦ ص ٢٣٨، ٢٥١. وفى وظيفة الضراب هنا اختلاف واضح عن العصر الأيوبي حين كان الضراب يقوم بتسخين الفضة وطرقها وكان يراعى أن لا يختم على سكة دارسة ومهما نقص من وزن الفضة وقت العمل لزمه أن يقوم به من أجرته - ابن بعرة: الأسرار العلمية ص ٩٣.

(٨) سجل الديوان العالى رقم (٢) ص ٧ حجة (٩) بتاريخ غرة رجب ١١٧٧هـ.

دخول الفرنسيين لمصر من الأقباط. (١)

الساعاتى : وهو عامل ميكانيكى موكل بتحسين وصيانة الماكينات والقطع الدقيقة مثل السكات أو المربعات والمناظير ومكبس آلات القطع أو القص. (٢)

الصنيعى (٣) : وكان يطلق على بعض العاملين بأعمال الضربخانة اسم الصنيعى ، وهو ولا شك من المنوط بهم أعمال ذات طابع فنى بعيدة عن الأعمال اليدوية المعتادة التى يقوم بها العمال العاديون ، وقد عثرنا فى وثائق المحاكم الشرعية على اسم لشخص يدعى «محمد الصنيعى» بدار الضرب بمصر المحروسة (٤) .

معلم دار ضرب الفلوس :

رغم ندرة المعلومات عن عملية صنع النقود النحاسية (الجدد) فإننا نعرف من بين القائمين عليها هذه الوظيفة التى ورد ذكرها فى وثائق المحكمة فى عقد زواج خاص بابنة «على بن خلف المعروف والدها بمعلم دار الضرب الفلوس كان» (٥)

وكان هناك أيضاً جملة من البوابين والحراس الليليين والسقائين وأمين للمخزن وإمام واعظ لزاوية ملحقه بالضربخانة كان الموظفون الأتراك يذهبون إليها للوضوء والصلاة .

وقد لاحظ صامويل برنار أن ما يقرب من نصف عدد العمال من المسيحيين الأقباط وأن الأتراك كانوا حريصين على تشغيل أكبر قدر من العمال كى يتيحوا لهم فرصة لكسب العيش ولذا فقد كان عدد هؤلاء الملحقين بالضربخانة يصل إلى أكثر من مائتين وثمانين عاملاً بمن فيهم من أبناء العمال (أطفال) الذين كانوا يساعدون فى العمل لقاء أجور زهيدة ، ليكونوا على مقربة من مهنة آبائهم استعداداً لإرثها (٦) .

◆◆◆◆◆

(١) وصف مصر ج ٦ ص ٢٦٢ وكانت مهمته تسجيل كل ما يرد إلى الدار من مواد ومشتريات .

(٢) وصف مصر ج ٦ ص ٢٦٢ .

(٣) عن وظيفة الصانع انظر : د. حسن الباشا : الفنون الإسلامية والوظائف ج ٢ ص ٦٨٩ .

(٤) محكمة جامع الصالح سجل (٣٢٦) ص ١٠ حجة (١٨) بتاريخ ٢٠ محرم ١٠٢١ هـ .

(٥) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٤٠) ص ٣٨ حجة (١٨٥) بتاريخ ٣ جمادى الآخرة سنة ٩٤٣ هـ .

(٦) وصف مصر ج ٦ ص ٢٦١ - ٢٦٣ .

الفصل الخامس

الصرافون: أخطاؤهم ودورهم في التداول النقدي

فى اللغة صرف الشىء، صرفاً، أى رده عن وجهه، والمال أنفقه، والنقد بمثله بدله^(١)، والصراف هو من يبدل نقداً بنقد، وهو أيضاً المستأمن على أموال الخزنة يقبض ويصرف ما يستحق، والصرافة هى مهنة^(٢) الصراف.

والذى يعنينا هنا، هم أولئك نفر من الصرافين الذين يقومون بتبديل النقود بالنقود فى الأسواق لمن يشاء من جمهور المتعاملين Money Exchanger ويقتصر عملهم على تبديل النقود بأنواعها الثلاث المعروفة فى العصر الإسلامى، وهى الذهب والفضة والنحاس^(٣).

وقد أشارت كتب الحسبة إلى مهنة الصرافة أو التعيش بالصرف، على أنه «خطر عظيم على دين متعاطيه بل لا بقاء للدين معه إلا بعد معرفة الشرع لتجنب الوقوع فى المخطورات من أبوابه»^(٤).

وكان محتسب هو المعنى برقابة الصرافين، ولذا فقد أوجبت عليه كتب الحسبة «أن يتفقد سوقهم ويتجسس عليهم فإن عثر بمن رابى أو فعل فى الصرف ما لا يجوز فى الشريعة عزره وأقامه فى السوق»^(٥).

أما ما لا يجوز أن يقارفه الصيرفى من مخالفة للشريعة فيمكن إجمالها فى ضرورة تجنب الربا إذ لا ربا فى نقد أو طعام والاحتراز من النسيئة فلا يبيع شيئاً من جواهر النقدين (الذهب والفضة) بشئ من جواهر النقدين إلا يداً بيد وفى ذات المجلس، وأيضاً على الصيرفى الاحتراز من الفضل فى ثلاثة أشياء، فى بيع المكسر بالصحيح وفى بيع الجيد بالردىء ثم فى المركبات من الذهب والفضة والدنانير المخلطة من الذهب الفضة إن كان مقدار الذهب

(١) المعجم الوجيز - إصدار مجمع اللغة العربية - القاهرة - ١٩٨٠ ص ٣٦٣.

(٢) المرجع السابق ص ٣٦٤.

(٣) عرف نظام الالتزام فى الريف المصرى الصرافين، وكانوا عادة من القبط، يعينهم الملتزمون لجمع أموال الضرائب ودفع النفقات الادارية التى تتطلبها مصلحة الالتزام وقد مارس هؤلاء كافة أنواع المظالم ضد الفلاح المصرى ووصل بهم الأمر إلى تحصيل مال الخراج من الفلاح أكثر من مرة حتى أصبحت عبارة نزلة «الصراف» مصدر رعب لكثير من الفلاحين - انظر: د. عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم: الريف المصرى فى القرن الثامن عشر - ص ٤٣ وما بعدها.

(٤) ابن الأخوة، محمد بن محمد بن أحمد القرشى: كتاب معالم القرية فى أحكام الحسبة. تحقيق د. محمد محمود شعبان وصديق أحمد عيسى المطيعى - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٦ ص ٢٢٧.

(٥) عبدالرحمن بن نصر الشيرزى: كتاب نهاية الرتبة فى طلب الحسبة - نشرة السيد الباز العرينى - لجنة التأليف والترجمة - القاهرة ١٩٤٦ ص ٧٤.

مجهولاً، لا تصح المعاملة عليه أصلاً إلا إذا كان ذلك نقداً جارياً في البلد^(١).
وقد كانت هذه المخطورات سبباً في ابتعاد المسلمين عن تعاطي الصيرفة كمهنة، وخاصة فيما قبل العصر العثماني، وأصبحت هذه المهنة من المهن التقليدية التي يقوم بها أهل الذمة عامة، واليهود بصفة خاصة، ليس في مصر وحدها وحسب بل وفي كثير من الأقاليم الإسلامية، بالإضافة إلى صياغة الذهب والفضة، وقد أشار الحسن بن محمد الوزان الفاسي المعروف بجان ليو الأفريقي عند حديثه عن مدينة فاس الجديدة بالمغرب إلى أن المسلمين يعدون بيع المصوغات الذهبية والفضية بثمان أعلى مما يساويه وزنها نوعاً من الربا، ولكن الملوك يسمحون لليهود بالقيام بهذا العمل، وأوضح أن دارسك النقود في المدينة والمسماة بدار السكة تقع بقرب سوق الصاغة اليهود^(٢).

والجدير بالذكر هنا أن اليهود عملوا في التجارة والإقراض بالربا والمصارف بسبب اتصالهم بالتجارة الدولية عبر جالياتهم الممتدة بين الشرق والغرب، ونظراً لاحتكارهم عملية الإقراض نظير فائدة في أوروبا فيما بين القرنين ١٢ و ١٥م، فقد ارتبط اليهود في الوجدان والواقع الأوروبيين بالنشاطات التجارية والمصرفية حتى أن كلمة يهودي أصبحت مرادفة لكلمة تاجر أو مرابي، وبالموسوعة اليهودية مدخل خاص عن المصارف والصيارفة اليهود^(٣).

وفي مصر ترجع أقدم الإشارات التاريخية للصرافين إلى العصر الفاطمي، عقيب فتح جوهر الصقلي لمصر عام ٣٥٨هـ (٩٦٩م) ففي هذا العام، وربما الذي يليه، كانت البلاد تمر بضائقة اقتصادية ومجاعة فضلاً عن محاولة الدولة الفاطمية فرض دينارها بسعر أعلى من الدينار الراضي العباسي لطرده من التعامل، وقد أوكلت مهام ذلك إلى محتسب جديد في عام ٣٥٩هـ (٩٧٠م) هو سليمان بن عزة^(٤)، ويبدو أن بعض الصرافين قد خالفوا أوامرهم فعزلهم، مما دفع ببعض الصيارفة إلى إثارة الشغب ورفع راية العصيان على الخلافة الشيعية بصياحهم «معاوية خال علي بن أبي طالب»، وعندئذ هدد جوهر الصقلي بإحراق «رحبة

(١) ابن الأخوة: المصدر السابق ص ١٢٣ - ١٢٤.

(٢) الحسن بن محمد الوزان الفاسي: وصف أفريقيا - ترجمة عن الفرنسية د. محمد حجي ود. أحمد الأخضر - الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر الرباط - ١٩٨٠ - ج ١ ص ٢١٩.

(٣) د. عبد الوهاب المسيري: الأيديولوجية الصهيونية - سلسلة كتب عالم المعرفة - الكويت ديسمبر ١٩٨٢ - ص ٢٣.

(٤) أحمد السيد الصاوي: مجاعات مصر ص ٣٠.

الصارف» وكاد يفعلها لولا خوفه على الجامع^(١). ويظهر من ذلك أن رجة الصيارفة كانت على مقربة من جامع عمرو بن العاص بالفسطاط الذى كان مركزاً ومحوراً لأوجه الحياة المختلفة فى المدينة الإسلامية الأولى بمصر^(٢).

وقد ذكر ترتون نقلاً عن «متز» Mez أنه كان بمصر فى القرن ٤هـ (١٠م) نقابة للصيارفة اليهود^(٣)، ولعلهم قد لعبوا دوراً رئيسياً فى ترويج الدراهم الفضية الجديدة التى ضربها الحاكم بأمر الله فى عام ٣٩٧هـ (٦-١٠٧م) وأمر بتفريقها فى الصيارف لمواجهة أزمة نقدية خطيرة فى هذا العام^(٤).

وكان الصيارفة فى العصر الفاطمى يمارسون عملهم فى حوانيت خاصة، فيشير الرحالة الفارسى «ناصرى خسرو» الذى زار مصر فى منتصف القرن ٥هـ (١١م) إلى أن هولاء الصيارفة لا يغلقون أبواب دكاكينهم بل يسدلون عليها الستائر، وأن أحداً لا يجروء على مديده إلى شىء منها^(٥).

وبعد تأسيس مدينة القاهرة، أصبح فيها سوقاً للصيارف، ورغم أننا لا نعرف التاريخ الذى ظهر فيه هذا السوق، إلا أن المقرئى فى خطته أشار إلى أنه كان موجوداً فى سوق باب الزهومة عند المدرسة الصالحية النجمية^(٦).

ولم يصلنا من أسماء الصيارفة فى العصر الفاطمى سوى اسم اليهودى أبى نصر هارون بن سهل بن تستر الذى كان يشتغل بالصيرفة إلى جانب نقله للبضائع بين العراق ومصر فى أوائل القرن الرابع الهجرى (١٠م)^(٧).

وبعد زوال الخلافة الفاطمية عام ٥٦٧هـ (١١٧٢م) أصبحت حوانيت الصيارف فيما

(١) أحمد بن على المقرئى: اتعاط الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين - تحقيق د. جمال الدين الشيال - المجلس الأعلى لرعاية الشئون الإسلامية - القاهرة ١٩٦٧ - ج ١ ص ١٣٢

(٢) كان جامع عمرو بن العاص: بالفسطاط هو أساس التنظيم العمرانى للمدينة إذ سيطر على حياة المدينة اجتماعياً واقتصادياً لوقوعه على النيل وإحاطته بالأسواق فكان هو المركز الدينى والاقتصادى والسياسى للفسطاط - محمود حامد الحسينى: التطور العمرانى لعواصم مصر الإسلامية - رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم الآثار الإسلامية كلية الآثار جامعة القاهرة بإشراف د. أمال العمرى ود. عبدالعزيز عبدالدايم - ١٩٨٧ - ص ٢٧.

(٣) أ. س. ترتون أهل الذمة فى الإسلام - ترجمة حسن حبشى - دار الفكر العربى القاهرة ١٩٥٠ ص ٢٧.

(٤) أحمد بن على المقرئى: إغاثة الأمة - ص ١٤.

(٥) د. عبدالرحمن زكى - القاهرة تاريخها وآثارها - الدار المصرية للتأليف والترجمة - القاهرة ١٩٦٦ ص ٤٢.

(٦) تقى الدين أحمد المقرئى: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار - ج ٢ ص ٩٧.

(٧) ترتون: أهل الذمة ص ٢٨-٢٩.

بين الأمشاطيين والصاغة وكان ذلك على الأرجح في بداية العصر المملوكي، إذ ينكر المقرئ أن هذه الحوانيت كانت جارية في أوقاف المارستان المنصوري^(١)، ويزيد فيقول إنه كان هناك خان في موضع المدرسة الظاهرية التي أنشأها الظاهر برقوق، وعلى بابيه من الجانبين حوانيت تجلس فيها الصيارف طول النهار، فإذا كانت عصريات كل يوم جلس أرباب المقاعد تجاه حوانيت الصيارف لبيع أنواع من المأكّل^(٢). ويظهر أن الصيارف انتقلوا إلى الصاغة بعد تشييد مدرسة الظاهر برقوق.

وفي أثناء العصر المملوكي كان الصيارف يتلقون الأوامر ليس من المحتسبين فحسب بل ومن الأمراء المماليك. ففي شهر صفر من عام ٨٢٥هـ جمع الأمير الكبير برسبای الدقماقي الصيارف بالإسطنبول السلطاني بعد أن كثر هرش الدراهم المؤيدية ومعنى الهرش أن يُبرد من الدرهم الذي زنته نصف درهم حتى يخف ويصير وزنه ربع درهم، وأمر الصيارفة بإبطال المعاملة بالعدد واستقرت المعاملة بها وزناً لا عدداً^(٣).

ويظهر أن الصيارفة كانوا يشترون النقود لترويجها أو بالأدق للتجار فيها إذ أمر السلطان المملوكي في ذي الحجة من عام ٨٤٤هـ (١٤٤١م) بأن دفع الفضة الأشرفية «لالصيارف بسعريها وهو كل درهم بعشرين درهماً من الفلوس»^(٤).

ومن العصر المملوكي، نعرف من أسماء الصيرفة ابن الكازروني اليهودي الذي ارتبط ذكره بواقعة اعتزام السلطان إحراق اليهود والنصارى في عام ٧٥١هـ - ١٣٥٠م بعد سلسلة الحرائق التي اجتاحت القاهرة ونسب تدبيرها لأهل الذمة، إذ برز هذا الصيرفي للسلطان قائلاً: «سألتك بالله لا تحرقنا مع هؤلاء الكلاب الملاعين أعدائنا وأعدائكم وأحرقنا ناحية وحدنا، فضحك السلطان من قوله وخلي سبيلهم جميعاً»^(٥).

ويعتبر العصر العثماني في مصر، بمثابة العصر الذهبي لمهنة الصيرفة التي شهدت رواجاً وازدهاراً ملحوظين منذ بداية تاريخ مصر كولاية عثمانية، وكان اضطراب التعامل النقدي

(١) المقرئ: الخط ج ٢ ص ٩٧.

(٢) نفسه، إذ يشير النص التأسيسي لمجموعة المنصور قلاوون التي تضم قبة ومدرسة إلى جانب البيمارستان إلى أن العمل بدأ فيها في شهر ربيع الآخر سنة ٦٨٣هـ (١٢٨٣م) وانتهى في جمادى الأولى سنة ٦٨٤هـ (١٢٨٤م) - انظر: حسن عبدالوهاب: تاريخ المساجد الأثرية - القاهرة ١٩٤٩م - ج ١ ص ١١٥.

(٣) جمال الدين أبي الخاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة - تحقيق د. جمال محرز وفيهم محمد شلتوت الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧١. ج ١٤ ص ٢٢٦.

(٤) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة ج ١٥ ص ٣٤٠.

(٥) توتون: أهل الذمة: ٤٣.

أحد أهم الأسباب، إن لم يكن هو السبب الأوحـد، وراء تزايد أعداد الصرافين فى العصر العثماني، فى بداية الحكم العثماني تغيرت عملة مصر وموازينها واحتاج الأمر إلى وجود صرافين يضبطون نسب الإبدال بين النقود الجديدة والنقود القديمة، وتعرض هؤلاء إلى رقابة شديدة من المحسبين الذين ضاعفوا من نشاطهم فى أوائل هذا العصر، حتى إن المحتسب كان يطوف القاهرة كل يوم ثلاث مرات لمراقبة الأسواق^(١).

وتضاعفت أهمية الصرافين فى أخريات العصر العثماني وخاصة فى المائة عام السابقة للحملة الفرنسية، إذ تعددت أنواع النقد المتداول فى مصر، فكانت هناك العملة العثمانية التى طرأت عليها تغيرات كثيرة، كما كانت هناك العملة الأوربية من الفضة والذهب، وقد أدى ذلك العدد إلى فوضى النقد فى مصر واضطراب المعاملات المالية بين الناس^(٢)، وتزايدت الحاجة بالتالى لوجود الصرافين وخاصة فى عمليات البيع والشراء الكبيرة نسبيا. ويستفاد من سجلات المحاكم الشرعية بالقاهرة أن الحاجة لوجود صرافين فى عمليات البيع والشراء كانت نادرة خلال القرن العاشر الهجرى (١٦م) والنصف الأول من القرن الحادى عشر الهجرى (١٧م) ثم طفقت أسماؤهم فى تزايد مستمر بسجلات المحاكم وخاصة فى القرن ١٢هـ وبداية القرن ١٣هـ (١٨م).

ويبدو أن الصرافين قد انشغلوا فى بداية العصر العثماني بشراء الذهب لتوريده بسعر عال لدار الضرب، إذ نص قانون نامة الذى وضع سنة ٩٣١هـ فى عهد سليمان القانوني^(٣) على أنه قد «عرض على الأبواب العالية أن الصرافين يخرجون دائما ويطوفون القرى واحدة تلو الأخرى ليشتروا الذهب ممن يجدونه لديه ثم يحفظونه عندهم ومتى احتاج المبرى إلى الذهب لم يجده لدى أحد واضطر إلى اللجوء إلى الصرافين التجار وهؤلاء بدورهم يبيعونه بالقيمة التى يرتضونها وهذا أيضا ممنوع وليحرم أمير الامراء وناظر الأموال على الصرافين الخروج إلى النواحي لجمع الذهب بعد اليوم (وإخالف) تصادر أمواله ويوقع عليه العقاب»^(٤).

(١) د. السيد الباز العرينى د. الحسبة والمحتسبون فى مصر - المجلة التاريخية المصرية - القاهرة أكتوبر ١٩٥٠ - (مجلد ٣ العدد الثانى) - ص ١٦٥.

(٢) د. أحمد أحمد الحنة: تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر - مطبعة المصرى - الاسكندرية ١٩٦٧ - ص ٣٠٢.

(٣) اشتهر هذا السلطان الذى تولى الحكم من ٩٢٦هـ (٩٧٤هـ بوضع عدة قوانين تتعلق بالإدارة ولذلك لقب بالقانونى: انظر يوسف آصاف: تاريخ سلاطين آل عثمان - تحقيق بسام عبد الوهاب الجابى - دار البصائر - دمشق ط ٣ - ١٩٨٥ - ص ٧٢.

(٤) قانون نامة مصر - ترجمة وتعليق د. أحمد فؤاد متولى - ص ٩٣.

ومن المرجح أن هؤلاء الصرافين كانوا من اليهود الذين تردد ذكرهم في سجلات المحاكم الشرعية بكثرة في القرن العاشر الهجرى (١٦م)، لاسيما وأن اليهود كانوا الموردين الرئيسيين للذهب الذى تسك منه النقود الذهبية بدار ضرب مصر طوال العهد العثمانى.

ومن بين الصرافين اليهود الذين وردت أسماؤهم في سجلات المحاكم الشرعية في القرن العاشر الهجرى، «مناحم بن مسعود موسى اليهودى الربان الموجى المعروف بالسلاتى الصيرفى تجاه باب الصاغة»^(١). «ومناحم بن إلبا بن اسحق اليهودى الربان الصيرفى بالصاغة»^(٢). و«المعلم موسى داود بن إبراهيم، عرف بابن تبو الصيرفى»^(٣). و«يعقوب بن هارون اليهودى الربان الصيرفى»^(٤).

ولم ينقطع ذكر الصرافين اليهود من سجلات المحكمة حتى مجيء الحملة الفرنسية على مصر، فوردت أسماء مثل «مسعود اليهودى الصراف»^(٥) و«المعلم إسحق بن يعقوب بن إسحق المعروف بابن الكثر الصيرفى بالصاغة»^(٦) والمعلم شوعة بن يعقوب اليهودى الربان الصيرفى»^(٧) و«المعلم ابراهيم بن يوسف اليهودى الصيرفى»^(٨) والمعلم داود بن يعقوب بن سلمون اليهودى الربان الصراف المعروف بالجميعان»^(٩) المعلم إبراهيم بن يعقوب بن شموال اليهودى الربان الصراف المعروف بشانشو»^(١٠) و«عبدالله اليهودى ولد الذمى داود الربان الصيرفى بخط باب الفتوح بجوار مدفن سيدتى عائشة الطوخية»^(١١)، وأصلان الأمراض الصراف بسوق الصاغة»^(١٢) و«يوسف ولد الذمى عيد اليهودى الربان الصراف بوكالة

-
- (١) محمة الصالحية النجمية سجل (٤٤٠) حجة (٥٠) صفحة (١١) بتاريخ ١٧ جمادى الأولى سنة ٩٤٣هـ.
 - (٢) محكمة بولاق سجل (١) صفحة (٤٧) حجة (٢٠٨) بتاريخ ١٦ رمضان سنة ٩٤٣هـ.
 - (٣) محكمة بولاق سجل (٤) حجة (١٣٠) بتاريخ ١٨ شوال سنة ٩٥٤هـ.
 - (٤) محكمة بولاق سجل (٤) حجة (١٣٢) بتاريخ ١٨ شوال سنة ٩٥٤هـ.
 - (٥) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) صفحة (٣٤٦) حجة (٨١١) بتاريخ ١٩ ذى القعدة سنة ١٠١٦هـ.
 - (٦) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) صفحة (٣٦٢) حجة (٨٥٠) بتاريخ ٩ ذى الحجة سنة ١٠١٦هـ.
 - (٧) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) صفحة (١٥٨) حجة (٥٧٩) بتاريخ ١٢ شعبان سنة ١٠٢٦هـ.
 - (٨) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) صفحة (٩٠) حجة (٣٤٦) بتاريخ ١٣ صفر سنة ١٠٤١هـ.
 - (٩) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) صفحة (١٥٠) حجة (٥٦٨) بتاريخ ٤ ربيع الآخر سنة ١٠٤١هـ.
 - (١٠) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) صفحة (١٥٠) حجة (٥٦٨) بتاريخ ٤ ربيع الآخر سنة ١٠٤١هـ.
 - (١١) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) صفحة (٥٦) حجة (٤٦١) بتاريخ ١٥ شوال سنة ١٠٩٢هـ.
 - (١٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) صفحة (٦٣) حجة (١٢٣) بتاريخ ٤ غاية ذى الحجة سنة ١٢٠٣هـ.

الصارف بخط حارة المقاصيص^(١)».

ويلاحظ أن غالبية هؤلاء الصرافين قد تركزت جغرافيا في نطاق سوق الصاغة (عدا واحد بخط باب الفتوح) وأن بعضا منهم لم يكن له حانوت أو مقر ثابت ومعروف يمارس به الصيرفة، ولعل هؤلاء من الصرافين الذين كانوا ينتقلون بين الأسواق أو يخرجون للقرى على حد تعبير قانون نامة.

ومن الملفت للنظر أيضا أنه لم يرد في سجلات المحاكم الشرعية المشار إليها في قائمة مصادر هذا البحث ما يشير إلى اشتغال الصيارفة اليهود (أو غيرهم) بأعمال الصيرفة في النطاق الجغرافي لحارة اليهود، كما لم نعثر على أحد من غير طائفة اليهود الربان بين الصيارفة.

ولم يتخلف النصارى من أهل الذمة عن ممارسة الصيرفة في العصر العثماني، وإن ندرت مشاركتهم في هذه المهنة رغم اشتغال الكثيرين منهم بالصياغة^(٢)، حيث لم نجد لهم ذكرا إلا في سجلات القرن العاشر الهجري مثل «جرجس النصراني الأنباري اليعقوبي الصيرفي»^(٣) و«المعلم جرجس بن إبراهيم بن يوسف النصراني اليعقوبي، عرف بالصيرفي»^(٤).

ولا يعنى ما سبق أن المسلمين قد انقطعوا عن الاشتغال بالصيرفة، التيعملوا بها منذ العصر المملوكي على أقل تقدير، إذ تولى أحدهم وهو «عبدالعظيم الصيرفي» في العام التالي لغزو مصر أي عام ٩٢٤هـ (١٥١٨م) وظيفة المختسب التي شغرت بسفر متوليها الزيني بركات للحجاز، وكان هذا الصيرفي عند حسن ظن «خايربك» ملك الأمراء فصار يطوف بالقاهرة كل يوم ثلاث مرات ويضرب السوق ويهددهم بالشنق وفرض أسعارا للسلع وحصل الرخاء بعد ارتفاع الأسعار^(٥).

وفي بدائع الزهور، أشار ابن إياس إلى أنه نودي في القاهرة على لسان ملك الأمراء في ذي الحجة من عام ٩٢٧هـ «بمنع الصيارف الحجازيين قاطبة أن لا يصرفوا دينارا ذهبيا فإنه قد أشيع

(١) سجلات القسمة العربية سجل (١٢٧) حجة (٣٤٥) بتاريخ ١٤ شوال سنة ١٢٠٤هـ. ومن التعبيرات الطريفة التي ترد عادة في سجلات المحاكم الإشارة إلى الميت من أهل الذمة ما في هذه الحالة بوصفه «الهالك إلى حيث يشاء الله» وليس المتوفى أو المرحوم.

(٢) كما في محكمة طولون سجل (٢٠٢) على سبيل المثال صفحة (٤٩٢) حجة (١٦٤٣) بتاريخ ٣ محرم سنة ١٠٦٧هـ.

(٣) محكمة بولاق سجل (٤) حجة (١٣١) بتاريخ ١٨ شوال سنة ٩٥٤هـ.

(٤) محكمة قوصون سجل (٢٤٥) صفحة (٢٥) حجة (٧٦) بتاريخ ١٤ جمادى الآخرة سنة ٩٨٤هـ.

(٥) على باشا مبارك: الخطط الجديدة - ج ٢٠ ص ١٤٤.

عنهم إن جماعة منهم يضعون الزغل في الذهب والفضة ويطيرونها على الناس في الصرف
فمنعوا من ذلك»^(١).

ومن الثابت تاريخيا، حسيما يظهر من سجلات المحكمة، أن مهنة الصيرفة اجتذبت أعدادا
متزايدة من المسلمين بدءا من النصف الأخير من القرن العاشر الهجري فصاعدا، فهجر
بعضهم حرفهم الأصلية بحثا عن الربح مثل المعلم حسين بن علي النحاس الذي تحول إلى
الصيرفة ببولاق^(٢) والحاج محمود الصراف بخط المشهد الحسيني الذي عمل قبل ذلك
كشيخ لطائفة الجلابة في الرقيق^(٣). ومحسن بن حسين الينبعي الذي تحول من الصيدلة إلى
الصرافة بخان الخليلي^(٤).

ومنذ بداية النصف الثاني من القرن ١٢هـ (١٨م) أصبحت الصيرفة مهنة محترمة
يتوارثها الأبناء عن آبائهم شأنهم في ذلك شأن باقي أعضاء طوائف الحرف في المجتمع المصري
مما يشير إلى استقرارها وتزايد أعداد المستغلين بها^(٥).

ومن أمثلة أولئك الذين ورثوا مهنة الصيرفة عن آبائهم «المكرم محمد بن المرحوم
الحاج علي الصراف، هو كوالده» والمكرم محمد الصراف بن المرحوم حسن الصراف
كان^(٦) والمكرم محمد الصراف بن الحاج علي الصراف، هو كوالده^(٧) والمكرم سعودى ابن
المرحوم أحمد زايد الصراف، هو كوالده كان^(٨)، والشيخ قاسم بن المرحوم علي محرم
الصراف، هو كوالده كان^(٩) والمكرم احمد سعد الصراف، هو كوالده كان^(١٠) والمكرم علي
الصراف بن المكرم الحاج محمد علام الصراف^(١١) والمكرم الأمل البدرى حمزة الصراف بن

-
- (١) محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: بدائع الزهور فى وقائع الدهور - ج ٥ ص ٤١٦.
(٢) محكمة بولاق سجل (١٠) ص ٢٥٩ حجة (١٥٦٢) بتاريخ ١٢ رمضان سنة ٩٨٤هـ.
(٣) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص ٣٠٣ حجة (٧٩١) بتاريخ ٨ ذى الحجة سنة ١١٨٥هـ.
(٤) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ٥٣ حجة (٢٥٧) بتاريخ ١٣ ربيع ثان سنة ١٠٩٢هـ.
(٥) سجلات الديوان العالى - سجل (١) ص ٢٠١ حجة (٤٠٦) بتاريخ ١٢ رجب سنة ١١٥٥هـ.
(٦) سجلات إسقاطات القرى سجل (٦) ص ٦٦ حجة (١٠٤) بتاريخ ١٩ ربيع الأول عام ١١٦٥هـ.
(٧) محكمة قناطر السباع سجل (١٥٢) ص ١ حجة (٢) بتاريخ ١٠ ربيع الأول سنة ١١٧٨هـ وقد توفى
والده قبل عام ١١٩٥هـ كما تشير إلى ذلك الحجة الواردة فى صفحة ٨٢ من سجل إسقاطات القرى
رقم (١٧) بتاريخ ١٣ رجب ١١٩٥هـ.
(٨) محكمة مصر القديمة سجل (١١١) ص ٦٨ حجة (١٧٤) بتاريخ ١٠ رجب عام ١١٩٨هـ.
(٩) سجل إسقاطات القرى رقم (١٦) ص ١٥٣ حجة بتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ١١٩٣هـ.
(١٠) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص ١٩٤ حجة بتاريخ ٤ ذى الحجة سنة ١١٩٤هـ.
(١١) المحكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص ٥ حجة (٨) بتاريخ ٩ ذى القعدة سنة ١٢٠٤هـ.

المرحوم على الصراف^(١).

وكسائر أصحاب الحرف والمهن فى المجتمع المصرى^(٢) تجمع الصيارفة فى طائفة خاصة بهم عرفت بطائفة الصيارف. وأول من صادفنا فى سجلات المحكمة من شيوخ هذه الطائفة الحاج عبدالفتاح بن سرور، الذى تولى هذا المنصب فى تاريخ غير محدد وإن كان يقع، على وجه القطع، فيما بينى عامى ١١٤٥هـ (١٧٤١م) و١١٧٢هـ (١٧٥٩م).
فقد أشارت إليه سجلات إسقاطات القرى فى غرة جمادى الآخرة عام ١١٤٥هـ كصراف بخط الدرب الأحمر^(٣)، ثم ظهر اسمه فى هذه السجلات مرة أخرى فى ٢٥ رمضان سنة ١١٧٢هـ وملحقاً به ما يفيد أنه كان شيخاً سابقاً لطائفة الصيارف^(٤) كما ورد اسمه فى سجلات الديوان العالى فى غرة رجب سنة ١١٧٧هـ (١٧٦٤م) مقترناً بوصفه كشيخ سابق للطائفة^(٥).

ومن شيوخ طائفة الصيارف الذين تولوا رئاسة الطائفة قبل عام ١١٦٨هـ (١٧٥٥م) «الاخيارالمكرم الحاج سيد شيخ طائفة الصرافين سابقاً بن المرحوم محفوظ»^(٦).

أما شيخ الطائفة الذى ورد ذكره فى فترة توليه لهذا المنصب فهو «الحاج صالح بن المرحوم الحاج رجب شيخ طائفة الصيارف بمصر حالا» ومعه أيضاً «المكرم الحاج خليل نقيب الطائفة المذكورة» وكان ذلك فى عام ١١٧٧هـ^(٧).

ولا شك أن انضواء الصيارفة تحت لواء طائفة خاصة بهم كان يهدف إضافة إلى رعاية أبنائها الطائفة، لحماية المهنة من شتى أنواع المخالفات التى نبهت إليها كتب الحسبة كما أشرنا إليها آنفاً.

ولدينا من سجلات المحكمة أمثلة لبعض النزاعات التى نشبت بين الصيارفة وعمالهم مثل

(١) المحكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص ١٧٩ حجة (٣٧٥) بتاريخ ١٤ ذى القعدة سنة ١٢٠٤هـ
(٢) الطائفة الحرفية تعنى مجموعة من الأشخاص تمارس نفس النشاط الحرفى فى المدينة ولها إطار تنظيمى يكفلها - انظر حسين مصطفى رمضان طوائف الحرفيين دورهم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى فى مصر الإسلامية - رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة فى الآثار الإسلامية - كلية الآثار - جامعة القاهرة ١٩٨٧ - ص ٤.

(٣) سجل إسقاطات القرى رقم (٣) ص ٦ حجة (١٥).

(٤) سجل إسقاطات القرى رقم (٨) ص ١٠١ حجة (٢٤٥).

(٥) سجل الديوان العالى رقم (٢) ص ٧ حجة (٩).

(٦) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص ١٠٩ حجة (٢٣٤) بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١١٦٨هـ.

(٧) سجل الديوان العالى رقم (٢) ص ٧ حجة (٩) بتاريخ غرة رجب ١١٧٧هـ.

تلك التى حدثت بين يوسف بن على المغربى البدوى من أهالى ناحية حانوت والصيرفى الذمى عبدالله اليهودى ولد الذمى داود الربان الصراف بخط باب الفتوح، إذا أنكر الأخير أنه استلم من المدعى الأول مبلغ أربعة دنانير ومائة نصف فضة مقاصيص، ولما لم يكن للمدعو يوسف البدوى بينة تثبت دعواه فقد التمس يمين الصراف اليهودى الذى أقسم أمام القاضى الحنبلى «بالله العظيم الذى لا إله إلا هو منزل التوراة على قلب نبيه موسى عليه وعلى سائر الأنبياء أفضل الصلاة والسلام أنه ما تعدا عليه ولا أخذ منه الأربعة دنانير المذكورة ولا الماية نصف المقاصيص المذكورة» مما أوجب على القاضى أن ينسب المدعى إلى عدم التعرض للصيرفى^(١).

وبغض النظر عن مثل هذه المخالفات التى كان يرتكبها الصيارف، فقد لعب هؤلاء أدواراً إضافية غير القيام بتبديل النقود الذى يشار اليه فى وثائق المحكمة بثلاثة ألفاظ متواليات «نقد وعدد ووزن»^(٢) أو «نقادة وعدد ووزن»^(٣) وكانوا يقومون بتوريد الذهب إلى دار الضرب، كما جاء فى قانون نامة، الذى رغم تجريمه وتحريمه لقيام الصيارفة بتوريد الذهب، إلا أنهم استمروا فى إيراد الذهب لدار الضرب كما يظهر من الوثيقة رقم (٢) بالملاحق التى خاطبهم فيها صاحب عيار دار الضرب بوصفهم موردين للذهب والفضة^(٤).

كما كانت السلطات تعمل عليهم فى مقاومة تزييف العملة، فعندما نودى فى عام ١٢٠٣هـ (٨-١٧٨٩م) بإبطال التعامل بالزيوف المغشوشة والذهب الناقص أوجبت الحكومة على الصيارفة أن يتخذوا مقارض يقطعون بها الدراهم الفضة المنحسة والذهب المغشوش الخارج^(٥).

ومهما يكن أمر هذه المهام الفرعية، فقد كان للصيارفة دورهم الخطير فى تيسير عمليات البيع والشراء المختلفة عبر حوانيتهم التى انتشرت فى تضاعيف أسواق القاهرة المعروفة، حتى ليعد تواجد حوانيت الصرافين فى خط بعينه دلالة فى حد ذاتها على الازدهار التجارى لهذا الخط.

(١) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ٩٦ حجة (٤٦١) بتاريخ ١٥ شوال سنة ١٠٩٢هـ.

(٢) سجل إسقاطات القرى رقم (٤) ص ٣ حجة (٤)، بتاريخ ١٤ ذى القعدة عام ١١٥٩هـ.

(٣) سجل إسقاطات القرى رقم (٣) ص ١٩٢ حجة (٦١٨)، بتاريخ ١٨ جمادى الآخرة عام ١١٤٦هـ.

(٤) سجلات الديوان العالى سجل (٢) ص ٧ حجة (٩) بتاريخ غرة رجب عام ١١٧٧هـ.

(٥) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٥٣.

التوزيع الجغرافى للصيارف بالقاهرة:

تُظهر وثائق المحكمة أن الصرافين لم ينقطعوا عن التواجد بكثافة ظاهرة فى المقر التقليدى لهم منذ العصر المملوكى وهو خط الصاغة وما حوله من أخطاط فى الجزء الشمالى من القاهرة الفاطمية. وقد اكتسب هذا الخط اسمه من «سوق الصاغة»، الكائن تجاه المدارس الصالحية بخط بين القصرين وكانت مطبخا للقصر الفاطمى يخرج إليه من باب الزهومة وهو الباب الذى هدم وبنى مكانه قاعة شيخ الحنابلة من المدارس الصالحية وقد كانت الصاغة فى عصر المماليك وقفا على المدارس الصالحية، وقفها الملك السعيد بركة خان المسمى بناصر الدين محمد ولد الملك الظاهر ركن الدين بيبس البندقدارى على الفقهاء المقررين بالمدارس الصالحية^(١).

ويتطابق الوصف الجغرافى الذى أعطاه المقرئ لسوق الصاغة فى القرن ٩هـ (١٥م) مع ما جاء فى وثائق المحاكم الشرعية من تحديد لخط الصيارف فى القرن ١١هـ (١٧م) والذى وصف بأنه «بالقرب من باب الزهومة تجاه باب الكتبيين»^(٢) وهو ما يعنى أن خط الصاغة هو بعينه «خط الصيارف» وذلك لكثرة ما به من الصاغة والصرافين. وقد لاحظ جومار Jomard أحد علماء الحملة الفرنسية أن تجار الذهب والفضة المسكوكة يتجمعون فى حى واحد وإن ذكر، خطأ، أن اليهود هم فقط الذين يعملون كصرافين^(٣).

وكامتداد لسوق الصاغة أو خط الصيارف، كانت هناك أيضا عطفة الصاغة المقابلة له من ناحية الغرب عبر شارع بين القصرين وهى التى عرفت منذ ولاية الباشا «قرا محمد» (١١١١هـ - ١١١٦هـ)^(٤) بعطفة المقاصيص بسبب قيام الصيارفة اليهود بقص أنصاف الفضة^(٥). ويذكر على مبارك أن شارع المقاصيص هو نفسه حارة العدوى التى تحدث عنها المقرئ فى خطه وأنه أصبح فى القرن ١٣هـ (١٩م) شارعا يسكنه الصواغ والحكاكون والصيارف ومركبو الأحجار الجوهريّة وأكثر ما يسكنه اليهود ويعرف بشارع المقاصيص وأن بأوله جامع محمد بيك تغرى بردى الذى يعرف هو أيضا بجامع المقاصيص^(٦). وطبقا لجومار فإن صرف النقود كان يتم فى العديد من الوكالات بخط الصاغة أو الصيارف

(١) المقرئ: الخطط ج ٢ ص ١٠٢.

(٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٦١) ص ١٤٩ حجة (٥٦٣) بتاريخ ٧ ربيع ثان عام ١٠٤١هـ.

(٣) جومار: وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل - ص ٩٦، والواقع أن الصيارفة المسلمين عملوا، كما سترى، فى كثير من أسواق القاهرة وحتى فى سوق الصاغة.

(٤) تولى قرا محمد باشا ولاية مصر فى الفترة ما بين ١٤ ربيع ثان ١١١١هـ وغرة رجب سنة ١١١٦هـ - انظر: أحمد شلبى عبد الغنى المصرى: أوضح الإشارات ص ٢٠٦ هامش الحق.

(٥) أحمد الدمرداش كتحدا عزبان: كتاب الدرة المصانة فى أخبار الكنانة - ص ٦٤.

(٦) على مبارك: الخطط الجديدة لمصر القاهرة - ج ٢ ص ٢١-٢٢.

وأن الوكالة التي يكثر تردد الناس عليها لهذا الغرض هي وكالة الملا بالمقاصيص^(١)،
وصرافوها من اليهود كما يفهم ضمناً من وصفه وربما كانت هي ذاتها «وكالة الصيارف بخط
المقاصيص» التي ورد اسمها في وثاق المحكمة^(٢).

ومن بين أسماء الصرافين الذين عملوا بخط الصاغة، «مناحم بن إلبا بن إسحق اليهودي
الربان الصيرفي بالصاغة»^(٣). ومناحم بن مسعود بن موسى اليهودي الربان الموجي المعروف
بالسلاتي الصيرفي تجاه باب الصاغة^(٤) و«أحمد بن مزروع بن أحمد الصيرفي بالصاغة»^(٥)
و«الزيني عثمان بن الشمسي محمد علاء الدين العقرباني الصراف بسوق الصاغة»^(٦).
و«الحاج منصور بن الحاج حسام الدين بن الحاج أحمد البكري البرلسي الصراف بسوق
الصاغة»^(٧) و«المعلم إسحق بن يعقوب بن إسحق المعروف بابن الكنتر الصيرفي
بالصاغة»^(٨). والزيني منصور بن الحاج حسام الدين محمد البولاق الصيرفي بالصاغة^(٩)
و«الشمسي محمد بن أحمد المليح الصراف بالصاغة»^(١٠) و«الحاج إبراهيم الصراف بخط
الصاغة بن المرحوم الحاج أحمد»^(١١) و«المكرم على الصراف بخط الصاغة بن المكرم الحاج
محمد علام الصراف»^(١٢) و«أصلان الأمراض الصراف بخط الصاغة»^(١٣) و«المكرم الأمل
زين الدين الصراف بخط الصاغة»^(١٤).

(١) جومار: وصف مدينة القاهرة - ص ٢٩٢، وقد تحولت هذه الوكالة في القرن ١٩م إلى بيع الفحم - على
مبارك: الخطط ج ٢ ص ٢٢.

- (٢) سجلات القسم العربية سجل (١٧) حجة (٣٤٥) بتاريخ ١٤ شوال سنة ١٢٠١هـ.
(٣) محكمة بولاق سجل (١) ص ٤٧ حجة (٢٨) بتاريخ ١٦ رمضان سنة ٩٤٣هـ.
(٤) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٤٠) ص ١١ حجة (٥٠) بتاريخ ١٧ جمادى الأولى سنة ٩٤٣هـ.
(٥) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ٢٨ حجة (٧٦) بتاريخ ٨ جمادى الآخرة سنة ١٠٠٨هـ.
(٦) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ٢٨٠ حجة (٧٠١) بتاريخ ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٠١٥هـ.
(٧) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ٢٨١ حجة (٧٠٣) بتاريخ ٥ رجب سنة ١٠١٥هـ.
(٨) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ٣٦٢ حجة (٨٥٠) بتاريخ ٩ ذى الحجة سنة ١٠١٦هـ.
(٩) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ٥٢٣ حجة (١٢١٤) بتاريخ ٢ شعبان سنة ١٠١٧هـ.
وسبق أن ورد اسمه مختصراً «الزيني منصور حسام الدين الصيرفي بالصاغة» في سجلات هذه المحكمة -
حجة (٨٠٦) ص ٣٣٤ بتاريخ ١٨ ذى القعدة سنة ١٠١٦هـ.
(١٠) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص ١٨٨ حجة (٤٨٨) بتاريخ ١٤ رجب سنة ١٠٢٦هـ.
(١١) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص ١٥٤ حجة (٣٣٩) بتاريخ ١٨ جمادى الأولى سنة ١١٦٨هـ.
(١٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص ٥ حجة (٨) بتاريخ ٩ ذى القعدة سنة ١٢٠٣هـ.
(١٣) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص ٦٣ حجة (١٢٣) بتاريخ غاية ذى الحجة سنة ١٢٠٣هـ.
(١٤) محكمة جامع الزاهد سجل (٧٠١ مكرر) ص ٢١ حجة (٥٠) بتاريخ غاية ذى الحجة سنة ١٢١١هـ.

الصرافون بأخطاط قصبة القاهرة :

المعنى بقصبة القاهرة هنا ذلك الشارع الذى يقسم بامتداده من الشمال إلى الجنوب مدينة القاهرة الفاطمية وظواهرها بدءاً من أول الحسينية إلى المشهد النفيسى، وكانت هذه القصبة فى العصر الفاطمى تمتد من باب الفتوح شمالاً إلى باب زويلة جنوباً، ولا يسمح فيها بمرور حمل تبن ولا حمل حطب ولا يسوق أحد فرساً بها ولا يمر بها سقاء إلا وراوئته مغطاة^(١)، ثم ظهرت بها الأسواق منذ نهايات العصر الفاطمى حتى إن المقرئى أحصى منها سبعة عشر سوقاً فيما بين باب الفتوح وباب زويلة إضافة إلى ظواهرهما^(٢).

وعلى الرغم مما مرت به البلاد من أزمات اقتصادية فى العصرين المملوكى والعثمانى فقد ظلت قصبة القاهرة محتفظة بطابعها التجارى إلى منتصف القرن الماضى، حتى إن على مبارك يصفها بأنها لم تنزل محلاً للمواكب والزينات والوقدات وبها أعظم محال التجارة ولا يوجد غيرها من البيع والشراء مثل ما يوجد بها فى جميع فصول السنة ومع تجدد شوارع كثيرة فى جهات مختلفة من مصر لم يخل ذلك بعماريتها والرغبة فيها ورواج أسواقها فيوجد بها على الدوام البضاعة المصرية والشامية والهندية والفرنجية وغيرها من كافة الأنواع^(٣).

وسنبداً هنا بالإشارة إلى تواجد الصرافين بأخطاط وأسواق شمال القاهرة وما يجاورها شرقاً وغرباً داخل حدود القاهرة الفاطمية ونتبع ذلك بالحديث عن جنوب القصبة وما يتفرع منها وننتهى إلى بيان الأخطاط التى عمل بها الصرافون فى ظاهر القاهرة الغربى.

١- خط باب الفتوح، وهو أول ما يصادفنا فى قصبة القاهرة داخل أسوارها الشمالية من ناحية باب الفتوح الذى شيده بدر الجمالى فى القرن ٥ هـ (١١ م)، وبهذا الخط سوق شهيرة هى سوق باب الفتوح التى استحدثت فى أوائل الحكم الأيوبرى عندما سكن الأمير قراقوش بحارة بهاء الدين، وتمتد السوق من عند هذه الحارة جنوباً إلى الباب شمالاً، وكان السوق معمور الجانبين فى العصر المملوكى «بحوانيت اللحامين والخضريين والغاميين والشرابحية وغيرهم وهو من أجل أسواق القاهرة وأمرها يقصده الناس من أقطار البلاد لشراء اللحم والضأن والبقر والمعز ولشراء أصناف الخضروات»^(٤).

أما فى العصر العثمانى، فقد كان بهذا الخط نشاط اقتصادى ملحوظ بحكم موقعه

(١) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ١٠٧.

(٢) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ٩٥-١٠٠.

(٣) على مبارك: الخطط الجديدة - ج ٢ ص ١٠.

(٤) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ٩٥.

القريب من حي الحسينية حيث توجد السلخانات وما يرتبط بها من طوائف الجزارين التي نشأت في ذلك الحى^(١)، إضافة إلى أسواق الحسينية العامرة^(٢).

كما كان جزءاً كبيراً من حركة المرور بين القاهرة وميناء بولاق يمر بظاهر باب الفتوح ولذا نجد بالقرب من هذا الباب وكالة للحمير وسيلة المواصلات الرئيسية آنذاك^(٣) وقد ذكر على مبارك أنه يوجد بشارع باب الفتوح خمس وكالات منها اثنين لربط الحمير هما وكالة النيل ووكالة ابراهيم الأرنؤوطى، واثنين لبيع وقلبى الحمص وهما وكالة مصطفى الشورى ووكالة سيدنا الحسين، أما الوكالة الخامسة فهي وكالة الثوم المعدة لبيعه، إضافة إلى ثلاث جباسات^(٤).

ومن الصرافين بخط باب الفتوح عبدالله اليهودى ولد الذمى داود الربان، وكان حانوته بجوار مدفن السيدة عائشة الطوخية^(٥).

وإذا ما اتجهنا صوب الجنوب فإننا سنقابل خط بين القصرين وخط البيمارستان المنصورى الذى يعد من جملة خط بين القصرين. وهذا الخط أعمر أخطاط القاهرة وأنزهها كان يمر فيه بالعصر المملوكى أعيان وأماثلهم فى الليل مشاة لرؤية ما هناك من السرج والقناديل ولرؤية ما تشتهى الأنفس وتلد الأعين^(٦). وقد عرف هذا الخط فى نهاية العصر العثمانى بالنحاسين لوجود عدة دكاكين من الجانبين لبيع النحاس (وهى مازالت أى التسمية مستخدمة إلى الآن) ومن وكالات هذا الخط وكالة خان اللونة وهى معدة لبيع الدهانات وغيرها^(٧).

ونجد فى وثائق المحكمة ذكراً لصرافين عملوا بهذا الخط، من أمثال «المكرم الحاج عودة بن الحاج على الصراف بخط البيمارستان المنصورى^(٨)» و«السيد الشريف عبدالرحمن الصراف بخط بين القصرين بن المرحوم محمد رمضان»^(٩).

(١) أندريه ريمون: فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية - ص ٢٧٢.

(٢) عن أسواق الحسينية انظر أمل أحمد أمين المصرى: حى الحسينية فى العصرين المملوكى والعثمانى - رسالة ماجستير مخطوطة بكلية الآثار جامعة القاهرة - بإشراف د. عبدالدام ود. رأفت البراوى - القاهرة ١٩٩٠.

(٣) أندريه ريمون: فصول من تاريخ القاهرة ص ٥٥.

(٤) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢ ص ٨.

(٥) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ٩٦ حجة (٤٦١) بتاريخ ١٥ شوال سنة ١٠٩٢هـ.

(٦) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ٢٨.

(٧) على مبارك: المرجع السابق ج ٢ ص ١١-١٢.

(٨) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥١٩) ص ١٢ حجة (٣١) بتاريخ ٢٥ جماد الأولى ١١٥٥هـ.

(٩) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص ٢٦٠ حجة (٥٤٢) بتاريخ ٢٢ ربيع ثان سنة ١٢٠٥هـ.

وإلى الشرق من القصبة الشمالية وبمحاذاتها تماماً نجد عدداً لا بأس من الصرافين الذين توزعوا بين أخطاط هذا الجزء من القاهرة الفاطمية بصورة تعكس على المستويين الجغرافى والتاريخى منحنى التطور العمرانى فى هذه المنطقة خلال العصر العثمانى ، وهو منحنى يعد فى حد ذاته استطراداً منطقياً لتطورها فى العصر المملوكى .

ويبدأ هذا الخط العمرانى ، كما هو الحال فى القصبة ، من الشمال بأحد أبواب القاهرة الفاطمية وهو باب النصر الذى اتصلت العمارة بين داخله وخارجه منذ الثلث الأول من القرن ٧هـ (١٣م) . وقد كان خارج هذا الباب فضاء فى العصر الفاطمى وليس فيه سوى مصلى العيد ، وعندما توفى الوزير الفاطمى بدر الجمالى وبنى له تربة خارج باب النصر أخذ أهل الحارات خارج باب الفتوح فى بناء التراب حول قبر الجمالى . فلما كان عام ٧٣٢هـ شيد الأمير سيف الدين الحاج آل ملك جامعاً وحماماً وداراً فى هذه الجهة فتزايد العمران بها وأصبح فيها أيام المقرئى سبعة أسواق جليلة منها سوق اللفت وسوق زاوية الخادم وسوق جامع آل ملك وسوق السناطة وسوق أبى ظهير وسوق العرب^(١) .

وشارع باب النصر يعرف أيضاً بشارع الجمالية أوله من باب النصر شمال القاهرة وينتهى إلى السكة الحديد تجاه المشهد الحسينى^(٢) . وقد شهد حى الجمالية عند نهاية القرن ١٧م وبداية القرن ١٨م ازدهاراً ملحوظاً ، وهو عائد ولا ريب إلى ازدياد واتساع النشاط الاقتصادى للتجار الشوام بالقاهرة وإلى رواج تجارة البن والتوابل ، وقد كان هذا الازدهار أحد الملامح البارزة فى التاريخ الحضري للمدينة أثناء الحكم العثمانى^(٣) .

وكان من أثر إنشاء العديد من المنشآت التجارية بهذا الحى أن تعرضت بنيته لتغير مضطرد ، فقد شيدت وكالة ذو الفقار كتحدا مستحفظان فوكالة^(٤) وسبيل أودا باشى وسبيل^(٥) وكتاب أودا باشى فى عام ١٠٨٤هـ (١٦٧٣م) . وفى عام ١١٠٦هـ (١٦٩٤م) أنشئت وكالة وسبيل عباس أغا^(٦) ثم وكالة بازرعة ووكالة الكخيا وفى عام ١١٥٧هـ

(١) المقرئى : الخطط ج ٢ ص ٨-١٣٩ ، وكان بخارج باب النصر رقعة أيضاً ورد ذكرها فى وثائق محكمة

جامع الحاكم سجل (٥٧٢) حجة ١٩١ بتاريخ شهر صفر سنة ١٠٩٢هـ .

(٢) على مبارك : الخطط الجديدة ج ٢ ص ٦٥ .

(٣) أندريه ريمون : فصول من تاريخ القاهرة - ص ٧٤ .

(٤) أثر رقم (١٩) .

(٥) وهو بحارة البيضة - أثر رقم (١٧) .

(٦) أثر رقم (٣٩٦) .

(١٧٤٤م) سبيل وكتاب عبدالرحمن كتخذوا وفي حوالى عام ١١٥٨هـ-١٧٤٠م) وكالة وزواية محسن رضوان^(١).

ومن أهم أخطاء الجمالية خط وكالة الصابون الذى يمتد من باب النصر إلى قراقول (نقطة شرطة) الجمالية بأول شارع وكالة التفاح^(٢)، وعرف بهذا الاسم نسبة لوكالة الصابون من أجل بيع الصابون بها وهى فى الأصل وكالة قوصون التى ذكرها المقرئى^(٣). وكانت هذه الوكالة من أهم المنشآت التجارية بالقاهرة، وكانت مخصصة للتجار الشوام ينزلون فيها ببضائع بلادهم من الزيت والشيرج والصابون والدبس والفسق والجوز واللوز والخرنوب والرب ولكنها تأثرت باضطراب أحوال الشام بعد غزو تيمورلنك لها عام ٨٠٣هـ^(٤)، وانتهى بها الأمر فى العصر العثمانى إلى تخصصها وفى بيع الصابون وحده^(٥). ويعد خط خليل الطبلأوى من جملة حى الجمالية، وبه درب الطبلأوى الذى يضم دار محمود محرم أو المسافر خانة^(٦). وينتهى خط الجمالية بخط المشهد الحسينى الذى يضم شارع سيدنا الحسين وأوله من مسجد الحسين شمالاً إلى شارع السكة الجديدة جنوباً وعرف بهذا الاسم لأن به ضريح الإمام الحسين، ثم شارع المشهد الذى بدأ من آخر شارع سيدنا الحسين بلصق سبيل الشورىجى وينتهى عند أول شارع الباب الأخضر وبه وكالة الضانى^(٧) ويعكس التواتر التاريخى لأسماء الصرافين بخط الجمالية مدى تكاثف الحركة التجارية به منذ منتصف القرن ١٢هـ (١٨م)، تلك الحركة التى بدأت حثيثة الخطى فى القرن السابق له. ونعرف من هؤلاء الصرافين، «الحاج جبارة بن عجلان الصراف بخط وكالة الصابون»^(٨) و«المكرم اسماعيل الصراف بخط الجمالية بن المرحوم محمد البليسى»^(٩) و«المكرم الحاج سليمان بن المرحوم الحاج داود الصراف برأس وكالة الصابون الكاينة بخط

(١) أندرية ريمون: المرجع السابق ص ٧٥.

(٢) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢ ص ٦٥.

(٣) المرجع السابق ج ٢ ص ٧٠.

(٤) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ٩٣.

(٥) ذكر أندرية ريمون (المرجع السابق ص ٧٥) أن وكالة الصابون أنشئت عام ١١٥٨هـ (١٧٤٥م) وهو خطأ تشهد به وثائق المحكمة التى تشير كما سنرى لاحقاً إلى وجود وكالة الصابون منذ عام ١٠٩١هـ

(٦) (١٦٨٠م) على أقل تقدير.

(٧) د. عبدالرحمن زكى: القاهرة ص ٢٤٠.

(٨) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢ ص ٧٧، ٧٩.

(٩) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ٢٣ حجة (١١٠) بتاريخ ٦ ذى الحجة سنة ١٠٩١هـ.

(٩) سجل القسم العسكرية رقم (١٥٠) ص ١٩٣ حجة (٣٢٤) بتاريخ غاية جمادى الثانية سنة ١١٥٤هـ.

الجمالية»^(١) و«المكرم الحاج أحمد بن المرحوم حسن الصريف بالجمالية»^(٢) و«المحترم الحاج خضر الصراف بخط باب النصر»^(٣) و«المكرم الحاج أحمد الصراف بخط باب النصر»^(٤) وأيضاً «الحاج محمد بن محمد رمضان الصراف بخط الجمالية»^(٥) و«الحاج محمود الصراف بخط المشهد الحسيني وشيخ طائفة الجلابة في الرقيق سابقاً»^(٦) و«المكرم الحاج صالح الصراف بخط خليل الطبلاوي»^(٧) و«المكرم مصطفى الصراف بخط الجمالية ابن المرحوم الحاج سليمان اللدادى»^(٨) و«الحاج أحمد الصراف بخط المشهد الحسيني بن المرحوم مصطفى»^(٩) و«الحاج إبراهيم الصراف بخط الجمالية بن المرحوم الحاج محمد رمضان»^(١٠).

وإضافة إلى خط الجمالية وما تفرع منه، فقد كانت هناك، مجموعة من الأخطاط التي اشتهرت منذ العصر المملوكي بأسواقها العامرة وجميعها يقع إلى الشرق من القصبة الشمالية وبالتحديد إلى الجنوب من خط الصاغة، وهى خط الخراطيين وخط الصنادقيين الذى ينتهى عند خط الجامع الأزهر، إلى جانب خان الخليلي.

وبخط الخراطيين سوق قديمة أشار إليها المقرئ في خطه، على أنها كانت فى العصر الفاطمي تعرف بعقبة الصباغين ثم بسوق القشاشين وكانت فيما بين دار الضرب والوكالة الآمرية وبين المارستان وأصبح هذا السوق سوقاً لخراطة الأخشاب فى العصر المملوكي، حافلاً بالحوانيت المعدة لبيع المهد الذى يربى فيه الأطفال وحوانيت الخراطيين وصناع السكاكين وصناع الدوى، وكانت بعض حوانيت السوق وقفاً على مدرسة جمال الدين الأستاذار وتربة الناصر فرج بن برفوق بخارج باب النصر^(١١).

- (١) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص ٢٢ حجة (٥٠) بتاريخ ٢٤ شعبان سنة ١١٦٧هـ.
- (٢) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص ٤٠ حجة (٨٨) بتاريخ ١٤ شوال سنة ١١٦٧هـ.
- (٣) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص ١٠٢ حجة (٢١٩) بتاريخ ٩ صفر سنة ١١٦٨هـ وكذلك فى ص ١٧٧ حجة (٣٣٩) بتاريخ ١٥ رجب سنة ١١٦٨هـ.
- (٤) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص ١٣٤ حجة (٢٨٨) بتاريخ ١٨ ربيع ثان سنة ١١٦٨هـ.
- (٥) سجل إسقاطات القرى رقم (٨) ص ٦ حجة (١٢) بتاريخ غرة رجب سنة ١١٧٢هـ.
- (٦) محكمة بابي سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص ٣٠٣ حجة (٧٩١) بتاريخ ٨ ذى الحجة سنة ١١٨٥هـ.
- (٧) سجل إسقاطات القرى رقم (١٦) ص ١٨٩ حجة بتاريخ ٨ ربيع ثان سنة ١١٩٣هـ.
- (٨) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص ٣٨ حجة بتاريخ ١٦ ذى القعدة سنة ١١٩٧هـ.
- (٩) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ١٥٣ حجة بتاريخ ١٣ ذى الحجة سنة ١١٩٩هـ.
- (١٠) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص ٥٢ حجة (١٠١) بتاريخ ١٨ صفر سنة ١٢٠٤هـ وأشرنا آنفاً إلى شقيق له بنفس الخط.
- (١١) المقرئ: الخطط ج ٢ ص ١٠٣.

أما سوق الصناديق فهو تجاه المدرسة السيوفية وكان موقعه من جملة المارستان ثم عرف في زمن المماليك بفندق الدبابليين وأيضاً بسوق الصناديق حيث كانت تباع فيه الصناديق والخزائن والأسرة مما يعمل من الخشب^(١)، وهو ينتهي شرقاً عند الجامع الأزهر، وكان به إلى منتصف القرن الماضي عدة وكائل أهمها وكالة السحاحير ووكالة الجلابة من إنشاء السلطان الغورى ووكالة الصناديق ووكالة وقف المناطيلي ووكالة السقط ووكالة إسماعيل افندى ووكالة السلطان إينال اليوسفى ووكالتان من إنشاء جوهر اللالا ووكالة محمد بيك أبى الذهب^(٢).

كما كان خط الجامع الأزهر حافلاً بالحركة التجارية والعمرانية، فبه الجامع الأزهر بمدرسيه وطلبة العلم من شتى الأقطار الإسلامية التي تركت أثرها على تسميات أروقة الجامع^(٣)، فضلاً عن ثلاثة وكائل هي وكالة فتوح بك ووكالة وقف الدرندلى ووكالة قايتباى تجاه باب الشوام^(٤)، وعلى مقربة من الجامع وبشارع التبليطة كانت هناك أيضاً وكالة الغورى التي أنشأها السلطان الغورى فيما بين سنتي ٩٠٩ و ٩١٠ هـ (١٥٠٤-١٥٠٥ م)^(٥).

ومن الأسواق التي كانت بهذه الناحية من القاهرة، سوق خان الخليلي، وكان موقعه تربة القصر الفاطمي الشرقي التي فيها قبور الخلفاء الفاطميين المعروفة بتربة الزعفران. وقد أنشأ هذا الخان الأمير جهار كسى الخليلي أمير اخور الملك الظاهر برقوق بعدما نبش قبور الموتى وأخرج عظامهم إلى المزابل، وجعله وقفاً على عمل خبز يفرق بمكة على الفقراء وإن صار يحمل مالاً إلى مكة بدءاً من عام ٨٠٦ هـ^(٦).

وقد أمر السلطان الغورى في ربيع الآخر سنة ٩١٧ هـ - ١٥١٠ م) بهدم خان الخليلي وأنشأ مكانه حوانيت ورباعاً ووكالات يؤدي إليها ثلاث بوابات^(٧). وكان بهذا الخان في العصر العثماني عدد كبير من تجار الأتراك والتجار الأجانب الذين يمتلكون محلات في خان

(١) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ١٠٢.

(٢) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢ ص ٨٥.

(٣) والرواق عبارة عن غرفة أو مجموعة غرف يقيم فيها جماعة من طلاب جهة واحدة أو جهات مختلفة بعضها أروقة مخصصة للبلاد المصرية والبعض الآخر للغرباء كرواق الأتراك والمغاربة والشوام... انظر د.

عاصم الدسوقي مجمع علماء الأزهر في مصر القاهرة ١٩٨٠ ص ٣٦، ٣٤.

(٤) على مبارك: المرجع السابق ج ٢ ص ٩٢.

(٥) د. حسن الباشا: مدخل إلى الآثار الإسلامية - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٩ م - ص ١٩٤.

(٦) المقرئى: الخطط: ج ٢ ص ٩٤.

(٧) د. حسن الباشا: المدخل ص ١٩٩.

الخليلى رغم عدم استقرارهم فى القاهرة معظم الوقت^(١).

أما الصرافون بهذه الأسواق والأخطاط، فمنهم «أخترم محسن بن حسين الصيدلانى الخلفانى ينبعى الصراف الآن بخان الخليلى»^(٢) و«المكرم سليمان بن الحاج يوسف الصراف بخط الجامع الأزهر»^(٣) و«الحاج حسن الصراف بخط الأزهر»^(٤) و«المكرم الحاج محمد بن المرحوم عمر الصراف بخط الخراطين»^(٥) و«الحاج حسن بن المرحوم خليل الصراف بخط خان الخليلى»^(٦) و«المكرم الحاج على الصراف بخط الجامع الأزهر ابن المرحوم الحاج حسن خاطر»^(٧) و«المكرم محمد الصراف بخط الأزهر ابن المرحوم الشيخ حجازى»^(٨) و«المكرم الحاج ابراهيم الصراف برأس خان خليلى ابن المرحوم مصطفى البليسى»^(٩). و«السيد الشريف أحمد الصراف بخط الصناديق»^(١٠).

ذلك عن الجانب الشرقى للقنصة الشمالية، أما الجانب الغربى، من القاهرة الفاطميين فقد عثرنا على أسماء لصرافين اتخذوا من سوق أمير الجيوش وهو السوق الذى برأس حارة برجوان ويمتد إلى رأس سويقة أمير الجيوش وهى من أكبر أسواق القاهرة فى عصر المماليك، وكانت حافلة بحوانيت الملابس كحوانيت الرفائين والحياكين والغريين والبزازين والخلعيين، إضافة إلى عدة من بياعى الأقباع^(١١). ويطلق العامة عليها «سويقة مرجوش» وكان بها فى العصر العثمانى عدة وكالات أحصى منها على مبارك ١٤ وكالة^(١٢) مما يومى إلى ازدهار النشاط التجارى فى هذا الخط.

(١) علماء الحملة الفرنسية: وصف مصر - ج ١ ص ٢٠.

(٢) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢٠) ص ٥٣ حجة (٢٥٧) بتاريخ ١٣ ربيع ثان سنة ١٠٩٢هـ.

(٣) مبيعات الباب العالى سجل (١٨٥) ص ٩٣ حجة (٤٨٩) بتاريخ ١٨ صفر سنة ١١١٤هـ.

(٤) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٤) ص ٣٥٥ حجة (٨٧٨) بتاريخ ٢٠ شوال ١١٣٥هـ، ولعله هو نفسه الذى أشير إليه باسم الحاج حسن بن حافظ الصراف بخط الجامع الأزهر - سجل إسقاطات القرى

رقم (٣) ص ٦٦ حجة ٨٥ بتاريخ ١٤ شوال سنة ١١٤٥هـ.

(٥) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٧) ص ٤٠ حجة (١٠٧) بتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ١١٤٥هـ.

(٦) سجل إسقاطات القرى رقم (٣) ص ٤ حجة (٨) بتاريخ ١٢ ربيع ثان سنة ١١٤٥هـ.

(٧) مبيعات الباب العالى سجل (٢٦٣) ص ٢٤ حجة (٣٦) بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى سنة ١١٧٧هـ.

(٨) سجل إسقاطات القرى رقم (١٧) ص ١٧ حجة بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة سنة ١١٩٥هـ.

(٩) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ٢٥٦ حجة بتاريخ ٢٢ صفر سنة ١٢٠٠هـ.

(١٠) محكمة الصالحية سجل (٥٣٤) ص ٧١ حجة (١٤٥) بتاريخ ٢٧ صفر سنة ١٢٠٤هـ.

(١١) المقرئى: الخطوط ج ٢ ص ١٠١.

(١٢) على مبارك: الخطوط الجديدة لمصر القاهرة - ج ٣ ص ٢٤.

ومن صيارفة هذا السوق «المكرم الحاج على بن المرحوم الحاج عمر درغام الصراف برأس سوق أمير الجيوش»^(١) و«فخر أمثاله الحاج عبيد بن المرحوم الحاج عمر الصراف برأس سوق أمير الجيوش»^(٢) ولعله شقيق الأول.

وإذن ما يهمننا شطر باب زويلة، فإننا سنجد عدداً كبيراً من الصرافين الذى عملوا فى خدمة عمليات التبادل التجارى المزدهرة فى هذا الجزء من قصبة القاهرة داخل وخارج باب زويلة.

ففى هذا الجزء من القصبة نجد خط الغورية، وبه شارع الغورية المنسوب لعمائر السلطان الغورى بهذه المنطقة وهو من أعظم شوارع القاهرة وأبهجها وهو عامر دائماً وبه الخانات والحوانيت والوكائل المشحونة بالبضائع^(٣).

وكانت الغورية فى بداية العصر العثمانى، كما لاحظ ليون الأفريقى مليئة بحوانيت بائعى القماش، حيث كانت تباعاً أنواع القماش من نسيج الموصل وبعليك^(٤)، وظلت محافظة على وضعها كأكبر سوق للأقمشة بالقاهرة فى القرن ١٢هـ (١٨م)^(٥).

ويحاور شارع الغورية، شارع التربيعة وشارع الفحامين الذى يسكنه كثير من العطارين^(٦) وكثير من تجار المغاربة الذين يبيعون الطرايش والبطانيات والأحزمة ونحو ذلك، وبها وكالتان إحداهما معدة لبيع أصناف العطارة ونحوها والأخرى لبيع أصناف البضائع المغربية^(٧).

وإلى الشرق من الغورية خيطان من أعمر أخطاط القاهرة المشتغلة بالتجارة وهما خط البندقيين وخط الحمزاوى.

وخط البندقيين كان يعرف قديماً باصطبل الجميزة أحد إصطبلات الخلفاء الفاطميين فلما

(١) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٤) ص ٤٢٠ حجة (١٠٥٥) بتاريخ ١٦ رجب سنة ١١٣٦هـ وقد ورد اسمه مرة أخرى فى سجلات هذه المحكمة على أن شهرته هى درغام وهو ما جعلنا نرجح انه شقيق للحاج عبيد بن عمر - محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٧) ص ١٢٨ حجة (٣١٤) بتاريخ ٢٨ من جمادى الأولى سنة ١١٤٦هـ.

(٢) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٧) ص ١١٤ حجة (٢٨٩) بتاريخ ٢٢ ربيع الأول سنة ١١٤٦هـ.

(٣) على مبارك: الخطط الجديدة - ج ٢ ص ٢٥.

(٤) د. عبدالرحمن زكى: القاهرة ص - ١٩٦.

(٥) أندريه ريمون: فصول من تاريخ القاهرة - ص ١٧.

(٦) ورد بالمحكمة أسماء العديد من العطارين بالفحامين منهم على سبيل المثال «الشيخ على العطار بسوق الفحامين»

- محكمة الصالحية النجمية سجل (٥١٩) ص ٥٩ حجة (١٣٩) بتاريخ ١١ شعبان سنة ١١٥٥هـ.

(٧) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٣ ص ٣٨-٦.

زالت دولتهم اختط وصارت فيه مساكن وسوق به عدة دكاكين لعمل قسي البندق فعرف الخط بالبندقانيين لذلك ، كما كان يعرف بسوق بئر زويلة وبه أيضاً كثير من أرباب المعاش المعدين لبيع المأكولات ورغم أن هذا الخط قد احترق في عام ٧٥١هـ (١٣٥٠م) في جملة الحرائق التي عمت القاهرة ونسبت للنصارى^(١) ، إلا أنه عاد للازدهار تدريجياً واحتفظ بتسميته في العصر العثماني بالرغم من اقامة جملة من العطارين وغيرهم به ، في عدة وكائل ودكاكين منها وكالة الإبر ويقال لها وكالة العقبي وهي معدة لبيع العطارة ونحوها ومنها أيضاً وكالة خان سعيد^(٢) .

وشهد خط البندقيين في العصر العثماني تركيز عدد من الزياتين في حوانيته^(٣) . ويتصل بخط البندقيين ، خط الحمزاوى ، وهو منسوب إلى جانب الحمزاوى أحد أمراء السلطان سليم بن عثمان لما أنشأ به الخان الكبير المعروف بالحمزاوى في القرن ١٠هـ (١٦م) وكان أصله بيتاً لابن السلطان الغورى ، وبشارع الحمزاوى عدة دكاكين مشحونة بالأقمشة الثمينة كالجوخ والأطلس وأنواع الحرير والمقصبات وبه أيضاً عدة وكالات أخرى^(٤) . ومن أخطاط هذا الجزء خط العقادين ، وكان به طائفتان حرفيتان إحداهما للعقادين البلدى (المصريون) والأخرى للعقادين الرومى (الأتراك)^(٥) ، وشارع العقادين من الشوارع الكبيرة المشهورة العامرة وبه جملة من حوانيت العقادين وغيرهم وبه جامع الفاكهاني وسبيل محمد على المعروف بسبيل العقادين^(٦) .

ويليه مباشرة المغربلين الممتد إلى باب زويلة ، وكانت هذه الخطة تعرف بسوق الغرابليين والمناخليين لأن بها حوانيت كانت تعمل بها مناخل الدقيق والغرابيل^(٧) .

- (١) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ٣١ و ٤-١٠٥ .
- (٢) على مبارك: المرجع السابق ج ٣ ص ٣-٣٤ . وجاء فى وثائق المحكمة أنها وكالة المرحوم قلنطاني العثماني تعرف بخان سعيد بخط البندقيين محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) حجة ٥٣١ بتاريخ ١٩ صفر سنة ١٠٤١هـ .
- (٣) من هؤلاء الزياتين حجازى بن شرف الدين بن خفاجى الزيات - محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) ص ١٤٩ حجة (٥٦٣) بتاريخ ٧ ربيع ثان سنة ١٠٤١هـ .
- (٤) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٣ ص ٣٤ .
- (٥) كان لطائفة العقادين طائفة حرفية لها شيخ ونقيب حسبما ورد فى وثائق المحكمة - محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٧) سنة ١١٤٤ - ١١٤٨هـ حجة رقم (٤٤٦) والصالحية النجمية سجل (٥١٩) من سنة ١١٥٥هـ - ١١٥٦هـ حجة (٢٨) ، وقد ارتبط انشاء حوانيت العقادين الرومى فى هذا الخط بقيام أحمد كتحدا الخربوطلى ببناء مسجد الفكهاني (١١/ ١٧٣٥م) - اندريه ريمون المرجع السابق ص ١٧٤ .
- (٦) على مبارك: المرجع السابق ج ٢ ص ٢٨ و ٣٠ .
- (٧) على مبارك: المرجع السابق ج ٢ ص ٣١-٣٢ .

وبهذا الخط تنتهى الأسواق التجارية القائمة بالقاهرة الفاطمية (داخل باب زويلة) ، ومن وردت أسماؤهم من الصرافين بهذه الأحياء التجارية فى وثائق المحكمة الشرعية، «الحاج محمد بن مرة بن مسراب الحمارى الشهير بالسفينى الصراف بخط البندقيين»^(١) و«المكرم مسلم الصراف بخط العقادين البلدى»^(٢) و«الحاج منتصر بن المرحوم الحاج ناصر الصراف برأس عطفة المغربلين»^(٣) و«المكرم محمد بن عمر الصراف بخط العقادين البلدى»^(٤) ، و«الحاج على الصراف بخط الغورية ابن المرحوم حسن»^(٥) و«الشمسى محمد بن الحاج على الصراف بالغورية»^(٦) و«الحاج مصطفى سرور والحاج على بن الحاج رجب» وكلاهما صراف بخط البندقيين^(٧) و«المكرم على الصراف ابن حسن بخط الحمزاوى»^(٨) و«المكرم أحمد الصراف بخط البندقيين»^(٩).

أما خارج باب زويلة ، فقد كانت هناك عدة أخطاط عامرة بالتجارة والحرف الصناعية مما استوجب تواجد مكثف للصيارفة فيها ، والأخطاط التالية مباشرة للباب هى خط باب زويلة (أو خارج باب زويلة) وخط الخيمية.

وقد عمر هذا الجزء من خارج باب زويلة فى أيام الملك الناصر محمد بن قلاوون وكثرت به العمائر ، ويطلق على الشارع خارج باب زويلة الشارع الأعظم الذى ينتهى إلى جامع ابن طولون^(١٠) . وشارع باب زويلة الذى يمتد غرباً إلى أول شارع تحت الربع وكالة الشماشرجى وقراقول باب زويلة^(١١) . وقد عرف باب زويلة ببوابة المتولى لوجود متولى الشرطة فى هذا المكان حيث كان ينفذ أحكام الإعدام شنقاً على باب زويلة القريب من القراقول^(١٢).

أما الخيامية فقد كانت تعرف فى العصر المملوكى باسم الموازين (الموازنين) ، وفى عام

-
- (١) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ٧٣ حجة (١٩٤) بتاريخ ١٠ ربيع ثان سنة ١٠٠٩ هـ.
 - (٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥١٩) ص ٣ حجة (٩) بتاريخ ٣ جمادى الأولى سنة ١١٥٥ هـ.
 - (٣) سجل الديوان العالى رقم (١) ص ٢٠٣ حجة (٦٥٢) بتاريخ ١٣ جمادى الأولى سنة ١١٥٧ هـ.
 - (٤) سجل الديوان العالى رقم (١) ص ٢٠٥ حجة (٦٥٦) بتاريخ ٦ جمادى الأولى سنة ١١٥٧ هـ.
 - (٥) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ٢٥٩ حجة (٥٨٣) بتاريخ ٨ ربيع ثان سنة ١١٦٦ هـ.
 - (٦) محكمة الجامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص ٨٩ حجة (١٩٣) بتاريخ ١٥ محرم سنة ١١٦٨ هـ.
 - (٧) سجل الديوان العالى رقم (٢) ص ٧ حجة (٩) بتاريخ غرة رجب سنة ١١٧٧ هـ.
 - (٨) سجل الديوان العالى رقم (٢) ص ٣١ حجة (٤٧) بتاريخ ٨ شوال سنة ١١٧٨ هـ.
 - (٩) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص ١٦٦ حجة (٣٤٩) بتاريخ ٥ ذى القعدة سنة ١٢٠٤ هـ.
 - (١٠) المقرئى : الخطط ج ٢ ص ١٠١
 - (١١) على مبارك : الخطط الجديدة ج ٣ ص ٥٠
 - (١٢) أندريه ريمون : فصول من تاريخ القاهرة ص ٤٠

١٠٦٠هـ / ١٦٥٠م أنشأ الأمير رضوان بك الفقارى بأول خط الموازين مجموعة من المنازل والخوانيت بالإضافة إلى زاويتين، فأطلق عليها «قصبة رضوان» وجنوبها استقر مجموعة من صناع الخيام فسمى الجزء الذى يقيمون به بالخيمية أو الخيامية^(١).

ومن حارات خط الخيامية التى عمل بها صرافون، حارة الدالى حسين وهى حارة قديمة عرفت فى عصر المماليك بالهلالية ثم بدرب النجمة فى العصر العثمانى حتى سكنها الوزير حسين باشا المعروف بدالى حسين (قتل عام ١٠٧٢هـ - ١٦٦٢م) فعرفت به^(٢).

ومن الصرافين بهذه الناحية «أحمد الصراف خارج باب زويلة»^(٣) و«الناصرى محمد بن الأجل المكرم الحاج سليمان بن سبع الصيرفى بخط باب زويلة»^(٤) و«الحاج ناصر الصراف بخط باب زويلة بن المرحوم الحاج سليمان»^(٥) و«الأجل المكرم الحاج محفوظ الصراف بخط باب زويلة بن المرحوم الحاج حسن السكرى»^(٦) و«العلائى على الصراف بخط الخيمية ابن المرحوم العنانى»^(٧) و«الشهابى أحمد الصراف بخط باب زويلة بن محمد»^(٨) ولعله هو نفسه أحمد الصراف خارج باب زويلة و«الجمالى يوسف الصراف بخط باب زويلة بن المرحوم شاهين»^(٩) و«فخر أمثاله المكرم بدوى الصراف برأس درب الدالى حسين بالخيمية بن المرحوم على»^(١٠) و«المكرم أحمد الصراف بخط باب زويلة ابن المرحوم حسين جلى»^(١١) و«المكرم حسان الصراف بخط باب زويلة ابن المكرم الحاج صالح»^(١٢).

(١) على أحمد الطائش: العنائر الجركسية الباقية بشارعى الخيامية والسروجية. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الآثار الإسلامية كلية الآثار جامعة القاهرة بإشراف د. حسنى نوبصر ود. عبدالعزيز عبدالدام - القاهرة ١٩٨٩ - ص ١٧ - ٢٠.

(٢) المرجع السابق ص ٢٨ - ٢٩.

(٣) سجل مبيعات الباب العالى برقم (١٨٥) ص ٣٧ حجة (١٥٣) بتاريخ ١٢ محرم سنة ١١١٣هـ.

(٤) محكمة جامع الصالح سجل (٣٤١) ص ٧٧٨ حجة (٢٤٦٥) بتاريخ غرة رجب سنة ١١١٤هـ.

(٥) سجل إسقاطات القرى رقم (٣) ص ٤ حجة (٧) بتاريخ ٧ جمادى الآخرة سنة ١١٤٥هـ وقد جاء اسمه ايضا فى سجل إسقاطات القرى رقم (٦) مرتين: الأولى فى ١٩ ربيع الأول سنة ١١٦٥هـ ص ٦٦ حجة ١٠٣ والثانية فى ١٩ ربيع الأول سنة ١١٦٦هـ (ص ٢٤٦ حجة ٥٤٣).

(٦) سجل إسقاطات القرى رقم (٥) ص ٤٠ حجة (٨٣) بتاريخ ١٨ جمادى الأولى سنة ١١٦٤هـ وايضا فى سجل (٦) ص ٦ حجة (٨) بتاريخ ١٩ ذى الحجة سنة ١١٦٤هـ.

(٧) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص (٦٣) حجة (٩٧) بتاريخ ١١ ربيع الأول سنة ١١٦٥هـ.

(٨) سجل إسقاطات القرى رقم (٨) ص ٤١ حجة (٩٦) بتاريخ غاية رجب سنة ١١٧٢هـ.

(٩) سجل إسقاطات القرى رقم (١٢) ص ٣٦٥ حجة بتاريخ ١٨ ذى القعدة سنة ١١٨١هـ.

(١٠) محكمة باب سعادة سجل (٤٣١) ص ٤٢٢ حجة (١١٣٥) بتاريخ ١٤ جمادى الآخرة سنة ١١٨٦هـ.

(١١) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ٩٢ حجة بتاريخ ٢٠ ذى القعدة سنة ١١٩٩هـ.

(١٢) محكمة جامع الصالح طلائع سجل (٣٦٩) ص ٦٠ حجة (٢) بتاريخ ٢٥ من اغرم سنة ١٢٠٧هـ.

وإلى الغرب من شارع باب زويلة، نشأت عبر الخليج عدة أخطاط بدءاً من العصر المملوكي، وتدل كثرة أسماء الصرافين ممن عملوا بها والتي وصلتنا في سجلات المحاكم الشرعية، على اضطراب العمران في هذه الأخطاط خلال العصر العثماني وازدهار النشاطات التجارية والاقتصادية بها.

وتبدأ هذه الأخطاط بخط باب الخرق (باب الخلق) من آخر شارع تحت الربع إلى أول شارع غيط العدة^(١)، وإلى الشمال منه خط قنطرة أمير حسين، وهو من جملة بساتين الوزيرية وقد عمر فيه الأمير شرف الدين حسين ابن أبي بكر بن إسماعيل بن حيدرة بيك الرومي مسجداً وفتح خوخة (باب) في سور القاهرة الغربي ليمر الناس عبرها إلى جامعة فيعمر^(٢). وقنطرة الأمير حسين التي أنشأها الأمير ليعبر المارة عليها. الخليج باتجاه جامعة، انشئت في عام ٧١٩هـ (١٣١٩م) بعد تشييد الجامع، وظلت قائمة إلى سنة ١٨٩٧م التي تم فيها ردم الجزء الأول من الخليج من جهة قنطرة غمرة إلى ميدان باب الخلق وفي تلك السنة ردمت القنطرة على الخليج ومكانها اليوم في الزاوية البحرية الغربية بميدان باب الخلق تجاه مدخل حارة الأمير حسين^(٣).

ومن الأخطاط بهذه الجهة خط قوصون وعرف بهذا الاسم لوجود جامع الأمير قوصون الذي بدأ في عمارته سنة ٧٣٠ (١٣٣٠)، وكان موضعه دار يجوار حارة المصامدة من جانبها الغربي تعرف بدار «آقوش غيلة» ثم عرفت بدار الأمير جمال الدين قتال السباع الموصلى فأخذها قوصون من ولده وهدمها واستخدم شاد العمائر الأسرى في تعمير هذا الجامع^(٤)، الذي لم يبق منه إلا بوابته الشرقية التي بشارع السروجية وبوابته الغربية التي بداخل درب الأغوات، وقد اختفى جزء من هذا الجامع الذي يعرف لدى العامة بجامع قيسون أثناء شق شارع محمد على أو القلعة^(٥).

وحتى القرن ١٢هـ (١٨م) كان خط قوصون من الأحياء التي يسكنها الصفوة من العسكريين نظراً لقربها من القلعة وكان بها بعض قصور البكوات^(٦).

(١) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٣ ص ٥١.

(٢) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ٤٧.

(٣) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة ج ٩ - ص ٦٣ هامش (١) للمحقق.

(٤) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ٣٠٧.

(٥) د. عبد الرحمن زكى: القاهرة من ١٢٣ و هامش (٤).

(٦) أندريه ريمون: فصول من تاريخ القاهرة - ١٦٧.

ويخرج باب الخرق نجد خط السلان شاه المعروف الآن بغيطة العدة^(١)، وبهذا الخط جامع سلطان شاه شيده المقر السيفى الأمير سلان شاه بن قرا أمير الطبلخاناه فى دولة السلطان شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون وقد توفى فى سنة ٧٧٦هـ (١٣٧٤م) ودفن فى مسجده هذا^(٢).

وعند نهاية خط السلان شاه، نجد خط حارة عابدين، وكانت هذه الحارة تمتد من آخر شارع غيط العدة ثم امتد شارع عابدين إلى قرب دار الحجر فى عصر الخديوى اسماعيل^(٣). وبهذا الخط أنشأ الأمير عابدين بك جامعة تجاه درب الملاحفية^(٤).

وليس هناك ما هو أدل على ازدهار العمران بالأحكار المملوكية القديمة على الناحية الغربية للخليج، من كثرة ورود أسماء لصرافين عملوا بهذه الأخطاء التى شهدت كثافة عمرانية وسكانية ملحوظة فى العصر العثمانى، وأهم هذه الخطط:

١- سويقة السباعين، وهى قديمة ذكرها المقرئى فى خطه على أنها قرب حكر الخليلي^(٥)، عرفت بذلك لوجود بركة تسمى بركة السباعين لأنه اتخذ عليها داراً للسباع ولم يبدأ العمران فى هذه البقعة إلا بعد عام ٧٠٥هـ (١٣٥٠م)^(٦) وفى هذه السويقة عمر الأمير آق سنقر شاد العمائر السلطانية جامع آق سنقر على البركة الناصرية^(٧).

٢- خط جامع مسكاه (مسكة) المشيد بحكر مسكة بسويقة السباعين، وكان من جملة حكر الزهرى ثم أفرد وصار بستاناً تنقل إليه جماعة كثيرة، فلما عمرت الست مسكة وهى من جوارى الملك الناصر محمد بن قلاوون، جامعها بهذا الحكر بنى الناس حوله حتى صار متصلاً بالعمارة من سائر جهاته وسكنه الأمراء والأعيان وأنشأوا به الحمامات والأسواق^(٨).

(١) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٣ ص ٥٣.

(٢) حسن عبدالوهاب: تاريخ المساجد الأثرية ج ١ ص ٢٦٧.

(٣) على مبارك: المرجع السابق ج ٣ ص ٨٨.

(٤) على مبارك: الخطط الجديدة لمصر والقاهرة - ج ٥ ص ٤٦.

(٥) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ١١٥.

(٦) على مبارك: المرجع السابق ج ٣ ص ٩٠.

(٧) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ٣٠٩.

(٨) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ١١٦ وقد ذكر عن الست مسكة أنها وأخرى تعرف بالست حدق كانتا من جوارى الناصر محمد نشأتا فى داره وصارتا قهرمانتين لبيت السلطان، بينما يرى د. عبدالرحمن زكى أن هذين الاسمين هما لسيدة واحدة هى الست حدق التى اشتهرت بالست مسكة - القاهرة ص ١١٩ هامش (٤).

٣- خط سويقة اللالا: وشارع اللالا هو الممتد الآن من باب عطفة عمر شاه الموصلية إلى شارع الهياثم بالحنفى بحى الناصرية^(١). ويتفرع منه حارة العراقى وبها ضريح يعرف صاحبه بالشيخ محمود ، وزاوية تعرف بزاوية الست لالا كانت خربة وجددت سنة ١٢٩٥ هـ ويعمل بها مولد كل سنة للست لالا المدفونة بها وبها أيضاً جامع الكردي^(٢).

ومن خطط القاهرة فى ظاهرها الغربى ، جنوباً ، والتي عرفت حوانيتا للسيارة فى العصر العثمانى ، خط قنطرة آق سنقر ويتوصل إليها من خط قبوة الكرمانى ومن حارة البديعيين المعروفة بالحبانة^(٣) وهذه القنطرة أنشأها عبر الخليج الأمير آق سنقر شاد العمائر السلطانية عندما أنشأ جامعة فى البركة الناصرية^(٤).

وهناك أيضاً خط درب الحماميز ، وكان يعرف فى العصر المملوكى بخط قبو الكرمانى على الضفة الشرقية للخليج وكان يسكنه جماعة من الفرنج والأقباط ويرتكون القبائح به فلما بنى جامع بشتاك تحولوا عنه ، وإن بقيت هناك حارة كبيرة معمورة تعرف بحارة النصارى فهى من بواقى ما كان يسكن منهم بهذا الخط^(٥).

وكذلك خط الداودية ، المشيد به مسجد الملكة صفية^(٦) وبه شارع الداودية القبلى عن يسار المار من شارع سويقة عصفور قبلى مسجد الست صفية وبه إلى اليسار سكة الداودية غرب مسجد الست صفية يسلك منها لشارع الداودية البحرى وهو من جملة خط المدايع القديم ودرب الفواخير^(٧).

أما النهاية الجنوبية لهذا الجزء من القاهرة فى العصر العثمانى والتي عمل بها صرافون فتشمل خطى قناطر السباع وطولون وقناطر السباع التى أعطت اسمها لهذا المكان من حى السيدة زينب الحالى أنشأها الملك الظاهر بيبرس البندقدارى لأنه كان يكره سكنى القاهرة

(١) حسن عبدالوهاب : تخطيط القاهرة وتنظيمها منذ نشأتها - من محاضرة ألقى بالجمع العلمى المصرى فى ٤ أبريل ١٩٥٥ - مطابع دار النشر للجامعات المصرية - القاهرة ١٩٥٧ ص ٢٨.

(٢) على مبارك : الخطط الجديدة ج ٣ ص ٩٣.

(٣) المقرئى : الخطط ج ٢ ص ١٤٧.

(٤) عبدالرحمن عبدالنواب : منشأتنا المائية عبر التاريخ - القاهرة ١٩٦٣ ص ٢٣.

(٥) على مبارك : المرجع السابق ج ٣ ص ١٠.

(٦) عن تاريخ هذا الجامع الذى شيد فى نهاية الثلث الأول من القرن ١١ هـ انظر : هدايت على تيمور : جامع الملكة صفية . رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من قسم الآثار الإسلامية بكلية الآثار - جامعة القاهرة ١٩٧٧ ص ١٠ وما بعدها.

(٧) على مبارك : المرجع السابق ج ٣ ص ٤ - ٦٥.

مخافة من حواشيه على الرعية فأنشأ دوراً كثيرة بظاهر القاهرة وأنشأ الجسر الأعظم والقنطرة التي على الخليج وهي قنطرة السباع^(١). وهي ذاتها التي عرفها العامة بقنطرة السيدة^(٢) لقربها من ضريح ومسجد السيدة زينب، أو بالأحرى أمام هذا المسجد، وكان عليها رنك الظاهر ببيرس وهو الفهد منحوتاً بأحجارها ورغم أنه أعيد تشييدها كاملة في زمن الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧٣٥هـ (١٣٢٥م) إلا أن السلطان الناصر محمد أمر بإعادة نقش رنك الفهد عليها بعدما لهج العامة بأن غرضه من إعادة تشييد القنطرة هو إزالة رنك الظاهر ببيرس^(٣).

ويذكر محمد رمزي في تحقيقه لكتاب النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى أن هذه القنطرة كانت تتكون من قنطرتين إحداهما توصل بين شارع الكومي وشارع السد والثانية بين مراسينا والكومي، وفي سنة ١٨٩٨م ردم الجزء الأوسط من الخليج وبردمه اختفت القنطرة من تلك السنة تحت ميدان السيدة الذي دخل فيه جزء من شارع الكومي وآخر من مراسينا^(٤).

وكانت قناطر السباع هي الحد الجنوبي لعمران القاهرة المملوكية كما وصفها المقرئ في القرن ٨هـ (١٤م)^(٥).

والى الشرق من قناطر السباع نشط جماعة من الصيارفة في خدمة الحركة التجارية بحى طولون الذى عرف فى وثائق المحكمة بأسماء عدد من خططه، فيقال «خط طولون» وخط الصليبية الطولونية أو الصليبية فحسب وخط حدرة الحناء أو خط الحدرة أو خط حدرة طولون. وكانت هذه الأخطاط عامرة بالتجار المغاربة على وجه الخصوص كما يتضح ومن وثائق محكمة الجامع الطولونى.

وكان فى هذا الخط عدة قياساريات تحدد بالجامع الطولونى ذاته مثل قياسارية الجامع الطولونى وموضعها كان جزءاً من دار الإمارة عمرها القاضى تاج الدين المناوى سنة ٧٥٠هـ (١٣٤٩م) من فائض مال الجامع الطولونى وزاد عمرانها ثم أنشأ قاضى القضاة جلال الدين

(١) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة ج ٧ ص ١٩١.

(٢) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٣ ص ١٥.

(٣) عبدالرحمن عبدالنواب: منشآتنا المائية ص (٢١-٢٢).

(٤) ابن تغرى بردى: المصدر السابق ج ٧ ص ١٩١ هامش (٥) للمحقق.

(٥) المقرئ: الخطط ج ٢ ص ١٣٥. وكان عند هذه القناطر بالعصر العثمانى مناخ للجمال ومحطة للحمير - أندريه ريمون المرجع السابق ص ٥٦.

عبدالرحمن بن شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني قيسارية أخرى من مال الجامع في سنة ٨١٨هـ (١٤١٥م) «فرغب الناس في سكناها لوفور العمارة بذلك الخط»^(١).

أما شارع الصليبة فيبدأ من جهة المنشية وينتهي عند أول شارع حدرة الحناء قبالة بشر الطوايط، وحدرة الحناء تنتهي بدورها إلى مسجد الجاولي بأول شارع مراسينا^(٢). وربما أشير إلى حدرة الحناء بخط الحدرة على سبيل الاختصار أو خط حدرة طولون من قبيل إطلاق اسم الكل على الجزء.

وأغلب صيارفة هذه الأخطاط القائمة بشرق القاهرة وجنوبها الشرقي عملوا هناك منذ أواسط القرن ١٢هـ (١٨م) عدا أربعة من القرن الحادى عشر للهجرة هم: «السيد الشريف حمودة بن السيد الشريف شاهين الصراف بالصليبة الطولونية»^(٣) و«الحاج عسر بن المرحوم حرب بن المرحوم محمد الصراف بطولون»^(٤). و«الحاج عبدالرءوف بن الحاج حسن الصراف بطولون»^(٥). و«الحاج هاشم الصراف بخط باب الخرق»^(٦).

ومن صيارفة النصف الأول من القرن ١٢هـ «المكرم محمد بن إبراهيم الصراف بخط حارة عابدين»^(٧)، و«المكرم الحاج محمد بن الحاج محمد الصراف بخط باب الخرق»^(٨) و«المكرم الأمثل الحاج عبدالرحمن بن المرحوم الحاج نجا الصراف طولون والمكرم الأمثل الحاج محمد بن عبدالكريم الصراف بخط درب الجماميز»^(٩) و«رمضان الصراف بخط باب الخرق»^(١٠).

أما الصيارف منذ النصف الثانى من القرن الثانى عشر للهجرة، فهم كثر، وأهمهم «الحاج محمد بن صالح الصراف بخط سويقة السباعين»^(١١) و«السيد الشريف على بن السيد

(١) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ٩١.

(٢) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢ ص ٥-١٢٦.

(٣) محكمة الجامع الطولونى سجل (١٩٥) ص ٨٠ حجة (٢٩٠) بتاريخ ٢٨ رجب سنة ١٠٣٤هـ.

(٤) محكمة الجامع الطولونى سجل (١٩٥) ص ٢٠٤ حجة (٧٢٣) بتاريخ ٨ محرم سنة ١٠٣٥هـ.

(٥) محكمة الجامع الطولونى سجل (٢٠٢) ص ١٢٥ حجة (٣٥٢) بتاريخ ٢ محرم سنة ١٠٦٥هـ.

(٦) سجل مبيعات الباب العالى رقم (١٧٣) ص ١٦٦ حجة (٤٦٠) بتاريخ ٤ محرم سنة ١٠٩٩هـ.

(٧) سجل مبيعات الباب العالى رقم (١٨٥) ص ٢٣٩ حجة (١١٥٨) بتاريخ ١٢ جماد أول سنة ١١١٤هـ.

(٨) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٤) ص ٣٢٥ حجة (٧٩٥) بتاريخ ٢٤ جماد أول سنة ١١٣٥هـ.

(٩) د. عبدالرحيم عبدالرحمن: المغاربة في مصر العصر العثمانى - ص ١٥٤ نقلا عن محكمة طولون سجل

(٢١٩) ص ٢٢٨ حجة ٥٤٩ بتاريخ ٢ جمادى الأولى سنة ١١٣٨هـ.

(١٠) سجل اسقاطات القرى رقم (٣) ص ١٩٢ حجة (٦١٨) بتاريخ ١٨ جماد الآخرة سنة ١١٤٦هـ.

(١١) سجل الديوان العالى رقم (١) ص ٨ حجة (١٤) بتاريخ ١٥ ربيع الأول سنة ١١٥٤هـ.

محمد الصراف بخط الصليبة»^(١) و«الحاج محمد سرور الصراف بخط درب الجماميز»^(٢) و«المكرم علي بن خضر الصراف بخط قنطرة سنقر»^(٣) و«المكرم الحاج مصطفى ابن المرحوم درويش محمد الصراف بخط درب الجماميز»^(٤) و«المكرم الحاج شاهين بن المرحوم حمزة الصراف بخط الصليبة»^(٥) و«المكرم محمد بن المرحوم الحاج علي الصراف هو كوالده بخط درب الجماميز»^(٦) و«الحاج حسين علام الصراف بخط قناطر السباع»^(٧) و«المكرم الحاج أحمد بن عطا الله الصراف بخط قناطر السباع»^(٨).

ومعهم أيضاً «الشهابي أحمد الصراف بخط قنطرة آق سنقر بن سعد»^(٩). ومن بعدهم «المكرم مصطفى بن محمد الصراف بخط قوصون»^(١٠) و«الحاج حسن الصراف بخط الدرب الأحمر ابن المرحوم محمد الحلاق»^(١١) و«المكرم مصطفى الصراف بخط سويقة السباعين ابن المرحوم محمد»^(١٢). والزيني إسماعيل الصراف بخط حدرة الحناء ابن المرحوم الشيخ محرم»^(١٣) و«السيد الشريف علي الصراف بخط الصليبة»^(١٤). والشهابي أحمد الصراف بخط الصليبة ابن المرحوم الحاج علي»^(١٥) و«الحاج أحمد الصراف بخط قناطر السباع»^(١٦) و«المكرم محمد الصراف بخط السلطان شاه ابن المرحوم الحاج حسن الصراف كان»^(١٧) و«المكرم سليمان بن المرحوم الحاج حسين علام الصراف بخط

-
- (١) سجل الديوان العالي رقم (١) ص ١٤ حجة (٢٣) بتاريخ ٢٢ ربيع الأول سنة ١١٥٤هـ.
 - (٢) سجل الديوان العالي رقم (١) ص ١٧ حجة (٣١) بتاريخ ١٠ ربيع الأول سنة ١١٥٤هـ.
 - (٣) سجل الديوان العالي رقم (١) ص ٢٥ حجة (٤٣) بتاريخ ٢ جمادى الأولى سنة ١١٥٤هـ.
 - (٤) سجل الديوان العالي رقم (١) ص ٣٤ حجة (٦٧) بتاريخ ٨ جمادى الآخرة سنة ١١٥٤هـ.
 - (٥) سجل الديوان العالي رقم (١) ص ١٣٧ حجة (٢٩٥) بتاريخ غرة صفر سنة ١١٥٥هـ.
 - (٦) سجل الديوان العالي رقم (١) ص ٢٠١ حجة (٤٠٦) بتاريخ ١٢ رجب سنة ١١٥٥هـ.
 - (٧) سجل الديوان العالي رقم (١) ص ٢٤٩ حجة (٥٣١) بتاريخ ٢ صفر سنة ١١٥٦هـ.
 - (٨) سجل إسقاطات القرى رقم (٤) ص ٣ حجة (٤) بتاريخ ٤ ذى القعدة سنة ١١٥٩هـ.
 - (٩) سجل إسقاطات القرى رقم (٥) ص ٤٠ حجة (٨٣) بتاريخ ١٨ جمادى الأولى سنة ١١٦٤هـ.
 - (١٠) سجل إسقاطات القرى رقم (٥) ص ٤٥ حجة (٩٧) بتاريخ ١٨ جمادى الأولى سنة ١١٦٤هـ.
 - (١١) سجل إسقاطات القرى رقم (٥) ص ٥٩ حجة (١١٧) بتاريخ غرة جمادى الآخرة سنة ١١٦٤هـ.
 - (١٢) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ٩ حجة (١٢) بتاريخ ٢١ ذى الحجة سنة ١١٦٤هـ.
 - (١٣) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ٥٥ حجة (٧٩) بتاريخ غرة المحرم سنة ١١٦٥هـ.
 - (١٤) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ٢٣ حجة (٣٣) بتاريخ ١٧ من محرم سنة ١١٦٥هـ.
 - (١٥) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ٥٧ حجة (٨٣) بتاريخ غرة ربيع الأول سنة ١١٦٥هـ.
 - (١٦) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ٢٥٣ حجة (٥٦٣) بتاريخ ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٦٥هـ.
 - (١٧) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ٦٦ حجة (١٠٤) بتاريخ ١٩ ربيع الأول سنة ١١٦٥هـ.

قناطر السباع»^(١) و«المحترم أحمد الصراف بخط سويقة السباعين ابن محمد»^(٢) و«المحترم محمد خطاب الصراف بخط قنطرة الأمير حسين»^(٣) و«الحاج رجب بن المرحوم حسن الصراف بخط قنطرة الأمير حسين»^(٤) و«المحترم محمد الصراف بخط قنطرة آق سنقر بن المرحوم علي»^(٥) و«السيد الشريف مصطفى الصراف بخط الصليبة»^(٦) و«المكرم إسماعيل الصراف بخط حدرة طولون ابن أدهم»^(٧) و«الشيخ عبدالحليم بن المرحوم الشيخ أحمد الصراف بخط سويقة اللالا»^(٨).

ويضاف إلى الصرافين السابق ذكرهم كل من: «المكرم محمد مصطفى الصراف بخط حارة عابدين»^(٩) و«المكرم محمد الصراف بخط قوصون ابن علي»^(١٠) و«الشيخ عبدالحكيم بن المكرم الشيخ أحمد الصراف بخط سويقة اللالا»^(١١) و«السيد الشريف حسن الصراف بخط الصليبة ابن السيد محمد مكى»^(١٢) و«الزبني مصطفى الصراف بخط قوصون ابن محمد»^(١٣) و«الحاج محمد الصراف بخط قنطرة أمير حسين ابن محمد»^(١٤) و«المكرم أحمد سلامة الصراف بخط قنطرة درب الجماميز»^(١٥) و«المكرم محمد الصراف بن الحاج علي الصراف هو كوالده بخط قناطر السباع»^(١٦).

ومن الصرافين الذين عملوا بهذه الأخطاط في العقدين الأخيرين من القرن ١٢هـ (١٨م) الجمالي يوسف الصراف بخط باب زويلة ابن المرحوم الحاج شاهين^(١٧)، «وفخر أمثاله المكرم

- (١) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ١٧٤ حجة (٣٤٨) بتاريخ ١٠ شوال سنة ١١٦٥هـ.
- (٢) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ١٧٥ حجة (٣٥١) بتاريخ ١٩ شوال سنة ١١٦٥هـ.
- (٣) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ٢٥٣ حجة (٥٦٥) بتاريخ ١٧ ربيع الأول سنة ١١٦٦هـ.
- (٤) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ٢٥٣ حجة (٥٦٥) بتاريخ ١٧ ربيع الأول سنة ١١٦٦هـ.
- (٥) سجل إسقاطات القرى رقم (٧) ص ٣ حجة (٤) بتاريخ ٩ جمادى الآخرة سنة ١١٦٦هـ.
- (٦) سجل إسقاطات القرى رقم (٧) ص ٢ حجة (٢) بتاريخ ١٠ جمادى الآخرة سنة ١١٦٦هـ.
- (٧) سجل إسقاطات القرى رقم (٧) ص ٤ حجة (٧) بتاريخ ١٢ ربيع الأول سنة ١١٦٦هـ.
- (٨) سجل إسقاطات القرى رقم (٧) ص ١٩٦ حجة بتاريخ ١٢ ربيع الأول سنة ١١٦٧هـ.
- (٩) سجل إسقاطات القرى رقم (٨) ص ٥٨ حجة (١٤٢) بتاريخ ١٢ شعبان سنة ١١٧٢هـ.
- (١٠) سجل إسقاطات القرى رقم (٨) ص ٩٤ حجة (٢٣٥) بتاريخ ١٧ رمضان سنة ١١٧٢هـ.
- (١١) سجل إسقاطات القرى رقم (٨) ص ١٠١ حجة (٢٥٣) بتاريخ ١٨ رمضان سنة ١١٧٢هـ.
- (١٢) سجل إسقاطات القرى رقم (٨) ص ١٠١ حجة (٢٥٣) بتاريخ ١٨ رمضان سنة ١١٧٢هـ.
- (١٣) سجل إسقاطات القرى رقم (٨) ص ١٦٠ حجة (٣٩٧) بتاريخ ١٧ ذى القعدة سنة ١١٧٢هـ.
- (١٤) سجل مبايعات الباب العالي رقم (٢٦٣) ص ٤٤ حجة (٥٦) بتاريخ ١٨ جمادى الأولى سنة ١١٧٧هـ.
- (١٥) سجل إسقاطات القرى رقم (١٠) ص ١٦ حجة بتاريخ ١٦ ذى الحجة سنة ١١٧٧هـ.
- (١٦) محكمة قناطر السباع سجل (١٥٢) ص ١ حجة (٢) بتاريخ ١٠ ربيع الأول سنة ١١٧٨هـ.
- (١٧) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ٣٦٥ حجة بتاريخ ١٨ ذى القعدة سنة ١١٨١هـ.

شعراوى (ابن المرحوم سليمان) الصراف بخط باب الخرق»^(١) و«المكرم على الصراف بخط الخرق بن محمد المرحم»^(٢) و«فخر الأشراف الكرام السيد الشريف إبراهيم الصراف بخط حدره الحناء»^(٣) وفخر أمثاله المكرم زايد الصراف بخط جامع مسكاة ابن المرحوم رزق»^(٤) و«المكرم محمد الصراف بخط سويقة السباعين ابن المرحوم الحاج صالح»^(٥) و«المكرم على الصراف بخط باب الخرق ابن المرحوم مصطفى»^(٦) و«فخر أمثاله المكرم محمد الصراف بخط قنطرة آق سنقر ابن المرحوم محرم»^(٧) و«المكرم الحاج محمد الصراف بخط حارة عابدين ابن المرحوم مصطفى»^(٨) و«أحمد الشعراوى الصراف بخط باب الخرق ابن المرحوم سليمان»^(٩) و«فخر أمثاله الحاج على الصراف بخط قوصون ابن المرحوم عمر القبانى»^(١٠) و«الحاج عيسى الصراف بخط الصليبة»^(١١) و«المكرم فرج الصراف بخط سويقة اللالا»^(١٢) و«السيد عبدالفتاح الصراف بخط قوصون ابن الشيخ مصطفى الصفتى»^(١٣) و«المكرم محمد الصراف بخط باب الخرق ابن المرحوم الشيخ إبراهيم أبو العطاء»^(١٤) و«المكرم محمد الصراف بخط قوصون ابن الشيخ مصطفى»^(١٥) (لعله شقيق السيد عبدالفتاح) ، و«الشيخ قاسم ابن المرحوم على محرم الصراف بخط طولون هو كوالده»^(١٦) ، والمكرم إبراهيم الصراف بخط

- (١) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص ٢٣٦ حجة (٥٥٨) بتاريخ ٧ شعبان سنة ١١٨٥ هـ وبقيّة الاسم من ص ٢٨١ حجة (٧٠٨) بتاريخ ٣ ذى القعدة سنة ١١٨٥ هـ.
- (٢) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص ٢٥٤ حجة (٦٢٢) بتاريخ ١٧ شعبان سنة ١١٨٥ هـ.
- (٣) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص ٣١٦ حجة (٨٣٤) بتاريخ ١٥ الحجة سنة ١١٨٥ هـ.
- (٤) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص ٢٣٦ حجة (٥٥٩) بتاريخ ٩ غرة شعبان سنة ١١٨٥ هـ. وجاء انه بخط سويقة السباعين فى سجل إسقاطات القرى رقم (١٦) ص ٣٢٦ بتاريخ ١٩ شعبان ١١٩٣ هـ.
- (٥) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص ٢٥٢ حجة (٦١٦) بتاريخ ٩ غرة رجب سنة ١١٨٥ هـ.
- (٦) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص ٣٣١ حجة (٨٨١) بتاريخ ١٢ صفر سنة ١١٨٦ هـ.
- (٧) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص ٣٣٧ حجة (٩٠٢) بتاريخ ١٦ صفر سنة ١١٨٦ هـ.
- (٨) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص ٣٥٤ حجة (٩٥٢) بتاريخ ١٠ ربيع الأول سنة ١١٨٦ هـ.
- (٩) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص ٣٩٦ حجة (١٠٦٧) بتاريخ ١٥ جمادى الأولى سنة ١١٨٦ هـ.
- (١٠) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص ٤١٩ حجة (١١١٩) بتاريخ ١٥ جمادى الثانية سنة ١١٨٦ هـ.
- (١١) سجلات إسقاطات القرى رقم (١٦) ص ٨ حجة بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١١٩٢ هـ.
- (١٢) سجلات إسقاطات القرى رقم (١٦) ص ١٩ حجة بتاريخ ٢٠ ذى القعدة سنة ١١٩٢ هـ.
- (١٣) سجلات إسقاطات القرى رقم (١٦) ص ١٢٨ حجة بتاريخ ١١ صفر سنة ١١٩٣ هـ.
- (١٤) سجلات إسقاطات القرى رقم (١٦) ص ١٧٩ حجة بتاريخ ٥ ربيع الأول سنة ١١٩٣ هـ.
- (١٥) سجلات إسقاطات القرى رقم (١٦) ص ١٥٦ حجة بتاريخ ١٦ ربيع الأول سنة ١١٩٣ هـ.
- (١٦) سجلات إسقاطات القرى رقم (١٦) ص ١٥٣ حجة بتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ١١٩٣ هـ.

قوصون ابن المرحوم الشيخ على المنصوري^(١) و«الشيخ عبدالرحمن الصراف بخط حدرة طولون»^(٢) و«الحاج محمد الصراف بخط قناطر السباع»^(٣) و«الشمسي محمد الصراف بخط حدرة الحناء ابن الشيخ العمدة الأكمل شهاب الدين أحمد الجيزي»^(٤) و«المكرم الحاج مصطفى الصراف بخط قوصون ابن المرحوم الحاج محمد»^(٥) و«السيد الشريف عبدالرحمن الصراف بخط الحدرة ابن السيد الشريف إسماعيل المغربي الشهير بالحساني»^(٦) وربما كان هو نفسه الشيخ عبدالرحمن الصراف بخط حدرة طولون و«السيد الشريف حسن الصراف بخط الصليبة»^(٧) و«المكرم عبدالرحمن الصراف بخط قنطرة الأمير حسين ابن مصطفى»^(٨) و«الشمسي محمد الصراف بخط الصليبة ابن الشهابي أحمد»^(٩) و«المحترم خليل الصراف بخط درب الجماميز ابن الحاج علي»^(١٠) و«المكرم محمد الصراف بخط قنطرة الأمير حسين ابن المكرم خطاب» و«المكرم عبدالرحيم بن المرحوم الحاج مصطفى الصراف بخط قنطرة الأمير حسين»^(١١) و«المكرم شاهين الصراف بخط حارة عابدين ابن أدهم»^(١٢).

أما صياغة القرن ١٣ هـ فمنهم «المكرم خليل الصراف بخط قنطرة درب الجماميز ابن المرحوم نجم الحبابك»^(١٣) و«المكرم حسين سرور الصراف بخط قوصون»^(١٤) و«السيد الشريف محمد شلا الصراف بخط قوصون»^(١٥) و«المكرم حسين الصراف بخط درب الجماميز ابن المرحوم حسن»^(١٦) و«المكرم مصطفى الصراف بخط باب الخرق ابن المرحوم

- (١) سجلات إسقاطات القرى رقم (١٦) ص ٢٢٨ حجة بتاريخ ١٣ رجب سنة ١١٩٣ هـ.
- (٢) سجلات إسقاطات القرى رقم (١٧) ص ٣ حجة بتاريخ ١١ ربيع الثاني سنة ١١٩٥ هـ.
- (٣) سجلات إسقاطات القرى رقم (١٧) ص ٨٢ حجة بتاريخ ١٣ رجب سنة ١١٩٥ هـ.
- (٤) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص ٢ حجة بتاريخ غرة ذي القعدة سنة ١١٩٧ هـ.
- (٥) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص ٣ حجة بتاريخ غرة ذي القعدة سنة ١١٩٧ هـ.
- (٦) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص ١٠٢ حجة بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١١٩٨ هـ، وجاء أيضا في ص ٣٨٣ حجة بتاريخ ٥ رجب سنة ١١٩٨ هـ.
- (٧) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص ١١٨ حجة بتاريخ ٢٤ محرم سنة ١١٩٨ هـ.
- (٨) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص ٢٧٨ حجة بتاريخ ٧ جمادى الأولى سنة ١١٩٨ هـ.
- (٩) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص ٣٥٩ حجة بتاريخ ١٠ جمادى الآخرة سنة ١١٩٨ هـ.
- (١٠) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص ٣٧٥ حجة بتاريخ ٣ رجب سنة ١١٩٨ هـ.
- (١١) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ٦١ حجة بتاريخ ١٥ ذي القعدة سنة ١١٩٩ هـ.
- (١٢) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ٢٠ حجة بتاريخ ١٦ ذي القعدة سنة ١١٩٩ هـ.
- (١٣) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ٢٤٠ حجة بتاريخ غرة صفر سنة ١٢٠٠ هـ.
- (١٤) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ٢٤٤ حجة بتاريخ ١٣ صفر سنة ١٢٠٠ هـ.
- (١٥) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ٢٤٥ حجة بتاريخ ١٨ صفر سنة ١٢٠٠ هـ.
- (١٦) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ٢٤٦ حجة بتاريخ ١٨ صفر سنة ١٢٠٠ هـ.

على حجازي»^(١) و«عثمان بن حسن الصراف بخط قنطرة درب الجماميز»^(٢) وكان معه شقيقه حسين بن حسن و«الحاج محمد الصراف بخط سويقة اللال ابن المرحوم الشيخ أحمد»^(٣) و«المكرم محمد الصراف بخط قوصون ابن حجازي»^(٤) و«المكرم الأمثل الحاج ابراهيم الصراف بخط الداودية ابن المرحوم موسى الشويخ»^(٥).

الصرافون في شرق خط باب زويلة:

عمرت هذه الأخطاط الواقعة إلى الشرق من خارج باب زويلة في بداية القرن الثامن الهجري (١٤م) وهي تبدأ من باب زويلة وتنتهي إلى قلعة صلاح الدين وأولها خط درب الأحمر^(٦). ويبدأ من بوابة المتولى إلى المفارق بأول شارع التبانة بجوار جامع عارف^(٧) ونظراً لمتاخمة الدرب الأحمر للأسواق القريبة من المدخل الجنوبي للقاهرة الفاطمية فقد كان به موقف للحمار^(٨).

ويتفرع من هذا الخط، خط التبانة الذي ينتهي عند أول شارع باب الوزير بجوار جامع إبراهيم أغا^(٩). وبجوار خط التبانة يوجد خط المارداني أو خط جامع المارداني (المارديني). وكان مكانه أولاً مقابر أهل القاهرة ثم عمر مساكن فلما كان في سنة ٧٣٨هـ (٧-١٣٣٨م) أخذت الأماكن من أربابها وبنى مكانها جامع المارداني، شيده الأمير الطنبغا المارداني الساقى زوج ابنة الملك الناصر محمد بن قلاوون^(١٠).

ويتصل خط المارداني بشارع سويقة العزى^(١١)، وقد جاء في الخطط للمقريزي أنها خارج

- (١) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ٢٤٨ حجة بتاريخ ١٨ صفر سنة ١٢٠٠هـ.
- (٢) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ٢٦٣ حجة بتاريخ ٢٣ صفر سنة ١٢٠٠هـ.
- (٣) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ٢٦٢ حجة بتاريخ ٢٥ صفر سنة ١٢٠٠هـ.
- (٤) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ٣٢٥ حجة بتاريخ غاية ربيع الأول سنة ١٢٠٠هـ.
- (٥) المحكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص ٦٩ حجة (١٣٩) بتاريخ ١٧ صفر سنة ١٢٠٤هـ.
- (٦) المقريزي: الخطط ج ٢ ص ١١٠.
- (٧) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢ ص ١٠١.
- (٨) أندريه ريمون: فصول من تاريخ القاهرة - ص ٥٦.
- (٩) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢ ص ١٠٢ وجامع إبراهيم أغا هو جامع آق سنقر الناصري انتهى من تشييده عام ٧٤٨هـ (١٣٤٧م) وجدد فيه إبراهيم أغا مستحفظان سنة ١٠٦٢هـ (١٦٥٢) نعرف باسمه وهو يعرف أيضاً بالجامع الأزرق - حسن عبد الوهاب تاريخ المساجد ج ١ ص ٢-١٥٣.
- (١٠) المقريزي: الخطط ج ٢ ص ٣٠٨ وعن هذا الجامع انظر: د. حسن الباشا و(آخرون) القاهرة: تاريخها آثارها - فنونها - القاهرة - ١٩٧٠ ص وما بعدها.
- (١١) على مبارك: المرجع السابق ج ٢ ص ١٠٢.

باب زويلة قريباً من قلعة الجبل كانت من جملة المقابر التى خارج القاهرة فيما بين الباب الجديد والحرارات وبركة النيل وبين قلعة الجبل، فلما اختطت هذه الجهة عرفت هذه السويقة بالأمير عز الدين أبيك العزى نقيب الجيوش الذى استشهد على عكا عندما فتحها الأشرف خليل بن قلاوون سنة ٦٩٠ (١٢٩١م) وكانت هذه السويقة عامرة بالنشاط التجارى فى القرن ٩هـ (١٥م) (١).

وكانت سويقة العزى تشغل الجزء الجنوبى من شارع سوق السلاح الحالى فى المسافة الواقعة بين شارع غندور وشارع محمد على (القلعة)، وفى العهد العثمانى قُسم شارع سوق السلاح إلى قسمين أحدهما وهو البحرى فى المسافة ما بين شارع التبانة عند زاوية عارف باشا إلى حارة حلوات عرف بشارع سويقة العزى أى فى جهة غير التى كان بها المكان الأصلي لهذه السويقة، والثانى وهو القبلى الذى كانت فيه السويقة المذكورة (بين حارة حلوات وشارع محمد على) عرف بشارع سوق السلاح ويعرف الشارع كله الآن بشارع سوق السلاح وبذلك اختفى اسم سويقة العزى (٢).

ولقرب هذه السويقة من مقر الحكم بالقلعة فقد كانت وحتى نهاية القرن ١٨م سكناً مفضلاً لكثير من ضباط الأوجاقات العثمانية (٣).

ومن الأسواق القريبة من القلعة والتى اشتغل بها صرافون، سوق السلاح، وهو غير سوق السلاح القديم الذى كان عند خط بين القصرين بشمال القاهرة الفاطمية فيما بين المدرسة الظاهرية ببيرس (أثر ٣٧) وبين قصر يشتاك (أثر ٣٤)، وجعل سوقاً لبيع القسي والنشاب والزرديات بعد زوال الخلافة الفاطمية (٤).

ويبدو أن هذا السوق الذى تركزت فيه صناعة وبيع الأسلحة فى العصر العثمانى قد انتقل بقرب القلعة لأسباب اجتماعية، حيث كان موطن وسكنى عدد كبير من العسكريين والأوجاقات لإشباع احتياجاتهم (٥)، ولا نعرف على وجه الدقة التاريخ الذى ظهر فيه سوق السلاح بالقرب من القلعة، وإن كان لدينا حجة بوثائق المحكمة الشرعية تشير إلى وظيفة

(١) المقرئى: المصدر السابق ج ٢ ص ٦-١٠٧.

(٢) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة ج ٨ ص ٢٠٤ هامش (٣) للمحقق، ويبدو أن ذلك قد تم قبل عام ١٢٦٢هـ (١٨٤٧) حسبما يتضح من أمر تسمية الشوارع الصادر فى ذلك العام انظر: حسن عبدالوهاب: تخطيط القاهرة - ص ٣٠.

(٣) أندريه ريمون: فصول من تاريخ القاهرة ص ١٧٥.

(٤) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ٩٧.

(٥) أندريه ريمون: المرجع السابق ص ٧٦.

«النقيب بسوق السلاح وخان الخليلي» في عام ١١٥٦هـ (١٧٤٣م)^(١) مما يرجح أن هذا السوق كان في مكانه القديم بالقاهرة الفاطمية حتى هذا التاريخ أو على أقل تقدير كان مازال يعرف بتسميته القديمة.

وتجاه القلعة نصادف آخر الأخطاط المحيطة بمقر الحكم في العصر العثماني وهو خط الرميطة، نسبة إلى ميدان الرميطة، المعروف الآن بميدان صلاح الدين. وكان يعرف بالميدان السلطاني أو ميدان القلعة وسمى أيضاً قرة ميدان أى الميدان الأسود، وكان في الجزء الشمالي منه سوق الخيل تجاه مدرسة السلطان حسن، وتعرف الرميطة اليوم بالمنشية^(٢).

وقد عني بهذا الميدان السلطان الغوري في سنة ٩٠٩هـ (١٥٠٤م) فغرس فيه أنواع الفواكه والزهور وأقام بوسطه بركة كبيرة أطلق فيها فرس البحر وأنشأ فيه أبنية جديدة، وبعد وفاة الغوري أهمل الميدان وأقيمت به الأسواق في العصر العثماني^(٣). ولعلها نشأت لتلبية احتياجات العسكريين القاطنين بهذه الجهة.

ومن الأسواق بخط الرميطة سوق البرادعية لصناعة برادع الدواب^(٤) ورقعة القمح التي كان بها عدد كبير من الحواصل كما يظهر من حادث اجتياح العامة لها ونهبها في الحرم سنة ١١٠٧هـ^(٥) (١٦٩٥م)، وارتبط بهذه الرقعة وجود وكالة للحمير وطائفة لشبالي الحبوب بالرميطة^(٦)، كما انتقل سوق البارودية من محلات الباسطية للرميطة في عام ١١١٤هـ (١٧٠٣م)^(٧).

وصيارفة هذه الأخطاط هم: «الحاج عبدالفتاح سرور الصراف بخط الدرب الأحمر»^(٨)، و«المكرم علي بن زايد الصراف بخط الرميطة»^(٩) و«الحاج علي بن حسن الصراف بخط الرميطة»^(١٠) و«المكرم علي بن حسن الصراف بخط الدرب الأحمر»^(١١) و«السيد أحمد

- (١) محكمة الصالحية النجمية سجل ٥١٩ حجة ٤٧٩.
- (٢) د. عبدالرحمن زكى: قلعة صلاح الدين الأيوبي وما حولها من الآثار - القاهرة ١٩٧١ ص ١٥.
- (٣) حسن عبدالوهاب: جامع السلطان حسن وما حوله - القاهرة ١٩٦٢ ص ٦.
- (٤) أندريه ريمون: فصول من تاريخ القاهرة - ٧٦.
- (٥) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ١٩٣.
- (٦) أندريه ريمون: المرجع السابق ص ٥٦.
- (٧) المرجع السابق ص ٨٠.
- (٨) سجل إسقاطات القرى رقم (٣) ص ٦ حجة (١٥) بتاريخ غرة جمادى الآخرة سنة ١١٤٥هـ.
- (٩) سجل الديوان العالي (١) ص ١٩ حجة (٣٢) بتاريخ ٢٠ ربيع الآخر سنة ١١٥٤هـ.
- (١٠) سجل الديوان العالي (١) ص ٢٠ حجة (٣٥) بتاريخ ٢٤ ربيع الآخر سنة ١١٥٤هـ.
- (١١) سجل الديوان العالي (١) ص ٢٦ حجة (٤٨) بتاريخ غرة جمادى الأولى سنة ١١٥٤هـ.

الصراف بأن السيد رضوان بخط الدرب الأحمر^(١)، و«الحاج علي بن حسن الصراف بخط التبانة»^(٢) (وبما كان هو المذكور بالدرب الأحمر) و«الحاج حسن الصراف بخط الدرب الأحمر ابن المرحوم محمد الحلاق»^(٣) و«الزيني محمود الصراف بخط الدرب الأحمر ابن سرور»^(٤) (لعله شقيق للحاج عبدالفتاح) و«الحاج إبراهيم الصراف بخط سويقة العزى ابن المرحوم علي»^(٥) و«الحاج علي الصراف بخط سويقة العزى ابن محفوظ»^(٦) و«المكرم عثمان بن أحمد الصراف بخط الدرب الأحمر»^(٧).

و«المكرم محمد بن أحمد الصراف بخط سويقة العزى»^(٨) و«المكرم سعودى بن المرحوم أحمد زايد الصراف بخط الرملية هو كوالده كان»^(٩) و«المكرم سليمان علام الصراف بخط الرملية»^(١٠) و«المكرم حسن الصراف بخط سويقة العزى ابن المرحوم إسماعيل»^(١١) و«المكرم علي سبيع الصراف بخط سويقة العزى»^(١٢) و«السيد الشريف بدوى الصراف بخط الدرب الأحمر ابن مصطفى»^(١٣) و«عبدالله الصراف بخط الدرب الأحمر ابن محمد»^(١٤) و«السيد الشريف عبدالرحمن الصراف بخط الماردانى ابن المرحوم السيد الشريف أحمد»^(١٥) و«المكرم علي الصراف بخط سويقة العزى ابن المرحوم عبدالله»^(١٦)

- (١) محكمة القسمة العسكرية سجل (١٥٠) ص ١٩٦ حجة (٣٢٨) بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة سنة ١١٥٤هـ.
- (٢) سجل إسقاطات القرى رقم (٣) ص ١٠ حجة (١٤) بتاريخ ١٠ ذى القعدة سنة ١١٥٩هـ.
- (٣) سجل إسقاطات القرى رقم (٥) ص ٥٩ حجة (١١٧) بتاريخ غرة جمادى الآخرة سنة ١١٦٤هـ.
- (٤) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ٢ حجة (١) بتاريخ ١٤ ذى القعدة سنة ١١٦٤هـ.
- (٥) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ١٢ حجة (١٦) بتاريخ ٢٧ ذى الحجة سنة ١١٦٤هـ، وورد اسمه أيضا في سجل إسقاطات القرى رقم (٨) ص ٦٠ حجة (١٤٦) بتاريخ ١٢ شعبان سنة ١١٧٢هـ، وكذلك في ص ١٣٦ حجة (٣٤٢) بتاريخ ٢٨ شوال ١١٧٢هـ.
- (٦) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ٢٦٠ حجة (٥٨٥) بتاريخ غاية ربيع الأول سنة ١١٦٦هـ.
- (٧) سجل إسقاطات القرى رقم (١٢) ص ٣٥ حجة (١٤) بتاريخ غرة جمادى الأولى سنة ١١٨١هـ.
- (٨) سجل إسقاطات القرى رقم (١٢) ص ٣٧٦ حجة بتاريخ ١١ ربيع الأول سنة ١١٨٢هـ.
- (٩) محكمة مصر القديمة سجل (١١١) ص ٦٨ حجة (١٧٤) بتاريخ ١٠ رجب سنة ١١٨٩هـ.
- (١٠) سجل إسقاطات القرى رقم (١٦) ص ١٩ حجة بتاريخ ٢٠ ذى القعدة سنة ١١٩٢هـ.
- (١١) سجل إسقاطات القرى رقم (١٦) ص ١٢٦ حجة بتاريخ ١١ صفر سنة ١١٩٣هـ، وجاء اسمه مرة أخرى في سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص ١١٨ - حجة بتاريخ ٢٤ محرم سنة ١١٩٨هـ.
- (١٢) سجل إسقاطات القرى رقم (١٦) ص ١٥٤ حجة بتاريخ ١٥ ربيع الأول سنة ١١٩٣هـ.
- (١٣) سجل إسقاطات القرى رقم (١٦) ص ١٧٩ حجة بتاريخ ٦ ربيع الآخر سنة ١١٩٣هـ.
- (١٤) سجل إسقاطات القرى رقم (١٦) ص ٢٩٦ حجة بتاريخ ٢٥ الأول رجب ١١٩٣هـ.
- (١٥) سجل إسقاطات القرى رقم (١٧) ص ٨ حجة بتاريخ ١٢ ربيع الآخر سنة ١١٩٥هـ.
- (١٦) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص ٢٦٤ حجة بتاريخ ٢ جمادى الأولى سنة ١١٩٨هـ، ويبدو أنه نفس الصراف الذي رُوي اسمه كاملا (علي سبيع بن عبدالله) في سجل إسقاطات القرى (٢٢) ص ٢ حجة بتاريخ غرة ذى القعدة سنة ١١٩٩هـ.

و«الحاج على الصراف بسوق السلاح ابن المرحوم عبد الجواد»^(١) و«السيد صالح الصراف بخط الدرب الأحمر ابن المرحوم الشيخ محمد اللقاني»^(٢) وأخيراً من صياغة القرن ١٣هـ، «الحاج أحمد سبيع الصراف بخط سويقة العزى»^(٣) ويظهر أنه أخ لعلى سبيع بن عبد الله الصراف بنفس الخط».

الصياغة بظاهر القاهرة الغربى:

كان لوقوع هذا الجزء من ظاهر القاهرة فى وسط المسافة بين المدينة الفاطمية وبولاق ثغر القاهرة التجارى أكبر الأثر فى ازدهار العمران واتصاله منذ العصر المملوكى، وتشهد الكثرة من أسماء الصرافين التى عثرنا عليها بين سطور المحاكم الشرعية بمدى قوة النشاط التجارى فى أخطاط هذه الناحية خلال العصر العثمانى.

وأهم الخطوط التى انتشرت فيها الصرافون:

١- خط ميدان الغلة أو خط الميدان: ويقع خارج باب القنطرة، متصلاً من شرقيه بعدوة الخليج ومن غربيه بالمقس ذكره المقرئى باسم ميدان القمح وميدان الغلة. وقد اشتهر بهذا الاسم لانه كان موقعا للغلال أيام كان المقس ساحل القاهرة وكانت صبر القمح وغيره من الغلال توضع من جانب المقس إلى باب القنطرة عرضاً، ثم أصبح هذا الميدان فى القرن ٩هـ (١٥م) سوقاً تباع فيه القشة من النحاس العتيق والحصر وغير ذلك وفى بعضه سوق الغزل وبه جامع يشرف على الخليج^(٤).

٢- خط باب الشعرية أو خط الشعرانى وأيضاً خط الدشطوطى خارج باب الشعرية. وباب الشعرية أحد أبواب القاهرة فى سورها البحرى الذى أنشأه صلاح الدين غربى الخليج المصرى وقد سمي باسم طائفة من البربر يقال لهم بنو الشعرية^(٥). وكان تجاه هذا الباب قنطرة باب الشعرية على الخليج الكبير التى عرفت فى العصر المملوكى بقنطرة الخروبى،

(١) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص ٣٨١ حجة بتاريخ ٦ رجب سنة ١١٩٨هـ.

(٢) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ١٠٦ حجة بتاريخ ١٣ ذى الحجة سنة ١١٩٩هـ.

(٣) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ٢٦٣ حجة بتاريخ ٢٣ صفر سنة ١٢٠٠هـ، وجاء اسمه على هذا النحو «أحمد الصراف بسويقة العزى بن المرحوم الحاج أحمد سبيع» فى محكمة الصالحية النجمية

سجل (٥٤٤) ص ٢٨ حجة (٥٠) بتاريخ ٤ بتاريخ ٤ ذى القعدة سنة ١٢٠٣هـ.

(٤) المقرئى: الخطوط ج ٢ ص ٤-١٢٥ وكان عند باب القنطرة، الذى يشغله الآن المكان المسمى بالخرنفش قنطرة مرتفعة بحيث تمر المراكب من تحتها وكانت تسد بأبواب خوفاً من الوصول للقاهرة عن طريقها -

عبدالرحمن عبدالنواب: منشآت المائة ص ٢٦.

(٥) د. عبدالرحمن زكى: القاهرة ص ١٢٥ وهامش (٣).

ويمشى من فوقها الى أرض الطبالة^(١).

أما خط الدشطوطى، فهو ينسب لضريح سيدى عبدالقادر الدشطوطى داخل الجامع الشهير به فى هذه الخطة وقد أنشئ فى عام ٩٢٤هـ (١٥١٨م) وبهذا الخط جملة من مقابر الأولياء، ويقع جامع الدشطوطى بشارعه وهو عن يمين المار من شارع الفجالة تجاه شارع باب الشعرية^(٢).

ولوقوع هذه الخطط على الطريق بين شمال القاهرة وبولاق، فقد كان عند باب الشعرية وكالة للحمير^(٣)، كما كانت بها بعض الوكالات مثل وكالة الشكلى وهى من وقف حسن كتخدا وأخرى تعرف بوكالة الزيت وهى من وقف حسن كتخدا الشعرانى، وقد بنيت عام ١١٩١هـ (١٧٧٧م)^(٤).

٣- حارة النصارى: وقد ذكر على مبارك أنه توجد حارة للنصارى قرب خط قنطرة آق سنقر عند خط قبر الكرمانى^(٥)، إلا أن الصراف الذى جاء اسمه مرتبطاً بالعمل فى خط حارة النصارى، إنما ورد فى سجلات محكمة الزاهد، وكان مقرها فى العصر العثمانى جامع الزاهد الذى شيده عام ٨١٨هـ (١٤١٥م) الشيخ أحمد الواعظ الزاهد بخط المقس خارج القاهرة كما جاء فى الخطط المقريزية^(٦). وجاء فى على مبارك أن حارة النصارى هى ذاتها شارع خميس العدس المتوصل إليها من جهة الخرنفش وهى تجاه القنطرة الجديدة^(٧). ومعروف أن هذه القنطرة قد شيدت سنة ٧٢٥هـ (١٣٣٥م) على الخليج الكبير وكانت توصل إلى أرض الطبالة ومنية السيرج ومكانها الآن بشارع الظاهر عند تلاقيه بشارع الخليج المصرى^(٨).

وهو ما يعنى أن خط حارة النصارى كان فى هذه الجهة التى عرفت بالمقس وبخط المقسم

(١) المقريزى: الخطط ج ٢ ص ١٤٧.

(٢) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٣ ص ٧٢ والدشطوطى من متصرفية العصر المملوكى ويقال إنه كان لا يقيم الصلاة أبداً، انظر: د. توفيق الطويل: التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى - القاهرة - ط ٢ - ١٩٨٨ - ص ٥٣.

(٣) أندريه ريمون: المرجع السابق ص ٥٥.

(٤) على مبارك: المرجع السابق ج ٣ ص ٧٦.

(٥) المرجع السابق ج ٣ ص ١٠.

(٦) المقريزى: الخطط ج ٢ ص ٧-٣٢٨.

(٧) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٣ ص ٢٧.

(٨) عبدالرحمن عبدالنواب - منشآت المائة - ص ٢٦.

المبارك» فى وثائق المحكمة الشرعية وعادة ما كان سكان هذا الخط من الأقباط^(١).
٤- خط الموسكى : نسبة إلى قنطرة الموسكى التى أنشأها الأمير عز الدين موسك قريب
السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب ويتوصل إليها من باب الخوخة وباب القنطرة ويمر
فوقها إلى بر الخليج الغربى^(٢).

٥- خط الأزيكية : كان هذا الخط فى العصر العثمانى من الأحياء المفضلة لدى البرجوازية
من التجار والمشايخ^(٣)، وقد شيدت بيوت الخط حول بركة الأزيكية التى عرفت باسم الأمير
أزبك من ططخ كبير أمراء السلطان قايتباى.. إذ عنى بها فأزال كيائها وأعاد حفر البركة
وأجرى إليها الماء من الخليج المصرى ثم أنشأ مناحاً لجماله كما أنشأ قصرأ له فعرف بالأزيكية
نسبة إليه وما أن أتم عمرانها حتى أنشأ بها مسجداً كبيراً وأنشأ حوله حماماً ووكالة وقياسر
للتجارة وانتهى من ذلك جميعه عام ٨٨٢هـ (١٤٧٧م)، وكان من جراء حفر البركة وعمل
رصيف حولها أن رغب سرة مصر فى سكنى الأزيكية فامتلأت بالقصور والحدائق التى تبارى
الشعراء فى وصفها^(٤).

وبدأ من القرن ١٢هـ (١٨م) أصبح حى الأزيكية من الأحياء التى يقبل على الإقامة بها
ضباط الأوجاقات والبكوات فنقل كثير منهم مقر إقامتهم إلى ضواحي بركة الأزيكية حيث
أصبحت الحى الأرستقراطى المفضل^(٥).

ومن الجدير بالذكر أن بونايرت لما دخل القاهرة فى ١٠ صفر عام ١٢١٣هـ، لم يجد فيها
سكناً يقيم به أفضل من بيت محمد بيك الألفى بالأزيكية بخط الساكت^(٦).

٦- خط الجامع الأحمر : والجامع الأحمر حسبما يذكر على مبارك فى حارة القبيلة برأس
الشارع قريباً من ميدان الأزيكية وهو قديم جدده الأمير سليمان أغا السلحدار أحد رجال
محمد على^(٧).

والصرافون الذين وردت أسماؤهم فى بعض سجلات المحاكم الشرعية ممن مارسوا

(١) من ذلك ما ورد بسجلات محكمة الصالحية النجمية (سجل ٤٨٨ لسنة ١٠٢٦هـ) عن المعلمة مريم
بخط المقسم المبارك خارج باب القنطرة حجة ٥٢٠ و ٥٩١.

(٢) عبدالرحمن عبدالنواب : المرجع السابق ص ٢٤ وعن الأمير موسك انظر : المقرئى ج ٢ - ١٤٧.

(٣) أندريه ريمون : فصول من تاريخ القاهرة ص ١٨٢.

(٤) حسن عبدالوهاب : تخطيط القاهرة ص ٤٠.

(٥) أندريه ريمون : المرجع السابق ص ٧٨.

(٦) عبدالرحمن الجيرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ج ٣ ص ١٣.

(٧) على مبارك : الخطط الجديدة ج ٢ ص ٥٤.

نشاطاتهم بظاهرة القاهرة الغربى هم، «الشمس محمد بن سليمان الزقيني الصراف بخط الموسكى»^(١) و«السيد الشريف سالم بن السيد ناصر الصراف بخط الدشطوطى خارج باب الشعرية»^(٢) و«فخر أمثاله الكرام كمال أقرانه العظام البدرى حسن بن المرحوم الأمير يوسف شطرفيل البليسى الصراف بخط باب الشعرية»^(٣) و«الحاج محمد بن مصطفى الصراف بخط باب الشعرية»^(٤) و«فخر أمثاله الحاج مصطفى بن المرحوم محمد جاويش شندل الصراف هو بخط ميدان الغلة»^(٥) و«فخر أمثاله المكرمين الحاج مصطفى الصراف بخط الموسكى بن الحاج عبدالرحمن البليسى»^(٦) و«الحاج محمد بن الحاج مصطفى الصراف بخط ميدان الغلة»^(٧) و«المحترم المكرم الحاج حسن بن المحترم مصطفى شندل الصراف بخط الميدان»^(٨) وهو أحد أبناء مصطفى بن محمد جاويش شندل الذين عملوا بالصرافة و«المكرم على الصراف بخط الأزبكية ابن المرحوم خليلي»^(٩) و«المكرم الحاج يوسف الصراف بخط باب الشعرية ابن المرحوم الحاج حسن»^(١٠) و«الحاج ابراهيم شطرفيل الصراف بخط باب الشعرية»^(١١) و«المكرم الحاج محمد الصراف بخط الجامع الأحمر»^(١٢) و«الأمثل المكرم الحاج حجازى الصراف بخط ميدان الغلة ابن المرحوم الحاج محمد»^(١٣). ويضاف إلى هؤلاء كل من «الحاج أحمد محمود الصراف بخط ميدان الغلة»^(١٤) و«فخر

- (١) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٤) ص ٤٧ حجة (١٢٥) بتاريخ ١٠ ربيع الثانى سنة ١١٣٢هـ.
- (٢) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٤) ص ١٥٠ حجة (٣٤٨) بتاريخ ١٠ غرة ربيع الأول سنة ١١٣٣هـ.
- (٣) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٤) ص ١٨٨ حجة (٤٤٤) بتاريخ ٧ شعبان سنة ١١٣٣هـ، وتردد اسمه كصراف بخط الشعراني فى سجل محكمة باب الشعرية رقم (٦٣٧) ص ٦ حجة (١٩) بتاريخ غرة ذى القعدة سنة ١١٤٤هـ.
- (٤) محكمة بولاق سجل (٦٦) ص ١٧٥ حجة (٤٧١) بتاريخ غرة جمادى الثانية سنة ١١٤٢هـ.
- (٥) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٧) ص ٤١ حجة (١١٢) بتاريخ ٣ ربيع ثان سنة ١١٥٤هـ، وايضا فى ص ١١٦ حجة ٢٩٢ بتاريخ ٣ ربيع الأول سنة ١١٤٦هـ.
- (٦) سجل إسقاطات القرى رقم (٣) ص ٦١ حجة (١٦٩) بتاريخ ٤ شوال سنة ١١٤٥هـ.
- (٧) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٧) ص ٢٢٩ حجة (٥٦١) بتاريخ ٢٤ شوال سنة ١١٤٧هـ.
- (٨) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥١٩) ص ٤٥ حجة (١١٢) بتاريخ ١٨ رجب سنة ١١٥٥هـ.
- (٩) سجل إسقاطات القرى رقم (٤) ص ٧ حجة (٩) بتاريخ ١١ شوال سنة ١١٥٩هـ، وجاء اسمه مرة أخرى فى سجل إسقاطات القرى رقم (٧) ص ٨٠ حجة (١٨٣) بتاريخ ١٠ شوال سنة ١١٦٦هـ.
- (١٠) سجل إسقاطات القرى رقم (٥) ص ٤٢ حجة (٨٦) بتاريخ ١٩ جمادى الأولى سنة ١١٦٤هـ.
- (١١) سجل إسقاطات القرى رقم (٥) ص ٥٧ حجة (١١٣) بتاريخ أواسط جمادى الأولى سنة ١١٦٤هـ.
- (١٢) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص ٤١ حجة (٩٠) بتاريخ ١٩ شوال سنة ١١٦٧هـ.
- (١٣) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص ١١٠ حجة (٢٣٥) بتاريخ غرة رجب سنة ١١٦٨هـ.
- (١٤) سجل إسقاطات القرى رقم (٧) ص ٦ حجة (١٣) بتاريخ ٦ رجب سنة ١١٧٢هـ.

أمثاله الشهابى أحمد الصراف بخط الموسيقى^(١) وفخر أمثاله المكرمين سليمان الصراف بخط الأزيكية بن المرحوم الحاج على^(٢) و«المكرم محمد الصراف بخط الموسيقى ابن المكرم أحمد»^(٣) ثم «المكرم الحاج بدوى الصراف بحارة النصارى ابن المرحوم الحاج أحمد»^(٤).

الصرافون فى بولاق القاهرة:

بولاق أو بولاق القاهرة هو ميناؤها الداخلى فى عصر العثمانيين وكان به جمرک لتحصيل الرسوم على الوارد من بضائع مصر والخارج للاستهلاك فى العاصمة، وتدل القوائم التى أوردها كتاب وصف مصر عن حجم وأنواع البضائع الوارد عبر بولاق وأيضاً ما يتحصل عليها كرسوم^(٥) على أننا بصدد حى تجارى كبير، يعد وجود الصرافين به ضرورة ملحة لتيسير عمليات البيع والشراء.

وكان العمران قد بدأ بناحية بولاق منذ عام ٧١٣هـ (١٣١٣م) فعمرت القصور العظيمة والبساتين وأصبح ببولاق عدة جوامع وحمامات ورباع وغيرها^(٦).

وقد رآها ليون الأفريقى وقال عنها إنها ملتقى تجار القمح والزيت والسكر تزخر بالمساجد والدور والمدارس^(٧)، وكان فيها ساحل الفلة على النيل ومكانه اليوم شارع ساحل الغلال فى بولاق وما فى امتداده شمالاً من شارع ماسبيرو حتى نهايته البحرية وقد استمر فى مكانه المذكور إلى سنة ١٨٩٩م وفيها نقل إلى ساحل روض الفرج^(٨)، وظلت بولاق ثغراً لمدينة القاهرة منذ سنة ٧١٣هـ (١٣١٣م) حتى أيام الوالى سعيد حينما أنشأ أول خط سكة حديد بين القاهرة والإسكندرية عام ١٨٥٦م^(٩).

وأشير فى سجلات المحكمة الى عدة أماكن بها مثل خط الخضره وسوق ربع الباشا وقيسارية الوزير الأعظم سنان باشا ببولاق. وقد تولى سنان باشا ولاية مصر مرتين، الأولى

-
- (١) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص ١٢٦ حجة (٢٨٧) بتاريخ ١٤ ربيع أول سنة ١١٨٥هـ. وذكر مرة ثانية فى ص ٢٩٠ حجة (٧٤٢) بتاريخ ١٦ شوال سنة ١١٨٥هـ.
 - (٢) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص ٢٢٤ حجة (٥٢٩) بتاريخ ١٥ رجب سنة ١١٨٥هـ.
 - (٣) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ٢٤١ حجة بتاريخ ٣ صفر سنة ١٢٠٠هـ.
 - (٤) محكمة جامع الزاهد سجل (٧٠١ مكرر) ص ٢١ حجة (٥٠) بتاريخ ١٢ رمضان سنة ١٢١١هـ.
 - (٥) علماء الحملة الفرنسية : وصف مصر ج ٥ ص ١٢ وما بعدها.
 - (٦) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ١٣١.
 - (٧) د. عبدالرحمن زكى: القاهرة ص ١٩٦.
 - (٨) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة ج ٩ ص ٤٤ هامش (١) للمحقق.
 - (٩) د. عبدالرحمن زكى: القاهرة ص ١٣٤.

فى ٢٤ شعبان سنة ٩٧٥هـ إلى ١٣ جمادى الآخرة سنة ٩٧٦هـ والثانية من صفر سنة ٩٧٩هـ إلى آخر ذى الحجة سنة ٩٨١ جمادى الآخرة سنة ٩٧٦هـ. وهو سنان باشا ابن على بن عبدالرحمن^(١). وقد أنشأ سنان باشا فى ولايته الثانية مسجده ببولاق عام ٩٧٩هـ وهو ثانى المساجد المنشأة فى مصر على الطراز العثمانى البحت والأول هو مسجد سليمان باشا داخل القلعة^(٢).

وقد أوقف سنان باشا على جامعہ سبيلاً ومكتباً وخاناً كبيراً بجوار المسجد بوسطه مصلى وآخرين أحدهما مقابلاً للجامع وبيتاً وحماماً بجوار الجامع يتبعه أروقة وحوانيت^(٣) ولعل قياسارته هى إحدى هذه الخانات.

ومن بين الصرافين ببولا: المحترم سليمان بن بدير الصراف ببولاق القاهرة^(٤) و«الشمسى محمد بن المرحوم الحاج أحمد بن المرحوم الحاج شحادة الصراف هو بباب قيسارية الوزير الأعظم سنان باشا ببولاق»^(٥)، و«السيد الشريف محمد عبدالفتاح الصراف بخط سوق الخضرة ببولاق»^(٦) و«الحاج أحمد فتوحى الصراف ببولاق»^(٧) و«البرهانى بن عبد الله الصراف بسوق ربع الباشا ببولاق»^(٨) و«الحاج محمد رابع الصراف بخط الخضرة ببولاق»^(٩) و«المكرم عبده الصراف بسوق ربع الباشا ببولاق القاهرة»^(١٠) و«الحاج عبده بن المرحوم إبراهيم النقلى الصراف هو ببولاق»^(١١)، و«السيد الشريف حسن بن المرحوم عبد الله الصراف بخط الخضرة ببولاق»^(١٢) و«المكرم سليمان بن خضر الصراف ببولاق»^(١٣)

- (١) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٥ ص ١٩.
- (٢) حسن عبدالوهاب: تاريخ المساجد الأثرية ج ١ ص ٣٠٣.
- (٣) على مبارك: المرجع السابق ج ٥ ص ٢٠.
- (٤) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) ص ٩٩ حجة (٣٧٨) بتاريخ ١١ صفر سنة ١٠٤١هـ.
- (٥) محكمة بولاق سجل (٥) ص ٦٥ حجة (١٢٩) بتاريخ ١٨ رمضان سنة ١٠٧٠هـ.
- (٦) محكمة بولاق سجل (٦٣) ص ١٢٠ حجة (٣٦٣) بتاريخ ٢٠ ذى القعدة سنة ١١٢٨هـ وتكرر اسمه فى ص ١٧٣ حجة (٥٢٨) بتاريخ ٢٨ رجب سنة ١١٢٩هـ.
- (٧) محكمة بولاق سجل (٦٦) ص ٤٦ حجة (١١٨) بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى سنة ١١٤٠هـ.
- (٨) محكمة بولاق سجل (٦٦) ص ٥٥ حجة (١٤٣) بتاريخ ١٨ رجب سنة ١١٤٠هـ.
- (٩) محكمة بولاق سجل (٦٦) ص ٩٠ حجة (٢٣٩) بتاريخ ١٤ ربيع الأول سنة ١١٤١هـ.
- (١٠) محكمة بولاق سجل (٦٦) ص ١٧٢ حجة (٤٦١) بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى سنة ١١٤٢هـ.
- (١١) محكمة بولاق سجل (٦٦) ص ١٧٤ حجة (٤٦٦) بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى سنة ١١٤٢هـ.
- (١٢) محكمة القسم العسكرية سجل (١٥٠) ص ٩ حجة (١٨) بتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ١١٥٤هـ وأشير إليه فى سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ٢ حجة (١) بتاريخ ١٤ ذى الحجة سنة ١١٦٤هـ.
- (١٣) سجل الديوان العالى رقم (١) ص ٢٩٩ حجة (٦٤١) بتاريخ ٩ ربيع الأول سنة ١١٥٧هـ.

و«المكرم محمد الصراف ببولاق القاهرة يسوق ربع الباشا ابن المرحوم محمد»^(١) و«المكرم السيد ابراهيم بن السيد داود الصراف ببولاق»^(٢).

ولاشك أن جزءاً كبيراً من مهمة تسيير المعاملات التجارية الكبيرة كان يقع على عاتق هؤلاء الصرافين وأمثالهم لما يتسمون به من دراية بأنواع النقود المتداولة وأقيامها، وكان الصرافون يحضرون عمليات البيع والشراء التي تسجل بالحاكم بوصفهم شهود للعقد يوثق بهم من الطرفين وقد يحدث أن يوجد أكثر من صراف واحد في عمليات البيع والشراء، وربما يعود ذلك إلى كبر حجم النقدية المدفوعة أو إلى أن كلاً من طرفي البيع والشراء قد اصطحب معه إلى المحكمة صرافاً من لدنه.^(٣)

ويشير كتاب وصف مصر إلى أن الصرافين والعاملين في تبديل العملات مشهود لهم في مصر بالنزاهة والاستقامة وأنهم يحوزون سمعة طيبة جداً في مجال التجارة وأن لديهم وسائل مشروعة كثيرة يصلون بواسطتها إلى تكوين ثروة كبيرة دونما حاجة منهم إلى الغش وهم يستطيعون أن يتركوا عملهم هذا في بضع سنوات أو يستمرون فيه حسب مزاجهم، ذلك أن هذا الوقت القصير يكفي عادة لكي يجعل منهم أناساً بالغى الثراء.^(٤)

إن هذه الملاحظة التي وردت في «وصف مصر» نجد صدى لها في سجلات المحكمة، مثل ما قام به «الحاج سيد شيخ طايبة الصرافين سابقاً بن المرحوم الحاج محفوظ بوقف مكان بخط بهاء الدين قراقوش على أخته وأولادها وبعض أقاربه»^(٥)، بل إن بعضهم شارك في حيازة التزام الأراضي الزراعية كالحاج «محفوظ الصراف بخط باب زويلة بن المرحوم الحاج حسن السكرى الذى حاز إسقاطاً من الأمير أحمد جوريجى كومليان بن عبدالله تابع المرحوم محرم جلبى الشهير ببشيك حصه قدرها قيراطان اثنان من أصل ٢٤ قيراطاً بولاية البهنساوية مقابل ثلاثمائة دينار وثلاثون ديناراً ذهب محبوب»^(٦).

◆◆◆◆◆

- (١) سجل إسقاطات القرى رقم (٤) ص ٢ حجة (٢) بتاريخ ٨ شوال سنة ١١٥٩هـ.
- (٢) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ٧٨ حجة (١٢٧) بتاريخ ٢٨ ربيع الآخر سنة ١١٦٥هـ.
- (٣) كما في سجل إسقاطات القرى رقم (٨) ص ١٣٦ حجة (٣٤٢) بتاريخ ٢٨ شوال سنة ١١٧٢هـ.
- وسجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ٦١ حجة بتاريخ ١٥ ذى القعدة سنة ١١٩٩هـ.
- (٤) وصف مصر ج ١ ص ٤٦.
- (٥) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص ١٠٩ حجة (٢٣٤) بتاريخ ٨ ربيع الأول سنة ١١٦٨هـ.
- (٦) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ٢٤٦ حجة (٥٤٣) بتاريخ ٣ ربيع الأول سنة ١١٦٦هـ.

خاتمة

المبارك - في هذا المجال، من المهم أن نذكر أن هناك العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال، والتي أظهرت أن هناك علاقة إيجابية بين استخدام التكنولوجيا في التعليم وتحسين النتائج التعليمية. كما أن هناك العديد من الدراسات التي أظهرت أن استخدام التكنولوجيا في التعليم يمكن أن يساعد في تحسين مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات لدى الطلاب. لذلك، فإننا نعتقد أن استخدام التكنولوجيا في التعليم هو خطوة مهمة نحو تحسين جودة التعليم في مصر.

وبعد، فقد كان ذلك بحثاً في النقود المتداولة بمصر إبان العصر العثماني انتهت فيه إلى أن نقود الدولة العثمانية كانت قابلة للتداول بولاية مصر خاصة تلك المضروبة في العاصمة (القسنطينية) وبلاد الشام والولايات المغربية الخاضعة للحكم العثماني بسبب العلاقات السياسية أو الاقتصادية الحميمة بين مصر وهذه المناطق.

ورغم سيطرة العثمانيين على مصر إلا أن ذلك لم يؤثر في البداية على طرز النقود العثمانية المضروبة في مصر، إذ ظلت محافظة إلى بداية عهد سليمان القانوني على تقاليد الطرز المملوكية من ناحية الشكل مع خضوعها من حيث مضمون الكتابات لتوجيهات السلطان العثماني بعدم نقش الآيات القرآنية على النقود كما منحت مصر للنقود الذهبية العثمانية حتى المضروبة منها في الأستانة تسمية «الشريفى» التى تعد تحويراً للأشرفى المملوكى.

ومنذ عهد السلطان سليمان القانوني أصبح سك النقود بمصر وغيرها من الولايات العثمانية خاضعاً للأوامر الشريفة التى تحدد وزن وعيار وطرز النقود المطلوب ضربها فضلاً عن إرسال قوالب السك من الأستانة للاسترشاد بنقوشها عند ضرب العملات.

وكان من نتيجة ذلك أن النقود العثمانية اكتسبت طابعاً موحداً في أنحاء الدولة العثمانية وهو طابع لا تنفى وحدته بعض الاختلافات اليسيرة في ترتيب الكلمات والحروف تبعاً لمهارة نقاشى قوالب السك.

فالنقود الذهبية العثمانية سكت وفق عدة طرز، أقدمها طراز الزر محبوب الذى عرف أيضاً بالشريفى والسلطانى وهو يتميز بكتابات النسخة التى تشغل وجهى القطعة فى سطور أفقية. وحتى عام ٩٨٢هـ كان هذا الطراز يحمل اسم السلطان على الوجه وعبارة «ضارب النضر...» على الظهر ثم ظهرت صيغة جديدة فى بداية عهد مراد بن سليم «الثالث» على الدنانير المضروبة فى مصر وهى صيغة «سلطان البرين وخاقان البحرين...» وتناوبت هاتان الصيغتان فيما بينهما احتلال كتابات الظهر فى النقود الذهبية المضروبة بطراز الزر محبوب أو الشريفى.

وبدأ من عام ١٠٩٩هـ أخذت الطغراء فى الظهور على العملات العثمانية ولكنها اختفت بعد استخدامها فى كتابة اسم السلطان سليمان بن إبراهيم «الثانى» لبعض الوقت ثم عادت للظهور فى نقود مصطفى بن محمد «الثانى» التى عرفت دنائره لذلك بالطرلى وبأبى طرة وأيضاً بالطغرى، وفيها كان اسم السلطان يكتب على الوجه بالطغراء ومعه العبارة الدعائية

«عز نصره» وسنة ومكان الضرب أما الظهر فبه صيغة «سلطان البرين» المعروفة في دنانير الزر محبوب.

ثم ظهر طراز ثالث في عهد السلطان أحمد بن محمد «الثالث» عندما سك بعض دنانيره بنقش الطغراء منفردة على الوجه وقد عرف هذا الطراز في بداية سكه بالزنجرلى نسبة للحبيبات المتماصة التي تزخرف هامش القطعة وتظهر كسلسلة «زنجير أو جنزير» إزاء الطغراء التي تحتل مركز القطعة وإن عرفت دنانير الطغراء بعد ذلك بالفندقلي.

وقد سك العثمانيون نقودهم الذهبية من فئات الدينار ومضاعفاته كالجوز «الضعف» وأيضاً من فئات الأنصاف «النصفية» وأرباع الدنانير «الرابعة» وكانت أجزاء الدينار كثيراً ما تضرب في دور الضرب المغربية الخاضعة للحكم العثماني.

ومن المجدير بالملاحظة أن طريقة تسجيل التواريخ على النقود العثمانية قد تباينت باختلاف العهود وأماكن الضرب، ففي البداية كانت تسجل سنة الضرب الفعلية ثم مع استخدام الطغراء نقشت سنة صعود السلطان إلى كرسي العرش وفي بعض الأحيان كان يظهر على القطعة تاريخ السك الفعلي إما باستخدام رقمي الآحاد والعشرات من تاريخ الضرب أو بالإشارة إلى ترتيب سنة السك بين سنوات حكم السلطان وإن ظلت دور الضرب المغربية تستخدم تاريخاً واحداً في نقوش مسكوكاتها وهو تاريخ الضرب وحده.

أما النقود الفضية العثمانية التي لم تحمل ضمن نقوشها ما يفيد نوعها فقد تم تداول أنواعها المختلفة في مصر التي امتنعت عن سك بعض أنواع النقد الفضي العثماني.

وفضلاً عن تداول النقود العثمانية، فقد عرفت مصر تداول عدة أنواع من النقود الأخرى من بينها نقود الممالك الذهبية والفضية التي استنكر العثمانيون نقش آيات القرآن عليها واتخذوا ذلك مسوغاً لمحاربة دولتهم وقد استمرت متداولة بالأسواق خلال القرن العاشر الهجري «١٦م».

ونظراً لوقوع مصر على طريق التجارة الدولية بين الشرق والغرب فقد وجدت بعض أنواع النقود المستخدمة في هذه التجارة طريقها إلى أسواق التداول النقدي وخاصة النقود الأوربية التي اتسمت بثبات الوزن والعيار ودقة الصناعة.

ومن أهم النقود الذهبية الأوربية التي تم تداولها بمصر دوكات البندقية المعروفة بالبندقى والأسكودو الأسباني الذي عرف في وثائق المحكمة الشرعية بالكرونة أو الأقرونة وأيضاً بالمغربى الأندلسي كما عرفت مصر عدة أنواع من النقود الفضية الثقيلة التي ضربتها بعض

ممالك أوروبا وعلى رأسها نقد البندقية الفضى «قروش بنادقة» الذى انفردت وثائق المحكمة وحدها بالإشارة إلى تداوله بمصر .

ومن الأنواع الهامة التى تعاقبت على سيادة نطاق الدفع بالفضة فى العمليات التجارية الكبيرة، الريال الهولندى «أبو كلب» والريال الأسباني «المشط أو المغربى» وتالير الإمبراطورية الرومانية المقدسة الذى اشتهر باسم أبى طاقة وأصبح عملة حسابية فى نهاية فترة البحث .

وقد حاولت فى هذا البحث استقصاء تطور القيم النقدية المختلفة لأنواع النقود المتداولة بما فى ذلك قيمتها الاسمية وأسعار إبدالها تجاه بعضها البعض ومنحى تطور قوتها الشرائية إزاء السلع الغذائية واستعنت فى سبيل ذلك بالمجداول الإحصائية والرسوم البيانية التى تبين بجلاء انهيار قيمة النقود العثمانية أمام النقود الأوروبية وضعف قوتها الشرائية تجاه السلع الغذائية بمرور الوقت .

ومن أهم العوامل التى أثرت فى التداول النقدي بمصر دار الضرب بها التى تأثرت بالأحوال السياسية السائدة فى ولاية مصر فتغلب على أمورها الباشا ثم الإنكشارية وبعد ذلك مشايخ البلد من بكوات الممالك وقد أثر ذلك على درجة استجابتها لأوامر السلك السلطانية، وقد أمكن فى سياق هذا البحث التوصل إلى معلومات كافية إلى حد ما عن نظام العمل بدار الضرب والهيئة الوظيفية العاملة بها .

ونتيجة لتعدد أنواع النقود المتداولة واختلاف أسعار الصرف ظهرت الحاجة الملحة لوجود الصرافين فى عمليات البيع والشراء الكبيرة نسبياً وشهدت بداية العصر العثماني تحولاً من أصحاب بعض الحرف إلى الاشتغال بالصيرفة مزاحمين بذلك أهل الذمة وخاصة اليهود الذين احتكروا هذه المهنة بسبب موقف الشرع منها وتدرجياً أصبح جل الصيارفة من المسلمين الذين انتشروا بحوانيتهم فى الأحياء التجارية بالقاهرة وأصبح لمهنة الصيرفة طائفة لها شيخها ونقيبها بل وصارت مهنة يتوارثها الأبناء عن الآباء .

وبالإضافة إلى نتائج هذا البحث فقد قمت بنشر عدد من القطع النقدية التى لم يسبق نشرها من مجموعة متحف الفن الإسلامى بالقاهرة ومتحف كلية الآثار فضلاً عن وثيقة تسعير من وثائق الديوان العالى تنشر لأول مرة فى هذا البحث .



الملاحق

ملحق رقم (١)

وثيقة بتسعير مواد غذائية وتجارية

محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٧٣٣ تاريخ

رقم الميكروفيلم ٣٥٢٨٣

(من وثائق الديوان العالي)

عدد الصفحات : صفحة واحدة

- ١- هو أنه بالديوان العالي بمصر اخروسة بحضرة سيدنا ومولانا الوزير المعظم المشير المفخم الدستور المكرم مدير أمور جمهور العالم بأعالي الهمم مشيد أركان الدولة والإقبال مدد عنوان الصولة ذا الجلال (كذا) مولانا الوزير محمد باشا يسر الله له ما يريد في ما يشاء محافظ مصر المحمية دامت سعادته السنية من سيدنا .
- ٢- ومولانا المولى الأعظم ذا التحرير الأفخم الأكرم علامة العرب والمعمم شيخ مشايخ الإسلام ملك العلماء (قطع) للأعزة الكرام الناظر في الأحكام الشرعية قاضى القضاة بمصر المحمية الموقع خطه الكريم أعلاه انه بحضرة سيدنا ومولانا فخر أعزة السادة الأشراف .
- ٣- العظام صفوة الصفوة من آل عبد مناف الفخام السيد الشريف يحيى أفندى نقيب السادة الأشراف بمصر اخروسة حالا وسيدنا ومولانا فرع الشجرة الصديقية وطراز العصاة الثقية عين اعيان آل بنى الصديق وكوكب مجدهم على التحقيق ابي العباس شهاب الدين احمد البكرى الصديقى الاشعري .
- ٤- سبط آل الحسن شيخ السجادة حالا وكل من سيدنا ومولانا العلامة الأوحى الفريد شمس الدين محمد السجيني الشافعى ومولانا العلامة المحقق علم الدين سليمان المنصورى الحنفى وسيدنا ومولانا بركة المسلمين عمدة المحققين الشيخ زين الدين مصطفى العزيزى الشافعى ومولانا العلامة الأوحى الشيخ .
- ٥- زين الدين عبدالله الشيراوى الشافعى عين اعيان مشايخ الإفتى (كذا) والتدريس بالجامع الأزهر كل منهم أدام الله النفع بوجودهم وكل من قدوة الأمراء الكرام أصحاب القدر والاحتشام مولانا المقر العالى الأمير ذو الفقار بيك أمير اللواء والحاج الشريف المصرى حالا ومولانا المقر العالى الأمير على بيك أمير اللواء .
- ٦- والدفتردار بمصر اخروسة حالا ومولانا المقر العالى الأمير محمد بيك مير (كذا) الحاج الشريف المصرى سابقاً الصغير ومولانا المقر العالى الأمير محمد بيك مير (كذا) الحاج سابقاً ابن المرحوم إسماعيل بيك الدفتردار بمصر كان والمقر العالى الأمير محمد بيك مرجان جوز ومولانا المقر العالى الأمير على بيك أمين الأنبار سابقاً .
- ٧- والأمير يوسف بيك الصغير والمقر العالى الأمير إسماعيل بيك بن المرحوم قيطاس بيك والأمير سليمان بيك تابع المرحوم إسماعيل بيك المرقوم والأمير مصطفى بيك بلغيا وكل من فخر الأعيان العظام عمدة أعزة ذوى الشأن الفخام الأمير عبدالله أغا كتحدا الأنبار حالا والأمير على أغا متفرقة باشى حالا .
- ٨- والأمير عزاز أغا ترجمان الديوان العالي حالا والأمير رضوان أغا طايقة جمليان حالا والأمير حسن أغا طايقة تفكجيان حالا والأمير سليمان أغا طايقة الجراكسة حالا والأمير سليمان أغا طايقة مستحفظان حالا والأمير خليل أغا طايقة عزبان حالا دام توفيرهم وكل من فخر الأماثل والأقران الأمير .
- ٩- محمد أغا ابدال باش اختيار أمراء المتفرقة حالا والأمير على أغا والأمير حسن أغا والأمير أحمد أغا اختيار طايقة المتفرقة كل منهم والأمير حسن أغا والأمير على أغا الجلبى والأمير إسماعيل أغا الدوجمى اختيار جاويشان كل منهم والأمير جوريجى باش جاويش جمليان والأمير على جوريجى .
- ١٠- والسيد الشريف محمد جوريجى والأمير رضوان جوريجى والأمير إبراهيم جوريجى اختيار طايقة جمليان كل منهم والأمير حسن جوريجى باش تفكجيان حالا والأمير على جوريجى والأمير ولى جوريجى اختيار طايقة تفكجيان كل منهم والأمير شاهين جوريجى باش جاويش طايقة الجراكسة حالا والأمير على جوريجى والأمير إبراهيم .
- ١١- جوريجى اختيار الجراكسة كل منهما وفخر الأعيان العظام الأمير محمد كتحدا طايقة مستحفظان حالا

الدرندلي والسيد الشريف سليمان كتحدا مستحفظان سابقاً الحربطلي والأمير على بيو كتحدا
مستحفظان سابقاً والسيد الشريف محمد كتحدا مستحفظان سابقاً الملا والأمير على كتحدا
مستحفظان سابقاً القاطن بالأزبكية.

١٢- اختيار طايفة مستحفظان كل منهم والأمير على كتحدا طايفة عزبان حالا الجلبى والأمير حسن كتحدا
طايفة عزبان سابقاً البولاقى والأمير يوسف كتحدا طايفة عزبان سابقاً وغيرهم من الأمراء والأغوات
والأعيان واختيارية السبع بلكات والجم الغفير والجمع الكبير ممن يطول ذكرهم دام توقيهم.

١٣- صدر التوافق والتراضى بين السادة البكرية والسادة العلماء والسادة الأشراف والأمراء والأغوات
السبع واختيارية السبع بلكات والأعيان المشار إليهم بالمجلس الشرعى المعقود بالديوان العالى المشار إلى
معرفة مشايخ أرباب الحرف والأسواق والأصناف.

١٤- على أن اللحم الضانى كل رطل بنصف واحد ونصف نصف وربع نصف فضة، واللحم الجاموسى
والبقري والماعز كل رطل بنصف واحد وربع نصف فضة، والرطل اللية بنصفين فضة، والدهن السمن كل
رطل بنصف واحد ونصف نصف فضة، والعشرة أرطال السمن من الفلاح بثلاثة وثلاثين نصف فضة.

١٥- ومن الزيادات بستة وثلاثين نصف فضة، والعشرة أرطال السمن الزبد من الفلاح بخمسة وعشرين
نصف فضة، ومن الزيادات بثلاثين نصف فضة، والعشرة أرطال الجبن الجاموسى من الفلاح بعشرة أنصاف
فضة ومن الزيادات باثنى عشر نصف ونصف فضة، والقنطار الجبن الحالوم الطيب باثنين وستين.

١٦- نصف فضة من الفلاح ومن الزيادات بخمسة وستين نصف فضة والجبن الجاموسى القريش القنطار بأربعين
نصف فضة والقنطار الجبن الحالوم القريش بثلاثين نصف فضة، والقنطار الجبن المنصوري من الفلاح بمائة
نصف وعشرة أنصاف فضة ومن الزيادات بمائة نصف وعشرين نصف فضة والقنطار الجبن الكشكبان.

١٧- من محلة بمائة نصف وثمانون نصف فضة ومن الزيادات بمائتين نصف فضة والقنطار الجبن الزرابى بمائة
نصف واحدة فضة والقنطار السيرج من السيرجة بمائتين وثلاثين نصف فضة ومن الزيادات بمائتين
وخمسين نصف فضة والعله (كذا) الزيت الحار من المعصرة بمائة نصف وثمانون نصف فضة عنها كل
رطل واحد.

١٨- بنصف واحد ونصف نصف فضة، ومن الزيادات كل رطل بنصف واحد ونصف نصف وربع نصف فضة
والقنطار الطحينية من السرجة بمائة نصف وخمسة وعشرين نصف فضة ومن الزيادات بمائة نصف
وخمسين نصفاً فضة والقنطار الزيت الطيب من الوكالى بمائتين وخمسون نصف فضة ومن الزيادات
بمائتين وخمسة.

١٩- وسبعين نصف فضة، والقنطار الزيتون الخالص بمائة نصف واحدة فضة والرطل الشمع الرشيدى بثلاثة
أنصاف ونصف فضة، والرطل الشمع البلدى بثلاثة أنصاف فضة والقنطار الشمع السكندرى الخام بألف
نصف واحد فضة والقنطار الشمع السكندرى المصنوع بألف نصف ومائتين نصف فضة.

٢٠- والقنطار العسل النحل السقر بثلاثمائة نصف فضة والقنطار العسل النحل السائل بمائتين نصف فضة
والقنطار السكر الخام بمائتين وعشرين نصف فضة والقنطار السكر المعتاد بثلاثمائة نصف فضة والقنطار
السكر القبع بستماية نصف فضة والقنطار السكر الحيرة بخمسمائة نصف فضة والقنطار السكر
النبات بألف نصف.

٢١- واحد فضة والقنطار العسل المعتاد بمائتين نصف فضة والقنطار العسل التبغ بمائة نصف وخمسين

نصف فضة والقنطار العسل القصب بثمانين نصف فضة والقنطار العسل الصعدي بستين نصف فضة والقنطار الصابون من الوكالي بأربعماية نصف فضة ومن الطواف بأربعماية نصف وخمسين نصف فضة.

٢٢- والبن القلب الأخضر كل رطل من التجار بتسعة عشر نصف فضة ومن المتسبب في الدكان بعشرين نصف فضة والبن المدقوق كل رطل بواحد وعشرين نصف فضة، والحملة الحطب الرومي بثمانية عشر نصف فضة والحطب السنط كل حملة باثني عشر نصف فضة والحملة الحطب البلدي بعشرة أنصاف فضة والقنطار الفحم الدقم بخمسة.

٢٣- وثلاثين نصف فضة والقنطار الفحم الصعدي بثلاثين نصف فضة والإردب الأرز المنزلاوى بمائة نصف وثمانين نصف فضة وأجرة العربية الطحين مع الوهة ثلاثة أنصاف فضة والآقة الدخان الدمك بخمسة عشر نصف فضة والآقة الدخان السلت بعشرة أنصاف فضة والعشرة أرتال اللبن الحليب بنصفين فضة والأربعة أرتال اللبن الحامض.

٢٤- في زبدتين بنصف فضة والأربعة أرتال قلقاس غرباوى بنصف فضة وستة أرتال قلقاس بلدى بنصف فضة وثمانية أرتال فول أخضر بنصف واحد فضة والقنطار البصل ستة أنصاف فضة والقنطار العجوة السالم الفراوى بخمسين نصف فضة والقنطار العجوة الرملى بأربعين نصف فضة والقنطار العجوة السيوى بتسعين نصف فضة والرطل.

٢٥- القزدير باثني عشر نصف فضة والرطل النشادر بعشرة أنصاف فضة والرطل الفلفل بأحد عشر نصف فضة والثوب البطانة الشيعانى (كذا) بثلاثين نصف فضة والثوب البطانة الحزارى (كذا) بخمسة وعشرين نصف فضة والثوب البطانة الخياطى بعشرين نصف فضة وأن الجبس المصيص كل أردب بستة عشر نصف فضة والجبس الفراوى كل أردب بعشرة أنصاف فضة.

٢٦- والقنطار الجير بأربعة أنصاف فضة والألف طوبة أحمر بعشرة أنصاف فضة وأن البطة الدقيق العلامة بخمسة عشر نصف فضة وأن البطة الدقيق المكشكار باثني عشر نصف فضة وأن الرغيف المخبوز العلامة النار بالنار أربعة أواق ودرهمين بجديد والرغيف المكشكار خمسة أواق بجديد وأن الجرة الخل المجوز بستة أنصاف فضة.

٢٧- والجرة المفرد بثلاثة أنصاف فضة والرطل الخلاوة بنصفين اثنين ونصف فضة وأن رست الورق العشرات بسبعة أنصاف فضة والرست الأقرع بأربعة أنصاف فضة والرست الأربعطاشرى بأربعة أنصاف فضة والرست الإطناشرى بخمسة أنصاف فضة وأن الرطل الحديد المصنوع بأربعة أنصاف فضة والحديد.

٢٨- الغشيم كل رطل بنصفين فضة وأن تعليقة نعل الحصان باثني عشر نصف فضة وتعليقة نعل الحمار بستة أنصاف فضة وتعليقة نعل البغل بثمانية أنصاف وأن القنطار الرصاص بثلاثماية نصف فضة والقنطار البارود بخمسمماية نصف فضة والبارود الدرق بستماية نصف فضة وأن الرطل النحاس.

٢٩- الأحمر الرومى بثمانية عشر نصف فضة والرطل النحاس البلدى بستة عشر نصف فضة والرطل النحاس القراضة بعشرة أنصاف فضة والقنطار القطن الطيب من الوكالي بثلاثماية نصف فضة والقنطار القطن الرومى من الوكالي بمائتين وأربعين نصف فضة والرطل القطن المندوف بستة أنصاف فضة من المتسبب.

٣٠- وعلى أن الرطلين الحرير الخام بمائة نصف وأربعة وعشرين نصف فضة والحرير الملون كل درهم بنصف

واحد ونصف نصف فضة والدرهم الحرير الكوازي بنصفين اثنين بنصفين اثنين فضة والقيطان الحرير الملون كل درهم بنصفين فضة والقيطان الكوازي كل درهم بنصفين ونصف فضة وأن تركيبة الأزرار اللقمة.

٣١- بنصف نصف وربع نصف فضة، وتركيبه الأزرار الأرخوطى بنصف واحد فضة، وأن النقال القصب الأبيض بثمانية أنصاف فضية، والنقال الخيش الأصفر بأربعة عشر نصف فضة والنقال الخيش الأبيض بثلاثة عشر نصف فضة وأن الذراع الصندل.

٣٢- البلدى باثنين وعشرين نصف فضة والذراع الصندل الإسلامبولى بسبعة عشر نصف فضة وأن القنطار الكتان من الوكالى بمائتين نصف فضة والقنطار الكتان من المتسبب بمائتين وخمسين نصف فضة والربعة الكتان بنصفين فضة والبابوج الإسلامبولى مع الزرد بخمسة وثلاثين نصف فضة والبابوج سلامبولى.

٣٣- مع النزليك (كذا) بثلاثين نصف فضة وأن الجلد البقرلى الكبير بخمسين نصف فضة وكل جوزة جلد كبير بثمانية أنصاف فضة وكل جوزة جلد صغير بخمسة أنصاف فضة وأن القنطار اللوز القلب بأربعماية نصف فضة والقنطار البندق القلب بثلاثماية نصف فضة والقنطار الجوز بمائة نصف وخمسون نصفاً فضة ولقة القمر الدين بتسعة أنصاف فضة.

٣٤- والرطل المشمش الحموى بثلاثة أنصاف فضة والقنطار الزبيب الراقى بمائة نصف وخمسون نصفاً فضة والقنطار البندق بقشرة بمائة نصف فضة والفرخة العلوفة العروفة بنصفين ونصف نصف فضة وكل اثنى عشر بيضة بنصف واحد فضة والطن القصب من محله بخمسة أنصاف فضة والرطل القشطة بنصفين فضة وأن كل ثلاثة.

٣٥- قناديل بلدى بنصف واحد فضة وأن كل مائة بلاطة مجوز ثمانين نصف فضة والمائة بلاطة صغيرة بأربعين نصف فضة وأن الإردب الملح بعشرين نصف فضة وأجرة حمل الإردب من بولاق بنصف واحد ونصف نصف فضة وأجرة حمل الإردب من الانبار بمصر القديمة بثلاثة أنصاف فضة وأن الحمل التبن الجمل باثنى عشر نصف فضة.

٣٦- وحمل الحمار من التبن بأربعة أنصاف فضة وحمل الحمار التبن الأسود بثلاثة أنصاف فضة والرى (كذا) الماء الجمل بثلاثة أنصاف فضة وأن ذلك كله بالديوانى بالنقود القارين عليها المناداة والاتفاق فى تاريخه من ذهب وريال وفندقى جديد وغروش أسدى فضة جديدة وفلوس جدد نحاس جديدة.

٣٧- وفلوس جدد نحاس قديمة وتكون النقود جارية بين الناس حكم الخط الشريف الوارد قبل تاريخه من قبل مولانا السلطان نصره الله تعالى، كل دينار زنجولى مائة نصف وسبعة أنصاف فضة والدينار الزنجولى المعروف بالبندق بمائة نصف وأربعة وثلاثين نصفاً فضة والقرش الريال باثنين وستين نصف فضة.

٣٨- والقرش الكلب الأسدى بخمسة وأربعين نصف فضة وإن تكون النقود الزنجولى (كذا) من ذهب وغروش ريال وغروش أسدى فضة جديدة فضة قديمة وفلوس جدد جديدة وفلوس جدد قديمة الذى قبضه حكم ذلك واحد ويكون ذلك حكم المناداة فى تاريخه ويكون النصف الفضة بثمانية جدد ولا زايد.

٣٩- على ذلك وأن لا أحد يتعاطى قبض شئ من النقود بالزايد عن السعر المذكور فى النقود لنفسه ويدفعها لأحد بزيادة عن السعر المذكور وكل من قبض شيئاً من النقود المذكورة بأنواعها على الحكم المذكور يدفعها فيما هو مطلوب منه فى أى جهة، كانت بالسعر المعين أعلاه.

- ٤٠- وأن لا يخالف هذا الاتفاق بوجه مطلقاً، وعلى أن فخر الأعيان العظام كمال ذوى الشأن الآن سليمان أغا طايقة مستحفظان المشار إليه أعلاه يركب ويدور ويطوف بمصر المحروسة وبولاق ومصر القديمة وصحته نايب من طرف الشرع الشريف وجاويش من باب .
- ٤١- النقابة ومن كل وطاق واحد منهم ويجهر النداء فى الأزقا والأسواق بتسجير الأصناف المشروحة أعلاه حكم ما وقع عليه الاتفاق وأن ينسب أرباب الأصناف المذكورين على ذلك بحكم هذا الاتفاق ويفتح الدكاكين ومحلات البيع والشراء وأن المتسبين .
- ٤٢- يتعاطون البيع والشراء على الحكم المذكور وكل من حصل منه بعد ذلك مخالفة لهذا الاتفاق ولم يعمل بالأسعار المشروحة وباع بالزائد عن ذلك يخرج أغاة طايقة مستحفظان مما حقه بعد ضربه بمعرفة الشرع الشريف ولا أحد يطلع لمن يصدر منه مخالفة لهذا الاتفاق .
- ٤٣- مصاحباً من الأمراء والأعيان والأغوات واختيارية السبع بلكات بل إذا حصل من أحد مخالفة لهذا الاتفاق يؤدب بالتأديب اللائق بحالة وأن لا أحد من العسكر ولا من الرعايا ولا من أتباع الأمراء ولا من العسكر يعارض أرباب الأصناف والفلاحين بشيء مخالف لهذا .
- ٤٤- الاتفاق ولا يخرج لملاقة الأسمان والأجبان والأدهان وكامل الأصناف بل يحضر ذلك صاحبه إلى تحت القباني ويبيع ذلك بالسعر الواقع عليه الاتفاق المرقوم وبأن لا أحدًا يتعاطى خزن أى من الأصناف فى الوكاييل ولا فى غير ذلك ولا يحجر على قوت المسلمين بل يباع ذلك .
- ٤٥- بالأثمان وإن كامل طايقة القبانية لا يتعاطون إلا الوزن فقط ولا يتعاطى أحد منهم خزن السمن والجن وغير ذلك من خالف هذا الاتفاق ويخرج لملاقة المجلوب يقبض عليه الأغا فإن كان عسكرياً يسلمه لضابطه وإن لم يكن عسكرياً يخرج الأغا بنفسه من حقه وأن .
- ٤٦- الحمايات بطلاة وكل من حامى لأحد من أرباب الأصناف وطلع له مصاحباً يخرج من حقه وأن كل ما ورد للملتزمين من بلادهم برسم المأكول من أى صنف كان لا يأخذ على ذلك جمركا ولا يأخذ شيئاً زائداً فى الجمرك عن الأمر المعتاد وعلى أن أغاة طايقة مستحفظان .
- ٤٧- المشار إليه يتفحص عن الأشقياء والمفسدين فى محلات الفساد وكل من رآه متجملأً بآلات السلاح يقبض عليه ويرسله لضابطه ليخرج من حقه ويؤدبه الأدب اللائق به وإن لم يكن عسكرياً يخرج الأغا من حقه وأن لا أحد يتجمل بآلة السلاح ولا يتزيا بزي العسكرية .
- ٤٨- بل كل أحد يمشى فى أدبه حسبما توافقوا وتراضوا الجميع على ذلك وأن يمشى على هذا المنوال من الناس ومن أعان على ذلك وأجرأه على الحكم جازاه الله بأحسن الجزاء وختم له بالسعادة الذى (كذا) هى الغاية القصوى ومن خالف هذا الاتفاق أو سعى فى إبطاله أو .
- ٤٩- إبطال شيء فيه كان الله يجازيه بفعله وعليه من الله الانتقام « فمن بدله بعدما سمعه فإنما أثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم » وعلى ما جرى وقع التحرير فى ثامن عشر جماد أول سنة تسع وثلاثين ومائة وألف من هجرة من له العز والشرف وحسبنا الله ونعم الوكيل .
- ٥٠- توقيعات .

ملحق رقم (٢)

المصدر: سجلات الديوان العالي سجل (٢)

الصفحة ٧ - الحجة ٨

التاريخ غرة رجب ١١٧٧ هـ

النص

هو أنه بالديوان العالي بين يدي مولانا نايب أفندي بحضرة كل من فخر الأغوات المكرمين مصطفى أغا خازندار حضرة مولانا الوزير المعظم الدستور المكرم مولانا كتحدا محمد باشا محافظ مصر اخروسة حالا أدام الله تعالى إجلاله الموجه إليه من طرف مولانا الوزير المشار إليه النظر على الضربخانة السلطانية بالديوان العالي وفخر الأمائل والأقران الحاج عبدالرحمن جوريجي ملتزم الصاغة وقاعة السكلخانة بمصر وفخر أمثاله المكرم الحاج صالح بن المرحوم رجب شيخ طايفة الصيارف بمصر حالا والمكرم الأمثل الحاج عبدالفتاح شيخ طايفة الصيارف بمصر سابقاً والمكرم الحاج خليل نقيب الطايفة المذكورة حالا والحاج مصطفى سرور والحاج على بن الحاج رجب الصراف كل منهم بخط البندقيين والحاج على سررع والحاج حسن الصراف كل منهما بمصر والمكرم الأمثل أحمد بن المرحوم محمد الدمغجي بالصاغة واطلاعههم على ما يأتي ذكره فيه دام توقييرهم.

أشهد على نفسه فخر الأغوات المكرمين معتمد الملوك والسلاطين محمد أغا صاحب عيار بالضربخانة بمصر من طرف الدولة العلية خلد الله ملك مالكةا وثبت قواعده أيام دولتها إلى يوم الدين بموجب الأمر الشريف الخاقاني الخلد تحت يده شهوده الإشهاد الشرعي وهو بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعاً أنه هو الذي يتعاطى سواق الذهب والفضة من التجار والوراد بدار الضرب المعروفة بالضربخانة وصاغة مسكوكاوات عيار الذهب والفضة مطلوب منه وعهدهته وليس لأحد من خدمة الضربخانة وهم كل من فخر أمثاله مصطفى أغا القيصرى الترجاب بالضربخانة وفخر أرباب الأفلام إسماعيل أفندي الكبير وإسماعيل أفندي الصغير الكاتب كل منهما بالضربخانة وكامل الصياغ بالضربخانة وفخر أمثاله المكرمين الحاج مصطفى زغطناوى فرنجي الذهب وجلاء الفضة والذمي إبراهيم والذمي إياهو والذمي خضر اليهودي كل منهم والكاتب كل منهم بالضربخانة المذكورة معارضة في ذلك ولا مدخل والخطاب والجواب والعيار مطلوب منه وليس لأحد من خدمة الضربخانة عهدة في ذلك ولا معارضة وليس لهم إلا ما جرت به العادة من أجره خدمة أقلامهم وأجرة الصنائع حكم المعتاد القديم وصدقه على ذلك كل من الجماعة المذكورين وقبلوا ذلك منه لأنفسهم ولباقي الخدمة تصديقاً وقبولاً شرعيين وتصادقوا على ذلك إنه إن ورد أمر من طرف الدولة العليا بسبب ذلك كان على حضرة محمد أغا المشهد جوابه الصادق الشرعي المقبول. وثبت الأشهاد بذلك بين يدي مولانا نايب أفندي المومي إليه تصديقاً بين يديه شفاهة ووجاهها ثبوتاً شرعياً تاماً تحريراً شرعياً وأشهد على نفسه بذلك وبه شهدوا وحرر في غرة شهر رجب سنة سبع وسبعين ومائة وألف.

قائمة المراجع

أولاً: الوثائق

* أرشيف :

الحاكم الشرعية المحفوظ بمصلحة الشهر العقارى ويشمل محاكم مدينة القاهرة والفسطاط ومبايعات الباب العالى وسجلات الديوان العالى وسجلات إسقاطات القرى .
* حجج الأوقاف المحفوظ بأرشيف وزارة الأوقاف .

ثانياً المصادر العربية

أ - مخطوطات :

محمد بن أبى السرور الصديقى البكرى : كتاب الروضة المأنوسة فى أخبار مصر المحروسة مخطوط محفوظ بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٢٦١ تاريخ .

ب - مصادر مطبوعة :

- إبراهيم بن أبى بكر الصوالى العوفى العنبلى :
تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق تحقيق د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم - المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية - القاهرة ١٩٨٦ .
- أحمد الدمرداش كتحدا عزبان (الأمير) : كتاب الدرة المصانة فى أخبار الكنانة . تحقيق د . عبد الرحيم عبد الرحمن : المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية - القاهرة ١٩٨٩ .
 - أحمد الرمال (الشيخ ابن زنبيل) .
 - وقعة الغورى والسلطان سليم وما جرى بينهما - تحقيق عبد المنعم عامر - القاهرة ١٩٦٢ .
 - أحمد شلبى بن عبد الغنى المصرى : أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشوات تحقيق د . عبد الرحيم عبد الرحمن - الخانجى - القاهرة ١٩٧٨ .
 - أحمد بن على (تقى الدين المقرئى) : كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار - طبعة بالأوفست عن طبعة بولاق فى جزءين - مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة (د . ت) .
 - إغاثة الأمة بكشف الغمة - دار الوليد - حمص سوريا ١٩٥٧ .
 - اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء . تحقيق د . جمال الدين الشيال - الجزء الأول المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٩٦٧ .
 - أسعد بن مهذب بن مينا (أبو المكارم ابن ممتى) :
كتاب قوانين الدواوين - نشر : عزيز سوريال عطية القاهرة ١٩٤٣ .
 - الحسن بن محمد الوزان الفاسى (ليون الأفريقى) : وصف أفريقيا - ترجمة عن الفرنسية د . محمد حجبى ود . أحمد الأخضر الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر - الجزء الأول - الرباط ١٩٨٠ .
 - عجائب الآثار فى التراجم والأخبار - ٤ أجزاء - مطبعة الأنوار المحمدية القاهرة (د . ت) .

- عبدالرحيم ومصطفى الحسينى - دار المعارف - القاهرة ١٩٦٨ .
- أنستاس الكرملى «الآب»: النقود العربية وعلم النميات - القاهرة ١٩٣٩ .
- بروكلمان «كارل»: تاريخ الشعوب الإسلامية - ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي - دار العلم للملايين - بيروت الطبعة العاشرة ١٩٨٤ .
- ترتون «أ.س»: أهل الذمة فى الإسلام - ترجمة حسن حبشى - دار الفكر العربى - القاهرة ١٩٥٠ .
- توفيق إسكندر: بحوث فى التاريخ الاقتصادى - دار النشر للجامعات المصرية - القاهرة ١٩٦١ .
- توفيق الطويل «دكتور»: التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى - الهيئة العامة للكتاب القاهرة (٢) ١٩٨٨ .
- جب (هاملتون) وبووين (هارولد): المجتمع الإسلامى والغرب - ترجمة د. أحمد مصطفى عبدالرحيم - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٨٩ .
- جرجى زيدان: تاريخ مصر الحديث - جزاء - مطبعة الهلال - القاهرة (٢) ١٩١١ م .
- جومار: وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل . نقله عن الفرنسية د. أمين فؤاد سيد - مكتبة الخانجي - القاهرة ١٩٨٨ .
- حسن الباشا «دكتور»: الفنون الإسلامية والوظائف - أجزاء - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٦٥ .
- الألقاب الإسلامية فى التاريخ والوثائق والآثار - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٨ .
- مدخل إلى الآثار الإسلامية - دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٩ .
- قاعة بحث فى العمارة والفنون الإسلامية - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٨٨ .
- حسن عبدالوهاب: تاريخ المساجد الأثرية - جزاء - القاهرة ١٩٤٩ .
- تخطيط القاهرة وتنظيمها منذ نشأتها - مجاضرة أقيمت فى المجمع العلمى المصرى فى أبريل ١٩٥٥ مطابع دار النشر للجامعات المصرية - القاهرة ١٩٥٧ .
- حسن محمود الشافعى: العملة وتاريخها - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٠ .
- حسين عبدالرحمن: العملة المصرية - القاهرة (٣) (١٩٤٦) .
- حسين عمر «دكتور»: النقود والائتمان - دار المعارف - القاهرة (٣) ١٩٦٦ .
- حسين مصطفى رمضان: طوائف الحرفيين ودورهم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى فى مصر الإسلامية - رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الآثار الإسلامية من قسم الآثار الإسلامية - كلية الآثار جامعة القاهرة ١٩٨٧ .
- دائرة المعارف الإسلامية - الترجمة القاهرة ١٩٣٤ .
- راشد البراوى «دكتور» ومحمد حمزة عlish: التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث - النهضة المصرية القاهرة (٤) ١٩٤٩ .
- رأفت محمد محمد البراوى: مسكوكات الممالك الجراكسة فى مصر - نظمها وقيمها النقدية - رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الآثار الإسلامية - قسم الآثار الإسلامية - كلية الآثار - جامعة القاهرة بإشراف أ.د. حسن الباشا - القاهرة ١٩٨١ .
- رمزى زكى «دكتور»: مشكلة التضخم فى مصر - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٠ .
- رمون (أندريه): فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية - ترجمة زهير الشايب - دار روز اليوسف القاهرة - ١٩٧٤ .

- سهام محمد المهدي سليم: دار ضرب الإسكندرية ونقودها الإسلامية من الفتح العربي وحتى القرن ١٥ م . رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الآثار الإسلامية من قسم الآثار الإسلامية - كلية الآثار جامعة القاهرة - بإشراف أ.د. حسن الباشا - القاهرة ١٩٨٥ م.
- سعد زغلول عبد الحميد «دكتور»: الإسلام والترك في العصر الإسلامي الوسيط - مجلة عالم المعرفة الكويت ١٩٨٤ .
- سليم عرفات المبيض: النقود العربية الفلسطينية - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٩ .
- شفيق غريال: مصر عند مفترق الطرق - المقالة الأولى في ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين أفندي أحد أفندية الروزنامة في عهد الحملة الفرنسية - مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة - المجلد الرابع - الجزء الأول - القاهرة مايو ١٩٣٦ .
- صلاح أحمد هريدي «دكتور»: دور الصعيد في مصر العثمانية - دار المعارف الإسكندرية ١٩٨٤ .
- عادل زيتون «دكتور»: العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى - دمشق - ١٩٨٠ .
- عاصم دسوقي «دكتور»: مجتمع علماء الأزهر في مصر - القاهرة للثقافة الجديدة القاهرة ١٩٨٠ .
- عبدالرحمن زكي «دكتور»: القاهرة - تاريخها وآثارها - الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٩٦٦ .
- قلعة صلاح الدين وما حولها من الآثار - القاهرة ١٩٧١ .
- عبدالرحمن عبدالنواب: منشآت المائة عبر التاريخ - القاهرة ١٩٦٣ .
- عبدالرحيم عبدالرحمن «دكتور»: المغاربة في مصر في العصر العثماني تونس ١٩٨٢ .
- الريف المصري في القرن الثامن عشر - مكتبة مدبولي - القاهرة (ط ٢) ١٩٨٦ .
- عبدالعزيز سليمان نوار «دكتور»: الدولة العثمانية - دولة إسلامية مفترى عليها - ٤ أجزاء - مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ٨٣ - ١٩٨٦ .
- عبدالقادر حسن علي: العملة - القاهرة (ط ٢) ١٩٦٤ .
- عبدالوهاب بكر «دكتور»: الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن ١٨ م دار المعارف - القاهرة ١٩٨٢ .
- عبدالوهاب المسيري «دكتور»: الأيديولوجية الصهيونية - الكويت ١٩٨٢ .
- عراقي يوسف محمد «دكتور»: الوجود العثماني المملوكي في مصر - دار المعارف القاهرة ١٩٨٥ .
- علماء الحملة الفرنسية - وصف مصر - ترجمة زهير الشايب ٩ أجزاء - مكتبة مدبولي - القاهرة (د.ت) .
- علي أحمد الطائش: العمائر الجر كسية الباقية بشارعي الخيامية والسروجية رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الآثار الإسلامية من قسم الآثار الإسلامية كلية الآثار جامعة القاهرة - القاهرة ١٩٨٩ .
- علي مبارك: الخطط الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة (٢٠ جزءا) - مطبعة بولاق - القاهرة ١٣٠٣ - ١٣٠٥ هـ .
- عماد عبدالسلام رءوف العطار: بعض العملات المستعملة في الموصل في العهد العثماني وإقيامها . مجلة المسكوكات العدد (٥) بغداد - ١٩٧٤ .
- غالب جاسم الدجيلي: نقود السلطان عبدالحميد الأول في المتحف العراقي - مجلة المسكوكات العدد (٨-٩) بغداد ٧٧ - ١٩٧٨ .

- فؤاد حسنين على : الدخيل فى اللغة العربية - مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة - مجلد ١١ - ج ٢ - ديسمبر ١٩٤٩ .
- فؤاد هاشم عوض «دكتور» : اقتصاديات النقود والتوازن النقدى - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٧٤ .
- ليلى عبداللطيف أحمد «دكتورة» : الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى - مطبعة جامعة عين شمس - القاهرة ١٩٧٨ .
- مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز - القاهرة ١٩٨٠ م .
- محمد أبو الفرج العشى «دكتور» : مصر القاهرة على النقود العربية الإسلامية - (ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة) ١٩٧١ .
- النقود العربية الإسلامية المحفوظة فى متحف قطر الوطنى - ج ١ - قطر - الدوحة - ١٩٨٤ .
- محمد خليل برعى «دكتور» : مقدمة فى النقود والبنوك . القاهرة ١٩٧٦ م .
- محمد رفعت رمضان : على بك الكبير - دار الفكر العربى - القاهرة ١٩٥٠ .
- محمد زكى شافعى «دكتور» : مقدمة فى النقود والبنوك - دار النهضة العربية - القاهرة - (ط ٥) ١٩٦٢ .
- محمد عبدالمنعم الراقى (ود . أحمد أحمد الحنة) : الغزو العثمانى لمصر ونتائجه على الوطن العربى - مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية ١٩٧٢ .
- محمد العزبى «دكتور» : بداية الحكم المغربى فى السودان الغربى - بغداد ١٩٨٢ .
- محمد فهيم لهيطة «دكتور» : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة - النهضة المصرية - القاهرة (ط ٢) ١٩٤٥ .
- محمد فؤاد شكرى (وآخرون) : نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث والمعاصر - الأنجلو المصرية - القاهرة (د.ت) .
- محمد مختار : التفويقات الإلهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الإفرنكية والقبطية - مطبعة بولاق - القاهرة ١٣١١ هـ .
- محمود عباس حمودة «دكتور» : المدخل الى دراسة الوثائق العربية - دار الثقافة - القاهرة (ط ٢) ١٩٨٤ .
- مصطفى كمال وصفى «دكتور» : مصنفه النظم الإسلامية - مكتبة وهبى - القاهرة ١٩٧٧ .
- ناصر خسرو علوى : سفرنامه - ترجمة وتعليق د . يحيى الخشاب - القاهرة ١٩٤٥ .
- ناهد حمدى أحمد : وثائق التكايا فى العصر العثمانى - رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى شعبة الوثائق بكلية الآداب جامعة عين شمس - القاهرة ١٩٨٤ .
- نجاتى أقطاش (وعصمت بينارق) : الأرشيف العثمانى - ترجمة صالح سعداوى صالح - الجامعة الأردنية عمان ١٩٨٦ .
- نظير حسان سعداوى «دكتور» : دولة البرين والبحرين - المجلة التاريخية المصرية - مجلد ١٣ - القاهرة ١٩٦٧ م .
- نعيم زكى فهمى «دكتور» : طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٣ .
- هانتس (فالتر) : المكايل والأوزان الإسلامية وما يعادلها فى النظام المترى - ترجمة كامل العسلى الجامعة الأردنية - عمان ١٩٧٠ .

- هدايت على تيمور: مسجد الملكة صفية - رسالة مقدمة لتبيل درجة الماجستير فى الآثار الإسلامية من قسم الآثار الإسلامية كلية الآثار - جامعة القاهرة - القاهرة ١٩٧٧
- يوسف صلاح الدين عبدالسلام «دكتور»: دراسة لبعض العملات التركية من واقع الوثائق والوقفيات الأثرية ومن كنوز متحف الفن الإسلامى بالقاهرة - مجلة دراسات آثارية إسلامية - المجلد الأول - القاهرة ١٩٧٨ .

رابعاً: المراجع الأجنبية

- Artuk (Ibrahim) and Gevriye: Istanbul Arkeolagji Muzeleri Teshirdeki Islami S ikkeler Katalogue - 2 Vols. Istonbul - 1974.
- Artuk (I) Early Ottoman Coins of Orhan Ghazi Near Eastern NU. Iconography Epigraphy and History Studies in Honour of George Miles - A.V.B U.S.A - 1974.
- Ashtor (E):L Les Metaux Précieux et la Balance des payment du Parche - Qrient á la Basse Epoque - Paris 1971.
- Bacharch (J), El Nabarawy (R), Nicol (N): Catalog of the I slamic Coins. Gloss Weights, Deis and Medals in the Egyption National Library, Cairo - American Center in Egypt - cairo 1982.
- Bacharch (J.) The Dinar versus the Ducat Int. J. Middle Eest. Stud. 4 (1972).
- Casanova (P): Inventaire Sammaire de la Collection des Monnoies Musulmanes de S.A la Princene Ismail - Paris 1896.
- Dotey (R): Supplément oux Dictionnaires Arabes 2 Tom. Deuxiènnre Édition - Paris 1927.
- Grierson (P): Numismatic, Oxford 1975.
- Ives (Hervert) and Grierson (Phlip): The Venetian Gold Ducot and its Imitations - The American Numismatic Society New - York 1954.
- Lane - Poole (S): Catologue of Oriental Coins in the British Museum - 10 vols. London 1873-1890.
- Lane - Poole: (S.) Catalogue of the collection of Arabic Coins - London 1897.
- Olcer (G): Sovyet Rusya Muzelerndeiki (Moskovaa ve Leningrad) Nadir Osmanli Medeni Paralar Istambul 1975.
- Pere (N): Osmanhlarde Medenî Paralar. Istanbul. 1968.
- Porteous (J): Coins in Gistory . London 1969.
- Raymand (A): Artis Aux Caire Au XV III e Siècle. Tome T.
- Institut Fnançais de Dames. Damas 1973.
- Seham El Mahdi: Coins Struck in Egypt in the name of Selim 1517-1519 (922-9264H.) The Turkish Numismatic S Society - Istambul 1988.
- Sotyeby's: Catalogue of Gold Coins of the Ottoman Empire and the Republic of Turkey - London 1982.
- Suhle (A): Die Munze. Leipzig.
- Ziya (A): Catalogue of Islamic Coins - Constantipole - 1910.

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
١	١٧٦٣٧/١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	ج ٧٥	٥ مم	المركز: سليم بن بايزيد خان	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: (ع) مر نصره بضر (قسطن) طينية ١٩١٨	
٢	١٧٦٣٧/٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	ج ٦٧	٥ مم	المركز: سلطان (ن) سليم شاه بن بايزيد خان	المركز: عز ضر قسطن طينية سنة ١٩١٨	
٣	١٧٦٤٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	ج ٧٠	٧ مم	المركز: سلطان سليم بن بايزيد	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضرب تونس	
٤	١٧٦٣٧/٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	ج ٦٨	٨ مم	سلطان سليم بن بايزيد خان	المركز: حبره بضر	

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
٥	١٧٣٦٦/١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٦	٢٠ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: شا سفلطا سليمان بن سليم خان عز نصره بمصر ضرب سنة ٩٣٠	المركز: ضارب النضر صاحب العز والنصر في البر والبحر	
٦	١٧٣٦٦/٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٥١	١٩ مم	المركز: سلطان سليمان شاه بن سليم خان عز نصره ضرب ف مصر سنة ٩٣٤	المركز: ضارب النضر صاحب العز والنصر في البر والبحر	١
٧	٢٥٢/ع	متحف كلية الآثار جامعة القاهرة	ذهب	٣,٢٠	١٩ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: شاه سلطا سليمان بن سلطا سليم خا ن عز نصره ضرب بمصر ٩٣٤	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضارب النضر صاحب العز والنصر في البر والبحر	٢

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
٨	١٧٣٦٦/٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٨	٢٠ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان سليمان بن سليم خان عز نصره ضرفه (.....) سى خاينة سنة ٩٣٤	المركز: ضارب النصر صاحب العز والنصر البر والبحر	
٩	١٧٣٦٦/٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٥	١٩ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان سليمان بن سليم خان عز نصره ضرب سروذفه سنة ٩٣٤	المركز: ضارب النصر صاحب العز والنصر في البر والبحر	
١٠	١٧٣٦٦/٥	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٦	٢٠ مم	المركز: سلطان سليمان بن سليم خان عز نصره ضرب في جزاير سنة ٩٣٤	المركز: ضارب النصر صاحب العز والنصر في البر والبحر	

ملاحظات	الوجه	الوصف		القطر بالمليمتر مم	الوزن بالجرام	النوع	المجموعة	رقم السجل	م
		الظهر	الوجه						
		هامش: إطار من حبيبات متماسة المرکز: ضارب النضر صا العز والنصر في البر والبحر	هامش: إطار من حبيبات متماسة المرکز: سلطان سليمان بن سليم خان عز نصره ضرف سدرة قيس سنة ٩ (٠٠)	٢٠ م	٣,٥٤	ذهب	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	١٧٣٦٦/٦	١١
غير منتظمة السك		هامش: ضرب سنة خلد الله المرکز: بمصر	هامش: إطار من حبيبات متماسة المرکز: سليمان شاه بن سليم سلطانان عز نصره	٢١ م	٣,٧٣	فضة	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	١٧٣٧٩/١	١٢
٣٦ قطعة يدور متوسط وزنها بين ج.٦٨ ج.٧٠ و جميعها منقوش وغير منتظم الشكل		المرکز: ضرب سنة ٩٢٨	المرکز: سلطان سليمان بن سليم		٧٠	فضة	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	١٧٣٦٤	١٣

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
١٤	١٧٣٦٧ / ١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٧٠,٠	٦,٥ مم	المركز: سلطان سليمان شاه بن خان سليم	المركز: ضرب سدره قيس ٩٣٤	
١٥	١٧٦٤٧ / ٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٦٨,٠	٧ مم	المركز: سليمان بن سليم شاه	المركز: ضرب تو ✕ (نس) سنة ٩٣٤	
١٦	١٧٣٧١ / ٧	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٧٢,٠	٦ مم	المركز: سلطان سليمان شاه	المركز: عز نصره ✕ سنة ٩٣٥	
١٧	١٧٣٧١ / ٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١,١٨	١٤ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة	هامش: إطار من حبيبات متماسة	مثقوبة
						المركز: سلطان سليمان شاه بن سليم	المركز: عز نصره ضرب بمصر ٩٣٨	
١٨	١٧٣٧٩ / ٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣,٨٧	١٧,٥ مم	المركز: سلطان عز نصره سليم ٩٣٩	المركز: تونس ضرب	

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
١٩	١٧٦٤٧/١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٦٩	٦ مم	المركز: شلتا سليخا شاه بن سليم	المركز: ضرب ✕ (.....) رطو سنة ٩٣ (٠٠)	
٢٠	٢٠٩٧٧	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣٢	٩ مم	المركز: سلطان سليمان سليم	المركز: ضرب — سدره سدره سنة ٩٣ (٠٠)	بها آثار قص
٢١	ع/٢٥٤	متحف كلية الآثار جامعة القاهرة	فضة	١/٢١٠	١٥ مم	المركز: سلطان سليمان (ن) بن سليم	المركز: نصر ب عزه ضرب مصر سنة ٤٣ (٩)	٣
٢٢	ع/٢٥٥	متحف كلية الآثار	فضة	١,١٨٠	١٥ مم	(سد) طان سليمان بن سليم ه شا	عز ضرب (ب) نصر (هـ) سنة ٩٥١	٤

م	رقم السجل	الجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		الوجه	الظهر	الآلية	الحالة
٢٣	١٧٣٧ / ٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٩٣,٠	١٦,٥ مم	المركز:	المركز:	نيلما شا بن ه سليم	المركز: عز نصره ضرب بمصر		بيضاوية منقوشة
٢٤	١٧٧٧٩	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٧٢,٠	٧ مم	المركز:	المركز:	سلطان سليمان بن سليم	المركز: عز نصره ضرب سدة قيس سنة		
٢٥	١٧٤٢٨	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٦٥,٠	٥ مم	المركز:	المركز:	سلطان سليمان بن سليم	المركز: عز نصره ضرب دكويه		
٢٦	١٧٣٧١ / ٦	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٦٥,٠	٦ مم	المركز:	المركز:	سلطان سليمان شاه سليم بن	المركز: عز نصره ضرب (دم) شق		مكسرة
٢٧	١٧٣٧١ / ٥	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٥٧,٠	٥ مم	المركز:	المركز:	سلطان (ن) سليمان شاه =	المركز: ضرب		مقصورة

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
٢٨	١٧٣٧١ / ٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣,٨٠	١٧ مم	المركز: سلطان عز ن نصره سليما سليم	المركز: ضرب (٠٠) خلد الله ملكه	
٢٩	١٧٣٧١ / ١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٤,٣١	٢١ مم	المركز: سلطان سليما لا شاه سليم	المركز: سلطان (ن) سليما (ن) السلطان عز نصره	
٣٠	١٧٦٣٧ / ٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٧١,٠	٦ سم	المركز: سلطان (سليمان) (ب) بن سليم شاه خان	المركز: (عز) نصره ضرب سنة (٠٠) سوار	
٣١	١٧٣٧٩ / ٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣,٩٢	١٨ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان (سليمان) بن سلطان سليم عز نصره	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضرب مصر	٥

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
٣٢	١٧٣٦٧/٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣,٧٤	٢٠ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: نسلطان سلر يمان عز نصره شاه بن سلطان سليم	هامش: في إطار من حبيبات متماسة خلد الله ملكه وسلطانه المركز: تونس ضرب	مقصورة
٣٣	١٧٣٦٧/٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣,٨٤	١٩ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان (سل) يمان عز نصره بن سلطان سليم	هامش: خلد الله ملكه وسلطانه المركز: بغداد ضرب	
٣٤	٢٧٩٣٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس		١٥ مم	المركز: ضرب بمصر سنة ٩٣٠	المركز: 	كتابات الظهر مطمرة
٣٥	١٧٤٥٩	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس		١٧ مم	المركز: سلطان سليمان بن سليم	المركز: بدمشق ٣٤ (٩)	

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
٣٦	٢١٤٠٦	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس		١٤ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: عز نصره ضرب سلطان سليمان	المركز: زخرفة توريق عربية سنة ٩٥٧	
٣٧	٢١٣٩٨	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس		١٤ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: قسطنطينية ٩٦٦	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ✕	منقوشة
٣٨	١٩٧٢٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس		١٦ مم	هامش: بمصر سبعين المركز: سليمان سلطان	المركز: لا اله الا الله محمد رسول الله	كتابات الظهر بالخط الكوفي
٣٩	١٧٣٦٧/٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣,٦٤	١٨ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: البرين سليمان شاه البحر(ين)	هامش: خلد الله ملكه وسلطاناه المركز: ضرب بغداد	

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		الدولة	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
٤٠	١٧٧٩٠	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس		١٢ مم	المركز: مصر ضرب ٩٧٧	زخرفة من خطوط متقاطعة	٦	سمكة
٤١	٥٠٧٥	متحف صنعاء الوطني اليمن	ذهب	٣,٤٤	١٩ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان بن شاه سليمان خان عز نصره ضرب في مصر سنة ٩٧٤	المركز: ضارب النضر حبيب الغز والنصف البر والبحر	٧	
٤٢	١٧٣٦٨	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٣٥	١٨ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان بن سليم سليمان خان عز نصره ضرب جزاير في سنة ٩٧ (٠٠)	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضارب النضر حبيب الغز والنصف البر والبحر	٨	

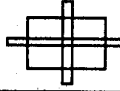

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
٤٣	١٧٣٩٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٥	١٩,٥	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان مراد شاه بن سليم خان <u>عز نصره ضرب في</u> قسطنطينية ٩٨٢	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضارب النصر عز العز والنصر في البر والبحر	
٤٤	١٧٣٦٩	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٥	٢٢	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان مراد بن سليم خان عز <u>نصره ضرب في</u> مصر سنة ٩٨٢	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان	

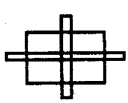
م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
٤٥	٢١٥٢٥	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٤	٢١ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان مراد بن سليم خان عز (نصره ضرب في مصر سنة ٩٨٠٠)	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان	قص غير جيد
٤٦	١٧٣٧٩/٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣,٨٨	١٧,٥ مم	المركز: سلطان (مراد بن) سليم خان عز نصره	هامش: خلد (الله ملكه) وسلطانه سنة ٩٨٨ المركز: ضرب مصر	قص غير جيد
٤٧	١٧٧٥٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣,٧٨	١٩ مم	المركز: سلطان مراد بن سلطان سليم شاه عز نصره	هامش: خلد الله المركز: ضرب حلب	١١
٤٨	١٧٣٧٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١,٨١	٢٠ مم	المركز: مراد خان بن السلطان سليم عز نصره		





م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		الترجمة	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
٤٩	١٧٤٥٤/٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس	٣,٩٠	١٩ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: السلطان مراد بن السلطان سليم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: كتابة غير واضحة		
٥٠	١٧٤٥١/١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس		١٩ مم	المركز: مراد سليم خلد الله..	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: السلطان خلد الله		
٥١	١٧٤٥١/٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس		٢٠ مم	كالسابق	كالسابق		
٥٢	٢٤٣٧١/١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٤	٢٠ مم	المركز: سلطان محمد بن مراد خان عز نصره ضاب في قسطنطينية ١٠٠٣ سنة	المركز: ضارب النصر صا العز والنصر في البر والبحر	١٢	

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
٥٣	٢١٧٦٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤١	٢٠ م	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: السلطان محمد مراد خان (عز) نصره ضرب في مصر سنة ١٠٠٣	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان البر (ين) لخاقان البحرين السلطان السلطان	١٣
٥٤	١٧٣٧٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٣٧	٢٠ م	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان محمد بن مراد خان عز نصره ضرب في سدرة قيسى سنة ١٠٠٣	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضارب النضر صاحب العز والنصر في البر والبحر	
٥٥	١٧٣٥٤/٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٩٩	٧ م	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: محمد بن مراد خان عز نصره	هامش: (في مناطق) خلد ملكه ضرب أدرنه	مقصر مة

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
٥٦	١٧٣٥٤/٥	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١,١١	٦ مم	المركز: مراد بن محمد	هامش من حبيبات متماسة المركز: <u>خلد ملكه</u> ضرب أدرنة	
٥٧	١٧٣٤٥/٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١,١	٦ مم	هامش: (بن) مرادخان عز نصره المركز: <u>محمد</u>	هامش من حبيبات متماسة <u>خلد ملكه</u> ضرب أدرنة	
٥٨	١٧٨١١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٠,٨٥	٩ مم	هامش: في إطار من حبيبات متماسة محمد بن مراد خان عز نصره المركز:	هامش: إطار من حبيبات متماسة خلد ملكه ضرب أدرنة (ن) المركز:	
٥٩	١٧٣٥٤/١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٠,٩٣	٥ مم	هامش: مراد خان عز نصره المركز: محمد بن	هامش: خلد ملكه المركز: زخرفة هندسية	١٤
٦٠	١٧٣٥٤/٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٠,٩٣	٥ مم	المركز: محمد بن مراد خان عز نصره ٦٧٩ (?)	المركز: خلد ملكه ضرب	

م	رقم السجل	الجمموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		الرقم	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
٦١	١٧٨٧٥	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	نحاس		١٣ مم	المركز : سلطان محمد بن مراد خان	المركز : ضرب قسطنطينية		
٦٢	١٧٨٣٦	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	نحاس		١٣ مم	هامش : محمد بن مراد خان عز نصره المركز :	هامش : خلد ملكه ضرب برسة المركز : ✱		
٦٣	١٧٤٥٤ / ٤	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	نحاس		١٤ مم	هامش : محمد بن مراد خان عز نصره المركز :	هامش : مـ ضرب أدونة المركز : ✱		
٦٤	١٧٤٥٤ / ٣	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	نحاس		١٥ مم	المركز : محمد بن مراد	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : 		
٦٥	١٧٤٥٤ / ١	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	نحاس		١٤ مم	هامش : حول دائرة صغيرة سلطان (بـ) بن مراد خان عز نصره	هامش : خان	١٥	
٦٦	١٧٤٥٤ / ٥	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	نحاس		١٥ مم	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : (محمد) مراد	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : 		

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
٦٧	٢٠٩٨٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس		١٣ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: → (محمد)		
٦٨	١٧٣٧٥	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٠	١٩ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان أحمد بن محمد خان عن نصره ضرب ب فم سنة سومات	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضار النصر صا العز والنصر البر والبحر	١٦
٦٩	١٧٣٨٦ / ١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١,٣٠	١٧,٥	المركز: طفراء باسم السلطان أحمد بن محمد خان	المركز: ثلاثة مناطق أفقية بها كتابة غير مقروءة	١٧
٧٠	١٧٣٨٦ / ٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١,٢٩	١١ مم	المركز: طفراء السلطان أحمد بن محمد خان	المركز: خلد ملكه قره ام	
٧١	٢٤٣٧٠ / ١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٣٩	٢٢ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان عثمان بن أحمد خان عز نصره ضرب ب فم	المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان	١٨ نادرة

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
٧٢	١٧٣٨٥ / ١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١	١١ مم	المركز: سلطان عثمان بن	المركز: عز نصره  ضرب سنة	بيضاوية
٧٣	١٧٣٨٥ / ٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١,٩	١٦ مم	هامش: ضرب قسطنطينية خلد المركز: 	المركز: خاقان السلطان بن السلطان	بها نحاس
٧٤	١٦٤١٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٨	٢٢ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان إبراهيم بن  أحمد خان عز نصره ضرب في مصر سنة ١٠٤٩	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان البرين و خاقان البحرين السلطان بن السلطان	١٩
٧٥	٢٤٣٧١ / ٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٠	٢٣ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان إبراهيم  بن أحمد خان عز نصره ضرب في مصر سنة ١٠٤٩	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان البرين و خاقان البحرين السلطان بن السلطان	

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		الرقم	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
٧٦	ع/٢٥٣	متحف كلية الآثار جامعة القاهرة	فضة	٨٨	١٣ مم	المركز: طغراء السلطان إبراهيم بن أحمد خان	المركز: خلد الله ضرب قسطنطينية (١٠٤)٩	٢٠	
٧٧	١٧٣٨٤/٩	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١,٣٩	١٨ مم	المركز: سلطان إبراهيم بن أحمد خان (ن)	المركز: عز نصره ضرب دمشق	٢١	
٧٨	١٧٣٨٤/٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٢١	١٠ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان (ن) إبراهيم (بن) أحمد خان	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضرب قسطنطينية		
٧٩	٦٩٠٨	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٠	٢١ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان محمد بن إبراهيم خان (ع) <u>ز نصره ضرب فح</u> مصر سنة ١٠٥٨	المركز: سلطان البرين و خاقان البحرين السلطان بن السلطان	٢٢	

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		التوجه	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
٨٠	٢١٥٢٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٢	٢٤ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان محمد بن إبراهيم خان عز نصره ضرب في مصر سنة ١٠٥٨	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان البرين و خاقان البحرين السلطان السلطان		
٨١	٢١٥٢٩	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٣	٢٣ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان محمد بن إبراهيم خان عز نصره ضرب في طرابلس سنة ١٠٧٢	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: (ضارب النظر) صاحب القصر في البر والبحر	٢٣	
٨٢	٢٥٤٠١/١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٢٩	١٤ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: طفراء غير واضحة	المركز: (ضارب) مصر سنة ١٠٧١	منقوشة	
٨٣	٢٥٤٠١/٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣١	١٤ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: طفراء مطموسة	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضرب في مصر (١)٠٧١		

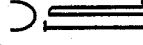

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
٨٤	٧٢٧١ / ١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٢,٥٥	٢١ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: طغراء السلطان محمد خان لا	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: خلد الله ضرب لا حلب	٢٤ مثقوبة
٨٥	١٣٥٠	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١,١٢	٧ مم	هامش: السلطان بن الغلطان محمد بن إبراهيم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضرب ف خلد الله ملكه	
٨٦	١٧٩٨٨	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١٩,٩	٤٠ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: السلطان سليمان بن إبراهيم نجا دام ملكه ضرب قسطنطينية ١٠٩٩	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان	٢٥
٨٧	١٧٨٠٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١,٥٠	١٨ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: طغراء السلطان سليمان ابن إبراهيم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضرب قسطنطينية ١٠٩٩	٢٥ مثقوبة وبها نحاس

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
٨٨	٢٩٧٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٣٤	١٩,٥	المركز: طغراء السلطان مصطفى خان ف عز نصره ضر سنة مصر ١١٠٦	المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان	٢٦
٨٩	٥٧٧١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٩,٣٠	٢٧,٥	هامش: إطار من حبيبات متجاورة المركز: سلطان محمد مصطفى بن خان دام ملكه ضر قسطنطينية ١١٠٦	هامش: إطار من حبيبات متجاورة المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن السلطان	٢٧
٩٠	١٧٣٩٨	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٩,٢٩	٢٩ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان مصطفى بن محمد خان دام ملكه ضر قسطنطينية ١١(٠٠)	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان	
٩١	١٧٣٩٩	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٤,٢٤	٢٤ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: طغراء السلطان مصطفى بن محمد خان	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضرب فح اسلامبول	

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		الرقم	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
٩٢	٢١٣٩٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس		٢٠ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان مصطفى خان	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ٧ (٠٠) ضرب تونس سنة		
٩٣	٢٥٩٩٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	١٦,٦٩	٢٤ مم	هامش: إطار من خطوط تشبه الجدائل المركز: طغراء السلطان أحمد بن محمد خان ف ب عز نصره قسطنطينية ١١١٥	هامش: إطار من خطوط تشبه الجدائل المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن ب	٢٨	تذكارية
٩٤	١٧٩٧٥	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٦,٨٣	٣٣ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: طغراء السلطان أحمد بن محمد خان ف ب عز نصره مصر سنة ١١١٥	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن		الكتابة في مساحة صغيرة بوسط العملة

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		رقم	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
٩٥	١٧٣٨٩	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٢١	٢٣ مم	هامش: إطاران خطيان بداخلهما حبيبات المركز: طغراء السلطان أحمد بن محمد خان ف ب عز نصره مصر سنة ١١١٥	هامش: إطاران خطيان بداخلهما حبيبات المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان		منقوبة
٩٦	٢٤٦١٠	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٣٥	١٨,٥	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: طغراء السلطان أحمد بن محمد خان	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضرب مصر سنة ١١١٥		
٩٧	١٧٨٢٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٢٠	٢٤,٥	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان أحمد بن محمد خان عز نصره ضرب الجزاير ١١٣٦	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان		٢٩ منقوبة

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
٩٨	١٧٨٢٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٠,٢٤	١٠ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: طفراء السلطان أحمد بن محمد خان	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: <u>ضرب فح</u> قسطنطينية ١١١٥	٣٠
٩٩	٢٥٩٩٦	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	١٥,٢٤	٤٢ مم	هامش: إطار خارجي مجدول ثم إطار عريض من الأرابيسك يليه إطار مجدول محصور بين إطارين خطيين المركز: طفراء السلطان محمود ابن مصطفى خان	هامش: كالطارات الوجه المركز: <u>ضرب فح</u> اسلامبول ١١٤٣	تذكارية
١٠٠	٤٣٨٧	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	١,٦٩	١٣,٥	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: طفراء السلطان محمود بن مصطفى خان ✕	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: <u>ضرب فح</u> مصر سنة ١١٤٣	٣١ مثقوبة

م	رقم السجل	الجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
١٠١	٧١٢٧/١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٢,٦٠	٢٠,٥	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: طغراء السلطان محمود بن مصطفى خان  عز نصره ضر مصر سنة ١١٤٣	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن السلطان	٣٢
١٠٢	١٧٤٠٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	١,٤٨	١٨ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان محمود خان عز نصره ضر	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: واير (?) ضرب ٨٨ في جزاير ١١٤٥	مثقوبة
١٠٣	١٧٤٠٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	١,٧٢	١٥ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان محمود خان عز نصره ضر	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضرب ٢٢ في تونس ١١٦٦ سنة 	مثقوبة

م	رقم السجل	الجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
١٠٤	١٧٤٢٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٠,٥٩	١٥ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: طغراء السلطان محمود بن مصطفى خان	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: <u>ضرب في مصر سنة ١١٤٣</u>	مشقوبة
١٠٥	١٧٤٠٩	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣,٩٤	٢٢ مم	المركز: (سلطان) البرين وخاقان البحرين السلطان محمود بن	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: <u>ضرب ١١٨٤ في تونس</u>	
١٠٦	٢٠٥٣٦	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس		١٥,٥	هامش: محمود خان عز نصره المركز: *	هامش: كنية غير مقروءة يظهر منها ود ين المركز: *	
١٠٧	١٧٩٧٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	١٧,١٩	٤٩ مم	هامش: إطار خارجي مجدول يليه إطار عريض من الأرابيسك ثم إطاران خطيان يحصران إطاراً من جدائل المركز: طغراء السلطان العثمان بن مصطفى خان	هامش: كإطار الوجه المركز: <u>ضرب في مصر</u>	تذكارية

م	رقم السجل	الجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		التحفة	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
١٠٨	١٧٤١١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٢,٥٨	٢١ مم	هامش: إطار خطي داخلي وحبيبات خارجي المركز: طغراء السلطان عثمان بن مصطفى خان فع عز نصره ضر اسلامبول ١١٦٨	هامش: إطار خطي داخلي وحبيبات خارجي المركز: سلطان الرجيم وخاقان البحرين السلطان ابن ب السلطان	منقوبة	
١٠٩	١٦٥٦٦	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٢,٤٨	٢٠ مم	هامش: إطار خطي داخلي وحبيبات خارجي المركز: طغراء السلطان عثمان بن مصطفى خان عز نصره ضر مصر سنة ١١٦٨	هامش: إطار خطي داخلي وحبيبات خارجي المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن ص السلطان	منقوبة	

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		التحفة	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
١١٠	١٧٤١٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٢,٥٩	٢١ مم	هامش: إطار خطي داخلي وحبيبات خارجي المركز: ★ طفراء السلطان عثمان بن مصطفى خان ف ب عز نصره ضر مصر سنة ١١٦٨	هامش: إطار خطي داخلي وحبيبات خارجي المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن ص السلطان	قص غير جيد	
١١١	١٧٤٢٠	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٥٢,٠	١٤,٥	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: طفراء السلطان عثمان بن مصطفى خان	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضرب فح قسطنطينية ١١٦٨	مثقوبة	
١١٢	١٣١٦٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٢,٥٢	١٩ مم	هامش: إطاران خطيان بينهما حبيبات المركز: طفراء السلطان مصطفى أحمد خان ف ب عز نصره ضر مصر سنة ١١٧١	هامش: إطار خطيان بينهما حبيبات المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن السلطان	٣٨	

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
١١٣	١٧٤١٠	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٠,٩٠	١٦ مم	هامش: إطار خطي داخلي وحبيبات خارجي المركز: طغراء السلطان مصطفى بن أحمد خان ف ب عز نصره ضر مصر سنة ١١٧١	هامش: إطار خطي داخلي وحبيبات خارجي المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن السلطان	مشقوبة
١١٤	١٧٤٤٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	١,٥٨	١٧ مم	هامش: إطار خطي داخلي وحبيبات خارجي المركز: سلطان مصطفى خان عز نصره	هامش: إطار خطي داخلي وحبيبات خارجي المركز: ضر جزاير ١١٨٠	مشقوبة
١١٥	١٦٧٣٦	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	١,١٨	١٧ مم	هامش: إطاران خطيان بينهما حبيبات المركز: سلطان مصطفى بن أحمد عز نصره خا ضرب مصر سنة ١١٧١	هامش: إطاران خطيان من حبيبات المركز: ضار النصر صاحب العز والنصر البر والبحر ٨٦	٤٠

م	رقم السجل	الجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
١١٦	١٧٩٧٦	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٢,٤٩	٢٧ مم	هامش: مساحة خالية كبيرة في الخارج يليها إطار من حبيبات متماسة المرکز: ٨٨ <u>سلطان مصطفى</u> بن أحمد عز نصره <u>خاضرب فع</u> مصر سنة ١١٧١	هامش: كإطار الوجه المرکز: ضار النظر بـ صاحب العز والنصر فع البر والبحر ٨٦	مشقوبة
١١٧	١٧٤٠٧	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١,٦٨	١٨,٥	هامش: إطار خطي داخلي وحبيبات خارجي المرکز: طغراء السلطان مصطفى ابن أحمد خان	هامش: إطار خطي داخلي وحبيبات خارجي المرکز: <u>ضرب فع</u> اسلامبول ١١٧١	مشقوبة
١١٨	١٧٨٥٩	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣,٣٨	١٤,٥	هامش: إطار من حبيبات متماسة المرکز: طغراء السلطان مصطفى ابن أحمد خان	هامش: إطار من حبيبات متماسة المرکز: <u>ضرب فع</u> قسطنطينية ١١٧١	

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
١١٩	١٧٤٢٥	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١٤,٩٠	٣٤ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين <u>السلطان مصطفى</u> (خان) عز نصره	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: <u>ضرب</u> تونس ١١٨٣ سنة	٤٢
١٢٠	١٧٤٢١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٩,٤٩	٣٠ مم	هامش: إطار داخلي خطي وخارجي حبيبات المركز: طغراء السلطان مصطفى ابن أحمد خان	هامش: إطار داخلي خطي وخارجي حبيبات المركز: <u>ضرب</u> ٨٧ اسلامبول ١١٧١	
١٢١	٧١٣١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٢,٣٩	٢٢ مم	هامش: إطار داخلي خطي وخارجي من حبيبات المركز: السلطان حمد بن عبد الحميد ابن خا عز نصره <u>ضرب</u> مصر سنة ١١٨٧	هامش: كإطار الوجه المركز: <u>سلطان البرين</u> <u>وخاقان البحرين</u> <u>السلطان ابن ٣</u> السلطان	٤٣ مثقوبة

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
١٢٢	١٦٥٣٩	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٢,٤٧	٢١,٥	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: السلطان محمد ن عبد الحميد ابن خا عز نصره ضرب فع مصر سنة ١١٨٧	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن ٣ السلطان	
١٢٣	١٧٣٩٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٢,٤٧	٢١,٥	كالسابق	كالسابق	
١٢٤	١٧٨٨٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٦٦	٣٤,٥	هامش: مساحة خالية كبيرة يليهها إطار خارجي من حبيبات وداخلي خطي المركز: كالسابق	هامش: مساحة خالية كبيرة يليهها إطار خارجي من حبيبات وداخلي خطي المركز: كالسابق	مشقوبة
١٢٥	١٨٠٠١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١٦,٤٧	٣٩ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: لطغراء السلطان محمد الحميد ابن أحمد خان ضرب فع قسنطينية ١١٨٧	هامش: إطار الوجه المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن ١ السلطان	مقصورة ٤٤

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
١٢٦	١٧٨٨١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣,٤٥	٢٣ مم	هامش: خطى داخلى وخارجى حييات المركز: طفراء السلطان سليم ابن مصطفى خان	هامش: كإطار الوجه المركز: ضريح اسلامبول ١٢٠٣	٤٥
١٢٧	١٧٨١٧	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣,٣١	٢٧ مم	هامش: إطار داخلى خطى وخارجى من حييات المركز: سلطان سليم ابن مصطفى خان دام ملكه	هامش: كإطار الوجه المركز: ضريح طرابلس غويل ١٣١٠	٤٦
١٢٨	ع/٢٥٩	متحف كلية الآثار جامعة القاهرة	نحاس		١٩ مم	مركز: مصر المخروسة	مركز: خطوط متقاطعة بأركانها رسم ورقة ثلاثية	سمكة ٤٧
١٢٩	١٦٥٣٧/١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٢٧,٦٧	٤٠ مم	هامش: R.IMP. HJ. BO. REG. M. THERE- SIA. D. G. مركز: صورة جانبية لامرأة	هامش: ARCHID. AVS. BU. COM. TYRA. 1757. T. DUX. مركز: رسم لنسر برأسين ناشر جناحيه يتوسط جسده درع ينتهى بتاج ويوجد تاج آخر فى نهاية الرأسين والدرع مقسم إلى ثلاثة مناطق أفقية بها رسوم لأسود وأفاع مع نسر فى الوسط ناشر جناحيه.	

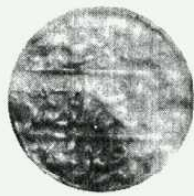
م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
١٣٠	٦٩١٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٢٧,٩٢	٣٩ مم	كالسابق	<p>هامش : ARCHID. AVST. DUX. BURG. CO. TYR. 1780.</p> <p>مركز : رسم لنسر برأسين ناشر جناحيه وحول كل رأس هالة وفوقها تاج . بوسط جسد النسر درع مقسم إلى منطقتين بالعلوية رسم لأسد يقف على قوائمه الخلفية وأمامه تاج وصليب وفي السفلى رسم لنسر ناشر جناحيه ومنطقة مقسمة بواسطة خطوط مائلة.</p>	٤٨
١٣١	١٦٥٣٧ / ٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٢٧,٨٥	٤٠ مم	كالسابق	<p>هامش : كالسابق</p> <p>مركز : رسم لنسر برأسين ناشر جناحيه وفوق رأسه تاج وبوسط جسد النسر درع ينتهي بتاج والدرع مقسم إلى قسمين بالعوى رسم لأسد والسفلى مقسم إلى مناطق بخطوط مائلة.</p>	

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
١٣٢	١٦٥٣٧/٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٢٧,٩٠	٤٠ مم	كالسابق	كالسابق	٤٦
١٣٣	١٦٥٣٧/٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٢٧,٩١	٤٠ مم	كالسابق	كالسابق	
١٣٤	١٦٥٣٧/٥	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٢٧,٨٢	٤٠ مم	هامش: M. THERESIA D. G. S. F. R. IMB. HU. BO. RAG. مركز: كالسابق	هامش: كالسابق مركز: نسر ناشر جناحيه بوسطه درع وفوق رأسه تاج.	
١٣٥	١٦٥٣٧/٦	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٢٧,٨٤	٤٠ مم	كالسابق	هامش: كالسابق مركز: رسم لنسر ناشر جناحيه بوسط جسده درع مقسم إلى قسمين رئيسيين ينتهي بتاجين والقسم العلوي للدرع به رسم لأسد أمام صليب.	٤٩

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		الرقم	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
١٣٦	١٦٥٥٨/١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٢٦,٨٥	٣٨ مم	هامش: CAROLOUS III. DET. GRATIA 1787. المركز: صورة نصفية في وضع جانبى للملك	هامش: I.N.D.R.E.X.F.8. رسم تاج RP.R HISPAN.ET.		
١٣٧	١٦٥٥٨/٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٢٦,٧٦	٤٠ مم	كالسابق	كالسابق		



٢



١



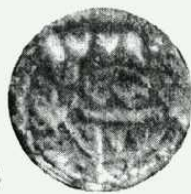
٤



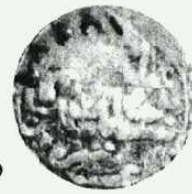
٣



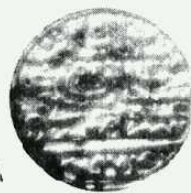
٦



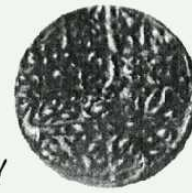
٥



٨



٧



١٠



٩

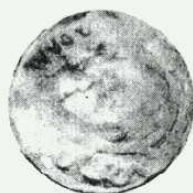




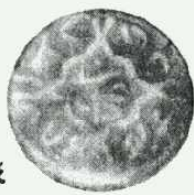
۱۲



11



31



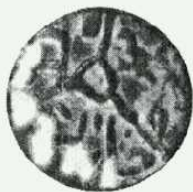
13



17



10



18



iv



۲۰



19





۲۲



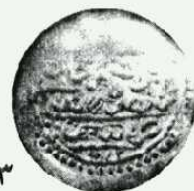
۲۱



۲۴



۲۳



۲۶



۲۵



۲۸



۲۷



۳۰



۲۹





੨੨



۳۴



۳۴



۲۲



۳۶



٢٥



38



۳۷



ΣΑ

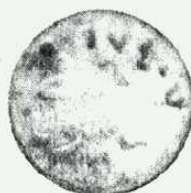


۲۹





३५



41



44



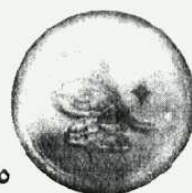
६३



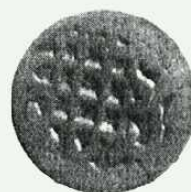
47



50



3A



43



44



الفهرس

٥	الإهداء
٧	المقدمة
١١	تمهيد
١٧	الفصل الأول : النقود العثمانية المتداولة في مصر
٢١	أولاً : النقود الذهبية العثمانية
٧٨	ثانياً : النقود الفضية العثمانية
١٢٣	ثالثاً : النقود النحاسية العثمانية
١٣٥	الفصل الثاني : النقود غير العثمانية المتداولة بمصر
١٣٩	أولاً : النقود المملوكية
١٤٥	ثانياً : النقود الأجنبية
١٤٨	أ - النقود الذهبية الأجنبية
١٥٥	ب - النقود الفضية الأجنبية
١٧٥	الفصل الثالث : القيم النقدية للنقود المتداولة
١٧٩	أولاً : أسعار إبدال النقود المتداولة
١٨٥	أ - أسعار صرف النقود العثمانية بالأنصاف
٢٠٠	ب - أسعار صرف النقود غير العثمانية
٢١٦	ثانياً : القيم الشرائية للنقود
٢١٩	الفصل الرابع : دار ضرب مصر
٢٢١	موقع دار الضرب
٢٢٧	نظام دار الضرب
٢٣٠	مخالفة دار الضرب لأوامر السلطان
٢٣٣	مصادر معادن النقود
٢٣٩	العمل في دار الضرب
٢٤٨	الهيئة الوظيفية لدار الضرب
٢٥٩	الفصل الخامس : الصرافون : أخطاؤهم ودورهم في التداول النقدي
٢٧١	التوزيع الجغرافي للصرافين بالقاهرة
٢٧٣	الصرافون بأخطاط قصبة القاهرة
٢٩٣	الصرافون في شرق خط باب زويلة
٢٩٧	الصرافة بظاهر القاهرة الغربية
٣٠١	الصرافون في بولاق القاهرة
٣٠٥	خاتمة
٣٠٩	الملاحق
٣١٩	المراجع